الملك سعود

الشّرق في زمن التّحوّلات



جاك بونوا ميشان

ترجمة نهلة بيضون

جاك بونوا ميشان

الملك سُعود

الشرق في زمن التّحولات

ترجمة: نهلة بيضون



الطبعة الورقية الأولى، 2010
الطبعة الإلكترونية، 2011

ISBN-978-614-425-298-7

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: 5342/113. الرمز البريدي: 6114 - 2033
هاتف: 866442 1 961، فاكس: 866443 1 961

e-mail: **info@daralsaqi.com**

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

مقدّمة

بعد مصطفى كمال أتاتورك، وبعد ابن سعود (الملك عبد العزيز)[1] ، ها هو عاهل الجزيرة العربية الجديد يظهر على خشبة المسرح: إنّه سعود ابن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، أو سعود الأوّل كما تشير إليه الوثائق الرسميّة.

ومع ذلك، فدوره لن يكون شبيهاً بدور «فهد الصحراء». ولئن كان الشبه كبيراً بين الرجلين في السّحنة والقامة، فإن أحوال الشرق تبدّلت كثيراً بين ولادة الأب وخلافة الابن. لم ينقض جيلٌ فحسب بل انقضت قرون عديدة كما يبدو منذ الحِقبة الشبيهة بالقرون الوسطى التي أبصر فيها ابن سعود النور في قصر الرياض القديم المسوّر. لم يشهد التاريخ مثلما شهد في ذلك المكان مسيرةً تسارع إيقاعها تسارعاً حثيثاً. لم تعد الجزيرة العربيّة بحاجة إلى التوحيد فقد باتت وحدتها قائمة. ولم تعد ثمّة حاجة إلى اكتشاف النفط فهو يتدفّق ليلاً ونهاراً. كان يحلو للملك الهرم أن يردِّد متحمّساً لصعوده المذهل: «إن أعان الله أبنائي كما أعانني، فسوف يتحكّمون في مصير مئة مليون مسلم».

هل تتحقّق هذه النبوءة؟ لقد تبدّلت أمور كثيرة منذ قيلت هذه المقولة! ففي ذلك الوقت، كانت السعوديّة، مع اليمن، الأرض المسلمة الوحيدة التي لم تخضع لوصاية أجنبية على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، تحرّر كلّ من ليبيا وسوريا ولبنان ومصر والسودان وتونس والمغرب والأردنّ، ريثما يحين دور العراق. انطلقت عجلة التحرّر وانطلق شيء ما من عِقاله. لم تعد السلالة السعودية الحاكمة هي وحدها التي تنعم بالاستقلال وتزهو به أمام البلدان الإسلامية الأخرى، فالمزيد والمزيد من الشعوب باتت ترفع صوتها عالياً، وما لم يكن في الأمس سوى لحن وحيد تسري نغمته في خلاء الرمال الصحراوية أصبح اليوم لحناً كثيفاً متعدّد النغمات تتداعى فيه وتتجاوب آلات موسيقية عدّة، وهي في تناغمها تارة وتنافرها طوراً تتميّز عن صمت العهود السابقة بثرائها وحجمها وتعقيدها.

كما كانت تختلف عن ذلك الصمت لأنّ تاريخ الشرق لم يعد بوسعه أن يُختزل بمصير شخص واحد، فقد استُهلّت حِقبة من المنافسة بين رؤساء الدول الذين كان كل واحد منهم يزاحم جيرانه للاستيلاء على صولجان الهيمنة السياسية.

لقد كتب جان غيهينو يقول: «لا يؤثّر فينا التاريخ تأثيراً كبيراً إلا في إطار سيرة حياة عظيمة، عندما نرى الحدث التاريخي يتمثّل في رجل، جسداً وروحاً، ويقرّر حياته وموته. عندئذ يساعدنا التاريخ على أن نحيا»[2]. لكن التاريخ لا يتلاءم دائماً ومثل هذا التبسيط. فلئن تجسّد أحياناً في رجل واحد، فإنه يُصنَع أحياناً أخرى على أيدي رجال عدّة. وفي ما بين الحِقب المتميّزة حيث يبدو أن كل شيء يصدر عن إرادة وحيدة، يجتاز التاريخ مراحل وسيطة لا شيء فيها يؤول إلى تخطيط مبسّط بمثل هذا الوضوح. وليتدبّر المؤرّخ أمرَه وسط هذا الخليط المعقّد من المعطيات المحيّرة والمتناقضة! فالتاريخ ليس حاضراً من أجل تسهيل مهمّته...

كان النبيّ [3] يعلم من قبل بأنّ القادة السياسيّين الكبار ما هم إلاّ أدوات لمشيئة عُليا، وهم يمثّلون «صفوة» يُعِزُّ اللهُ منهم مَن يشاء ويُذِلُّ من يشاء. وقال تعالى في القرآن الكريم: «وتلكَ الأيّامُ نُداوِلُها بينَ الناس»[4]. ويجسّد التاريخ الراهن للمشرق هذا المبدأ، وهو يمضي مسرعاً من بلد إلى آخر، وينتقل بالتناوب من الرياض إلى القاهرة، ومن دمشق إلى بغداد.

غير أن المسيرة إلى الأمام لم تكن أقلّ اطراداً. وفي هذه المراحل الانتقالية كان ارتقاء الشعوب يتحقق لا بإرادة سامية مستمرة وإنما نتيجة تضافر اندفاعات متعدّدة ومتقطّعة. ويحصل هذا الارتقاء بفضل مسارات سرّية، وجهد جماعي، غامض وعنيد، لعلّ لديناميكيّته العميقة تأثيراً على التاريخ أكثر حسماً من الحدث الظاهر للعيان والخطاب العامّ. ولمقاربة هذه الظاهرة بأبعادها كافّة، لا يكفي الإكثار من المستويات التحليلية وتنويع الزوايا للإحاطة بالمسألة، فحقل المعاينة نفسه دائم التحرّك، ولا بدّ للمراقب أن يتحرّك معه. ولهذا السبب بلا شكّ، كان هذا الكتاب، من بين كتبي كلّها، هو كلّفني أكبر قدر من الجهد والتعب...

من أين يبدأ هذا الكتاب؟ وأين ينتهي؟ من الصعب عليّ أن أجيب سواء من حيث الزمان أو المكان. فقد ألفيتُ نفسي، أثناء عملي، مجبراً على أن أتوسّع شيئاً فشيئاً في نطاق تحرّياتي، وأتأمّل أحوال بلدان لم أتحدّث عنها من ذي قبل. فكيف يستوعب المرء مغزى حِلف بغداد بدون إقحام إيران وباكستان؟ وكيف يتفهّم حُمّى الخطوات التأميمية التي اعترت العالم العربي بدون الإشارة إلى مسؤوليّة الدكتور محمّد مصدِّق فيها؟ وما السبيل إلى استجلاء المشاكل التي طرحها تشييد السدّ العالي في أسوان بدون التطرّق، ولو عرضاً، إلى سياسة السودان؟

لم تكفّ نظرتي إلى الشرق تتّسع بعد أن كانت محصورة أوّلاً في المساحة الضيّقة لمدينة الرياض، ومقتصرة لفترة طويلة على صحراء نجد. وقد تطابقت في لحظة ما مع حدود الجزيرة العربية. وها هي هذه النظرة تتّسع تدريجياً، تحملها حركة القوى التي تراقبها، إلى المضلّع الشاسع الذي يمتدّ من الإسكندرية إلى الخرطوم، ومن قِمم جبال الأبروز إلى مصبّ نهر السند.

على هذا المسرح الذي لا مثيل لرحابته، لم يكن بوسع الملك سعود الأوّل بديهيّاً أن يتولّى «زعامة» شبيهة بتلك التي مارسها أبوه ابن سعود في الفضاء الأضيق لصحراء الجزيرة العربية. ويستحيل أن تنتظم حول شخصه فحسب وقائع متنوّعة وكثيرة مثل تلك التي تقع بين دفّتي هذا الكتاب الذي ليس بوسعه أن يكون مجرّد سيرة حياته على الرغم من أنّه يحمل اسمه، لأنّه يتجاوز هذه السيرة من كلّ النواحي. ومع ذلك، فسعود الأول يحتلّ فيها موقعاً يحسده عليه الآخرون. وكيف لا يكون كذلك؟ فالملك الذي تمتدّ سيادته إلى المدينة المنوّرة ومكّة المكرّمة لا يمكن له إلاّ أن يكون في قلب الإسلام. ولئن كانت مآثره أقلّ سطوعاً من مآثر أبيه، ولئن لم يكن، كأبيه، محرّك أحداث ومفاجآت باهرة، فإن شخصيته السامية ليست أقلّ حضوراً في هذا الكتاب حيث تتخلّل فصوله كما يتخلّل خيط ذهبي بساطاً موشىً ويؤمّن تلاحمَ نسيجه.

* * *

انطلقت حركة التحرّر العربية الأولى التي سمعنا بها في الغرب عام 1916 بدعم من البريطانيين. وقد استشعر لورانس بحدسه الأكيد منذ الوهلة الأولى ما هي القوى التي كانت قادرة على تغذية الثورة، وأسهم بقوّة في تحديد شكلها. وكانت «ثورة البادية» الرامية إلى تحطيم آخر ما تبقّى من آثار الهيمنة العثمانية واستبدال الولاة الأتراك بأسرة من الأمراء من السلالة الهاشمية، عمليةً أرستقراطية وإقطاعية وبدوية بالدرجة الأولى. كانت تعيد، ببهرجتها وتضمّنها لقوة استنهاضيّة شديدة بالنسبة إلى الذهنيات الغربية، إحياءَ النماذج التقليدية للمغامر النبيل والشاعر المحارب وسط صهيل الجياد وقرقعة السلاح.

وسط الأجواء الدينية التي أوجدتها الدعوة الوهابية، جرى توحيد الجزيرة العربية على يد ابن سعود، في ظروف يسودها الاضطراب والتشوّش. وعلى غِرار ما رافق صعود الملك فيصل [5] إلى

دمشق عام 1918، كان نزول عبد العزيز إلى الحجاز عام 1924، معلماً بمواكب الفرسان ومعارك ملحميّة. وقد أسفرت مآثر تلك الفترة في الغرب عن أدبٍ بهذا القدر أو ذاك من الأصالة يتغنّى بالبدوي الرحّال دون غيره من الفئات الأخرى في المجتمع الإسلامي. وما زال ذلك المشرق، مشرق الفروسية المزهوّ والقاسي، الحسّي والروحاني، يمارس حتّى اليوم سحراً لا يُقهر على الأوروبيّين الذين يظنّون أنّهم يجدون فيه صورة عن «قصص ألف ليلة وليلة»؛ ومن شأنهم أن يحصروا العرب في هذا الدور الزخرفيّ الخالص، أوّلاً لأنه يُرضي حبّهم للغرابة، وثانياً لأنهم يجهلون مدى كون هذا التصوّر مصطنعاً. لا ريب في أنّ أبناء البادية ما زالوا حاضرين، وأنّ حياتهم في البادية تظلّ مطبوعة بمروءة عارمة، كما يسربلهم ترحالُهم عبر الرمال وتماسُّهم مع المطلق بالصمت والإجلال، ولكنّ دورهم بات ثانوياً في التجدّد الإسلامي. إنّهم الباقون من حِقبة غابرة.

كما أنّهم لا يمثّلون الإسلام قاطبةً على الإطلاق بل على العكس. فقد حدثت تبديلات حقيقية في غضون ذلك وضعت الملحمة البدوية في عِداد الأساطير. ولذا، فوصف العالم العربي من هذه الزاوية فقط قد يخون أكثرَ ما يتضمّنه هذا العالم من حيوية ويتجاهل بالتأكيد أكثر ما فيه من معاصرة.

فمقابل إسلام الصحراء، هناك - ولطالما كان- إسلام المدن الذي غالباً ما كان في صراع معه والذي لا يستطيع أيّ كان أن يزعم أنّه أقلّ أصالة من الأوّل[6]. يقول لنا جاك برْك: «يريد الإسلام أن يكون حضريّاً. إنّه يتغنّى، في المدن الغنية، بنموذج تبادلي وليبرالي تتوازن فيه الحيلة التجارية مع التُّقى والورع، ويتسامى ذلك كلّه في إطار عظيم... لقد سيطر هذا النموذج من بغداد إلى قرطبة في «العهود المزدهرة» وما زال قائماً، منذ القرون الوسطى، في الطبقات البرجوازية المحافظة التي تبقى فائقة الحيويّة»[7].

وفي موضع آخر، يصف لنا المؤلّف التاجرَ الحضري الذي يقف نموذجه على طرف نقيض من نموذج البدوي الرحّال. فيقول: «سواء في بغداد، أو فاس أو القاهرة، يسلك تاجر المدن الكبرى تقريباً المسلك نفسه. فمن دُكّانه الذي تفوح منه الروائح العطِرة إلى عِظة المساء في المسجد، فإلى السهرات الطويلة في البيوت البرجوازية، ما لم يتعلّق الأمر بحفلات سمرٍ مرحة تُعقد في الحدائق، يحرص هذا التاجر على الظهور بمظهر التقيّ والأنيق والليبرالي، الذي يتواءم والمظهرين الآخرين، أي مظهر الحِرفيين ومظهر الفقهاء، في مظهر كلّي يتميّز بثباته الفريد. في أحياء دمشق الشديدة التمسّك بهويّتها، وفي أحياء القاهرة التي يقاوم تحفّظُها ضخامة التطوّرات الحاصلة، تجلّت لدى التاجر والحِرفيّ والفقيه، وثلاثتهم يتميّزون بالدماثة والذوق المرهف، ويتمتّعون بتكريم العامّة أنفسهم لهم وولائهم في المحن والشدائد، مقاومةٌ فريدة في مواجهة السلطات الأجنبية... وهي على قِدَم عهدها لا تزال تنضح حيوية لا تهدأ.

استمرّت هذه السمات على هذا النحو حتّى أيامنا هذه، مع التعاقب بين الحضري وابن البادية، وبين الحضارة والبداوة... فتباينت الحضارة المرهفة في المدن الكبرى مع الهمجيّة التي تضرب أحياناً أسوارها. ولكنّ التوأمين المتباينين يتّحدان ساعة التمرّد. ويضع اتّحادهما في خدمة القضيّة جدالات ماضٍ طويل، ومزايا ثقافية تليدة، ونداوة إنسانية عادت لتغمر الريف والصحراء. عندئذ يمكن للعربي الأصيل أن يتجدّد»[8].

يتواصل النهوض العربي الذي ظهر في «الربع الخالي من الجزيرة العربية» في قلب المدن الكبرى اليوم. لماذا لم تظهر التجمّعات الحضرية من قبل؟ أكان ذلك لأنّ الحضور الكثيف للقوى المسلّحة الأجنبية ـ والإجراءات القسرية الناجمة عن هذا الحضور ـ يرغمها على الصمت ويسحق مبادراتها؟ أهو الانسحاب التدريجي لجيوش الاحتلال الذي يتيح للجماعات الحضرية أن تبرز على الساحة وتستعيد زمام قيادة الحركة؟

أيّاً يكن السبب، فمن المؤكّد أنّ استبدال البدو الرحَّل بالحضر أعطى الحركة التجديدية مضموناً مختلفاً، وأضفى صبغةً ثورية على الاضطرابات السياسية التي تريق الدماء في المشرق اليوم. فقد حلّ مدّ جماهيري واسع وغليان ثقافي مذهل محل غارات الفرسان والغزوات عبر الصحراء. وتجسّدت في المدن الخطوط الكبرى للقومية الجديدة. وباتت الاشتراكية، والحركة النقابية، وحركة عدم الانحياز، والقومية العربية، وهي المفردات التي انبثقت سريعاً من تمازج الأفكار، باتت تشكّل الموضوع المشترك في غالبية الخطابات السياسية. ولأنّ التحرّك يتواصل في إطار آخر، فثمّة أنماط بشرية أخرى تضطلع به اليوم.

* * *

ترسّخ استبدال «ثورة القبائل» بـ «ثورة الحضر» من خلال تعاقب الأجيال. وفيما غابت عن خلفيّة اللوحة الهامات الشامخة للمحاربين التقليديين، ظهرت طبقة جديدة سيكون معظم الناطقين باسمها من التجّار والمفكّرين، أي المهندسين وصغار الموظّفين والأساتذة والطلاّب. هؤلاء الذين ترعرعوا في جامعات القاهرة ودمشق حيث احتدمت أهواؤهم التي لطالما ظلّت مكبوتة، ما لبثوا أن انضموا إلى أكثر الأحزاب تنوّعاً: الوفد، والبعث، والأحزاب الشيوعية، والإخوان المسلمين، وكذلك مختلف الجمعيات السرّية التي كان المشرق يعجّ بها منذ أواخر الحرب العالمية الثانية.

وبطبيعة الأحوال، كان أكثر المناضلين تعصّباً يمثّلون جيل الشباب الذين تحدوهم تطلعات وطنية قلقة مصحوبة بشعور حاد بالحرمان والإحباط نتيجة للظروف الصعبة في بلدانهم.

سادت الدهشة في الغرب لأنّ انتفاضة طلابيّة في مصر أو في سوريا كانت تكفي للإطاحة بنظام سياسي[9]. فابتداءً من عام 1920، نصح سعد زغلول، مؤسّس حزب الوفد، أعوانه بالاعتماد على الشباب الجامعيين، وكان يقول: «إنّهم يمثّلون قوّة لا يجب الاستهانة بها.»

في الواقع، نحن ننسى أنّ الشباب يمثّلون في البلدان النامية ذات الكثافة السكّانية العالية جزءاً هامّاً من السكان، وأنّ قوّتهم، في غياب أحزاب سياسية قوية البنيان، يشكّل ثقلاً مهمّاً، ولا سيّما أنّ الجماهير كانت تتألّف بأغلبيّتها من الأمّيين. ويشير عددهم وحده إلى أهمّيتهم: 60 ألفاً في الإسكندرية والقاهرة (بما فيها الأزهر) ونحو 6 آلاف في بيروت ودمشق. وغالباً ما ينضمّ تلامذة الصفوف الثانوية إلى طلاّب الجامعات في مظاهرات الشوارع. وقد صرَّح أحد الأساتذة الأجانب المقيمين في مصر: «إنّهم يُضربون لأيّ سبب كان: للمطالبة بتغيير الحكومة؛ للاحتجاج على تصريح أدلى به وزير مصري أو أجنبي؛ للتمرّد على النسبة المرتفعة من المرشّحين الراسبين في الامتحانات أو على الرواتب الضئيلة التي تصرفها الحكومة لخرّيجي هذا المعهد أو ذاك؛ للتعبير عن ابتهاجهم أو خيبتهم إزاء هذا الحدث أو ذاك؛ أي باختصار، لكلّ الأسباب التي قد يتخيّلها المرء على وجه البسيطة. ويتحوّل الجسم الطلاّبي على هذا النحو إلى نوع من ديكتاتورية البروليتاريا، فيتقلّص العام الدراسي حتّى لا يضمّ سوى خمسة أشهر من العمل»[10].

ويُستعاد كلّ الوقت المهدور بالنسبة إلى الدراسة بواسطة الاضطراب السياسي إلى حدّ كبير؛ ففي مدن المشرق، لا توفّر الحياة أيّ متنفّس للشباب. وبما أنّ آراء هؤلاء متذبذبة، إنّما مشاعرهم محتدمة، فهم يشكّلون عاملاً دائماً من الجيشان والتمرّد.

ومع ذلك، تبرز صفتان لا يمكن للمرء أن ينكرهما لدى هؤلاء الشباب وهما الشجاعة والنزاهة. فلا قلاقل لا يشاركون فيها في الصفوف الأماميّة، ولا متراس لا يستشهدون عنده. إنّهم كتلة جماهيرية تفيض دوماً بالحماس والغضب. وابتداءً من عام 1919، جاب ثلاثة آلاف طالب شوارع القاهرة استنكاراً لاعتقال سعد زغلول. وفي ميدان السيّدة زينب، لقي خمسة منهم مصرعهم برصاص بنادق راسل باشا. وسوف يتكرّر هذا المشهد سنة تلو الأخرى، فنصادفهم منخرطين في حرائق القاهرة عام 1952، أو متطوّعين بصفة استشهاديّين في صفوف المقاومين في منطقة القنال حتّى عام 1954. كما نلتقيهم مجدّداً عام 1956، وهم ينشطون وسط أنقاض بورسعيد...

يتناظر هذا التغيير الذي طرأ على قاعدة الحياة السياسية مع تغيير موازٍ في القمّة. فابتداءً من حملة فلسطين عام 1948، استبدل ضبّاط ثوّار شيئاً فشيئاً الملوكَ أصحاب الحقّ الإلهي. ففي دمشق، كان العقيد حسني الزعيم والعقيد سامي الحنّاوي والعقيد أديب الشيشكلي؛ وفي القاهرة، اللواء محمد نجيب والمقدّم جمال عبد الناصر؛ وفي عمّان، اللواء علي أبو نوّار؛ وفي بغداد، اللواء عبد الكريم قاسم أخيراً، بدائل (أو حاولوا أن يكونوا كذلك) من السلطات التقليدية. ولقد شاركوا جميعاً تقريباً، لو نظرنا عن كثب، في الهجوم على إسرائيل وعادوا مستائين من الهزيمة التي أدّى إليها. وعلى هذا النحو، وجد العالم الإسلامي نفسه ـ وهو ليس جماعة تتشارك في لغة وديانة فحسب بل إنّه كذلك، ومن بعض النواحي، «جماعة تتشارك في المذلّة» ـ بين أيدي رجال يشعرون في أعماقهم بمذلّة مشتركة.

يمثّل هؤلاء الضبّاط نوعاً جديداً من القادة. فبحكم انتمائهم إلى جيوش تكاد تتألّف بمعظمها من فلاّحين في بزّات عسكرية، يدركون أفضل من غيرهم تطلّعات الفلاحين؛ وبحكم قضائهم قسماً من شبابهم في الثكنات حيث كان غياب العمليات العسكرية يتيح لهم فرصة المشاركة في مناقشات مُسهبة، فقد نهلوا أفكارهم من العقائد الغربية المتنوّعة. وهم، ببزّتهم العسكرية، إنّما يستبدلون الصورة التقليدية للأمير الشامخ والنبيل، المتسربل بعباءته الفضفاضة من الموسلين الأبيض والمتمنطق بخنجر معقوف. إنّهم يفخرون بكونهم صانعي الثورة ومنظّمي الانقلابات على الحكم بفضل نشاطهم وصراحتهم وطموحهم وفي أغلب الأحيان بفضل نزاهتهم وسط الفساد المستشري؛ وممّا لا شكّ فيه أنّ بعضهم سوف يُظهر في هذا المجال براعة فائقة. وبعد وصولهم إلى سُدّة الحكم، سوف يحكمون بوسائل لم تكن معروفة في المشرق حتّى ذلك الحين وهي السيّارات المصفَّحة والشرطة والإذاعة. وفي هذا المجال كذلك، تميّز التعاقب على السلطة بتبدّل ملحوظ في الأسلوب السياسي. لقد كان الشيوخ والأمراء عموماً متكتّمين ومتحفّظين، وكانت مآربهم، التي يعدّون لها العدّة مطوّلاً، تظهر إلى العلن في هيئة أفعال حاسمة ومباغتة. ولم يكن همُّهم الحصول على موافقة الآخرين بل على طاعتهم. أمّا اليوم فقد استُبدل بهذا الاقتضاب سيل من الخطابات. ولم تعد السياسة تُصنع في عتمة السرايات بل في مربّعات الميادين العامّة. وعلى القائد الجديد الذي حملته إلى السلطة هتافات الجماهير أن يبقى دائماً على اتصال بها. ولذلك، فهو لا يكفّ عن شرح أفعاله والإبقاء على مواطن شغفه في حالة توهّج واضطرام.

لم يكن بوسع هذا الأسلوب السياسي الجديد إلاّ أن يزدهر في بلدان تعجّ بالمدن المكتظّة والمحمومة، وتضمّ مدارس وجامعات، وتشهد طفرة سكّانية شديدة. ولذلك، ابتعد التحرّك شيئاً فشيئاً

عن الأماكن التي انبثق منها. وانتقلت الشّعلة من الرياض إلى دمشق وبيروت وبغداد. وفيما عادت الجزيرة العربية ببطء إلى تأمّلها الصامت، انتقل المشهد إلى سوريا ولبنان والعراق ومصر، وفي مصر على وجه الخصوص، ذلك البلد الواقع عند مفترق كلّ المطالب العربية، و«حيث يرتبط بؤس أفريقيا الملتبس وشبه الصامت ببؤس آسيا الشديد التبصّر والقتالي»[11].

* * *

يكفي استبدال الثورة في المدن بالثورة في الصحراء، والناشطين الحضريّين بالمحاربين الرحّل و(في بعض الحالات) الأنظمة الديكتاتورية العسكرية بالأنظمة الملكية ذات الحق الإلهي، لتبيان جسامة هذه التحوّلات. ولكنّ هذه اللوحة لن تكتمل إذا لم نُضف إليها الاستبدال الكبير لقوى الانتداب أو الاستعمار.

لقد أنهت الحرب العالمية الأولى كلّ ما تبقّى من الهيمنة العثمانية. فاضطرّت تركيا، تحت ضربات خصومها، إلى الانكفاء حتّى مشارف جبال طوروس[12]. ولكنّ الوعود بالاستقلال التي قطعها لورانس للعرب لم تدخل حيّز التنفيذ رغم ذلك. فتقاسم المنتصرون المساحة التي شغرت إثر انسحاب الأتراك. وفيما بقيت إيطاليا في طرابلس وبنغازي، وقام «وطن قومي يهودي» ـ جنين دولة إسرائيل العتيدة ـ في حيفا، استقرّ الفرنسيون في سوريا ولبنان، في حين حصل الإنكليز الذين كانوا يسيطرون على مصر والسودان، على انتداب في فلسطين، ومارسوا وصايتهم على الأردنّ والعراق. وحدها الجزيرة العربية ـ التي لم تكن قد أصبحت سعودية بعد ـ أفلتت سهواً من أيّة هيمنة أجنبية[13].

ولسوف تستمرّ هذه الفسيفساء من المصالح التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ما استمرّ السلم. ولكنّ البناء انهار بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وأسفر انهياره عن قوى وخصومات جديدة.

أوّلاً، قرّر المنتصرون على قوى المحور أنّ إيطاليا «غير جديرة» بممارسة سيادتها على طرابلس، فسُحب منها هذا الإقليم، وظهرت مكانه مملكة ليبيا المستقلّة ـ تحت الهيمنة الإنكليزية ـ التي اعتلى عرشها الملك إدريس الأوّل. ثمّ، وبإيعاز من الحكومة البريطانية، طُلب من فرنسا الانسحاب من سوريا ولبنان. ولا شكّ أنّ حكومة لندن كانت تعتبر أنّ إعادة توزيع الأوراق تلك من شأنها أن تتيح أخيراً قيام «الإمبراطورية الشرق أوسطية» الذي تعرقل بسبب تنازلات لويد جورج لكليمنصو عام 1919. وكان المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية يقولون سرّاً: «أغلب الظنّ أنّ سوريا، حالما تنسحب فرنسا من دمشق، سوف تنضمّ إلى العراق والأردنّ. وعلى هذا النحو، نؤلّف كونفدرالية جديدة سوف تحمل اسماً جميلاً هو الهلال الخصيب». لم يكن هذا المشروع ضرباً من الوهم، فكلّ الأمور كانت تدعو إلى الوحدة بين العراق والأردنّ: المعطيات التاريخية، والضرورات الاقتصادية، وتجاور الأقاليم، وأواصر القُربى بين الشعوب.

غير أنّ هذه الوحدة لم تتحقّق خلافاً لكلّ التوقّعات. فقد رفضت سوريا ذات النظام الجمهوري الدخول في فلك نظام ملكي، ولم تتمكّن إنكلترا من فرض مشيئتها بسبب انغماسها في مشاكلها الداخلية[14].

والأسوأ من ذلك أنّ الأميركيين بدأوا يتصرّفون حيال إنكلترا كما تصرّفت هي مع فرنسا. فاعتباراً من عام 1949، لم تكفّ واشنطن عن ممارسة ضغط متعاظم على لندن، لإرغامها على الانسحاب من مصر. وقد بدأت الحكومة البريطانية أوّلاً بتجاهل هذه الضغوط. وكانت تأنف من الانسحاب من

بلد له الفضل في ثروة صانعي النسيج بمدينة لانكشير، وكان مفوّضوها السامون يبسطون عليه سلطتهم منذ عام 1882. ومع ذلك، اضطرّت إلى الرضوخ. وفي عام 1947، انسحبت قوات الاحتلال البريطاني من دلتا النيل حتّى المنطقة العسكرية المحاذية للقنال. ثمّ، وبموجب اتفاق وُقّع في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1954 مع الحكومة المصرية، قرّرت الانسحاب من منطقة القنال نفسها. وبعد عامين (شباط/فبراير 1956)، تبدّل وضع السودان بفعل تغييرات جذرية، فقد أصبح هذا البلد بدوره جمهورية مستقلّة بعد أن كان تحت الحماية البريطانية أوّلاً، ثمّ تحوّل إلى كوندومينيوم إنكليزي ـ مصري.

ظلّت بريطانيا تحتفظ بالعراق والأردنّ على الرغم من إقصائها عن وادي النيل. فحاولت ثانية إعادة إحياء «الهلال الخصيب»، إذ أحكمت قبضتها على عمّان وبغداد حيث كان بوسعها الاعتماد على ولاء غلوب باشا ونوري السعيد، ولكنّ مساعيها باءت بالفشل مجدّداً. وأطيح بغلوب باشا في الأردنّ إطاحة عنيفة. أمّا سوريا، وبدلاً من أن تنضمّ إلى العراق، فقد اتحدت مع مصر ليشكّل البلدان الجمهورية العربية المتّحدة (شباط/فبراير 1958). وبعد خمسة أشهر (14 تموز/يوليو 1958)، سدّدت الثورة العراقية التي أطلق شرارتها اللواء عبد الكريم قاسم الضربة القاضية إلى السلطة الهاشمية، واغتيل كلّ من الملك الشاب فيصل، ونوري السعيد، والوصيّ على العرش عبد الإله في بغداد في ثورة بلاط تذكّر بأيّام الميروفنجيين. لم يبقَ في البنيان الطموح الذي كان الإنكليز يحلمون به سوى الأردنّ. كانت تلك المملكة الصغيرة غير المستقرّة والمصابة بانفصام الشخصية، والتي لا تدين ببقائها إلاّ للمساعدات الأجنبية والشجاعة الشخصية لعاهلها الشابّ حسين، قاعدةً لا يمكن التعويل عليها لتنفيذ أيّ مشروع جسيم بسبب ضيق مساحتها وسوء موقعها الجغرافي. وهكذا، من تآكل إلى آخر، ومن انكفاء إلى آخر، أصبحت «الإمبراطورية الشرق أوسطية» مجرّد ذكرى غابرة.

* * *

«ثمّة فراغ في الشرق الأدنى». كان هذا موقف البيت الأبيض منذ حوالى عشر سنوات. وعلى الفور انبرى قادته لملء هذا الفراغ، مقتنعين بأنّ مهمّتهم ستكون سهلة. فكيف يمكن لبلدان متخلّفة ومحرومة من كلّ المقوّمات أن ترفض عروض الديمقراطية الأميركية القويّة؟ وأصلاً، في عام 1943، إبّان مؤتمر طهران، تسنّى للرئيس روزفلت أن يعاين ميدانياً حجم الثروات المتراكمة في حوض الخليج العربي. ولدى عودته من يالطا عام 1945، كان له لقاء مطوّل مع الملك ابن سعود[15]، فخرج مبدأ التعاون العربي ـ الأميركي مدعَّماً من ذلك اللقاء[16]. وقد وضِعت المعالم الأولى الرامية إلى تحويل هذا الشرق الأدنى إلى منطقة نفوذ أميركي، وتمثّلت المعالم التالية بتصريح الرئيس ترومان في 12 آذار/مارس 1947، وبموجبه استعادت الولايات المتّحدة التزامات بريطانيا العظمى في شرق المتوسّط لصالحها، والاتفاق الثلاثي الموقّع في 25 أيار/مايو 1950 الذي تقوم الحكومة الأميركية بموجبه «بضمان الهدنة والسلم في الشرق الأوسط»، وأخيراً «مبدأ أيزنهاور» في كانون الثاني/يناير 1957.

ومع ذلك، فهذه القرارات المتّخذة على الصعيد الحكومي لم تكن سوى جانب من تغلغل الولايات المتّحدة. وكانت هنالك قرارات أخرى، غير رسمية أو خاصّة، يتصدّرها التغلغل البطيء إنّما الذي لا يُقاوَم للشركات النفطية الأميركية داخل الشركات البريطانية. ويكفي بعض التواريخ للدلالة على تقدّم هذا التغلغل.

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1951، بادر الأميركيون (الذين كانوا يملكون أصلاً شركة أرامكو، والشركة النفطية المحدودة البحرانية، والمؤسّسة النفطية غرب الهادئ والشركة النفطية الأميركية المستقلّة) إلى شراء 50% من الأسهم لدى إنشاء الشركة الكويتية للنفط. وفي 5 شباط/فبراير 1952، دخلوا إلى الحصن المعروف بمناعته لشركة النفط العراقية حيث استملكوا 23.75% من أسهمها، متغلغلين كذلك (وبالنسب نفسها) في كلّ فروعها: شركة نفط البصرة، شركة عدن المحدودة للامتيازات النفطية، شركة النفط القطرية، شركة عُمان للإنماء النفطي، شركة الإنماء النفطي الإماراتية. وأخيراً، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1954، على إثر تأميم شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية الذي أعلنه الدكتور محمّد مصدِّق، كانوا يشاركون بنسبة 40% في إنشاء شركة النفط الإيرانية المساهمة، وهي تُعتبر الاتحاد الدولي الجديد البديل من الشركة الإنكليزية القديمة التي جرت تصفيتها. وعلى هذا النحو، شهدت بريطانيا التي كانت تسيطر تقريباً على كامل نفط المشرق عام 1925 تراجع حصّتها إلى 56.7% عام 1946، وإلى 35.4% عام 1956، فيما ارتفعت الحصّة الأميركية التي كانت لا تزال ضئيلة عام 1933 إلى 35.3% عام 1946، وإلى 58.4% بعد عشر سنوات[17].

زد على هذا الارتفاع القروضَ الممنوحة مباشرة للحكومات التركية والإيرانية والأردنية والمصرية (40 مليون دولار سنوياً، للحكومة المصرية فقط، بدءاً من أيار/مايو 1953)، فنفهم كيف أنّ اللواء البحري إيلبر من البحرية الأميركية لم يتردّد في الكتابة عام 1956 إنّ «الشرق الأدنى أصبح مفتاح مصير الولايات المتحدة»[18].

* * *

«ثمّة فراغ في الشرق الأدنى، فراغ لا بدّ من ملئه بأيّ ثمن!». أثارت هذه المقولة التي طُرحت في مكاتب وزارة الخارجية الأميركية استهجان شعوب تلك المنطقة. قد ينطبق الفراغ على الجزيرة العربية التي كانت لا تضمّ سوى أربعة أشخاص في الكيلومتر المربّع الواحد! ولكن كيف يمكن الحديث عن «فراغ» تلك المناطق التي تُعتبر الأكثر اكتظاظاً بالسكّان في العالم نظراً لأنّها تضمّ 830 نسمة في الكيلومتر المربّع الواحد، وتلك المدن التي تعجّ بجماهير متراصّة، والتي يعيش فيها الأفراد متكدّسين الواحد فوق الآخر في ما يشبه الاختناق، والتي يبصر فيها النور سنوياً أكثر من 40 ألف مولود جديد؟ ولم يكن من داع لما جاء في بيان لوكالة تاس السوفياتية من تحذير للمشارقة «بأنّ الشغل الشاغل للولايات المتّحدة ليس ضمان استقلال الدول العربية بل الاستفادة من تراجع نفوذ بريطانيا وفرنسا في الشرق الأدنى للاستيلاء على موقعهما»، فقد كانوا مؤمنين بذلك إيماناً شديداً ويرون أن لا شيء محموداً قد يأتي من الاستعمار[19]، فلم تبذل البروباغندا السوفياتية جهداً كبيراً لإقناعهم بأنّ كلّ ما يأتي من الغرب مسموم. وكلّما تنامت الاستثمارات الأميركية شعروا بأنّهم يتعرّضون للاجتياح المعنوي. وتفاقم هذا الشعور بسبب الشروط التي كانت الولايات المتّحدة تفرضها لكي تقدّم لهم مساعدة اقتصادية؛ فهذه الشروط، وإن كانت مبرَّرة دائماً من الناحية المالية، تناقض نفسيّاً الهدف المنشود، لأنّها تتّخذ طابعاً كيدياً في نظر العرب الذين كانت حساسيّتهم متشنّجة، لكونهم خارجين لتوّهم من النظام الاستعماري. وسوف يكتب الصحافي المصري أبو الفتح قائلاً: «سيّد دالز، ظننتَ أنّك اشتريتنا بالبند الرابع، ولكنّك أنت الذي يحتاج إلى بند رابع

أخلاقي!»[20]. ويبادر صحافي آخر إلى المزايدة على زميله فيقترح بصفاقة: «وبدلاً من أسطول سادس، الأجدر بكم أن تتحلّوا بحاسّة سادسة!».
لا شكّ أنّ الجلاء عن مصر وسوريا ولبنان لم يحصل بفضل جهود العرب ولا بانتصارات جيوشهم بل كان ناجماً عن المنافسة القائمة بين القوى الأجنبية. ولكن لا أحد كان بوسعه أن يحول دون إدراج هذه النتائج لصالحهم، وكانوا على استعداد للدفاع عنها مهما كلّف الأمر.
لم تتردّد كلّ من مصر وسوريا واليمن ـ والعراق لاحقاً ـ في اللجوء إلى القوّة الأجنبية الوحيدة التي كانت تبدو لهم قادرة على الوقوف للولايات المتّحدة بالمرصاد، ألا وهي الاتحاد السوفياتي، مصمّمين على التصدّي لكلّ ما يتراءى لهم هيمنة إمبريالية جديدة، فطلبوا مساعدته، واستجاب قادة الكرملين بلا تردّد. فبحكم موقعهم على رأس اتحاد شبه آسيوي يضمّ ستّ جمهوريات مسلمة [21]، كانوا يعلمون منذ أمد بعيد الأهمّية السياسية والاستراتيجية للشرق الأوسط، ويقدّرون حقّ التقدير المنافع التي قد تتأتّى عن امتلاك هذه الأقاليم الواقعة على حدود أوروبا وأفريقيا وآسيا. وخلاصة القول إنّهم كانوا يوافقون كلّياً على رأي بونابرت الذي أكّد لكليبر في 22 آب/أغسطس 1798: «إنّ أهمّية ما يجري هنا جسيمة، وسوف تكون النتائج هائلة بالنسبة إلى التجارة والحضارة. ستكون مرحلة الثورات الكبرى.»
ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر 1940، وفيما كانت الحرب العالمية الثانية في بداياتها، لم يخش فولوتوف، أثناء مفاوضاته مع هتلر، أن يلمّح لسيد الرايخ الثالث بأنّ «كلّ المنطقة الواقعة جنوب باتوم وباكو، باتجاه الخليج العربي، تتمحور حولها طموحات الاتحاد السوفياتي»، وطالب بالتالي «أن تعترف ألمانيا بنفوذ روسيا في المشرق، وأن تطلق يدها لتتصرّف فيه كما تشاء». وقد أصيب هتلر بصدمة حقيقية جرّاء هذا التصريح الذي أدّى، من بين أمور أخرى، إلى وقف المباحثات.
غير أنّ إراقة الدماء الفظيعة التي أسفر عنها العدوان الألماني، ومتطلّبات إعادة البناء الداخلي، فرضتا على روسيا توقّفاً موقّتاً طويل الأمد.
بين عامي 1945 و1955، تمتّعت الولايات المتّحدة بما يسمّى «احتكار الرعب» نظراً لتقدّمها في مجال صناعة القنبلة الذرّية. وقد أرغم هذا الوضع الاتحاد السوفياتي على أن يتوخّى أشدّ الحيطة والحذر، فيرضخ طوال هذه السنوات العشر لمشيئة الولايات المتّحدة. ولم يبرز النفوذ الروسي مجدّداً في المشرق إلا اعتباراً من عام 1954، ولكنّ هذا النفوذ لم يكفّ عن التنامي منذ ذلك الحين.
وكان المنعطف البارز في ربيع 1955. ففي 17 نيسان/أبريل من ذلك العام، أعلن بيان لوزارة الخارجية السوفياتية نُشر في صحيفة إيزفستيا أنّ «الاتحاد السوفياتي سوف يبذل، في مستقبل قريب، كلّ ما في وسعه لتوثيق علاقته مع بلدان الشرق الأوسط». وعلى الفور، تبدّلت اللهجة حيال الحكومات المحلّية. فقبل أسابيع، كان الثنائي الرديف نجيب ـ ناصر متّهماً بأنّه أنشأ في مصر نظاماً «رجعياً بشدّة، وإرهابياً، ومناهضاً للديمقراطية وديماغوجياً»[22]. واعتباراً من السنة التالية، خفّت حدَّة الاتهامات واستُبدل بها المديح والتقريظ. ففي مؤتمر باندونغ، دافع عبد الناصر عن فوائد «التعايش السلمي» وتوقيع اتفاق مقايضة بين الاتحاد السوفياتي ومصر. وأرسلت القاهرة كمّيات هائلة من القطن والأرز إلى ما وراء الستار الحديدي، فيما زوّدتنا براغ وموسكو بالفحم والأسلحة (خريف 1955). وتعزّزت هذه العلاقات على إثر رحلة تشيبلوف إلى القاهرة. ولما استاءت أميركا منها، وطالبت بتوضيحات، أجابت وكالة تاس «أنّ لكلّ دولة الحقّ المشروع في ضمان الدفاع عن

نفسها وشراء الأسلحة أينما شاءت؛ إنها مجرّد صفقة تجارية شأنها شأن الصفقات الأخرى» (2 تشرين الأول/أكتوبر 1955).

وبصورة تكاد تكون متزامنة، عقد اتفاق بين الاتحاد السوفياتي واليمن كانت غايته استغلال الثروات المنجمية في ذلك البلد وتشييد منشآت في المرفأ على مقربة من الحُديدة[23].

وكانت خطوة جديدة خلال صيف 1957 حين قرّرت اللجنة المركزية للاتحاد السوفياتي، تحت النفوذ المتعاظم لتشيبلوف، أن تعدّل مبدأ سياستها حيال البلدان العربية. فحتّى ذلك الحين، سعى القادة السوفيات في موسكو إلى زعزعة الأنظمة القائمة بالاعتماد على الأحزاب الشيوعية المحلّية. وعلى حين غرّة، اتفقوا على تبديل موقفهم وتقديم دعمهم من الآن فصاعداً «لكلّ الحكومات التي سوف تطلب مساعدة الاتحاد السوفياتي، أيّاً كانت صبغتها السياسية»[24].

كان التعبير الأوّل لهذا التكتيك الجديد هو الاتفاق الموقّع أواخر آب/أغسطس 1957 بين الاتحاد السوفياتي وسوريا. فقد أحضر خالد العظم، وزير الدفاع السوري، لدى عودته من رحلته إلى موسكو، ثروة حقيقية تمثّلت في قرض بقيمة 300 مليون دولار (وهو أعلى مبلغ تمنحه روسيا لبلد لا يدور في فلكها)، مخصّص لشراء معدّات وخدمات وسوف يسدّد ثُلثه فقط في السنوات العشر القادمة. مقابل ذلك، ما وزن المئتي مليون دولار التي يقترح أيزنهاور توزيعها على نحو اثني عشر بلداً؟!

اعتباراً من هذه المرحلة، سوف تمطر روسيا البلدان العربية بالمساعدات. فعلى إثر الرفض الأميركي لتمويل السدّ العالي في أسوان وأزمة قناة السويس، وافقت الحكومة السوفياتية على تمويل المرحلة الأولى من المشروع ثمّ على كامل سدّ أسوان[25]. وسوف توقّع هذه الحكومة مع مصر اتفاق مساعدة اقتصادية تشيد بموجبه في هذا البلد مجمعاً صناعياً لإنتاج الحديد والصلب، ومصانع للأسمدة، ومعامل للإسمنت، وأخرى للنسيج، ومحطّة لتوليد الطاقة الكهربائية، وتشارك في استغلال المناجم في صحراء سيناء. وفيما ظلّت الأسلحة تتدفّق إلى الإسكندرية، أعلن رشيدوف، رئيس الوفد السوفياتي إلى المؤتمر الأفريقي - الآسيوي في القاهرة، من على المنصّة في خطاب رنّان: «كلّ هذه المساعدة مقدّمة بشرط واحد ألاّ يكون هنالك شرط!»[26]. وقد طرح خروتشوف على بيفان في تشرين الأول/أكتوبر 1957 السؤال الآتي: «لماذا يرتكب الدبلوماسيون الغربيون كلّ هذه الأخطاء، فيما يصيب دبلوماسيّونا كل هذا النجاح»؟ - «لأن رؤيتكم غير صائبة بعكس رؤيتنا»[27].

فلنقل بالأحرى إنّ الأساليب التي اعتمدها الروس كانت أكثر ملاءمة للظروف المادّية والنفسية للبلدان النامية. فحيث تصدِّر الولايات المتّحدة وتطالب بالمقابل بتدقيقات في الحسابات والمالية، يبادر الاتحاد السوفياتي إلى بناء المصانع ويصدّر الفنّيين، بدون الاكتراث بالملاءة الفورية لمدينيه، وهذا مجال لا يستطيع البيت الأبيض أن ينافس فيه الكرملين. وفي حين كانت الولايات المتّحدة لا تكاد تملك من العمال المتخصّصين ما يسدُّ حاجات صناعتها، كان الاتحاد السوفياتي ينتج هؤلاء العمال بأعداد فائضة. فبين عامي 1945 و1957، تخرج 38 مليون فنّي من المعاهد الروسية. وخلال عام 1956 فقط، قام الاتحاد السوفياتي بإعداد 265000 منهم، من بينهم 80000 مهندس، أي ثلاث مرّات أكثر من الولايات المتّحدة [28]، وبوسعه أن يغرق المشرق بهم بدون أن يتباطأ إنتاجه. ثمّ يأتي «الأسلوب». فالأميركيون يبالغون في نزعتهم إلى تلقين الدروس، فيما الروس يصلون مثل رؤساء عمّال بشوشين، مستعدّين للتشمير عن سواعدهم لمساعدة رفاقهم الذين يعانون الضيق، فيقولون لهولاء: «كلّ ذلك لا يهمّ. لقد كنّا في وضعكم منذ بضع سنوات فقط». فهل نعجب،

في مثل هذه الظروف، إذا تمكّن الاتحاد السوفياتي من ترجيح كِفّة الميزان لصالحه؟ أثناء أزمة السويس، تعيّن على البعثة الأميركية في الأمم المتّحدة أن تصوّت مثلما صوَّتت البعثة السوفياتية للحيلولة دون المزيد من رجحان كِفّة الميزان...

وبدأت موجة جديدة ترتسم في الأفق. فبعد الروس، ها هم الصينيون يأتون؛ وبعد الماركسية الحمراء، ها هي الماركسية الصفراء تظهر. وارتسمت مناورة بارعة لتطويق القارّة السوداء عبر إنشاء سفارات فائضة يتجوّل في أروقتها بخطى مخنوقة سرب من «الخبراء» و«المراقبين». وقد بلغ عددهم بضعة آلاف في بغداد والقاهرة والرباط وكوناكري. وهم ينزلقون مثل الزيت عبر ألف قناة خفيّة، ويبدو أنّهم يمتثلون للجاذبية الشِّعْرية. فأسلوبهم في التعريف عن أنفسهم على أنّهم «خدم في منتهى التواضع» يُخفي في الحقيقة غروراً هائلاً، ويبدو أنّهم يتشاطرون جميعاً رأي شو إن لاي، ومفاده «أنّ الصين هي عملياً أعظم قوّة على وجه الأرض، ولكنّ العالم لم ينتبه إلى ذلك حتّى الساعة».

وقّع اتفاق صيني - مصري في نيسان/أبريل 1956؛ واتفاق صيني - عراقي في شباط 1959. وتنامى عدد الوفود التي تتنقّل في رحلات مكّوكية بين بكين وبغداد والقاهرة وتونس والرباط. وقد شكّل هذا التغلغل الخفيّ مثاراً آخر للقلق بالنسبة إلى الأميركيين. ومن بوسعه التأكيد أنّه لم يقضّ كذلك مضجع الروس؟ ومع ذلك، لم يعترض هؤلاء ولم يحرّكوا ساكناً. أفليس الصينيون والروس أصدقاء؟

هل تكفي هذه الحجّة حقاً لتبرير ما تراءى على أنّه بداية تعاقب جديد على السلطة؟ لقد أكّدت لي شخصيّة مسلمة جديرة بالثقة أنّ خروتشوف عقد، في إحدى رحلاته إلى بكّين، اتفاقاً مع ماو تسي تونغ يعادل تقاسماً للعالم. ويقال إنّ خطّاً رُسِم من مضيق جبل طارق إلى كشمير. واعتبر كلّ ما يقع شمال هذا الخط منطقة نفوذ روسي، وكلّ ما يقع جنوبه منطقة نفوذ صيني، الأمر الذي لن يحول دون تعاون البلدين، فيصبح أحدهما معرِّفاً عن الآخر. هل هذه المعلومة صحيحة؟ لا أدري، ولكنّ وجود مثل هذا الاتفاق قد يوضح الكثير من الأمور...

* * *

أين يقود كل ذلك العالم العربي؟ أيكون قد رفض سلطات الوصاية الغربية عليه ليرزح تحت نير أشكال جديدة من الهيمنة؟ ولو تسنّى له الإفلات منها، ألن يغوص في الخصومات العربية التقليدية التي تطفو على السطح كلّما اضمحلّت البُنى الأجنبية الفوقية؟

حتّى في زمن الخلفاء، لم تكن القاهرة وبغداد ودمشق دائماً على وفاق... فهل هو محكوم، كما يزعم بعضهم، بالفوضى والتفكّك والتشرذم بسبب تشتّته وسط المتطلّبات المتناقضة لكُتلتين متخاصمتين، وتقويضه جرّاء الخلافات الداخلية التي تعزّز الخصومة بين قادته؟

إلى هذه العوامل السياسية تُضاف عوامل أخرى اقتصادية. فبسبب إسرافه في الحكم بدون رويّة على قوّته، ألن ينهار فوق كومة الخُردة التي تتألّف منها آلاته غير المستعملة، يوم ينضب احتياطي النفط الذي يملكه؟ ألن يقوم فائض إنتاج النفط الذي يبرز في كلّ مكان، واستبدال الطاقة الذرّية بالذهب الأسود، بشلّ نهوض لم يكن يُعزى على الإطلاق، كما كان مزعوماً، إلى نهضة داخلية بل إلى بهجة عابرة تسبّب بها الضخّ الهائل للأموال الأجنبية؟ ألن يعود فيغرق في سُباته السابق محروماً من ذلك الحافز الذي أوجد لديه اعتداداً لا يتناسب مع قدراته الحقيقية؟

إنّ ما يُضفي منحى دراميا على تاريخ هذه المنطقة ويعطيه نبرة تتميّز بحدّتها المؤثّرة هو أنّ العالم العربي انخرط في مغامرة ألقي فيها بكلّ شيء في الميزان وخضع للمراجعة: ماضيه، حاضره، مستقبله، بنيته الاجتماعية، موارده الطبيعية، تقاليده، عاداته، - أجل، كلّ شيء، - بما في ذلك خلاص روحه. إنه محكوم، أثناء انخراطه في إعادة غزو مزدوجة داخلية وخارجية - لهويّته الحقيقية وهويّة كرامته الضائعة - بالنجاح أو الغوص في الفوضى، ومن المستحيل أن يتوقّف عند مستوى وسيط، ففي حالة الإخفاق، لن تعود التوازنات القديمة أبداً...

في الحقيقة، تطغى على العالم العربي الكثير من الأزمات وتمزّقه: عودة إلى التقاليد والأصول ومشاريع مستقبلية (تقترن فيها الحميّة المسلمة بالعظمة الفرعونية)، تجديد الفكر الديني والتكيّف مع التقانات الحديثة؛ التصنيع والتصوّف؛ الحرب الباردة والتعايش السلمي. ويؤدّي كلّ ذلك فيه ومن حوله إلى وضع مميت. ويستحيل القيام بمحصّلة القوى التي تفرض على النفس العربية توتّراً أقرب إلى القطيعة. كان نيتشه يقول: «ثمّة سُلّم من القِيَم معلّق فوق كلّ شعب، يتألّف من كلّ ما تغلّب عليه». ويصعب على الإسلام بشكل خاصّ أن يحمل هذا السلّم الثقيل، إذ يتعيّن عليه أن يتغلّب في آن على أطماع معاصريه والجمود الذي ورثه عن أسلافه. أبوسعه ألاّ ينهار تحت مثل هذا العبء؟ وإذا فعل، هل سينجح في صون جوهره ومظهره؟

ما هي القوى التي بوسعها أن تساعده؟ في خضمّ التيارات التي تخترقه وتتجاذبه، يبرز مبدآن أخذت تتمحور حولهما طاقاته: مفهوم «الوطن» ومفهوم «الأمّة» أي «وحدة التآخي الإسلامي».

يرى أنصار الوطن أنّه لا بدّ من انتزاع الاستقلال وتعزيزه داخل كلّ دولة. فعلى تحرّك أيّ حكومة أن يُمارس ضمن نطاق حدودها واستلهام «الأنانية المقدّسة» التي أتاحت نشوء الأمم الغربية. وليست الرغبة في التدخّل في شؤون جيرانه - وإن تحت غطاء «جامعة العروبة» - سوى شكل مقنّع للإمبريالية. ولا بدّ من الامتناع عن ذلك وإلاّ تهدّدت كلّ المكتسبات.

أمّا المدافعون عن الأمّة فيرون أنّ هذه الرؤية تمثّل خيانة لوحدة الأمّة العربية التي تمتدّ، بدون حال استمرارية، «من المحيط إلى الخليج». ويقوم الوطن على مفهوم غريب تماماً عن الذهنية المسلمة، فأساس كلّ مجتمع عربي حقيقي لا يمكن أن يقوم إلاّ على وحدة العِرق أو وحدة الأرض بل على وحدة اللغة والدين والإيمان. وتتطابق حدوده مع «حدود التعاطف»[29]. ويرى أنصار الأمّة أن أنصار الوطن ليسوا وطنيين بل خصوصيّون. فبسلوكهم هذا المنحى، لا يحكمون على أنفسهم بالعجز فحسب لأنّهم يواصلون «بلقنة» لن يستفيد منها إلاّ خصومهم؛ ويحكمون على المجتمع العربي بالبؤس، برفضهم توحيد مواردهم. كيف بوسع المرء أن يكون «وطنياً أردنياً» أو «عراقياً»؟ كيف يمكن إضفاء دلالة ما على حدود لا تعدو كونها خطوطاً مجرّدة، مرسومة في الفراغ بسبب تقلّبات السياسة الأوروبية؟ وبدلاً من تعزيز هذه الحواجز الفاصلة، آن الأوان لتحطيمها، لأن الاستقلال وهمٌ إذا كان لا يؤدّي إلى الوحدة. ففي عصر ينتظم فيه الكون في مجموعات أرحب من الأوطان الصغيرة التقليدية، وحدها الوحدة بوسعها أن تتيح للإسلام غزو الموقع الذي يعود له.قال الله تعالى: «واعتصموا بحبلِ اللهِ جميعاً ولا تَفرَّقوا» (آل عمران، 103). فالأمّة ليست حلماً ولا حنيناً يتحسّر على الماضي. إنّها الحلّ الوحيد الذي يتماشى مع تطوّر العالم الحديث.

من السهل على أنصار الوطن الردّ على الذين يؤيّدون هذه الأطروحات بأنّهم عقول غارقة في الأوهام. ومهما أثبتوا أن لا شيء يؤخّر قيام الدول الحديثة أكثر من الملاحقة العنيدة للأساطير الهاربة[30]. غير أنّ بعضهم ممّن يعرف المشرق متيقّن رغم ذلك بأن المطالبة بالأمّة تثير صدى قوياً

للغاية في نفوس المسلمين. لقد كتب إدوار سابلييه يقول: «إذا ناقشت الواقع مع أحد العرب فلن تتوصّل إلى نتيجة عملية. ولكن اذكرْ له الوحدة العربية، وأيّاً كان أصل محاورك، من المحيط إلى الخليج، فسوف تلتمع عيناه»[31].

أيّ من هاتين الرؤيتين سوف تتفوّق في نهاية المطاف؟ لعلّ من التهوّر الإدلاء بتشخيص في هذا الشأن. ففي العالم العربي تضاهي النزعات نحو الخصوصية النزعات نحو الوحدة قوة، والإسلام الذي يخضع لتقلّبات مفاجئة يتجلّى بهيئة شديدة الاختلاف حسب اللحظة التي ننظر فيها إليه. فتارةً لا يلمح المرء سوى الصخور العمودية والمعزولة للخصوصيّات، وطوراً يصعد مدُّ العروبة، ويغمر الصخور، ويغطّيها سطح أفقي متلألئ بصورة متجانسة. ولا يُعزى تبدّل المشهد إلى تبدّل الأحوال بل إلى تقلّب في الحرارة الانفعالية.

مهما كانت نهاية هذا التعاقب في المدّ والجزر يبقى المعطى التالي ثابتاً: جهود شعب بأكمله ليجد نفسه ويخرج من البؤس. ويتعيّن عليه أن يتابع طريقه من خلال صراعات متشعّبة، فيما تلحّ عليه متطلّبات يومية بالغة القسوة كالجوع والمرض وهشاشة وسائل العيش والحاجة الماسة إلى إطعام آلاف الأفواه الجديدة التي تنفتح كلّ يوم على الحياة. قد يموت الملوك وقد يُخلع القادة. ولكنّ الأمور تستمرّ بالنسبة إليه. هل يعتقد أنّه قد بلغ هدفه حين يهبط الليل على ورشة المدن أو ينشر خيامه بعد صلاة العشاء؟ حالما ينبلج الفجر، تكشف له خيوط الشمس الأولى أنّه لم يبلغ سوى مفترق طرق. ولا بدّ له من أن يستأنف المسيرة ويتقدّم، دائماً وأبداً...

على هذا النحو، يتواصل عمل الأجيال إنّما على صعيد آخر. لقد أصبحت القبائل المتفرّقة التي كانت تمضي عبر الكُثبان الرملية أمماً تمضي عبر التاريخ. إنّها تستأنف صعوداً كلّ خطوة فيه مجرّد رحلة، منجذبة نحو آفاق أخرى أو مفتونة بسرابات أخرى، متّقدة وجائعة، متكبّرة ونهمة، خاضعة لانكفاءات مباغتة إنّما مسترجعة لقواها مِراراً وتكراراً مثل أمواج المحيط. فدعونا لا نسمح لمشاهد غضبها وإخفاقاتها وعنفها أو تناقضاتها أن تعمينا عن رؤية العمل التجديدي البطيء الذي يجري في أعماقها. فلنتبعها خطوة خطوة، على هوى الأحداث، بانتظار اليوم الذي يتسنّى لها فيه، إذا تخفّفت من عبئها وتصالحت مع نفسها، أن تستعيد قول الشاعر:

حين نكون قد فرغنا من أداء آخر أدوارنا،
حين نكون قد وضعنا جانباً المشلح والمعطف،
حين نكون قد رمينا القناع والسيف،
ليتكم تذكرون محجّاتنا الطويلة...

حزيران/يونيو 1957 - حزيران/يونيو 1960

1. الملك عبد العزيز موحّد الجزيرة العربية.

2. صحيفة الفيغارو الفرنسية، 26 شباط/فبراير 1960.

3. محمد عليه الصلاة والسلام.

4. سورة آل عمران، الآية 140.

5. الملك فيصل ملك العراق لاحقاً الذي أُعطي العراق من قبل الإنجليز.

6. من ناحية تعاليم القرآن الكريم بالطبع، فمن الناحية العِرقية، وحدهم بدو الصحراء هم عرب أصيلون.

7. راجع Jacques Berque: Préface à E.-F. Gauthier : Murs et coutumes des Musulmans , Paris, 1959.

8. راجع Jacques Berque: Les Arabes , Paris, 1959, pp. 28 -31.

9. شهدنا منذ ذلك الحين ظواهر مشابهة في كوريا الجنوبية وتركيا واليابان، وغيرها من البلدان

10. راجع Walter Z. Laqueur: Communism and Nationalism in the Middle East , Londres, 1956, p. 15.

11. راجع Lacouture: L'Egypte en mouvement , Paris, 1956, p. 7.

12. راجع كتابنا Mustapha Kémal, ou la mort d'un empire , pp. 181 et ss.

13. كانت لا تزال تعتبر في ذلك الوقت مساحة صحراوية لا تضمّ أيّة ثروة تستحقّ الاهتمام.

14. راجع كتابنا Ibn-Séoud, ou la naissance d'un Royaume, pp. 382 et s.

15. الملك عبد العزيز.

16. راجع كتابنا Ibn-Séoud, ou la naissance d'un Royaume, pp. 347 et s.

17. وردت هذه الأرقام في: Middle East Oil Development, Arabian American Oil Company , mars 1956.

18. U.S. Naval Institute proceedings , novembre 1956, p. 1161.

19. وهو المصطلح الشامل الذي يستعمله العرب للإشارة إلى الإمبريالية الغربية.

20. 3 أيلول/سبتمبر 1952.

21. تضمّ جمهوريات كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزيا وأذربيجان 18 مليون مسلم.

22. ل. ن. فاتولينا أحد أبرز الخبراء السوفيات في الشؤون المصرية، وقد ورد تصريحه في Imperialisticheskaya Borba (sa Afriku i Osvoboditelnoye dvishenie Narodov (Moscou, 1954, pp. 97 et s.

23. على البحر الأحمر.

24. Paul Johnson: Journey into chaos, Londres , 1958, p. 41.

25. بلغت قيمة الأشغال زهاء نصف مليار دولار. وسوف يسمح هذا المبلغ لجمال عبد الناصر بأن يرفض بازدراء عروض البنك الدولي للبحوث والتنمية، وكذلك العروض التي قدّمتها له آنذاك كل من ألمانيا الغربية واليابان، فيبدو أن كل طرف بات يرغب على حين غرة في المشاركة في بناء السدّ العالي الذي كان يعتبر غير قابل للإنجاز منذ بضع سنوات.

26. في الواقع، وبفضل بناء السدّ، سوف يهيمن الاتحاد السوفياتي بكلّ ثقله، خلال عشر سنوات على الأقلّ، على الحياة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة (راجع Wolfgang Bretholtz: Aufstand der Araber , Vienne, 1960, p. 447).

27. راجع Le Monde, 19 octobre 1957.

28. راجع Le Monde, 1er octobre 1957 . وقد صرح المارشال بولغانين في نيسان/أبريل 1956: «لدينا حالياً في روسيا 5500000 اختصاصي وننوي إعداد 4 ملايين آخرين بحلول عام 1960. وعندئذ سوف يتجاوز عددهم بكثير عدد العلماء والمهندسين الأميركيين».

29. قدّم البروفسور ماسينيون إضاءة رائعة على ظاهرة «التعاطف» التي تهزّ الإسلام بأسره حالما يتعرّض جزء من العالم العربي إلى الاعتداء. وإلى هذا الشعور نفسه، يلمّح عبد الناصر، إنّما بعد نقله من المستوى الصوفي إلى المستوى السياسي، حين يصرح: «تتوقف حدود العالم العربي حيث لا تلقى البروباغاندا التي أقوم بها أيّ صدى». (راجع Un Printemps arabe, p 82).

30. راجع Pierre Rondot: Etat moderne ou fondamentalisme musulman, Orient , I, p. 14.

31. Edouard Sablier: La Syrie entre le rêve et la réalité Le Monde, 20-21 octobre 1957.

القسم الأول: بدايات الحكم

I

9 تشرين الثاني/نوفمبر 1953! دوّت 101 طلقة مدفع في معسكر الجيش بالطائف، وملأ دويُّها وديان الحجاز. لقد أسلم الملك عبد العزيز (ابن سعود) الروح بعد أن كان طريح الفراش منذ بضعة أسابيع في القصر القديم المسوّر الذي هو مقرّه الصيفي، عن اثنين وسبعين عاماً جرّاء نزلة رئوية (عظّم الله مآثره! وعظّم الله قدره!) و(رحمه الله وغفر له).

عندما انتشر النبأ عبر الأثير، خيّمت على البلاد موجة من الحزن والقنوط، لكأنّ قلب الجزيرة العربية توقّف عن الخفقان. كفَّ العمّال في مصافي النفط عن العمل؛ ورمى الحمَّالون في الموانئ أثقالهم على الأرصفة، وألقى الجنود في الثكنات بسلاحهم أرضاً؛ ولم تقلع الطائرات، والقطارات والشاحنات، وتوقّف كل شيء عن الحركة[32]. وسجد سبعة ملايين سعودي باتجاه الكعبة، وسألوا الله تعالى أن يبارك خلفه.

بعد بضع ساعات، لفَّ العلماءُ في الأكفان السبعة جثمان الملك العملاق الذي يحمل جسده ندوب ثلاثة وأربعين جرحاً أصيب بها خلال نصف قرن من المعارك. وفيما راح المؤذّنون يدعون الناس إلى الصلاة، أقلّت طائرة الملك الرباعية المحرّك جثمانه إلى الرياض. وهناك، بدون ترف وأبّهة، وكما تشترط تعاليم الإسلام، ورِي جثمان الراحل في الثرى قبل غروب الشمس. (أنت من التراب وإلى التراب تعود)...

بكت السعودية بأكملها سيّدها الذي تندرج سيرته السياسية الباهرة في سجلّ الوقائع التاريخية العربية المجيدة. ماذا ورث الملك عبد العزيز عن أبيه؟ لا شيء، ولا حتى حجراً يضع فوقه رأسه. ماذا يورّث ابنه؟ مملكة مترامية الأطراف تمتدّ من البحر الأحمر إلى الخليج العربي.

لا ريب أنّ الملك الهرم لم يحقّق هذا الإنجاز إلاّ بفضل جهود مُضنية. فقد تطلّب الأمرعلى الدوام أن يعرِّض نفسه للمخاطر، وأن يُثبت جرأته وعزيمته على حدّ سواء. (رحمه الله وغفر له).

هل كان ليفلح في توحيد أبناء البادية أجمعين في مملكته تحت سلطانه لو لم يحصل على مباركة من الله، ذلك الدفق الإلهيّ الذي يمنحه الله لمن اصطفاهم، والذي يتيح لهم أن يذلّلوا العقبات كافّة؟

تمنّى العرب كلّهم في تلك الليلة الحزينة: «أن يشبه ولي العهد أباه! وينعم بالنِّعم الإلهية نفسها!».

لا ريب أنّهم لم يخطئوا في الإعراب عن تلك الأماني، لأنّ المهمّة التي تنتظر خليفة ابن سعود ليست يسيرة، فالأعمال التي قام بها موحِّد الجزيرة العربية باهرة ولكنّها تحتاج إلى المتابعة لكي تتوطد ولا سيما أن البلاد شاسعة مترامية الأطراف وبحاجة إلى حماية. والمملكة التي عرف أن يجعلها تنبثق من تحت الرمال في غضون جيل من الزمن تخلب الألباب وتسحر القلوب. ولكن كان لا بدّ من مضي بعض الوقت لاستتباب الأمور وترسُّخ الإصلاحات الجاري تطبيقها في وجدان الناس. فما وزن خمسة وعشرين عاماً من النظام أمام آلاف السنين من هيمنة قوانين البادية ومن عدم الانتظام؟ وقد يحتاج كذلك إلى السكينة والسلام لكي تصبح النتائج التي تحقّقت من المكتسبات الدائمة.

على أنّ المشرق، ساعة أسلم الملك الروح، كان فريسة اضطرابات سياسية خطيرة، حتّى أن أكثر أقاليمه حرماناً كان يتحمّل تبعات المنافسة بين الولايات المتّحدة وروسيا. آه، كم كان هادئاً، على سبيل المقارنة، ذلك العالم الذي شهد ولادة الطفل عبد العزيز! فحينذاك، لم يكن يسمع في الصحراء سوى هدير الريح وحفيف سعف النخيل إذ يداعبها النسيم، وأصوات أفراد القبائل يتنازعون على آبار المياه، وبضعة عيارات نارية تتوه في الفضاء الرحب...

أمّا اليوم فأقلّ اختلاجة في أقاصي المعمورة يتردّد صداها في أعماق الصحراء. فالعالم العربي في خضمّ تحوّل عميق، من المحيط الأطلسي إلى نهر السند، وأينما زرعت الجيوش الإسلامية راية النبيّ (صلّى الله عليه وسلم) الخضراء، تتبدّل أشكال الحكومات، وتتصدّع الإمبراطوريات، وتبرز للحياة مجتمعات جديدة. إنّها صحوة الإسلام! تلك الصيغة التي كانت تشير حتّى الأمس إلى مجرّد أمل مُبهم باتت شيئاً فشيئاً حقيقة واقعة. إنّها تحرّك جماهير حاشدة، وتحفّز الضمائر، وتزيد الشباب تشدّداً، وتبدّل كلّ العلاقات بين الشرق والغرب. فماذا سوف يكون موقع السعودية في عالم الغد؟

بفضل عزيمة لا تلين، وحَّد الأب القبائل ليصنع منها أمّة. أوَيفلح الأبناء في توحيد الأمم بتحويلها إلى إمبراطورية؟ هل يكونون على رأس الأمّة الإسلامية بفضل الهيبة التي يمنحها إياهم امتلاك الأراضي المقدّسة؟ أم أنّ الشعلة ستنتقل إلى أيدي خصم أكثر شباباً وأوفر حظاً؟ فاليوم، لم تعد قبضة حديدية تكفي لاستكمال ما بدأ ابن سعود القيام به، بل لا بدّ من وسائل أخرى، وكذلك موارد أخرى. فهل يملكها خلفاؤه؟ أم أنّهم سوف يتناحرون حول إرثه مثل رهط من الفهود؟

يقيس أهل المشرق عظمتهم بعدد أبنائهم، وتؤكّد لنا الكتابات المقدّسة أنّ «الأسرة الكبيرة العدد نعمة من السماء». ولكنّ التاريخ يعلّمنا أنّ الوضع ليس كذلك دائماً في الأُسر الملكية، ولا سيّما في المشرق، حيث يؤدي تعدّدُ الزوجات إلى كثرة الأولاد وتضاف طموحات الأمّهات إلى مشاجرات الإخوة غير الأشقّاء والأنسباء[33]. فحول العرش الشاغر، لا ينتصب ابنان أو ثلاثة بل خمسة وثلاثون؛ صفّ من الخلفاء المحتملين الذين يحيط بهم 322 أميراً من السلالة الملكية وسِربٌ من الأمراء الذين يختار كلّ من هؤلاء الأبناء أنصاره في صفوفهم. وفي حالة الاصطدام، تقع المملكة في أزمة سياسية كبيرة.

لا ريب أنّ الملك عبد العزيز طرح على نفسه في السنوات الأخيرة من عهده تلك الأسئلة التي كانت تقضّ مضجع الكثير من العرب في تلك الليلة، ليلة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1953. كان بلده بمأمن من الخطر ما دام هو على قيد الحياة. ولكن ماذا سيحصل حين يفارقها؟ فهو لا تخفى عليه القوة التي تجيش في دمه. وهو الدم نفسه الذي يسري في عروق أبنائه!

هل اعتراه في شيخوخته بعض المخاوف بهذا الشأن؟ ليس ذلك مستبعداً فقوانين الخلافة في السلالات العربية متعدّدة، وعددها يُفضي إلى تأويلات شتّى. وفي وسع كلّ عضو من سلالة ملكية أن يطالب بالسلطة، إمّا باسم قانون الأقوى، وإمّا بحصوله على مبايعة الأعيان، وإمّا بموجب حقّ البكوريَّة[34].

كان الملك عبد العزيز يدرك أفضل من غيره الأخطار المُحدِقة بسبب تداخل الأعراف. فقد عاش شبابه يشهد الحروب والمعارك بسبب الخصومة بين عمَّيه محمّد وعبد الله[35]. وقد سهّل الخصومة بينهما تدخّل ابن الرشيد، ـ المغضوب عليه من الأتراك ـ الذي استولى على الرياض بواسطة الحرب الأهلية، وأرغم أسرته على المنفى والعيش في ظروف معيشية صعبة، ولذلك احتاط للأمر تفادياً لتكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة.

بعد وفاة ابنه البكر تركي، قرَّر أن يكون ابنه الثاني سعود خليفته. وفي 11 أيار/مايو 1933، خلع عليه لقب ولي العهد، ودعا أعيان المملكة إلى مكّة لمبايعته، ما يعني أنّه اختاره رسمياً ولياً للعهد.

أمور كثيرة في ماضي الأمير سعود تبرِّر هذا الخيار. فظروف ولادته وحدها تهيّئه على ما يبدو لاعتلاء العرش. أفلم يبصر النور في الكويت 3 شوال عام 1319 للهجرة (15/1/1902 ميلادي)، فيما كان أبوه يستعيد عاصمته؟ فكان بلا أدنى شك «طفل النصر»[36]. وقد ألهب هذا الحدث مخيّلة العرب الذين اعتبروه فأل خير.

كان في سنّ الخامسة عندما عهد به أبوه إلى أحد العلماء، الشيخ عبد الله المفيريج، ليتعلّم على يدهم تجويد القرآن. ثمّ نشّأه في مدرسة الصحراء الصارمة، فعوَّده الاكتفاء ببضع تمرات زاداً، وقضاء أيّام بطولها على صهوة الجواد. وفي مرحلة مبكّرة، أثبت الأمير سعود صفاته الحربية، مع التزامه الشديد بواجباته الدينية. وأوكل إليه أبوه مهمّته الرسمية الأولى عام 1914. ففي سنّ الثالثة عشرة، سافر إلى قطر وقابل أميرها لتلقّي استسلام عدد من القبائل المتمرّدة[37]. وفي السابعة عشرة، تميّز في معركة تربة في (13 حزيران/يونيو 1918) التي أشرعت أمام الجيوش السعودية أبواب الحجاز، ثمّ حارب في حائل واليمن. وفي عام 1934، أثناء الحجّ إلى مكّة، انقضّ أربعة قتلة على الملك عبد العزيز، فتلقّى الأمير سعود الذي حماه بجسده الطعنات التي كانت موجّهة إلى الكتف اليسرى لأبيه. وفي السنة التالية، ذهب في جولة على بعض العواصم الأوروبية[38]. وفي عام 1937، مثّل والده في حفل تتويج الملك جورج السادس. وبعد تعيينه على التوالي أميراً على نجد ثم أميراً على الحجاز، تلقّى دعوة من واشنطن أرسلها إليه الرئيس ترومان، فكوَّن على هذا النحو فكرة أوّلية عن القوّة الأميركية (1946).

وعندما اعتلى العرش خلفاً لأبيه في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1953، بوصفه إماماً للمسلمين وعاهلاً للسعودية، كان يبدو أنّ الملك سعود الأوّل يجمع في شخصه كلّ الصفات المطلوبة لممارسة السلطة الدينية والسياسية في آن واحد. وفي الحقيقة، قلّما كان وليّ للعهد يشبه سلفه إلى هذا الحدّ[39]. وإذا كانت الملكية تعني الاستمرارية فلدينا في هذه الحالة مِثال صارخ على ذلك، بل لكأنّ الرجل نفسه ظلّ يتولّى مقاليد الحكم ولكنّه استردّ شبابه فرجع عشرين سنة إلى الوراء...

في ذلك اليوم، كان الملك سعود الأوّل[40] قد تجاوز الخمسين، وأنجب حوالى أربعين ابناً. كان أبوه يبلغ من الطول 2.07 م، أما هو فيبلغ من الطول 2.04 م. وتلوح تقاسيم وجهه مثل تقاسيم وجه الملك الراحل. ولا بدّ من أن يتمعّن المرء في الوجهين عن كثب لملاحظة الاختلاف بينهما، فشفتاه أقلّ اكتنازاً وجفناه أقلّ ترهّلاً. أمّا نظرته فتتميّز بطيبة عارمة تشوبها، بين الحين والآخر، مسحة من الكآبة. ولكنّ الجبهة الشامخة هي نفسها، والأنف المقوَّس هو نفسه، واللحية العقدية المشذّبة هي نفسها. وهو يضع النظّارات نفسها المؤطّرة بإطار من العظم، وينزعها بالتأنّق نفسه الذي كان ينزع به أبوه نظّاراته في الاحتفالات العامّة. وكانت هيئته مهيبة جليلة. أضف إلى ذلك أنّ الشبه في الهيئة يزيد بفضل الشبه في الزيّ: العباءة البنّية الفضفاضة نفسها التي تتهدّل من الكتفين إلى الأرض، وكوفيّة الموسلين البيضاء التي يطوّقها عند الجبهة العِقال المؤلّف من حبلين ذهبيّين صغيرين.

أمّا الشبه في الطباع فلم يتأتَّ حتى ذلك الوقت أن يظهر جليّاً للعيان. وفي الوقت الحاضر، يبدو أنّه يُختصر كلّياً بهذه الحكمة لمعاوية بن أبي سفيان التي كان يحلو لابن سعود أن يردّدها، ويبدو أنّ سعود الأوّل اتّخذها نهجاً مسلكياً: «لو أنّ بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، كانوا إذا شدُّوها أرخيتها، وإذا أرخوها شددتُها».

II

في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1953، بعد ثمانية أيام على اعتلاء العرش، بايعت الرعيّة في جدّة الملك سعود الأول. وحسب ما تقتضيه الأعراف والتقاليد، أتى الأمراء وكبار موظّفي البلاط وأبرز أعيان المملكة لتأكيد مبايعتهم له حين كان أبوه على قيد الحياة.

منذ حوالي أسبوع، انطلقت القوافل من نجد والأحساء والعتيبة وعسير وحائل والحجاز في مواكب مهيبة مُيمّمةً شطرَ القصر الملكي. وصل العلماء والأمراء والولاة والقادة العسكريون بالطائرات أو على صهوات الجياد أو بالسيّارات، تتبعهم الوفود المرافقة. وقد اصطحب بعض المشايخ الحريصين على التقاليد القديمة مرافقيهم الشخصيّين ومدرّبي صقورهم. وكانت حُلَل الفرسان المطرّزة بالذهب والسيوف الدمشقية المطعّمة تنافس في بريقها المبرِّدات المطلية بمعدن الكروم (chrome) للسيّارات الأميركية التي كان يترجّل منها أفراد الهيئة الدبلوماسية والإداريّون في شركة أرامكو. وفيما تتالت طلقات المدفع في المطار، وانتشرت ثلّة من حرس الشرف عند مدخل القصر، اكتظّت المدينة بجموع صاخبة افترشت الساحات وملأت الشوارع بضوضاء تصمّ الآذان، ونشرت أينما كان رائحة البخور والفطائر المقليّة ولحم الضأن المشويّ الذي يصاحب على الدوام كلّ الاحتفالات العربية.

استقبل العاهل الجديد تباعاً الشخصيات التي جاءت لمبايعته. وكان قَسم المبايعة يُتلى بحسب الطقوس المعروفة[41]. يتقدّم رؤساء الوفود حتّى أسفل كرسيّ الملك للسلام على الملك فيقوم بإنهاضهم، ويتودَّد إليهم بالكلام، ويدعوهم للانسحاب، إفساحاً في المجال للوفود الأخرى. ثم يأتي دور العلماء، «حكماء» المسلمين، الذين يقودهم الشيخ محمد بن إبراهيم، مفتي الديار السعودية، وهو أرفع شخصية دينية بعد الملك. ثمّ يليهم الأمراء الملكيون، والأمراء الآخرون وكبار موظّفي البلاط، وعددهم ألفان. ويعقب هؤلاء قادة الحرس الملكي وقادة الجيش. ويخصّص بعد الظهر لاستقبال الوفود الأجنبية: الهيئة الدبلوماسية بكامل أعضائها، والخبراء الفنّيين الأوروبيّين، والإداريين في شركة أرامكو. ويتوجّه الملك إلى كل فرد منهم بكلمة ترحيب مقتضبة.

فقد بادر المهندسين الأميركيين قائلاً: «ما يثير اهتمامنا في الحضارة الغربية هو كلّ تجربة في مجال الفنون والعلوم والتقنيات والثقافة التي من شأنها أن تمنحنا القدرة على صون تراثنا القومي وتعزيز تطوّرنا». فأجاب الإداريون في أرامكو: «نؤكّد لجلالتكم ولحكومتكم وللشعب العربي بأكمله أن شركتنا سوف تظلّ تقود أنشطتها بما يعود بالفائدة على المصالح المشتركة للبلاد والشركة».

واختُتم ذلك اليوم بمأدُبة حضرها ستّ مئة مدعو في القاعة الكبرى بالقصر الملكي، فيما راحت الجماهير المبتهجة تذرع الشوارع وسط الدرّاجات النارية والمفرقعات. وشعر الجميع بتوجّس غامض ينجلي عن صدورهم. فقد انتقلت السلطة بدون عراقيل كما شاء الملك الأب، فلم يطرأ ما يعكّر أجواء الاحتفال ولم يقع أي حادث.

وكانت بعض الشائعات التي تردّدت همساً منذ بعض الوقت قد أثارت ارتباكاً في الأوساط «المطّلعة». قيل إنّ الملك عبد العزيز اضطرّ عشيّة وفاته إلى استجماع كلّ قواه من أجل قمع خلاف نشب بين اثنين من أبنائه هما سعود ومحمّد. وقيل إنّ هذا الأخير، ظنّاً منه أنّ أباه أسلم الروح، جمع مناصريه في وسط السعودية واحتلّ قصر الرياض بالقوة، معلناً أنّه بات يتولّى الصلاحيات الملكية كلّها. ويبدو أنّ سعود، حين تلقّى النبأ، هرع إلى الطائف للإبلاغ عن عِصيان أخيه، وقد استشاط الملك غضباً، وأمر ابنه محمّد بإخلاء قصر الرياض في الحال، فامتثل الابن لمشيئة أبيه، وأكّد الملك

لابنه سعود أنّ خياره النهائي قد وقع عليه لخلافته، ثمّ قيل إنّه تداعى خائر القوى في فراشه، وفاضت روحه بعد بضعة أيام.

ولكنّ الكثيرين من بين أعيان الحجاز ـ الذين يظلّون متحفّظين حيال النجديّين، كانوا يفضّلون أن يعيِّن الملك ابنه الرابع فيصل وليّاً للعهد. ولكن خيار العاهل يعود إلى عام 1933، ومنذ ذلك الحين انقضت عشرون عاماً، وتشكّلت طبقة برجوازية جديدة في جُدّة والمدينة والدمّام والخُبَر. كان هؤلاء التجّار الأثرياء يعتقدون أنّ السعودية تخطّت عتبة الأزمنة الحديثة، وأنّ صفحة من تاريخها قد طُوِيت. وقد قالوا لأنفسهم: «لا نحتاج الساعة إلى محارب بل إلى سياسي محنّك قادر على إحباط مؤامرات القوى العظمى الأجنبية وقيادة السعودية في الدرب الشائكة التي تقود من النظام الأبوي إلى النظام الحكومي». أما سعود فكان فارساً مغواراً، يحب حفلات الاستقبال ورحلات الصيد، وكان ذا حصافة ورجل بادية محارباً، ويأخذ على محمل الجِدّ مهامّه الدينية. فهل هو الرجل المناسب للأزمنة الجديدة؟ ألم يكن من الأفضل لو اختار الملك أميراً أكثر انفتاحاً على مشاكل عصره، ناطقاً بعدد من اللغات، ومتمتّعاً بجاذبية قويّة علاوة على ذلك؟

ومَن غير فيصل يتحلّى بالمواصفات المذكورة آنفاً بشأن ولي العهد كما يفضّله أعيان الحجاز؟ ألم يكن منذ وقت طويل أميراً على الحجاز ووزيراً للشؤون الخارجية؟ ألم يُثبت في تولّيه هذين المنصبين أنّه يتمتّع بذكاء ثاقب؟ لقد قاد كل المعارك الدولية في السنوات الأخيرة، وتهيّأت كلّ تحالفات المملكة بفضل عنايته. فماذا يتعيّن عليه أن يفعل بعد لكسب ثقة الجميع؟

وكما لإضفاء المزيد من الوضوح على هذه التطلّعات ـ التي كانت لا تعبّر عن نفسها إلاّ بأقصى درجات الحيطة والحذر ـ ألم يزعم بعضهم أنّ العاهل الأب، وهو على فراش الموت، اتصل مراراً بفيصل لإبلاغه برغباته الأخيرة، وليس إلاّ النهاية المباغتة لمرضه ما حال دون تعيينه فيصلاً ولياً للعهد؟ إذا كانت هذه الشائعات صحيحة، أما كان الخلاف ليتفجّر حتماً بين الأخوين على الملأ بعد أن رحل أبوهما ولم يعد موجوداً ليأمرهما بالتزام الصمت؟

ولكن لا، فهذه المخاوف غير مبرَّرة. ولقد بادر سعود، فور اعتلائه العرش، إلى تبديد هذه السحب من الدخان بحركة عريضة. فأعلن أنّ العرش لن يكون لأحد أبنائه، بعد أن يتوفّاه الله، بل لأخيه الحبيب فيصل بن عبد العزيز. وعيّنه في الحال وليّاً للعهد، وقائداً للقوّات المسلّحة [42]، ورئيساً لمجلس الوزراء. وقد بادره بنبرة ودودة: «أعتزم لبعض الوقت أن أكرِّس نفسي لمهامي الدينية. ولذا أعهد إليك بإدارة الشؤون السياسية للمملكة. أعلم أنّ الخلافات لن تقوم بيننا على الإطلاق لأنك سوف تسير بالضبط على النهج الذي رسمه أبونا»[43].

انحنى سموّ الأمير فيصل وأكّد لأخيه ولاءه المطلق. وارتسمت على وجهه ابتسامة غامضة، فالآن في وسع فهد الصحراء أن يرقد بسلام، فعهد ابنه استهلّ بطالع السعد.

III

سُرعان ما أثبتت الحكومة السعودية الجديدة أنّ بمقدورها، على غرار الحكومة السابقة، أن تتّخذ مبادرات جريئة. فبعد شهرين على اعتلاء سعود الأوّل العرش، فوجئ العالم بأنّ شركة ملاحة جديدة ـ الشركة السعودية لناقلات النفط ـ تأسّست في جُدّة على يد صانع سفن يوناني يُدعى أوناسيس، وأنّ هذه الشركة حصلت من الملك على حصرية النقل البحري لكلّ النفط الخام المستخرج في السعودية.

وينصّ الاتفاق الموقّع في 20 كانون الثاني/يناير 1954 ،بين أوناسيس ووزير التجارة السعودي محمد علي رضا، من بين بنود أخرى على: 1) أنّ الشركة السعودية لناقلات النفط البحرية Saudi Arabia Maritime Tankers Co (S.A.M.T.C). سوف تضع بتصرّف السعودية أسطولاً يضمّ حوالى ثلاثين صهريجاً فائق التطوّر تصل سعتها إلى 500 ألف طنّ على الأقل؛ 2) أنّ هذه الصهاريج سوف تبحر تحت العلم السعودي وتحمل أسماء عربية؛ 3) أنّها سوف تطبّق نسب الشحن التي وضعتها الشركة البحرية الأميركية، ولكنّها ستدفع للخزينة الملكية عائداً قدره شيلنغ ونصف للطنّ الواحد المحمَّل يكون بمثابة ضريبة؛ 4) أنّ الشركة سوف تؤسّس مدرسة وترعاها على نفقتها لإعداد ملاّحين عرب؛ 5) ;أنّها لن تستخدم أيّ طاقم يهودي، ولن تسلّم أيّة شِحنة من النفط إلى إسرائيل[44].

وبناء على ما تقدّم، يبادر الملك إلى «التعهّد بإلزام كلّ الشركات التي تملك حالياً أو قد تملك امتيازات نفطية في السعودية، بتحميل ونقل كلّ النفط ومشتقّاته المصدّرة من السعودية على متن صهاريج شركة S.A.M.T.C. ». ويستبعد بند خاصّ في هذا الاتفاق الحمولة التي تنقلها صهاريج شركة أرامكو. إلاّ أنّ هذه الشركة لن تستطيع أن تستعمل سوى الوحدات التي تكون في الخدمة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 1953.

يصعب تقييم نتائج هذا الاتفاق. ففي عام 1953، ارتفع الإنتاج الشامل للنفط العربي إلى 42 مليون طنّ نُقل 26 مليون طنّ منها عبر خط التابلاين [45]، و16 مليوناً بحراً. ولكن، حين نعلم أنّ استغلال الحقول النفطية في ارتفاع مطّرد، وأنّ ضخّ التابلاين محدود بقُطر أنابيبه، وأنّه قد بلغ سعته القصوى، نستنتج أنّ شريحة الإنتاج المنقولة بحراً سوف ترتفع خلال السنوات القادمة[46].

حتّى الساعة، تولّت شركة أرامكو وعملاؤها المباشرون [47] نقل أربعين في المئة من هذه «الشريحة البحرية»؛ وتولّت شركات الملاحة الأخرى نقل ستّين في المئة منها. هذه الستّون في المئة أصبحت الشركة السعودية لناقلات النفط البحرية (S.A.M.T.A.C.) ، تملك، منذ الآن فصاعداً، الحقّ في المطالبة بنقلها (والسبب الوحيد الذي يمنعها أنها لا تملك بعد حمولة كافية). أمّا الأربعون في المئة التي تنقلها أرامكو وعملاؤها المباشرون فسوف تتناقص مع الوقت لأنّ أرامكو لم تعد تملك الحقّ في وضع وحدات جديدة في الخدمة. وبما أنّ الصهاريج تُتلف بسرعة نسبياً، فأسطول أرامكو سيكون قد اختفى عملياً بعد خمسة عشر عاماً. وعندها، يتمتّع أوناسيس باحتكار نقل النفط بحكم الواقع. وكان يتوقّع أن يجني أرباحاً طائلة، فيما توقّع منافسوه أن يتكبّدوا ما يعادل هذه الأرباح من الخسائر.

حالما نُشر الاتفاق، حصل هرج ومرج في كلّ شركات النقل البحري. في لندن ونيويورك والهافر وروتردام وبريمن وهامبورغ، نقّب أقطاب «الشحن» الدولي في ملفاتهم تنقيباً محموماً. من هو أوناسيس هذا الذي يتجلّى على حين غرّة منافساً مرهوب الجانب؟

لا ينتمي أرسطو سقراط أوناسيس المولود عام 1906 في الجالية اليونانية بمدينة إزمير إلى النادي المغلق لمعشر صانعي السفن، بحكم أصوله، بل إلى أسرة من التجار. تابع دراسته في المدرسة الإنجيلية، ولو تأمّل المرء في اسمه، لأدرك أنّ أبويه كانا يفضّلان بلا شك أن يصبح ابنهما فيلسوفاً أو عالماً بدلاً من تاجر أو رجل أعمال. ولكن الطبيعة غالباً ما تعاكس مشاريع الأهل.

طغى على شباب آري ـ كما كان يدعوه رفاقه في الصف ـ صخب الصراعات التي نشبت في تلك الفترة بين الأتراك واليونانيين في تلك المنطقة من آسيا الصغرى. فمن يمكنه أن يعرف الصدى الذي

أيقظته في مخيّلته الفتيّة الخطبُ الملتهبة لفينيسيلوس الذي قدّم نفسه إلى شعبه على أنّه «أغاممنون جديد» جاء ليستعيد حقوق الوطن الأمّ على المستعمرات الإيونية التي استقرّ فيها منذ أكثر من ألفي عام؟ هل كان يحلم بدوره أن يشارك، حين يكبر، في حركة النهضة الإغريقية التي كان رئيس الحكومة اليوناني يعد بها أبناء بلده؟

ولكنّ هذه المغامرة المتهوّرة التي تفتقر إلى الاستعداد والإشراف، والتي سلّمت قيادتها إلى جنرالات عاجزين، سوف تنتهي وسط الدموع. لقد اصطدمت بالإرادة الحديدية لمصطفى كمال. وفي 9 أيلول/سبتمبر 1922، دخل الغازي إلى إزمير بعد أن سحق الجيوش اليونانية في دوملو - بونار.

وسط جلبة المعركة، قامت عناصر مخرِّبة بإضرام النيران في المدينة. وشهد مصطفى كمال بدون أن يحرّك ساكناً المدينة تحترق [48] من على شرفة الفيلا التي اتّخذها مقرّاً للقيادة. فظلّت إزمير تحترق ثلاثة أيام وثلاث ليال. وقتل الأتراكُ الساخطون الجميع. وكانت مجزرة مروِّعة، فضجّت الشوارع والحدائق بصرخات اليونانيين المذبوحين. وشاهد أرسطو أوناسيس الذي كان في السادسة عشرة بأمّ العين ثلاثة من أعمامه يُشنقون. وبُعيد ذلك، زُجَّ به وبأبيه في السجن. ولحسن الحظ، لاذت أمّه بينيلوب وشقيقاته الثلاث الأصغر منه سنّاً بالفرار في الوقت المناسب[49].

بعد شهر من الاحتجاز، أُطلق سراح أرسطو وأبيه. ونجح الاثنان في العثور على سفينة أقلّتهما إلى اليونان. فكيف كانت مشاعرهما وهما يشاهدان حُطام إيليون الجديدة هذه التي لا تزال تنبعث منها سحب الدخان فتملأ الأفق؟

لعلّ أوناسيس أحسَّ في ذلك اليوم نحو البحر بذلك الشغف العارم والاستحواذي الذي سوف يسيِّر حياته. ولعلّه فطن حينذاك إلى أنّ البحر سيكون ملكه دائماً، ملاذاً وحبيبة. وهذا ما كان يردّد لاحقاً: «المتوسّط بحر اليونانيين، واليونانيون وحدهم يفهمونه...».

وصل أوناسيس إلى مرفأ بيرايوس، فوجد بلداً محطّماً تعمُّه الاضطرابات بسبب تفاعلات الهزيمة التي تلقّاها للتوّ. كان الفقر مُدقِعاً والمسكن معدوماً، وليس بوسع عقل يملك حسّ المبادرة أن يكتفي فيه بالأعمال الوضيعة التي كانت تُعرض على اللاجئين، لذلك فمن الأفضل له أن يركب البحر مجدّداً.

عندما بلغ السابعة عشرة من العمر في السنة التالية (1923)، سوف نصادف أرسطو أوناسيس في الأرجنتين، يسعى لاستثمار مزرعة للتبغ تملكها أسرته، وقد نجح نجاحاً باهراً في إحيائها. وبعد ذلك في الثامنة عشرة، باع كمية من التبغ بقيمة مليوني دولار تلقّى عنها عمولة بلغت نسبتها 5%، وشكّلت رأسماله الأوّل الذي ابتدأ به حياته العملية. وفي سن التاسعة عشرة، صنع سجائره بنفسه، وفي سن العشرين، أصبح مليونيراً، وفي سن الرابعة والعشرين، عيّنته الدولة اليونانية قنصلاً عامّاً لها في بوينس أيرس[50].

ولكنّ زراعة التبغ لم تُرضِ طموحه، لأن العمل في الأرض زاد من عِشقه للبحر، ذلك البحر الذي أيقظ في أعماقه حنيناً وراثياً. فاليونانيون لم يُبدعوا في الزراعة البتة، والتجذّر في الأرض الصلبة لا يتلاءم وعبقريتهم. أمّا في عُرض البحر، فقد أظهروا صفات فذّة كربابنة ومُساحلين، فزوارقهم الخفيفة بمقدّماتها التي هي على هيئة رأس عصفور يتزيّن بعين ماكرة مثل عين الآلهة الكريتيين جابت الطرق البحرية في العصور القديمة، وأسّست وكالات مزدهرة على الشواطئ حيث رست. كان أحد الشعراء القدامى يقول: «ليس من الضروري أن تعيش ولكن من الضروري أن تبحر».

وهذا ما آمن به أوناسيس الشابّ الذي سيصبح من جديد منافساً لأمراء الملاّحين، ويجعل رايته ترفرف في كلّ بحار المعمورة، وهذا ما سيقدم عليه حالما تتوافر له الإمكانيّات. ألم يشأ فينيسيلوس أن يكون أغاممنون جديداً؟ إذن، سوف يصبح هو، أوناسيس، جاسون جديداً، قائد الأرغونوتيين! لا بدّ أن هذا الاسم يلائمه أكثر من اسمي سقراط وأرسطو، أو اسم ميداس، لأنّ بعضهم يزعم أنّه، على غرار ملك فريجيا، يملك الموهبة السرية في تحويل كلّ شيء يلمسه إلى ذهب. أجل، كان الشاعر على صواب حينما قال: «الملاحة هي الأمر الوحيد الذي يمنح الحياة معنى»...

أصبحت هذه الغاية عند أوناسيس بمثابة الفكرة الملحّة، ففي عام 1932، اشترى سُفنه الأولى من كندا. ولكنّه سرعان ما أدرك أنّ الملاحة لا تكفي لتحقيق الثروة: فلا بدّ لسفنه أن تنقل البضائع، أيّة بضائع؟ وبعدما أنعَمَ أوناسيس التفكير توصّل إلى الخلاصة التالية: نظراً إلى تطوّر الصناعة الحديثة بات مستقبل البحرية التجارية مرتبطاً بنقل النفط، ومن يستطيع أن ينقل كلّ الذهب الأسود في العالم سوف يتمتّع بنفوذ منقطع النظير.

ففي عام 1936، صنع أوناسيس في السويد أولى ناقلاته النفطية التي أطلق عليها اسم أرستون وكانت نواة هذه الوحدة بداية أسطول لم يكفّ عن التوسّع حتّى وصل إلى مليون و260 ألف طنّ بعد حوالى عشرين عاماً. ولكن دعونا لا نستبق الأمور، فحتّى الساعة كان أوناسيس مجرّد مبتدئ متواضع. وتجدر الإشارة إلى أن صانعي السفن اليونانيين يفخرون كثيراً بأصولهم. وهم يشكّلون طبقة أرستقراطية، ونادياً مغلقاً لا يدخل إليه أيّ كان، ويستحيل أن يقتحم المرء أبوابه.

أشرعت تلك الأبواب أمامه إحدى الآلهات برقّة وعذوبة. ففي هذه الحياة التي تشبه الأساطير الميثولوجية، جاء حتماً اليوم الذي التقى فيه سقراط أثينا[51]. إنّها شابّة فاتنة في السابعة عشرة، ابنة عميد صانعي السفن اليونانيين، ستافروس ليفانوس[52]؛ والتي يقترن بها عام 1946. وبُعيد ذلك، اقترنت يوجينيا، الشقيقة البكر لأثينا، بستافروس سبيروس نياركوس، وهو صانع سفن أكثر نفوذاً ويعني اسمه «سيّد السفن»[53]. كان هذا أمراً لا يُصدّق! فبفضل هذا الحظّ المزدوج، دخل أوناسيس إلى هذا الوسط المغلق الذي يتباهى عن حقّ بسفنه البالغ عددها 1400 سفينة، تشكّل ثالث أسطول تجاري في العالم...

رأى أوناسيس الذي بات يتمتّع بدعم حميه وعديله آفاقاً لم يحلم بها تُشرع أمامه. فقد عرضت الحكومة الأميركية بسعر بخس ناقلاتها العسكرية القديمة، وهي من طراز T2 تتّسع لحمولة 16 ألف طنّ. اشترى أوناسيس منها خمسيناً من هذه الناقلات مع الحسم، وقام بتأجيرها «مثل سيّارات أجرة» إلى الشركات النفطية. وفي الوقت نفسه، اشترى أسطولاً من سفن صيد الحيتان التي أرسلها للصيد في المياه اليابانية. وللتهرّب من مصلحة الضرائب، جعل سفنه تبحر تحت رايات المجاملة ـ رايات باناما، وهوندوراس، وليبيريا، وكوستاريكا. وأحضر لها طواقم متنوّعة تضمّ يونانيين، ونيجيريين مطرودين من لبنان، ونروجيين انتهت عقودهم، وألماناً مطرودين من أوروبا. وقد حصل أوناسيس على الجنسية الأرجنتينية، وجعل مقرّ شركاته في مونتيفديو (الأوروغواي). أيكون هذا سبباً لاتهام أوناسيس بأنه لا وطن له؟ لن يبالي بهذا اللوم، فوطنه هو البحر الذي لن يفارقه. لقد استقرّ على متن يخته الفخم، كريستينا ، وهو في الأصل سفينة حربية (نسّافة) كندية سعتها 2200 طن، اسمها ستورمونت ، حوّلها مقابل 850 مليون فرنك فرنسي في وُرَش كيل إلى يخت يرسو في مرسى موناكو، في قلب ذلك البحر الأبيض المتوسّط الذي لطالما عشقه وفضّله على سائر البحار. وعلى متن هذه السفينة التي تحوي، إلى جانب أربعة عشر جناحاً يحمل كلّ منها اسم جزيرة من

جُزر الأرخبيل اليوناني، مسبحاً ومكاتب وجهاز إرسال إشارات المورس وقاعة عمليات وبهواً تبلغ مساحته 40 متراً زُيّنت أطرافه بحجر اللازوَرد، ويقودها طاقم يتألّف من 54 بحّاراً ألمانياً، سوف يدير أوناسيس، أو جاسون الجديد أعماله ويشرف، ساعة بساعة، على مواقع سفنه.
كان امتلاك ناقلات نفط أكثر عدداً وأكبر حجماً هو الهاجس الذي يستحوذ على تفكيره. وقد نجح هذا الرجل الفذّ في ذلك كما في كلّ ما أقدم عليه، فطلب إلى شركة لبناء السفن في تشستر (بنسلفانيا) بناء ناقلات ضخمة تبلغ حمولتها 30 ألف طنّ (مجموعة أولمبيك). ولكنّ حكومة الولايات المتّحدة التي قلقت بسبب الحرب الكورية تنبّهت إلى أنّ السلام لن يدوم إلى الأبد، وقرّرت تحديث أسطولها الحربي، فلم تعد الورش الأميركية التي كثرت طلبياتها تملك الوقت من أجل العمل لحساب الخارج، لذلك تحوّل أوناسيس إلى أوروبا، واتفق مع ورش بناء السفن في دنكرك وسيوتا وسان نازير على طلبيّات أعفته الحكومة الفرنسية لقاءها من الضرائب[54]. وكانت عرّابتا سُفنه هما عقيلة بول رينو وعقيلة جورج بيدو. بعد ذلك انتقل إلى ألمانيا لصناعة سفنه. وكان مرفأ هامبورغ مكتظّاً بالناس يوم تدشين سفينة تينا أوناسيس ، ناقلة النفط التي تبلغ حمولتها 40 ألف طنّ، وهي أكبر حجماً من الناقلة إيل ـ دو ـ فرانس إذ يبلغ طولها 236 متراً وعرضها 37 متراً. وهذه المرّة، كانت العرّابة هي الأميرة دو بسمارك. وعندما اعتلى أوناسيس مِنصّة الشرف، مرتدياً بزّة فاتحة، وقد توارت عيناه خلف نظّارات سوداء، علا الهتاف، فقد حيّا آلاف العمّال الألمان ذاك الذي أنقذهم من شبح البطالة.
ولكنّ أصداء هذه الإنجازات بلغت واشنطن. وقيل إنّ مالك السفن اليوناني قد عقد طلبيّات بقيمة 300 مليار فرنك فرنسي. وعمّا قريب، سيكون على رأس أحد أعظم الأساطيل النفطية في العالم. على أنّ إيقاع الأعمال كان يتباطأ، وهذه المزاحمة الجديدة تأتي في وقت غير ملائم. أفلا يقتضي واجب الحذر القضاء على هذه الأعمال قبل فوات الأوان؟
بدأ الانهماك في أروقة الكونغرس، ودار الحديث حول المصلحة العليا للدولة: فلو نشبت حرب، هل يتوجّب على الولايات المتّحدة الراغبة في شراء النفط أن تتعرّض للإهانة من يوناني يحمل الجنسية الأرجنتينية وتبحر سفنه تحت رايات «بانليبهونكو»؟[55].
انتظم الهجوم المضادّ. أوّلاً، كان اللجوء إلى التشهير، فاتّهمت حكومة واشنطن أوناسيس بأنّه اشترى بصورة غير قانونية 47 ناقلة نفط من طراز T’2 من فائض الحرب. أكانت الغاية ترهيبه؟ أم أنّ ثمّة من يعوّل على أنّه لن يجرؤ على المجيء للدفاع عن نفسه؟ ولكنّهم لا يعرفون أوناسيس الذي سافر إلى واشنطن وواجه مناوئيه. ومثل أمام المحكمة، بقامته المربوعة، وسحنته السمراء الداكنة، وشعره الأشيب، ونظرته التي تطفح جاذبية وحزماً في آن.
«لكأنه عوليس في عرين المسخ بوليفيموس» على حدّ تعبير أحد محاميه.
وفعلاً أفلت أوناسيس من غضب الخصوم. فحكم على نياركوس الذي كان شريكه في هذه القضيّة بإعادة 19 سفينة من السفن المشتراة، ودفع غرامة قدرها مليار ونصف مليار فرنك فرنسي، كان خصومه يأملون ألاّ يستطيع أن يسدِّدها. ولكنّ تسديد الغرامة لم يستغرق أكثر من الوقت اللازم لتوقيع شيك. أمّا السفن فأعادها أوناسيس عن طيب خاطر ولا سيّما أنّها أصبحت، بعد ثماني سنوات من الخدمة، مجرّد بواخر رديئة تصلح أن تباع كخردة.
دخل السيناتور مكارثي إلى الحلبة، واتهم أوناسيس بأنّه متواطئ مع الشيوعيين الصينيين، وبأنّه زوّد ماو تسي تونغ بأسلحة مهرّبة بفضل حوتيّاته التي تجوب بحار الصين.
هذه المرّة، تجاوزت الإهانة شخص أوناسيس، وطاولت كلّ السفّانين اليونانيين الذين علا احتجاجهم الجماعي:

هتفوا باستنكار: «لقد خسرنا أثناء الحرب 360 سفينة للحلفاء، ولن نعمل ضدّهم بعد عودة السلم».
في ذلك اليوم، تحقّق أوناسيس من فوائد كونه لا يعمل بمفرده بل ينتمي إلى اتحاد مهني قوي ومصمّم على انتزاع احترام الآخرين.
ولمّا أخفقت المعركة القضائية، لم يبق سوى سلاح وحيد هو المقاطعة. فاتفقت الشركات النفطية الكبرى على ألاّ تستأجر سفن أوناسيس. وتبيّن لهذا الأخير بقلق أنّ سفنه سوف تصبح عاطلة عن العمل قريباً، بسبب افتقارها إلى محروقات لتنقّلها. وقد توقّفت بالفعل عن العمل كلّ من أولمبيك ـ فالور ، و أولمبيك ـ أونور . ولا بدّ أن يجد حمولة على الفور، وبأيّ ثمن.
فخطرت بباله فكرة الحصول على احتكار نقل النفط السعودي. وعلى الفور، بدأ مع الرياض المفاوضات. وأسفرت هذه المفاوضات التي جرت بسرعة في 20 كانون الثاني/يناير 1954 عن توقيع عقد انفجر كالقنبلة في الأوساط البحرية.
يسلك التاريخ مسالك غير متوقّعة يُضيئها بريق سخرية عُليا: فمصطفى كمال أتاتورك حين سمح بإحراق إزمير وطرد اليونانيين منها، ربّما أهدى السعودية أسطولاً تجارياً [56] [57].

IV

جاء ردّ فعل الاتحادات الاحتكارية النفطية وشركات الملاحة البحرية عنيفاً. فخلال الأسابيع التي تلت توقيع الاتفاق، جرى التشهير بأوناسيس في كلّ مكان بوصفه العدوّ الأوّل، والقُرصان العديم الوجدان الذي يُلحق العار بمهنته. ولا بدّ من القول إنّه بات في وضع لا يُحسد عليه. فما دام يخوض معركة على جبهتين ـ بناء السفن والبحث عن الحمولة ـ يظلّ موقفه ضعيفاً. ولكن ما العمل؟ فإذا لم ينقل النفط، لن يستطيع أن يسدّد ثمن ناقلاته[58]. وإذا لم يستطع أن يقدّم للحكومة السعودية ما وعدها به، فسوف يصبح عقده لاغياً...
كانت أرامكو الشركة الأولى التي تمرّدت. فلفتت انتباه الملك سعود الأوّل إلى أنّ اتفاق جدّة ينتهك بنداً أساسياً في التعهّد الذي قام به أبوه عام 1945 لأنّ الامتياز الذي منحها إيّاه ابن سعود يعطيها لمدّة ستّين عاماً احتكارَ استغلال النفط السعودي وتصديره . فأجاب الملك قائلاً إنّه «سوف يدرس المسألة». وأضاف إنّه مستعدّ «لنقض اتفاق 20 كانون الثاني/يناير»، إنّما على أرامكو أن تزيد قيمة العائدات التي تدفعها لكي يتحقّق ذلك...
في الحقيقة، كان الملك لا يفكّر على الإطلاق في إلغاء العقد مع أوناسيس لأنّ هذا العقد يقدّم له وسيلة ممتازة للضغط على الأميركيين: فعلى غرار ابن سعود الذي كان يحرص أشدّ الحرص على امتلاك سكك حديد[59]، عقد سعود الأوّل العزم على امتلاك أسطول تجاري. وكان مصمّماً على الحصول عليه بأوناسيس أو بدونه...
ولمّا لم تؤدّ خطوات أرامكو إلى نتيجة، استهجن جينينغز، رئيس شركة سوكوني فاكيوم [60]، بلهجة حادّة نسبة الشحن الفاحشة التي تنوي أن تطبّقها الشركة السعودية لناقلات النفط البحرية. فسوف تفوق بمعدّل 50% النسبة القائمة في السوق الحرّة، الأمر الذي يقلب رأساً على عقب كل معايير «الشحن» الدولية.
واستنكر السيناتور سيللر من جهته «التدابير التمييزية إزاء اليهود والإسرائيليين» التي صيغت في أحد ملاحق الاتفاق[61].
وسأل زملاءه: «هل نذعن أمام الأفكار العِرقية المسبقة لطاغية وتاجر عبيد؟»

كانت تلك البداية. وسوف تشتدّ العاصفة، وتنتشر بفعل الرياح التي تهبّ من مطرة الإله إيول. فوقفت 180 شركة ضدّ أوناسيس، وطالبت حكوماتها بدعم احتجاجاتها. واتّهمت الولايات المتّحدة وهولندا والنروج والسويد والدانمرك وإيطاليا ودول أخرى السقّان اليوناني بأنّه انتهك قاعدة أساسية في القانون البحري وهي حرّية اختيار راية السفينة. فلم يعد هذا الخيار متاحاً حالما أرغمت الحكومة السعودية مستهلكي النفط على استعمال سفن شركة S.A.M.T.A.C. حصرياً. ومع ذلك، لم يتأثّر أوناسيس بهذه الجوقة من الوعيد والتهديد، لأنّه لم يعد مبتدئاً في فنّ الملاحة. طمأن شركة أرامكو، مراوغاً ببراعة بين المطبّات، بأنّ حصّتها التي تبلغ أربعين في المئة سوف تبقى على حالها؛ وطمأن الإنكليز بأنّه لا ينوي أن ينقل أكثر من 10% من النفط المتوافر، وبالتالي لن تتعرّض المصالح البريطانية للتهديد.

كلّ هذا صحيح، على الأقلّ في الوقت الحاضر. ولكن ماذا عن الغد؟ فعندما يمتلك الحمولة الكافية، ألن تساوره الرغبة بانتزاع حصّة الأسد؟ عن هذا السؤال المحدّد والدقيق، فضّل أوناسيس عدم الإجابة[62].

وللدلالة على أنّه ليس شخصاً ينسحب من المعركة، قرّر أن ينتزع إعجاب خصومه بضربة كبيرة. ففي منتصف حزيران/يونيو 1954، سافر إلى بون، وطلب مقابلة المستشار أديناور، وعرض عليه مباشرة أن يشتري مجمل ورش بناء السفن في كيل وهامبورغ، مع العلم أنّ 21 ألف عامل يعملون في هذه الورش التي تملكها جمهورية ألمانيا الاتحادية. وتعهّد أوناسيس أن يزوّدهم بالعمل طوال عشر سنوات.

استسلم للإغراء أديناور الذي صعق في بادئ الأمر لجرأة هذا العرض. وما كادت تبدأ المباحثات حتّى توقّفت إذ كان على أوناسيس السفر إلى هامبورغ ـ إلى ورش بناء السفن تحديداً ـ لحضور تدشين الناقلة المسمّاة الملك سعود الأوّل[63]. وقد اعتُبرت هذه الناقلة بسعتها البالغة 47 ألف طنّ أكبر ناقلة نفط في العالم [64] حتى ذلك التاريخ، وأوّل ناقلة نفط في الأسطول السعودي العتيد. وبحضور نائب المستشار بلوشر، ومحمّد علي رضا، وزير التجارة السعودي، وأربعة أمراء من الأسرة المالكة، جرى تعميد السفينة لا بالشمبانيا بل بقِربة من ماء زمزم [65]أُحضرت خصّيصى بالطائرة من مكّة.

تلقّى أوناسيس لدى عودته إلى بون في 20 حزيران/يونيو 1954 نبأ سيئاً، فالدكتور شيفر، وزير المال الألماني، اعترض على بيع ورش بناء السفن في منطقة هوهفالد، معتبراً أنّ على الحكومة الاتحادية ألاّ تتخلّى عن ممتلكاتها لرجل غريب، وإن كان أفضل زبائنها.

عند هذا الحدّ، تسبّب خصوم أوناسيس بمنغّصات جديدة له، ربّما أكثر خطورة من سابقاتها، لأنّها تنذر بإثارة الخلاف بينه وبين العاهل السعودي.

فقد أعلن سبيريدون كاتابوديس، وهو سقّان يوناني زعم أنّ أوناسيس كلّفه تولّي المفاوضات المتعلّقة باتفاق 20 كانون الثاني/يناير، أنّه لم يتمكّن من انتزاع التوقيع على العقد إلاّ بدفع «إكراميّات» لمحيط الملك. وادّعى أنّ محمّد علي رضا، وزير التجارة السعودي، تقاضى ما يعادل 125 مليون فرنك فرنسي «لإقناع» الملك بتوقيع العقد، كما زعم أنّ 100 مليون فرنك فرنسي أخرى دفعت له لحساب الشيخ عبد الله السليمان، وزير المالية، مقابل أن يعفي من الضرائب العمليات التي تقوم بها شركة S.A.M.T.A.C. ، وقيل إنّ 75 مليون فرنك فرنسي وزّعت كذلك على عدد من الشخصيات. وأخيراً، قيل إنّ محمّد علي رضا سيتلقّى 75 مليون فرنك فرنسي إضافية

فور الانتهاء من عملية الشحن الأولى. أمّا كاتابوديس نفسه فقد قيل إنّ أوناسيس وعده بمبلغ 200 مليون فرنك فرنسي كعمولة تعويضاً عن أتعابه. لم يعد الأمر يتعلّق بعرين بوليفيموس بل بمغارة علي بابا.

أجاب أوناسيس بدون أن يرفّ له جفن: «أيزعم كاتابوديس أنني كلّفته التفاوض مع علي رضا؟ هذا خبر أسمعه للمرّة الأولى! فعلى حدّ علمي، لم أطلب يوماً إلى هذا السيّد أن يتولّى المساعي الحميدة»، ورفض أن يدفع له مبلغ 200 مليون فرنك فرنسي كان يطالبه به.

لقد طفح الكيل! أيرفض أوناسيس احترام توقيعه؟ سوف يرى ما هو ثمن التنصّل من التزاماته...

صرّح كاتابوديس: «أعطى أوناسيس محمّد علي رضا رسالة عمولة تعترف لهذا الأخير ببعض الامتيازات. وإلى جانب العقد الموقّع مع الحكومة، كانت توجد بالتالي رسالة العمولة السرّية تلك. وفيما ظلّ التوقيع ظاهراً للعيان على العقد الرسمي، لاحظ محمّد علي رضا بذهولٍ بعد ثلاثة أسابيع أن توقيع أوناسيس يتلاشى تدريجياً على رسالة العمولة التي يحملها في جيبه. وما لبثت الوثيقة التي بين يديه أن غدت لا تحمل أيّ توقيع على الإطلاق!».

سارع كاتابوديس الذي خامره الشكّ للتحقّق من رسالة العمولة التي تخصّه فوجد أنّها لا تحمل بدورها توقيعاً! لا، هذا يتجاوز كلّ حدود! فكتب كاتابوديس بريشة حرص أن يغمسها في حبر غير متطاير إلى الملك سعود الأول يعلمه بحظّه العاثر[66].

استشاط الملك غضباً هذه المرّة. لو كانت الوقائع التي أماط عنها كاتابوديس اللثام صحيحة لخرج المستفيدون من سخاء أوناسيس بأرباح من هذه الصفقة تفوق أرباح الخزينة الملكية نفسها. كانت هذه الفكرة غير مقبولة! وبعد تحقيق مقتضب، أُقيل محمّد علي رضا، وزير التجارة، من منصبه، وطُلب إلى الشيخ عبد الله سليمان، وزير المالية، السفر إلى لبنان من أجل الاستجمام لبعض الوقت.

غير أنّ الملك لم يفكّر، رغم ما جرى، في إلغاء العقد الذي أخضعه لمزيد من النقاش ولكثير من التحكيم[67]. وقد تعيَّن على أوناسيس تذليل الكثير من العقبات، حتى داخل أسرته، حيث بدأ نياركوس، الذي يتميّز بطبعه الكتوم والمنكفئ بقدر ما يتميّز أوناسيس باستعراضيّته، يرى أنّ عديله يُحدث ضجّة أكثر من اللازم. ولكنّ أوناسيس، بطبعه المقاتل أبداً، اعتبر أنّ الوقت يعمل لصالحه وأنّ كلّ هذه الخلافات سوف تنتهي بمرور الوقت.

وقد أسرَّ إلى بعض المقرّبين قوله: «لقد انتصرت في أول شوطين. فلماذا لا تريدون لي أن أفوز بأفضل الأشواط؟»

- «ولكن أليس من الخطأ طلب ناقلات نفط بهذا الحجم؟ فإذا تجاوزت سعتها 40 ألف طنّ، لن يكون بوسعها أن تجتاز قناة السويس. وأنت تعلم أنّ المرور عبر رأس الرجاء الصالح سوف يكلّف مبالغ طائلة...».

فأجاب أوناسيس بمرح: «إنكم لا تعرفون بلا شكّ أنّ سعر النقل ينخفض بالنسبة التي يرتفع فيها حجم السفينة. أترون أنّني أبالغ حين أطلب صنع ناقلات نفط تبلغ سعتها 100 ألف طنّ؟ أؤكّد لكم أنّها صغيرة الحجم للغاية، وأنّ المستقبل للناقلات التي تبلغ سعتها 500 ألف طنّ!».

صاح محاوروه: «500 ألف طنّ! ولكنّك لن تجد أي مرفأ قادر على استقبالها!».

فأجاب: «اطمئنوا! فالمرافئ سوف تضطرّ إلى مجاراة الركب. ففي هذه المهنة، ليس البرّ من يملي الأوامر بل البحر!».

وعندما يلفظ أوناسيس كلمة «بحر»، يفهم محاوروه تلميحه...

أمّا العاهل السعودي الملك سعود، فلنا أن نتساءل عن الدوافع التي جعلته يثير استياء بعض من أكثر المجموعات المالية نفوذاً في الولايات المتّحدة التي لطالما حرص والده على إقامة علاقات ودّية معها. وذلك أن الاتفاق مع أوناسيس لن يأتي بأكثر من 960 ألف دولار لخزينة المملكة وهو مبلغ زهيد مُقارنةً مع المبالغ الطائلة التي تدفعها للمملكة شركة آرامكو سنوياً؟

هل أراد أن يثبت بهذا التصرّف أنّه ليس تحت سيطرة أيّ كان وأنّه حرٌّ في التعاطي مع من يشاء؟ وأنّه حرٌّ كذلك، لو شاء، في أن يرخي قليلاً الأواصر التي تربطه بواشنطن؟... «إذا شدّوا الشعرة، أرخيتها»... أهذا مؤشّر على منعطف جديد في السياسة السعودية.

أيّاً يكن الأمر، وفي خضمّ هذا الخلاف، حافظ الملك سعود الأوّل على رباطة جأشه، ولم تفارق الابتسامة ثغر الأمير فيصل. وإذا كان أبوهما قد عرف توطيد دعائم حكمه «بالمرور عبر الإمبراطوريات»[68]، فلماذا لا يوطّد ابنه دعائم حكمه بتمهيد طريق له وسط شركات الملاحة؟

V

ولكنّ الأمر لا يتعلّق بالذهب الأسود فقط. فإذا كان النفط الذي ينبجس منذ خمسة وعشرين عاماً من رمال الأحساء يشكّل أحد عمودي المملكة، فالعمود الآخر يتألّف من الدعاء الذي يتعالى، منذ 1300 عام، من الحرم المكّي الشريف. فالظهران، بمصافيها العملاقة، وتداخل أنابيبها النفطية وأرصفة موانئها، تمثّل الوجه التقني والحديث للسعودية. ولكنّ مكّة، بحجرها الأسود، وبئرها المقدّسة، وبوّاباتها المخصّصة لطواف الحجّاج، تمثّل وجهها الإسلامي والتقليدي. ففي هذا المكان، تجسّدت تعاليم النبي (صلى الله عليه وسلّم)؛ وفي هذا المكان، أمر الرسول محمد جيوشه بغزو العالم[69]؛ وفي هذا المكان، يلتقي مئات الألوف من المؤمنين ليسلموا أنفسهم إلى «أرحم الراحمين». إنّ الظهران بوّابة مشرّعة على الغد، ولكنّ مكّة بوابة مشرّعة على الحياة الأبدية في الآخرة.

يصعب على المرء أن يتخيّل الجوّ الذي تراكم فيها بسبب الصلوات والعبادة عبر القرون، فالصخور والحجارة بل حتّى غُبار الطرقات متشبعّة بها. على بعد عشرة كيلومترات، يشعر المرء بحضور الحرم الشريف كما لو كان يقترب من إعصار مغنطيسي. ويبدو أن أصداء الوحي القوية ما زالت تتردد في هذه الأماكن التي شهدت ولادة أقوى دعوى ملهبة للمشاعر وجّهها رجل إلى بني قومه في يوم من الأيام. لقد لبّت هذه الدعوة جموع غفيرة تدفّقت على هذه الهضاب محطمة كل ما يعترض طريقها.

قد تكون للقرارات التي يتّخذها الملك سعود في الرياض أو الظهران مضاعفات في هامبورغ ولندن أو واشنطن. ولكنّ القرارات التي يتّخذها في مكّة تتردّد أصداؤها من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي. ولم يكن ضمّ الحجاز بالنسبة إلى الأسرة المالكة مجرّد فتح بقدر ما كان تثبيتاً لسلطتها.

ولذا سارع ابن سعود، غداة دخول قوّاته إلى مكّة، لعقد المؤتمر الأوّل للدول الإسلامية فيها في 2 ذو الحجة (13/6/1926). وكانت قدرته على جمع شمل ممثّلي أكثر من 400 مليون مؤمن تحت رعايته حول الحرم المكي وسيلة تحرُّك هي من القوّة بحيث لا يستطيع إهمالها.

ورد في الدعوة الملكية الموجّهة إلى أعضاء المؤتمر الإسلامي ما يلي: «وجّهت دعوتي إليكم للحضور إلى هنا لكي تشيروا عليّ بالتدابير الكفيلة بتحسين الوضع المعنوي والديني للحجاز، وتلهموني القرارات التي ترضي الله وعباده».

لم يشأ موحِّد الجزيرة العربية، إذ تخلّى طوعاً عن شارات الملكية، أن يكون في المدينة المقدّسة سوى موفد من بين الموفدين. ولكنّه ما لبث أن اضطرّ إلى التدخّل بسبب المشاجرات بين الوفود التي كانت تتجاوز طوال الوقت صلاحياته الشخصية. فتوجّه إلى الموفدين، منتصباً بقامته المديدة من أعلى المنبر الذي أمر بنصبه من أجل الخطباء، بهذا السؤال الساخط:

ـ « من منكم حرّ؟ من منكم قادر على حماية الأرض المقدّسة من كلّ تدخّل أجنبي؟»

ولما لم يجرؤ أحدهم على رفع صوته للردّ عليه، أنهى السجال بهذا التصريح الحاسم:

ـ «بلادي هي الوحيدة التي لا ترزح تحت الاستعمار وبالتالي قادرة على تأمين حماية الحرمين الشريفين، ولذلك تعيّن عليّ رئاسة هذا المؤتمر (يعني هنا الملك فؤاد الذي دعا إلى مؤتمر إسلامي مماثل في القاهرة). الرجاء أن تفهموا هذه الحقيقة على الواقع»[70].

وكان على سعود الأوّل، الإمام الجديد للمسلمين، تأمين استمرارية السّير على منهج أبيه الملك عبد العزيز الذي قال: «نحن آل سعود لسنا ملوكاً ولكننا أصحاب رسالة»، ولهذا الغرض دعا بعد أسابيع على اعتلائه العرش، إلى مؤتمر إسلامي جديد.

في 10 آب/أغسطس 1954، اجتمع الموفدون في المبنى الحجري الكبير الذي يواجه البوّابة الغربية. لم يتغيّر المشهد قط، فالمسكبات المزروعة بالشعير هي نفسها، وكذلك الرايات الخضراء، والهتافات، لكنّ الأحوال تبدّلت! ففي عام 1926، كان في وسع ابن سعود أن يؤكّد مزهوّاً أنّه زعيم بلد عربي واحد يتمتّع بحرّية مطلقة. ومن كان في وسعه أن يعارضه؟ أمّا اليوم... فقد تحرّر الباكستانيون والأفغانيون والأندونيسيون والإيرانيون والسوريون واللبنانيون والمصريون والليبيون، وتونس والمغرب والسودان على وشك أن تحذو حذوهم...

ولذلك، كان جوّ المؤتمر مختلفاً للغاية عن جوّ المؤتمرات السابقة. ولا شكّ أنّ الملك سعود جاء إليه مدفوعاً بتقى صادق، فمهمّته تقضي أولاً في نظره بإبقاء الإسلام على نهج الله «ذلك الصراط المستقيم» الذي لا يوجد خارجه سوى «الخشية والأسى». ولكنّه لا يستطيع أن يلجأ إلى الأسباب نفسها التي لجأ إليها أبوه، فاستقبل الوفود أكثر مما هيمن عليها[71].

كما أنّ الحالة الذهنية للموفدين تطوَّرت هي أيضاً. فمع بقائهم شديدي التمسّك بالإسلام، أبدوا المزيد من التفهّم لأهمّية العوامل السياسية. وإذا كان الدين يوحِّدهم ـ ولا أحد يخطر بباله أن يعترض على ذلك ـ فإنّهم يدينون للسياسة بتحرّرهم.

كان أحد الموفدين الأكثر استقطاباً للاهتمام ضابطاً مصرياً شاباً بلغ سُدّة الحكم أخيراً بعد أن كان قائداً للطغمة العسكرية التي أطاحت بالملك فاروق، وأنشأت في مصر نظاماً جمهورياً. كان هذا النجم الجديد الذي يسطع في سماء العالم العربي يجتذب كلّ الأنظار، ومداخلاته في المؤتمر مسموعة لا سيّما أنّه خطيب مفوَّه وقد تبنّى المفاهيم «الحداثوية» لأغلب الوفود.

قال عبد الناصر للملك سعود: «يجب أن تتغيّر نظرتنا إلى الحجّ. يجب ألاّ يصبح الذهاب إلى مكة المكرّمة تذكرة لدخول الجنّة بعد عمر مديد، أو محاولة ساذجة لشراء الغفران بعد حياة حافلة.»

«يجب أن تكون للحجّ قوّة سياسية ضخمة. ويجب أن تهرع صحافة العالم إلى متابعة أنبائه لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صوراً طريفة لقرّاء الصحف وإنّما بوصفه مؤتمراً سياسياً دورياً يجتمع فيه كلّ قادة الدول الإسلامية ورجال الرأي فيها، وعلماؤها في أبواب المعرفة كافّة، وكتّابها، وملوك الصناعة فيها، وتجّارها وشبابها، ليضعوا في هذا البرلمان الإسلامي العالمي خطوطاً عريضة لسياسة بلدانهم وتعاونها معاً، حتّى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام.»

«يجتمعون خاشعين... ولكن أقوياء؛ متجرّدين من المطامع ولكن عاملين؛ مستضعفين لله ولكن أشدّاء على مشاكلهم وأعدائهم حالمين بحياة أخرى... ولكن مؤمنين بأنّ لهم مكاناً تحت الشمس يتعيّن عليهم احتلاله في هذه الحياة». فقال له الملك سعود: «إنّ هذه هي فعلاً الحكمة الحقيقية من الحجّ، والحقّ أنّي لا أستطيع أن أتصوّر للحجّ حكمة أخرى»[72].

اتّهم بعض الكتّاب الغربيين عبد الناصر، الواقف أمام الكعبة المقدّسة، بأنّه لم يكن يبصر أمامه لا الرسول ولا الله وإنما يتطلع إلى الأراضي الإسلامية التي يسعى إلى لمّ شملها. وتراءت لهم هذه «العلمنة» للإسلام تدنيساً. إذ «لا يجوز استغلال مشاعر التقوى للتغطية على أهواء حزبية»[73]. ويبيّن لنا هذا التقويم كم يصعب على مسيحي أن يدرك جوهر ديانة أخرى غير ديانته.

الروحي والزمني عندنا (في الغرب) مفهومان متمايزان ـ لئلاّ نقول متناقضين ـ لطالما فصل التاريخ الغربي بينهما. والأمر نقيض ذلك في الإسلام، فالروحي والزمني (أو الديني والدنيوي) مجالان متداخلان تداخلاً وثيقاً بحيث يستحيل الفصل بينهما. ولا تُعقل «علمنة» الإسلام لسبب بسيط وهو أنّ الإسلام يحتوي أصلاً كلّ ما هو علماني (دنيوي)، وأن لا شيء يقع خارج حدوده؛ وإقصاؤه عن «الدنيوي» لحصره في «المقدَّس» يعني انتزاع ثلاثة أرباع مضمونه.

ويتجلّى هذا الجانب الشديد الخصوصية للديانة القرآنية في كون الإسلام لا يضمّ طقوساً أو أسراراً كنسيّة أو إكليروساً خارج إطار الصلوات والحجّ. وقد كتب إ. ف. غوتييه يقول: «في الإسلام، لا وجود لإكليروس منفصل عن سائر المجتمع، ولا وجود لكهنة يؤلّفون طبقة على حِدة. لا توجد ترجمة لكلمتي «إكليروس» و«كهنة» بالعربية. والأصوب القول إنّه لا وجود في الإسلام لعلمانيين»[74]، لأنّ كلّ مسلم هو عملياً كاهن، كاهن نفسه.

وهذا ليس كلّ شيء. فكما يضفي الإسلام على كلّ فرد طابعاً تقديسياً، فهو يشمل، بدون استثناء، الأنشطة البشرية كافّة.« القرآن ليس كالإنجيل الكتاب المقدّس وأساس الحياة الدينية فحسب، وإنما هو الناموس، وهو فيّ ذاته البوتقة التي تنصهر فيها الشرائع كلّها. إنّه الدستور، والمصدر النظري لكلّ سلطة سياسية، ومبدأ كلّ حكم في كلّ دولة إسلامية»[75]. ونجد في القرآن إرشادات حول إقامة المعسكرات وأساليب الكرّ والفرّ وساعات القتال وإجراءات الهدنة ونسبة جباية الضرائب وطرقها بل حتّى قواعد حول عرض الطرقات «الذي يجب ألاّ يقلّ عن ثلاثة أمتار ونصف المتر في البلدات التي يعيش فيها المسلمون». والقرآن كتاب جامع شامل تكمله السنّة والأحاديث[76].

ولذا، فالوظائف الدينية التي يضطلع بها الخليفة لا يمكن أن تقارَن، بأيّ حال من الأحوال، بالوظائف التي يضطلع بها البابا. فبما أنّ الخليفة ليس مكلّفاً التعمّق في شرع كامل بحدّ ذاته بل بتأمين انتصاره والسهر على تطبيقه، فهو حكم أكثر منه حبراً أعظم، وإدارياً وقائداً للجيوش. لقد كان الخلفاء الأوّلون الذين جاءوا بعد النبيّ محمّد (صلّى الله عليه وسلّم) منتخبين من جماعة المؤمنين تأكيداً على الطابع الاجتماعي والسياسي لسلطتهم[77]. وكانت لسلطتهم قاعدة تقوم على المساواة والديمقراطية[78]. ولم نشهد سوى في فترة لاحقة أنظمة ملكية وراثية كانت ذهنيتها «الجاهلية» [79] على تناقض واضح مع مبدأ المساواة القرآني[80]. فالإسلام، كما يتجلّى اليوم، نتاج انحراف طويل ترسّخ وتفاقم بفعل الهيمنة العثمانية.

خلال الألف سنة التي تمتدّ من الأمويين حتّى عصرنا الحالي، احتفظ الدين بدوره كوعاء للقيم الروحية، ولكنّ وقع التنكّر لدوره كمحفّز للقيم الاجتماعية الذي أسنده إليه النبيّ محمّد (صلى الله

عليه وسلّم). وظلَّ محافظاً على صِلة حيّة بين النفس الفردية وخالقها، ولكنّه أصبح عاجزاً عن تأمين تطوّر الجماعة. فتلاشت مهمّته التاريخية، وكفَّ عن كونه محرِّك الحضارة بعد أن انفصل عن الدنيا.

وشيئاً فشيئاً، إنما بثبات، تفوّق الفقه والتفسير على الأخلاق المعيشة التي ظهرت مكانها أشكال من العبادة لا تتلاءم مع فكر مؤسّس الإسلام. فيوم حلَّت السلالات الوراثية محلّ السلطة الانتخابية، أعطى «الفقهاء» لأنفسهم دوراً كان ثمنه باهظاً، فأعاقوا كلّ تقدّم، وجمّدوا العقول والأذهان في قوالب غير قابلة للتغيير، وحوَّلوا الإسلام الذي كان فيما مضى صِنْواً للاندفاع والحركة إلى مجموعة من التعاليم التي تتميّز بشكليّتها المحنّطة.

وبموازاة هذا التطوّر، ظهرت ممارسات تكاد تشبه عبادة الأوثان كبيع التمائم والاتجار بماء زمزم والدرْوَشة والاحترام المتطيِّر للإشارات وذلك التسوُّل المعروض بشكل مهين، والذي هو ـ أينما كان ـ جُذام الأماكن المقدّسة.

شاء ابن سعود تطهير المدن المقدّسة من الوصمات التي تراكمت فيها بسبب فساد الحكّام الهاشميين. فألغى، من أجل أن يعيد إلى الحرم نقاوته الأصلية، كلّ الزخارف الفائضة، وأزال أكوام القاذورات التي كانت تتكدَّس حول الكعبة. ولكنّه لم يفلح، رغم ذلك، في استئصال جذور الشرّ، أي الجمود الفكري والنزعة إلى بذل الحدّ الأدنى من الجهد اللذين أصبحا آفة من آفات المسلمين.

ولشفاء نفوس المسلمين من نوع من القدرية تبالغ في الخلط بين الخضوع لمشيئة الله من جهة وتقبّل أشكال الظلم الدنيوية من جهة ثانية، لم يكن الأمر يتطلّب لا «تسييس» الإسلام ولا «علمنته»، ـ بالمعنى الذي نفهمه في الغرب ـ بل «إعادة الاعتبار إلى وجهه الدنيوي»، بمعنى إعادة وصل ما انقطع من صلاته مع متطلبات العصر ووضعه مجدداً في القلب من جميع القوى الحيّة القادرة على الإسهام في انبعاث العالم العربي. ومن هذا المنطلق، برزت فكرة أن لا تكون الدعوة إلى حضور المؤتمرات مقتصرة على حجّاج عاديين «أتوا ليشتروا لأنفسهم ببساطة بطاقة دخول إلى الجنّة»، بل ينبغي أن يدعى إلى تلك المؤتمرات ساسة وعلماء وأرباب صناعات وشباب، أي باختصار كلّ الذين يضطلعون بقسط من المسؤولية في إدارة شؤون المجتمع الإسلامي ومستقبله. إن التصرّف على هذا النحو لا يتضمّن أيّ مساس بالمقدسات وهو يعني العودة إلى أصول الفكر القرآني والسماح للإسلام بتجاوز المشكلات الناجمة عن مواجهته للعالم الحديث.

كان ذلك، على أيّ حال، رأي النخبة الفكرية الأزهرية [81] والدمشقية، وكذلك رأي كبار المفكّرين في المغرب العربي وباكستان[82]. كان ذلك المفهوم ـ الذي لم يكن تعبيراً عن موقف شخصي ـ هو الذي نطق عبد الناصر باسمه في مكّة، ولشدّة ما تطابق اقتراحه مع تطلّعات معظم الموفدين، لم يجد فيه الملك سعود ما يعارضه فحسب بل تبنّاه المؤتمر بالأغلبية الساحقة[83].

بناء على اقتراح عبد الناصر، تأسّست أمانة عامّة للمؤتمر، وعُهد بمنصب الأمين العام إلى المقدّم أنور السادات، وهو عضو آخر في مجلس قيادة الثورة المصرية، كما تأسّس مجلس أعلى للمؤتمر. وكان أوّل أعضاء هذا المجلس الملك سعود، وعبد الناصر، ومحمّد علي، الحاكم العام السابق لباكستان. وسوف تكون القاهرة مقرّاً لهذا المجلس. وجرى التوافق على أنّ دورته الافتتاحية ستكون في مكة عام 1956. ولكن عبد الناصر سوف يتّخذ، في غضون ذلك، تدابير أخرى، داعياً إلى مؤتمر تحضيري في الإسكندرية.

ومع ذلك، فأواصر الصداقة التي تربط السعودية بمصر لم تتأثّر على الإطلاق بل على العكس. فقد استفاد عبد الناصر من حضوره في الحجاز لإجراء محادثات مطوّلة على هامش المؤتمر، مع الأمير فيصل، وزير الخارجية، ومع الأمير مشعل، وهو أخ آخر للملك، يتولّى وزارة الدفاع. وتلي هذه المحادثات تلك التي أجراها الأمير مشعل في القاهرة، قبل أسابيع، وأسفرت عن بيان يعلن أن مصر والسعودية اتخذتا قراراً بتوحيد سياستهما الخارجية والعسكرية.

وبما أنّ مصر والسعودية تصوّتان دائماً معاً في جامعة الدول العربية، لم يُعتبر هذا التصريح أكثر من إجراء شكلي. ولكنّ رئيس الحكومة المصرية ذهب هذه المرّة أبعد من ذلك، فاقترح توثيقاً حقيقياً لهذا الحلف على شكل مشاريع تسلّح مشتركة. وكان من المقرّر أن تتلقّى مصر عمّا قريب معدّات حربية ودبّابات من تشيكوسلوفاكيا، فلماذا لا تقدّم إلى السعودية بعضاً منها؟ لا شكّ أنّ هذه الآليّات مدفوعة الثمن من أموال موسكو، ولكن ما هم ذلك؟ أليست البلدان العربية حرّة في اختيار مصادر أسلحتها كما تشاء؟

لم يعارض الأمير فيصل هذا الاقتراح على الإطلاق، وأصغى بانتباه شديد إلى ذلك المقدَّم الشابّ الذي يخاطبه بنبرة متحمّسة عن مستقبل الأمّة العربية.

قال له عبد الناصر: «ليس من مصلحتنا أن نربط مصيرنا بأيّ من القوى العظمى، ـ لا الولايات المتّحدة، ولا بريطانيا، أو الاتحاد السوفياتي. إنّ سياسة التوازن ستكون أعمّ فائدة بكثير من سياسة الانخراط. ولهذه السياسة اسم هو «الحياد الإيجابي». فلشدّة ضعف بلدينا، لن يتحمّلا عواقب الحرب الباردة التي تتواجه فيها موسكو وواشنطن، وعليهما أن يحافظا على حرّيتهما إزاء الكتلتين. فلنؤلّف «قوّة ثالثة»، قادرة على مقاومة ضغوط الشرق والغرب على حدّ سواء، لأنّ أيّ تحالف مع قوّة عظمى لا يمكن إلاّ أن يجرّنا إلى خلافاتها»[84].

استرعت هذه الآراء انتباه الأمير ولا سيّما أنّ المنحى الذي بدأت تأخذه الأمور في شمال الجزيرة العربية، في العراق وتركيا، بدأ يثير قلقهما.

فماذا يجري في أنقرة وبغداد وكاراتشي؟ لإدراك ما يجري هنالك، علينا العودة بضع سنوات إلى الوراء.

32. راجع كتابنا Ibn-Séoud, ou la naissance d'un Royaume , p. 420 . الإشارات إلى هذا المرجع تتعلّق بصفحات الطبعة الأخيرة التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 1959.

33. ها هنا جانب من الحياة السياسية في المشرق يكاد يكون الحديث عنه محرَّماً لأنّه يتكوّن من سرّ الحريم. وتبقى الذهنية القبلية التي تؤجّجها الغريزة الأمومية أقوى لدى النساء منها لدى الرجال فمن خلال النساء تترسّخ الأواصر القبلية القديمة حتّى لو تفرّقت القبائل. وعلى سبيل المثال، ليس أمراً غير ذي شأن أنّ أمّ ابن سعود، الملك عبد العزيز، كانت من قبيلة السديري، وأنّ اثنتين من زوجاته (اللواتي بقَين بعد موته) كانتا تنتميان إلى الأسرة نفسها. كما أنّ واحداً وعشرين فرداً من ذرّيته المباشرة (أبناءً وأحفاداً) هم كذلك من قبيلة السديري لجهة أمّهاتهم. وفي عام 1950، كان 13 فرداً من هذه الأسرة أمراء مناطق، ويشكّلون قوّة هائلة بفضل أواصر القربى الوثيقة في ما بينهم، ويُعتبرون، إلى حدّ ما، بمثابة «سُلالة ضمن السلالة» (راجع H. St John Philby: The Land of Midyan , Londres, 1957, p. 7).

كما تجدر معرفة صِلات الأرحام الأخرى كلّها، ودرجة نفوذها، ومصالحها المادية، وعلاقاتها المتبادلة، فمن شأن ذلك أن يوضح الكثير من دسائس البلاط ومؤامراته التي يستعصي فهمها، في غياب المعلومات، على الإنسان العادي.

34. أنظر حول «تقاليد الخلافة» المختلفة في السلالات المسلمة كتابنا Un Printemps arabe , Paris, 1959, pp. 189-190.

35. راجع كتابنا Ibn-Séoud, ou la naissance d'un Royaume , pp. 89 -99.

36. المرجع نفسه، ص 139.

37. استسلام سلمان ابن عم الملك عبد العزيز.

38. إلى بريطانيا...

39. بالشخصية والشكل العام.

40. بذلك سنشير إليه من الآن فصاعداً لتسهيل الأمور على القارئ الغربي مع العلم أن اسمه بالعربية هو سعود بن عبد العزيز.

41. الشريعة الإسلامية.

42. لم يعيّنه قائداً للقوات المسلحة بل بقي الملك سعود قائداً للقوات المسلحة بموجب مرسوم ملكي من الملك عبد العزيز في 25/8/1953 وحتى انتهاء فترة حكمه.

43. هذا الكلام عارٍ من الصحة لأن الملك سعود ومنذ اليوم الأول بعد وفاة والده ذهب من جدة، بعد أخذ البيعة، إلى مكة لأخذ البيعة ثم إلى المدينة المنورة ليعود إلى الرياض، ثم افتتح مجلس الوزراء بخطاب أعلن فيه سياسته الداخلية والخارجية. ثم إن الملك سعود كان الحاكم الفعلي خلال السنوات الخمس الأخيرة من حياة والده حتى أنه كان يصدر مراسيم ملكية من ديوان وليّ العهد وهذه كانت المرة الأولى في تاريخ المملكة العربية السعودية وكان يأخذ جميع القرارات الداخلية والخارجية ولا يوجد أي إثباتات لهذه المقولة. مع العلم أن وصية الملك عبد العزيز لأبنائه كانت تطلب منهم أن يتعاونوا معاً وأن يأخذوا بيد بعضهم البعض.

وهذا الكلام كان مروّج له في بعض القنوات الدبلوماسية من خلال السفارات الأجنبية.

44. استندت استراتيجية المملكة في فترة حكم الملك سعود على تبني استراتيجية نفطية ذات أبعاد ثلاثة:

1- تحقيق ريع أفضل من الدخل النفطي لصالح البلاد من خلال إثارة قضية محاسبة شركة آرامكو على أساس السعر المعلن للنفط، وتنفيق الريع، وتحديد الإنتاج بحيث يتناسب مع الطلب في الأسواق.

2- محاولة تغيير أسلوب أولويات آرامكو لكي تخدم مصالح المملكة لا مصلحة الشركة فقط.

3- بداية السعودة في أهم المجالات النفطية.

45. خط الأنابيب عبر البلاد العربية (تابلاين) الذي يصل الظهران بصيدا على الساحل المتوسطي للبنان (حول بناء هذا الأنبوب، راجع كتابنا Ibn-Séoud , pp. 402-403).

46. إلا في حال إنشاء خط أنابيب جديد، أو مضاعفة أنابيب التابلاين، وهذا لن يكون ملحوظاً قبل سنوات طويلة بسبب الاستثمارات الباهظة التي تتطلبها مثل هذه الأشغال.

47. شركات الملاحة المرتبطة بأرامكو أو المتعاقدة معها عقداً دائماً.

48. عن حريق إزمير، راجع كتابنا Mustapha Kémal, ou la mort d’un empire, pp. 253 -280

49. راجع Victor Franco: Un conquérant des mers, Niarchos . Paris, 1960, p. 95

50. راجع Victor Franco: op.cit., p. 96

51. أتينيا باليونانية الحديثة، وتصغيره «تينا» الذي ستُعرف به غالباً.

52. ليفانوس المتحدّر من أسرة تعود أصولها إلى كيوس هو رئيس «عصبة» السفّانين اليونانيين في نيويورك.

53. يتألّف اسم Niarchos من Neus (سفينة باليونانية)، و Archéon (سيّد)، وهو الاسم الذي كان يحمله قائد أساطيل الإسكندر المقدوني لأن «Néarque» هو المقابل الفرنسي لاسم Niarchos .

54. بموجب مرسوم نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 شباط/فبراير 1951.

55. يتألف هذا المختصر من المقاطع الصوتية الأولى لأربعة بلدان تقدّم للسفّانين «رايات مجاملة» وهي: باناما، وليبيريا، وهوندوراس، وكوستاريكا.

56. قال الأميرال دومينيل خلال اجتماعه بالجنرال الكمالي نور الدين باشاه، الحاكم التركي الجديد للمدينة، عشية إحراق إزمير: «احتفظوا باليونانيين، وسوف تصبحون أثرياء بفضلهم!» (راجع كتابنا Mustapha Kémal, Appendice: Procès verbal de l'amiral Dumesnil , pp. 432 et suivantes).

57. كان الملك سعود يعمل جاهداً لتصحيح العلاقات غير المتوازنة بين بلاده وشركة الزيت العربية الأميركية (آرامكو) بحيث تكون للمملكة سيادتها الكاملة على خيراتها. وكان يدأب على طلب مراجعة العقود المبرمة مع الشركة، وفرض الضرائب على دخلها من إنتاج النفط السعودي مما يسهم في زيادة عائدات الحكومة لتنفذ مشاريعها للبناء والتنمية. ولهذا اتخذ، بعد أسابيع فقط من اعتلائه للعرش، القرار الجريء في 20 كانون الثاني/يناير 1954 والقاضي بتأسيس شركة (الناقلات البحرية العربية السعودية) مع أوناسيس.

58. حتّى الساعة، كان تمويل بناء أسطوله بقروض منحته إيّاها المصارف وورش البناء بضمانة عقود شحن طويلة الأمد.

59. راجع كتابنا Ibn-Séoud , p. 365

60. تنتمي هذه الشركة إلى مجموعة أرامكو.

61. رسالة أ.س. أوناسيس إلى وزير التجارة السعودي بتاريخ 7 نيسان/أبريل 1954، الملحق الرابع.

62. وهذا أسلم، لأنّ عديله نياركوس بدأ يقلق بدوره، فهو لا يرغب أن يتفوّق عليه أوناسيس ولا سيّما أنّه يملك الأسطول النفطي المستقلّ الأوّل في العالم (000 440 2 طنّ، أي ما يعادل ثلثي الأسطول التجاري الفرنسي). وقد دخل في منافسة مع أوناسيس فطلب إلى شركة بيت لحم للصلب في كوينسي (ماساتشوستس) أن تبني لحسابه ناقلة نفط تبلغ سعتها 45100 طنّ، اسمها وورلد ـ غلوري، أي أكثر بثمانين طنّاً من سعة الناقلة تينا ـ أوناسيس. وعلى الفور، طلب أوناسيس إلى الورش البحرية السويدية في ليزيكيل وأوديفاكا بناء خمس ناقلات نفط ضخمة تبلغ سعة كلّ منها 65 ألف طنّ (7 أيلول/سبتمبر 1956). وعلى هذا النحو بدأ بين العديلين ـ ال Batzanakias كما كانا يُعرفان ـ سباق تسلّح نفطي سيكون مصحوباً بطبيعة الأحوال بمنافسة متعاظمة للبحث عن حمولة الشحن.

63. Le Roi Saud Ier.

64. سوف تتفوق عليها بعد سنتين (تموز/يوليو 1956) الناقلة جورج ف. غيتي التي تبلغ سعتها600 52 طنّ، وقد بنتها ورش بنهوت لحساب الشركة الأميركية المستقلّة للنفط في سان فرانسيسكو. وسوف تبصر النور ناقلة أخرى من النوع نفسه، ثمّ ناقلتان تبلغ سعتهما 62 ألف طنّ عامي 1957 و1958. ولم يتوقف الصراع من أجل الهيمنة على ناقلات النفط عند هذا الحدّ. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1957، طلب السفّان الأميركي دانيال ك. لودفيغ إلى اليابان بناء خمس ناقلات نفط عملاقة تبلغ سعتها 500 104 طنّ. وعلى الفور، طلب أوناسيس ونياركوس إلى الولايات المتحدة بناء ثلاث ناقلات نفط تبلغ سعتها 500 106 طن.

65. وهي الماء المباركة في مسجد الحرم بمكة المكرمة.

66. راجع Edouard Sablier: La flotte de M. Onassis navigue dans des eaux agitées , «Le Mond », 20 novembre 1954.

67. في كانون الثاني/يناير 1955، سوف يسافر ليونيل هيد، النائب العام السابق للحكومة البريطانية إلى القاهرة لمحاولة حسم نزاع بين أوناسيس وشركات النقل البحري بواسطة التحكيم. ومن ناحية أخرى، سيدعو الملك سعود أكثر من مرّة صانع السفن

اليوناني إلى الاتفاق مع شركة آرامكو. وقد جرت في جدة مباحثات مباشرة توضّحت خلالها بعض النقاط الخلافية.

68. راجع كتابنا Ibn - Séoud , p. 411

69. لم يأمر الرسول (عليه الصلاة والسلام) بغزو العالم، وإنما أمر بنشر الإسلام في العالم من خلال الدعوة والجهاد في سبيل الله.

70. لا يوجد أي مرجع للكلام المنسوب هنا إلى الملك عبد العزيز مخاطباً الوفود الإسلامية في المؤتمر.

ولكن ذُكر في مجلة المنار المجلد 27 ذو الحجة 1344هـ/1926م وأيضاً في جريدة السياسة من أحد الحاضرين في المؤتمر الدكتور أمين بك الرافعي بأن الملك عبد العزيز طلب من الوفود تشكيل رابطة إسلامية من خلال المؤتمر الإسلامي لرفعة شأن المسلمين وإصلاح أمورهم وتوطيد كلمتهم وتسهيل طرق الحج والنهوض بالحجاز والأراضي المقدسة. وقال: «جئنا لنعمل لخير الحجاز والحجازيين، وقد جعلنا نفسنا فداء للإسلام والمسلمين، ولا نتنازل عن شيئين، كتاب الله وسنّة رسوله، وشرف عروبتنا، ويجب أن يكونا أساساً لإزالة كل خلاف بيننا. ولقد غادرت نجداً الآن وليس فيها الآن أحد من أبنائي فهم قد حضروا لأداء فريضة الحج وهذا يثبت توطيد الأمن العام الذي نعيشه في جميع أنحاء المملكة.

71. بعد تولّي الملك سعود العرش دعا إلى مؤتمر إسلامي في مكّة المكرّمة لتدارس أوضاع المسلمين والقضاء على خلافاتهم من خلال استغلال موسم الحج. ولبّى الدعوة عدد كبير من الحكومات الإسلامية وذلك في موسم حج 1955 حيث ناقشوا أحوال المسلمين، وخرجوا بقرار إنشاء سكرتارية عامة للمؤتمر، وإسناد الإشراف عليها القائم مقام أنور السادات، وشُكل مجلس أعلى يمثّله الملك سعود، والرئيس عبد الناصر، ورئيس الباكستان محمد علي، على أن يعقد سنوياً في مكّة المكرّمة. وفي مؤتمر عام 1961 قرروا إنشاء رابطة العالم الإسلامي. وانبثق أيضاً من هذا المؤتمر الإسلامي السنوي منظمة العالم الإسلامي في عهد الملك فيصل.

72. راجع جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة ، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005، ص. 81 - 82.

73. راجع Alfred Fabre-Luce: Le Monde en 1960 , Paris, 1960, p. 208

74. راجع E.F. Gauthier: Murs et coutumes des Musulmans , Paris, Club du meilleur Livre, 1959, p. 6

75. المرجع نفسه، ص. 7. في مذكرة سياسية رفعها إلى عبد الناصر «الإخوان المسلمون» نطالع هذا المبدأ الأساسي: «دستورنا هو القرآن...».

76. السنّة كما تتجلّى عبر مجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة.

77. رفض النيّ محمّد (عليه الصلاة والسلام)، وهو على فراش الموت، رفضاً قاطعاً النزول عند إلحاح المقربين وتعيين خلف له، وأعلن: «تختارون بأنفسكم الأكثر صلاحاً».

78. راجع Malek Bennabi: La Vocation de l'Islam , Paris, 1954 ولا سيّما الفصل حول Le Devenir spirituel de l'Islam (الصيرورة الروحانية للإسلام).

79. أي الذهنية العشائرية التي يرى الفقهاء أنّها من رواسب العصر الجاهلي.

80. ظلّ طابع المساواة هذا قائماً في رحلات الحجّ إلى مكّة حيث يتعيّن على كلّ حاج، سواء كان ملكاً أم جمّالاً، أن يرتدي الزيّ نفسه.

81. يُعرف على هذا النحو التيّار الإصلاحي الذي ظهر في القاهرة، وجامعة الأزهر، بتشجيع من رئيسها الإمام محمد عبده.

82. لا سيّما المفكّر والشاعر محمّد إقبال، وفايد عامر، المدافع الأول عن الإسلام، ومالك بن نبي، وهو من أكثر المفكّرين المسلمين المعاصرين عمقاً.

83. وحدهما وفدا إيران وأفغانستان (وهما بلدان غير عربيين) رفضا تأييد هذا التوجّه الجديد.

84. راجع في Gamal Abdel Nasser المقابلة التي أجرتها معه في 16 شباط/فبراير 1954 مجلة السياسة العالمية اليوغسلافية.

القسم الثاني: نهوض تركيا

VI

بعد وفاة مصطفى كمال في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1938، انتقلت إدارة الدولة التركية إلى يدي الجنرال عصمت إنونو. وكان هذا الرفيق المخلص للغازي قد اضطلع بدور بارز في المعارك والمفاوضات التي أسفرت عن تأسيس الجمهورية.

غير أنّ خلافة رجل فذّ مثل الذئب الأغبر لم تكن بالمهمّة اليسيرة. فما كادت تمرّ عشرة أشهر على وصول إنونو إلى سُدّة الرئاسة حتّى اندلعت الحرب العالمية الثانية. وبعد سنة، دوَّت المدافع في سوريا والعراق واليونان وأوكرانيا واجتاح الروس والإنكليز إيران. وكان الأسطول البريطاني في قبرص، والمظلّيون الألمان في اليونان. واحتدمت المعارك حول تركيا التي وجدت نفسها بين الأطراف المتناحرة. وقد تبنّى عصمت إنونو الحياد المطلق، معتبراً أنّ الوسيلة الوحيدة لصون استقلال بلده هي العمل على إقصائه عن الأزمة. وتشبّث بعناد بسياسة الحياد ضارباً عُرض الحائط بالضغوط المتعاقبة لكل من برلين وموسكو ولندن وواشنطن.

كان هذا القرار حكيماً، ولكنّه لا يخلو من المنغّصات فقد حكم على تركيا بمراوحة خطرة ولا سيّما أنّ الحرب استمرّت، إن لم يكن خلافاً لكلّ التوقعات، فعلى الأقلّ لمدّة أطول ممّا أوحت به نذائرها التي كانت تؤكّد أن الجيش الألماني سوف يسحق الجيش الأحمر في أقلّ من ثلاثة أشهر. ولم تلحظ التوقّعات سيل الأسلحة والمعدّات التي سوف يرسلها روزفلت إلى ستالين عبر الخليج الفارسي[85]. وفي هذه الأثناء لم يعد في وسع تركيا، الخاضعة لحصار حقيقي، أن تصدِّر تبغها وعنبها، أو أن تستورد الموادّ الأولية الضرورية لصناعتها. وتدهورت أوضاع البلاد واشتدّت القيود. وتعاظم التذمّر في المدن والأرياف. وأصبح بعض الإصلاحات ملحّاً ولكنّه تأجّل إلى وقت لاحق.

كيف نعجب، بعد ذلك، أن تبدأ العقول التي تأثّرت ببروباغاندا الحلفاء تتوق إلى عالم متحرّر من أيّ قيد تستلهم فيه المبادلات التجارية ليبرالية مطلقة؟ لقد حالت المؤسّسات الاستكفائية التي أنشأها مصطفى كمال دون انغماس تركيا في الفوضى. ولكنّ الجميع تناسى ذلك، ولم يعد يرى فيها سوى مساوئها. كانت مقبولة في البداية حين كان يُنظر إليها على أنّها تدابير إنقاذ عامّ، ولكنّها تراءت أكثر وطأة يوم نُسبت إلى تقصير الحكومة. وفي الوقت الحاضر، كانت تسحق البلاد مثل غطاء من الرصاص...

في أيار/مايو 1945، بدا أنّ استسلام ألمانيا يدشِّن عهداً من الحرية المطلقة. فوداعاً للأنظمة التوتاليتارية، وللاكتفاء الذاتي، وللأحزاب الوحيدة التي كانت تصلح دعامة له! وداعاً لكلّ القيود! لقد صدر الحكم على الأنظمة الدكتاتورية، ووقّع الحلفاء على القرار بإعدامها[86]. أوَلم يحن الوقت لاكتساح عواقب الكمالية اكتساحاً تامّاً؟

في هذه الفترة، برز رجلان هما جلال بايار وعدنان مندريس إلى واجهة الحياة السياسية، وبادرا إلى تأسيس الحزب الديمقراطي، تحدوهما الرغبة في إنشاء نظام ليبرالي في البلاد وتسديد الضربة القاضية إلى حزب الشعب الجمهوري القديم[87].

كان هذان الرجلان جديدين ولكنّ ماضيهما معروف. فاعتباراً من عام 1908، بدأ جلال بايار، وهو في الرابعة والعشرين من العمر، النضال في خلايا حركة «الاتحاد والترقّي»، وشارك في الانقلاب الذي حمل «تركيا الفتاة» إلى سُدّة الحكم. وأصبح هذا الثوري المتحمّس رئيساً للجنة بورسه السرّية، ثمّ مسؤولاً عن منطقة إزمير. وفي عام 1919، وعلى مرأى من قوّات الاحتلال الحليفة، اضطلع بدور ناشط في إنشاء جبهة التحرير الوطني. وفيما كان مصطفى كمال يصرخ منادياً بالموت وهو يطّلع على بنود معاهدة سيف[88]، لجأ جلال بايار إلى مدينة أق حِصار التي تولّى فيها تنظيم مقاومة سرّية.

وحين أصبح بايار نائباً عن إزمير في البرلمان العثماني انضمّ إلى قافلة البرلمانيين الذين رجعوا إلى اسطنبول بعد نداء محمّد السادس[89]. وهناك ارتقى المِنصّة، إذ اشمأزّ من دسائس السلطان ونقاشات زملائه التي لا تنتهي، وعاجلهم بهذه الجملة الشهيرة:

ـ «صمتاً أيّها السادة! الكلمة للمدفع!».

وبناءً على ذلك، بادرت القوّات الحليفة إلى حلِّ البرلمان.

ومجدّداً، اضطرّ جلال بايار إلى اللجوء إلى السرّية. وكان مستقبل تركيا يبدو يائساً، ويبدو أن رجلاً واحداً يتحلّى بما يكفي من القوّة والبأس لينتشل البلاد من الهاوية: إنّه مصطفى كمال. فسلك جلال بايار درب أنقرة، مستجيباً لندائه، وأصبح عضواً في الجمعية الوطنية الكبرى الأولى.

لم يتردَّد بايار، وقد انبهر بشخصية الغازي، في وضع خبرته الاقتصادية في خدمة النظام. كان مؤيّداً للاكتفاء الذاتي الصارم، واستلهمت كلّ أفعاله عقيدة أتاتورك، أي النضال بكلّ قواه ضدّ غزو الرساميل الأجنبية؛ وإنشاء صناعة محلّية، تكون القاعدة الحقيقية الوحيدة للاستقلال الوطني. ولا بدّ من الإقرار بأنّه قد أثبت كفاءاته كوزير للاقتصاد، ثمّ كحاكم للمصرف المركزي الذي تولّى إدارته حتّى عام 1939، حين استقال من الحزب بعد وفاة أتاتورك.

عاد يظهر للعيان بعد غياب دام نحو سبع سنوات. عاود الظهور لشجْب بيروقراطية الحزب الجمهوري الثقيلة، والترويج لمنافع النظام الحرّ، وإدانة تدخّل الدولة في القطاع الخاصّ. فهل تبدّلت آراؤه رأساً على عقِب؟ هل اعتبر أنّ على تركيا، تكفيراً عن حيادها ـ لأنها لم تعلن الحرب على دول المحور إلاّ في اللحظة الأخيرة[90]، أن تنخرط بدون تسويف في طريق الليبرالية؟ أم أنّه أراد ببساطة تسهيل وصوله إلى سُدّة الحكم، بالتملّق إلى زعماء الأنظمة الديمقراطية المنتصرة؟

لئن كان بايار هو مؤسّس الحزب الديمقراطي، فعدنان مندريس هو منشِّط هذا الحزب. وفيما كان الحزب الجمهوري القديم راقداً على أمجاده، هزّ مندريس الرأي العامّ بلجوئه إلى وسائل البروباغاندا الحديثة كافّة: تجمعات حاشدة مع مكبّرات صوت في الميادين العامة، توزيع مناشير وبيانات مستنسخة...

تعني كلمة مندريس بالتركية «المتعرّج». وقد اتخذ نائب رئيس الحزب الديمقراطي المولود في أيدين بين المندريس الأكبر والمندريس الأصغر اسمَ هذا النهر إبّان إصلاح القيد المدني، إنّما لم يسبق لرجل أن استحقّ شهرته مثله. فطوال حياته، سوف يبحث المرء عن «تعرّجاته» بلا جدوى، فمندريس المندفع والنشيط لطالما اندفع مباشرة بلا تهيب.

كان جلال بايار خبيراً اقتصادياً، أمّا عدنان مندريس فرجلٌ مرتبط بالأرض. فقد ولد في أسرة من ملاكي الأراضي، والأرض بيئته بل يمكننا القول إنّها شغفه وعِشقه. ولطالما دافع عن الفلاحين، وكان يفهم لغتهم وحاجاتهم وأنماط عيشهم. في صباه، أراد أن يكون مزارعاً، وعاد إلى زراعة

أراضي أسرته بعد أن أتمّ دراسة الحقوق. ولئن ترشّح للانتخابات النيابية عام 1930، فما ذلك إلاّ لإسماع صوت سكان الأرياف.

كان في تلك الفترة عضواً في حزب الشعب الجمهوري ـ وهو الحركة السياسية الوحيدة التي يتقبّلها النظام ـ، وسرعان ما تميّز بمواهبه الخطابية. ولمّا بادر أتاتورك عام 1936، وقد سئم أن يحكم وسط الصمت، إلى تشجيع فتحي أوكيار على إنشاء الحزب الحرّ، انضمّ إليه مندريس بحماس واندفاع. ولكنها كانت تجربة وجيزة، فقد أثارت تجمّعات الحزب الليبرالي قلاقل خطرة في منيمين وإزمير[91]. واستنتج مصطفى كمال أنّ الشعب التركي لم ينضج بعد ليستحقّ نظاماً تسوده حرّية التعبير، فاسترجع عدنان مندريس الذي شعر بالخيبة موقعَه في صفوف الحزب الجمهوري.

ولكنّه بنى لنفسه، في هذه الأثناء، سُمعة راسخة بوصفه مناظراً سياسياً. وبعد وفاة أتاتورك، صعَّد هجماته على تسلّط الدولة، وشجب جمود الطاقم الحاكم، وأدان جهل الجنرالات في السلطة بالمشاكل الزراعية. وفي عام 1946، بادر، إذ شعر بأنّ الرياح مؤاتية، إلى تأسيس الحزب الديمقراطي مع جلال بايار[92].

في انتخابات 1950، فاز الحزب الديمقراطي بنسبة 53% من الأصوات. وبعد أسابيع، انتخب مجلس النوّاب جلال بايار رئيساً للجمهورية خلفاً لعصمت إنونو. وقام بايار بتكليف عدنان مندريس تشكيل الحكومة. وصدَّقت الانتخابات التي جرت في 2 أيار/مايو 1954 على خياره مكرّسة فوز رئيس مجلس الوزراء، إذ حصل الحزب الديمقراطي على 430 من أصل 520 مقعداً في البرلمان. وكان هذا الفوز الساحق بمثابة استفتاء شعبي؛ وعلى الرغم من احترام حرّية الاقتراع، فقد عادت تركيا عملياً إلى نظام الحزب الأوحد.

لم يكن هذا النجاح، كما هو متوقّع، وليد الصدفة. فقبل انتخابات 1954 بكثير أدرك مندريس أنّ صعود الحزب الديمقراطي قد يكون صعوداً عابراً ليس إلاّ. فترك لأعضاء الحكومة تولّي الشؤون الحكومية، وراح يسعى، بصبر وأناة، إلى تدعيم أُسس حزبه، وتولّي تنظيمه، قطعة تلو الأخرى، وترساً تلو الآخر، «منهمكاً» على وجه الخصوص في أوساط الفلاّحين، أولئك الفلاحين الذين يعرفهم حقّ المعرفة، وما فتئ يدافع عن حقوقهم.

على الرغم من جهود الحكومة، ظلّت جماهير الفلاّحين الأتراك غير متعلّمة، وهي تضمّ اليوم حوالى 50% من الأميّين. ومن ناحية أخرى، تتوزع هذه الجماهير على 35 ألف قرية غالباً ما تكون معزولة في مناطق نائية. ومن بين ملايين الملاّكين أو المزارعين الذين تتألّف منهم، هناك عدد كبير من المستثمرين [93]لا يستطيعون العيش من محصول الأراضي ويعتمدون اعتماداً كلّياً على نحو 50 ألف مالك كبير أو متوسط يملكون معظم الموارد الزراعية في البلاد. ومن «يسيطر» على هذه الجماهير «يسيطر» على تركيا بكاملها، وهذا ما استوعبه تماماً عدنان مندريس.

زوَّدت هذه الطبقة الريفية، الصلبة والشجاعة، مصطفى كمال بأفضل جنوده المشاة. فالجنود الذين يمكن تجنيدهم هناك لطالما أدهشوا الجميع. لقد حارب آباؤهم طوال أربع سنوات من أجل استقلال بلدهم في أفواج متراصّة، وتحدّوا الجوع وتقلّبات الطقس، غير آبهين بالمعاناة وغير مستسلمين للإحباط. وها هو مندريس اليوم يخاطب أبناءهم، ويعدهم بمستقبل أفضل، ويبذل وسعه لكي يمنحهم الامتيازات بكلّ الأساليب المتاحة. وكان بعض التدابير التي اتخذها يتعلّق بسياسة مدروسة بعناية مثل مكننة الزراعة، وتطوير التعاونيات، واللامركزية الصناعية. ولكنّ بعض التدابير الأخرى يشير بوضوح إلى رغبته في الحصول على تأييدهم باللجوء إلى الديماغوجية: إعفاءات ضريبية

للمنتجين الزراعيين، قروض ميسَّرة، شراء الحكومة لمحصول القمح بسعر يبلغ ضعف سعر السوق العالمي تقريباً. وكان مندريس يردّد: «لقد ضحّى الآباء لإنقاذ الأرض، وآن الأوان لكي يجني الأبناء ثمارها». فقرن القول بالفعل مستقطعاً من ميزانية الدولة بضعة ملايين من الليرات، واشترى بها 42 ألف جرَّار للفلاّحين.

شعر الفلاّحون بالريبة، ولكنّهم ليسوا بجاحدين. فالتفوا حول الحزب الديمقراطي. ولسوف يُقال في أنقرة إنّ الفوز في الانتخابات لعام 1954 كان «فوز 42 ألف جرّار». إلاّ أنّ الفلاّحين لم يلتفوا حول مندريس لأسباب مادّية فحسب بل لأنّهم شعروا بأنّه يحبّ الأرض، ولأنّهم وثقوا به. فسرى تيّار من الودّ بين مندريس والجيل الشابّ، أشبه قليلاً بذاك الذي سرى في ما مضى بين جنرال عجوز يرتدي معطفاً أغبر وقُدامى محاربي حرب الاستقلال...

اعتباراً من ذلك اليوم، يمكن القول إنّ مندريس حقّق غايته لأنّ الفلاّحين الأناضوليّين هم قاعدة البلاد[94]. أيقال عنهم إنهم أفظاظ جهلة؟ هذا ممكن ولكنّهم يتحلون بصفات تفتقر إليها الطبقات الأكثر «رقيّاً» كالانضباط والإخلاص. إنّهم بصلابة الصخور لا يخونون أبداً من لا يخونهم، وولاؤهم هو أكثر رأسمال قد يحسد عليه أحد رجال السياسة.

وسوف يؤتي العمل الدؤوب الذي قام به مندريس ثماره المنتظرة على المدى القصير. في ما مضى، كان الفلاّحون يتجمّعون في الحزب الجمهوري. ولكنّ هذا الحزب القديم تداعى، وتقلّص عدد أعضائه، وبرز الحزب الديمقراطي مكانه. ولكنّ الحركة الجديدة سوف تتّخذ لها، لا شعورياً، الصبغة نفسها التي كانت للحركة القديمة لأنّها تتألّف بأغلبيتها من العناصر الاجتماعية نفسها. وسوف يسودها الانضباط عينه تحت تسمية مختلفة.

وسوف يبقى نظام مندريس ثابتاً لا يتزعزع طالما حظي بتأييد الفلاّحين والجيش.

VII

خلال السنوات التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية، انخرطت تركيا انخراطاً محموماً في طريق الليبرالية. ألم يطلب إليها المنتصرون «دمقرطة» مؤسّساتها؟ سوف تسارع إذن إلى النزول عند طلبهم لا بل إنّها تفعل ذلك بحماس واندفاع. فقد أُلغي الحزب الأوحد، وجرى التخلّي عن نظام الاكتفاء الذاتي، وهوجمت كلّ الدعائم التي وضعها الغازي هجوماً منهجياً. أُلغيت إصلاحاته، الإصلاح تلو الآخر، واستُبدلت بها نقائضها. يكفي أن يكون أحد القوانين قائماً لكي يصار إلى نقضه، فالأزمنة الجديدة تستدعي أساليب جديدة! ألم يدخل العالم في عصر من الحرّية المطلقة؟

في الواقع، سوف يتواصل تفكيك النظام القديم تحت شعار الحرّية: تحرير الاقتصاد من تدخّلات الدولة؛ تحرير المبادلات التجارية؛ تحرير الاستثمارات؛ تحرير القروض. وقد سهّل هذه العملية سيل الدولارات التي أمطرت بها الولايات المتحدة تركيا بموجب البند الرابع[95]. ومن جديد، انفتحت تركيا على الرساميل الأجنبية، وأُلغي تأميم الصناعة الثقيلة، وبدأت حركة الاستيراد العشوائي للسلع الاستهلاكية. وظهرت الأدوات المنزلية والسيّارات والأقمشة وأجهزة المذياع في واجهات المتاجر. وبما أنّ المساعدات الأميركية لم تكن كافية، كان اللجوء إلى الاقتراض. فهل تعود تركيا، تحت غطاء الليبرالية، إلى نظام الاستسلام والتنازلات؟

كالعادة، واكب التطوّر في العادات التطور في الاقتصاد. فصارت أقلّ سلطة ـ حتى لو كانت سلطة عناصر الشرطة أو الدرك أو الجمارك أو مفتّشي الضرائب ـ تخضع لمساءلة المواطنين الذين

خلطوا بسذاجة بين حلول الديمقراطية وإلغاء كلّ القيود. وشيئاً فشيئاً، تأسلمت تركيا من جديد إذ استرجعت غرائزها الدفينة التي لم تدمّرها العلمانية الكمالية بل قامت بكبتها. فأعيد بناء المساجد وعاد الخط العربي إلى الواجهة. وتجلّى هذا الرجوع نحو الشرق الذي لم يكن أتاتورك ليجيزه مطلقاً في هيئة الجماهير، فارتفع عدد النساء شبه المحجّبات وعاد الطربوش الذي حظر الغازي اعتماره. وفي الكثير من القرى هُجرت المدرسة العلمانية لصالح المدرسة القرآنية التي يستبدل فيها الإمام، ضارباً عُرض الحائط بالتعليمات الكمالية، تعليم القرآن بالتربية الحديثة. وفي هذا السياق، ازدهرت الأوبئة المزمنة الثلاثة في تركيا: التسيّب، والظلامية، والفساد الإداري.

ولكن ما همّ كلّ ذلك؟ لقد جرت كل هذه التحولات وسط ابتهاج عارم. «طفرة في تركيا»، هكذا أشارت الصحف الغربية التي أعربت عن رضاها «للتقدّم المنجز». فبين عامي 1950 و1953، ارتفع الدخل القومي من 8 مليارات ونصف مليار إلى 12 مليار ليرة[96]؛ وزاد متوسّط الدخل الفردي بنسبة 21%. وكتب صحافي فرنسي بهذا الصدد يقول: «الخروج من الاعتلال الطويل للإمبراطورية العثمانية: تركيا اليوم تكشف عن وجه مشرق»، كأن لم يجرِ شيء في هذه الأثناء...

ما دامت الولايات المتحدة تضخّ إلى محميّتها سيلاً متواصلاً من الدولارات، فإنّ الوضع الحقيقي يبقى مقنعاً بفضل ازدهار ظاهري. وكان الوزراء الأتراك الجدد - ومعظمهم من المبتدئين - لا يملكون سوى خبرة نسبية جدّاً في الشؤون العامّة. فتراءى لهم أنّ استقرار الميزانية مسألة ثانوية. وذلك أنّهم مقتنعون بأنّ أهمّية بلدهم الاستراتيجية ستؤمّن لهم دائماً المساعدة المالية من واشنطن.

ولكن ها هي الولايات المتحدة تخفض معوناتها، فقد رفضت، إذ خشيت التهوّر السائد في أنقرة، تقديم دفعة على الحساب بقيمة 300 مليون دولار كان يطالب بها بإلحاح فاتن زورلو وزير المال التركي.

وعلى حين غرّة، تصدّع البناء بأكمله وكاد ينهار. وتجلّى الوضع على ما هو عليه أي مأساوياً. وشارفت البلاد على الإفلاس. وباتت تركيا الغارقة تحت عبء المديونية عاجزة عن مواجهة استحقاقاتها. وبلغ الدين العامّ مليارين ونصف مليار ليرة، وارتفع العجز في الميزانية التجارية إلى 445 مليون ليرة في الأشهر التسعة الأولى فقط من عام 1955، لأنّ الإنتاج لم يلحق بركب الواردات. والأسوأ من ذلك أنّ العُملة الوطنية فقدت قيمتها، وبات الدولار الذي يبلغ سعره 2.80 ليرتين في السوق الرسمية يساوي 15 ليرة في السوق السوداء[97].

كان لا بدّ من تطبيق خطّة تقشّفية على الفور. وقد طالبت بذلك الولايات المتحدة نفسها. وعمَّت الخيبة المطلقة لدى الرأي العام. أليست الديمقراطية مرادفاً للازدهار؟ لم يستوعب الأتراك تماماً ما يجري...

في غضون ذلك، كان الوضع يتدهور يوماً بعد يوم. وكتب مراسل صحيفة أوبزرفر الإنكليزية في تشرين الأول/أكتوبر 1955 يقول: «ترى الأوساط المطّلعة في أنقرة أن المعجزة وحدها قد تنقذ البلاد من الإفلاس الدولي والشلل الداخلي في السنة القادمة...». وبحسب ما أفاد به هذا الصحافي، كان احتياطي تركيا من العملة الصعبة على وشك النفاد، والديون الخارجية تتراكم كلّ أسبوع بقيمة مليون جنيه استرليني. فهل ثمّة ما يبرّر كلّ هذا العناء للهجوم على الكمالية من أجل بلوغ هذا الدرك؟! لقد شُيّد ضريح مهيب للغازي، ولكن لا بدّ أنّ الذئب الأغبر يتقلّب في قبره، وهو يرى ما فعله خلفاؤه بإرثه...

قرَّرعدنان مندريس التحرّك. فلقد ولّى زمن الأوهام. ومهما زعم بعضهم فالديمقراطية الليبرالية ليست للشعب التركي الذي يحتاج إلى قائد صارم ونظام قاس. ولم يخطئ الظنّ أتاتورك الذي كان

يعرف أبناء بلده.
لم يتردد مندريس في اتخاذ تدابير غير شعبية، وفي الابتعاد عن النهج الليبرالي. كان يعلم أنّه لن ينجح في تخطّي الأزمة إلاّ بإعادة إرساء سلطة الدولة، وترشيد المالية، وإعادة إحياء النظام في الخدمات العامّة. عاد ليشدّ الحبال التي تركها ترتخي بتفاؤل مفرط، الحبل تلو الآخر. فعدَّل القانون الانتخابي، وقيَّد حرّيات الصحافة، وحظَّر الاجتماعات السياسية، وطهَّر الإدارة.
لا يحصل هذا المنعطف، بالطبع، من دون ألم. فقد أعربت الأوساط الفكرية عن استنكارها، وأبدى مجلس النوّاب استغرابه. واستقال 19 عضواً من الكتلة الديمقراطية، وشكّلوا، بدعم من موسكو، حركة منشقّة على أقصى اليسار تحت اسم «حرّيات» أو «حزب الحرّية». وباتت الأزمة الحكومية مفتوحة. وقد أعلن عصمت إنونو[98]: «إنّنا ننزلق بخطى عريضة نحو النظام الاستبدادي». وصرّح كاراوسمانوغلو، رئيس حزب الحرّية الجديد [99] من جهته: «مع هذه القوانين الجديدة، سوف تجد البلاد نفسها في أحلك مراحل تاريخها».
ولكنّ عدنان مندريس لم يخضع للترهيب. واستولت عليه على حين غرّة نزعة دكتاتورية سوف تُلصق به لقب «السلطان مندريس». فأعاد تشكيل حكومته، ومضى قُدماً بعد أن أقصى الوزراء المتمرّدين فيها. وتردّد في كلّ الأوساط: «سوف نعود إلى الكمالية!». أجل! عادت تركيا، تحت وطأة الأحداث، شيئاً فشيئاً إلى نظام سلطوي. ولكن هل يكفي أن يكون المرء سلطوياً لكي يضاهي مصطفى كمال؟
بعد ثلاثة أشهر، بدا أنّ النتائج أثبتت أنّ هذا النهج هو الصحيح. وقد صرّح مندريس في 24 أيلول/ سبتمبر 1957 قائلاً: «اليوم، عادت البلاد مجدّداً ورشة حقيقية، فكلّ الميادين تشهد تحوّلاً. لقد شهد الاستهلاك الداخلي ارتفاعاً ملحوظاً: خمس مرّات لقطاع الطاقة، ثلاث مرّات للقمح، مرّتين للموادّ الغذائية. زاد إنتاجنا من السكّر ثلاث مرّات خلال ثلاث سنوات؛ وتضاعف إنتاج الصلب، وكذلك إنتاج الأقمشة. إننا نشيّد في كل مكان السدود والطرقات ومصانع الإسمنت والموانئ... لقد أدرك شعبنا ما نعتزم القيام به، ولذا، فهو لا يكتفي بقبول مسعانا بل يشارك فيه بعزم واندفاع...»[100].
من الواضح أنّ المديح الذي يغدقه مندريس على نظامه لا يخلو من المبالغة. وإذا كان لا يزال في وسعه أن يقدّم نفسه للرأي العام العالمي على أنّه «الرجل القويّ في تركيا»، فلأنّه يحظى بتأييد كُتلة الفلاّحين المتراصّة. فلم يحرّك هؤلاء ساكناً، وظلّوا صامتين مُجدِّين. أليسوا هم من يُصار إلى اللجوء إليهم متى تعلّق الأمر بإصلاح شؤون الأمّة؟ لقد طلب رئيس الحكومة مؤازرتهم، فاستجابوا لطلبه، وردّوا بصوت واحد: «لبّيك!».

VIII

لو انتقلنا من الأحداث الداخلية إلى الأحداث الخارجية، لرأينا أنّها تتبع منحى شبه مماثل. فبعد مرحلة أولى بدا فيها أنّ كلّ ما أنجزه مصطفى كمال يجب أن يُلغى، قامت تركيا بإرجاع الأمور إلى نِصابها، وانتهى بها الأمر أن انخرطت في نظام من التحالفات يشبه ذاك الذي كان يحلم به الغازي في أكثر من ناحية بدون أن يكون مطابقاً له.
طوال فترة الحرب العالمية الثانية، حافظت تركيا ـ كما رأينا ـ على حياد صارم. ولشدّة ما مارست هذه السياسة انقلبت في النهاية عليها. وحين قرّرت أن تعلن الحرب على ألمانيا في 25 شباط/فبراير 1945، كان قد فات الأوان، فإيطاليا انهزمت، وتمّ الجلاء عن فرنسا، وفلول الجيش الأحمر باتت

على أبواب برلين. وكانت الأنظمة الديمقراطية المنتصرة قد اتخذت ترتيباتها، وراحت تعدُّ لتركيا المصير نفسه الذي تعدُّه لبلد مهزوم، عاقدةً العزم على أن تجعلها تدفع ثمن أربع سنوات من المماطلة.

اعتباراً من 19 آذار/مارس 1945، وجه الاتحاد السوفياتي إلى حكومة أنقرة مذكّرة تكاد تلوح كالإنذار. طالبت الحكومة السوفياتية في هذه المذكرة بما يلي: 1- اعتبار المضيقين منطقتين مجرّدتين من السلاح وانتهاء السيطرة الحصرية لتركيا عليهما؛ 2- إعادة أقاليم كارس وأرداهان الشرقية إلى روسيا.

أثارت هذه المذكّرة لدى الأوساط الحكومية في أنقرة قنوطاً يقارب اليأس، إذ يبدو أنّ إنذار موسكو الذي لم يكن يتوقّعه أحد يريد أن يلغي بجرّة قلم عشرين عاماً من الجهود العسكرية والدبلوماسية.

في عام 1920، كان الحلفاء المنتصرون قد طالبوا بإعلان المضيقين منطقتين مجرّدتين من السلاح.

فأجاب الغازي: «لن تتنازل تركيا أبداً عن سيادتها المطلقة على الدردنيل! فالإبقاء على سيادتها على المضيقين ليس بالنسبة إليها مسألة شرف قومي فحسب بل مسألة حياة أو موت!».

وعلى الرغم من احتجاجاته الشديدة اضطر إلى الإذعان، ولكن هذه المذلّة ظلّت مزروعة في جسده مثل الشظيّة. ولم يكفّ عن طرح المسألة على بساط البحث إلى أن جاء اليوم الذي حصل فيه على مُراده.

في 20 تموز/يوليو 1936، وقّعت ثماني قوى عظمى اجتمعت في مونترو اتفاقية دولية جديدة مع تركيا محت المعلم الأخير لهزيمتها عام 1918. وبموجب هذه الاتفاقية، عادت تركيا لتبسط سيادتها على المضيقين وسُمح لها بتعزيز ضفافهما. في زمن السلم ، كان عبور السفن الحربية الأجنبية يخضع لنظام صارم. فالسفن التي تبلغ سعتها أكثر من 15 ألف طنّ لا يحقّ لها أن تمرّ إلاّ واحدة في كلّ مرة، ولا تستطيع أن تترافق بأكثر من مدمرتين. وفي زمن الحرب ، كان استعمال المضيقين متروكاً بالكامل لتقدير الحكومة التركية.

هل كانت هذه الاتفاقية هي التي تعيد المذكّرة الروسية عام 1945 النظر فيها بفظاظة؟ لا شكّ أنّ اتفاقية مونترو تضمّنت فقرة خاصّة تقول إنّ الاتفاقية يمكن «أن تعدّل كلّ خمس سنوات لتكييفها مع الظروف»[101]. ولكنّ الروس لم يتذرّعوا بهذا البند لتبرير إنذارهم. كانوا يعتمدون على حجّة مرعبة أخرى وهي أنّ ستالين انتزع من تشرتشل وروزفلت في مؤتمر يالطة (1 شباط/فبراير 1945) الموافقة «على أنّ اتفاقية مونترو يجب أن تخضع للمراجعة».

يمكننا أن نتفهّم الهلع الذي أثارته المذكّرة السوفياتية لدى القادة الأتراك! وممّا زاد في حيرتهم أنّ مولوتوف أثار كذلك مسألة الدوديكانيسيا[102]، وتحدّث عن إعادة لواء إسكندرون إلى سوريا[103]. فماذا سيحلّ بتركيا إذا ما اجتزئت أراضيها شرقاً وشمالاً وجنوباً؟ إنّها حين تفقد السيطرة على المضيقين فإنّما تفقد عِلّة وجودها، ومصطفى كمال لم يعد موجوداً للدفاع عنها...

وأنّى لها أن تدافع عن نفسها؟ ففي عام 1936، وقّعت ثماني قوى عظمى (خارج تركيا) اتفاقية مونترو. وفي عام 1945، لم تعد لثلاثة منها كلمة مسموعة وهي بلغاريا ورومانيا، بصفتهما شريكتين سابقتين لدول المحور، واليابان لأنّها كانت دائماً في حرب مع بريطانيا والولايات المتحدة.

وبقيت في الحلبة بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا واليونان وفرنسا[104]. ولكنّ فرنسا التي لم توجه إليها دعوة إلى مؤتمر يالطة كانت تعتبر القوى العظمى الثلاث أن كلمتها لم تعد

مسموعة. وكانت يوغسلافيا تساند الاتحاد السوفياتي[105]. ولم يكن في وسع اليونان سوى المصادقة على القرارات البريطانية. وبما أنّ بريطانيا والاتحاد السوفياتي أعلنا أنّهما «يؤيّدان المراجعة» للاتفاقية، فقد ألفت تركيا نفسها معزولة.

مع افتتاح المضيقين، حقّقت روسيا أخيراً أحد طموحاتها الأبدية وهو السماح لسفنها الحربية بالتجوّل بحرّية في المتوسّط. وتوصّلت إلى ذلك في ظروف لم تتوقّعها، فقد أصبحت كلّ من يوغسلافيا وألبانيا حليفتيها، وبدت اليونان على وشك الانتقال إلى الشيوعية. وغداً، سوف تصبح المدرّعات الروسية في سالونيكي ودوراتزو وريجيكا. وسوف يصبح شرق المتوسط بأكمله بُحيرة روسية. كان ستالين الفائز الحقيقي الوحيد في الحرب. فكيف لم ينتبه تشرتشل وروزفلت إلى ذلك؟

لا بأس بالنسبة إلى روزفلت، فقد كان عليلاً، وماذا يعرف عن تلك المعضلة العويصة التي أطلق عليها القرن التاسع عشر اسم «قضيّة الشرق»؟ ولكن ماذا عن تشرتشل؟ ألم يكن يعرف ما يمثّله المضيقان، وهو الذي أوحى عام 1915 بحملة الدردنيل؟ هل نسي الجهود المتواصلة التي تبذلها منذ أكثر من قرن الدبلوماسية البريطانية للحيلولة دون السماح لروسيا بالتجوّل بحرّية في المتوسّط[106].

وممّا زاد الوضع خطورة أيضاً أنّ تشرتشل وترومان (الذي خلف روزفلت في غضون ذلك) أكّدا في 1 آب/أغسطس 1945، في بوتسدام، قرارات يالطة، وعاودا التأكيد على أنّ «اتفاقية مونترو يجب أن تخضع للتعديل.»

ماذا كان في وسع تركيا أن تفعل؟ لا شيء سوى كسب الوقت ومواجهة المطالب الروسية بأجوبة تسويفية.

وقد أبدت الحكومة السوفياتية استياءها؛ وفي 8 آب/أغسطس 1946، وجّهت إلى أنقرة إنذاراً جديداً أخطرتها فيه أنّ «القوى العظمى الثلاث اتفقت في بوتسدام على أنّ اتفاقية مونترو لم تعد تستجيب لشروط العصر الراهن»، وأنّ «المضيقين يجب أن يكونا مفتوحين دائماً أمام مرور السفن الحربية التابعة لقوى البحر الأسود». ولإضفاء المزيد من الهيبة على هذه المبادرة، أكّد دين إيكسون، الذي كان يشغل منصب وزير خارجية، لمولوتوف «الموافقة الكاملة» للولايات المتحدة[107]. وبدا أنّ ما لا تُحمد عقباه على وشك أن يحدث.

إلاّ أنّ فرنسا وإنكلترا أعادتا النظر في موقفهما[108]. فمنذ بضعة أسابيع، ووزارتا الخارجية الفرنسية والبريطانية تردّدان لوزارة الخارجية الأميركية أنّ فتح المضيقين سوف يقلب رأساً على عقل توازن العالم الغربي برمّته.

ولم يلبث الأميركيون أن أدركوا الخطأ الذي كانوا على وشك ارتكابه. ولئن كانوا يجهلون تاريخ القارّة القديمة فهم يتحلّون على الأقلّ بحسّ الحقائق العملية. فقد فتحت المؤتمرات المتنوعة التي عقدوها في الأشهر الأخيرة مع موفدي الاتحاد السوفياتي أعينهم بشأن الأطماع التوسّعية لستالين! ويا لخيبة الأمل! واضطرّوا إلى الاستنتاج أنّ «العمّ جو» ليس ديمقراطياً طيّب القلب، يستلهم مثالاً أعلى أريَحياً يقوم على السلام والحرّية. ولقد جرت مياه كثيرة تحت جسور غلاطة منذ ذلك اليوم الذي أعلن فيه روزفلت: «إذا كنتُ على يقين من شيء، فهو أنّ ستالين ليس إمبريالياً!». وفي لحظة استرخاء، بلغ الأمر ببيرينز، وزير الخارجية الأميركي، أن أسرَّ إلى سفير المملكة المتحدة: «في الحقيقة، لم يعد في وسعي الإيمان بصدق نيات الروس!»

وجّهت الحكومة الإنكليزية، إذ انتهزت تبدّل المناخ، مذكّرة جديدة إلى الحكومة السوفياتية (21 آب/أغسطس 1946). وكان الموقف الذي اعتمدته فيها يبتعد شيئاً فشيئاً عن الموقف الذي اتّخذه دين

إيكسون. ونقرأ في هذه المذكّرة ما يلي: «تصرّح الحكومة البريطانية أنّها مستعدّة على الدوام للمشاركة في مؤتمر دولي لمناقشة مراجعة اتفاقية 1936، إذا ما وافقت كلّ الأطراف المعنية على ذلك ...ولكنّها لا تستطيع التسليم، مع الحكومة السوفياتية، بأنّ النظام العتيد للمضيقَين يجب أن يتعلّق حصرياً بالقوى المحاذية للبحر الأسود وتركيا. وتعتبر الحكومة البريطانية، علاوة على ذلك، أنّ تركيا، بوصفها قوّة إقليمية معنيّة، يجب أن تبقى مسؤولة عن الدفاع عن المضيقين ومراقبتهما»[109].

تحت وطأة الأحداث، تصلّب موقف الولايات المتحدة التي نصبت حواجز حيث تسنّى لها ذلك للحيلولة دون الإطاحة بمواقفها كلّها. وانسدل الستار الحديدي على أوروبا، فيما توتّرت العلاقات الأميركية ـ الروسية، وبدأت الحرب الباردة.

اعتباراً من خريف 1946، أمكن التكهّن المؤكّد بأنّ اتفاقية مونترو لن تخضع للمراجعة. لن يُفتح المضيقان ولن يُصبحا مجرّدين من السلاح. ولن يعاد إقليما كارس وأرداهان إلى روسيا. وفي سياسة الاحتواء، بدت تركيا ورقة رابحة بارزة. ففي هذه المنطقة من العالم، تستطيع تركيا وحدها أن تعارض النزعة التوسّعية الروسية وأن تشكّل درعاً سوف تحمي الشرق الأوسط. ولن يكون من الخطورة إضعافها فحسب بل إنّ من الحكمة تعزيز قوّتها، لمساعدتها على زيادة قدرتها العسكرية. وعلى هذا النهج، سوف تسير من الآن فصاعداً سياسة البيت الأبيض.

احتجّت روسيا احتجاجاً شديد اللهجة على «هذا الخرق الأُحادي لاتفاقيات يالطة». ولكنّ احتجاجها كان لفظياً. فهي تعلم بأنّ أقلّ تحرّك من جانبها لن يحقّق سوى المزيد من التصلّب في الموقف الأميركي. كما لا يخفى على روسيا أنّ الولايات المتحدة تحتكر القنبلة الذرّية، وطبيعة هذه الحجّة من شأنها أن تحملها على التفكير...

تبدّل الموقف إلى غير رجعة في ربيع 1947. ففي شهر شباط/فبراير من ذلك العام، أخطرت بريطانيا، التي كانت تعاني أزمات اقتصادية حادّة، واشنطن بأنّها لم تعد قادرة على تحمّل الأعباء التي تنوء تحت وطأتها في شرق المتوسط. فاتخذ الرئيس ترومان قراراً بارزاً. وفي 12 آذار/مارس 1947، أعلم الكونغرس الأميركي بأنّ «الولايات المتحدة قرّرت، نظراً إلى عدم قدرة بريطانيا على دعم اليونان وتركيا، تولّي الالتزامات البريطانية في هذه المنطقة من العالم.»

نجت تركيا. ولكن بأعجوبة...

IX

لا بدّ من إعادة بناء ما تدمَّر، ولكن على تركيا أن تعيد بناء جيشها قبل أن يُعهد إليها بدور في السياسة الخارجية. وما لم تكن قادرة على أن تنتزع الاحترام لنفسها فلن تستطيع أن تكون قُطباً جاذباً لجيرانها.

في عام 1947، لم يكن وضعها العسكري باهراً حقّاً، فسياسة الحياد التي انتهجتها أثناء الحرب العالمية الثانية، والقيود الصارمة المفروضة بسبب الحصار وموجة «الدمقرطة» التي أعقبتها، أسهمت في إضعاف طاقاتها.

ظلّ الجنود الأتراك لا يحاربون طوال ستّ سنوات، ولم يكن ذلك يوماً مدرسة قتالية جيّدة. وبات الجيش القديم لحروب الاستقلال ذكرى غابرة، ومات معظم محاربيه القدامى، وشاخت كوادره. كما أنّ تكتيك الألوية التركية متقادم، وقدرتها القتالية غير كافية، وأسلحتها عتيقة. وكان لا بدّ من إعادة تنظيم كلّ شيء مادّياً ومعنوياً...

وهذا ما ستسعى إلى تحقيقه المهمّة الأميركية لمساعدة تركيا[110] التي أُنشئت في واشنطن غداة إعلان الرئيس ترومان. ولكنّ الأميركيين يرتابون بتركيا رغم مساعدتهم لها، ويبقونها «تحت

المراقبة». وقبل أن يمنحوها كامل ثقتهم، يريدون أن يتحقّقوا من قدرتها على بذل الجهد.

بذل الجهد؟ ولكن الجهد الذي يطلب مدرّبو البنتاغون بذله تافه بالمقارنة مع ذاك الذي بذلته بين عامي 1912 و1928! فلطالما طلب مصطفى كمال المستحيل من جنوده، ولم يساومه هؤلاء البتة على مساعدتهم. فحاربوا بأسلحة رثّة، وبمؤونة أكثر من تعِسة، وبخدمات صحّية معدومة، متصدّين لهجمات العدوّ بصدورهم العارية، وانتصروا. لا ريب أنهم كانوا يستجيبون وقتذاك لنداء قائد فذّ يكنّون له الاحترام والإجلال. فهل تكون استجابتهم هي نفسها بعد أن تبدّلت السلطة؟

أجل، فالخلفيّة الحربيّة القديمة «للأتراك» لم تمت. فلطالما كان فلاّحو الأناضول، أباً عن جدّ، جنوداً بواسل قلّ نظيرهم. وفي نفوسهم تحيا الغريزة القتالية التي يتميّز بها عِرقهم. فلو جرى تسليحهم، والإشراف عليهم، وقيادتهم بشكل ملائم، لامتثلوا لأوامر ضبّاطهم بذلك التفاني السابق.

استُهِلّ إصلاح الجيش اعتباراً من عام 1948. ومن جديد، صدح البوق في فِناء الثكنات العسكرية. ولكنّ دويّ الوحدات المؤلّلة هذه المرّة غطّى على خُطى صفوف المشاة. لقد ظهرت الدبّابات والشاحنات والسيّارات المصفّحة والجيبات. وتدرّب المجنّدون الشبّان على الاتصال بجهاز اللاسلكي. وسرعان ما فاقت النتائج أكثر التوقّعات تفاؤلاً. ولم يصدّق المدرّبون الأميركيون عيونهم.

بإيحاء من قائد الجيش، نورا ياموت، أُنشئت عشر كليات حربية جديدة في أقلّ من ثلاث سنوات. وأعدّت هذه الكلّيات كوادر جيش حديث، فتبسّط الزيّ العسكري، وتخفّفت المعدّات. وأُعيد دمج وتجميع الأفواج والألوية والكتائب. فأصبح الجيش الذي تبدّل واستعاد شبابه مرِناً وصلباً وقويّاً.

كثّفت الولايات المتحدة مساعدتها لتركيا. وسوف تبلغ مساهمتها في إعادة تسليح الجيش التركي مليار ونصف مليار دولار. ولكنّ تركيا، من جهتها، لا تساوم على مساعدتها، فاقتصادها «متعسكر». وسوف تصل المبالغ التي تخصّصها للدفاع القومي إلى مليار ليرة عام 1955، أي أكثر من ضعفي ما كانت عليه في أكثر اللحظات حراجة أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1956، بلغ مجموع النفقات العسكرية لتركيا (أي الأرصدة الواردة في الميزانية بالإضافة إلى مساعدة الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي) حوالى 3 مليارات ليرة. وعلى هذا النحو، ابتلع الجيش 50% من الموارد القومية بما يفوق طاقة البلاد على الاحتمال، ومن شأن هذه الأعباء الهائلة أن تبرِّر جزئياً متاعب تركيا المالية.

غير أنّ النتائج التي تحقّقت تبرّر كلّ التضحيات. فاعتباراً من عام 1951، تقدّم الجيش التركي على سائر جيوش القارّة، فهو يملك عشرين كتيبة على أُهبة الاستعداد وعشرين أخرى في الاحتياط. وفي حال اندلعت الحرب، يمكنه القيام بتعبئة فورية لمليون ونصف مليون نفر على الجبهة[111]. وحتّى اليوم، لا إنكلترا ولا فرنسا ولا إسبانيا ولا إيطاليا ولا مجمل البلدان التي تدور في فلك الاتحاد السوفياتي قادرة على أن تقوم بالمثل. لقد أصبح الجيش التركي الجيش الأوّل في أوروبا. وبات يضمّ وحدات من المشاة والخيّالة ومدفعية مؤلّلة، وأفواجاً من المظلّيين والتشكيلات المصفّحة: ستّة ألوية اثنان منها يتألّفان من فرق يضمّ كلّ منها 70 دبابة. ويشتمل أسطولها الذي يحرس المضيقين على مدرّعة و10 مدمّرات و12 غوّاصة.

وبُذل جهد لا يقلّ إبهاراً في مجال السلاح الجوّي. ففي عام 1947، كانت تركيا لا تملك أيّة قاعدة جوّية حديثة. وفي عام 1951، أصبح لديها 6 قواعد جوّية موزّعة على كامل أراضيها ومجهّزة لاستقبال طائرات مطاردة. وكانت أكبر قاعدة تقع في أضنة، وتضمّ مدرجاً من الإسمنت تبلغ مساحته 3600 متر ومنشآت واسعة تحت الأرض. وقد كلّف إنشاؤها بفضل الفنّيين في سلاح الجوّ

الأميركي [112]أكثر من 18 مليون دولار. أمّا سلاحها الجوّي، المؤلّف من 400 طائرة مطاردة F.84 و F.8 ، فيضمّ 25 ألف عنصر مدرّبين تدريباً فريداً.

إنّ ما أسهم بشكل خاصّ في توثيق الصداقة العسكرية بين واشنطن وأنقرة هو السلوك البطولي للفرقة التركية في كوريا[113]. فقد قاتل المتطوّعون فيها البالغ عددهم 1480 جندياً مثل الضواري. وفقد الفوج ثُلث عناصره. ولكنّ هؤلاء الجنود الخمس مئة الذين استشهدوا في ساحات المعارك الآسيوية النائية بذلوا لأجل بلدهم أكثر ممّا بذلته الدعاية الحكومية برمّتها. وقد أذهل اندفاعهم في الهجمات التي قاموا بها بالسلاح الأبيض مراسلي الحرب الأميركيين، فأرسلوا برقيّات إلى صحفهم يقولون فيها: «المحمّديون [114] مذهلون! إنّنا نرثي لحال كلّ الذين يقعون في متناول أيديهم، لأنّهم أخطر سيّافين رأيناهم في حياتنا».

في كانون الثاني/يناير 1952، صار في وسع أساتذة البنتاغون أن يفخروا بتلميذهم، فقد اجتاز بتفوّق امتحان الدخول. واستقلّ الجنرال عمر برادلي، رئيس لجنة قادة الأركان في الجيش الأميركي، الطائرة إلى أنقرة وزفَّ البشرى السارّة إلى جلال بايار، فبلده سوف يستطيع الجلوس إلى طاولة الأمم الغربية. وبعد أيّام، في مؤتمر لشبونة (20 - 25 شباط/فبراير 1952)، أصبحت تركيا رسمياً عضواً في حلف الناتو.

وعنوَنت الصحف في لندن وباريس ونيويورك: «أقوى جيش في أوروبا ينضمّ إلى الحلف الأطلسي». حتّى ذلك التاريخ، كانت إعادة البناء قد جرت بصمت. وفي ذلك اليوم، تمزّقت الستارة، وفوجئ العالم بنهوض الجيش التركي.

85. راجع كتابنا Ibn-Séoud, ou la naissance d'un Royaume , pp. 337 et s.

86. إلاّ في الاتحاد السوفياتي.

87. وهو الحزب الأوحد السابق لمصطفى كمال، الذي لم يعد أصلاً سوى ظل نفسه.

88. راجع كتابنا Mustapha Kémal , p. 242.

89. المرجع نفسه، ص 228-232

90. شباط/فبراير 1945.

91. راجع كتابنا Mustapha Kémal , pp. 407 -414

92. راجع Edouard Sablier: Les deux têtes. «Le Monde», no du 8 - 9 août 1954

93. حوالى 3 ملايين.

94. يمثّلون 81.8% من السكّان.

95. المساعدة للبلدان النامية التي تشكل المبدأ الرابع في عقيدة ترومان.

96. آنذاك كانت الليرة التركية تساوي رسمياً 125 فرنكاً فرنسياً.

97. راجع La Documentation fran5aise, no 325, 28 février 1956, p. 2

98. أعيد انتخابه نائباً في البرلمان عن إزمير.

99. صحيفة لوموند الفرنسية، العدد الصادر بتاريخ 10 - 11 حزيران/يونيو 1956.

100. تصريح مندريس لصحيفة لوموند الفرنسية، في عددها الصادر بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 1957.

101. كان يتعيّن على «طلب التعديل» أن يقدّم من جانب طرفين من الأطراف الثمانية الموقّعة والالتزام بإجراء تحدّده الاتفاقية.

102. أرخبيل في بحر إيجة يحاذي الساحل الجنوبي لكيليكيا أُعطي للإيطاليين بعد الحرب العالمية الأولى.

103. فصلت فرنسا هذا الإقليم عن سوريا وأعطته إلى الأتراك عام 1939 مقابل وعد تركيا بأن تبقى على الحياد في الحرب العالمية الثانية.

104. لم تكن الولايات المتحدة في عداد الدول الموقّعة لاتفاقية مونترو.

105. لم يكن تيتو قد أحدث القطيعة بعد مع موسكو.

106. لا سيّما غداة توقيع المعاهدة الروسية ـ التركية في سان ستيفانو (1877).

راجع George Ancel: La Question de l'Orient , pp. 184- 187.

كانت ردّة فعل ديزرايلي عنيفة جدّاً.

107. مذكرة الإدارة الأميركية للحكومة السوفياتية في 19 آب/أغسطس 1946 (راجع La Documentation française. (Publications du ministère des Affaires étrangères, Paris, no1899m 26 juillet 1954)، والاختلافات تتعلّق فقط بكيفية التنفيذ.

108. في لندن، جاءت حكومة عمّالية برئاسة أتلي خلفاً لحكومة تشرتشل.

109. راجع La Documentation française, no 1899, 26 juillet 1954

110. American Mission for Aid to Turkey.

111. من الناحية النظرية، يؤدّي الجندي التركي الخدمة العسكرية لسنتين. وفي الواقع، غالباً ما يبقى فيها ثلاث سنوات أو أكثر، لأنّ السلك العسكري يستهويه. ومع ذلك، فالتدريب بالغ القسوة والطعام متقشّف. وفي زمن الحرب، على الجندي أن يكتفي بقصعة من أرزّ البيلاف يومياً، ولا وجود لمجلس مراجعة، فالجميع في تركيا « صالح للخدمة العسكرية».

112. United States Air Force.

113. كانت الفرقة التركية جزءاً من كتيبة الأمم المتّحدة.

114. هكذا كان الأميركيون يدعون الجنود الأتراك.

القسم الثالث: حلف بغداد

X

بين عامي 1945 و1952، شهدت تركيا حركة إصلاحية مذهلة. لا شكّ أنّ أوضاعها المالية ظلّت مزرية، ولكنّ سلطة الدولة تعزّزت في الداخل، وأعيد تكوين الجيش بالكامل. وفي الخارج، تبدّد الخطر الروسي؛ وأُقفل المضيقان، وسُمح لتركيا بالانضمام إلى حلف الناتو. أمّا وقد تعزّز الحصن الأناضولي بما فيه الكفاية فقد صار في وسع أنقرة أن تستعيد دورها الفاعل في السياسة الخارجية.

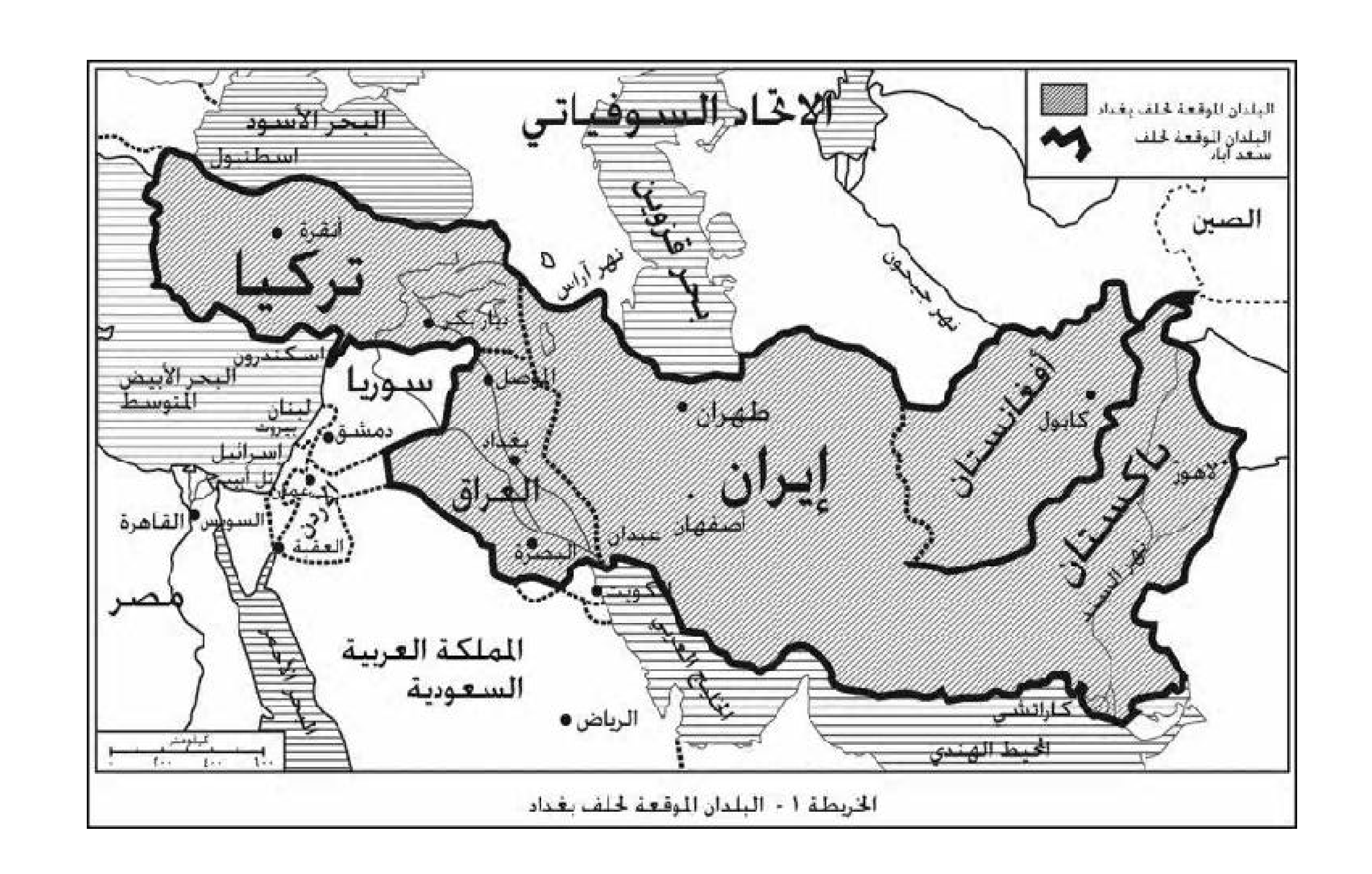
في ربيع 1953، قام فوستر دالاس، يرافقه هارولد ستاسن، برحلة استطلاعية عبر الشرق الأدنى. وكانت له في أنقرة، حيث مدّد إقامته، سلسلة من اللقاءات مع مندريس وكوبرولو وزير الخارجية. وحينئذ، تجسّد في ذهنه «مشروع عظيم» يقوم على إنشاء «درع» شمال الشرق، قادر على احتواء المدّ السوفياتي. ولكي يتمتّع هذا الحاجز بالمتانة المطلوبة، كان لا بدّ من تجميع أكبر عدد من البلدان المجاورة حول تركيا. وسوف يصبح هذا الحاجز الذي يقع على منتصف الطريق بين منظّمة حلف شمال الأطلسي [115] ومنظّمة حلف جنوب شرق آسيا [116]همزة وصل بين هذين الائتلافين.

في كانون الثاني/يناير 1954، دُعي جلال بايار، رئيس الجمهورية التركية، إلى واشنطن. وخلال إقامته في البيت الأبيض، تدارس الرئيس أيزنهاور وفوستر دالاس معه الظروف التي يمكن لهذا المشروع أن يتحقّق ضمنها. وتلقّى بايار هذه البوادر الانفتاحية بحماس ولا سيّما أنّ بناء «الدرع الشرقي» لا يتضمّن سوى منافع لبلده. ولا شكّ أنّه سيزيد من عداء روسيا، ولكنّ ذلك بات أمراً مكتسباً. فضلاً عن أنّه سوف يضمن له دعم الولايات المتّحدة غير المشروط، ويتيح له الخروج من عُزلته الدبلوماسية.

على إثر هذه المحادثات، عقد جلال بايار في واشنطن مؤتمراً صحافياً (29 كانون الثاني/يناير 1954). وتراءى في الكلمة التي ألقاها في هذا المؤتمر، مع أنّها لم تكشف النقاب عن أي أمر محدّد، أنّنا عشيّة قرارات هامّة.

صرّح بايار: «يشكّل الشرق الأدنى، باحتياطيّاته الهائلة من النفط، فجوة خطرة في جبهة القوى الغربية. وإنّ إبقاء الخاصرة الشرقية للعالم الحرّ بلا حماية قد يكون باعثاً على القلق الشديد لجميع المعنيين بأمن بلادهم. لقد ولّى زمن الاستسلام للعبة تقلّب الحياد. واليوم، لا بدّ من الاختيار بين التعاون مع قوى الحرّية أو طريق العبودية».

جاء ردّ الصحافة السوفياتية سريعاً. طريق العبودية؟ فليتذكّر السيّد بايار الخطّ الذي انتهجه مصطفى كمال! لطالما أعرب هذا الأخير عن إعجابه الشديد بلينين، وحافظ مع الكرملين على علاقات ودّية. وإذا ظنّ رئيس الجمهورية التركية الجديد أنّ بوسعه تشكيل «درع» ضدّ الاتحاد السوفياتي، نزولاً عند رغبة زبائنه الأميركيين، فهو يخطئ الظنّ! إنّ هذا الدرع قد يتحطّم بين يديه، فلا روسيا ولا أمم الشرق الأدنى مستعدّة للقبول به...



الخريطة ١ - البلدان الموقعة خلف بغداد

ولكن لا بايار ولا مندريس اكترثا لتحذيرات صحيفة برافدا السوفياتية. فهما يعلمان أفضل من أيٍّ كان أنّ الحفاظ على العلاقات الودّية بين أنقرة وموسكو كان أحد المبادئ الراسخة في السياسة الكمالية. ولكنّ الاتحاد السوفياتي، في تلك الفترة، كان يدعم تركيا، وكانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تودّ تشييع تركيا إلى مثواها الأخير. أمّا اليوم فقد انقلب الوضع. وها هي القوى الغربية تسمح بنهوض تركيا، والاتحاد السوفياتي هو الذي يسعى إلى تقويضها. وقد رسّخت تحذيرات موسكو نيات مندريس بدلاً من إقناعه بأنّه يضلّ السبيل.

في 19 شباط/فبراير، أعلنت الحكومتان التركية والباكستانية[117] أنّهما قرّرتا عقد حلف للتعاون المتبادل. وكان وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان معروفاً بميوله المناهضة للشيوعية. وكان لا يتمنّى سوى أن يضع يده في اليد التي تمدّها له تركيا.

هذه المرّة، لم يكتفِ الاتحاد السوفياتي بتحذير مندريس «من العواقب الوخيمة التي قد يتعرَّض لها بلده بسبب توقيع مثل هذا الاتفاق»، بل تسبّب بمتاعب داخلية للحكومة الباكستانية التي تردّدت، بعد أن خسرت الأكثرية في البنغال حيث كانت الانتخابات الأخيرة غير مؤاتية لها[118]، في اتخاذ هذا القرار الخطير.

ولتحريضها على ذلك، أرسلت واشنطن بعثة عسكرية إلى كاراتشي (23 آذار/مارس). جاء الجنرال هاري ف. مايرز الذي يرأسها لتحرّي الحاجات العسكرية الباكستانية، والكشف على منشآت الجيش، وتحديد طبيعة المساعدة الأميركية وقيمتها. فبدَّدت هذه الزيارة التحفّظات الأخيرة للحكومة الباكستانية.

في 2 نيسان/أبريل 1954، جرى توقيع الحلف التركي ـ الباكستاني في كاراتشي. كان اتفاقاً «مفتوحاً» بمعنى أنه يلحظ «الانضمام اللاحق لأيّ بلد آخر يسعى إلى الأهداف نفسها التي يسعى إليها الطرفان الموقّعان.» وبموجب بنود هذا الاتفاق، سوف تتبادل تركيا وباكستان المشورة في الشأن الدولي؛ والتعاون في إنتاج الأسلحة والذخيرة؛ وتبادل المعلومات في الشأن العسكري؛ وأخيراً، تقديم العون في حال تعرّض أحد البلدين للاعتداء. في الحقيقة، كان الحلف، رغم الحرص على عدم لفظ الكلمة، معاهدة تحالف عسكري برعاية المادّة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة.

رحّبت لندن وواشنطن بتوقيع هذا الاتفاق «بوصفه إسهاماً بارزاً في تنظيم العالم الحرّ.» ولكنّ موسكو لم تُخفِ امتعاضها. فشنَّت الصحافة السوفياتية هجوماً على الحكومة التركية واتّهمتها «بالخضوع للقوى الإمبريالية».

لم تؤثّر هذه التهديدات أكثر من سابقاتها في موقف بايار ومندريس. ولماذا يبدِّلان موقفهما أساساً؟ فحزبهما أحرز فوزاً باهراً في الانتخابات التي جرت بعد شهر (2 أيار/مايو 1954)، ممّا يعني أنّ الشعب التركي يؤيّد سياستهما.

XI

تشكّل تركيا التي يحيط بها البحر من ثلاث جهات وتطوِّقها من الجهة الرابعة سلسلة جبال صبحان مضلّعاً جبلياً يكاد يكون منيعاً. غير أنّ ثمّة منفذاً في سلسلة جبال طوروس الشرقية، جنوب شرق البلاد، بين ديار بكر والموصل، يجعل أيّ هجوم من جهة العراق محتملاً.

على عكس ذلك، إذا كانت تركيا تجد نفسها ملزمة بمساعدة باكستان، بموجب الحلف الذي عقدته مع كاراتشي، فعلى جيوشها أن تشقَّ طريقها على طول وادي دجلة الذي هو المنفذ الطبيعي بين

هذين البلدين[119].

وبالتالي، كان الاتفاق التركي ـ العراقي النتيجة الطبيعية التي لا غنى عنها للاتفاق التركي ـ الباكستاني. ولهذه الغاية، سوف يجري في بغداد الفصل الثاني من الحملة الدبلوماسية التي قادها مندريس.

وإذا كانت الخطوات الأولى في إنشاء «الدرع الشرقي» جرت تحت غطاء المساعدة الأميركية، فإنّ الخطوة التي ستعقب ذلك هي من فعل الحكومة البريطانية، أو على وجه التحديد نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي الذي يُعتبر على ضفاف دجلة عميل بريطانيا[120].

لطالما نجح «مرشد المشرق»، كما يلقّب في لندن، حتّى في أحلك الظروف، في الحفاظ على العلاقات التي قامت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بين داوننغ ستريت وبغداد. وكان السير نوري السعيد الذي تستقبله لندن بالحفاوة التي تظهرها بريطانيا دائماً لأصدقائها المخلصين يشعر بالارتياح وسط التلبيسات المذهّبة في قصر بكنغهام والأبّهة الدمشقية في قصر الزهور على حدّ سواء. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرجل السبعيني الأشيب والأصمّ قليلاً، إنّما المبتدئ بالنسبة إلى سنّه، له ماض سياسي طويل، مع العلم أنّه كان ضابطاً سابقاً في الجيش العثماني الذي تحالف مع الثورة العربية عام 1917.

في صباه، تابع نوري السعيد الدراسة في الكلّية الحربية باسطنبول. ثمّ حارب الأتراك بحماس ضمن الجيوش العربية التي نظّمها الكولونيل لورانس. وبعد أن اضطلع بدور بارز في حملة فلسطين، دخل إلى دمشق إلى جانب اللّنبي وفيصل وتذوّق انتصارهما كأنّه انتصار شخصي. وانطبع إلى الأبد بذلك اليوم التاريخي من النشوة والتآخي بين البريطانيين والعرب. ومنذ ذلك الحين، لم يكفّ، سواء في الحكومة أو في كواليس الحكم، عن إدارة سياسة بلده. على أنّ هذا الإقطاعي الكبير الذي شغل منصب وزير سبع عشرة مرّة، وعُيّن رئيساً لمجلس الوزراء أربع عشرة مرّة، لا يتمتّع بمودّة البرجوازية الصغيرة أو الشعب العراقي على الإطلاق. ولكنّه يحظى بتأييد البلاط والجيش وكبار ملاّكي الأراضي ـ والأفضل من ذلك أنّه يتمتّع بتأييد قادة شركة نفط العراق. لم يبدّل نوري السعيد موقفه البتة، وهو قد شغل منصب مستشار للملك فيصل الأول (1920 ـ 1933) ولابنه غازي (1933 ـ 1939)، قبل أن يصبح مستشاراً للوصيّ على العرش عبد الإله[121]. وكان خادماً مخلصاً للسلالة الهاشمية التي وضعها على عرش العراق والتي يدين لها بعلوّ شأنه، ولطالما اعتبر أنّ بلده يجب أن يعتمد على لندن، كما أنّ لندن، من جهتها، لطالما اعتمدت عليه. وهكذا تبادلا بعض الخدمات الجليلة[122].

وها هو إلى جانب فيصل الثاني الذي رافقه في كلّ رحلاته إلى الخارج. كان نوري السعيد، بطبعه العنيد والمتسلّط، نصيراً شرساً «للدرع الشرقي». ولم يعتبر هذا الدرع حاجزاً ضدّ الشيوعية فحسب بل وسيلة لتحصين العراق أمام اجتياح تركي محتمل. ومن يدري إذا كان لا يفكّر، على إثر هذه التوليفة الجديدة، في إعادة إحياء مشروع «الهلال الخصيب» الذي اضطرّ إلى التخلّي عنه عام 1949 أمام الاستهجان المشترك لكلّ من مصر والسعودية؟

بعد انكفاء دام بضعة أشهر، عاد نوري السعيد إلى السلطة بفضل الانتخابات التي جرت في 20 كانون الثاني/يناير 1953[123]. وكانت هذه المرّة الخامسة التي يطلب فيها إليه تشكيل الحكومة. فهل تكون المرّة الأخيرة؟ هذا الاحتمال زاده عزماً وتصميماً على تسديد ضربة كبيرة...

حالما تشكّلت حكومته الجديدة، بدأ نوري السعيد العمل. منذ أواخر عام 1954، حصل تقارب بين بغداد وأنقرة. وفي 14 كانون الثاني/يناير 1955، قام مندريس وكوبرولو بزيارة قصيرة إلى بغداد أجريا خلالها محادثات مع نوري السعيد والوصيّ على العرش عبد الإله (كان التشاور مع فيصل الثاني شكليّاً بسبب صغر سنّه). على إثر هذه الزيارة، أعلن بيان رسمي التوقيع الوشيك على اتفاق تركي ـ عراقي.

لم يقتصر نصّ هذا البيان على الصِيَغ التقليدية. فقد تضمّن بعض الخصوصيّات. أوّلاً، تحدّث عن ضرورة الدفاع المشترك «ضدّ هجوم يأتي من داخل [124] الشرق الأدنى وخارجه». ثمّ ـ وربّما كان ذلك أبرز ما تضمّنه البيان ـ لم يقصر الطرفان المعاهدة «على الأمم الواقعة في المساحة الجغرافية نفسها»، بل اعتزما توسيع نطاقها «إلى الدول القادرة على المساهمة في أهداف الحلف نظراً إلى الوسائل التي تملكها». وقد أتاحت هذه الصيغة البارعة تشكيلات كثيرة.

لم ينتفض الاتحاد السوفياتي هذه المرّة فحسب بل انتفضت البلدان العربية. وأعربت دمشق وبيروت والرياض عن غضبها. ولكنّ هذا الغضب تجلّى أكثر ما تجلّى في القاهرة.

وهتف النقيب صلاح سالم، وزير الإرشاد القومي، خلال تظاهرة احتجاج في الإسكندرية: «يستحقّ نوري السعيد الشنق! وهذا هو المصير الذي ينتظره على أيدي الوطنيين العراقيين!».

على الرغم من هذا الجموح الكلامي، جرى توقيع الحلف التركي ـ العراقي في بغداد، بتاريخ 25 شباط/فبراير 1955، في بهو متاخم للقاعة الكبرى بالقصر الأبيض. ووقّع المعاهدة عن تركيا مندريس وكوبرولو؛ وعن العراق نوري السعيد وباشايان.

وتستعيد المعاهدة الموقّعة لمدّة خمس سنوات البنود الأساسية لحلف كاراتشي. وهي على غرار هذا الحلف تندرج في إطار المادّة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة. إلاّ أنّها تتميّز عنه بثلاث نقاط أساسية هي:

1) أنّها تشير إلى المادّة 11 من الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية، وتؤكّد أنّها لا تتعارض مع أي من التزاماتها؛

2) تصرِّح بأنّ الحلف مغلق أمام إسرائيل وسوف يظلّ كذلك.

3) تعلن أنّ الأطراف الموقّعة، ومتى أصبح عددها أربعة، بوسعها أن تشكّل مجلساً دائماً على المستوى الوزاري.

في اليوم نفسه، دعا مندريس ونوري السعيد كلاً من الولايات المتّحدة وبريطانيا للانضمام إلى المعاهدة. وأعلن رئيس الوزراء التركي مبتسماً: «الجميع مدعوّ، ولكن لا أحد مرغم على المجيء.»

كان 25 شباط/فبراير 1955، يوم توقيع الحلف، يوماً مباركاً للأوساط البريطانية. فبعد الكثير من الهزائم التي منيت بها بريطانيا في المشرق ها هي تحرز أخيراً نصراً، فالمعاهدة تتيح لها صيغة يتسنّى لها بفضلها تعزيز مواقفها في منطقة من العالم تراجع فيها نفوذها.

في 10 آذار/مارس، أعلن السير أنطوني إيدن أمام مجلس العموم البريطاني:

«لقد تابعت الحكومة البريطانية بكثير من الاهتمام الأحداث التي جرت أخيراً في العراق وقرَّرت الانضمام فوراً إلى حلف بغداد».

وقد تمّ ذلك بعد عشرين يوماً، تمّ ذلك (1 نيسان/أبريل)، فارتفع عدد الأطراف الموقّعة للحلف[125] إلى أربع دول بانضمام بريطانيا، وبات بوسع هذه الأطراف أن تشكّل «المجلس الدائم على المستوى الوزاري».

كان موقف واشنطن من الحلف أكثر تحفّظاً. فلم تشأ وزارة الخارجية الأميركية، التي أربكها عنف ردود الفعل في كل من الرياض والقاهرة أن تختلف لا مع السعودية ولا مع جامعة الدول العربية. فقرّرت بالتالي عدم الانضمام إلى الحلف. ولكن إذا ما فضّلت الولايات المتّحدة عدم التورّط على الصعيد السياسي، فقد استفادت على الصعيد العسكري بأن عزّزت على نحو خطير نظامها الدفاعي.

ففي 20 آذار/مارس، انتقلت القيادة الاستراتيجية الجوّية في طرابلس (ليبيا) إلى أضنة (تركيا). وباتت قاذفات القنابل الأميركية على بُعد 24 دقيقة جوّاً من أقرب القواعد السوفياتية الجوّية. وفي حال هجوم روسي، بوسعها أن تمارس أعمالاً انتقامية واسعة النطاق ضدّ القرم وأوكرانيا والحقول النفطية في باكو. وأصبحت أضنة رأس حربة الناتو المصوَّبة نحو الاتحاد السوفياتي. وصرّح الخبراء الأميركيون بأنّ «هذه القاعدة كان من السهل استهدافها ما دامت تركيا وحيدة، وذلك أن تشكيلها القتالي كان يفتقر إلى العمق. أما الآن فيمكن الدفاع عنها دفاعاً فعالاً بالتنسيق والترابط مع شبكة من المطارات التي أنشئت في العراق وباكستان».

وضِع «الدرع الشرقي» لحماية الشرق الأدنى من الأطماع الروسيّة. ولكنّ أولى نتائجه تمثلت بتقسيم العالم العربي تقسيماً حاداً. ولم يكن شعور السعودية بالقلق أقلّ من سواها. ومع ذلك، خفّفت من احتجاجاتها نظراً إلى تفاهمها التام مع آرامكو ولأنّها سمحت أصلاً للأميركيين بإنشاء قاعدة جوّية في الظهران.

في القاهرة، ثارت ثائرة الإذاعة. اتهمت نوري السعيد بمراكمة الخيانات، وبخيانة رفاق السلاح الذين ناضلوا إلى جانبه للتحرّر من نير الحكم العثماني. وبأنه حطّم وحدة الصف في جامعة الدول العربية. وأخيراً وجّهت إليه إهانة كبيرة، إذ اتهمته بخيانة قضيّة الإسلام المقدّسة بتحالفه مع الكفّار. فكيف يمكن تفسير هذا الكمّ المتراكم من المعاصي؟

وأعلنت الحكومة المصرية أنّها تنوي اتهام العراق أمام جامعة الدول العربية والدعوة إلى سحب عضويته في الجامعة. واستشاطت غضباً بكلّ معنى الكلمة حين اقترح مندريس على مصر الانضمام بدورها إلى حلف بغداد.

قال مندريس: «بدلاً من إدانة الحلف، لماذا لا تنضمّون إليه؟ سيكون وسيلة ممتازة لإعادة هذا العمل الموحَّد الذي تتحسّرون على توقّفه!».

فأجاب عبد الناصر: «أبداً! أبداً، لن نضع يدنا في يد بريطانيا ما دامت قوّاتها تحتلّ قناة السويس!».

لقد أصرّ مندريس على تأكيد الطابع «الإسلامي المحض» للحلف[126]، ولكنّ هذه الحجّة لم تُسفر إلاّ عن إثارة تهكّم المصريين. وقد أجاب هؤلاء: «لم نكن ندري أنّ أميركا وبريطانيا اعتنقتا الدين الحنيف!».

ولوضع حدّ لهذا الجدل الذي قد يدوم إلى ما لا نهاية، ذهب رئيس الحكومة التركي إلى دمشق في محاولة للحصول على تأييد سوريا. فتلقّى استقبالاً لم يتوقّعه إذ احتشدت الجماهير المعادية للحلف بتحريض من طلاّب دمشق أمام مقرّ إقامته وأرغمته على الانسحاب.

ولاحقاً، اتُّهمت فرنسا بأنّها مارست ضغطاً على القادة السوريين لإقناعهم بعدم الانضمام إلى الحلف. وحتّى لو افترضنا أنّ هذه المساعي الفرنسية حصلت ـ ويبقى إثبات ذلك ـ فالسوريون كانت لديهم، من تلقاء أنفسهم، أسباب كافية لتبرير رفضهم. فمنذ عام 1919، لم يُخفِ العراق قط أطماعه بضمّ بلدهم. وعلاوة على ذلك، هل بوسع سوريا أن توقّع معاهدة صداقة مع تركيا التي تطالبها منذ عشر سنوات بإعادة لواء الإسكندرون إليها؟

ومع ذلك، لم يكن من مصلحة حكومة دمشق أن تعمل على تأزّم الموقف. فقد كانت في وضع لا تُحسد عليه بين تركيا والعراق. وتدخّلت مع القاهرة لتخفيف لهجة البرامج الإذاعية، وطلبت الحكومة المصرية عدم الإصرار على إدانة العراق. فماذا تستفيد من ذلك؟ إذ لم تكن جامعة الدول العربية يوماً مؤسّسة متينة. ولو انسحب العراق منها إلى غير رجعة، فالتضامن العربي سيتقوَّض، والأفضل بقاء قصر متصدِّع على عدم وجود قصر إطلاقاً...

وأخيراً، رجحت كفّة هذه النصائح التي تدعو إلى الاعتدال. وخضعت الدول العربية التي حوّلت الضرورة إلى فضيلة للأمر الواقع، ولكنّها كانت تجترّ نيات مبيَّتة للثأر.

أسفر هذا الاستنفار عن نتيجة على الرغم من كونه استنفاراً لفظياً ليس إلاّ. لقد أثّر على الأردنيين وردع حكومة عمّان عن الانزلاق في درب «الانشقاق». وكان الأردنّ يتأهّب، رغم إنكاره، للانضمام إلى الحلف. ووعدته بريطانيا، إن أقدم على هذه الخطوة، بأن ترفع المساعدة التي تدفعها له سنوياً إلى 22 مليون جنيه استرليني[127]، وأوفدت إلى عمّان المارشال جيرالد تمبلر، القائد الجديد لهيئة الأركان البريطانية[128]. وقد فعل جيرالد المستحيل للحصول على تأييد العاهل الشاب حسين، ولكنّ جهوده باءت بفشل مأساوي. ولحظة الشروع في التوقيع على الحلف، تخلّى أربعة وزراء أردنيين عن تضامنهم مع زملائهم وقدّموا استقالتهم. واندلعت قلاقل دموية في عمّان ونابلس. وأطيح بثلاث حكومات متعاقبة خلال ثمانية أيّام. وأحسَّ الملك حسين أنّه قد يُخلع عن العرش لو أصرَّ على المضيّ في هذا النهج.

وكما لو أنّ هذا الموقف لم يكن متوتّراً بما فيه الكفاية، فقد وقع أمام ناظريه عددٌ من صحيفة إلستريتد اللندنية، طالع فيه تحقيقاً بعنوان: «غلوب باشا، ملك الأردنّ غير المتوَّج». فأقال الملك حسين الذي امتقع وجهه غضباً غلوب باشا (25 شباط/فبراير 1956)، وسلّم قيادة الجيش العربي إلى مجموعة من الضبّاط الموالين لعبد الناصر كان قائدهم هو الفريق أبو نوّار. وبلغ هذا الخبر سلوين لويد، الذي كان في زيارة رسمية إلى القاهرة، لحظة حلوله ضيفاً على العشاء لدى الحكومة المصرية. واعتبر لويد أنّ التزامن بين إقالة غلوب باشا والدعوة التي تلقّاها هو بمثابة التحدّي المتعمّد[129]. هل تخسر بريطانيا في عمّان كلّ المكاسب التي ضمنتها لنفسها في بغداد؟

ظلّ الوضع بالغ التوتّر طوال أيام. ولذا، حين أعلنت الحكومة الأردنية رسمياً أنّها لن تنضمّ إلى الحلف، تنفّست القاهرة والرياض الصعداء لهذا القرار. وأرسلت مصر والسعودية تهنئتهما إلى الملك حسين، وعرضتا أن تدفعا له مساعدة تعادل تلك التي وعدته بها بريطانيا، «والتي حرم نفسه منها طوعاً بفضل موقفه الشجاع».

وشيئاً فشيئاً، هدأت العاصفة. وخفَّفت إذاعة القاهرة من حدّة لهجتها. وباستثناء العراق، لن يلبّي بعد الآن أي بلد عربي آخر «نداءات» نوري السعيد.

XII

وضِعت أحجار الزاوية الثلاثة لحلف بغداد، ووقّعت تركيا وباكستان والعراق معاهدة المساعدة المتبادلة. ومع ذلك، ظلّت فجوة فاغرة بين تركيا وباكستان هي إيران بمساحتها البالغة 1 645 000 كلم 2، وسكّانها البالغ عددهم 17 مليون نسمة، وحدودها المشتركة مع روسيا والبالغ طولها 2300 كلم. وسيكون ردم هذه الفجوة بإقناع حكومة طهران بالانضمام إلى الحلف هو المرحلة الثالثة من المناورة الدبلوماسية.

إيران! لعلّه لا يوجد أيّ مكان آخر يصادف فيه المرء مثل هذا التضافر من الفخامة والبؤس. لقد جعلت ألفان وخمس مئة عام من الملكية المتواصلة هذا البلد قُدس أقداس الملكية. ولا تقدّم هياكل زرادشت، وأضرحة كمبيسيس وقوروش التي يلمحها المرء للوهلة الأولى سوى فكرة محدودة عن عظمته. ولا بدّ من الصعود إلى برسيبوليس لإدراك ما كانت عليه إمبراطورية الفرس في الزمن الذي كان داريوس وخشايارشا يحكمان فيه كامل المساحة الممتدّة من مضيق الدردنيل إلى نهر السند ومن منابع نهر النيل إلى سهوب خراسان. واليوم لا تلتقط العين سوى شبه باهت، ولكنّها لا تستطيع، مهما كان واهياً، إلاّ أن تتأمّله بشيء من الانبهار.

قلّما ينبعث من مشهديات قديمة مثلُ هذا الانطباع المؤثّر الذي تتمازج فيه العظمة والوحشة. فبعد أن يسير المرء ساعات طويلة في صحراء من الصخور والهضاب، ثمّ يعبر مستنقعاً يخيّم عليه صمت الأزليّة، يلمح على حين غرّة هضبة وعِرة ومستقيمة، مثل الأكروبوليس، يبلغ علوّها خمسة وعشرين متراً وتتوّجها ثمانية أعمدة لا تحمل تيجانها المضلّعة سوى السماء، لكأنّها شموع من مرمر، تنتصب حول نعش من أجل سهرة جنائزية تمتدّ عبر الأزمنة. «فرساي العدم»، تلك الذروة المجندلة التي ما زال المرء يسمع صرخات احتضارها، تلك هي برسيبوليس. ولشدّة ما يطغى عليها حضور الماضي، يخال المرء أنّ داريوس نفسه يتقدّم لاستقباله. وفيما يصعد المرء باتجاه أعلى شرفة، مرتقياً سلّماً تحيط به جدران تسير فوقها مواكب من النبَّالين المعتمرين تيجاناً، بهيئتهم الجانبية التي تشبه شبهاً غريباً الهيئة الجانبية للإيرانيين اليوم، يتسنّى له أن يقرأ النقش التالي: «أنا داريوس، الملك العظيم، ملك الملوك، الأخميني... ها هي الأمم التي غزوتها مع الشعب الفارسي والتي تدفع لي جزية...». في هذا الموقع، ومرّة في السنة، كانت 28 أمّة ممثّلة بخمس مئة موفد تتبعهم مواكبهم المرافقة، تأتي لتضع عند قدمي الملك ضمانة خضوعها. في ذلك اليوم، كان سهل برسيبوليس يكتظّ بحشود غفيرة: «كانت عشرة آلاف نار معسكر ترسل دخانها نحو السماء وحتى خطّ الأفق، والدروع تلمع وتتلألأ»[130].

غير أنّ أنظارنا لم يعد في وسعها أن تلمح ما كان داريوس يتأمّله من أعلى سفينته الحجرية. ففي مكان السهل الذي تتخلّله قنوات من الرُّخام الأبيض وتتناثر فيه جنائن مزروعة بخُلاصات عطرية نادرة، لا يوجد سوى مستنقع موحل، يغطّيه القصب الذي يتعالى منه في الربيع نقيق الضفادع. وحيث كانت تنتصب صالة العرش بأعمدتها الخمسة والثلاثين، وكان بهوها الكبير يحتوي، لرحابته، الخالدين العشرة آلاف من الحرس الملكي، فضلاً عن الحاشية، لم يبقَ ثمّة سوى أنقاض من الأسود الزائرة والثيران المتوَّجة.

إنّ مفارقة هذه الهضبة المقدّسة التي ما زالت تحرّكها أنفاس الحقبة الأخمينية لملاقاة إيران الحديثة لا تعني العودة إلى الأرض فحسب بل العبور دونما تمهيد من العظمة المنقطعة النظير إلى البؤس المُدقِع.

يفوق بؤس السكّان حدودَ المعقول، والتعبير «أجر لا يُسمن من جوع» يجب أن يؤخذ في هذا السياق بمعناه الحرفي[131]. لا يعيش الفلاّحون من عملهم بل لا يكاد أحدهم ينجو من براثن الجوع. ولزيادة الموارد الشحيحة للأسرة، يمضي أطفال في الرابعة والخامسة من العمر لإنهاك عيونهم ورئاتهم في معامل حياكة السجّاد، ولا يتقاضون سوى قطع نقدية قليلة في آخر النهار. وتقدّم الكنوز المكدّسة في المتاحف والقصور الملكية تبايناً صارخاً مع مشهد الشارع. ولا بدّ أن يكون المرء قد عاش طويلاً في هذا البلد ليقوى على تحمّل مثل هذه الفوارق الاجتماعية بدون الشعور بالخجل والعار.

كتب جان ـ ماري دور موروي: «لا يمكن للمرء أن يركن سيارته في مدن إيران وقراها بدون أن يلمح عشرة وجوه صغيرة لأطفال هزيلين، مرضى، شبه عُراة في عِزّ الشتاء، تلتصق بزجاج السيّارة، وتطلب الصدقة بلا كلال... إنّ ضآلة الأجور، والغياب التامّ للنظافة والسلامة الصحّية في المباني السكنية، والوضع الصحّي للعمّال، تفوق كلّ وصف»[132]، فمتوسّط الأجر اليومي للعامل يبلغ 20 ريالاً أي فرنكين فرنسيين، فيما تضاهي كلفة الحياة في هذا البلد كلفة الحياة في فرنسا. كيف يتدبّر الإيرانيون أمورهم؟ إنّه لغز... زدْ على ذلك أنّ البطالة مستشرية ومزمنة رغم الأجور المتدنّية التي تتقاضاها اليد العاملة. وفي عام 1950، كانت طهران تضمّ 25 ألف عاطل عن العمل من أصل 75 ألف عامل.

وتُعتبر الجموع المتبطّلة والرثيثة التي تهيم في شوارع كرمانشاه وبندرشبور الأرضية الخصبة للتمرّد الثوري. ويكفي أن يبادر أحدهم ويعدها بمصير أقلّ بؤساً حتّى تستجيب لندائه باندفاع اليأس. ولكنّ هذه الجموع غالباً ما تعرّضت للخداع من جانب السياسيين... فمن تراها تتبع، ومن تصدِّق، وعلى مَن تعقد آمالها؟

في ربيع 1950، عقدت الجماهير الإيرانية الآمال على محمد مصدِّق. ما أغرب هذا الكهل القصير القامة والأصلع، الذي يبدو بأنفه الأقنى وأجفانه الذابلة أشبه بببغاء عمره مئة عام! كانت صحّته المتهالكة في حالة يرثى لها. ولشدّة نحوله، لا بدّ من إحاطته برعاية صحّية متواصلة. فمنذ أن يترجّل من الطائرة، تمتقع سحنته، ويتداعى، ويُغمى عليه. ولا بدّ أن يمسك به مرافقوه من ذراعيه، ويحملوه على نقّالة، ويؤجّلوا جلسات الأمم المتّحدة خوفاً عليه من الموت. وبعد ثانية، ينتصب، ويعتلي المنصّة، ويلقي بدون توقّف خطاباً يدوم خمس ساعات. ثمّ ينهار منتحباً خائر القوى. ها قد أغشي عليه مرّة أخرى، وهرعت صوبه ممرّضات بالرداء الأبيض للتربيت على وجنتيه ومعالجته بالحقن. وقد زادت شعبيّته لدى أبناء بلده وأحاطته بهالة تكاد تشبه هالة الشهيد تلك النوبات الساخطة التي تتخلّلها حالات إغماء والمصاحبة على الدوام لإطلالاته العامّة. فيردّد الناس حتى في أبعد قرى دماوند وداشتيكافيس: «المسكين، ما أضعفه، ولكن كم يحسن الدفاع عنا!». ما السبيل في كلّ ذلك للتمييز بين الصدق والرياء؟

قدم في القبر

والأخرى تثب وتمرح [133]

يتمتّع الدكتور مصدِّق في الحقيقة بحيويّة قلّ نظيرها، ولكنّ أعصابه هي التي تسنده وتخونه تباعاً. لا أحد كان يعلم سبب مِزاجه المتقلّب أو العنيد، المساير أو المتوعّد، وماذا ينوي أن يفعل في اللحظة التالية؟ إنّه لا يستمدّ قواه من معين خاصّ به بل من الأزمة الجماعية التي انبثق منها، متنقّلاً بدون تمهيد من المحفّة إلى المنصّة، ومن الوعيد إلى الوعد، ومن البسمة إلى الدمعة.

ولا يظننَّ أحد أنّه انتهازي أو مغامر! فالدكتور مصدِّق ليس مليارديراً فحسب بل ينتمي إلى أعرق العائلات الإيرانية. إنّه نسيب سلالة قاجار التي حكمت البلاد بين عامي 1760 و1923، وابن الأميرة نجم السلطانة، شقيقة الأمير فرمان ـ فرما، وزوج حفيدة للشاه مظفر الدين. وكانت مصاهراته وكفاءاته الشخصية تعدّه للاضطلاع بدور بارز في الحياة السياسية الإيرانية، حين جاء انقلاب 1923 الذي حطّم آماله كلّها[134]. فبعد أن كان وزيراً في الحكومة الأولى لرضا شاه، أبعده الشاه الجديد بدون مراعاة، بحجّة أنّه «كثير الكلام»، وأقصاه طوال ثمانية عشر عاماً في منزله

بأصفهان، ـ ثمانية عشر عاماً كان الدكتور مصدِّق منصرفاً خلالها لزراعة الورد، يكظم غيظه، متحيّناً الفرصة لاعتلاء المسرح من جديد.

وسنحت له هذه الفرصة عام 1941 حين نفى البريطانيون رضا شاه إلى جزيرة موريس. وفيما كان «أسد إيران العجوز» يموت غمّاً [135]، خرج الدكتور مصدّق من عزلته، واستأنف نشاطاً يجد طابعه القتالي تبريراً له في بقائه لمدّة طويلة محكوماً بالخمول. ولكنّه لم يعد ذلك الشابّ اليقظ الذي تفوّق في دراسته في لوزان وباريس. لقد حوّلته السنون إلى كهل عصبيّ، مستعجل بسبب ضيق الوقت، ومتعاطف بصدق مع بؤس أبناء بلده.

والواقع أنّه انتخب نائباً في المجلس الإيراني عن أصفهان في انتخابات 1950 بفضل موجة من البطالة والعداء المحتدم للأجانب. وبين عشيّة وضحاها، أصبح معبود الإيرانيين لأنّه لفظ أمامهم هذه الصيغة السحرية: «لا بدّ من تأميم النفط وطرد الإنكليز!».

ولم ينفكّ يردّد أمام مستمعيه الجائعين الذين يتدافعون لحضور اجتماعاته: «بؤسكم مروِّع! ما سببه؟ سببه جشع الشركات الأجنبية التي لا تضخّ نفطكم فحسب بل تمصُّ دمكم. ماذا تنتظرون لتطردوها؟ لو استغلّت إيران ثرواتها الجوفية بنفسها لتحرَّرتم من العبودية والجوع! استولوا على الذهب الأسود تصبحوا بمأمن من العوز!».

كان تحليلاً تبسيطياً[136]. ولكن، بما أنّ مصدِّق يؤكّد هذه الأمور بمثل هذا الإيمان، فلماذا لا تصدِّقه النفوس الساذجة التي تسمعه؟ ولا سيّما أنّ بعض التجاوزات ـ الصارخة من جهتها ـ تضعف حُجج مناوئيه.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، راجعت الشركات النفطية الأميركية علاقاتها بحكومات الدول التي تستغلّ ثرواتها الجوفية. فقد قرّرت شركة أرامكو التي طبّقت في الشرق الأوسط النظام الذي بدأته في فنزويلا عام 1950، أن تعدّل من تلقاء نفسها عقدها مع العاهل السعودي. وبدلاً من الحصول على عائد ثابت على كلّ برميل مصدَّر من النفط، سوف يتقاضى هذا الأمير من الآن فصاعداً نصف أرباح الشركة. وعلى هذا النحو، ظهر للمرّة الأولى مبدأ المناصفة. وغنيّ عن القول إنّ هذه الأحكام الجديدة عُرفت على الفور في كلّ البلدان المجاورة. وسواء شاءت أم أبت، وجدت شركة نفط البحرين وشركة نفط الكويت وشركة نفط العراق نفسها مضطرّة إلى مجاراة أرامكو.

لماذا يرفض الإداريون في شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية التي تستثمر النفط الإيراني [137] اعتماد النهج نفسه؟ لذلك سبب، لا بل ربّما ذريعة. فقد تمكّنت أرامكو من تعديل عقدها مع العاهل السعودي لأنّها شركة خاصّة وسيّدة مبادراتها بعكس شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية، فمعظم أسهمها تملكه الأميرالية البريطانية التي تعهّدت تزويدها بالنفط لقاء سعر أقلّ من السعر العالمي. فتسمح النسبة المنخفضة عملياً للمازوت الإيراني لسفن البحرية الملكية البريطانية بأن تمخر عُباب بحار الأرض بشروط أفضل من البحريّات الأخرى. ولو زادت شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية قيمة العائدات التي تدفعها إلى حكومة طهران، فلا بدّ عندئذ من مراجعة الاتفاق المعقود مع الأميرالية. ولكن الأميرالية ترفض هذه المراجعة، ولا تقبل أيّ تعديل للأسعار لأنّ الميزانية البحرية الإنكليزية لا تسمح لها بذلك.

ويبرّر التصلّب في موقف الأميرالية تعنّت شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية. ولكنّ هذا الوضع لا يمكن أن يستمرّ على هذا المنوال. وعاجلاً أم آجلاً، سوف يتفجّر النزاع. طلب المجلس[138] غير مرّة إلى الشركة البريطانية أن تتبنّى موقف الشركات الأميركية، ولكنّه واجه رفضاً قاطعاً على الدوام.

فأشار النوّاب الإيرانيون عندئذ إلى بعض الشوائب في إدارة الشركة: كانت الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية قد تعهّدت بموجب عقدها على دفع 15% من أرباحها إلى الحكومة الإيرانية. ولكنّ أرقام الأمم المتّحدة تشير إلى أنّ البريطانيين استخرجوا من إيران بين عامي 1912 و1950 نفطاً بقيمة 000، 200 1 جنيه استرليني. فكيف لم تحصل الحكومة الإيرانية خلال تلك الفترة إلاّ على ما لا يزيد عن 10% من الأرباح[139]؟ أوَليس من المستغرب كذلك أنّ المبلغ الإجمالي السنوي الذي حصلت عليه الحكومة الإيرانية بين عامي 1945 و1948 لم يرتفع إلاّ من 000 624 5 إلى 000 172 9 جنيه استرليني فقط في حين أنّ حصّة الحكومة البريطانية ارتفعت للفترة نفسها من 000 055 5 إلى 000 685 31 جنيه استرليني[140]؟

استخفّت الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية بهذه الأسئلة المحرجة وقابلتها بالصمت. وماذا تخشى؟ فالحكومة الإيرانية بين يدي اللواء علي رزم آرا، وهو صديق معروف للبريطانيين الذين يدين لهم. ولن يهاجم أبداً الشركات الحاصلة على الامتيازات. وفي هذه الحالة، ما هو وزن استنكارات بعض النوّاب، وما هي الخطوات الانتقامية التي قد يلجأ إليها الشعب الإيراني الذي لا يجيد في أغلب الأحيان لا القراءة ولا الكتابة؟ سوف تنتهي مدّة الامتياز الممنوح للشركة الإنكليزية ـ الإيرانية عام 1954، أي بعد ثلاث سنوات. وإلى أن يحين ذلك، ندير الأذن الصمّاء، ثمّ نرى...

عاد المجلس إلى الهجوم، وأصرّ على زيادة العائدات. وحذّر السفيرُ الأميركي السابق في طهران، هنري غرادي، البريطانيين قائلاً إنّهم «يخطئون إذ يلعبون بالنار لأنّ الوضع أخطر ممّا يظنّون».

قبلت شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية بكثير من التحفّظ أن ترفع نسبة العائدات التي تدفعها من 15% إلى 25 %. فاستهجن المجلس ذلك واعتبر أنّ هذه النسبة غير كافية. عندئذ أعلنت الشركة أنّها «لن تخضع للابتزاز»، ووضعت حدّاً لأيّ تفاوض.

في 7 آذار/مارس 1951، اغتيل اللواء علي رزم آرا على يد أحد أعضاء الجماعة الدينية «فدائيان إسلام»، لحظة ذهابه إلى مسجد طهران. وهتفت الجماهير للقاتل قبل تواريه عن الأنظار. وفي اليوم التالي، اقترع المجلس بالأغلبية لصالح الدكتور مصدِّق الذي كلّف تشكيل الحكومة الجديدة.

أسدى له بعض الأصدقاء النزهاء في الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية من كلّ حدب وصوب نصائح بتوخّي الحذر. ألم يَرَ أين يقوده تعنّته؟ في الوقت الحاضر، قد يشعل أي تصرّف أخرق النار في الفتيل... ولكنّ المسؤولين البريطانيين ظلّوا متشبّثين بموقفهم. لقد قدّموا عرضاً فقوبل بالرفض. وكان عرضاً يقدّم الحدّ الأقصى، ولن يقدّموا عرضاً آخر.

كان ذلك ما يتمنّاه الدكتور مصدِّق الذي باشر على الفور جولة من المحاضرات لاستنفار الرأي العامّ. هل تزمع الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية أن تبقى على موقفها؟ إنّها غلطتها! وسوف يجعلها تدفع غالياً تجاهلها للوضع.

في 10 آذار/مارس1951، رفع رئيس الحكومة إلى مكتب المجلس مشروع قانون يرمي إلى إلغاء جميع الامتيازات النفطية الممنوحة حتّى تاريخه بدون التريّث لحين انتهاء مدّتها.

في 15 آذار/مارس، واستجابة لطلب الدكتور مصدِّق، تبنّى البرلمان الإيراني القرار التالي:

«بهدف تأمين سعادة الشعب الإيراني ورخائه وصون السلام في العالم، تقرّر تأميم الصناعة النفطية قاطبة، على كامل الأراضي الإيرانية، بدون أي استثناء. ومن الآن فصاعداً، تتولّى الحكومة الإيرانية عمليات التنقيب والاستخراج والاستثمار.»

في 1 أيار/مايو 1951، جرى التصويت برفع الأيدي على قانون التأميم الذي أصبح ساري المفعول بعد ثماني وأربعين ساعة. وفي اللحظة الأخيرة، أدركت الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية

خطورة الوضع، وعرضت أن تدفع 50% من أرباحها إلى حكومة طهران. لماذا لم تفعل ذلك من قبل؟ لقد سبق السيف العذل[141]. ومن سوء تفاهم إلى آخر، وقعت المأساة.

XIII

أثار الإعلان عن تأميم الثروات النفطية الإيرانية انفعالاً عارماً في عواصم الشرق الأدنى كافّة. وتابع الناس في الرياض والكويت وبغداد والقاهرة الأحداث باهتمام وشغف. كان الدكتور مصدِّق بطل الساعة. فاختبار القوّة الذي خاضه لا يعني إيران فحسب بل يشكّل اختباراً للبلدان الأخرى. فهل تستطيع حكومة محلّية أن تتصدّى لاحتكار أجنبي وتعمد إلى تأميمه بلا حسيب؟ وماذا ستكون ردود فعل القوى العظمى الغربية؟

في إيران، أثار وضع مرسوم المجلس موضع التنفيذ عاصفة من البهجة. وانتفض الشعب الإيراني انتفاضة عارمة فوجد المسؤولون عن الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية أنفسهم في حيرة من أمرهم. فقد رفضت اليد العاملة مواصلة العمل؛ وبإيعاز من طهران، توقفت الآلات، وأقفرت المشاغل، فيما طوّق عناصر الميليشيا الإيرانيون الإنشاءات النفطية.

عقدت الحكومة البريطانية اجتماعاً عاجلاً. ما العمل؟ ارتفع بعض الأصوات في مجلس العموم يدعو الحكومة إلى اعتماد موقف حازم، فليس من المعقول أن تسمح بريطانيا بمثل هذه الإهانة! إلاّ أنّ إرسال قوّة إنزال عسكرية إلى ميناء عبدان مستحيل، لأنّ البند السادس من المعاهدة الإنكليزية ـ الروسية ـ الإيرانية الموقّعة بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 1941 تجيز للروس احتلال شمال إيران كله في حال أنزلت بريطانيا قوّات لها في جنوب إيران. وكما نرى، فإن الدواء ربما كان أسوأ. لقد شُلّت الحكومة البريطانية بسبب التعهّدات التي وافقت عليها بتهوُّر خلال الحرب العالمية الثانية[142].

في أواخر شهر تموز/يوليو، اضطرّت مصفاة عبدان إلى الإغلاق. وتوقّفت محطّات الضخّ عن العمل. وبعد عشرة أيام، بدأت الشركة تُخلي طاقمها الأوروبي. وحزم المهندسون والإداريون والموظّفون والعمّال المتخصّصون حقائبهم على جناح السرعة، وعادوا إلى بريطانيا. وشبّهت الصحف البريطانية هذا النزوح بـ «دانكرك اقتصادية». ثمّ وصل الموظّفون البريطانيون إلى لندن والعار يرتسم على وجوههم. وصرّحوا قائلين: «إنّه عار! لم نتخيّل يوماً أنّنا سنتعرّض لمثل هذه المذلّة!».

قُضي على الصناعة النفطية بكاملها. ولكنّ الدكتور مصدِّق كان في نشوة، فقد أثبت الشعب الإيراني قوّته، وعليه الآن أن يثبت قدرته على الاستغناء عن الأجانب...

ولكنّ هذه العملية الثانية كانت أكثر مشقّة. ففي غياب الفنّيين، لم تحسن اليد العاملة المحلّية إعادة تشغيل المصفاة، تلك الآليّة الضخمة التي كلّفت سنوات من الدراسات والاختبارات والعمل. وبما أنّ المنشآت لم تعد تخضع للصيانة فقد تلفت. وباتت المثبّتات تلوح كالأبراج المهجورة. وتراكمت الترسبات في أنابيب النفط، ووصل استخراج النفط إلى درجة الصفر، وأقفرت الأرصفة، وصار ميناء عبدان يشبه برسيبوليس ثانية، وخيّم صمت القبور على المدينة المشلولة الحركة...

في هذه الأثناء، كان الشعب يزداد فقراً، وأعقب المجاعة سوء التغذية، وعلّقت الخزينة التي حُرمت من مواردها الأخيرة كلّ المدفوعات، وشارفت البلاد على الانهيار، ولكنّ الشعب كان لا يدري سبب استفحال الداء، وظلّ يتّهم «المستغلّين الأجانب». وصبَّ الجائعون جام غضبهم على

البريطانيين والأميركيين شاجبين مواقف الطرفين. وانتشرت على جدران طهران الشعارات. قبل أسابيع، كانت تقول: «الموت للبريطانيين!»، وصارت تقول الآن: «أيّها الأميركيون، عودوا إلى دياركم!». ويمكن المرء أن يفطن إلى الذين كانوا وراء كتابة الشعارات...

يتفهّم المرء أن يكون الدكتور مصدِّق أراد القضاء على نظام الامتيازات القديم، وإرساء العلاقات بين حكومته والشركات النفطية على أُسس أكثر إنصافاً، كما يتفهّم عن طيب خاطر أنّه أراد بصدق انتشال شعبه من البؤس.

ولكنّ ما يتعذّر على الفهم هو أن يتشبّث بموقف سلبي خالص رافضاً أيّة تسوية. فتعنّته ليس سوى قناع لعناد عبثي، فهو لم يُفلح في إعادة تشغيل الثروات النفطية فحسب بل لم يستطع التوصّل إلى صيغة التفاهم التي قد تخرج بلاده من الطريق المسدود الذي قادها إليه. وماذا حين يعرض عليه الأميركيون مساعدات؟

يجيب وهو يستشيط غضباً: «أبداً لن نبيع استقلالنا لقاء حفنة من الدولارات!».

وماذا حين يسعى بعض رجال الأعمال إلى لفت انتباهه بشأن الخطأ الذي يغرق فيه؟

يبادرهم بقوله: «بل أنتم المخطئون! لقد أنقذ تأميم الثروات النفطية الإنكليزية ـ الإيرانية السلام العالمي!».

أشارت هذه التصريحات الجوفاء إلى أنّ الدكتور مصدِّق فقد الإحساس بالواقع. كان ينتشي بالخطابات، ولكنّ دفق الكلام الذي يستسلم له لا يجعل غيره ينتشي. إنّه يؤجّج أهواء أبناء بلده. وقد سلّمه المجلس الذي انبهر به مطلق الصلاحيات (5 آب/أغسطس 1952).

سعت القوى العظمى الأجنبية إلى تهدئة غُلوائه بلا جدوى، بل زادت مساعيها من سخطه. وفي 30 آب/أغسطس، عرض عليه دين إيكسون، وزير الخارجية في البيت الأبيض، وريتشارد ستوكز، الوزير السابق في حكومة آتلي، مشروع تسوية بالتراضي، فلم يقبل به. وعرضت محكمة العدل الدولية في لاهاي التحكيم في النزاع، فاعتبر أنّها لا تتمتّع بالصلاحية. وعرضت عليه الأمم المتّحدة مساعيَها الحميدة، فأجاب أنّه قد فات الأوان. لم تنفع معه لا مبادرات التهدئة ولا التهديدات. هل تعتزم بريطانيا مقاطعة النفط الإيراني؟ ردَّ مصدِّق بالمثل فقطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن (17 تشرين الأول/أكتوبر).

يا لها من نعمة بالنسبة إلى روسيا! فلو أمكن لإيران الابتعاد عن الغرب، لكان ذلك ضربة موجعة للدبلوماسية الأميركية. أفليست إيران هي الحلقة الأساسية في «الدرع الشرقي»، أوَليس الدرع الشرقي همزة الوصل بين التكتّل الأوروبي والتكتل الآسيوي؟ سوف ينهار كلّ النظام الدفاعي الذي خطّطت له الولايات المتّحدة. وكانت الفرصة مغرية جدّاً لكي لا تسعى موسكو إلى الانقضاض عليها. فللمرّة الأولى، نصَّبت نفسها مدافعة عن شعوب الشرق الأدنى «الذين يسعون إلى التحرّر من الوصاية الرأسمالية».

جذب الاتحاد السوفياتي إيران إلى فلكه الاقتصادي ببطء إنّما بثبات. وخلال عام 1952، ارتفعت صادراته إلى إيران من 164 إلى 435 مليون ريال، ووارداته من 162 إلى 403 ملايين ريال. وأصبحت موسكو الشريكة الاقتصادية الأولى لإيران. وأكّد قادة الكرملين لمصدِّق أنّ الاتحاد السوفياتي وحده قادر على مساعدة الشعب الإيراني لصون استقلاله، مقدّماً له إمكانيات لن يجدها في أيّ مكان آخر.

في الوقت نفسه، اشتدّت البروباغاندا الشيوعية. وتضاعف عدد المنتسبين إلى حزب توده[143]. وراح عناصر من الأمن الداخلي السوفياتي يتجوّلون بحرّية في قرى شمال إيران حيث يستمع

الجميع إلى برامج إذاعة أذربجيان[144]. وأعلنت هذه الإذاعة أنّ قوافل محمَّلة بالقمح والسكّر والزيت والأقمشة تصل يومياً من روسيا، وهذا صحيح بالفعل. وكانت الجموع الجائعة المتحلّقة حول مكبّرات الصوت تصفق تصفيقاً حادّاً لسماع هذه الأنباء. والدكتور مصدِّق، المليونير الأصفهاني، الذي لا يعرف كيف يعيد تعويم البلاد، ويرفض بتعنّت مأساوي أيّ حلّ تفاوضي، ينحاز شيئاً فشيئاً إلى موسكو ـ على الرغم من أنّه ليس شيوعياً على الإطلاق ـ لمجرّد أنّ ذلك هو الحل الوحيد المتبقّي له.

وافقت حشود أنصاره على هذا التطوّر، ولكنّه أثار الخيبة في صفوف الجيش. ولمّا حاول الشاه ـ بحياء نوعاً ما ـ أن يتصدّى له، جاء من ذكَّره بفظاظة بدوره الدستوري. وبدأ بعض النوّاب في المجلس يتساءلون عمّا إذا كان الدكتور مصدِّق يحتفظ بكامل تبصرّه، ويعي الخطر الذي يجرّ إليه البلاد. وجاء ثلاثة وخمسون نائباً إليه يعربون عن مخاوفهم، فصرفهم رئيس الحكومة باستخفاف.

ظلّ مصدِّق الذي اشتدّ عناده يصبّ الزيت على النار، فلديه مؤيّدوه من الفلاّحين والفقراء والعمّال العاطلين عن العمل، وكلّ المتشرّدين الذين تعجّ بهم ضواحي طهران.

في 17 نيسان/أبريل 1953، اجتاحت الجموع الشوارع للتظاهر ضدّ الشاه. وتنامت عصبيّة الجيش بسبب تماديها. وتصاعدت حدّة التوتّر. وساد في العاصمة مناخ قلاقل، وأُعلنت حالة الطوارئ. واختفى اللواء أفشرتس، قائد الشرطة الإيرانية في ظروف غامضة، ثمّ عثر على جثّته المشوّهة تشويهاً فظيعاً في أرض مهجورة على تخوم المدينة. وتكاثرت الاغتيالات.

كان مصدِّق يدرك أنّ عِداء المحكمة له يتعاظم. وعلاوة على ذلك، لا يخفى عليه ظهور بعض التململ داخل المجلس الذي كان مؤيّداً له بثقة عمياء حتّى الساعة. وطرحت مجموعة من نوّاب اليمين الثقة به. فقصد رئيس الحكومة الساخط القصر الإمبراطوري. وخلال نقاش عاصف، أمر الشاهَ بحلِّ البرلمان، والإعلان عن موعد انتخابات. ولا شكّ في أنّ مصدِّق اعتبر أنّ الاستفتاء الشعبي سوف يمنحه الأكثرية المطلقة، وأنّ في وسعه حينها خلع الشاه وإعلان الجمهورية.

ولكنّ الشاه محمد رضا بهلوي شعر بالمكيدة.

أجاب بنبرة جافّة: «أرفض توقيع مرسوم حلِّ المجلس. بما أنّ حكومتك لم تخسر ثقة المجلس، فالتصرّف كما تطلب سيكون مخالفاً للدستور».

صاح مصدِّق: «يستحيل عليّ أن أحكم في مثل هذه الظروف!».

أخذ الشاه كلامه حرفياً. وإذ اعتبر تصريحه بمثابة استقالة، وقّع فرماناً يعيّن فيه اللواء زاهدي رئيساً للحكومة. فغادر الدكتور مصدِّق الذي لم يفكر إطلاقاً في التنحّي عن السلطة القصر الإمبراطوري مهدّداً متوعّداً.

هذه المرّة، لم يعد بالإمكان تفادي اختبار القوّة. فبما أنّ الشاه يعارض إجراء انتخابات جديدة، فإنّ الدكتور مصدِّق سوف يستفتي شعبيته. وبعد شهر، دعا الشعب إلى الاقتراع في شمال إيران، وطلب إليه الإعلان عن موافقته أو رفضه للسياسة التي ينتهجها. وكان هذا الاستفتاء انتصاراً لرئيس الحكومة، فقد أعلن 85% من الناخبين تأييدهم له.

ولمّا شعرت الأوساط العسكرية بأنّها على شفير الهاوية، قرّرت التحرّك.

يوم السبت في 15 آب/أغسطس، في الحادية عشرة والنصف ليلاً، توجّه الكولونيل نظير، قائد الحرس الإمبراطوري، إلى المباني الحكومية على رأس كتيبة ومجموعة من الدبّابات. واعتقل جنود الحرس الإمبراطوري بعض الوزراء وقطعوا الخطوط الهاتفية كافّة.

ثمّ قاد نظير قافلة من الدبابّات وأربع شاحنات محملة بالجنود إلى منزل الدكتور مصدِّق لاعتقاله. ولكن رئيس الحكومة أُخطر في الوقت المناسب بفضل قائد حرسه الشخصي، الكولونيل منتاظ. وعندما وصل نظير إلى المقرّ الرئاسي، تعرّض هو للاعتقال مع موكبه على يد قوات ظلّت موالية للحكومة. وفي اليوم التالي، 16 آب/أغسطس، عند الخامسة صباحاً، استرجع أنصار مصدِّق كلّ الوزارات.

أخفق اختبار القوّة. ولم تبلغ سُمعة الدكتور مصدِّق يوماً هذا المبلغ من العظمة الذي بلغته الآن. أمّا الشاه محمّد رضا فقد خسر الرهان. ولم يبق أمامه سوى مغادرة البلاد. ويوم الثلاثاء في 18 آب/أغسطس، أقلعت طائرة من مطار طهران، وعلى متنها الشاه والإمبراطورة ثرّيا وضابطان. وبعد محطّة في بغداد، حطّت الطائرة الثنائية المحرّك الملكية في مطار روما. ولم يأتِ أحد لاستقبال الشاه ـ ولا حتّى السفير الإيراني ـ لفرط ما تزعزعت مكانته. امتقع وجه الشاه. وتداعت الإمبراطورة. وخلال بضع ساعات، انهار حكمهما. وأنشأ مصدِّق مجلس وصاية، إنّما من ناحية الشكل فقط، فلا شيء بعد اليوم يمنعه من حكم البلاد على هواه.

وإذ شعر أنّه طليق اليدين، استعدّ للإقدام على الخطوة الحاسمة. قبل ثمانية أيام، شكّلت موسكو وطهران لجنة مشتركة، «لتسوية كلّ الخلافات المتعلّقة بالمالية، والحدود، والمسائل الخلافية الأخرى التي قد تكون قائمة بين إيران والاتحاد السوفياتي». وأعلن بيان لوكالة تاس السوفياتية أنّ هذه اللجنة سوف تجتمع على الفور. وفي اليوم التالي، أو ربّما اليوم الذي تلاه، سيعقد تحالف بين البلدين، وعند أقلّ تدخّل غربي، ستدخل طلائع الجيش الأحمر إلى إيران؛ وتتوجّه نحو بندربوشهر والخليج الفارسي...

جرت حينئذ سلسلة من الأحداث المفاجئة حتّى بالنسبة إلى بلد زاخر بالمفاجآت.

في اليوم التالي، 19 آب/أغسطس، الساعة الثامنة صباحاً[145]، أعلنت إذاعة طهران أنّ الحزب الملكي ذو الفقار أثار بعض القلاقل. وتعرّض بعض المتاجر للسلب والنهب. كما أحرقت مقرّات صحيفة «بختار أمروز» التابعة لوزارة الخارجية.

في التاسعة، تلقّت الشرطة الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين الذين يحاولون الهجوم على منزل الدكتور مصدِّق. وأُقيل الحاكم العسكري لطهران ورئيس الشرطة وحلّ مكانهما الكولونيل دفتاري، من الحرس الشخصي لرئيس الحكومة. وأفيد عن وقوع قتلى وجرحى.

في العاشرة، سيطر المتظاهرون الملكيّون على الشارع. وانضمّ قسم من القوّات الحكومية إليهم. وأُحرقت مقرّات صحيفة «شاباز» التابعة لحزب توده. وهتف المتظاهرون: «يسقط مصدِّق!»، و«يسقط حزب توده!»، و«عاش الشاه!».

في العاشرة والنصف، حاصر المتظاهرون منزل مصدِّق. وكانت تدافع عنه ستّ دبّابات وسرّية من جنود المشاة، فجرى احتواء المعتدين. ولم يحرّك حزب توده الذي حار في أمره ساكناً.

في الثانية عشرة، أعلنت إذاعة طهران الإطاحة بحكومة مصدِّق، واحتلّ المتمردون المباني الحكومية كافّة. وتولّى السلطة اللواء زاهدي الذي عيّنه الشاه رئيساً للحكومة. وشُنّت هجمات جديدة على المنزل الذي احتمى فيه الدكتور مصدِّق، ولكنّها باءت بالفشل. وأطلق حرس رئيس الحكومة النار على الجموع، فوقع عدد كبير من الضحايا.

في الثانية بعد الظهر، خاطب اللواء زاهدي المواطنين. وأعلن لهم أنّه تسلّم السلطة بصورة شرعية بموجب فرمان إمبراطوري وقّعه الشاه قبل سفره إلى روما[146]. وأضاف المذيع أنّ وزير الخارجية، حسين فاطمي، قد تعرّض لاعتداء الجموع التي مزّقته إرباً إرباً.

....

....

في روما، كان الشاه يتناول الغداء في مطار تشيامبينو. وبدا ممتقع الوجه ترتجف يداه تأثراً وهو يمسك ببرقيات وكالات الأنباء التي كان أحد الضبّاط يناوله إيّاها. قرأها بصمت. وقرأتها الإمبراطورة معه منحنية على كتفه. وعلى الفور، حسما أمرهما. وقرّر الشاه العودة في الحال إلى طهران، وأمر طاقم طائرته أن يتأهّب للإقلاع بين لحظة وأخرى.

....

....

في هذه الأثناء، استمر حصار منزل الدكتور مصدِّق، وأُحصي سقوط ثلاثين قتيلاً.

في الثانية والنصف بعد الظهر، أحضرت شاحنات عسكرية تعزيزات إلى أنصار الشاه. وكان الكولونيل منتاظ يؤمّن الدفاع داخل المبنى. فلمّا خرج منه، قام بتوجيه نيران جنوده من برج دبّابته. وكانت لديه أسباب وجيهة للقتال بشراسة. ألم يطلع الدكتور مصدِّق على المؤامرة المدبّرة ضدّه في محيط الشاه، محبطاً بذلك انقلاب 15 آب/أغسطس؟ ولذا، أقسم أن يقاتل «حتّى الطلقة الأخيرة». كان يعلم أنّ أعداءه لن يرحموه.

في الرابعة عصراً، جابت الجموع المبتهجة الشوارع الكبرى في طهران رافعة صور الشاه والإمبراطورة ثُرّيا.

في الرابعة والنصف عصراً، واصل أنصار الشاه إطلاق النار على منزل الدكتور مصدِّق الذي جرى اقتحامه بعد نصف ساعة. ولكنّ رئيس الحكومة السابق استطاع أن يلوذ بالفرار. واقتُلِع الكولونيل منتاظ من على دبّابته ونكّلت به الجموع[147].

في الخامسة والنصف عصراً، أضرمت الجموع النيران في منزل الدكتور مصدِّق، وانتشر في المدينة خبر مفاده أنّ اللواء زاهدي تلقّى رسالة من الشاه يعلمه بأنّه عائد إلى طهران جوّاً.

في الثامنة مساء، أعلن اللواء زاهدي عبر الإذاعة أنّه يسيطر على الوضع. ودعا الدكتور مصدِّق إلى أن يسلّم نفسه حقناً للدماء. فذهب رئيس الحكومة السابق الذي احتمى عند بعض الأصدقاء إلى اللواء ووضع نفسه تحت رأفته.

وفيما كانت الإذاعة تبثّ هذه الأنباء من دقيقة إلى أخرى، أقلع الشاه نحو الشرق، وهو يقود طائرته الثنائية المحرّك بنفسه. وبعد محطّة في بغداد، حيث قدّم له نوري السعيد مرافقة مؤلّفة من الطائرات المطاردة، هبطت الطائرة الإمبراطورية صباح 23 آب/أغسطس، على مدرج مطار مهراباد ـ طهران. وترجّل منها الشاه الذي كان يرتدي بِزّة مارشال الجوّ الأكبر، تتبعه الإمبراطورة وضابطان من القصر. واستقبله اللواء زاهدي ببزّة الاحتفالات، وأعضاء الحكومة الجديدة، والجسم الدبلوماسي بكامله، وممثّلو الأسرة المالكة، وقد استعادوا لتوّهم رباطة جأشهم. وقدّمت له ثُلّة من الحرس الملكي التحية، وتقدّم وفد من النوّاب، متخطّياً الطوق الأمني، بقيادة الملاّ كاشاني، الرئيس السابق للمجلس، وأهداه الوفد طاقة من الورد الأحمر، وقبلوا يديه. ثمّ دخل الموكب الرسمي الذي يضمّ مئة وخمسين سيّارة إلى طهران وسط الهتافات. ففي هذا البلد الذي استمرّت فيه الملكية بدون توقف من قورش حتّى رضا بهلوي، حافظت التقاليد الملكية على جذورها العميقة[148]...

انتهى حكم الدكتور مصدِّق. لقد أيقظ آمالاً مجنونة في بادئ الأمر، وعلى غرار الكثير من الأحلام، انتهى مثل الكابوس. إلاّ أنّ الشاه أعرب عن قلقه بشأن مصير رئيس الحكومة السابق، لأنّه لم ينسَ أنّ السواد الأعظم من رعاياه أعلن تأييده له قبل ثمانية أيام.

سأل الشاه اللواء زاهدي: «بالمناسبة، ماذا حلَّ بالدكتور مصدِّق؟»
ردّ اللواء زاهدي باقتضاب: «لقد اعتقل».
أمر الشاه الذي يعلم بصِلات القُربى في أسرة مصدِّق ويعتبر أنّه ما زال يتمتّع بتأييد الكثيرين: «إنني حريص على أن يُعامل معاملة حسنة!».
غير أنّ الجيش الذي لا يخفى عليه مدى تقلّب الجماهير ويخشى تمرّداً جديداً لصالح الدكتور مصدِّق اشترط أن يمثل هذا الأخير أمام القضاء ويحاكم.
في 3 كانون الأول/ديسمبر 1953، مثل رئيس الحكومة السابق أمام المحكمة العسكرية في سلطان آباد[149] بتهمة الخيانة العظمى والمساس بأمن الدولة. دافع الكهل، رغم الإنهاك الذي أصابه جرّاء ثلاث سنوات من النضال، عن نفسه متصدّياً للنائب العام بكثير من الشجاعة، وأقسم أنّه لم يسع لغاية أخرى غير الخير للشعب الإيراني. ومع ذلك، فقد حُكم عليه بالإعدام، ولكنّ هيئة المحلّفين حوّلت على الفور الحكم إلى عقوبة بالسجن لثلاث سنوات نزولاً عند رغبة الشاه[150].
لحظة صدور هذا الحكم، ارتفع العلم البريطاني مجدّداً على السفارة البريطانية في طهران.

XIV

كانت مهمّة عسيرة تنتظر اللواء زاهدي بعد أيّام الشغب والقلاقل، فكان عليه أن يبادر إلى تهدئة الخواطر وقمع حزب توده [151] وتحسين الأوضاع المالية الإيرانية؛ وعلى وجه التحديد، إيجاد حلّ لمشكلة الثروات النفطية.
لعلّ تلك المسألة، من بين سائر المسائل العالقة، كانت هي الأصعب، نظراً إلى استحالة العودة عن مرسوم التأميم. فلن يوافق الشعب والمجلس على هذه الخطوة. وإذا حاول الشاه إلغاء هذا المرسوم فسوف يُطاح به. وليس من مصلحته أصلاً إلغاء تدبير سوف يؤمّن المزيد من الموارد للخزينة الإمبراطورية.
ولمّا كان الإيرانيون قد أثبتوا أنّهم غير قادرين، بمفردهم، على تأمين تشغيل المصافي والآبار، فلا بدّ من اللجوء إلى صيغة تفاوضية تتيح إعادة تشغيل الثروات مع صون مبدأ التأميم. ولهذه الغاية، تطلّب الأمر التمييز بين مسألتين خلط بينهما الدكتور مصدِّق بتهور: ملكية الثروات النفطية و استثمارها التجاري . فالأولى يجب أن تبقى بيد الدولة الإيرانية، أما الثاني فيمكن أن يُعهد به إلى شركات أجنبية، شرط أن تدفع للحكومة عائدات منصفة.
سوف تنزع المفاوضات إلى اعتماد هذا الحلّ. وستكون هذه المفاوضات التي بدأت اعتباراً من خريف 1953 طويلة وشاقّة لأنّ المصالح التي على المِحكّ كبيرة وجراح الكبرياء لم تلتئم بعد.
وسيقول الشاه محمد رضا إلى الصحافي سرج غروسار: «كنّا في وضع شبه يائس. لم يكن في وسعنا أن نبيع ليتراً من النفط. وشهدت ماليتنا واقتصادنا ركوداً أعادنا ثلاثين سنة إلى الوراء. وكانت المساومات مع الخارج ملحمية. قليلون هم الذين يعلمون المخاطر التي تداركتها قبل انتزاع 75% من الأرباح النفطية لصالح إيران»[152].
بدأت الحكومة التي انتهجت سياسة المرحلة تلو الأخرى بإنشاء « مكتب وطني لمنشآت النفط الإيرانية »، وهذا المكتب الذي هو المالك الشرعي لكلّ الثروات النفطية في البلاد مخوَّلٌ التعامل مع الشركات الأجنبية، ولكنّه وضع عدداً من الشروط قبل مباشرة المفاوضات معها:
1- لن يوقّع أي اتفاق مع الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية التي عليها أن تختفي من الوجود.

2- لن يسلّم مجدداً استثمار الثروات النفطية إلى شركة أجنبية واحدة بل إلى اتحاد من شركات ذات جنسيات مختلفة.
3- يجب ألاّ يكون مقرّ هذا الاتحاد في بريطانيا بعد اليوم.
4- على هذا الاتحاد أن يدفع نصف أرباحه إلى الحكومة الإيرانية[153].
5- سوف يدفع هذا الاتحاد ضرائب إلى الخزينة الإيرانية.
6- سوف يخصّص حصّة من إنتاجه للاستهلاك الداخلي.
7- سوف يسلّم هذه الحصّة من الإنتاج إلى المكتب الإيراني بسعر أقلّ من سعر النفط الذي يباع في الخارج[154].

بعد أن أخذت الشركات النفطية المختلفة علماً بدفتر الشروط هذا، اجتمعت لتأليف اتحاد جديد. وفي هذا المجال أيضاً، كانت المفاوضات طويلة وشاقّة، وتوقّفت غير مرة. وأخيراً، توافقت الشركات على المبادئ التالية:

سوف تختفي شركة النفط الإنكليزية الإيرانية (A.I.O.C.) لتحلَّ محلّها شركة النفط البريطانية (B.P.C) التي دخلت في التشكيلة الجديدة بنسبة 40 % من الحصص. وسوف تُسلَّم شريحة أخرى بنسبة 40 % إلى مجموعة من الشركات الأميركية[155]. وسوف تذهب شريحة ثالثة بنسبة 14% إلى المجموعة الإنكليزية ـ الإيرلندية رويال داتش ـ شل. وتُعطى شريحة رابعة بنسبة 6 % إلى الشركة الفرنسية للنفط. وستكون مدينة أمستردام مقرّ هذا الاتحاد الجديد الذي اتخذ لنفسه اسم المشاركون في النفط الإيراني .

تبقى إقامة العلاقات بين « المشاركون في النفط الإيراني» و« المكتب الوطني للمنشآت النفطية الإيرانية» .

وقد تعهّدت الإيرانية للنفط بدفع 50% من أرباحها إلى المكتب الوطني والاحتفاظ بقسم من إنتاجها لإيران، بموجب الشروط التي تحدّدها الحكومة الإيرانية. وبالمقابل، يعطي المكتب الإيرانية للنفط حقّ استثمار الثروات النفطية الإيرانية لمدّة أربعين عاماً[156]، أي سبعة وثلاثين عاماً أكثر من الامتياز الإنكليزي السابق الذي كانت مدّته تنتهي عام 1954[157].

وجرى توقيع اتفاقات تمهيدية في 5 آب/أغسطس 1954، وصادق عليها المجلس في 21 تشرين الأول/أكتوبر، وسرى مفعولها في 30 تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها.

ما هو وضع المجموعات القائمة غداة هذه المصادقة؟

لو قبل الدكتور مصدِّق بتسوية من هذا النوع لكان ما زال رئيساً للحكومة، ولكنّ الخطوات التي اتخذها لم تكن هدَّامة كلّياً. فبفضله، عادت إيران سيّدة على ثرواتها النفطية، وتوافر للإيرانيين في الأسواق بنزين رخيص الثمن. وبشكل خاصّ، لم تعد البلاد إلى حالة المراوحة. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إنّ التأميم كان مفيداً. واستخلصت البلدان الأخرى في المشرق من ذلك العبر والدروس.

لو قبلت الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية بتسديد نصف أرباحها إلى الحكومة الإيرانية لما كانت تعرّضت للمذلّة التي تعرّضت لها في عبدان، ولاحتفظت باحتكارها لاستثمار النفط في إيران، بدلاً من اضطرارها إلى تقاسمه مع منافساتها الأميركية. ومع ذلك، فقد انتهت العملية بالنسبة إليها بصورة أقلّ كارثية ممّا كانت تخشاه للوهلة الأولى. فقد احتفظت بالأغلبية في الاتحاد الجديد، إذ أضيفت إلى نسبة 14% لشركة رويال داتش ـ شل التي تسيطر عليها نسبة 40% التي تملكها شركة

النفط البريطانية[158]. وأخيراً، حصلت من الحكومة الإيرانية على تعويض عن الخسائر التي لحقت بها في الفترة الممتدة بين 1951 و1954.

غير أنّ الفائزة الكبرى في هذه الصفقة هي بلا منازع الولايات المتحدة التي دخلت بنسبة 40% من الحصص في استثمار الثروات النفطية الإيرانية حيث لم يكن دخولها متاحاً من قبل. وفضلاً عن ذلك، تولّت التعويم المالي وإعادة تسليح البلد[159].

وشيئاً فشيئاً، عادت المنشآت النفطية إلى الحياة. ورجع الفنّيون الغربيون إلى عبدان. وعاودت المصافي نشاطها. وتدفق النفط من جديد في الأنابيب واصطفّت البواخر على طول أرصفة عبدان. ومع استئناف العمل، عادت العائدات من جديد إلى خزينة الدولة. واعتباراً من أواخر 1954، ارتفع الإنتاج مجدّداً. وفي عام 1955، بلغ 388 ألف برميل يومياً[160]. وهذه نتيجة قيّمة خصوصاً حين نتذكّر أنّ الإنتاج الإيراني من النفط بلغ درجة الصفر عام 1952[161].

XV

استقال اللواء زاهدي بعد بضعة أشهر على تولّيه رئاسة الحكومة. وفي مطلق الأحوال، كانت حكومته لا تتمتّع إلاّ بطابع انتقالي. وجرى تعيين حسين علاء خلفاً له، وكان يساعده السيّد انتظام الذي تولى حقيبة الخارجية.

بدأت آنذاك محادثات بين أنقرة وطهران. وأعلم مندريس السفير الإيراني أنّ الخطر لم يتبدَّد رغم انحسار حزب توده، وأنّ بلاده تبقى عُرضة للتسلّل السوفياتي. أفليس من مصلحتها أن تعتمد على تركيا التي أصبح جيشها هو الأقوى في الشرق الأدنى؟

في موازاة هذه المحادثات، كانت للسيّد لوي هندرسون، سفير الولايات المتحدة في طهران، لقاءات متكرّرة مع السيّد انتظام لمّح له خلالها أنّ موقفاً إيرانياً إيجابياً من حلف بغداد سوف يحظى بترحيب واشنطن ويشجّع أميركا على زيادة حجم مساعدتها المالية[162].

كانت إيران فقيرة، والأحداث الأخيرة لم تحسّن أوضاعها، وسيكون مفيداً لها أن تعتمد على الجنود الأتراك والدولارات الأميركية. غير أنّ اختيار الكتلة الغربية لا يخلو من مخاطر جسيمة. فخلافاً للعراق وباكستان، تبلغ الحدود المشتركة بين إيران والاتحاد السوفياتي 2300 كلم. وفضلاً عن ذلك، لطالما كانت علاقات إيران بموسكو خاضعة للمعاهدة الروسية ـ الإيرانية الموقّعة عام 1921. وتجيز هذه المعاهدة للاتحاد السوفياتي إدخال جيوشه إلى إيران إذا أرادت قوّة عظمى ثالثة استخدام أرضه «لشنّ عمليات سياسية أو عسكرية مناوئة لروسيا»[163]. من يجرؤ على اعتبار أنّ حلف بغداد لا يدخل ضمن هذا التعريف؟ وإذا تذرّع الاتحاد السوفياتي بذلك لاجتياح إيران، هل تتمكّن تركيا والولايات المتّحدة من نجدتها؟

بعد تقييم الإيجابيات والسلبيات، اختارت الحكومة الإيرانية رغم ذلك الانضمام إلى الكتلة الغربية. وفي 19 أيلول/سبتمبر 1955، ذهب جلال بايار إلى طهران. وفي اليوم التالي، وفيما كان رئيس الجمهورية التركي ضيفاً على الشاه، ألقى حسين علاء أمام المجلس الخطاب التالي الذي لا يخلو من المغزى:

«لا يمكن لأيّ بلد أن يمنع إيران من تعزيز أمنها والتعاون مع جيرانها. وإذا أعربت إحدى الحكومات الأجنبية عن نيتها عرقلة إرادتنا بتطوير قدراتنا العسكرية لمقاومة عدوان محتمل، فإنّ

هذه الحكومة تضمر ناحيتنا نيات مبيّتة شريرة».
سرعان ما أدرك نوّاب المجلس أنّ هذا التصريح يمهّد لتوقيع تحالف مع تركيا.
ما موقف حكومة موسكو من توقيع حلف تركي ـ إيراني؟ هل ترضخ مرّة أخرى مثلما فعلت بالنسبة إلى الحلف التركي ـ الباكستاني والحلف التركي ـ العراقي؟ أم أنّها ستراهن على كلّ شيء وتجتاح إيران معتبرةً أنّ الرهان يستحقّ هذا العناء؟ فالمعاهدات السارية تعطيها هذا الحقّ...
في الأيام التالية، وجّه مولوتوف مذكّرة احتجاج إلى حكومة طهران ذكر فيها ما يلي:
«إنّ انضمام إيران إلى التجمّع العسكري لحلف بغداد يتعارض تعارضاً تامّاً وعلاقات حسن الجوار بين الاتحاد السوفياتي وإيران، كما تنبثق من المعاهدات الموقّعة بين البلدين».
كانت هذه الإشارة إلى المعاهدات مثقلة بالوعيد. وبعد بضعة أيام، عاد السفير السوفياتي في طهران ليستأنف الهجوم ويعبّر عن موقفه للسيّد انتظام.
قال له: «حلف بغداد تجمع عسكري يرمي إلى إعادة الاستعمار إلى بلدان هذه المنطقة، وإيران، بانضمامها إليه، تعمل ضدّ مصالحها، وترتكب بحقّ الاتحاد السوفياتي فعلاً غير ودّي يتعيّن عليها أن تتوقّع تحمُّل عواقبه كافّة.»
ولكن، خلافاً لما يرجوه قادة الكرملين، فالمساعي المتكرّرة للسفير السوفياتي واللهجة التهديدية في مداخلاته عزَّزت لدى حسين علاء وانتظام الوعي بالمخاطر المحدقة ببلدهما وشجّعتهما على الإسراع في التوقيع على الحلف.
ليل 11 تشرين الأول/أكتوبر 1955، استدعى الشاه مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية. ذهب أعضاء الحكومة الإيرانية إلى القصر الإمبراطوري، وتحلّقوا حول طاولة المجلس. كانت وجوههم منقبضة لأنّ كلاً منهم يشعر أنّ مصير بلده سوف يتقرّر في الساعات التالية.
أعلن الشاه بنبرة مهيبة: «آن الأوان لتحتلّ إيران موقعها إلى جانب الأمم الأخرى. إنّ اختيار سياسة واضحة وصريحة سوف يثبت للعالم أجمع حيوية شعبنا ويقظته. أرى أنّ على إيران الانضمام إلى حلف بغداد، وتحمّل جميع الالتزامات التي تقع على الأطراف الموقّعة لهذا الحلف».
أجاب حسين علاء: «الحكومة الإيرانية توافق جلالتكم في الرأي. لقد بلغنا مفترق طرق، ولا بدّ من التخلّي عن سياسة الحياد. على إيران، من أجل سعادتها وازدهارها، أن تختار نهجاً جديداً. وعلى الحكومة أن تقبل مساعدة الدول المجاورة حفاظاً على سيادة البلد واستقلاله».
في اليوم التالي، 12 تشرين الأول/أكتوبر 1955، أعلن بيان رسمي أنّ إيران قرّرت الانضمام إلى حلف بغداد. ورُفِع إلى مكتب المجلس من أجل الموافقة نصّ الانضمام الذي يتألّف من مادّة واحدة فقط.
في 13 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت صحيفة برافدا على ثلاثة أعمدة مقالة افتتاحية يلفت فيها رئيس التحرير انتباه المسؤولين الإيرانيين إلى الخطورة الشديدة للوضع. وأشارت الصحيفة الناطقة باسم الحكومة السوفياتية: «إنّ الأوساط التي فرضت على إيران الخضوع لنير الشركات النفطية تحاول أن تجرّها الآن إلى عبودية أكثر وطأة، وأن تحوّلها إلى قاعدة عسكرية، بهدف القيام بأعمال عدائية ضدّ الاتحاد السوفياتي».
وسارع وزير الخارجية الإيراني إلى الردّ قائلاً: «حلف بغداد دفاعي بحت، ولا يستهدف أحداً!».
غير أنّ المناخ تلبّد بالغيوم. ألم يتردّد في أروقة المجلس أنّ بعض القوات التركية تناور في إقليم كردستان الإيراني، وأنّ بعض الفلول الباكستانية دخلت إلى إقليم خراسان، وأنّ الكتائب الروسية في

آذربيجان، المتأهبّة أصلاً، تتهيّأ للهجوم جنوباً للحيلولة دون التقائهما؟ سوف تُكذّب هذه الشائعات بعد أيام؛ ولكنّ السهولة التي قوبلت بها تعكس المناخ المتوجّس الذي يسود العاصمة...

إنّها اللحظة المناسبة التي على الروس انتهازها لتدبير قلاقل في إيران والإطاحة بالنظام. ولكنّ الأداة المغرضة تنقصهم منذ الإطاحة بحزب توده. أمّا خيار الحرب فروسيا تحذر اللجوء إلى هذا الخيار. ففي مكان ما من قلب أميركا يوجد مخزون مطمور من القنابل النووية يذكّر قيادة أركان الجيش الأحمر بأنّ الوقت ما زال مبكراً لرفع الصوت...

وأصلاً، ها هو خط آخر يستقطب انتباه قادة الكرملين. فماذا لو جرّت إيران، بانضمامها إلى حلف بغداد، أفغانستان على خطاها؟ سيكون ذلك بمثابة هزيمة أكثر خطورة للدبلوماسية السوفياتية...

وفي الحال، تدخّلت حكومة موسكو في كابول، ومارست ضغطاً هائلاً على الحكومة الأفغانية. فوعدت أن تزوّدها بالأسلحة والقمح والنفط والمعونات[164]، وبكل ما تتمنّاه لكي لا تنضمّ إلى حلف بغداد. تردّدت أفغانستان ثمّ قبلت أخيراً بعروض روسيا. ولن تنضمّ إلى «الدرع الشرقي»، مضطلعة في الطرف الآخر من الائتلاف بدور شبيه بدور الأردنّ في مواجهة البلدان العربية.

بعد أن اطمأنت روسيا من هذه الناحية، اكتفت بهذه الغنيمة الشحيحة واكتفت ـ حتّى إشعار آخر ـ باحتجاجات أفلاطونية. قالت لنفسها إنّ المكلّفين بالضرائب الأميركيين سوف يسأمون في نهاية المطاف إغداق المساعدات على الدول الأجنبية. وانتقمت روسيا عندئذ، وفي مكان آخر، بأسلحة أخرى كان يعمل على تطويرها فنّيوها بسرّية وكتمان، ولن تجهز إلاّ اعتباراً من عام 1956.

XVI

وأخيراً، تشكّل «الدرع الشرقي». لقد مضى بايار ومندريس، رغم العواصف والأنواء، حتّى النهاية في حملتهما الدبلوماسية. وردِمت الفجوة بين تركيا وباكستان. ومن مضيق الدردنيل حتّى نهر السند، تصدّى حاجز متواصل للمدِّ السوفياتي. وانتقل المخطط الذي تخيّله في ربيع 1953 فوستر دالاس إلى حيّز الواقع. وليست سنتان ونصف السنة بمدة طويلة جداً لإنجاز مهمّة بمثل هذا الحجم! لقد أوصد المشرق أبوابه أمام الروس... فيا له من نصر مبين لواشنطن!

لئن أمكن قيام «الدرع الشرقي»، فذلك بفضل إصرار الوزراء الأتراك والإيرانيين والباكستانيين وشجاعتهم، وكذلك لأنّ الاتحاد السوفياتي اعتبر أنّ الحذر يستوجب عدم التدخّل، ولكن ألا يستجيب ذلك أيضاً لإحدى «الثوابت» في السياسة الخارجية لهذه البلدان؟

تراءت لمصطفى كمال أتاتورك، في السنوات الأخيرة من حياته، وهو يقف متأمّلاً على شرفة قصره في تشانكايا، معالمُ عالمٍ تركوفوني شاسع يتوغّل شرقاً حتّى أعماق آسيا. كان محوره الطريق التي سلكها الأتراك ـ الأويغور والسلاجقة والعثمانيون ـ في زحفهم غرباً. فقد انطلقوا من أعالي جبال آسيا الوسطى، واجتازوا تباعاً باكستان وخراسان وكردستان قبل الاستقرار نهائياً في الأناضول. ألم تترك هذه الرحلة الطويلة التي تواصلت عبر القرون أيّ أثر، أيّ معلم وراءها؟

يا له من إغواء بالنسبة إلى رجل أصاب النجاح [165]في كلّ مساعيه، أن يجعل هذا العالم الذي لم تتحدّد معالمه بعد والمطمور في سفوح القارّة الآسيوية، يبصر النور، ويعيد بفضله تشكيل إمبراطورية «تركية» أصيلة تعويضاً عن ضياع الإمبراطورية العربية ـ العثمانية القديمة! كان هذا الحلم يتجاوز، ويا للأسف، الفترة التي قُدِّر له أن يعيشها بعد.

إلاّ أنّ الغازي أقام تحالفات مع العراق وبلاد فارس وأفغانستان كما لو أنّه دعا من خلفوه لمواصلة تحقيق حلمه وتوجيه أنظارهم نحو الآفاق التي كانت تنطلق صوبها أفكاره. وعلى هذا النحو، وِلِد حلف سعد آباد (8 تموز/يوليو 1937).

لو طابقنا خريطة حلف 1955 مع خريطة حلف 1937، لعجبنا للتشابه في معالمهما وخطوطهما[166]؛ فهذه المعالم والخطوط متطابقة مع اختلاف واحد وهو أنّ حليف اليوم شرقاً هو باكستان[167]، فيما لم تعد أفغانستان طرفاً فيه.

تُبيّن لنا هذه المطابقة، بصورة مقنعة، أنّ حياة المجتمعات البشرية تتضمّن ظروفاً تاريخية قاهرة تعيدها صروف حياتها إليها حتماً. وكما اضطرّ مندريس في السياسة الداخلية إلى التخلّي عن الليبرالية لإعادة نظام سلطوي، كذلك دفعته موازين القوى في السياسة الخارجية إلى نظام من التحالفات يشبه في غيرناحية ذاك الذي تخيّله سلفه العبقري. على هذا النحو، قد يتكشّف أحياناً تاريخ تحتيّ تحت التاريخ، غير مرئي إنّما كلّي القوة، يتيح الإحياء والاستعادة...

ومع ذلك، لئن لم تتغيّر المعالم الجغرافية للحلفين، فمحتواها المعنوي يختلف تماماً. كان مصطفى كمال يودّ أن يقيم كياناً عضوياً مبنيّاً على انسجامات عِرقية ولغوية وثقافية. كان ليتمنّى لو أنّ الشعوب التي تؤلّف هذا الكيان تتّحد بفضل إدراكها لانتمائها إلى الجماعة التاريخية نفسها.

في المقابل، يقوم حلف بغداد على أُسس أكثر سطحية، وبالتالي، أكثر هشاشة. إنّه ائتلاف نشأ سريعاً لمواجهة الظروف، وعوامله الأساسية هي الخوف من الشيوعية، والانجذاب إلى المساعدة المالية الأميركية، والمتطلّبات الموقّتة للقيادة الجوّية الاستراتيجية.

115. منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هي تجمّع أنشئ في 4 نيسان/أبريل 1949 ويضمّ الولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وإيطاليا والبرتغال وإيسلندا وكندا والنروج والدانمرك وألمانيا الاتحادية واليونان وتركيا.

116. منظّمة حلف جنوب شرق آسيا التي سوف تضمّ، اعتباراً من 10 أيلول/سبتمبر 1954، الولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندة وتايلاند والفيليبين وباكستان.

وسوف يضمّ «الدرع الشرقي» الذي يشمل أكبر عدد ممكن من دول الشرق الأوسط أحد أعضاء الناتو (تركيا) في الغرب، وأحد أعضاء منظمة حلف جنوب شرق آسيا (باكستان) في الشرق.

117. انفصلت باكستان التي أبصرت النور عام 1947 بتحريض من الدكتور جناح عن الهند حين نالت الهند استقلالها. فرفض المسلمون في كاراتشي وداكا أن يحكمهم هندوس نيودلهي. وأسفر «التقسيم» عن مجازر فظيعة.

118. كانت البنية الجغرافية لباكستان عبثية، فجزء من أراضيها الواقع شرق نهر السند عاصمته كاراتشي؛ بينما الجزء الآخر الواقع شرق نهر الغانج والذي يضمّ إقليم البنغال السابق عاصمته داكا، مع العلم أنّ هذين النصفين اللذين يفصلهما عرض الهند ليست لديهما أية حدود مشتركة. [هذا قبل انفصالها وقيام دولة بنغلادش. ن]

119. تجري كلّ المبادلات التجارية بين تركيا وباكستان من خلال البصرة.

120. اعتباراً من عام 1918، كان يقال في كلّ أنحاء العالم العربي: «لو شئتم أن تعرفوا المآرب البريطانية في المشرق، فما عليكم سوى مراقبة نوري السعيد».

121. ابن أخي فيصل الأول وحفيد الحسين، شريف مكّة السابق.

122. لا سيّما عام 1941، إبّان «ثورة» رشيد عالي (الكيلاني). فقد كان هو الذي أعاد استتباب الوضع السياسي في العراق، وأتاح لعبد الإله العودة إلى العاصمة بغداد.

123. انتزع حزبه، الاتحاد الدستوري، 74 من أصل 135 مقعداً في البرلمان العراقي. فأصبح عملياً سيّد البلاد لأنّه ضمن علاوة على ذلك تعاون 26 نائباً مستقلاً.

124. يتعلّق الأمر طبعاً بهجوم إسرائيلي محتمل.

125. تركيا، باكستان، العراق، بريطانيا.

126. سوف يعلن مندريس نفسه « أول رئيس حكومة مسلمة تولّى السلطة في تركيا منذ عام 1922».

127. صحيفة نيويورك تايمز، 22 كانون الأول/ديسمبر 1955.

128. لفت إليه الانتباه بسبب القسوة التي قمع بها انتفاضة محلّية في ماليزيا.

129. بعد ثمانية أيام، وخلال زيارة إلى شيخ البحرين، سوف ترشق الجماهير الغاضبة سيّارة سلوين لويد بالحجارة احتجاجاً على بقاء تشارلز بلغريف، المستشار البريطاني للأمير، والذي أصبح مكروهاً جداً (راجع Paul Johnson, op.cit., pp. 23-24).

130. راجع Georges Menant: Le Shah, prince de la solitude. «Paris-Match», 17 octobre 1959.

131. يُسمى في إيران «بوخوز نمير» أي حرفياً: « كُلْ ولا تمت!». (راجع Vincent Monteil: Iran , Paris, 1957, p. 19).

132. راجع Jean-Marie de Moreuil: Oû va l’Iran? «Le Monde», 25 juillet 1952

133. هذان البيتان للكاتب والمفكّر الفرنسي فولتير (المترجمة).

134. في عام 1923، أقصى الشاه رضا شاه بهلوي سلالة قاجار عن العرش ونصّب أسرته، ورضا شاه هو والد الشاه الحالي. [المقصود شاه إيران آنذاك محمد رضا بهلوي. د.س.]

135. بسبب دعمه لثورة رشيد عالي في العراق.

136. إنّ بؤس الشعب الإيراني ناجم عن عدم كفاية العائدات التي تدفعها الشركات النفطية وعن الفساد الهائل المستشري على المستويات الإدارية كافّة. ولو بادرت الحكومة إلى ترتيب أوضاع البيت الإيراني قليلاً لكان مصير المواطنين أقلّ بؤساً.

137. بموجب امتياز منحه الشاه مظفّر الدين عام 1901 لمجموعة آرسي الإنكليزية، وتجدّد عام 1933، وكان رضا بهلوي يعتزم إلغاءه عام 1940.

138. وهو اسم الجمعية الوطنية في إيران.

139. راجع Paul Johnson: Journey into chaos , Londres, 1958, p. 119

140. نشرت هذه الأرقام صحيفة دايلي ميرور البريطانية في 1 آب/أغسطس 1951.

141. الأسوأ من ذلك أنّ هذا العرض الذي صادف في هذه اللحظة أقنع الدكتور مصدّق بصحّة مطالبه وقلّل من مصداقية تأكيدات المسؤولين في الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية حين صرّحوا أنّه يستحيل على الشركة زيادة متوجّباتها.

142. في عام 1941، احتلّ الجيش البريطاني والجيش الروسي إيران مناصفة. وفور انتهاء الحرب، عانى البريطانيون والأميركيون الأمرّين لإقناع الاتحاد السوفياتي بسحب قوّاته، فلم يقبل قادة الكرملين بإجلاء جنودهم إلاّ مقابل إجلاء القوّات البريطانية والتأكيد الرسمي على المادّة السادسة من المعاهدة الإنكليزية ـ البريطانية الموقعة في 28 كانون الأول/ديسمبر 1941.

143. الشيوعي العقيدة.

144. أذربجيان هي في الاتحاد السوفياتي الجمهورية المسلمة التي تحاذي الحدود الشمالية لإيران.

145. بالتوقيت المحلّي.

146. يتعلّق الأمر من دون شكّ بالمرسوم الموقّع قبل أسابيع حين جاء الدكتور مصدّق يطلب من الشاه حلّ المجلس.

147. سوف يُكذّب هذا الخبر لاحقاً، وكذلك الخبر بشأن التنكيل بحسين فاطمي، فالرجلان سلّما أنفسهما للقوى الأمنية.

148. راجع Eugène Mannoni: Cyrus avec nous !, «Le Monde», 15 décembre 1959

149. فضّلت المحكمة ألاّ تجري المحاكمة في العاصمة خوفاً من إقدام الأوساط التي ظلّت موالية لرئيس الحكومة السابق على تنظيم مظاهرات تأييداً له.

150. أمضى الدكتور مصدِّق فترة العقوبة في مصحّة، وهو حالياً [أي أثناء تأليف هذا الكتاب. د.س] حرّ طليق، وقد بلغ الرابعة والثمانين ويقيم في منزله بأصفهان.

151. في المدى القصير، سوف يمثل الدكتور مرتضى يزدي، أمين اللجنة المركزية لحزب توده، بدوره أمام محكمة عسكرية في دجمشيدية بتهمة الخيانة العظمى ومحاولة الإطاحة بالنظام والمسّ بالدين الإسلامي.

152. راجع Serge Groussard: Entretien avec l’Empereur d’Iran. «Le Figaro», 20 mars 1959

153. إنّه التطبيق في إيران لمبدأ المناصفة المطبّق أصلاً في بلدان أخرى.

154. ثمّة واقعة أسهمت كثيراً في تسميم العلاقات بين الحكومة الإيرانية والشركة الإنكليزية ـ الإيرانية، فهذه الأخيرة كانت لا تخصّص أيّة حصّة من إنتاجها لإيران، وكانت تبيع البنزين للإيرانيين أغلى ممّا تبيعه لسلاح الجوّ الملكي أو الأميرالية البريطانية.

155. تضمّ هذه المجموعة: شركة نيوجرسي للنفط (7%)؛ شركة كاليفورنيا للنفط (7%)؛ شركة سوكوني فاكيوم للنفط (7%) - وكل هذه الشركات كانت جزءاً من أرامكو ـ وشركة الخليج للنفط (7 %)؛ ووكالة إيريكون المحدودة (5%). وتتفرع وكالة إيريكون بدورها إلى: شركة ريتشفيلد للنفط (1.250 %)؛ شركة النفط المستقلة (0.8333 %)؛ شركة ستاندر أوهايو للنفط (0.417%)؛ شركة النفط في غرب الهادئ (0.417%)؛ شركة سيغنال للنفط والغاز (0.417%)؛ شركة المصفاة الأطلسية (0.417 %)؛ شركة هانكوك للنفط (0.417%)؛ شركة تايد واتر المشتركة للنفط (0.417%) وشركة سان خاسينتو للنفط (0.417%).

156. 25 عاماً بالإضافة إلى 15 عاماً اختيارياً ابتداءً من 1979.

157. حدَّد اتفاقان قيمة التعويضات المدفوعة إلى الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية السابقة: 1- اتفاق بين الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية وحكومة طهران: تتعهد الحكومة الإيرانية بدفع 30 مليون جنيه استرليني إلى الشركة خلال عشر سنوات، تعويضاً لها عن النقص الذي تكبّدته خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1951 و1954، وعن نقل مصفاة كرمنشاه الصغيرة إلى السلطات الإيرانية. 2- اتفاق بين الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية والاتحاد الجديد: يضمن الاتحاد تسديد كلّ المبالغ التي استثمرت في منشآت عبدان والبالغة قيمتها 350 مليون جنيه استرليني.

158. على هذا النحو، ارتفعت الحصّة الحقيقية لبريطانيا إلى 14+ 40 = 54%.

159. تحت غطاء اللجنة الأميركية العسكرية لمساعدة إيران ، سوف تعزّز البلاد قدرتها العسكرية إلى حدّ كبير.

160. مقابل 665 ألف برميل عام 1950. أمّا اليوم (1960) فقد حطّم الإنتاج الإيراني من النفط الأرقام القياسية كافّة بإنتاج بلغ 24.5 مليون طن.

161. 18 ألف برميل يومياً بالضبط من الاحتياطي.

162. في 26 آب/أغسطس 1953، جاء لوي هندرسون لزيارة اللواء زاهدي وعرض عليه 23 مليون دولار كمساعدة أميركية أولى.

163. وفي ما يلي الأحكام الأساسية في المعاهدة الروسية ـ الإيرانية لعام 1921: المادّة الخامسة: «يتعهّد الطرفان المتعاقدان:... 3- أن يرفضا بكلّ الوسائل المتاحة لهما بقاء جيوش أو قوّات تابعة لقوّة عظمى ثالثة على أراضيهما في حال اعتُبر بقاؤها تهديداً لحدود أو مصالح أو أمن أحد الطرفين المتعاقدين.

المادّة السادسة:... «إذا حاولت قوة عظمى ثالثة مواصلة سياسة اغتصابية بالتدخّل المسلّح في إيران، أو شاءت استخدام أرض إيرانية قاعدة عمليات ضدّ روسيا، وفي حال هدّدت قوّة غريبة الحدود مع روسيا، وهو تهديد لن تستطيع الحكومة الإيرانية مواجهته بعد إنذار أول من روسيا، يحقّ لروسيا أن تتقدّم بقوّاتها داخل الأراضي الإيرانية بهدف القيام بالعمليات العسكرية الضرورية للدفاع عن نفسها. إلاّ أنّ روسيا تتعهّد سحب قوّاتها من الأراضي الإيرانية حالما يتبدّد الخطر».

بموجب هذا النصّ، معززاً بمعاهدة 1926، أقدم الروس على احتلال شمال إيران بين عامي 1941 و1946.

164. سوف تبلغ المعونة الروسية لأفغانستان 60 مليون دولار عام 1957، وتتضمّن في قسم كبير منها مساعدات عينية.

165. راجع كتابنا Mustapha Kémal, ou la mort d’un empire , carte, pp. 392-393

166. أنظر الخريطة ص 107.

167. لم تكن باكستان موجودة عام 1937.

القسم الرابع: العربية السعودية تتساءل

XVII

كما رأينا، أثار توقيع حلف بغداد موجة غضب عارمة في البلدان العربية. احتجّت القاهرة ودمشق بقوّة. وأعرب الملك سعود عن احتجاجه بصورة أقلّ حدّة، ولكنّ استنكاره لم يكن أقلّ وقعاً. فلو كان قيام «درع شرقي» مجرّد مبادرة أميركية رامية إلى احتواء المدّ السوفياتي وحماية الثروات النفطية في الخليج الفارسي لوافق عليه الملك بدون قيد أو شرط. ولكن هذه العمليّة تصلح في نظره ذريعة لمناورة أكثر خفية. فتحت غطاء الحلف، تسعى بريطانيا للدمج بين العراق والأردنّ من أجل استعادة سياستها القديمة التطويقية إزاء الجزيرة العربية. وما كان بوسع الملك سعود أن يرى هذا الخطر يتعاظم بدون أن يتوجّس منه.

إذا كان حلف بغداد يسبّب له كل هذا القلق، فلماذا لم يسع إلى عرقلته؟ الجواب بسيط: لم يكن بمقدوره أن يفعل شيئاً. وعلاوة على ذلك، فطوال الفترة التي كان مندريس يواصل فيها مفاوضاته، استقطب انتباهه نزاع البُريمي، هذه المنطقة الصحراوية الواقعة في الطرف الآخر من مملكته، على تخوم سلطنتي مسقط وعُمان.

قليلة هي المناطق في العالم التي يسودها مثل هذا القيظ الشديد[168]. بحرٌ تشحب السماء لشدّة زرقته؛ وساحل منفرج يتقدّم كالمهماز بين المحيط الهندي والخليج الفارسي؛ عُرفٌ من الصخور المائلة إلى الحُمرة لا يصادف المرء وراءها سوى ردم من الحجارة والكثبان وصمت يصيب بالدُّوار؛ ومن بعيدٍ، تتراءى بئر وواحة وقلعة مهجورة يرقد على شرفتها بعض المدافع البرتغالية القديمة التي أكلها الصدأ؛ تلك هي هيئة هذه البلاد التي يخال المرء، لشدّة سكونها، أنها تقع على هامش العصور.

السكّان الذين يعيشون فيها فقراء ومبعثرون. منذ القدم، كانت أنشطتها الأساسية صيد اللؤلؤ وتجارة التوابل والقرصنة. ولكنّ هذه المِهن اضمحلّت منذ أن اكتُشف فيها ما يثير أطماع الإنسان المعاصر أكثر بكثير من اللآلئ أو التوابل، أي احتياطيات هائلة من الذهب الأسود.

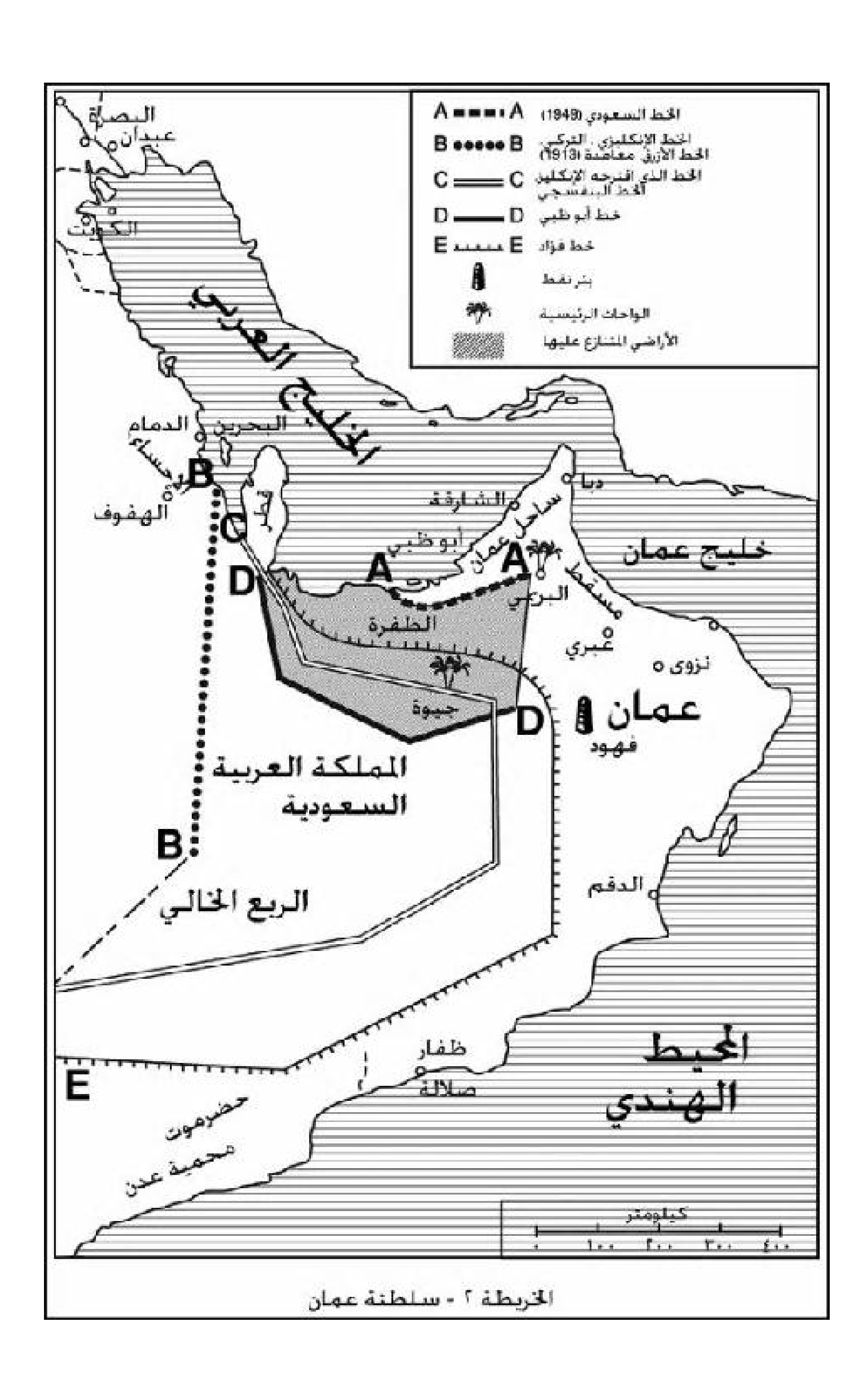
كم كانت الجزيرة العربية سعيدة حين لم تكن حقولها النفطية قد اكتُشفت بعد، وكان تاريخها يُختصر بخصوماتها الداخلية! كان الجميع يعلم سبب الخصومات، سرقة جواد أو خطف فتاة، والنزاعات تحتفظ بطابع ملموس وشخصي.

أما اليوم فالجزيرة العربية تخوض صراعات هائلة ومجرَّدة تدور تسويتها على بُعد آلاف الكيلومترات في عواصم يجهل سكّان الجزيرة حتى موقعها؛ وتنشب النزاعات بصورة شبه عفوية أينما وصل الغربيون بحفّاراتهم ومثاقبهم.

حتى هذه السنوات الأخيرة، لم تشهد تلك المنطقة من الجزيرة العربية، في مجال النزاعات، سوى المزاحمة التقليدية التي تضع زعيمها السياسي، السلطان سعيد بن تيمور، بمواجهة زعيمها الديني، الإمام غالب بن علي. كان السلطان بديناً وجشعاً ومكروهاً لأنه يُسرف في جباية الضرائب. وكان الإمام بخيلاً ومتقشّفاً وجليلاً لأنه يَعِد الجميع بالجنة. وهذا كل ما يمكن أن يقال عنهما تقريباً. أما الباقي فلا أحد يعلم مَن منهما أكثر تآمراً!

كما للتأكيد على أن هذين الرجلين لن يتّفقا على شيء، وضع السلطان نفسه تحت حماية الإنكليز الذين تذرّعوا، لتبرير وجودهم، بمعاهدة تعود إلى عام 1798[169]. أما الإمام فكان لا يعترف في المقابل إلاّ بسيِّدٍ واحد هو الملك ابن سعود، الزعيم الروحي لجميع الوهَّابيين[170].

في عام 1937، اتخذت هذه الخلافات التي كانت تندرج ضمن الحكايات المحلّية عوضاً عن السياسة بالمعنى الحقيقي للكلمة منحى أكثر حدّة. ففي هذا التاريخ، باع السلطان للإنكليز حقّ استثمار الثروات النفطية الموجودة على أرضه، في حين أعطى الملك ابن سعود قبل أربعة أعوام حقه إلى الأميركيين.



الخريطة ٢ - سلطنة عمان

لم تكن الحدود بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية يوماً محدّدة بوضوح. فمفهوم الحدود كان غير معروف عند البدو الرحّل الذين يعتبرون أن الصحراء ملك للجميع. إنها هِبة لا محدودة من الله ولا أحد يحقّ له أن يدّعي ملكيّتها. ولا تقاس سلطة القادة بمساحة أراضيهم بل بقتالية عشيرتهم وعدد ماشيتهم.

في الحقيقة، كان بوسع هذا الوضع أن يبقى قائماً بدون إلحاق الأذى بأيٍّ كان لو لم يصادف بعضُ المنقّبين الإنكليز من الشركة العمانية للإنماء في أحد الأيام من عام 1949، في موقع ما بين واحتي جيوة وفهود، منقّبين أميركيين من شركة أرامكو. كان الفريقان يعملان في الميدان نفسه، وكلاهما يدّعي ملكيّته لحساب شركته. أعلن منقّبو الشركة العمانية للإنماء أن سلطان مسقط منحهم هذه الحقوق؛ وأكّد منقّبو أرامكو أن العاهل السعودي منحهم هذه الحقوق. ولتفادي الشجار، توقّفت أعمال التنقيب. ولكنّ الأمور لا يمكن أن تبقى على حالها بديهياً. ففي بلد كان كل شيء فيه يخضع لالتباس ممتع، تطلّب الأمر، بصورة ملحّة، ترسيماً صارماً للحدود بين السعودية وسلطنة عُمان للتمييز بين حقوق البريطانيين وحقوق الأميركيين.

بدأت السعودية المفاوضات مع بريطانيا. وتواصلت المحادثات التي بوشرت في جدّة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1949 في لندن خلال عامي 1951 و1952. وكان الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل؛ والوفد الإنكليزي برئاسة السير هربرت موريسون.

لم تكن للمنطقة المتنازَع عليها يوماً حدود. وبين عشية وضحاها، صارت لديها ـ لا حدود واحدة، بل ـ خمسة حدود[171]. في بادئ الأمر، اقترح الوفد السعودي مخطّطاً أوّلياً يُدعى «الخطّ السعودي» (A) . فاعترض الإنكليز أن هذا الخطّ يمرّ أكثر من اللازم شرقاً واقترحوا خطّاً آخر، يمرّ إلى الغرب أكثر، ويستند إلى المعاهدة الإنكليزية ـ التركية لعام 1913، وهو «الخطّ الأزرق» (B) . فأجاب السعوديون أن المعاهدة الإنكليزية ـ التركية لم تُلزم يوماً سوى إنكلترا وتركيا، وأن العرب، من جهتهم، لطالما تجاهلوها. فانبرى الإنكليز إلى خطّ ثالث، يُدعى «الخطّ البنفسجي» (C) . فقال السعوديون إن الله شاهد على أن ذلك لن يكون. فعرض الإنكليز عندئذ باسم شيخ أبو ظبي [172] (وهو أحد أتباع سلطان مسقط) خطّاً رابعاً يُدعى «خطّ أبو ظبي» (D) . وما لبث الطرف الآخر أن رفضه، فحاول الإنكليز إحياء خطّ خامس هو «خطّ فؤاد» (E) ويتعلّق باقتراح قدّمه السعوديون أنفسهم عام 1935. ولكنّ الوفد العربي ردَّ بأنه لا بدّ من اعتباره لاغياً وغير مقبول نظراً لأن الحكومة البريطانية أهملت اعتباره في حينها.

وكما لو أن هذه الوفرة من الحدود لم تُسهم بما فيه الكفاية في خلط الأمور وتعقيدها، فقد أضيف إلى النزاع على الأرض نزاع على الطريقة الإجرائية. كان الملك ابن سعود يودّ استشارة العشائر بواسطة الاستفتاء. وكانت اللجنة المكلّفة الإشراف على هذا الاستفتاء سوف تتألّف من ثلاثة أعضاء: إنكليزي، وعربي، وأميركي. وسوف تعني المسألة وضع الحلّ بين أيدي أميركا وضمان فوز الطرح السعودي لأن كل السكان سيطلبون الانضمام إلى السعودية. لكنّ أنطوني إيدن أجاب أن هذا الإجراء «غير ملائم»، وطالب بتسوية المسألة عبر التحكيم.

وفيما كانت الصحراء البائسة تُقسم إلى حصص، وصل المؤتمر العربي ـ الإنكليزي إلى طريق مسدود. وتفادياً لتحوّل الشجار إلى نزاع، اقترع هير، سفير الولايات المتّحدة في جدّة، على الطرفين الإبقاء على المراوحة حتى إيجاد حلّ يرضي جميع الأطراف. وفي هذه الأثناء، ظلّت العشائر البدوية التي لم تفطن إلى أي شيء مما يجري تجول ببراءة عبر هذه المتاهة التي يطمع فيها أمهر الدبلوماسيين الغربيين.

أرسل الملك (عبد العزيز) ابن سعود، وقد أراد أن يضمن لنفسه الأفضلية إذا ما اعتُمد في نهاية الأمر مبدأ الاستفتاء، مبعوثاً اسمه تركي بن عطيشان إلى المنطقة المتنازع عليها. وأعطاه لقب «أمير البريمي» ووضعه تحت سلطة حاكم الأحساء. وصل تركي إلى البريمي على رأس أربعين خيّالاً، وحرص في بادئ الأمر على دعوة الأعيان المحلّيين الخمسين وسكان المنطقة البالغ عددهم نحو تسعة آلاف نسمة إلى مبايعة الملك السعودي. فسلّح البريطانيون قوات سلطان مسقط إذ استهجنوا مبادرة تنزع إلى وضعهم أمام الأمر الواقع لا غير، وأمروها بتطويق واحة البريمي. ولمزيد من الحيطة، طلبوا من طائرات تابعة لسلاح الجوّ البريطاني مراقبة المنطقة.

في أعقاب ذلك، توفّي ابن سعود، واستفاد البريطانيون من تغيير النظام لترسيخ وجودهم في مسقط.

حين استؤنف هذا النزاع القديم في مطلع العام 1954، لم تتقدّم المسألة قَيد أُنمُلة. ولم يكن أي حلّ يلوح في الأفق. ولكن العقول تحجّرت في غضون ذلك. كانت بريطانيا لا تزال تحت وقع مذلّة عبدان، والملك سعود لم يغفر إخفاق تركي في مهمّته. ولذا، سوف يتواجه الطرفان بشراسة أكثر من أي وقت مضى.

في شباط/فبراير 1954، قام البريطانيون بتسليح بعض الفرق المحلّية التي يشرف عليها ضباط بريطانيون، وكلّفوهم تأمين حماية فِرق المنقّبين. وأُنزلت بعثة استكشافية صغيرة في دقم، على الساحل الجنوبي للسلطنة، وتقدّمت نحو فهود حيث تتواصل عمليات التنقيب. تعالت الأصوات في الرياض: «هذا استفزاز!». وأرسل الملك سعود الأول، انتقاماً، كوكبة مسلّحة إلى نزوى، أحد التجمّعات السكنية الأساسية في هذه المنطقة.

ظنّت القوات السعودية أنها قادرة على الاستيلاء بسهولة على هذا التجمّع السكني الصغير الذي يصلح مقرّاً لابن غالب، فلماذا تخشى المدافع البرتغالية العتيقة التي تنتصب عند مدخل القلعة؟ إلا أن البريطانيين الكامنين وراء المرابض فتحوا نار رشّاشاتهم على المهاجمين، فانكفأ هؤلاء إلى الوراء وتفرّقت صفوفهم. وفي هذه اللحظة، قامت قوات سلطان مسقط بهجوم مضاد بالمدفعية وبعض الدبابات الخفيفة؛ فاندحر السعوديون وانسحبوا بعد أن منيوا بخسائر. وظلّت حوالى ستين جثة في ساحة المعركة.

ارتجف الملك سعود غضباً حين علم بهذا التحدّي. وأعلن أنه سوف يرسل الجيش النظامي. ولكنّ الأميركيين الذين كانوا يحرصون على عدم تفاقم الأمور أسدوا إلى هؤلاء وأولئك نصائح بالتزام الاعتدال. وأخيراً، حصلوا من الطرفين على تعهّد بعرض خلافهم على لجنة دولية. فتشكّلت اللجنة على الفور، وتألّفت من بلجيكي هو شارل دي فيشر، الرئيس السابق للمحكمة الدولية في لاهاي؛ وكوبي هو إرنستو دي ديهايغو، الرئيس السابق لمجلس الوزراء، وباكستاني هو الدكتور محمود حسن، أستاذ الحقوق في جامعة داكا.

عقدت اللجنة جلستها الأولى في مدينة كان الفرنسية في 22 كانون الثاني/يناير 1955. دافع عن الطرح الإنكليزي السير ريدر بولارد، الوزير السابق لبريطانيا في الرياض؛ ودافع عن الطرح العربي الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير الداخلية السعودي[173]. واقترحت السعودية تحييد المنطقة المتنازع عليها، بوضع قوة شرطة تابعة للأمم المتّحدة فيها، فرفض السير ريدر بولارد هذا الاقتراح.

كانت قضية البريمي هذه وكرَ دبابير بكل معنى الكلمة، لا تثير الاهتمام إطلاقاً إذا ما اعتبرنا الموقع الذي تشغله على الخريطة. ولكنّ هذا النزاع لم يكن بسيطاً إلاّ في الظاهر، فحول هذه الأشبار

الرملية القليلة، تتشابك مسائل سُمعة ومصالح هائلة، وكلّ الآليّة المعقّدة للسياسة الدولية[174].

في الجلسة الثانية التي عقدتها اللّجنة، اتخذ النقاش منحى أكثر حدّة؛ وتبادل الطرفان الاتهامات. لام الإنكليز السعوديين على أنهم زادوا بالخدعة والحيلة قوات الشرطة التي سُمح لهم بإبقائها في البريمي[175]. كانوا يرتابون في أن السعوديين يهرّبون الأسلحة سرّاً إلى المنطقة لإثارة تمرّد فيها. وأخيراً، ـ وكانت هذه أعظم إهانة ـ، اتهموهم بدفع 30 مليون جنيه استرليني إلى أخي شيخ أبو ظبي لكي يغتال أخاه، ويستولي على السلطة، ويتنكّر لولائه لسلطان مسقط، ويعتبر نفسه من رعايا الملك سعود الأول.

صرخ الموفدون السعوديون: «ثلاثون مليون جنيه استرليني! أتمزحون؟! يتطلّب الأمر أكثر من ألف جمل لنقل مثل هذا المبلغ في الصحراء!».

لم يقنع هذا الجواب الإنكليز الذين لا يخفى عليهم ما تقوم به مصارف الكويت وبيروت. وأصرّوا على اتهاماتهم وطلبوا إلى المحكمة إدانة السعوديين.

تردّدت المحكمة، وادّعت أن الشكاوى التي تقدّم بها الإنكليز لا أساس لها من الصحّة بما فيه الكفاية؛ فأغلق السير ريدر بولارد ملفّه وغادر القاعة صافقاً الباب وراءه، حتى قبل أن يتمكّن القضاة من إصدار حكمهم. وفي مساء ذلك اليوم، أعلنت حكومة لندن أنها «ترفض متابعة المناقشات بناء على الأسس القديمة» (16 أيلول/سبتمبر 1955).

احتجّت السعودية على انقطاع المحادثات. ولكن الإنكليز الذين ضاقوا ذرعاً اختاروا اللجوء إلى القوة. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، استولت قوات محلّية بقيادة ضبّاط بريطانيين على البريمي. وفي الوقت نفسه، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية مذكّرة احتجاج إلى حكومة الرياض، تعلمها أن «خطّ أبو ظبي (الخطّ D) سوف يُعتبر من الآن فصاعداً الحدود النهائية بالنسبة إلى الحكومة البريطانية؛ والمطلوب بالتالي من القوات السعودية عدم تجاوزه».

استنكر الملك سعود هذه التسوية من جانب واحد. وشجبت جامعة الدول العربية «العدوان الإنكليزي على البريمي». وبادر الإنكليز، للدلالة على أن قرارهم غير قابل للرجعة، إلى وضع كتيبة دائمة في نزوى. ولجأ الإمام غالب الذي طُرد من مقرّه إلى الرياض وأشهَد السماء على العنف الذي تعرّض له.

صرّح السير أنطوني إيدن إلى مجلس العموم في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1955: «احتلّت ميليشيا الساحل الإماراتي منذ ثمانية أيام واحة البريمي التي تتولاّها منذ عامين قوات سعودية بقيادة الأمير تركي. تقرّرت هذه العملية، وأُنجزت باتفاق تام مع أمير أبو ظبي وسلطان مسقط، صديقَي الحكومة البريطانية والمحميّين منها. وقد وضعتُ حدّاً نهائياً لهذه المسألة المزعجة».

حدّاً نهائياً؟ كانت قضية البريمي في بدايتها بالنسبة إلى الملك سعود...

XVIII

طوال الفترة التي دار فيها هذا الجدل، ظنّ العاهل السعودي أن الأميركيين سوف يدعمونه ويؤيّدون موقفه. وفي الواقع، فقد أحجم هؤلاء عن ذلك. لا شكّ أنهم اقترحوا الحفاظ على المراوحة وتشكيل لجنة تحكيم إنما اقتصروا على ذلك. فما سبب غموض موقفهم؟ تتيح لنا مقارنة التواريخ توضيح هذه المسألة.

فيما كان العاهل السعودي وسلطان مسقط يتنازعان على واحة البُرَيمي، كانت شركة نفط كاليفورنيا وشركة نفط نيوجرسي وشركة نفط تكساس وشركة سوكوني موبيل التي تتألّف منها أرامكو تتفاوض مع نظيراتها في بريطانيا للانضمام إلى الاتحاد الإيراني الجديد[176]، وأي موقف مناهض لإنكلترا في قضية عُمان قد يهدّد مصير هذه المفاوضات.

والسبب الآخر هو تزامن قضية البُرَيمي مع توقيع العقد بين سعود وأوناسيس (20 كانون الثاني/ يناير 1954). ونحن نعلم كم انزعجت الأوساط النفطية الأميركية من هذا العقد [177]

ولكن ثمّة سبباً ثالثاً أكثر حسماً. فقد جرى نزاع البريمي على مرحلتين، استمرّت الأولى من عام 1949 حتى عام 1952 في عهد الملك ابن سعود [178] الكبير؛ واستمرّت الثانية من كانون الثاني/ يناير 1954 حتى تشرين الأول/أكتوبر 1955 في عهد سعود الأول. خلال المرحلة الأولى، كانت شركة عُمان للإنماء (أحد فروع شركة نفط العراق البريطانية)، وشركة أرامكو (الأميركية) في منافسة مفتوحة. وبالتالي، تطلّب الأمر الترسيم السريع لخطّ تماسّ بين السعودية وعُمان من أجل الفصل بين مناطق التنقيب التي تخصّ كلاً منهما.

تبدّل الوضع عندما استؤنف الصراع عام 1954. لا شكّ أن الملك سعود كان يصارع من أجل هيبته وسمعته، ولكنّه على ثقة أنه المدافع عن المصالح الأميركية في الوقت نفسه. ويظنّ أن ضمَّ السعودية للأراضي المتنازع عليها يفيد أرامكو لأن ذلك الضمّ يزيد رقعة امتيازها. لكم أخطأ الظنّ! في هذه الأثناء (5 شباط/فبراير 1952)، دخل الأميركيون إلى شركة نفط العراق وتالياً إلى شركة عُمان للإنماء. ومهما كان الحلّ المعتمد في البُريمي، سوف يكون لهم موطئ قدم في هذه الجهة أو تلك من الحدود. ولذا، لم يُثر ترسيم الحدود اهتمامهم. أيريد الإنكليز الحفاظ على بسط حمايتهم على عُمان؟ فليكن! لا يرى الأميركيون الذين سيصبحون شركاءهم لا منافسيهم في ذلك بأساً.

حين أيقن الملك سعود أن الأميركيين لا يتضامنون معه، أحسَّ بخيبة مريرة. فما قيمة «دعم» الولايات المتّحدة إذا كانت تتخلّى عنه في قضيّة يضع فيها مكانته على المحكّ؟ أهكذا يتصرّف الأصدقاء الحقيقيون؟ الأعمال أولاً! لقد قيل له إن المسؤولين الأميركيين غير قادرين على القيام بمبادرة منزَّهة، ولكن الملك كان يأبى حتى الساعة أن يصدّق ذلك...

سوف تكون لهذه الخيبة عواقب نفسية لعلّ الشركات الأميركية لم تدرك أبعادها. كان الملك مستاء جداً إلاّ أنه كان يخفي استياءه وراء ما يبديه من مجاملة شكلية. ولن تستعيد علاقاته بالشركات الأميركية أبداً تلك الثقة التي كانت تتّسم بها. لا ريب أن شهر العسل الأميركي ـ العربي الذي استهلّه ابن سعود وروزفلت على متن الباخرة كوينسي بلغ نهايته. فمن هذه الجهة وتلك، استفاقت الشكوك. وعندما جاء السفير الجديد للولايات المتّحدة إليه لتقديم أوراق اعتماده، تركه الملك سعود ينتظر تسعة أيام قبل أن يستقبله بحجّة أنه ذهب إلى الصيد وأنه لا يرغب أن يزعجه أحد...

إذا كان الملك مستاء مما اعتبره «تخلّياً» أميركياً، فهناك رجل لم يفاجئه هذا التغيير على الإطلاق. إنه الأمير فيصل. لقد ولّى بالنسبة إليه الزمن الذي كانت السعودية تستطيع أن تتبع فيه الولايات المتّحدة عشوائياً وتكون معقلاً متقدّماً للعالم الغربي. أُسند هذا الدور الآن إلى الدول الموقّعة على حلف بغداد. وأصلاً راح الشعب يهمس بأن البلاط تابع أكثر من اللازم للرأسماليين الأميركيين، ويجب تغيير الموقف تداركاً لتحوّل هذا الاستياء من قول إلى فعل.

ولكن في أي اتجاه يجب أن تدار دفّة القيادة؟ ما السبيل لاستعادة «الهدى»، الوجهة الصحيحة؟ أبالانضمام إلى حلف بغداد؟ مستحيل... فهذا يعني التبعية للهاشميين والإنكليز... وللخروج من هذا

الطريق المسدود، أشرع أمام السعودية طريق وحيد تمثّل بتوثيق العلاقات مع مصر وسوريا. إنها السياسة التي لطالما نصح بها الأمير فيصل...

في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1955 ـ قبل يومين من توقيع الحلف التركي ـ الإيراني ـ ذهب الأمير فيصل إلى العاصمة المصرية للمشاركة في مؤتمر رؤساء حكومات الدول العربية. وصرَّح أمام الصحافة عقب أحد الاجتماعات: «إنّ السعودية لا تعارض مبدئياً على الإطلاق شراء أسلحة من الكتلة الشيوعية، وهي لم تتلقَّ أسلحة من هذه الكتلة، ولكنّ المسألة قيد الدرس».

ولمّا سأله أحد الصحافيين الأميركيين: «ألا تخشون أن يؤدّي شراء أسلحة من البلدان الشيوعية، عاجلاً أم آجلاً، إلى ربط بلدكم بسياسة الاتحاد السوفياتي؟»

أجابه ولي العهد بتعالٍ: «إننا نشتري حديداً لا أصول التصرّف!».

كان لهذه الكلمات وقع مزعج على آذان موظّفي وزارة الخارجية الأميركية. فما معنى هذا التصريح؟ هل تفكّر السعودية في الخروج من الفلك الأميركي؟ هرع جورج ف. آلن، نائب وزير الخارجية، إلى القاهرة يطلب «بعض التوضيحات» من الأمير فيصل. هل كانت التطمينات التي حصل عليها كافية لتهدئة روعه؟ بعد بضعة أيام، صرّح آلن:

« ـ كانت المحادثات التي أجريتها مع رئيس الحكومة السعودي في غاية الفائدة والشمولية».

هل كانت ودودة أم مرضية فقط؟ لم يصرّح بذلك نائب وزير الخارجية الأميركي. ولكن كان لزيارته وقع لم يخطر بباله بالتأكيد. فما دام الملك سعود مخلصاً للصداقة الأميركية، فإن البيت الأبيض لم يكن ليأخذ في الحسبان على الإطلاق مطالبه. وحالما قدّمت السعودية المؤشّر ـ مهما كان خاطفاً ـ على تقارب مع روسيا، هرع نائب وزير الخارجية إلى القاهرة للاستفسار عن نيات العاهل السعودي. أليس في ذلك دليل على أن سياسة «حياد» أكثر فائدة من سياسة «تدخّل»؟[179].

في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1955، أعلن في القاهرة عن عقد معاهدتي مساعدة ترتبط إحداهما بالأخرى: الأولى بين مصر وسوريا؛ والثانية بين مصر والسعودية.

من الناحية العسكرية، لا تعني المعاهدتان شيئاً لأن أيّاً من هذه البلدان الثلاثة لا يملك حدوداً مشتركة مع الآخر. ولكنّ أبعادهما لا يُستهان بها من الناحية النفسية، فهما تعكسان الانزعاج الذي أثاره في الأوساط السعودية توقيع حلف بغداد واحتلال البُريمي.

XIX

كان ثمّة رجل يتابع هذا التطوّر في الأحداث باهتمام متعاظم: إنه البانديت نهرو. فزعيم الهند الحرّة، الذي يقود شعباً يتألّف من 400 مليون نسمة، ـ السابع في البشرية ـ هذا البطل الآسيوي لـ «الحياد الإيجابي» رأى في سعود الأول حليفاً مميزاً. فدعاه إلى زيارته في نيودلهي. ووصل الملك إلى الهند في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1955[180].

الرجل الذي يستقبله في القصر المرمري الأبيض حيث كان يقيم منذ فترة غير بعيدة الحكام البريطانيون[181] هو من كبار الشخصيات السياسية المعاصرة. بردائه الأبيض الطويل المزرّر حتى العنق، وقلنسوته المستديرة الصغيرة من اللون نفسه، كان يدعى «الرجل ذو الوردة» لأن ابنته تضع في عروته وردة كل صباح من النوع والعطر اللذين يفضّلهما. كانت هذه الوردة، أكثر من كونها زينة، تشكّل رمزاً لأن السلاح الأساسي لنهرو هو الإغراء. فحين يخاطب محاوريه، تضيء ابتسامة مشرقة محيّاه، ويبرز لون بشرته السمراء بياض أسنانه. كان خليفة غاندي، والمدافع عن اللاعنف ـ

وهو كذلك يتحدّر من سلالة عريقة من البراهمانيين ـ يخوض رهاناً، وباتت حياة شعبه مرهونة بنجاحه. إنه يريد تحويل الهند بطبقاتها المنيعة وتقاليدها العريقة إلى مجتمع حديث، مزوّد ببنى جديدة، إنما بدون تعبئة الجماهير، وبدون اللجوء إلى الإكراه، مكتفياً بالرقّة والإقناع. فلو لجأت الحكومة الهندية إلى العنف لغرق الشعب في حرب أهلية لن تُعرف مدّتها بسبب تنوّع المعتقدات والأعراق. وللأسف، فقد ساقت المجازر بين الباكستانيين والهندوس عام 1947 الدليل القاطع على ذلك[182].

غير أن البلد فقير ولا يملك أدنى فكرة عن التقنيات المعاصرة، وإنتاجية الفرد الواحد فيه ضئيلة. فإن أُريد لأوضاعه المعيشية أن تتحسن، وإن أريد له أن تبقى هذه الأوضاع فوق «مستوى الأمل»، أكانت تكفي لذلك الرقّة والإقناع؟ لا بدّ من التغلّب على أفكار مسبقة كثيرة، واقتلاع بعض العادات... أليس من الأضمن اللجوء إلى تدابير قمعية شبيهة بتلك التي مارستها الصين الشعبية؟ لم يكن نهرو مقتنعاً بذلك. كان يعتبر أن كل شيء سيضيع إذا لم تحصل الهند على الازدهار الاقتصادي إلا لقاء حرّيتها. كان النضال الرهيب الذي يخوضه يكتسب عنده شكل المثال. لم يراهن على الهند فحسب بل راهن على الإنسان. وإن خسر الرهان، فثمّة شعوب تعيش أبعد من نهري الغانج والسند سوف تستخلص مباشرة النتائج، فيتغيّر تاريخ هذا القرن برمّته.

في هذه المعركة، كان سلاحه الوحيد سُمعته العظيمة والمحبة الكبيرة التي يكنّها له أبناء بلده. كان الرجلان اللذان التقيا في نيودلهي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1955 مختلفين كثيراً الواحد عن الآخر في ماضيهما وتقاليدهما. تابع نهرو دراسته في أوساط أكسفورد المثقّفة، فيما كان سعود ابن الصحراء. ترعرع نهرو وسط الكتب؛ وسعود على صهوة جواد «حيث سعادة الكون بأسرها» كما قال الشاعر. ولكنّ ثمّة نقاطاً مشتركة بوسعهما التفاهم بفضلها. فإذا كان الأول مرشداً روحياً، فالثاني زعيم ديني وكلاهما يشعر بالنفور نفسه إزاء الذين صاغوا حلف بغداد.

لم يملك جواهر لال نهرو ما يكفي من كلمات الازدراء لإدانة هذه الاتفاقيات التي ترمي إلى محاصرة روسيا فقط لا غير. «درع شرقي»؟ يعكس هذا التعبير بحدّ ذاته ذهنية مُحبّة للقتال. ولن نصل إلى التعايش باتّباع هذا النهج، فهذه التحالفات الدفاعية المزعومة مجرّد وجه لإرادة الهيمنة لدى الإمبرياليين الغربيين. وسواء أكانوا فرنسيين أو إنكليزاً أو هولنديين أو أميركيين، فالشعوب الآسيوية قد شهدتهم يتصرّفون أكثر من اللازم فتعلّمت أن تميّز الدوافع السرّية لأفعالهم. ولا تصلح سياستهم القصيرة النظر إلا لمواصلة الخصومات، ومفاقمة سوء التفاهم المتبادل، وإثارة الحرب التي يدّعون تفاديها. احتواء الشيوعية؟ لا ينبغي إقامة السدود على الخرائط بل في أساليب الحكم، والأكثر من ذلك، في النفوس؛ ففي أعماق النفوس، يخاض الصراع الذي ستقرّر نهايتُه مصيرَ البشرية.

رأى زعيم الهند الحرّة أن الخوف هو الذي يسيِّر بالدرجة الأولى الائتلافات التي خطّط لها فوستر دالاس، سواء تعلّق الأمر بحلف الناتو أو بمنظّمة معاهدة جنوب شرق آسيا. وإذا كان هو، نهرو، انخرط في طريق أخرى، واختار الحياد، فلأن الشيوعية لا تقضّ مضجعه. لن يستسلم الهندوس أبداً للمادية الماركسية لأنها لا تتوافق مع معتقداتهم الدينية. أما الرأسمالية الأميركية فهو لا يخشاها كذلك لأنها عملاق قدماه من طين وسوف تقضي ضحية تناقضاتها الداخلية. ولذا، فالبانديت نهرو على استعداد لمدِّ يده إلى العالم أجمع. إنه يعلم أن العالم لن تنقذه القنابل الذرّية بل جهد عظيم للتفهّم لا تشكّل «البانش شيلاس» ـ المبادئ الخمسة الأساسية للنقاش ـ سوى ترجمة بدائية لهذا الجهد على الصعيد السياسي.

بادر نهرو العاهلَ السعودي مبتسماً: «هل تشعر بالقلق من الغد؟ ذلك لأنّك منخرط أكثر من اللازم إزاء إحدى الكتلتين. انضمّ إلى الحياد وسوف تجد حينها أصدقاء وحلفاء أينما كان. منذ بضعة شهور، في مؤتمر باندونغ، أعلنتُ باسم مليار إنسان أننا نمثّل أغلبيّة سكّان الأرض، وأنّنا قوّة لا بدّ أن يُحسب لها حساب، لأنّ تدخّلها سوف يبدّل توازن القارّات».

وفي الواقع، بين 15 و24 نيسان/أبريل 1955، أدرك الموفدون الستّ مئة للعالم الأفريقي ـ الآسيوي المجتمعون في قصر الحرية بجاكرتا [183] أدركوا للمرّة الأولى لا وجودهم فحسب بل تقاربهم أيضاً. الصينيون والتايلانديون والفييتناميون والأندونيسيون والباكستانيون والأفغانيون والهندوس والبورميون والعرب والسود في ليبيريا والحبشة، والمصريون والسودانيون، أدركوا على حين غرّة، وبشيء من الترنّح، أنهم كثيرون ومدفوعون بحقد مشترك في آن: الحقد على «الرجل الأبيض» الذي يعتبرونه مسؤولاً عن كل مشاكلهم. لقد كان «هذا المؤتمر في أقاصي المعمورة» ـ كما قيل بحقّ عنه ـ «مؤتمر تصغير العالم»[184] لأن المشاركين لاحظوا أنهم متجاورون. لم يكن الموفدون فيه، كما كان الحال قبل خمسين عاماً، «وزراء أوروبيين يضعون نظّارات أُحادية الزجاجة ويعتمرون قبّعات مدوّرة». كانوا رؤساء حكومات داكني البشرة، ودبلوماسيين سوداً، وزعماء عيونهم مشدودة (مغولية)، استقبلتهم بحرارة لجنة استقبال جاويّة [نسبة إلى جزيرة جاوة التي تقع فيها جاكرتا]. كذلك أدرك فجأة حُجّاج عالم جديد قادمون جواً من القاهرة وأديس أبابا وكابول وكاراتشي وكولومبو وبكين وسايغون وبانكوك وغيرها أن «السماء لم تعد ملكاً للرجل الأبيض فقط»، الأمر الذي دلَّ، بصورة أكثر بلاغة من الخطب، على تقلّص حدود إمبراطوريته.

لقد كتب أناتول فرانس في مطلع القرن العشرين: «لا يكون شعب إلا بفضل إحساسه بكينونته. هناك ثلاث مئة وخمسون مليون صيني ولكنّهم لا يعلمون ذلك، وما لم يُحتسب عددهم فلن يحسب لهم حساب»[185]. في جاكرتا، احتسبت الشعوب الأفريقية ـ الآسيوية عددها للمرّة الأولى، ولو اكتفت بذلك لكان أمراً عظيماً.

تابع نهرو: «كان أكثر الموفدين استقطاباً للاهتمام هو الكولونيل عبد الناصر، لقد ألهبت مداخلاته في المؤتمر الحماسة لأنه أدرك أن الشعوب النامية يجب ألاّ تختار سياسة أخرى غير الحياد. صدّقني: تحالف معه! ولن تندم على ذلك...»

في الأيام التالية، دعا نهرو ضيفه لزيارة بناريس. كان قصر نيودلهي الإطار الملائم لمحادثات سياسية، ولكن البانديت شاء أن يبيّن لشريف مكّة، ولإمام الوهّابيين[186]، أن لديه كذلك مدينته المقدّسة. ويا له من مشهد مدهش يجمع بين المرشد الروحي لـ500 مليون بوذي، والزعيم الديني لـ400 مليون مسلم، وهما يسيران جنباً إلى جنب، وسط الجموع، الأول بهامته الجليلة، مرتدياً عباءته العربية الفضفاضة، والثاني أكثر نحولاً من الأول، إنما شديد الرقيّ، مرتدياً رداءه الضيّق الناصع البياض!

وسط تقدّم الغسق، وسُحب البخور والصندل، تنتصب المحارق الجنائزية التي تحترق على ضفاف الغانج، ترتفع التراتيل ويعلو قرع النواقيس التي يتردّد صداها من معبد إلى آخر، وتغرق الحشود البشرية في نشوة تسعى فيها قوى الروح كلّها إلى الانعتاق من دوّامة الاستنساخات. أجل، نهرو على حقّ، فالهند فكرة، حلم ورؤيا مع أنها تبقى شديدة الواقعية...

على الرغم من شهرة هذا الديكور الساحر، لم يستطع الملك سعود ألا يشعر بالانزعاج الخفيّ، فالتلميحات التي ردّدها مضيفه حول إنجازات عبد الناصر أثارت لديه الاضطراب أكثر من الرضا. فأحسّ بأنه صغير جداً برعاياه البالغ عددهم سبعة ملايين، في مواجهة عالم باندونغ الهائل والحاشد. لقد سمع بقوّة الكتلة الأفريقية الآسيوية، ولكن هل هي موحَّدة حقاً مثلما يزعمون؟[187]. ومن ثم، فكل شيء يصدمه في هذا البلد المحيِّر حيث الأبقار مقدّسة وبعض البشر منبوذون. ما زال في السعودية بعض الرقيق ولكنهم لا يعاملون كمنبوذين على الأقل...

شعر الملك سعود بالغثيان أمام هذه الجموع المتكاثرة التي تخوض في الوحول والروث، وهذه المعابد التي تغصّ بالأصنام ـ والقرآن يحظّر عبادتها كلّياً ـ تلك الحشود البشرية التي يحدوها أمل يفوق كل وصف، إنما يسحقها في الوقت عينه رعب العيش. تشنّجت فرديته المتأصّلة أمام هذه الجموع غير المنظّمة. ولقد ضيّقت عليه هذه الكتلة البشرية أنفاسه وهو العربي رجل الصحراء والوحدة، والنزهات الممتعة على ظهور الخيل في القفار الرملية، والرحلات فجراً إلى البادية مع الأصحاب الخلّص، وما ألطف النسيم العليل الذي يملأ النفس راحة وحبوراً هنالك في هضبات نجد! أمام هذا الاكتظاظ الهندي، تلوح السعودية كالماسة!

غادر سعود الهند متأثراً لكنه غير معجب بما شاهده. لم تقنعه حُجج مضيفه، فالتحالف المطلق مع عبد الناصر لن يتلاءم وكرامته، لأن سيّد مكّة لا يخضع لأي مخلوق. لقد عمدت السعودية إلى توثيق علاقاتها مع القاهرة، وواءمت سياستها مع سياسة المصريين. ولكنّ سعود الأول لن يذهب أبعد من ذلك. كما أنه لن يسعى إلى المزيد من ترطيب الأجواء مع واشنطن.

فالصداقة الأميركية، رغم إغراءات الحياد، تتضمّن منافع لا يجوز التقليل من شأنها.

XX

«نؤكّد لجلالتكم ولحكومتكم وللشعب العربي أجمع أن شركتنا سوف تواصل عملياتها بما يخدم المصالح المشتركة للبلاد وللشركة»، ـ أصبح هذا التصريح الذي قيل للملك سعود الأول، يوم اعتلى العرش، منذ عام 1953، الصيغة التقليدية التي يُستهلّ بها التقرير السنوي حول استثمار النفط الذي يرفعه رئيس شركة أرامكو إلى العاهل السعودي.

منذ رحيل (الملك عبد العزيز) ابن سعود، لم يكفّ إنتاج أرامكو عن الارتفاع: 40887000 طن عام 1953؛ 46136000 طن عام 1954؛ 46784000 طن عام 1955؛ 47935000 طن عام 1957. حفرت آبار جديدة في حوض جوار بعين دار، في شدغوم، في العثمانية، في الحواية والحرض. كما أطلقت أرامكو مشروعاً استثمارياً «في عرض البحر» [188]مقابل ساحل الصفنية.

على الرغم من هذا الإنتاج الغزير، لم يتضاءل احتياطي السعودية من النفط بل على العكس فقد زاد بفضل اكتشاف حقل جديد عام 1956 يقع في منطقة الخرسانية على بعد 125 كلم شمال غرب الظهران، مما رفع إلى 34 مليار برميل الاحتياطي المقدّر للامتياز الأميركي. وقد أنشئ أنبوب جديد لنقل النفط، يبلغ طوله 70 كلم، بين بقيق والقطيف. وزاد ثلاثة أمثال الأنابيب القائمة في هذا الموقع ورفع المنسوب الذي تنقله إلى 12000000 برميل يومياً. وقد بلغت الاستثمارات التي قامت بها أرامكو عن سنة 1956 وحدها 80 مليون دولار.

تلازم ارتفاع استخراج النفط مع ارتفاع العائدات السنوية التي تسدّدها الشركة إلى المملكة العربية السعودية. فقد ارتفعت من 166 إلى 275 مليون دولار بين عامي 1953 و1955، أي 86250

مليون فرنك فرنسي ـ أي مدخول بنسبة 4.5% لرأسمال قيمته 1800 مليار. بلغت هذه العائدات نحو مليار دولار يومياً عام 1958، وتخطّت هذا المستوى اعتباراً من عام 1960. وفيما كانت المبالغ المسدّدة لابن سعود عام 1938 لا تمثّل سوى 4% من ميزانيّة البلاد، أصبحت تراوح، بعد عشرين عاماً، بين 85 و90%[189].

كانت الظهران عاصمة إمبراطورية نفطية تبلغ مساحتها ضعف مساحة فرنسا، وكذلك مقرّ سلطة تنفيذية لأن أرامكو لم تقتصر على استخراج النفط وتصفيته ونقله بل شيّدت الطرقات والمرافئ والمحطّات الإذاعية والمشافي والمختبرات البكتريولوجية والمراكز التعليمية والمدارس. كما أنشأت مزارع نموذجية، وأدارت شرطة سرّيّة، وامتلكت أسطولها من الطائرات الرباعية المحرّك العابرة للقارّات. وكانت مكاتبها في واشنطن مقرّ التمثيل الدبلوماسي للسعودية في الولايات المتّحدة، بحيث أصبحت أرامكو بمثابة وزارة الأشغال العامّة في السعودية[190].

شهدت هذه الشركة التي كانت تضمّ 2700 موظّف فقط عام 1940 عدد موظّفيها يرتفع إلى 24266 عام 1952، لينخفض إلى 18325 عام 1957 جرّاء تطوّر الأتمتة وخفض عدد الكوادر الأميركية. غير أن الكوادر العليا العربية ارتفعت من 378 إلى 2483، والكوادر الوسطى من 3481 إلى 6333 ضمن هذا الانخفاض في العدد الإجمالي للموظّفين[191]. وانعكست هذه الزيادة المزدوجة الكمّية والنوعية على زيادة موازية لأجور الموظّفين، فارتفعت هذه الأجور إلى 674000 دولار لسنة 1956 وحدها، وأضيفت إليها علاوات الإنتاج والتحسين.

غير أن الفوائد التي أحضرتها أرامكو للسعودية لا تقتصر على العائدات المدفوعة للملك ورواتب الموظفين. فعلى مرّ السنين، اعتادت الشركة أن تعهد بمعظم أشغال البنية التحتية الضرورية لمنشآتها إلى شركات محلّية. وعلى هذا النحو، شارك 700 مقاول سعودي يشغّلون أكثر من 6000 عامل عربي، خلال خمس سنوات، في أعمال بناء تبلغ قيمتها حوالى 15 مليار فرنك فرنسي.

حالما تعلّمت اليد العاملة المحلّية، أظهرت الكفاءة بحيث أن أرامكو لم تتردّد في أن تعهد إلى بدويّ وصل مع عشيرته منذ أربعة عشر عاماً بإدارة جهاز لفصل الغاز كلّف إنشاؤه أكثر من 7 مليارات فرنك فرنسي.

ولكن دعونا لا نستسلم لبهجة الأرقام والإحصائيات. فإلى جانب هذه البواعث على الأمل، يحتوي المشهد على الكثير من الظلال. أولاً، لا يمثّل عدد الذين يستفيدون من أريحية أرامكو سوى 3% من السكّان، أي أقلّية صغيرة، تكاد تتركّز حصرياً في منطقة الظهران.

ثانياً، لا بدّ من الاعتراف أن الشعوب، في مجملها، حيثما اكتُشف النفط ـ إلاّ في الكويت ربّما ـ لم تستفد منه على الإطلاق. لقد غنم الأمراء ثروات خيالية، ولكنّ مستوى حياة المواطنين ظلّ على ما هو عليه. وبالتالي، يمكن القول إن تدفّق الرساميل الأجنبية في البلدان النامية أسفر في كل مكان عن هذه النتيجة المتناقضة: لقد زاد هذا التدفّق حجم البؤس البشري بدلاً من خفضه بتوسيع الهوّة بين أعلى المداخيل وأقلّ الأجور، وبتقليص معدّل الوفيات. والعلاج الناجع الوحيد يكون بالتخطيط الاجتماعي الطويل الأمد . ولكن الحكومات المحلّية غير قادرة على وضع مثل هذا المشروع، وبالأولى، على تنفيذه. وبما أن معظم هذه الحكومات يستفيد من دعم الغرب، فالجماهير تتّهم الغرب بأنه مسؤول عن بؤسها، وتوجّه استياءها ضدّه[192]. من الظهران إلى طرابلس الغرب، تعمّمت الظاهرة، والسعودية ليست بمأمن منها أكثر من البلدان العربية الأخرى.

وجراء ذلك، كان المناخ الاجتماعي يتدهور. وانتشر الضيق على المستويات كافّة: ريبة الشعب من الحكّام الذين يتّهمهم بتبديد الأموال العامّة من خلال إنفاق باذخ بدلاً من تعميم فائدتها على البلاد؛ وريبة الحكّام من الشركات الامتيازية التي يتّهمونها بعدم تسديد العائدات التي تحقّ لهم.

في أقلّ من عشرين عاماً، كفّت السعودية عن كونها بلداً إقطاعياً، مأهولاً بالشيوخ والعشائر الرحّل التي كانت علاقاتها مثل علاقة التابع بالإقطاعي، وظهر جيل جديد من العمال المتخصّصين والحِرفيين والمقاولين والصناعيين. كانوا مصمّمين، لكونهم أكثر تنبّهاً من آبائهم وأكثر تطلّباً، على ممارسة رقابة أشدّ صرامة بشأن إنفاق الأموال العامّة.

لا شكّ أن السعودية تحافظ على جُلّ تقاليدها، ولكنّها خرجت إلى الأبد من عصر البراءة.

وهنا كذلك، ارتسم تعاقب يستحيل التكهّن بما سيؤول إليه.

XXI

يبدو أن السعودية لطالما عاشت على تصدير موادّ ثمينة ومتطايرة. في ما مضى، كانت هذه الموادّ هي البخور [193] والمرّ من اليمن وحضرموت اللذين كانا يتدفّقان إلى المتوسّط على إيقاع القوافل الوئيد. واليوم، تحمل الناقلات الضخمة النفط والوقود إلى الغرب عبر المياه الشفافة للخليج الفارسي. ولكن هل تُحقّق الضرائب المجبيَّة على تصدير الذهب الأسود الرخاء للسعودية على غرار الإتاوات المجبيَّة على نقل البخور؟ يحقّ للمرء أن يشكّك في ذلك.

السعودية المعاصرة بناء ضخم ولكنه ذو هشاشة مقلقة. كانت تجارة البخور تغنيها ولكنّها تبقيها مصونة، فلا تبدّل لا البيئة الاجتماعية للبلاد ولا عاداتها، بينما بدّلها تصدير النفط رأساً على عقب. كانت مراكز التنقيب تضخّ ليلاً ونهاراً الذهب الأسود المطمور في أحشاء شبه الجزيرة. وما كان يتبدّد في ما مضى عطراً ودخاناً يتبدّد اليوم طاقة وغازاً. غير أن احتياطيات الوقود، خلافاً للبخور، لم تُستبدل بأي شيء. ولم يكبح هذا النزيف الهائل سوى القدرة الاستيعابية للسوق العالمية[194]. ولا مفرّ من أن يحين الوقت الذي تنضب فيه الحقول النفطية. ماذا سيحدث يوم تحزم الاتحادات الإنكليزية والأميركية حقائبها؟ سوف تغرق السعودية المستنزفة والناضبة مواردها في تشنّجات فظيعة ولا سيّما أن عدد السكّان سيكون قد زاد ثلاث مرّات في هذه الأثناء. وسوف تكون قد شهدت حاجات جديدة، وكوّنت لنفسها عادات جديدة تعيقها عن سلوك طريق الصحراء مجدّداً.

لقد باتت، اعتباراً من اليوم، مدن كبرى مثل جُدّة والرياض والدمّام تقتات حصرياً من الموادّ المستوردة. ويكفي أن يحاصر أحد الأعداء لمدّة شهر مرفأي جُدّة والدمّام لكي يموت جوعاً ثلثا السكان. أما الثلث الثالث المؤلّف من البدو فسوف يضطرّ بسرعة فائقة [195] إلى الاستسلام هو أيضاً. كان مصير السعودية معلقاً بخيط هو الإنتاج النفطي، وهذا ما اختصره أحد الفنيين الأميركيين بصيغة لافتة: «يسود الظنّ أن بواخرنا ترتبط بالسعودية. هذا غير صحيح! فالسعودية بأكملها مرتبطة ببواخرنا!». وكل باخرة تحمل القليل من قِوامها[196].

يعيش الكثير من السعوديين غير آبهين بالغد. فما جدوى التحسّر على هموم غير فورية؟[197]. «ما تَسبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أجَلَها وما يستأخرون»[198]. وما دام النفط يتدفّق، فلنستفد منه...

ولكنّ آخرين أكثر تبصّراً يشعرون بالقلق على المستقبل، ويرون أن السعودية سوف تواجه استحقاقاً مأساوياً إذا لم تتوصّل، قبل أن يسبق السيف العذَل، إلى توفير قاعدة مادية يعتمد عليها

شعبها وتتيح له أن يؤمن عيشه بنفسه[199].

لا يمكن لهذه القاعدة إلا أن تكون الزراعة، ولكنّ تثمير الأرض في هذا البلد المتكلّس يتطلّب الماء، ليس الكثير من الماء فحسب بل كمّيات هائلة منه. وسواء شئنا أم أبينا، فإن أمام السعودية رهان سباق حقيقيّاً ضدّ الزمن: يجب أن تتكفئ الصحراء أسرع مما ينخفض مستوى الحقول النفطية.

ولكن أين يمكن العثور على كل المياه الضرورية لمثل هذا المشروع الضخم؟ أدرك الملك ابن سعود الكبير أهمّية هذه المشكلة، فحفر آباراً في الطائف والخرج والأرطاوية وغيرها، وأسكن حولها جماعات صغيرة من المتطوّعين على أن تكتسي المستوطنات الحديثة العهد[200] ببساط رقيق من الخضرة[201]. ولكن مردود الطبقات المائية السطحية التي كان يعوِّل العاهل عليها لم يكن كافياً لضمان نجاح المشروع. كان لا بدّ من إيجاد شيء آخر، ولإيجاد هذا الشيء الآخر، لا بدّ من القيام بحفريات أعمق. فطلب ابن سعود إلى الأميركيين الإكثار من عمليات السبر في منطقة نجد. وأسفرت هذه العمليات عن نتائج مخيّبة. لم يعثر منقّبو أرامكو الذين بلغوا 802 متر في أعماق الأرض، سوى ارتشاحات قليلة لمياه شديدة الملوحة وكبريتية، فكفّوا عن البحث[202]. كانت خيبة قاسية للعاهل العجوز. أفلم يؤكّد النبي محمد (صلى الله عليه وسلّم)، مستلهماً أساطير قديمة، أن كمّيات كبيرة من المياه ترقد في جوف الجزيرة العربية؟ لا يمكن لنبي الإسلام أن يكذب! ولا بدّ للعلم الحديث من المصادقة على توقّعاته...

قرّر ابن سعود، إذ رفض الهزيمة، اللجوء إلى اختصاصيين آخرين. فاستشار وزير المالية عبد الله السليمان الذي كانت تربطه علاقة وثيقة بتاجر ثري من جُدّة يدعى عبد العزيز جميل الذي نصحه بالاستعانة بمهندسين مائيين فرنسيين، فاستقدم إلى الرياض السيد كامو، مدير الشرق الأدنى في شركة هيدروليك ـ أفريقيا التي كان مقرّها في باريس، ومكاتبها في القاهرة[203]. وبعد مفاوضات شاقّة دامت شهرين، استطاع السيد كامو التغلّب على تحفّظات الملك[204] والحصول على موافقته لكي يعهد إلى فرنسيين بأعمال التنقيب.

لم يُكتب للملك ابن سعود العيش لكي يشهد النتائج، فقد وافته المنية بعيد ذلك، تاركاً لابنه سعود صون هذا الإرث (9 تشرين الثاني/نوفمبر 1953).

منذ أن اعتلى الملك الجديد العرش، كانت إحدى أولوياته تنفيذ العمل الذي بدأه والده. وكان كامو الذي أنجز دراسة استقصائية أولى والذي نقل إليه الملك ابن سعود شيئاً من إيمانه الذي لا يلين، مقتنعاً هو أيضاً بوجود الماء في قلب شبه الجزيرة العربية. ولكن اقتناع كامو لم يكن كافياً بالنسبة إلى شركة هيدروليك ـ أفريقيا التي رأت أن الحذر يقتضي اللجوء إلى جيولوجي مشهور، هو رومان كاربوف، للقيام بدراسة مسبقة حول الهضبة الجيولوجية في السعودية [205]، إذ لم تشأ أن تنطلق بخفّة في مغامرة تتضمن مخاطر بمثل هذا الحجم.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1954، وصل كاربوف إلى الرياض حيث قدّمه كامو إلى الملك، وإلى عبد العزيز جميل، وإلى محمد سرور الصبان، وزير المالية الجديد الذي عيّن في هذه الأثناء خلفاً لعبد الله السليمان[206]. وقد طلب إليه الملك أن يباشر فوراً التنقيبات التمهيدية، وزوَّده لهذه الغاية بطائرة وثلاث سيارات وخيم ومواكبة. وبعد التحليق فوق منطقة الرياض واجتياز أكثر من 2000 كلم من الأراضي [207]، أصدر كاربوف حكمه: أغلب الظنّ أن في وسط السعودية بحراً جوفياً من

الماء المتحجّر، ليس طبقة شفّافة بل إسفنجة هائلة من الصلصال الرملي المشبعة بالماء. وقد أشبعت هذه المياه الدكاك الصخرية خلال حقبة سحيقة لعلّها تعود إلى ما يراوح بين عشرة آلاف ومليون عام. في تلك الفترة، كان مناخ السعودية رطباً والصحارى الحالية مغطّاة بالأنهر والبحيرات كما تدلّ بقايا الهياكل العظمية للأسماك النهرية والتماسيح وأفراس البحر المبعثرة في القاع ببعض المواقع التي غدت اليوم صحراوية بالكامل. كانت هذه المياه القديمة قد تسرّبت شيئاً فشيئاً إلى العمق، فأصبحت بمأمن من التبخّر، وشكّلت احتياطياً يبلغ طوله ألف كلم وعرضه أربع مئة، مما يمثّل مساحة تساوي أربعين قضاءً فرنسياً. كانت معجزة ثانية على وشك الحدوث في تاريخ السعودية، معجزة لعلّها أهمّ من اكتشاف النفط. فبدلاً من إفراغ أحشاء شبه الجزيرة العربية، سوف تتيح تغطيتها بغطاء نباتي يقوم على المدى الطويل بتجديد الدورة الطبيعية للأمطار[208]. «إبعاد الصحراء» ـ كان ذلك الطموح العظيم لابن سعود الكبير على وشك الخروج شيئاً فشيئاً من عالم الأساطير...

ولكن هذه المياه السابقة للتاريخ، المحفوظة بأعجوبة عبر آلاف السنين، كان لا بدّ من البحث عنها في أعماق الأرض. في 15 كانون الأول/ديسمبر 1954، جرى توقيع اتفاق بين كامو، ممثل شركة هيدروليك ـ أفريقيا، والحكومة السعودية يشمل تنفيذ أربع عمليات حفر عميقة في الرياض.

في كانون الثاني/يناير 1955، بادر معلِّم نقَّاب محنّك هو غابريال كارتييه، بمساعدة مهندس مساعد مصري، إلى وضع الحفَّارة الأولى[209]. لم يصطدم المهندسون المائيون الفرنسيون بمقاومة التربة فحسب بل بسلبية الكثير من الموظّفين السعوديين. حاول هؤلاء أن يثبّطوا عزيمتهم بكل الوسائل المتاحة، بل ذهبوا إلى درجة التوضيح لهم برصانة أن «لا أمل لديهم بالعثور على الماء، لأن الماء في أعماق الأرض يتحوّل إلى نفط»[210]. وغنيّ عن القول إن كامو وكارتييه لم يتأثّرا بهذه التأكيدات التي تفتقر إلى الدقّة.

بدأ الحفر التنقيبي في آذار/مارس 1955. وخلال بضعة أشهر، بلغت الآلة حدود قدرتها، أي عمق 335 متراً. وكان لا بدّ من توقيف الأشغال بانتظار وصول آلة أقوى.

استؤنف العمل فور وصول المعدّات الضخمة[211] وثمانية نقَّابين إيطاليين. وفي ما يلي المفكّرة التي دوّن فيها كاربوف ملاحظاته عن تقدّم الأشغال:

كتب كاربوف: «في 14 شباط/فبراير 1956، عدت إلى الرياض... يوم وصولي، كنّا قد بلغنا 820 متراً. وشيئاً فشيئاً، زاد هذا العمق. انتظرنا جميعاً بفارغ الصبر بلوغ معلم جديد من الصلصال الأحمر القاني الذي يعلو، على النتوءات التي تبعد 80 كلم عن الرياض، مستويات الصلصال والرمال التي من المفترض أنها تحتوي على مياه. في 27 شباط/فبراير، برزت العيّنات الأولى من الطين الأحمر. اطمأنّ كارتييه والنقَّابون، وتعزّز اطمئنانهم حين شاهدنا، في 2 آذار/مارس 1956، البقايا الصلصالية الأولى التي تطفو مع وحل التنقيب. في 5 آذار/مارس، وصل من القاهرة مهندس شاب يدعى بورلي، متخصّص في عمليات التنقيب. في 7 آذار/مارس، أظهرت عيّنة من النضد المفلوق فروعاً لشجرة صنوبر بدائية، محفوظة رغم قِدمها الذي يعود إلى حوالى 130 أو 140 مليون عام. تعاقب الصلصال والنضد كما هو متوقّع. وفي 14 آذار/مارس، أتاح لنا جهاز خاص، يشبه المعلِّب، أن نعاين أخيراً، رغم تعذّر الرؤية بسبب طين التنقيب، وجود مياه وفيرة، صالحة للشرب، وترتفع إلى حوالى خمسين متراً تحت مستوى الأرض»[212].

لقد برّرت هذه النتائج كل الآمال، إلاّ أنّ المهندسين المائيين لم يبلغوا بعد هدفهم. كان طين التنقيب يحول دون معرفة النوعية الدقيقة للماء وكذلك كمّيتها. وقد أبلغ كامو هذا الأمر إلى عبد العزيز جميل فقرّرا معاً إخفاء حيرتهما عن الملك، وطلبا إلى وزير المالية محمد سرور الصبان إعطاء الأمر بتشغيل التنقيب الاستثماري. أُنجز هذا التنقيب في ظروف مزرية، فالأنابيب 13 « 3/8 تنزل فقط إلى عمق 800 متر بدلاً من 1100 متر كما كان مرتقباً. وكانت البئر مهدّدة بالدمار، كما لو أن الأرض تحاول في اللحظة الأخيرة الحيلولة دون كشف سرِّها. وأعلن كاربوف: «لأسباب فنّية، سوف نتوقّف عند عمق 1307 أمتار»[213].

غير أن حلاً إيجابياً وجد في اللحظة الأخيرة. ففي 6 تشرين الأول/أكتوبر 1956، تفجّرت المياه أخيراً من أعمدة التقاطها بكمّية 200 متر مكعّب في الساعة. ولكنّ بعض السحب التي تنذر بالعواصف كانت تتجمّع منذ بعض الوقت فوق الشرق الأدنى، وبعد ثلاثة أسابيع سوف ينقلب الوضع رأساً على عقب، فأزمة السويس أحدثت قطيعة دبلوماسية بين البلدان العربية وفرنسا، و«تمصرنت» مكاتب شركة هيدروليك ـ أفريقيا في القاهرة. والأسوأ من ذلك أن الحكومة السعودية أمرت، على إثر تخريب حصل في مصنع الذخيرة بالخرج الذي شيّدته شركة براندت، طرد جميع الرعايا الفرنسيين المقيمين في السعودية. ودعت شركة هيدروليك ـ أفريقيا من جهتها جميع موظّفيها للعودة إلى فرنسا لعدم رغبتها في مباشرة استثمارات جديدة في منطقة يبدو أنها محكومة بالاضطرابات المتواصلة.

هل ينهار المشروع، وقد بدأ تنفيذه للتو؟ كلاّ، فقد حصل كامو وعبد العزيز جميل، رغم الظروف الصعبة، على الإذن بإبقاء المشروع بين أيادٍ فرنسية. فاستقدما طاقماً جديداً يضمّ بوجه خاص شاسانيون، وهو ميكانيكي من البحرية الفرنسية، وشارل بويريمون الذي يتمتّع بعشر سنوات من الخبرة في مجال الورش والآبار العميقة في الجزائر. وقد وضعهما الملك تحت حمايته الشخصية تفادياً لوقوع إشكالات مع السكان.

أعاد الفنّيون الفرنسيون الشبّان تشغيل النقابات متسلّحين بشجاعتهم فقط لا غير. ولم تلبث جهودهم أن أثمرت. فبعد بضعة أشهر، وإذا أنهوا تنقيباً ثانياً ثم ثالثاً، استخرجوا من جوف الأرض المزيد من المياه. لم يكن انتصارهم انتصاراً للطاقة الفرنسية فحسب بل انتصاراً للملك الذي ضمن سلامتهم. وبعد إنجاز التنقيبات الأربعة المقرّرة، سوف يباشرون شريحة جديدة من الأشغال تشمل هذه المرّة نحو عشر عمليات تنقيب[214].

بفضل هذه النتائج، سيكون على وزارة الزراعة السعودية، بمساعدة منظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتّحدة، وضع خطّة إنمائية زراعية للسعودية، تمتدّ على خمسة وعشرين عاماً. ولو طبّقت هذه الخطّة تطبيقاً منهجياً لنجت السعودية من شبح الموت الذي يتربّص بها، ولضمن سكّانها قُوتهم بدون الارتهان للواردات الخارجية.

غني عن القول إن مثل هذا التحوّل الجذري في الهيئة الخارجية لبلد من البلدان يتطلّب تحوّلاً موازياً في ذهن سكّانه. كانت أصعب مهمّة ملقاة على عاتق الحكومة السعودية اليوم تقوم على إقناع البدو بالمنافع التي سيجنونها من هذا التحوّل. ولم تكن فكرة العيش تحت سقف وزراعة الأرض ارتقاءً بل انحداراً بالنسبة إلى الكثيرين منهم. وعلى الرغم من الفرحة التي غمرتهم لدى رؤية أقلّ خيط من الماء، رفضوا التخلّي عن أنماط عيشهم القديمة. وكان إقناعهم بأن ذلك هو السبيل الوحيد للنجاة من البؤس والفاقة عديم الجدوى مثل وعظ الحجارة، فيجيبون: «حين خلق الله الكون، قبض على الريح، ومن الريح، صنع البدو، ثم قبض على سهم، وبهذا السهم، صنع الجواد. ثم تناول طيناً،

وبهذا الطين، صنع الحمار. وأخيراً، وبدافع الشفقة، تناول روث الحمار، وبهذا الروث، صنع الفلاحين والحضر.» إن الرغبة في تثبيت البدو في موقع ما من التربة عملٌ شاقّ مثل تجذير الريح.

لا بدّ من الاطّلاع على تاريخهم لتفهّم ردّة فعلهم. يعود أصل كل القبائل في الصحراء إلى اليمن. تخلّت هذه القبائل التي أبعدها إلى الشمال اكتظاظ الجنوب بالسكان عن دعوتها الزراعية شيئاً فشيئاً لتصبح من البدو الرحّل. فقدت حقولها وبساتينها وبيوتها بل حتى ذكرى امتلاكها لها في يوم من الأيام بعد أن لُفظت طوال قرون نحو المساحة الخاوية الشاسعة في وسط السعودية. ولكنّها عاشت مغامرة مذهلة أثناء رحلة التيه الطويلة عبر الرمال. فقد وجدت خلال هذه الرحلة رمزاً إلهياً عربياً يتماهى بالنسبة إليها مع الشمس والنجوم، والوحدة والرحابة. هل بوسع المرء أن يتخيّل تبادلاً أكثر إثماراً؟ أما وقد طُلب إليها التجذّر من جديد، فهي تخشى أن تفقد من جديد رمزها الإلهي حيث تصادف حقلاً، فالتخلّي عن حرّيتها من أجل زراعة الأرض يعني التخلّي عن كل ما كان يشكّل رقيّ حياتها.

مع ذلك، ومهما كان الأمر شاقّاً عسيراً، عليها أن تنصاع لذلك. وعند هذا الحدّ كذلك، نجد أنفسنا أمام واحدة من تلك المشاكل التي حملتنا على القول، في مقدّمة هذا الكتاب، إن العالم العربي منخرط في درب لم يعد بوسعه أن يتوقّف فيها بعد اليوم، وإلا جازف بفقدان كل شيء؛ ولا بدّ له من أن يتقدّم، ويتقدّم،...

يتقدّم نحو ماذا؟ نحو غدٍ لا يستطيع سواه أن يحدّد معالمه. ولكن هذا الغد، في مجال الزراعة، وبفعل ظاهرة غريبة، يتماهى مع أصوله. لا يتعلّق الأمر بالنسبة إليه بالمضيّ نحو المجهول بل باستعادة ماضيه السحيق، أي الحقبة التي كان يزرع فيها الحقول الخصبة في تَعِز ومأرب، قبل أن يصبح بدوياً رحّالاً[215]. وكما يعتقد بعض المفكّرين أن بوسعه إعادة تجديد الإسلام بإرجاعه إلى نقاوة التقاليد الأولى، كذلك يرى مفكّرون آخرون أنه ليس من المستحيل إيقاظ غرائز أقدم من تلك التي غرستها في نفوس البدو إقامتهم في الصحراء. فمن يدري إذا كان مرأى المياه الجارية لن يحيي في نفوسهم، أبعد من ثلاثين قرناً في حياة التيه، ذكرى ذلك الزمن الذي كانوا فيه متجذّرين في الأرض؟ سوف يقول بعضهم إنها طوباوية! هل من أمر أكثر طوباوية، إذا ما اعتبرنا كل شيء، من استخراج مياه تعود إلى أكثر من مليون عام من جوف الأرض، لكي تضمن عيش الأجيال التي لم تبصر النور بعد؟ لماذا لا يعود البدوي الذي انطلق من بستان إلى بستان بعد رحلة طويلة عبر الرمال؟ فالمسالك التي سوف يسلكها فكره ستكون موازية لمسالك المياه الجوفية. لم يتّخذ في أي بقعة من بقاع العالم تعبير «العودة إلى الجذور» مغزى أكثر وقعاً وحرفية مما هو عليه هنا.

لا شكّ في أنها مهمّة دقيقة سوف تتطلّب من الملك سلطة وصبراً على السواء. ولكن التاريخ سوف يحكم على عهده في نهاية المطاف بناء عليها. إنها مهمّة طويلة الأمد كذلك تمتدّ على عدد من الأجيال لأن حفر الأرض أسهل من تغيير قلوب الكائنات الحيّة.

مهما كان حجم هذا الإصلاح ومشقّته، فليته يتحقّق قبل فوات الأوان. ليته يتحقّق كذلك في ظروف لا ينتاب فيها أي من الذين سينطبق عليهم الإحساسُ المؤلم بوجوب الاختيار بين حرّية رائعة أو خلاص السعودية.

XXII

... أجل، إنها مهمّة طويلة الأمد.

في انتظار ذلك، وبما أنه لا يمكن استعجال الأمور، كم يحلو الانكفاء والاستمتاع بمباهج الحياة بلامبالاة! أين يعيش المرء حياة أكثر دعة وملكية؟ فلنطرد هذه الهموم المتعلقة بالمستقبل، ولنتلذّذ باللحظة الحاضرة قبل فوات الأوان...

وبما أن المتوجّبات المالية السنوية التي تدفعها شركة أرامكو تتزايد من سنة إلى أخرى، فلِمَ لا يُستفاد منها لتشييد القصور ودور العبادة؟

إنه مجال لا يريد فيه الملك أن يتقدّم عليه أحد، فقد شرع أصلاً في هدم وإعادة بناء المبنى القديم الذي كان يطوِّق «الكعبة»[216]، حريصاً أشدّ الحرص على كل ما يمكن أن يعزّز هالته الدينية، فخصّص أكثر من ستين مليار دولار لاستملاك وهدم المنازل التي تحيط بالبقعة المقدّسة[217]. وما لبث أن انتصب مبنى جديد، مزدان بثماني عشرة قُبّة وسبع مآذن ومطاف رحب من المرمر، يتّسع لنصف مليون حاج، كل ذلك تأكيداً لنهضة الإسلام والحقيقة أن مكّة المكرّمة لا تزال مركزه الروحي.

مهما كانت هذه المهمّة جسيمة، فهي لا تكفي لاستيعاب الشغف في البناء الذي يشكّل إحدى السمات الطاغية لدى الملك. فانبثقت فجأة قصور فخمة من التراب: في المدينة المنوّرة، وجُدّة، والرياض، وغيرها من المدن. كان قصر الناصرية المشيّد على بضعة كيلومترات من الرياض أفخمها، فهو يقع بين الخضرة ويتوسّط حديقة شاسعة تبلغ مساحتها عدداً من الدوائر الباريسية، ويصلح إطاراً للحفلات والاستقبالات الضخمة.

كم يحلو العيش في رحابه، وكم ينسى فيه المرء عن طيب خاطر الهموم التي تقضّ مضجع عصرنا! ومع ذلك، فالكثير من المشاغل تستحوذ على ذهن الملك الذي لن يشعر بالسعادة حقاً إلا إذا تسنّى له الذهاب في رحلة صيد برفقة أمرائه وحرّاسه الشخصيين ومدرّبي صقوره. فيمضي الموكب الملكي في نزهات جموحة، عبر نجد وعسير، لا يعبأ بالوقت أو بما قد يحمله الغد. لا قيود في هذا المكان. يُقدَّم الطعام تحت خيام من حرير، ويحلّ هدير محرّكات سيارات الكاديلاك محلّ صهيل الخيول العربية. يتلاشى كل شيء أمام العظمة اللامتناهية للصحراء، وتذوب هموم الحكم وسط إحساس عارم بالحرّية[218].

بعد استراحة في ظلال واحة من النخيل، أو أمام حصن من القرون الوسطى تنتصب أبراجه المسنّنة بكتلتها الصهباء وسط سماء شفّافة مثل الزمرد الريحاني، تتواصل الرحلة على الصيحات الحادة للصقور، وتستمرّ حتى المغرب، حين تأخذ الشمس في الغياب وتملأ الفضاء بوميضٍ زعفراني. فلنفرِغْ حتى الثمالة كأس الأفراح التي لن تعود أبداً! إنه أحد المواقع الأخيرة في العالم التي يتسنّى للمرء أن يمضي فيها على فِطرة أسلافه ويشعر بانشراح الصدر الذي تتضاءل أمامه جميع الأفراح الأخرى.

ولا يخطئنَّ أحد الظنَّ: فرغم كون هذا المشهد مسكراً، فهو يظلّ غسقاً ـ غسق الإقطاعية. إنه مؤثّر مثل نهاية حلم جميل وفي سحره هشاشة الأشياء الفانية...

أجل، لن تعود كأس الأفراح تلك أبداً! فسوف يقوم عالم آخر، عالم قاس وعديم الرحمة، بابتلاع هذا العالم الذي لن يبقى منه سوى ندم منبهر.

غير أنّ السحر يستمرّ قليلاً بعد، حين يضاء ألف عمود أغبش في آخر حديقة قصر الناصرية. وتلفّ العتمة الممرّات التي تتوزّع على جوانبها أشجار الدُّفلى والبُطم والرُّمان وسط صمت يزيده عمقاً همس النوافير. في البعيد، يتمتم صوت الأذان: أيها النائم توكّل على الحيّ الذي لا ينام.

فتخيّم سكينة خلاّبة على هذه الحدائق حيث تفتح العظمة والوحدة كنوزها أمام الزائرين، وتنساب الساعات بدون أن تخلّف أثراً فيما تلتحف الجزيرة العربية سماءً من النجوم.

168. كتب أحد الرحّالة الفرس في القرن الخامس عشر (بأسلوب لا يخلو من التضخيم والمبالغة): «في عُمان، تقلي شدّة الحرّ نخاع العظم، ويذوب السيف في غمده مثل الشمع... وفي السهل، بات الصيد يسيراً لأن الصحراء غطّتها الغزلان المشوية».

(ورد في كتاب Raymond Furon: Le Proche-Orient , Paris, 1957, p. 911)

169. في عام 1798، اشترى المقيم البريطاني في بوشير لقاء 2820 روبية حق الإقامة من سلطان عُمان. فنقل هذا الأخير مقرّ إقامته من مدينة عُمان الواقعة داخل أراضيه إلى مدينة مسقط الساحلية، لتدافع عنه القوات البريطانية. ولكن الوثائق السعودية تشير إلى أنه «لم يُبايَع يوماً أي من سلاطين مسقط إماماً لهذه المنطقة».

170. في عام 1795، قام الملك سعود الأكبر بتعيين الحاكم السعودي الأول لمنطقة البريمي. وتلا ذلك تعيين عشرين حاكماً سعودياً حكموا هذا الإقليم حتى عام 1873.

171. أنظر الخريطة 2، ص. 153.

172. أبو ظبي جزيرة صغيرة تقع على حدود الساحل العماني الإماراتي.

173. لم يكن سلطان مسقط ممثلاً لأن البريطانيين اعتبروا أنهم يدافعون بما فيه الكفاية عن مصالحه.

174. يكفي للاقتناع بذلك النظر إلى الموقع البارز الذي احتلته في صحافة ذلك العصر.

175. كان العدد المسموح به يبلغ 15 عنصراً، وقد صرّح الإنكليز أنهم أحصوا 20 أو 21. وكذلك قيل إن مسافرين سرّيين تنقّلوا بين الرياض والبريمي على متن طائرات سعودية.

176. أنظر، ص 137 - 138.

177. أنظر، ص 67 - 68.

178. الملك عبد العزيز.

179. كان الدرس من الوضوح بحيث أن العراق نفسه استوعبه، فأعرب بعض القادة العراقيين عن أسفهم «لانحيازهم أبكر من اللازم» بل ذهب رئيس البرلمان العراقي إلى حد القول: «ربّما كان على العراق أن يقبل بدوره عروضاً من الجهتين».

180. قُبيل ذلك، قام الملك سعود بزيارة قصيرة إلى إيران حيث حلّ ضيفاً على الشاه (10 - 18 آب/أغسطس). وخلال هذه الزيارة، اتصل به سفير الاتحاد السوفياتي في طهران وعرض عليه تسليم أسلحة إلى السعودية.

181. نالت الهند استقلالها في 14 آب/أغسطس 1947.

182. جرى التكتم بخفر وحياء على هذه المجازر التي جرت إبّان «التقسيم». ولكن يبدو أنها أوقعت ملايين الضحايا، وأصابت الهند بجرح لم تشف منه بعد. ولهذا السبب، ليس «اللاعنف» و«التعايش السلمي» بالنسبة إليها «صيغاً جوفاء» بل ضرورات حيوية.

183. عاصمة أندونيسيا الحرّة.

184. راجع Robert Guillain: «La conférence du bout du monde», «Le Monde», 16 avril 1955

185. راجع Anatole France: Sur la pierre blanche , Paris, 1905, p. 219

186. إمام المسلمين.

187. في جاكرتا، رُفعت أربعة قرارات متناقضة إلى اللجنة السياسية المكلّفة مناقشة مسألة الاستعمار: مشروع صيني، ومشروع أندونيسي، ومشروع تركي ـ باكستاني، ومشروع مشترك هندي ـ مصري. وفي بعض الأحيان، خشي نهرو أن يفقد نجوميته لصالح شو إن لاي، موفد الصين الشعبية.

188. هكذا تعرف الحقول التي يجب استخراج النفط منها في قاع البحر.

189. تغطّي الجمارك والمداخيل المحلية الباقي أي 10 إلى 15 %.

190. راجع Aramco, puissance no144; 1 du Moyen-Orient, «Entreprise», no144; du 15 juillet 1957.

191. الإحصائيات الرسمية لمكتب الدراسات الاجتماعية في أرامكو.

192. راجع Paul Johnson: L'arme et le fourreau , «L'Express», 23 décembre 1954

193. لا يسع المرء أن يتخيّل كميّة البخور التي كانت تُستهلك في العصور القديمة. ففي القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وخلال سنة واحدة، أحرق معبد آمون في مصر 2159 جرّة و 304093 صاعاً. كانت «جبال من البخور» تتطاير دخاناً أثناء مراسم الدفن الرسمية. وقد كتب أوفيد بهذا الصدد: «إنه البذخ الذي يحلو للبشر إضفاؤه على كل شيء، حتى في جنازاتهم، هو الذي حقّق الرخاء لشبه الجزيرة العربية. ومن هنا اسم Arabia Felix الذي كان القدماء يطلقونه عليها (راجع Hans Helfritz: Im Lande der Ko+nigin von Saba, Wiesbaden, 1954, p. 125).

194. في هذا الصدد، لن يكون التصاعد الثابت للأرقام التي أصدرتها أرامكو، والتي تشير كل سنة إلى عدد أطنان النفط التي صدّرتها في السعودية، سبباً لابتهاج السعودية، بل هذه الأرقام تدقّ، على العكس، ناقوس الخطر. وكلما ارتفعت، قرّبت السعودية من المصير القاتل. وقد ذهب أحد الخبراء الأجانب إلى حد القول إن الحكومة السعودية، لو تحلّت بالحنكة، لفرضت على أرامكو نِسباً استخراجية لا يجدر بها أن تخرقها، وإلا ألغي عقدها. وأضاف: «سيكون ذلك أذكى من حضّ الشركة على المزيد من التصدير، لمجرّد الحصول على المزيد من العائدات.»

195. راجع Félix Belotti: Allah nous a abandonnés! , «Paris-Jour», 6 janvier 1960

196. كان يعدّ الحساب الختامي للتجارة الخارجية للسعودية عام 1948 كما يلي:

العرض: لا شيء.

الطلب: مجوهرات، قبّعات، مستحضرات تجميل، عطور، ألعاب، سيارات، سكاكر، معلّبات من الأنواع كافة، ساتان، حرير، قطن، رايون، الخ.

90% من هذه المشتريات مدفوعة بفضل العائدات النفطية. ويسترعي الانتباه بوضوح الطابع «الطفولي» لهذا الاقتصاد (مقتطف من مجلة Boom, Digest of Commerce, novembre 1949)

197. تشير أكثر التقديرات حذراً إلى أن احتياطيات أرامكو لن تنضب قبل خمسين عاماً، مع الحفاظ على الوتيرة الحالية للاستخراج.

198. سورة الحِجر، الآية 5.

199. لا شيء أكثر عبثية (وأكثر بدائية) من الصيغة الشائعة «البلدان المتخلّفة». وفي الحقيقة، يتمثّل ما هو قائم في مجتمعات في حالة من التوازن (بمعنى أن عاداتها وتقاليدها وكثافتها السكانية تتلاءم مع أنماط عيشها) وفي مجتمعات أحدث فيها الاقتحام غير المتجانس للتقنيات الأجنبية خللاً جذرياً. وتسعى هذه المجتمعات إلى توازن جديد ، يتعذر عليها بلوغه، لأنها لا تملك تجهيزات ذهنية ومادية كافية، مما يبرّر عدم استقرارها.

200. راجع كتابنا Ibn -Séoud, ou la naissance d’un Royaume: La fondation de l’Ikwan , pp. 177-190.

201. أشاد المؤرّخون العرب في القرون الأولى للهجرة، والنبيّ محمد (صلعم) نفسه، «بمباهج حدائق معرب بأجماتها العطرة وظلالها وحقولها المرصعة بالزهور إلى ما لا يحده البصر.» ومع ذلك، فهذه المنطقة الواقعة شمال شرق اليمن، على تخوم الربع الخالي، من أكثر المناطق الجدباء في شبه الجزيرة العربية (راجع Gûther Pawelke: Yemen, das verboten Land , Dûsseldorf, 1959, p. 179 et ss.). وإذا أمكن لهذه الأمور أن تكون موجودة في عصور قديمة سحيقة (اكتشفت خزّانات ماء ونظام أقنية يتيح ري الأرض)، فلماذا لا يتمكن الإنسان المعاصر الذي يتمتع بوسائل تقنية أكثر قوة بكثير من إعادة إحيائها؟

202. ألعلهم لم يشاؤوا أن تفك السعودية، إذا تمتعت بوسائل عيش أخرى، ارتهانها الكلي للنفط؟ يبدو أن هذا الرأي يتأكد من خلال تصريحات الجيولوجيين في أرامكو الذين اكتفوا بدراسة سطحية جداً للتربة. ولكنهم أكّدوا أن «المياه، وإن وجدت في وسط السعودية، ستكون شديدة الملوحة ولن تطفو على السطح.» (راجع Roman Karpoff: Histoire de la découverte d’eaux profondes potables Ryhad , 1959 à).

203. كانت شركة هيدروليك ـ أفريقيا فرعاً من شركة مياه ليون. قامت منذ عام 1931 بتنقيب في تونس والجزائر وطنجة والمغرب إلى جانب بلدان أفريقية عديدة. وكانت مؤهلة تماماً للبحث عن الماء في المناطق الصحراوية.

204. كان بعض الأشخاص في محيط الملك يفضّل أن يعهد إلى شركة ألمانية بهذه الأعمال.

205. كاربوف، عالم روسي الأصل، يحمل الجنسية الفرنسية، كان يعمل لحساب الشركة الفرنسية المغفلة للدراسات والإدارة والمقاولات التي لها علاقة مع شركة هيدروليك ـ أفريقيا. اشتهر عام 1947 برسالة مميزة حول مقياس الطبقات الجيولوجية للعصر ما قبل الكمبري في الصحراء الكبرى. وأسفرت دراسته للسعودية، لاحقاً، عن نشر تقارير عديدة منها: ملاحظات تمهيدية حول الهضبة القديمة للسعودية (1955)؛ حول بعض السلالات المترسّبة في غرب السعودية ووسطها (1956، أ)؛ حول بعض الصدوع و«الأخافيض» في وسط السعودية وشمالها (1956، ب)؛ وأخيراً، الشكل الجيولوجي للعربية السعودية (راجع

Bulletin de la société géologique de France, année 1957, 6 ème, série, t. VII, pp. 653 à 697.

206. فقد عبد الله السليمان حظوته عند الملك عقب توقيع العقد مع أوناسيس (أنظر أعلاه، ص. 66).

207. خلال هذه التنقّلات، توغّل كاربوف في أعماق جبال الهضبة السابقة للعصر الكمبري التي تعود بلا شكّ إلى أكثر من مليار عام، وتؤلّف وسط البلاد وغربها، حيث تبلغ ذروتها في القمم الممزّقة لعسير والحجاز. وأتاح له تموضع طبقات الصلصال الرملي، المنحدرة قليلاً من الكتلة الجبلية نحو الخليج الفارسي، أن يؤكّد «وجود طبقات مائية يتسنّى الوصول إليها شريطة القيام بالحفر على عمق يتجاوز 1000 متر.»

(Roman Karpoff: Historique de la découverte d’eaux profondes potables à Ryhad, 1959).

208. بحيث أن احتياطيات الماء سوف تتجدد تلقائياً.

209. كانت عبارة عن جهاز STAR 72 أعارتها الحكومة السعودية لشركة هيدروليك ـ أفريقيا.

210. لم يضيفوا ـ إنما لمحوا بالطبع ـ: «أما النفط فلا يحق لكم استخراجه لأن كل هذه المنطقة جزء من الامتياز الممنوح لشركة أرامكو.»

211. آلة حفر هائلة من طراز Caldwell 0 كلّف الملك سعود شركة هيدروليك ـ أفريقيا بشرائها لحسابه من الولايات المتّحدة.

212. راجع Roman Karpoff: Historique de la découverte d’eaux profondes potables à Ryhad.

213. راجع R. Karpoff: op.cit.

214. لقد سردتُ تفاصيل مغامرة هذا الفريق من المهندسين المائيين الفرنسيين في كتابي: Un Printemps arabe , pp. 196-204 فلا داعي للعودة إليها في هذا المقام.

215. في اليمن. أنظر أعلاه، ص 175، الهامش 32.

216. أمر الملك سعود بأول توسعة للحرم المكّي الشريف في عام 1955، وكانت أول توسعة في العهد السعودي، وإدخال المسعى في المسجد الحرام لأنه كان يقع خارجه في وسط السوق مع تغيير مجرى السيل. كما رُمّمت الكعبة المشرفة، وأصلح الإطار الفضّي للحجر الأسود وأمر ببناء طابق ثانٍ للمسعى وإقامة ثلاثة أبواب كبيرة وسمّي أكبرها بباب الملك سعود.

217. تمّ تعويض مالكي المنازل والدكاكين حتى شهر رجب 1482/1962 (239.615.300) ريال سعودي.

218. القنص: هو نوع من أنواع الصيد لطيور الحباري، وهي من سمات حياة البداوة في الصحراء، ولا تزال هذه الأنواع من الرياضة تمارس حتى الآن.

القسم الخامس:قيام دولة إسرائيل

XXIII

كم تتناقض هذه السكينة مع الهياج الذي يعمُّ أرض إسرائيل! فهنا، كما في زمن يهوذا المكابي، لا يسمع سوى صوت الأبواق وجلبة المعارك. في هذا الممرّ الضيّق، الذي ينحصر بين نهر الأردنّ والبحر المتوسط، والذي يتشبّث به مليونا مهاجر[219]. لا شيء مكتسب نهائياً، فكل الأمور موضع تشكيك وهجوم ومساءلة. فلا بد لأصغر رقعة أرض أن تُنتزع من الصحراء وأن يدافع عنها بقوة السلاح. لم تصبح إسرائيل بعد دولة بل مجرّد رجاء.

بحيرة طبريا، وبيت لحم، والناصرة، وجبل الكرمل، تزخر الحجارة والدروب والهضاب في هذه المنطقة بالتاريخ. تذكّر أسماؤها بعضهم بمشاهد من الإنجيل وبعضهم الآخر بمآثر الصليبيين. ولكنّ لهذه المواقع عند اليهود قوة استحضارية أكثر شخصية وقدرة، فهي ترمز عندهم إلى يهودية القبائل الثنتي عشرة، وموطن الأنبياء والقضاة والملوك. وسهل كنعان وتلال جبل صهيون عندهم أرض مباركة يجري فيها اللبن والعسل. ولفرط ما أغدقوا عليها أجمل الصفات تناسوا أنها كذلك أرض مشبعة بالدم، ما زال غضب يَهْوَه مصلّتاً عليها.

لقد قال موسى: «لا تصنعوا هكذا نحو الربّ إلهكم بل المكان الذي يختاره الربّ إلهكم من أسباطكم كلّها ليجعل فيه اسمه ويسكن فيه؛

فتأتون إليه بمحرقاتكم وذبائحكم وتقادم أيديكم؛

وتأكلون هناك أمام الربّ إلهكم؛

لا تعملوا كما نحن عاملون هنا اليوم»[220].

الأرض «التي لن يعيشوا فيها كما عاشوا من قبل»، لم تكفّ الجماعات اليهودية المنتشرة حول العالم عن التفكير فيها من خلال أربع وخمسين أمَّة، وعن تبادل التحية، عبر الأجيال، بالتعبير الآتي: «السنة المقبلة في القدس!».

السنة المقبلة في القدس! أضفى الزمن والاضطهاد على هذه الرغبة طابعاً ملحّاً بدلاً من إضعافها. واستجابة لها، وعدت الحكومة البريطانية ليونيل دي روتشيلد، إبّان الحرب العالمية الأولى، على إثر مفاوضات جرت بين حاييم وايزمان [221] واللورد بلفور، بإنشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين، فور استتباب السلم (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917)[222].

بعد سنوات، وافقت على وعد بلفور القوى العظمى الحليفة الأساسية المجتمعة في سان ريمو (19 ـ 26 نيسان/أبريل 1920) بمبادرة من عصبة الأمم التي سلّمت بريطانيا انتداباً على فلسطين [223] (16 أيلول/سبتمبر 1922)، وبموجب اتفاقية إنكليزية ـ أميركية حول هذه المنطقة (1923).

XXIV

ما كادت تمضي ستة أشهر على إنشاء المفوضية العليا البريطانية، حتى نشبت المعارك الأولى. واعتباراً من عام 1921، أدت القلاقل إلى سفك الدماء في فلسطين. وانتاب العرب القلق أمام تدفّق

المهاجرين اليهود. وعلى مرِّ الشهور، باتت الشعوب المسلمة تحمل حقداً متعاظماً نحو فكرة «الوطن القومي». وكانت ردة فعلها غير عقلانية، وتكاد تكون فزيولوجية، والحمّى التي أصابتها أشبه بتلك التي تصيب جسداً يُراد أن يزرع فيه جسم غريب.

بدلاً من أن يهدأ الغليان، اتخذ بسبب حضور هربرت صموئيل الذي اعتبر العرب تعيينه استفزازاً منحىً مثيراً للقلق. اضطر سكرتير الدولة الشاب لشؤون المستعمرات، ونستون تشرتشل، إلى التصريح في حزيران/يونيو 1922، أمام مجلس العموم: «ليس في نيّة بريطانيا أن تحوّل فلسطين إلى دولة يهودية، وسوف تحافظ بصدق على وعودها للعرب.»

لم يكن لهذه التصريحات الملطّفة سوى تأثير موقّت. واندلعت قلاقل جديدة عام 1928. وفي آب/أغسطس 1929، كانت القدس مسرحاً لفسق حقيقي من الجرائم وأعمال النهب. فخلال بضعة أيام، عمَّ فلسطين الخراب والدمار. ولكنّ اليهود لم يتقبلوا الاعتداء عليهم بدون أن يحرِّكوا ساكناً. فوزّعت أسلحة مهرّبة وصلت إلى حيفا على القرى كافّة. وساد مناخ حرب أهلية في أنحاء البلاد. وتجددت الاضطرابات في أعوام 1933، و1936 و1937، وكانت من تخطيط لجنة الدفاع العربية، بتحريض من مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني. واضطر الإنكليز إلى استقدام 20 ألف عنصر إضافي. وتحوّلت فلسطين إلى قلعة محاصرة.

على المدى الطويل، أدركت السلطات البريطانية أنه يستحيل العمل على تعايش مسلمين ويهود على الأرض نفسها، ولا سيما أن الحُمّى بدأت تسري في البلدان المجاورة كلبنان وسوريا وشرق الأردنّ ومصر وفي ليبيا البعيدة حتى.

في تموز/يوليو 1937، أنشأت الحكومة البريطانية لجنة استقصاء، هي لجنة Peel ، سعياً لحل الأزمة. وتوصلت اللجنة إلى خلاصة قاطعة: لا بدّ من تقسيم فلسطين إلى قسمين وإنشاء دولة يهودية ودولة عربية. ولكن العرب رفضوا القبول بالتقسيم، وثار اليهود على حكم سليمان هذا. فعقدت الحكومة البريطانية طاولة مستديرة في لندن (8 شباط/فبراير ـ 17 آذار/مارس 1939) على أمل تحقيق التوافق بين موفدي الوكالة اليهودية وممثلي العرب الفلسطينيين، ولكنها باءت بالفشل الذريع.

قرَّر البريطانيون، بعد أن أعيتهم الحيلة، الإبقاء على المراوحة. وللتوصل إلى ذلك، جهدوا لإبطاء نموّ «الوطن القومي»، فحظّروا أية هجرة جديدة إلى فلسطين، ووضعوا قيد التنفيذ قانوناً عقارياً يحدُّ من حق اليهود في امتلاك أراض جديدة (شباط/فبراير ـ آذار/مارس 1940).

ولسوء الحظ، صدرت هذه التدابير تحديداً حين كان المزيد والمزيد من اليهود يسعون لمغادرة أوروبا. وشهد العالم مشهداً يائساً عبارة عن سُفن ـ أشباح، محمَّلة بمهاجرين يهود أتوا من ألمانيا وبولندة، تهيم من مرفأ إلى آخر، بشحنتها البشرية التي لا يريد أحد أن يستقبلها. في أيلول/سبتمبر 1939، قصفت مدفعية تابعة للشرطة البريطانية إحدى هذه السفن قُبالة ميناء حيفا الذي كانت تحاول بلوغه سرّاً. وشاهدت حشود المسافرين المتشبّثين بجسر السفينة بيأسٍ أرض الميعاد التي لن تطأ أقدامهم ترابها تبتعد. في 24 شباط/فبراير 1940، غرقت السفينة «ستروما» التي رفضت كل الموانئ استقبالها في عُرض البحر قُبالة اسطنبول، مما أدّى إلى مقتل 768 مسافراً يهودياً[224]...

أثار هذا الحصار حفيظة القادة الصهاينة. فما جدوى «وطن قومي» إذا لم يكن يحق للمهاجرين اليهود اللجوء إليه؟ أليس لهذه الغاية أنشئ؟ أجابت السلطات البريطانية أن الانتداب الذي عُهد إليها يحتّم عليها الحفاظ على التوازن بين اليهود والعرب، وهذا صحيح، وصحيح كذلك أن اعتداءات يهود فلسطين على السكان المسلمين تتزايد. ولكن الحركة الصهيونية التي كانت تمتد وتتوسع كل

يوم رفضت القبول بآراء الحكومة البريطانية. فقررت، إذ استنكرت ما اعتبرته «خيانة» لندن، أن تباشر الكفاح ضدّ سلطة الانتداب.

إلى النزاع الدائم بين اليهود والعرب، أضيف نزاع بين اليهود والبريطانيين. وما لبث الوضع أن أصبح لا يطاق.

XXV

خلال حرب 1939 ـ 1945، سمحت السلطات البريطانية لليهود بإنشاء «جسم دفاعي»، الهاجاناه، لحماية أنفسهم من اللصوص وضمان أمن الأرض من اجتياح محتمل لقوى المحور. انتقل هذا الجيش ـ لأنه كذلك بالفعل ـ الذي بات يضم 60 ألف عنصر إلى العمل تدريجياً. واعتباراً من عام 1943، أطلق بمساعدة قواته الخاصة، البلماخ، حرب مضايقة على الإدارة البريطانية بدءاً من سرقة الوثائق [225] إلى الهجوم المسلّح على القوافل العسكرية ووسائل النقل ومنشآت الشرطة والمباني الحكومية.

تشكلت حركة مقاومة حقيقية ضد «المحتلين» البريطانيين. كان أكثر عناصرها نشاطاً، وأشدّها عنفاً كذلك، فرق الكوماندوس الطيارة «إيرغون زفاي ليومي» وجماعة «سترن». كانت فرق المتطوّعين هذه، الشديدة التحرك، والمزوَّدة بأسلحة خفيفة، تتألف من متطرفين متدربين على حرب الشوارع وإلقاء القنابل اليدوية. كان بعضهم قد حارب في إسبانيا ضمن الألوية الدولية. وقد أكثروا من الاعتداءات وأعمال التخريب للسكك الحديد. وبلغ الكفاح ذروته في حزيران/يونيو 1946 حين شنّ الهاجاناه هجوماً عاماً على وسائل الاتصالات. وفي تموز/يوليو، دمّر انفجار جناحاً كاملاً في فندق كينغ دافيد بمدينة القدس، كانت تشغله المفوضية العليا وجزء من هيئة الأركان البريطانية.

هذه المرة، طفح الكيل، فأعلن البريطانيون حالة الطوارئ، وردوا بعمليات انتقامية دامية ضدّ الإرهابيين. ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر على حاله، ولا بد من إيجاد حل. فدعا بيفان، وزير الخارجية في الحكومة العمالية [226]، راجياً إيجاد حل حيث لم يحالف الحظ أسلافه المحافظين، إلى طاولة مستديرة يعرض العرب واليهود والإنكليز حولها تظلّمهم ويقابلون وجهات نظرهم. إلا أن الممثلين العرب رفضوا الجلوس إلى طاولة واحدة مع الممثلين اليهود. وتوافق اليهود والعرب على رفض الخطة الإنكليزية؛ ورفض العرب والإنكليز بالإجماع أن يأخذوا في الحسبان الاقتراحات الصهيونية[227]. وأخفقت المبادرة العمالية مثل سابقاتها. وبدلاً من تهدئة النزاع، قامت بتأجيج سعيره.

لم يبق سوى حل واحد هو نقل النقاش من لندن إلى لايك سكسيس، وعرض القضية على الأمم المتحدة التي أرسلت لجنة للاستقصاء في فلسطين[228]. في 3 نيسان/أبريل 1947، ورفعت هذه اللجنة تقريرها إلى الجمعية العمومية. كان هذا التقرير يقع في خمسة أجزاء ضخمة، ويستعرض مطوّلاً الطرح اليهودي والطرح العربي.

قال اليهود: «إننا نستند في المطالبة بحقوقنا إلى العلاقات التاريخية للشعب الإسرائيلي مع الأرض المقدّسة. وقد تأكدت هذه الحقوق في وعد بلفور والانتداب الذي فوّضت به عصبة الأمم بريطانيا لإنشاء وطن قومي يهودي. وبناء على وعد تضمنه عصبة الأمم، باشرنا تثمين هذا الوطن، وقمنا بتثميره بعرق جباهنا. واستفاد الجميع من ذلك، يهوداً وعرباً على السواء، بما أن مستوى عيش هؤلاء قد شهد تحسناً ملموساً. لقد أضفت قرارات دولية ووقائع يستحيل إغفالها أو خيانتها حقيقة اجتماعية على دولة إسرائيل. فتعهدت هذه الدولة سلفاً بضمان مساواة كاملة في الحقوق للسكان

العرب. إلى هذه الأسباب التاريخية والقانونية والاقتصادية، أضيفت حجج أخلاقية تتمثل في ضرورة إنهاء «شتات» اليهود منذ آلاف السنين وتقديم حل إنساني لهذه القضية الساخنة، أي استيطان 250 ألفاً من الناجين من معسكرات الاعتقال النازية.»

أما العرب فساقوا حججاً لا تقل عن حجج خصومهم وزناً.

فأعلنوا: «نواجه الحقوق اليهودية بالحقوق غير قابلة للتقادم للإسلام على أرض غزاها أسلافنا عام 637 م. وهذا البلد الذي يتألف أكثر من ثلثيه من المسلمين يحافظ على طابع مقدّس بنظر كل المؤمنين[229] [230]. لقد تلقينا من بريطانيا وعداً قاطعاً يتمثل بتشكيل كونفدرالية من الممالك العربية المستقلة بعد الحرب العالمية الأولى[231]. ماذا حلَّ بهذا الوعد؟ الانتداب الذي فوّض إلى بريطانيا على فلسطين غير شرعي. إنه يتناقض مع حرفية ميثاق عصبة الأمم وروحيته نظراً لأنه يخرق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. إننا نطالب بالقيام الفوري لدولة عربية مستقلة في فلسطين، ونتعهد حماية حقوق الأقلية اليهودية فيها.»

ولكن من ذا الذي لا يرى أن الحالة الذهنية في فلسطين ـ حيث بلغت الأحقاد العِرقية ذروتها ـ لا تفسح أي مجال لتسوية بالقوة؟ تشير كل الدلائل إلى أن دولة يهودية حصراً لن تأخذ في الحسبان إطلاقاً حقوق العرب، وأن دولة عربية حصراً سوف تنتهك على الفور حقوق اليهود. فوضعت لجنة الأمم المتحدة خطتين: الخطة الأولى تقترح إنشاء دولتين مستقلتين، واحدة عربية والأخرى يهودية، مع وحدة اقتصادية [232]؛ والخطة الثانية تقترح إنشاء دولة فدرالية[233].

في الجمعية العمومية الثانية للأمم المتحدة، توافق كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ والتوافق ليس من عادتهما ـ على تبنّي خطة التقسيم. وشجّع هذا التطابق في الآراء ممثلي الوكالة اليهودية على التساهل والموافقة على مضض. ولكن العرب الذين لم يتنبّهوا ظلّوا سادرين في موقفهم المتعنّت، وردّدوا: «فليخرج اليهود من فلسطين، هذا هو الحل الوحيد.»

عندئذ، أعلنت بريطانيا ـ المرهقة من ممارسة انتداب لم يجلب لها سوى المتاعب ـ أنها قررت سحب قواتها من فلسطين وإنهاء الإدارة البريطانية في هذا البلد «من أجل وضع الطرفين أمام مسؤوليتهما»، مما يعني أنهم قالوا للعرب واليهود: «تناحروا إذا كان ذلك يحلو لكم»[234].

بعد اثنتين وثلاثين جلسة من المناقشات الشاقة، أعلنت لجنة الأمم المتحدة المكلّفة بالقضية الفلسطينية، بـ250 صوتاً مقابل 13، و17 امتنعوا عن التصويب، تأييدها لإنشاء دولتين مستقلتين، الأولى عربية والثانية يهودية. وسوف تكون القدس والأماكن المقدسة منطقة دولية خاضعة لوصاية الأمم المتحدة[235].

بموجب هذه الخطة، على الانتداب البريطاني أن ينتهي على الفور، وقبل 1 آب/أغسطس 1948 في مطلق الأحوال. وستتولى لجنة تابعة للأمم المتحدة تحديد التدابير التحضيرية لاستقلال الدولتين الجديدتين. وبعد سجالات عاصفة، تبنت الجمعية العمومية هذا المشروع في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 بأغلبية الثلثين[236].

لم يتحمس اليهود على الإطلاق لمبدأ التقسيم. كانوا يأملون الحصول على كامل فلسطين لأن المساحة بدأت تنقصهم بسبب التدفق المتواصل لمهاجرين جدد (خفَّت إجراءات الحصار بطلب من الأمم المتحدة). ولكنهم وجدوا العزاء في كون هذه الدولة التي تشكلت على هذا النحو، ومهما كان حجمها صغيراً، هي دولتهم. وحالما تكتسب هذه القاعدة الأساسية، سيكون لديهم الوقت لتوسيع حدودها لاحقاً. كان هذا الموقف دليلاً على الواقعية والنضج السياسي.

أما العرب، باستبدادهم وعنادهم، فقد ارتكبوا خطأ فادحاً من ناحية مصالحهم الخاصة. صرّحوا على الملأ أنهم لن يقبلوا أبداً بتقسيم فلسطين، لأن هذا التدبير يعني «اغتصاب أرض يملكونها منذ قرون، وانتهاك جميع الوعود التي قطعت لهم». وأعلنوا عزمهم القاطع على «الحيلولة بكل الوسائل دون إنشاء دولة يهودية على أرض مسلمة منذ أكثر من 1200 عام.»

سرعان ما أدركت اللجنة من أجل فلسطين التي انبثقت من التصويت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر عجزها. رفض العرب الاعتراف بوجودها، ولم يشأ البريطانيون أن يقدّموا لها مساعدتهم. وأعلنت الحكومة البريطانية التي تنفست الصعداء لأنها تخلصت أخيراً من جذوة الفتنة تلك، أن إدارتها وقواتها سوف تستبق المهلة المحددة وتبادر إلى الجلاء عن فلسطين في 15 أيار/مايو 1948. ولم تلحظ أي تدبير انتقالي. أبلغ الموفد البريطاني في لايك سكسيس لجنة الأمم المتحدة أنه لن يسمح لها بالدخول إلى الأراضي المقدسة إلا بعد خمسة عشر يوماً على انسحاب القوات البريطانية، وأن السلطات البريطانية المحلية لن تقدّم لها سوى «نصائح» بغضّ النظر عن أي دعم فعلي. وعلاوة على ذلك، رفضت بريطانيا أن تقوم بتموين البلد بعد 15 أيار/مايو، ولو تموينياً موقّتاً.

أعلنت الولايات المتحدة فجأة، إذ أصابها الهلع من التأزم المتعاظم الذي يسري في أنحاء المشرق كافّة (حيث لديها بدورها مصالح هائلة لا بد أن تحافظ عليها) في 28 آذار/مارس 1948 أنها عدلت عن «خطة التقسيم»، الأمر الذي قضى نهائياً على صلاحية لجنة الأمم المتحدة المكلّفة بتطبيقها[237]. وفي اصطفاف اللحظة الأخيرة مع اقتراح للحكومة البريطانية، اقترحت الإدارة الأميركية تكليف الأمم المتحدة ممارسة وصاية دولية على كامل فلسطين، فلعل ذلك هو أكثر الحلول تعقلاً...

ولكن اليهود الذين ظنوا أنهم عشية امتلاك دولة ذات سيادة ومستقلة رأوا في هذا الاقتراح تداعياً لكل آمالهم. سوف تكون وصاية الأمم المتحدة التي تتميز بما يكفي من القوة لتكون مظلّة ضعيفة أكثر من اللازم لحمايتهم. كانت خيبة عارمة لمئات الآلاف من المهاجرين. فهل يتخلى عنهم الرب على مشارف أرض الميعاد؟

XXVI

كان العرب ينتفضون في كل مكان؛ وفي كل مكان، تتعالى النداءات لحمل السلاح[238].

أقسمت جامعة الدول العربية [239] المجتمعة في صوفر في أيلول/سبتمبر 1947 أن لا شيء سيمنعها من تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة وموحّدة «مهما كانت قرارات الأمم المتحدة أو ردود فعل المستعمرين الصهاينة.»

ولذا، أثار التصويت الذي جرى في 29 تشرين الثاني/نوفمبر في بلايك سكسيس موصياً بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين موجة من الغضب العارم لدى المسلمين قاطبة. وفي اليوم التالي، تزعمت جامعة الدول العربية حملة دعاية عنيفة ضد مبدأ قيام دولة إسرائيل نفسه. من دمشق إلى عمّان، ومن بغداد إلى القاهرة، لم تسمع فقط الدعوات إلى الجهاد [240] بل جرى التحضير له. سوف يُطبَّق على اليهود قانون القربان : سيدفعون بإبادة جماعية ثمن عزمهم على احتلال أرض ليست لهم. «فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين»[241]. هل أعلن اليهود أن يَهْوَه إله الجيوش؟ لا بأس! سوف يثبت لهم العرب أن الإسلام بدوره دين السيف...

حتى قبل جلاء البريطانيين عن فلسطين، بدأت الحرب بسلسلة من الهجمات العسكرية المباغتة التي قامت بها مجموعات عربية غير نظامية، مجنّدة في سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردنّ،

ومعزّزة بمتطوّعين جاءوا من بلدان عربية أخرى. قام مسلمو فلسطين الذين كان عددهم آنذاك يضاهي عدد اليهود بدعم هذه المجموعات. وافتتحت مكاتب لتجنيد المتطوعين في دمشق والقاهرة وكل المدن الكبرى في الشرق الأدنى تحت رعاية «لجنة الدفاع عن فلسطين».

في الفترة الممتدة بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 شباط/فبراير 1948، شنت الهجمات بالدرجة الأولى على قرى في شمال فلسطين. تعرّضت مستوطنات كفر زولد، ودان، ولافاهوت، ويحيام للنهب والحريق. وفي منطقة القدس، هاجمت مجموعة من المغاوير تحت إشراف الفرقة العربية في شرق الأردنّ قرية رامات ـ راشيل. وخلال هذه الأسابيع، أسفرت الاعتداءات المعزولة التي نفّذتها مجموعات محلية أو عناصر متسللة عن 2778 ضحية من هذا الطرف أو ذاك[242].

في 6 شباط/فبراير 1948، أبلغت جامعة الدول العربية الأمانة العامة للأمم المتحدة «رفض الشعوب والدول العربية رفضاً قاطعاً الاعتراف بقرار الأمم المتحدة الذي أنشأ دولة إسرائيل»، وحذّرتها «من مغبّة الإبقاء على هذا القرار». وفي الواقع، منذ نهاية كانون الثاني/يناير 1948، دخلت مجموعات كثيرة تابعة «لجيش الإنقاذ العربي» إلى فلسطين، حيث رحّب بهم السكان المسلمون. واعتباراً من 15 شباط/فبراير، قدّر عدد المتطوّعين السوريين واللبنانيين والأردنيين والعراقيين بثمانية آلاف، بقيادة فوزي القاوقجي[243]، في نواحي الناصرة وصفد وجنين ونابلس، وفي المنطقة الجبلية الواقعة جنوب القدس. كانت هذه المجموعات المزوَّدة بأسلحة مرتجلة تريد الحلول محل الوحدات البريطانية فور جلائها عن فلسطين، واختبار القوة الحقيقية للمقاتلين اليهود، والضغط على الأمم المتحدة لإرغامها على العودة عن تصويتها في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

في 26 نيسان/أبريل، اجتمع أبرز زعماء الدول العربية في عمّان بشرق الأردنّ[244]. وحدّدوا التدابير الأخيرة المعدّة لتأمين تنسيق عملياتهم. ففي حال أمعن اليهود في رغبتهم في إنشاء دولة مستقلة، تقوم الجيوش النظامية بقيادة الفريقين العراقيين إسماعيل صفوت وطه باشا الهاشمي بشنّ الهجوم الحاسم. وأعلن عزّام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية: «ستكون هذه الحرب حرب إبادة! وتشمل مجازر أشبه بمجازر الغزوات المغولية والحروب الصليبية.»

ولكن ماذا تفعل بريطانيا؟ لماذا لا يبدر عنها أي موقف؟ هل هي متفقة سرّاً مع العرب؟ على الإطلاق. ولكنها تركتهم يتصرفون على هواهم لأن انتدابها لن يلبث أن تنتهي مدّته، وما سيجري لاحقاً لا يعنيها. وهي تعلم أصلاً أنها تعطي الأفضلية لليهود بإسراعها في إخلاء يافا، بدون نقل صلاحياتها سلفاً إلى السلطات المنظمة لضمان حماية السكان المدنيين.

كتب أندريه شوراقي: «الجميع يعلم بساعة الصفر. وكلّما اقتربنا منها زاد الوضع توتّراً.»[245]

استعدت الفرقة العربية في شرق الأردن، بإشراف ضباط بريطانيين تحت قيادة غلوب باشا [246] بدورها للمشاركة في الحسم النهائي. فاحتلت أريحا في 28 نيسان/أبريل، وهاجمت مستوطنة عيشر اليهودية، ثم في 4 أيار/مايو، مستوطنة كفر إتزيون بمنطقة الخليل. ومع مواصلة بريطانيا إجلاء قواتها، نشرت الفرقة العربية عناصرها وسيطرت على المعسكرات ومستودعات الذخيرة التي انسحب منها البريطانيون. في أوائل أيار/مايو، توالت التصريحات العدائية لكل من فاروق، ملك مصر، وعبد الله، ملك شرق الأردن.

وأمام هذه الانتفاضة العامة، بدأ أكثر أنصار الدولة اليهودية حماساً يخشون الأسوأ.

نصح قسم كبير من الرأي العام اليهودي قادة تل أبيب: «توخّوا الحذر! ولا تبادروا إلى أي تحرك قد يشعل الفتيل!».
حوالى العاشر من أيار/مايو، ولشدة ما أصبح الوضع متفجراً، بدأت جمعيات خيرية تقيم معسكرات في اليونان لاستقبال الناجين من المجزرة التي تتهيأ.

XXVII

أمام اشتداد الأخطار، أدرك زعماء اليهودية الفلسطينية أن لا خيار لديهم بعد اليوم، وأنه يتعين عليهم أن يفرضوا قرارهم. كان عليهم إبلاغ العالم أجمع بقيام دولة إسرائيل، مهما حصل، لحظة انتهاء الانتداب البريطاني.
تحسباً لهذا اليوم، بادرت الوكالة اليهودية إلى تأليف لجنة حكومية موقّتة. وفي أوائل نيسان/أبريل، عيّن الأعضاء الثلاثة والثلاثون في اللجنة الموقّتة التي اجتمعت في تل أبيب لجنة تنفيذية مؤلفة من 13 عضواً عهدت رئاستها إلى دافيد بن غوريون. وفي 12 نيسان/أبريل، أطلقت أعلى هيئة في المنظمة الصهيونية العالمية النداء الآتي:
«يا أمم الأرض، اعترفوا لإسرائيل بحقها في تأمين خلاصها بنفسها! امنحوها القدرة على التحدث باسمها وعيش حياة مستقلة أخيراً! أما نحن، فبفضل القوة التي يمنحنا إياها حقنا، نضع تحركنا تحت حماية إله إسرائيل، ونعهد بمستقبل شعبنا إلى بطولة أبنائه!».
اقتربت ساعة الحسم. في 13 أيار/مايو، أصدرت وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات البريطانيتان تصريحاً مشتركاً استعرضتا فيه عمل الإدارة البريطانية في فلسطين، وأعلنتا أن الانتداب ينتهي في 15 أيار/مايو 1948 عند منتصف الليل. وعلى هذا النحو، سوف ينتهي فصل من تاريخ بريطانيا الذي استهلّه قبل ثلاثين عاماً دخول لورانس واللنبي إلى القدس[247].
لم يكن أمام بن غوريون سوى ست وثلاثين ساعة لمواجهة هذا الحدث. كانت البلدان العربية تزمجر، ولجنة الأمم المتحدة غائبة. وقد تنحّت الولايات المتحدة وبريطانيا في اللحظة الأخيرة. فوجد رئيس اللجنة التنفيذية الإسرائيلية نفسه في وضع الغطّاس الذي يبلغ طرف المقفز. هل يجرؤ أن يقفز في الفراغ؟
في 14 أيار/مايو، الساعة الرابعة عصراً، أي قبل ثماني ساعات من انتهاء مدة الانتداب، مثل بن غوريون أمام أعضاء المجلس القومي اليهودي المجتمعين في تل أبيب. كانت مدرّجات القاعة مكتظة بالحضور، والجميع يقيس خطورة الموقف. ووسط صمت مهيب، ارتقى رئيس اللجنة التنفيذية المنصّة وأعلن بصوت جهوري:
«أعلنُ قيام دولة يهودية في فلسطين! اعتباراً من اليوم، سوف يكون اسم هذه الدولة إسرائيل. وتضع هذه الدولة نفسها، فور قيامها، تحت حماية العليّ القدير وتستلهم الأنبياء... يا يهود العالم أجمع، اسمعوا صوتي! انضمّوا جميعاً إلى روح إسرائيل! أعينوها على تأمين إنماء البلاد! ساعدوها على تحمّل أعباء المعركة الكبرى التي تخوضها لتحقيق حلمنا القديم، خلاص إسرائيل!».
أعقبت هذه الكلمات عاصفة من التصفيق. نهض كل الحاضرين وهتفوا للخطيب. وخارج القاعة، سرى حماس لا يوصف في صفوف الجمع الذي كان يسمع خطاب بن غوريون عبر مكبّرات الصوت. هتف الناس وتبادلوا القبلات وبكوا وتلوا المزامير. وأنشدوا نشيد «حانوكاه» الذي يمجّد انتصارات يهوذا المكابي:

خالدة صخرتنا، خالد ملاذنا

اللذان بفضلهما انتصرنا
سوف نعيد هنا بناء الهيكل
لنرفع إليك شكرنا...

وحين سكتت الأناشيد والهتافات، تساءل الجميع بقلق وتوجّس عمّا سيحصل. كيف سيكون ردّ الحكومات الأجنبية؟ خلال بضع ساعات، ينتهي الانتداب البريطاني، وإسرائيل كلّها تترقّب حلول منتصف الليل، بشعور من الأمل والرجاء الممزوج بالتخوف والرهبة.

في 15 أيار/مايو 1948، عند منتصف الليل، انتهى الانتداب البريطاني. وبعد نصف ساعة، أعلنت برقية من الرئيس ترومان أن الولايات المتحدة تعترف بدولة إسرائيل الجديدة. وبعد بضع ساعات، قام الاتحاد السوفياتي بالمثل، ثم حذت حذوهما الحكومات الأخرى[248].

تأسست دولة إسرائيل. لم يتراجع بن غوريون أمام هذا الاختبار. وضع بجرأته الرأي العام العالمي أمام الأمر الواقع. وابتهج صهاينة لندن وأمستردام وباريس ونيويورك.

ولكن الإسرائيليين في تل أبيب لم يستسلموا للأوهام، فالمأساة سوف تبدأ الآن بالنسبة إليهم...

XXVIII

في اليوم نفسه (16 أيار/مايو)، خضعت فلسطين لهجوم شامل على معابرها الحدودية كافّة. انطلقت المجموعات العربية شمالاً وشرقاً وجنوباً لخنق دولة إسرائيل الجديدة في المهد.

فيما كان الملك عبد الله في شرق الأردنّ يُبلغ الأمم المتحدة أن «قواته اضطرت للدخول إلى فلسطين من أجل الحيلولة دون سحق السكان العرب المحليّين العزَّل»، اجتاح صحراء النقب رتلان مؤلّلان مصريان اجتازا الحدود الجنوبية بين رفح والعوجة. وأغارا على أشدود ورملة، بعد استيلائهما على نظيم وبئر السبع والخليل، تاركين على يسارهما مدينة غزة.

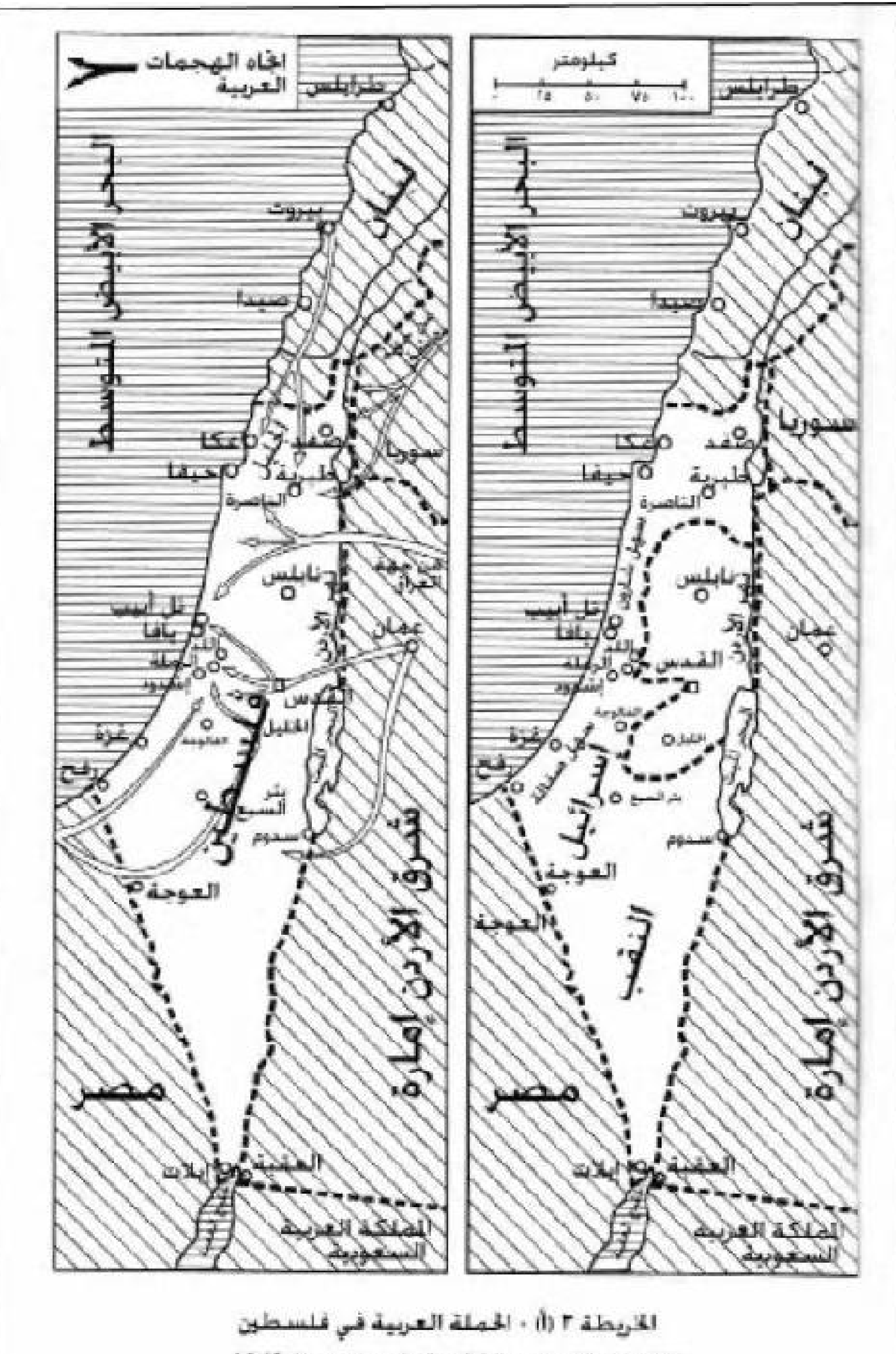
في شمال البلاد، عبرت القوات السورية واللبنانية والعراقية كذلك الحدود، وتقدمت باتجاه عكا والناصرة وصفد. وهاجمت طائرات غير محددة، عراقية على الأرجح، المستوطنات اليهودية شرق بحيرة طبريا وجنوبها. وتقدّم رتل مؤلّل عراقي دخل إلى البلاد من شرق نهر الأردن على طول ضفاف بحيرة طبريا، ودكّ بالمدافع مستوطنات شار هاغولان وأشدوت وأفيكيم.

لجهة الشرق، استولت الفرقة العربية في شرق الأردنّ على محطة توليد المياه التابعة للشركة الكهربائية الفلسطينية عند ملتقى نهري الأردن واليرموك. ثم اتجهت نحو القدس حيث انتشرت وهدّدت اللدّ وتل أبيب.

توقّعت هيئة الأركان العربية أن تُسحق إسرائيل بالكامل في أقل من عشرة أيام. واعتباراً من 25 أيار/مايو، كان الملك عبد الله ليدخل دخولاً مهيباً إلى القدس التي يكون قد سيطر عليها باسم الإسلام. ولم يتضح من سيقف له بالمرصاد. فمن جهة، الأرتال العربية تتقدم بسرعة، وتصادف نقاط ارتكاز معدَّة من جانب العناصر التي تسلّلت إلى فلسطين قبل شنّ الهجوم. ومن جهة أخرى، كان التفاوت في عدد السكان الذين يتقاتلون صارخاً. فهناك خمس دول تضم 35 مليون نسمة تواجه مجموعة صغيرة مؤلفة من 650 ألف مهاجر. غير أن هذا التفاوت انعكس إذا ما اعتبرنا عدد القوات التي نزلت إلى الجبهة فعلياً. فالبلدان العربية لم يكن لديها سوى 21 ألف مقاتل لمواجهة نحو 60 ألف مقاتل يهودي، ممّا يبيّن مدى الاستخفاف بتنظيم الهجوم[249]. كما أن اليهود أخذوا حيطتهم، فحشدوا

مقاتليهم في وحدات متراصة صغيرة، شرسة ومدجّجة بالسلاح. إنهم يعلمون بأنهم محكومون بالانتصار أو الموت، واليأس يضاعف طاقتهم القتالية.

لم يترك رحيل قوة الانتداب الخصمين وجهاً لوجه فحسب بل ترك البلاد في فوضى عارمة. كانت الاتصالات في حالة يرثى لها، والشرطة الفلسطينية غير موجودة، والمؤن غير متوافرة. ولكن هناك الهاجاناه، جيش الدفاع الذي تشكل منذ عام 1943، وتمرّس بالمعارك التي خاضها أولاً ضد السكان العرب المحليين، ثم ضد البريطانيين، وكان يتماهى تماهياً وثيقاً مع الشعب الإسرائيلي. أصبحت كل مستوطنة قلعة؛ وصار كل بيت حصناً؛ وكل إسرائيلي، رجلاً كان أم امرأة وطفلاً، مقاتلاً. « كلهم يعرفون لماذا يحاربون: من أجل محاصيلهم التي غنموها رغماً عن الرمال؛ ومن أجل الأحراج التي كسبوها رغماً عن الصخور؛ ومن أجل الحرية.»[250] ـ وهذه الكلمة وحدها ستجعلهم يجترحون المعجزات.



الخريطة ٣ (أ) - الحملة العربية في فلسطين
الخريطة ٣ (ب) - دولة إسرائيل بعد هدنة ١٩٤٩

سرعان ما تدفقت الأسلحة وتوافد المتطوعون من الخارج[251]. كان رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي عالم آثار شاباً في التاسعة والعشرين من العمر، أتاح له إلمامه بالطبوغرافيا الفلسطينية والماضي التوراتي تعزيز إمكانيات قواته وتنظيم أكثر المناورات مباغتة[252]. ولكن مقاومة بعض التجمّعات المحلية التي تميّز ردّها بالعفوية والسرعة الخاطفة قصمت ظهر الهجوم العربي وأرغمته على الركود.

لم يتردد اليهود المهددون بالإبادة في إبادة سكان القرى العربية التي تحالفت مع الغزاة. في دير ياسين، من بين قرى أخرى، تميّزت المشاهد بوحشيتها المذهلة. فهرب الأهالي المسلمون الذين دبّ الهلع في قلوبهم متخلّين عن أملاكهم. ولم يلبث 500 ألف منهم أن فروا من فلسطين وأقاموا في مخيّمات على الحدود في منشآت مرتجلة.

بعد خمسة عشر يوماً على شنّ الهجوم، أصبح الوضع في منتهى الغموض. لم يعد بالإمكان التحدث عن عمليات منسّقة، فقد اقتصر الأمر على الكثير من المعارك المعزولة. وفي كل الأحياء السكنية، نظّم اليهود حرساً مدنياً يؤمّن، مع الهاجاناه، حماية الطرقات والدفاع عن نقاط الارتكاز. استرد بعض هؤلاء الحرّاس المدنيين، بفضل القنابل الحارقة، بلدات كان العرب قد استولوا عليها لا سيما صفد وطبريا وسمخ. واستعادوا مواقع خسروها في المرحلة الأولى من المعركة وانتهى بهم الأمر أن استعادوا السيطرة على المناطق الحيوية في فلسطين. وبعد إلحاق خسائر فادحة باللبنانيين والعراقيين، هزمت مجموعات الهاجاناه الفرقة العربية أمام أبواب القدس، وأحرزت نصراً مبيناً في الفلّوجة حيث طوّقت معظم القوات المصرية. وانكفأ ما تبقى من فلول قوات الملك فاروق وقد تشتّتت صفوفها نحو بئر السبع والعوجة. ولكن الهجوم العربي كلّف إسرائيل مع ذلك 8000 كادر.

صرّح الإسرائيليون لاحقاً: «ثمة سببان يبرّران انتصارنا: الأول، طبيعي، يقوم على العون الذي قدّمه الله إلى شعبه؛ والثاني، خارق، يتجلّى في بطولة مقاتلينا الذين استبسلوا كالأسود. وعلى هذا النحو، هزم جيشنا بمفرده خمسة جيوش عربية.»

وعلى الرغم من هذا التبدّل غير المتوقع في الوضع، يتضح أن الإسرائيليين قد يُهزمون تحت وطأة العدد، فبوسعهم التقدم ميدانياً، وخوض حرب عصابات شرسة، وإلحاق خسائر دموية بالمعتدين عليهم؛ ولكنهم لا يتفوّقون عددياً للقضاء عليهم. ولو بذلت الدول العربية جهداً جديداً، لانتصرت في نهاية المطاف لأن إسرائيل لا تملك الوسائل للاستمرار في حرب استنزاف.

XXIX

تدخّلت الأمم المتحدة. وفي 22 أيار/مايو 1948، دعا مجلس الأمن كل المتناحرين إلى وقف إطلاق النار. وكرر دعوته في 29 أيار/مايو نظراً إلى عدم استجابتهم. ولكن الهدنة الأولى لم تعقد سوى في 11 حزيران/يونيو، الساعة السادسة صباحاً، لمدة شهر. واستغلّ اليهود هذا الوقت لرصّ صفوفهم. وفي 9 تموز/يوليو، أعلن العرب الساخطون لاستفادة أعدائهم من وقف المعارك أنهم لن يحترموا الهدنة، واستؤنفت المعارك أكثر دموية من قبل.

في 15 تموز/يوليو، أمر مجلس الأمن مجدداً بوقف إطلاق النار، وهدد الطرفين بتدخل مباشر، تطبيقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، عيّن وسيطاً هو الكونت فولك برنادوت، رئيس الصليب الأحمر السويدي. استقر هذا الأخير في مقرّه العام بجزيرة رودوس. وكانت تساعده «لجنة هدنة» مؤلفة من 125 مراقباً عسكرياً وضعتها في تصرّفه بلجيكا وفرنسا

والولايات المتحدة. وبعد أن حصل برنادوت أخيراً على موافقة الأطراف كافّة، تمكن من فرض وقف إطلاق النار في القدس وفي منطقة متاخمة قامت اللجنة بتعيين حدودها (16 - 18 تموز/ يوليو).

إلا أن الوضع ظل متوتّراً على طول الحدود. وتفاقمت الأمور حين اغتيل الكونت برنادوت في القدس على يد متطرفين يهود يعلمون أنه يؤيد خطة «التقسيم» (17 أيلول/سبتمبر). لم تتسبّب النهاية المأسوية لهذا الأرستقراطي السويدي الذي يتمتع بمروءة الفرسان، بعد أن خرَّ صريعاً على بعد خطوات من جبل الزيتون في حين كان يفعل المستحيل لإعادة السلم، بموجة تأثّر عارمة عبر أنحاء العالم، بل أعادت النظر في المعطيات كافّة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استؤنفت معارك عنيفة في صحراء النقب. أما من وسيلة قطّ لإخماد النيران المستعرة؟

أرسل مجلس الأمن إيعازاً جديداً إلى المتناحرين الذين تجاوبوا هذه المرة وأعطوا قواتهم الأمر بوقف إطلاق النار (13 تشرين الأول/أكتوبر).

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتبر مجلس الأمن، إذ أصابه الهلع بسبب جموح الأهواء الذي يسود فلسطين وأدرك هشاشة الهدنة، أنه لا بد من عقد هدنة بين البلدان الستة المتناحرة. وقد أشعل هذا الإعلان نيران المعارك ثانية في صحراء النقب حيث أحرزت القوات الإسرائيلية تقدماً جديداً على المصريين.

استاء مجلس الأمن و«فرض» الهدنة على المتناحرين[253]. وبفضل المساعي الحميدة للدكتور رالف بنش، وهو أميركي من العِرق الأسود تولّى الوساطة بالوكالة، وقّعت هدنة نهائية ـ هي الرابعة ـ في 7 كانون الثاني/يناير 1949.

وأخيراً، توصلت جهود الوساطة إلى نتيجة عملية. وقّعت أربع هدنات: في رودوس، بتاريخ 24 شباط/فبراير 1949 بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية؛ وفي رأس الناقورة، بتاريخ 23 آذار/ مارس، بين لبنان وإسرائيل؛ وفي رودوس أيضاً، بتاريخ 3 نيسان/أبريل، بين المملكة الهاشمية في شرق الأردن وإسرائيل؛ وأخيراً، عند الخط 232، قرب محنابييم، بتاريخ 20 تموز/يوليو 1949 بين سوريا وإسرائيل[254].

أكّدت هذه الأعمال هزيمة الهجوم العربي بمعنى أنها كرّست وجود دولة إسرائيل. ولكنها حددت لهذه الدولة حدوداً لا تنفي عبثيتها لكونها موقّتة. وتمتد هذه الحدود على أكثر من ألف كلم، وتقسم البلد إلى منطقتين منفصلتين: الجليل شمالاً ويهودية جنوباً، يفصل بينهما ممر ضيّق في سهل شارون. واتسع شرق الأردن بفضل قسم من الانتداب البريطاني السابق، غرب نهر الأردن [255]، واتخذ، اعتباراً من ذلك التاريخ، اسم الأردنّ. وحصل المصريون جنوباً على شريط ساحلي يشمل مدينة غزة حيث لم يلبثوا أن أقاموا حامية متينة.

أما القدس فظلّت منقسمة لأن الحدود التي حدّدتها الهدنة تمرّ عبر المدينة. أصبحت المدينة الحديثة عاصمة لدولة إسرائيل فيما أعطيت المدينة القديمة التي تضم مجمل الأماكن المقدسة إلى الأردن، وظلت أرضاً عربية، وقامت بينهما «منطقة عازلة» محاطة بأسلاك شائكة تحوّلت شيئاً فشيئاً إلى خندق ردم. وبالتالي اصطدمت كل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توحيد المدينة عبر تدويلها بالمعارضة المشتركة للعرب وإسرائيل، فظلت قرقعة البنادق وإيقاع دوريات الشرطة تدوِّي حول قبر المخلص.

«الهدنة ليست السلم!»، لا يجب تكرار هذه الحقيقة على مسمع الإسرائيليين لأن كل ما يرونه حولهم يذكّرهم بها يومياً. فلا يوم في حياتهم يفلت من هذا التهديد، أي المواصلة المحتملة دائماً للمعارك.

لم تستسلم خمس دول عربية حول حدودها الممزّقة، ولم تتخلّ عن أملها في الانتقام. كانت الهدنة «المفروضة» عليها تكتسب عندها طابعاً موقّتاً، وهي تعتزم أن تضع لها حداً في أول مناسبة. وبما أنها رفضت على الدوام الاعتراف بالدولة اليهودية الجديدة، لم يكن لهذه الدولة أي وجود قانوني في نظرها. ولن يسمح لها إلغاؤها من الخريطة باستعادة أرض تطالب بها فحسب بل يعني تنفيذ مشيئة الرسول (صلعم). انتفت ولو بداية حل لهذه الأزمة التي تداخلت فيها العوامل السياسية والأهواء الدينية[256].

لو تعلّق الأمر فقط بعداء الحكومات! ولكنّ نحو 600 ألف لاجئ فلسطيني يخيّمون مباشرة على الحدود هرب بعضهم أثناء النزوح، وطُرد بعضهم الآخر منذ نهاية العمليات الحربية. إنهم يعيشون مكدّسين في قرى من الوحل والخيش، متبطلين وجائعين، بدون مال، وبدون عمل، وبدون أي شيء يلهيهم عن الفكرة الثابتة الآتية: العودة إلى الديار. وعلى الرغم من العبء الذي يمثلونه، لا تريد أية دولة مجاورة أن تشرّدهم لأن وجودهم على حدود إسرائيل رمز للطابع الموقّت للهدنة[257]. وراح عملاء محرّضون يرددون على مسامع هؤلاء اللاجئين يوماً بعد يوم أنهم سيعودون قريباً إلى فلسطين ويسترجعون أملاكهم وأرزاقهم. قالوا لهم: «اصبروا! بعد ثلاثة أسابيع، سوف تعودون إلى دياركم.» وقام هذا الكلام بتأجيج اندفاع محموم في قلوبهم، هو مزيج من الحقد والطمع والغضب والمرارة.

قبل الرحيل، اضطر الكثيرون منهم إلى التنازل عن أراضيهم للصندوق القومي اليهودي الذي أنشئ لشراء الأرض المقدسة من العرب. لم ينفكّ عدد الإسرائيليين يتزايد بعد أن كان أول قرار لحكومة بن غوريون إلغاء القيود كافة على الهجرة. وبين عامي 1948 و1951، تدفق المهاجرون بمعدّل 590 شخصاً في اليوم. وكان لا بد سريعاً من تأمين مأوى لهؤلاء الوافدين الجدد الذين تعج بهم مراكز الاستقبال في مدينة حيفا. وقد تعذر استقرارهم بسبب ضيق مساحة البلد. فأحيلوا بالتالي على الأراضي غير المستثمرة حتى الساعة من جانب المستوطنين العرب. كان الصندوق القومي اليهودي قد اشترى 334300 هكتار من الأراضي التي كان يملك معظمها مسلمون[258]. وبما أن هذه الأراضي لم تكن مزروعة جيداً فقد اشتراها الصندوق القومي اليهودي بأسعار بخسة، وأحياناً تحت التهديد بالانتقام حين يرفض أصحابها التخلي عنها بملء إرادتهم. ومنذ ذلك الحين، أتاح نظام قروض طويلة الأمد إقامة «الكيرين حَسْيود»[259] وتعظيم مردوديتها. وتنتشر اليوم، حيث لم يكن في السابق سوى جنائن هزيلة أو حجارة، بساتين غنّاء وحقول مزروعة بالحبوب، وأشجار اللوز والكروم. كان العرب يتأملون أراضيهم بمزيد من الحنين لأن قيمتها تضاعفت منذ نزوحهم. كانوا لا يعلمون أنه يتسنّى استخراج كل هذا الإنتاج منها! وتذكروا بمرارة السعر الذي باعوها به، ولا سيّما أن التعويض الذي تقاضوه قد فقد قيمته في هذه الأثناء. ولذا، تواصلت هجمات الفدائيين، أو فِرق الموت، الذين يعبرون الحدود ليلاً لتخريب المحاصيل وإحراق المزارع وقتل المستوطنين. كانت هذه الأحداث شبه اليومية تجعل مناخاً قاتلاً يخيّم على المنطقة الحدودية[260].

كان الرخاء الواضح للعيان في المزارع الإسرائيلية يبدو وكأنه يتحدّى العرب المعوزين المخيمين في الجهة الأخرى من خط التماس.

قال لهم اليهود: «لماذا لم تتصرّفوا مثلنا؟ كان عليكم أن تعملوا مثلنا!».

فأجابهم العرب: «لكنا استخرجنا من هذه الأراضي محاصيل تضاهي في وفرتها محاصيلكم، لو حصلنا على المساعدة التي حصلتم عليها! ليس من الصعب زرع القمح حين تتوافر للمرء الأموال والجرَّارات والأسمدة!».

وفي الواقع، كانت كل المعطيات في إسرائيل مزيّفة بسبب تدفّق المساعدات التي لم يكفّ البلد عن تلقيها من الجماعات اليهودية في الخارج. كانت هذه الهبات غير المطلوب تسديدها تمثل حوالى ثلثي الميزانية القومية. وإلى هذه المبالغ، أضيفت المساعدات القيّمة التي تدفعها سنوياً كل من بون[261] وواشنطن [262]، قلّما كان البلد قادراً على تأمين بقائه بموارده فقط.

سوف يبادر الملك سعود الأول السفير الأميركي يوماً بقوله: «ما هي 12 مليون دولار بائسة تعرضها عليّ مقابل 75 مليون دولار ترسلونها سنوياً إلى إسرائيل؟»

ومع ذلك، من الخطأ الظنّ أن الروّاد الإسرائيليين لم يفلحوا إلا بفضل تبرّعات إخوتهم الذين يعيشون في الخارج. فقد كدّوا وتعبوا بحماسة واندفاع. أرادوا، إثر عودتهم إلى يهودية بعد كل هذه السنين في الشتات، أن يثبتوا للعالم قدراتهم، وبوسعهم الاعتزاز بالنتائج التي أحرزوها. أليست كلمة هجرة - Aliyah - بالعبرية تعني «صعوداً» أو«ارتقاء»؟

تكشَّف هذا الشعب الذي عاد إلى أرض أجداده، هذا الشعب الذي يميل إلى التجارة والتأملات الفكرية أكثر من الأعمال الجسدية، بين عشية وضحاها، عن شعب من الكهنة والفلاحين والجنود. كان التحوّل مذهلاً وتجلّى على الوجوه وفي النفوس معاً. انكبّ آلاف الشباب والشابات الذين لوّحتهم الشمس، إذ شاءوا تبديد ذكرى ماض كريه، على العمل كأنهم يطلبون الخلاص والغفران. لم يضعوا كبرياءهم في زراعة الأرض والدفاع عنها بالأسلحة فحسب بل كذلك في توفير ظروف معيشية جديدة فيها، بفضل مؤسّسات لا وجود لما يضاهيها في بلد آخر.

XXXI

من بين هذه المؤسسات الجديدة، تعود الجائزة الأولى بلا منازع إلى الكيبوتزات.

يخبرنا أندريه شوراقي بشأنها قائلاً: «تقوم هذه المجتمعات الإسرائيلية الجديدة، التي هي بمثابة أديرة العالم الحديث، على تخلّي أفرادها عن إغراءات المال وقوّته؛ يهدي سبيلهم إيمان واحد بالقدرات الخلاصية للتضحية بالذات من أجل خلاص الجماعة. يقوم الكيبوتز على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج». «كل شيء ملكي إذاً كان لا شيء لي»، هذا ما قاله لي أحد الروّاد وكان يرعى قطيعاً من الغنم قرب الناصرة. كان العمل في هذه الكيبوتزات غير مأجور وأفراد الجماعة، القادرون على العمل، يقدّمون مواهبهم وخدماتهم لإنماء المشروع الذي يسدّ بدوره حاجاتهم كافّة من مسكن وطعام ووسائل ترفيهية وتعليم الأطفال والرعاية الصحية في حال المرض، الخ. وبوسع الرائد المتحرر من أي قلق على مستقبله أو مستقبل أسرته أن يكرّس نفسه كلّياً للإبداع الخالص؛ فالعمل، المتحرر من الوضاعة التي يضعها فيها الأجر، يسترجع قدراته الخلاصية؛ والإنسان يحسن ما يصنعه بدافع الحب أكثر مما يفعل لقاء المال.

«إنّ نظام الكيبوتز بكامله طوعي، وعفوي ومستقل ذاتياً»[263]. وتشكّل الجمعية العامة للكيبوتزات التي تضم كل الأعضاء، نساء ورجالاً، السلطة التشريعية العليا، فهي تنتخب لجانها، المكلفة معالجة المشاكل اليومية كافّة في حياة الكيبوتز. وحين يحدث خلاف حول إحدى المسائل داخل إحدى

اللجان، تُعرض أمام الجمعية العامة التي تصدر حكمها بالأكثرية العادية أو المطلقة بحسب كل حالة. وتنتخب الجمعية العامة كذلك الأمانة العامة للكيبوتز التي تتولّى وظائف السلطة التنفيذية.
«وتتألف الأمانة العامة المنتخبة لسنة واحدة من 4 أعضاء إلى 17 عضواً يتولّى كل منهم وظيفة محدّدة، وأبرز هذه الوظائف هي الشؤون الداخلية، والخزينة، والشؤون الاقتصادية، والمعتمديَّة، وتوزيع العمل. ويكون العمل كل مساء من أجل اليوم التالي، وهو التطبيق العملي للقول المأثور: «يكفي لكل يوم عمله...»».
«يبدأ يوم العمل فجراً؛ ويتضمّن استراحتين للفطور والغداء، وينتهي عند الخامسة بعد الظهر، تاركاً لكل فرد عدداً من ساعات الترفيه اليومية، المخصّصة عموماً للحياة الأسرية. فحينها، يُحضر الأزواج أولادهم من الحضانات المعدّة لهم خاصةً[264]. وبعد تناول العشاء، تخصّص السهرة للحياة الاجتماعية والثقافية. ولكل كيبوتز مكتبته، ومرقصه، وصالة السينما الخاصة به، وجوقته الغنائية، بل مسرحه كذلك أحياناً والأوركسترا التابعة له، ومتحفه.
«ولا يملك أعضاء الكيبوتزات مدّخرات أو حسابات مصرفية لأنهم لا يتقاضون أجراً. ويبدو الاقتصاد الفردي النزعة لغزاً للأجيال التي أبصرت النور في الكيبوتزات[265]. فكيف يهب إنسان عاقل حياته وعمله لقاء المال؟ وتشكّل مجّانية العمل مبدأ مطلقاً في الكيبوتز. وبالمقابل، تسد الجماعة حاجات كل أفرادها[266]. ويمنح الأمان الشديد القائم على تعاضد المجموعة هؤلاء البشر الذين لا يملكون المال اليقين بأنهم أصحاب العمل الذين يقومون به بأيديهم»[267].
عندما يصبح أحد الكيبوتزات أكبر من اللازم، يتسع ويؤسس مستوطنة جديدة على أراض جرداء[268]. وتجدر الإشارة إلى أن الكيبوتزات لم تكفّ عن التنامي منذ إنشائها على الرغم من صرامة قوانينها.
في عام 1927، كانت 25 كيبوتزاً تضمّ 2300 رائد، وتزرع 7500 هكتار بعد استصلاح الصحراء. وفي عام 1936، بلغ العدد 46 كيبوتزاً تضمّ 11700 رائد، وتزرع مساحة 14500 هكتار؛ وفي عام 1943، كانت الحركة تضمّ 108 كيبوتزات، و28600 رائد، و30200 هكتار. واعتباراً من ذلك التاريخ، تسارع التقدّم. في عام 1949، بلغ العدد 205 كيبوتزات تضمّ 60615 كيبوتزاً و68000 رائد، و147419 هكتاراً؛ وفي عام 1954، بلغ العدد 227 كيبوتزاً تضمّ 76000 رائد و180000 هكتار. ومنذ ذلك الحين، تضاعف هذا الرقم الأخير تقريباً. في بادئ الأمر، كان كل كيبوتز جديد ينضمّ، بحسب الميول السياسية لأفراده، إلى أحد الاتحادات السبعة التي تنضوي تحت لوائها جميع كيبوتزات إسرائيل[269].
ويخبرنا فرانسوا كيليسي الذي زار هذه المستوطنات في الآونة الأخيرة أنها «معاقل النبل التي تتميّز بخشونة الأيدي وجلافة الأرستقراطية التي انبثقت من المعارك في فجر القيامة. أنشأها اشتراكيون روس هم إخوة الذين سقطوا في ثورة 1905. لم يلذ هؤلاء الرجال بالفرار من سيوف القوزاق وسياطهم إلا ليصادفوا، في النهار، الازدراء البارد للإنسان العربي، وفي الليل، سرقته للماشية وأحياناً نصل خنجره. لقد صمدوا، وصنعوا تقليد المقاومة حتى المبالغة، مولين ظهرهم البحر. كانت قاعدتهم نفسها تظهرهم على أنهم رهبان محاربون. إنهم فرسان الهيكل في إسرائيل، وهم يتمتعون بذلك الوعي»[270].

قد يقول قائل: ماذا يحدث إذا لم يجد أحد أبناء المستوطنة نفسه مؤهّلاً للعمل في الحقول أو العيش في الكيبوتز؟ الجواب بسيط: الكيبوتز لا يحتاج إلا إلى المزارعين، وأي إنسان حرّ في أن يغادره متى شاء. فليرحل المتمنّع! ولكنه لن يتوقع أي غوث من اللجنة، ولا حتى من أبيه أو أمه اللذين لن يكون بمقدورهما مساعدته أصلاً لأنهما لا يملكان شيئاً ما عدا ثيابهما.

ويرى كيليسي أن «هذه الصرامة تبدو من عالم آخر. إنها تجعل الدم يتجمد في العروق... ولكنّ قلوب البشر تطفح بكمية من الحب التي يجب أن يعبّروا عنها، وأن يقدّموها لإخوتهم البشر. وكل ما هو مخصوص من المشاعر الأسرية يُنقل ويسفح على الجماعة الضيّقة. يشكّل الكيبوتز دائرة صداقة تتميّز بطهارتها وطابعها الغوثي بشكل فريد بحيث أن لا أحد من أفراده، على ما يبدو، فارقه إلى غير رجعة. وهناك وزراء وجنرالات يعودون أسبوعياً إلى جماعتهم للخدمة في قاعة الطعام. وعندما يمثّل بن غوريون العجوز دور سينسيناتوس، يذهب إلى كيبوتز في صحراء النقب ليخفي لبدته وقناعه، لبدة وقناع الأسد الهرم وسط النعاج»[271].

بحكم قوة الأمور، أصبحت هذه المستوطنات الزراعية مستوطنات مسلّحة. وإبّان الحملة العربية عام 1948، أسدت القرى القائمة على طول الحدود خدمات جليلة. ففي الجنوب، طوّقت مستوطنة النقب الهجوم المصري؛ وفي الشمال والشرق، أحبطت مستوطنات عين غيف وديغانيا وغيشر تقدّم الأردنيين والسوريين. وعلى نسق المستوطنات الرومانية القديمة، يستلهم إنشاء القرى المحصّنة على الأشرطة الحدودية الطويلة اهتماماً فورياً بالدفاع. وتزوّد هذه المستوطنات بالمجنّدين وركائز الجيش. كما تشكّل الخط الحدودي لهذه «الديمقراطية اللاهوتية» التي هي الدولة الإسرائيلية الجديدة.

XXXII

على هذه الشبكة من المستوطنات الزراعية والقرى الحدودية تأسس الجيش النظامي، الهاجاناه. تدرّبت كوادره في مدارس خاصة. وانضمّت أسلحته الثلاثة: الجيش، وسلاح البحرية، وسلاح الجو في نظام موحَّد يُعرف بقوات الدفاع عن إسرائيل، التي تكيّف تسلّحها وعقيدتها مع المشاكل الشديدة الخصوصية التي طرحها الدفاع عن البلاد. والخدمة العسكرية إلزامية لكل الشباب والشابات الذين يبلغون من العمر ثمانية عشر عاماً، ومدتها سنتان ونصف السنة للرجال وسنتان للنساء.

يضمّ الجيش الناشط 50 ألف عنصر يتوزّعون على 9 ألوية من المشاة، و7 أفواج من الدبابات المدعومة بستّة أفواج من المشاة المتأهبين باستمرار بفضل استدعاء الجنود الاحتياطيين الذين يتجددون شهرياً[272]. إنه يعتمد على كتلة مؤلفة من 200 ألف جندي احتياطي، قابلين للتعبئة خلال أربعة أيام، وتضمّ كل الرجال حتى سنّ التاسعة والأربعين وكل النساء حتى سن الرابعة والثلاثين. ويملك سلاح الجو حوالى 200 طائرة، من بينها 70 طائرة مطاردة نفّاثة من طراز (Ouragan, Météor, Mystère IV) ونحو 50 ناقلة (Dakota, Curtiss-Commando). لقد قام قادة إسرائيل الذين كانوا على رأس بلد متأهب على الدوام، وليست تخومه سوى حدود «وقف إطلاق النار» بإيلاء كامل عنايتهم لتنظيمه.

بموجب القانون العسكري، «تشكّل قوات الدفاع عن إسرائيل الرحم التي تتشكّل فيها وحدة الأمة». فيها يتعلم الجنود أن يصبحوا مواطنين، ويدرسون العبرية ومختلف الفنون والتقنيات أو المهن، ولا سيّما الزراعة، وسوف يستفيدون منها لدى عودتهم إلى الحياة المدنية. لقد بنوا الطرقات، وأقاموا المستوطنات، وتدخّلوا لمساعدة السكان «في أعمالهم وشدائدهم».

ليست الخدمة المدنية منفصلة أبداً عن الخدمة العسكرية بمعناها الصريح. ولكنّ المجنّدين الإسرائيليين بوسعهم، علاوة على ذلك، أن ينضموا إلى فرقة خاصة في الجيش، هي الناحال، أو «الشبيبة المقاتلة والرائدة». وفي هذه الفرقة، بعد تدريب مكثّف لثلاثة أشهر، يُرسل الجنود الشباب في مجموعات إلى قرى حدودية في أغلب الأحيان حيث يستصلحون الأرض طوال تسعة أشهر. ثم، لكل منهم أن يختار بين إكمال خدمته في وحدة نظامية، أو العمل في حقول القرية الحدودية التي ألحق بها[273].

وعلى ذلك فإنّ إسرائيل في حالة تعبئة على الدوام، بسبب ما يحيط بها من دول أكبر مساحة وأكثر سكاناً منها، لا تأمل أن تصدّها إلا لقاء توتّر مستمر لكل طاقاتها. كيف بوسعها أن تحوّل حدوداً لا يعترف جيرانها حتى بها إلى حدود نهائية؟ وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من الاستصلاح المكثف لصحراء النقب، فأرضها ضيّقة جداً لتستوعب سكانها الذين تتزايد أعدادهم. ألم يؤكد الحيروت [274]، أحد الأحزاب الأكثر نشاطاً في الكنيست [275] أن حدود إسرائيل يجب أن تتوسع لتتطابق مع حدود مملكة داوود القديمة، تلك المملكة التي وعد يهوه بها إبراهيم حين قال له: «لنَسْلِكَ أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات؟»[276]. ويترجم هذا الوعد اليوم بالشعار الآتي: «من طوروس إلى السويس.» ولا يعني تحقيق هذا المشروع أقل من غزو سوريا ولبنان، بالإضافة إلى جزء من العراق والسعودية والأردنّ ومصر...

تكمن مأساة إسرائيل في أنها لا تستطيع أن ترخي الخناق الذي يطوّقها إلا بالانفجار خارجاً والتهام جيرانها. وما لم تضع حداً للهجرة التي هي علّة وجودها، فهي محكومة بممارسة سياسة توسعية. يعلم العرب ذلك ويشعرون بدورهم أنهم في حالة دفاع مشروع عن النفس. ولذا، فالشبيبة المقاتلة التابعة للناحال عليها أن تحرس الحدود كلها: في مواجهة سوريا، وفي مواجهة لبنان، وفي مواجهة الأردنّ.

ولا سيّما في مواجهة مصر، إذ كان يكفي أن يستعيد اليهود إطارهم التاريخي التقليدي لكي يستعيدوا كذلك البغضاء المصرية القديمة التي عرفها أجدادهم منذ أكثر من ألفي عام.

219. يشهد عدد اليهود في هذه المنطقة زيادة مستمرة: 000، 355 عام 1935؛ 000، 445 عام 1939؛ 000، 629 عام 1947؛ 1.450.000 عام 1952؛ 1.748.000 في 1 تموز/يوليو 1955؛ أكثر من 2.000.000 عام 1957.

220. تثنية الاشتراع، 12، 4 - 8.

221. كان حاييم وايزمان (1874 - 1952) من أنشط قادة الحركة الصهيونية وأول رئيس لدولة إسرائيل.

222. رسالة اللورد بلفور إلى اللورد ليونيل دي روتشيلد:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

223. هذا هو نصّ انتداب عُصبة الأمم:

«تتعهد بريطانيا الاضطلاع بمسؤولية إقامة وضع سياسي وإداري واقتصادي ذي طبيعة تضمن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين... وتضمن كذلك إنشاء مؤسسات إدارة حرّة، بالإضافة إلى صَون الحقوق المدنية والدينية لكل سكان فلسطين، أياً كان

العِرق أو الدين الذي ينتمون إليه». كان من الصعب التوفيق بين هذين الالتزامين (الواردين في وعد بلفور) ولكن السياسيين الغربيين تجاهلوا الأمر أو شاءوا أن يتجاهلوه.

224. خلال الحرب العالمية الثانية، لن تتجدد مشاهد من هذا النوع، لأن وسائل النقل البحرية كانت محظورة عملياً. ولكنّ المأساة سوف تتكرّر في صيف 1947 مع سفينة «إكزودوس» التي كاد ركابها، وكانوا على قاب قوسين أو أدنى من أن يفقدوا صوابهم قلقاً، أن يهلكوا جوعاً لولا تدخّل السلطات الفرنسية التي استضافتهم.

225. هاجمت عصابة مسلّحة عام 1946 قافلة تحتوي على المحفوظات العسكرية البريطانية. استولى أعضاء الكوماندوس على محتواها، فعثروا فيها على كل ملفات الجنرال سبيرز المتعلقة بنشاطه في سوريا عام 1941. ونقل القادة الصهاينة هذه الوثائق «المعبّرة» (على ما يبدو) إلى الحكومة الفرنسية.

226. في هذه الأثناء، جرى تعيين آتلي خلفاً لتشرتشل.

227. راجع André Chouraqui: L’Etat d’Israël , pp. 26 et s.

228. تألفت هذه اللجنة التي عيّنتها الجمعية العمومية من ممثلي أستراليا وكندا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا والبيرو والسويد وتشكوسلوفاكيا والأوروغواي.

229. القدس مدينة مقدّسة ثلاث مرّات: بالنسبة إلى اليهود لأنها تضمّ هيكل سليمان؛ وبالنسبة إلى المسيحيين لأنها تحيط بالقبر المقدّس للسيد المسيح؛ وبالنسبة إلى المسلمين لأن فيها قبّة الصخرة التي أسرى فيها النبي محمد (صلى الله عليه وسلّم) إلى السماء. لقد تواعدت فيها كل الأديان التوحيدية على وجه البسيطة وتداخلت تداخلاً وثيقاً.

230. بالنسبة إلى اليهود الذين يعتقدون بوجود الهيكل تحت المسجد الأقصى الذي يسعون إلى هدمه. وبالنسبة إلى المسيحيين لوجود كنيسة المهد، وبالنسبة إلى المسلمين لوجود المسجد الأقصى الذي هو ثالث المساجد التي تُشدّ إليها الرحال بعد المسجد الحرام والمسجد النبويّ.

231. يتعلق الأمر بالوعود التي قطعها لورانس عام 1916 للشريف حسين، زعيم السلالة الهاشمية، وكانت سابقة لوعد بلفور. وكتب مؤلف أعمدة الحكمة السبعة يقول: «إن الوعود الوهمية، تلك الطيور الزرقاء الجميلة، التي أغدقتها بريطانيا، في أيام توجّسها، على العرب بسخاء، عشّشت الآن، والله أعلم ما هي البيوض التي ستفقس منها.»

232. إنه الحل الذي اقترحته كل من كندا وغواتيمالا وهولندا والبيرو والسويد وتشكوسلوفاكيا والأوروغواي.

233. سوف تفضل الهند وإيران من جهتهما هذا الحل الثاني.

234. هذا هو رأي جورج برنارد شو الذي صرّح آنذاك: «يجب أن يترك العرب واليهود ليحسموا خلافاتهم بقوة السلاح.»

235. هذه هي تقريباً الصيغة التي وضعتها لجنة «بيل» قبل عشر سنوات (1937).

236. 33 صوتاً مقابل 13 و10 امتنعوا عن التصويت.

237. ليس المسؤولون الأميركيون عن كبريات شركات النفط الذين ذعروا بسبب التقارير التي رفعها إليهم ممثلوهم في السعودية غريبين عن تبدّل موقف الولايات المتحدة. أما تبدّل موقف بريطانيا فلا يستبعد أن يعزى إلى التدخلات المتكررة لنوري السعيد وغلوب باشا وهما رجلا ثقة لدى الحكومة البريطانية في شرق الأردن والعراق.

238. كتب جان وسيمون لاكوتور: «تطورت السياسة الغربية، وكذلك المسألة الصهيونية، بحيث أن اللجوء إلى السلاح في الفترة الممتدة بين عامي 1945 و1948 كان حتمياً...المزايدة القتالية النزعة بين مفتي القدس ورؤساء الحكومات العرب، الاستفزازات الإرهابية للإرغون، نتائج لجنة الاستقصاء التابعة للأمم المتحدة لصالح هجرة 100 ألف يهودي إضافي إلى فلسطين، الانحياز الواضح للأمين العام للأمم المتحدة لصالح الصهيونية، التعديل في اللحظة الأخيرة لخطة تقسيم 1947 ضد العرب، كانت كل هذه

الأمور تقود خفية هؤلاء للجوء إلى العنف ولا سيما أن القوى كان يسيّرها من هم أكثر حيلة.» (راجع: J. et S. Lacouture: L'Egypte en mouvement , Paris, 1956, p. 96).

239. تأسّست في القاهرة في 22 آذار/مارس 1945.

240. «الحرب المقدسة» التي لا يحق لأي مؤمن أن يهرب منها.

241. سورة البقرة، الآية 191.

242. بين قتلى وجرحى. راجع André Chouraqui: L'Etat d'Israël, p. 34

243. كان هذا العسكري الذي يتحلّى بشجاعة فريدة قد خدم تباعاً في الجيش العثماني والإنكليزي والفرنسي. وكانت له متاعب مع كل البلدان التي مر بها بسبب عصبيته واندفاعه. فشكّل حركة شخصية في العراق حاربت القوات الإنكليزية ـ الديغولية أثناء عمليات 1941. نُقل إلى ألمانيا، بعد إصابته بجروح بليغة في تدمر، ثم عاد منها لمعاودة الخدمة في الجيش العراقي.

244. ظلّ ابن سعود وحده بمعزل عن هذه القضية متوخّياً الحذر. فقد رأى أنها غير مضمونة سياسياً، وغير محكمة الإعداد عسكرياً، ولم يثق إطلاقاً بنتيجتها النهائية (راجع Malek Bennabi: La vocation de l'Islam , Paris, 1954, p. 91)

245. راجع André Chouraqui: L'Etat d'Israël , p. 34

246. حول قضية فلسطين، ينصح بمراجعة: Glubb Pacha: Soldat avec les Arabes , Paris, 1958

247. في شباط/فبراير 1918.

248. ضمنت مفاوضات سرّية كانت تجري منذ بعض الوقت في واشنطن ولندن وباريس وموسكو لبن غوريون أن الحكومات الغربية والحكومة السوفياتية سوف ترحّب بمبادرته إعلان قيام دولة إسرائيل.

249. تألّفت القوات العربية كما يأتي: الفرقة العربية، 4500 عنصر؛ سوريا، 3000؛ لبنان، 1000؛ العراق، 3000؛ مصر، 10000؛ موزّعة على وحدة مصفّحة، وستة أفواج وفيلق من سلاح المدفعية يضم 25 عنصراً.

250. راجع André Chouraqui: op.cit., pp. 38-40.

251. لا سيّما في تشكوسلوفاكيا لأن الاتحاد السوفياتي كان يساند إسرائيل آنذاك.

252. «كانت المعارك تدور في المواقع نفسها التي تطلّب الأمر فيها منذ ثلاثة آلاف عام دحر الفلسطينيين القدامى. كانت مواطن المسيحية تصلح مراصد لضبط القصف المدفعي.» (راجع Robert Aron: Israël, Etat biblique ou moderne?, «Le Monde», 24 mai 1960).

253. راجع Maxime Chrétien: Histoire de l'Egypte moderne , Paris, 1950, pp. 96-97.

254. وحده العراق رفض توقيع الهدنة وظل عملياً في حرب مع إسرائيل.

255. عند مستوى كفر سابا، لا يفصل الحدود الغربية للأردن عن البحر سوى شريط يبلغ عرضه 12 كلم، فيصبح وضع إسرائيل في منتهى الهشاشة بسبب هذا المضيق.

256. توصّلت «لجنة توفيق» التي اجتمعت في لوزان (نيسان/أبريل 1949) إلى النتائج السلبية نفسها التي توصلت إليها كل المؤتمرات السابقة. فقررت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، بعد أن أعيتها الحيلة، أن تكون ضامنة للمراوحة.

ومن خلال الإعلان المشترك في 25 أيار/مايو 1950، تأخذ القوى العظمى الثلاث عدداً من التعهدات وتعلن تمسّكها ببعض المبادئ.

يقول الإعلان: «تعترف الحكومات الثلاث بأن على الدول العربية ودولة إسرائيل أن تحافظ على مستوى معيّن من القوّات المسلّحة لضمان أمنها الداخلي ودفاعها المشروع عن نفسها.

«إذا تأهّبت إحدى هذه الدول لخرق الحدود أو خطوط الهدنة، فلن تتردد الحكومات الثلاث، طبقاً لواجباتها بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة، في التصرّف ضمن إطار الأمم المتحدة وخارج هذا الإطار، تداركاً لمثل هذا الخرق.

«سوف يُدرس كل طلب لحصول هذه الدول على أسلحة أو معدّات حربية على ضوء هذه المبادئ.

«تؤكد الدول العظمى الثلاث معارضتها المطلقة لأي لجوء إلى القوة في الشرق الأدنى والحفاظ على توازن في مستوى التسليح في مختلف بلدان هذه المنطقة من العالم.»

كتب المعلّقون أن «هذا الإعلان المشترك يجب أن يضع حداً للأفكار الانتقامية التي تراود العرب نحو إسرائيل، وكذلك للأهداف التوسعية المحتملة لإسرائيل في الشرق العربي.»

وعلى هذا النحو، استبدلت بسياسة توازن بين السكان اليهود والمسلمين داخل فلسطين سياسة توازن بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.

ولكنّ هذا الإعلان سيكون له مفعول مختلف تماماً عن ذاك الذي كانت ترجوه الأطراف الموقّعة. ولسوف يصلح كوسيلة تدخّل لروسيا. فكلّما طلب أحد البلدان أسلحة إضافية من الغرب، بادرته لندن وواشنطن وباريس أن ذلك مستحيل، ما لم تزوّد إسرائيل بأسلحة إضافية معادلة، في حين كانت موسكو تقدّم لهذا البلد السلاح بسهولة، لأن الاتحاد السوفياتي ليس مرتبطاً بالإعلان الثلاثي.

257. حين أعلنت الحكومة العراقية في عام 1957 استعدادها لاستقبال عدد من هؤلاء اللاجئين، اتهمتها الحكومات العربية الأخرى بالخيانة. فهل تريد التلميح إلى أن الهدنة اتخذت عندها طابعاً نهائياً؟

258. من أصل 700 بلدة زراعية في إسرائيل، أقيمت 570 بلدة على أرض الصندوق القومي اليهودي، ويعيش أكثر من ثلث السكان حالياً في هذه المناطق الريفية.

259. وهي مؤسسة لمساعدة الاستيطان الإسرائيلي مكلّفة منح القروض لإنماء المستوطنات الزراعية وتمويلها خلال السنوات الثلاث الأولى عقب إنشائها.

260. اعتباراً من عام 1955، أُلحقت هذه الفرق من الفدائيين الذين قام المصريون بتجنيدهم وتحويلهم إلى وحدات نظامية بهيئة أركان خاصة مقرها في خان يونس قرب غزة.

261. 325 مليون دولار، على مدى خمس سنوات، على شكل تعويض عن الخسائر التي لحقت باليهود الألمان في ظل النظام النازي. وقد ساعدت هذه المبالغ إسرائيل إلى حد كبير على التصدي لمشاكلها الاقتصادية.

262. حسب الحكومة المصرية، تتحدد المساعدة الأميركية لإسرائيل (بملايين الدولارات) كما يلي: 30 إلى 50 سنوياً، بموجب البند الرابع؛ 6 إلى 14 على شكل معونة فنية؛ 7 تتمثل بفوائض غذائية؛ 214 على شكل استثمارات؛ 30 على شكل قرض من بنك أميركا (12 تموز/يوليو 1955)؛ 3000 تمثل قيمة التبرّعات؛ 164 على شكل هِبات؛ 3500 كتعويضات مدفوعة على شكل بضائع وبواخر ومصانع، الخ. (وبطبيعة الأحوال، يصعب التحقق من هذه الأرقام).

263. وهذا هو وجه الاختلاف بين الكيبوتزات من جهة والكولخوزات والسوفخوزات الإجبارية في الاتحاد السوفياتي، أو في الكومونات الشعبية الصينية المفروضة من حكومة بكين، من جهة أخرى.

264. يذهب الأطفال في الأشهر الثلاثة الأولى إلى روضة الأطفال؛ وفي السادسة يلتحقون بالمدرسة الابتدائية، واعتباراً من سن السابعة، يتعلمون في الجنائن والحدائق المخصصة لهم المبادئ الأولى للزراعة؛ واعتباراً من سن الثالثة عشرة يباشرون الاندماج في مجتمع الكبار، ويعملون بضع ساعات يومياً في المزرعة التي يصبحون أعضاء كاملين فيها عند بلوغهم الثامنة عشرة، بعد استكمال مرحلة الدراسة الثانوية. ومدرّسو الأطفال هم أيضاً أعضاء في الكيبوتز، ولا يتلقون أجراً لقاء الخدمة التي يؤدّونها.

265. تعود نشأة الكيبوتزات الأولى إلى عام 1922.

266. بما أن الكيبوتزات لا تدفع أجوراً لأعضائها، توظّف أرباح الجماعة في مشاريع صغيرة صناعية أو حرفية: مصانع كونسروة، صناديق خشبية، أدوات زراعية، قطع الآجرّ، أدوات خفيفة. وتكاد الكيبوتزات تسيطر على كل صناعة الخشب المعاكس في إسرائيل.

267. راجع André Chouraqui: L'Etat d'Israël , pp. 102-107.

268. يقدّم الصندوق القومي اليهودي هذه الأراضي.

269. ليس الكيبوتز المنظمة الوحيدة التي خلّفت بصمتها على الحياة الزراعية الإسرائيلية. ولا بد من الإشارة كذلك إلى الموشفي أوفديم Moshvé Ovdim أو قرى العمال، القائمة على مبدأ الاستثمار العائلي (وليس الجماعي) للأراضي، والموشافيم شيتو فينيم Moshavim Shittufivim ، أو القرى التعاونية المختلطة. شكلت هذه القرى توليفة بين الكيبوتز الذي استعارت منه مبدأ العمل الجماعي من أجل الإنتاج، وقرية العمال التي استلهمت منها الحياة الأسرية الفردية. فوجبات الطعام، على سبيل المثال، يجري تناولها عائلياً بدلاً من تناولها جماعياً كما هو الحال في الكيبوتزات.

270. راجع François Quilici: Le Pétrole et la Haine , pp. 174 - 175.

271. راجع François Quilici: Id., pp. 174 - 175.

272. راجع:

Jean Perré : La Campagne éclair du Sinaï, «Ecrits de Paris», avril 1959, p. 45

273. أنشأ الناحال، الذي تأسّس عام 1953، 15 قرية حدودية جديدة وزوّد 39 مستوطنة أخرى بالاحتياطي خلال فترة السنتين بعد إنشائها.

274. الحيروت Hérout أو حزب الحرية، نال 9% من الأصوات في الانتخابات الأخيرة، وزعيمه مناحيم بيغن وهو المؤسس السابق للأرغون. وكان يستقطب جمهور الشباب بفضل مواهبه الخطابية.

275. اسم البرلمان الإسرائيلي بالعبرية.

276. سفر التكوين: 15: 18.

القسم السادس:الثورة المصرية

XXXIII

كتب أنور السادات: «الصعيد أجمل محافظات مصر وأنبلها وأنقاها على الصعيد الوطني. ففي الصعيد، أكثر من أي مكان آخر، تتحكم قوى الطبيعة العظمى المتمثلة بالنيل والأرض التي يرويها في حياة البشر وتمنحهم حيوية فائقة»[277]. تضمّ طيبة ـ كما كانت تُدعى في الماضي ـ إذ تعانق تعرّجات النيل، بعضاً من أكثر المعالم البشرية قداسة. فالتماثيل العملاقة التي تحرس مدخل المعابد المكرّسة للآلهة رع وحوروس وبتاح تتأمّل بنظرة يبدو أنها تصلح لتأمّل الأبدية أبعد من مدِّ الشؤون الدنيوية وجزرها.

ولكنّ هذه المنطقة لا تضم نواويس فرعونية أو قبوراً ملكية فحسب، ففيها أيضاً أديرة محصّنة وكنائس تعود إلى نشأة المسيحية، وتخلّد كنيسة القديس فكتور المصلح ذكرى أحد حملة راية الفرقة الطيبية التي أبادها ديوكليتيوس لأنها رفضت التنكر لإيمانها. وتحتفل فيها كنيسة القديس جورج بذكرى بسالة ضابط روماني، متحدِّر من آسيا الصغرى، طعن بحربته التنّين الذي كانت مساوئه تروِّع سكان الصحراء الليبية.

في قلب هذه المحافظة، على مقربة من أسيوط وبني مرّ [278]، تقع منقباد، المركز العسكري الرئيسي في الصعيد. إنها قرية هي عبارة عن تجمّع سكني صغير في السهل المخضوضر، كائنة في أحد تعرّجات النيل وقناة الإبراهيمية. وتمتد المنطقة العسكرية في الصحراء على حدود الأراضي المزروعة. وتقود طريق أسفلتية إلى منازل مؤلّفة من طابق واحد، مبنية على الطراز الكولونيالي، تزيّنها بعض الأشجار والجهنميات[279].

المشهد رحبٌ وشاسع ويلهب المخيّلة، لا سيّما حين تتوهج الكتل الجرداء في جبل الشريف الذي يطوِّق السهل ساعة المغيب.

عندما يهبط الليل، تُشعل نار معسكر عند أسفل الهضبة، ويتوهج الجدار الغرانيتي بسبب ألسنة اللهب التي تتحدد فيها هامات مجموعة صغيرة من البشر. إنهم ضباط صغار، شبه مراهقين، تخرّجوا حديثاً في المدرسة الحربية في العباسية، المعادلة لمدرسة سان ـ سير الفرنسية، وجمعتهم صدف حياة الحامية العسكرية في منقباد.

في الشتاء، يشتدّ البرد ويطول السهر. وحالما تنتهي الخدمة، يتحلّق الشبّان حول النار ويتناقشون في مستقبل بلدهم، ولكنهم يتحدثون همساً لأنهم يشعرون بأنهم محاطون بالجواسيس.

لم تعد مصر سيّدة قرارها منذ عهد بعيد. فمنذ حكم آخر الفراعنة [280]، شهدت تباعاً ثلاثة قرون من الفتوحات الإغريقية، وسبعة قرون من الفتوحات العثمانية، أساء خلالها المماليك معاملتها كيفما اتفق لهم. وفي الوقت الراهن، استُبدل الإنكليز بالعثمانيين. ومع ذلك، لم تتبدّل الأمور. وفي عام 1922، «أعلن» استقلال مصر. ولكن هذا الاستقلال مجرّد واجهة، فالملك فاروق الأول غريب عن مصر [281]. لا يستطيع الملك المتحدِّر من أصل تركي ـ ألباني أن يفعل أيّ شيء عملياً بدون استشارة «حُماته». وقد أقامت بريطانيا حامياتها في القاهرة وبورسعيد والإسماعيلية والسويس. ويرسو

الأسطول الملكي البريطاني في عُرض البحر قُبالة الإسكندرية، ويضع هذا المرفأ المتوسطي الكبير في مرمى نيران مدافعه. وخلاصة القول إن مصر لطالما خضعت للوصاية.

في مشهدية جبل الشريف التي لا تنتمي إلى زمن محدّد، كان ملازم شابّ يتحدّث بحماسة عن مستقبل بلده.

راح يقول لزملائه:«مصر مريضة! لفرط ما تعرّضت للهوان والمذلّة، انكسرت إرادتها. إنها تحتاج إلى شحنة من الطاقة لكي تستعيد عافيتها. وعلينا نحن أن نقدّم لها هذه الشحنة. لماذا لا نعيد بناء وطننا؟ وطن يكون جميع مواطنيه أحراراً، ويتسنّى لفلاحينا أخيراً أن يعيشوا من ثمرة كدّهم وتعبهم؟ ألم تشعروا بعد بأن ساعة الخلاص قد أزِفت؟»

أصغى الضبّاط إلى زميلهم بانتباه يتوقّد حماسة. فأيّ شابّ انخرط في الجيش لم يحلم بأن يكون بونابرت! بونابرت، ذاك الذي ظلّت ذكراه حيّة في دلتا النيل؟ ألا يوجد من يحذو حذوه لطرد السياسيين الفاسدين الذين يحكمون في القاهرة، كما حطّم في ما مضى سلطان المماليك المتعجرف؟ ما المطلوب باختصار؟ شعب متعاطف، وجيش منضبط، وقائد قادر على قيادته، وفرصة سانحة... لا شيء آخر، ولكنّه ليس بالأمر اليسير. أتجتمع يوماً كل هذه الشروط؟

تابع الملازم الشاب: «مهما كانت الصعاب، ما قيمتها بالنسبة إلى مستقبل مصر؟ لا ريب أنني لست واهماً! فعلينا أن نكافح كفاحاً مريراً قبل أن نبلغ أهدافنا. علينا أن نحارب في الوقت عينه الإمبريالية الأجنبية، والملكية، والإقطاعية، لأننا نرفض الظلم والقهر والعبودية. يتطلع كل الوطنيين إلى إقامة نظام ديمقراطي قوي ومتحرر من أي تدخّل أجنبي. وسوف يتحقق هذا الهدف عاجلاً أم آجلاً، بأيّة وسيلة ممكنة، لأن الطبيعة الاجتماعية تتطلب توازناً منصفاً للجميع. إنّها تنير لنا السبيل؛ وسوف نعلن الثورة!».

تأثّر الضبّاط الشباب. رمقوا بانبهار رفيقهم الذي عبر لتوّه بالضبط عمّا يختلج في قرارة أنفسهم من مشاعر وأحاسيس. لا أحد يعرفه خارج هذه الدائرة الضيّقة من الأصدقاء التي أصبح القُطبَ الجاذب فيها. من هو هذا الشاب الذي لا تتجاوز سنّه العشرين، والذي يتكلم بكّل هذه الثقة؟

إنّه جمال عبد الناصر. ولِد في الإسكندرية في 15 كانون الثاني/يناير 1918، وهو الابن البكر لعبد الناصر حسين[282]، الموظف الصغير في البريد، المتحدِّر من بني مرّ، على بضعة كيلومترات من منقباد، وللست فهيمة، ابنة محمّد حمَّاد، وهو مقاول من الملاوي استقرّ منذ فترة حديثة العهد في الإسكندرية.

تنقّل عبد الناصر حسين على هوى تعييناته، نظراً إلى طبيعة الإدارة التي يخدمها، بين أسيوط وخيل العربين والخطاطبة ودمنهور وكوي ـ حمادة والإسكندرية، قبل ترقيته إلى وظيفة مأمور للبريد في حي الخرنفش بالقاهرة.

اصطحب عبد الناصر حسين كل أفراد أسرته في تنقلاته المستمرة. ويخبرنا جورج فوشيه بهذا الشأن: «كانت حياته الشاقة والشجاعة هي حياة الموظف الصغير الذي يتقاضى مرتّباً متواضعاً، المقتلع من مسقط رأسه، بدون أملاك ورأسمال، والمهموم على الدوام بميزانية الأسرة»[283].

ولكنّ لهذه الحياة المتشرّدة، مهما كانت شاقة، ميزة لا تقدّر بثمن، فهي أسهمت في تكوين رؤية عن العالم وتفتّح ذهني لدى جمال الصغير غير رؤية ابن فلاّح. فحسين خرج، بفضل تنقلاته عبر أرجاء مصر، من الوسط المغلق الذي يعيش فيه فلاح من وادي النيل. ومن الناحية الاجتماعية، كانت هذه القفزة هائلة، بحجم تلك التي سوف تجعل من ابن موظّف بريد متواضع في الجيل التالي ضابطاً ثورياً. ولئن اتسع بسرعة فائقة، في هذا الجيل الثاني، أُفق الطفل، فلأنه ورث عن أبيه الصبر

والرزانة والعناد الواقعي لفلاّح صعيدي، فيما ورث عن أمّه الطباع الإسكندرانية في شخصيته، أي البراعة والحيلة والاهتمام الشغوف بكل ما هو جديد.

أراد له أبوه، إذ انبهر بالنضج المبكر لابنه، أن يتابع دراسة منتظمة. ولكنّ التوفيق بين هذه الرغبة وكثرة تنقلاته كان صعباً. ولذا، عهد به إلى عمّه خليل حسين الذي يقطن في القاهرة، مقابل المساجد البهية للسلاطين المماليك.

هناك، علم جمال الصغير الذي يبلغ الثامنة من العمر بوفاة أمّه في أواخر نيسان/أبريل 1926. فبعد أن تدهورت صحتها في قرية نائية، نُقلت إلى الإسكندرية للحصول على المزيد من العناية، ولكنها وصلت إليها بعد فوات الأوان، فلم يتمكن الأطباء من إنقاذها. كان إعلان هذا النبأ بالنسبة إلى جمال صدمة مروّعة وحِداداً ظل يرخي بظلاله القاتمة على حياته بعد اثني عشر عاماً[284].

في المدرسة التي تابع فيها دراسته، على مقربة من موئل الوطنية، أي جامعة الأزهر، سمع جمال للمرة الأولى بعرابي باشا [285]، ومصطفى كامل[286]، و«أيام 1919 الخالدة».

في تلك الفترة، طالبت مصر، على لسان سعد زغلول، بالاستقلال الذي وعدها به الحلفاء إبّان الحرب العالمية الأولى. فاتخذ الإنكليز تدابير انتقامية، ونفوا سعد زغلول باشا إلى مالطة، مع ثلاثة من زملائه. في اليوم التالي، انتفضت مصر، وكان الأكثر حماسة للتظاهر ضد القوة العظمى المحتلة هم تلامذة المدارس الثانوية وطلاب الجامعات. تظاهر ثلاثة آلاف منهم في شوارع القاهرة معربين عن استنكارهم. وتضامنت الشرطة المصرية معهم. وأعطى راسل باشا الذي خشي من فلتان الوضع الأمني الأمر بإطلاق النار عليهم، فسقط خمسة طلاب بنيران البنادق الإنكليزية. وبعد بضعة أيام، أطلق سراح سعد زغلول باشا وزملائه[287].

وها هي الظروف على ما يبدو تعيد وضعاً شبيهاً بالأيام المتفجرة عام 1919. في 1 كانون الثاني/يناير 1930، وصل مصطفى النحّاس باشا الذي خلف زغلول على رأس حزب الوفد [288] إلى سُدّة السلطة بأغلبية ساحقة. واستهلّ مجدداً مع الإنكليز المفاوضات التي أخفقت. وبما أن الأزمة مع إنكلترا تضاعفت بأزمة مع البلاط، اضطرّ مصطفى النحاس باشا إلى تقديم استقالته (19 حزيران/يونيو 1930).

كلّف الملك[289] إسماعيل صدقي باشا تأليف الحكومة الجديدة. فحلَّت هذه الحكومة البرلمان، وحكمت بالمراسيم، وصاغت دستوراً جديداً أقلّ ليبرالية بكثير من الدستور السابق. واكتفى زعماء الأحزاب بالاحتجاج إنما بدون حزم وقوة. ولكنّ الشباب، الأكثر اندفاعاً، نزلوا إلى شوارع القاهرة والإسكندرية. في ميدان المنشيّة، اصطدمت مجموعة من تلامذة المدارس الثانوية في الإسكندرية بحاجز للشرطة. كان هؤلاء التلامذة يهتفون عالياً: «عاشت مصر!»، ففرَّقتهم عناصر الشرطة المصرية بالعصيّ.

تلقّى جمال عبد الناصر الذي كان في الثانية عشرة لكمة على وجهه فسالت دماؤه. وظل يهتف: «عاشت مصر!». كان يستشيط غضباً، حانقاً لأن أبناء بلده كانوا يضربونه لحظة صرخ: «عاشت مصر!». استنتج بمرارة، وهو يمسح بيده الدم الذي يسيل على صدغيه، أن «حُماة الأمن والنظام» الذين تضامنوا عام 1919 مع الطلاب، أصبحوا أدوات للإنكليز والزعماء المصريين الذين صاروا أتباعاً لهم. واعتباراً من ذلك اليوم، أصبح جمال عبد الناصر ثائراً[290].

أراد أن يفهم! كيف ولماذا بوسع مثل هذه الأمور أن تحصل؟ لم يعد لجمال الشاب الذي تشوَّش ذهنه تشوّشاً موجعاً سوى رغبة واحدة: أن تتوضّح الأمور في ذهنه. ولهذه الغاية لا بد من مطالعة

كل الكتب القادرة على تعليم المرء ذلك الشيء المعقّد والمحيِّر الذي يدعوه الكبار «السياسة».

خلال السنوات الخمس التالية، راح جمال، إلى جانب دراسته، يُشبع شغفه بالقراءة. جاء والده الذي تزوّج ثانية للاستقرار في القاهرة مع كل أفراد أسرته[291]. كان بيت الأب ممتلئاً بالضوضاء ومزدحماً. وغالباً ما كان جمال يلوذ بمسجد خميس العدس القريب لكي ينعم بالهدوء الضروري للتأمل. كان يلتهم، وهو يذرع صحن المسجد، الأدب العربي والكتب الأجنبية. قرأ أنصار الإسلام لمصطفى كامل، وأعمال جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده[292]. واطّلع على مقالات الأمير شكيب أرسلان حول «الشرق ومجده الغابر» المنشورة في صحيفتي اللواء و الأخبار . وقرأ كذلك كتاباً، بناء على نصيحة أستاذه القاروني، يضمّ سيرة حياة فرنسيين عظام. فاكتشف فولتير [293]، وروسو، ورجال الثورة. في الليل الأخلاقي الذي كان يتخبّط فيه، كانت هذه القراءات بالنسبة إليه أشبه بقبس من نور. ولن يكفّ لاحقاً عن نقل الحماسة التي انتقلت إليه بفضل هذه القراءات إلى زملائه[294]. وقرأ كذلك البؤساء لفكتور هيغو، في ترجمة للشاعر المصري حافظ إبراهيم، و قصة مدينتين لتشارلز ديكنز، وهي رواية تدور أحداثها في باريس ولندن عام 1793، وسيرة حياة الإسكندر المقدوني، ويوليوس قيصر، ونابليون، وغاندي. وعلى الرغم من أهمية هذه القراءات، لم ينس جمال المظاهرات التي شارك فيها قبل خمس سنوات، ولا العصا التي انهالت عليه بالضرب لأنه هتف: « عاشت مصر!». كان يتألم لجمود أبناء بلده. «ودفعته قراءاته حول عظمة الإسلام والعصور البطولية للفتوحات العربية، وإيمانه بالقوة التي قد يمنحها للشعب المصري رصُّ الصفوف، إلى البحث عن تنظيم بوسعه أن ينخرط فيه للعمل على تحرير بلاده»[295].

حوالى عام 1935، اتّصل بحزب الوفد ولكنّه سرعان ما أدرك أن قادته استسلموا للانتهازية، وجذبته أكثر من الوفد حركة الإخوان المسلمين التي تنادي بقومية أكثر تشدّداً وبرفض أيّة تسوية مع بريطانيا. كما اختلط بالحزب الاشتراكي لأحمد حسين، «مصر الفتاة»، الذي كان أعضاؤه المرتدون قمصاناً خضراء يتدرّبون على حمل السلاح في صحراء حلوان بانتظار قيام الثورة. كان برنامج هذا الحزب يتماشى مع أفكاره فهو يدعو إلى تأميم قناة السويس، والإصلاح الزراعي، وتطوير الصناعة في وادي النيل، والوحدة بين مصر والسودان. ولكنه أنف الطابع الملتبس لأعضاء هذا الحزب الذي امتزجت فيه حُثالة المجتمع بالمثاليين الصادقين.

لم يعرف إلى أي حزب ينضمّ، فتوجّه إلى «زعيم» حزب سياسي نصحه، نظراً إلى حداثة سنّه، بأن يناضل في أوساط الطلبة. ويخبرنا حسن النشّار: «كان يشارك في اجتماعاتهم، ولكن ماذا كانوا يناقشون؟ هل يسعون إلى تنظيم الشبيبة من أجل النضال ضدّ الإمبريالية والفساد؟ إطلاقاً. كان شغلهم الشاغل توزيع المناصب داخل اللجنة التنفيذية الطلابية، ومعرفة من سيكون رئيساً ونائب رئيس وأمين سر أو أمين صندوق للمنظمة»[296].

وصرّح عبد العزيز الشوربجي: «في تلك الفترة [297]، لم يكن جمال قد كوَّن عقيدته وبرنامجه السياسي. كان تائهاً في هذا العالم المضطرب. يروح ويجيء، متردّداً إلى مقرّات الأحزاب السياسية على أمل إيجاد حزب يرضي تطلّعاته.» ولكنه اضطرّ إلى الإقرار بأنه «لا وجود للحزب المثالي الذي يتضمّن كافة العناصر الضرورية لتحقيق تطلّعاته الوطنية.»

أعرب عن إحباطه ـ إنما كذلك عن إيمانه ـ في الرسالة التي وجّهها بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 1935 إلى ابن حسن النشّار، أحد رفاق الدراسة[298]:

«عزيزي علي،
خاطبت والدك يوم 30 أغسطس في التليفون؛ وقد سألته عنك فأخبرني أنك موجود في المدرسة.. لذلك عوَّلت على أن أكتب إليك ما كنت سأكلمك فيه تلفونياً.
قال الله تعالى: «وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة..».
فأين تلك القوة التي نستعدّ بها لهم؟
إن الموقف اليوم دقيق، ومصر في موقف أدقّ. ونحن نكاد نودع الحياة ونصافح الموت، فإن بناء اليأس عظيم الأركان، فأين من يهدم هذا البنيان؟
تقوم الحكومة المصرية على الفساد. فأين من يغيِّرها؟ الدستور معلَّق. سوف تُعلن الحماية. من يقول للإمبريالية: توقفي عند حدِّك؟
أين الوطنية المتوقّدة عام 1919؟ أين الرجال المستعدّون للتضحية بأرواحهم فداء لتراب الوطن المقدّس؟ فأين من يقلب كل ذلك رأساً على عقب، ويعيد مصر إلى سيرتها الأولى يوم أن كانت مالكة العالم؟ أين من يخلق خلفاً جديداً لكي يصبح المصري الخافت الصوت الضعيف الأمل الذي يطرق برأسه ساكناً صابراً على اهتضام حقّه ساهياً عن التلاعب بوطنه يقظاً عالي الصوت عظيم الرجاء رافعاً رأسه يجاهد بشجاعة وجرأة في طلب الاستقلال والحرية؟
أين الكرامة؟ أين الوطنية؟ أين حيوية الشباب؟ لقد اختفى كل شيء فالأمة غافية مثل أهل الكهف. من يوقظ أولئك البائسين الذين لا يدركون وضعهم؟
لقد قال مصطفى كامل: «لا معنى لليأس مع الحياة ولا معنى للحياة مع اليأس». وفي الوقت الراهن، نحن نعيش في خضمّ اليأس...
يقال إن المصري جبان، وإنه يجفل أمام أقل صوت. لا بد من زعيم يقوده إلى النضال. فيصبح هذا الزعيم رعداً هادراً يزعزع أسس الاضطهاد.
لقد قال مصطفى كامل: «لو نقل قلبي من اليسار إلى اليمين، أو تحرّك الهرم من مكانه المكين أو تغيّر مجرى النيل، فلن أتغير عن المبدأ».
كل ذلك مقدّمة طويلة لعمل أطول وأعظم...»[299].
أهو إطناب؟ أم رومنسية المراهقة؟ لئن كانت هذه الرسالة التي كتبها إلى زميل دراسة تلميذ في السابعة عشرة من العمر تتضمن إطناباً ورومنسية، فهي تظل من أهم الوثائق وأبلغها تعبيراً. من يدري إذا لم يكن هو ذلك الرجل المكلّف «إيقاظ أهل الكهف». لا شك أن جمال لا يجرؤ على تأكيد ذلك. ولكن رسالته تتيح لنا، اعتباراً من هذه اللحظة، التكهن بأن هذا هو رأيه.
ما العمل إلى أن يحين ذلك؟ لم يتقبل طبعه القتالي الجمود، فانخرط بكل اندفاع في المعركة. راح يحرِّض تلامذة مدرسته ويدعوهم إلى تنظيم المظاهرات في الشوارع. لم يكن هؤلاء يرغبون على ما يبدو في مجاراته. وفي هذه اللحظة، ارتكب الإنكليز خطأً فادحاً. ففي خطاب ألقاه السير صموئيل هور في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1935 في غيلد هول، أعلن أن إنكلترا لا تعارض عودة النظام الدستوري إلى مصر. ولكنّه أضاف: «ولكننا رفضنا، حين جرت استشارتنا، إعادة دستور 1923 ودستور 1930. فالأول غير قابل للتطبيق في مصر، والثاني لا تؤيّده الأمّة.»
على هذا النحو، اعترف رئيس الحكومة البريطانية رسمياً بأن رئيس الوزراء المصري يذهب إلى لندن لإحضار التعليمات، ولو تعلّق الأمر بتدابير داخلية لا تدخل في إطار النقاط الأربع «المحددة» في معاهدة 1922[300]. كانت بريطانيا، وراء الملك فؤاد، تعلن أن الدستور غير قابل للتطبيق! فتوقّفت مسيرة مصر نحو الاستقلال، وأحكمت السلطة البريطانية قبضتها على البلاد. وما لبث

السكان أن أطلقوا العنان لاستيائهم. ولكن الأحزاب في حالة انقسام، والذهنيات بعيدة عن ذلك الإجماع الرائع الذي أعربت عنه في عام 1919. ومرة أخرى، قاد التلامذة والطلاب حركة الاحتجاج.

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، جاب الشباب شوارع القاهرة وهم يهتفون: «عاش الاستقلال!». عاود أحد مواكبهم الذي أوقفته الشرطة عند كوبري بولاق، التقدم عبر كوبري عباس، واجتاز جزيرة الروضة، ولكنه أوقف مجدداً قرب قصر الأمير محمد علي. وهناك، فتح عشرون درَّاجاً بريطانياً النار على المتظاهرين الذين سقط منهم عدد من الجرحى، وقتل أحد الطلاب. واعتقلت الشرطة عدداً منهم.

في اليوم التالي، 12 تشرين الثاني/نوفمبر، تواصلت المظاهرات. وارتفع عدد الضحايا. أحصي قتيلان ونحو خمسين جريحاً. وحصل اشتباك مع الشرطة قرب مجلس الشعب. راقب أحد الضباط الإنكليز شاباً نحيلاً، طويل القامة، يبدو أنه منشّط المتظاهرين، وأطلق عليه عياراً أصابه بخدش في جبينه، فنقله رفاقه إلى مكاتب صحيفة مجاورة لتضميد جرحه قدر المستطاع[301].

في سن الثانية عشرة، تعرّض جمال للضرب بعصا الشرطة في الإسكندرية. وفي السابعة عشرة، وبفارق ملّيمترات قليلة، كادت رصاصة أن تضع حداً لحياته. رسّخت معمودية النار هذه دعوته الثورية وكرَّست نفوره الشديد من قوى الاحتلال.

في مساء ذلك اليوم، قررت الحكومة إغلاق المدارس لمدة شهر، وعمَّت الاحتجاجات، واحتجبت الصحف في اليوم التالي. ولكن الإنكليز، إذ شعروا أن الوحدة الوطنية تلتئم ضدهم، أصرّوا على الحكومة المصرية أن تتصرف باعتدال. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 1935، أعلن الملك فؤاد إعادة دستور 1923. وكتبت صحيفة المصوِّر : «انتصر أنصار الحرية، انتصر الشباب، وانتصرت مصر!».

ولكن النفوس تهدأ بقدر ما تثور في هذا البلد السريع التشنّجات. وعبثاً توسّل جمال إلى رفاقه ألاّ يكتفوا بنصف انتصار؛ وعبثاً ناشدهم أن يواصلوا سعيهم «إلى أن تحصِّل مصر ثمن الدم المراق»، فالمناخ تراخى. عاد التلامذة والطلاب، شاءوا أم أبوا، إلى مقاعد الدراسة. وقد استحضر عبد الناصر بمرارة في فترة لاحقة ذكرى تلك الأيام، فكتب: «قدتُ مظاهرات في مدرسة النهضة، وصرخت من أعماقي بطلب الاستقلال التام، وصرخ ورائي كثيرون.. ولكنّ صراخنا ضاع هباء، وبددته الرياح أصداء واهنة لا تحرّك الجبال، ولا تحطّم الصخور»[302].

استقالت حكومة توفيق نسيم لتأتي مكانها حكومة علي ماهر التي أعقبتها، بعد أربعة أشهر، حكومة يرأسها زعيم حزب الوفد، مصطفى النحاس باشا. توفي الملك فؤاد، وخلفه فاروق ولي العهد، يساعده مجلس وصاية. واستؤنفت المفاوضات مع بريطانيا، وأفضت في آب/أغسطس 1936 إلى توقيع معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا[303]. كان نصراً عظيماً للنحاس باشا. واحتفلت معظم الصحف بهذا الاتفاق بوصفه «ميثاق الشرف والاستقلال المصري».

ولكن جمال لم يحتفل! فهذه المعاهدة إنما تؤكد في نظره، وبصورة غير مباشرة، استعباد بلده. فأعرب عن سخطه ضد الاتفاق، وأعرب عن سخطه ضدّ الملك، وأعرب عن سخطه ضدّ وزرائه وضد الخنوع العامّ. خاف أصدقاؤه من حدّة كلامه. ونصحوه بالاعتدال في مواقفه إذا كان لا يريد أن يتعرّف إلى «التبن الرطب في أقبية السجون».

بلغ جمال الثامنة عشرة من العمر. كان شاباً فارع القامة، نحيلاً إنما قوي البنيان، وقد نال شهادة الثانوية العامة. كان عليه اختيار مهنة لأن والده لن يستطيع الاستمرار في إعالته.ترسّخ لديه الرأي، خلال اتصالاته بالأحزاب السياسية، بأن هذه الأحزاب لن تُفلح يوماً في تحرير البلاد؛ فجيش الاحتلال لن يُدحر إلا بواسطة جيش آخر، فقرر جمال الالتحاق بالجيش. وفي عام 1936، تقدم لامتحان الدخول إلى الكلّية الحربية. ولما كان لا يملك صلات أو ثروة أو توصية، وقد شارك مشاركة نشطة في مظاهرات 1935 (وهذا ما لا تجهله الشرطة)، فقد رسب في كشف الهيئة. فبدّل جمال رأيه وانتسب إلى الجامعة. تابع محاضرات كلية الحقوق في جامعة القاهرة (1936). ولكي ينسى إخفاقه، انغمس مجدداً في سلسلة من القراءات المكثفة، فالتهم تباعاً كلاوزفيتز، وماركس، ولينين، وصن يات صن، ومذكّرات ونستون تشرتشل عن الحرب العالمية الأولى.

وشاءت سخرية القدر أن تقدّم له المعاهدة الإنكليزية ـ المصرية 1936 التي لطالما أدانها فرصة العمر. فبعد أن أصبحت مصر حليفة بريطانيا، رأت هذه المعاهدة أن جيشها الذي كان هزيلاً بعد ثورة عرابي باشا، يجب أن يتطوّر. وفي خريف 1936، قُبل 51 طالباً في الكلّية الحربية، وأعلنت وزارة الحربية حاجتها إلى دفعة ثانية في ربيع 1937.

بناءً على نصيحة الأصدقاء، قرّر جمال أن يتقدم إلى الامتحان للمرة الثانية. كان يتحرّق شوقاً إلى النجاح ولكنه ليس متفائلاً على الإطلاق. فما هي حظوظ ابن موظف صغير في البريد لا يمكن للباشوات الأثرياء في القاهرة سوى أن يعتبروه فلاحاً فقيراً من الصعيد؟ كما أن ملفّه عند الشرطة يشكّل بالفعل حجر عثرة.

ولكن كان من حظ جمال أن حظي باهتمام وتعاطف من قِبل وكيل وزارة الحربية الجنرال إبراهيم خيري باشا، الذي يرأس اللجنة المكلّفة فحص المرشحين الشباب. ولقد أُعجب الجنرال أيّما إعجاب بهذا الفتى الطويل القامة المتين البُنية، ورأى أنه سيكون خير مجنّد جديد في صفوف الجيش. وبناء على توصية الجنرال قُبِل جمال طالباً في الكلية الحربية. وها قد أصبح جندياً في نهاية المطاف.

طوال سنة، تابع الدروس في الكلية الحربية حيث تصادق مع عبد الحكيم عامر، أحد زملاء دفعته[304]. وفي 1 تموز/يوليو 1938، وبعد أن نجح بتفوّق في امتحانات التخرّج، أرسل برتبة ملازم إلى المركز العسكري في منقباد.

كان ذلك هو الشاب الذي أصغى إليه رفاقه وهو يتكلم، بمزيج من الدهشة والاحترام، خلال السهرات الطويلة التي تجمعهم حول نار المعسكر. لم يكن مبتدئاً رغم حداثة سنّه؛ فقد كان واسع الاطلاع، وكان يتمتع بخبرة سياسية تفوق خبرات شاب في العشرين. وكان رفاقه على أتم الاستعداد للسير على الدرب التي يشقّها لهم. ولكن ردّ فعلهم كان انفعالياً محضاً في بادئ الأمر.

قال لهم جمال عبد الناصر: «الثورة لا تكون بالمشاعر والأحاسيس، بل إننا نريد بلوغها بالأداة التي تتلاءم مع غايتنا! لقد فكرت في الأمر ملياً. ونظراً إلى الوضع الخاص الذي يتميّز به بلدنا، لا يمكن لهذه الأداة إلا أن تكون هيئة عسكرية، طابعها سرّي، لجنة سرّية يتدرَّب كل أعضائها على التقنية الثورية.»

في 15 كانون الثاني/يناير 1939، قرّر أصدقاء جمال الاحتفال بعيد مولده في جبل الشريف. كان أحمد حافظ مظهر وأنور السادات وغيرهم حاضرين. وقد كتب السادات: «على المائدة، وضِع طبق كبير من العدس الذي طهوناه بأنفسنا. ولإضفاء المزيد من الألق على المناسبة، أحضرنا بعض الكستناء من أسيوط. وفيما كنا نتبادل الدعابات، توجه إلينا جمال، بنبرة هادئة، بالخطاب الآتي:

«فلننتهز هذه الفرصة لإنشاء بنيان متين. فليكن اجتماعاً تاريخياً! فلنظل مخلصين أبداً للصداقة التي توحّدنا. وبفضل هذه الوحدة، نذلّل كل العقبات!».

صُعق الضباط الشبان بالرصانة الغريبة التي تلفّظ بها زميلهم بهذه الكلمات. فوافقوا. وحول نار المعسكر، أقسم الواحد منهم تلو الآخر قسمَ الولاء لعبد الناصر، وأقسموا أن يحاربوا إلى جانبه حتى تحرير مصر.

وهكذا، تكرَّس حلف منقباد في إحدى الليالي الشتوية من عام 1939.

وهكذا، ولِدت كذلك نواة «تنظيم الضبّاط الأحرار» الذي سيحكم مصر بعد خمسة عشر عاماً.

XXXIV

في بادئ الأمر، انطلق التنظيم ببطء. كان تقدّمه عسيراً، فقد تطلّب الأمر انتقاء أعضائه وعدم القبول بالمنتسبين الجدد إلا بريبة لأنه تنظيم سرّي. لا شيء يجب أن يُعرف خارج إطار التحرك المطلوب. وحدهم العارفون يعلمون أن هذه الحركة تتميز بطابعها الوطني والاجتماعي معاً، وأن الوسيلتين اللتين تعتزمان اللجوء إليهما للوصول إلى سُدّة الحكم هما العصيان المسلّح والدعاية.

في الوقت الحاضر، ليس من الوارد «العمل» على المدنيين. فالمرحلة الأولى تقوم على إنشاء خلايا داخل الجيش. وفي هذا المجال، ساعدت الظروف «الضباط الأحرار» لأن الصدمة نفسها التي جمعتهم في منقباد ستفرّقهم قريباً في كل أنحاء البلاد. فبسبب انتقالهم من حامية إلى أخرى بحكم متطلبات الخدمة، تمكّن كل واحد منهم من استقطاب منتسبين جدد. وعلى هذا النحو، أرسل الملازم عبد الناصر تباعاً إلى إمبابة، والعلمين، وأبو زعبل، والإسكندرية. وفي الإسكندرية، التقى زكريا محيي الدين الذي انتسب إلى النواة الصغيرة «للضباط الأحرار».

لفرط ما كان عبد الناصر يعقد اجتماعات مع رفاقه العسكريين، تعاظمت شكوك السلطات في القاهرة حوله. ففضل، إذ أحسَّ بأنهم سينفونه إلى حامية نائية، استباق الأمور ملتحقاً بالمتطوعين ـ القليلين ـ المستعدين للخدمة في السودان. ووافقت القيادة على طلبه وأُلحق بلواء المشاة الثالث في الخرطوم.

في هذه المدينة الحصينة التي ما زالت تخيّم عليها ذكرى غوردون وكيتشنر، أمضى وقته يتأمّل تاريخ بلاده. ولكن الصدفة تؤيد دائماً أولئك الذين يسعون بعنادٍ وراء الهدف نفسه. في منقباد، التقى أنور السادات. وفي الإسكندرية، التقى زكريا محيي الدين، وفي الخرطوم، صادف عبد الحكيم عامر، «مجنَّده» الذي علّمه أن يزرِّر سترته في العباسية، وكان قد أصبح ملازماً شاباً مفعماً بالحماسة. كانت طباعهما على طرفي نقيض. فبقدر ما كان عبد الناصر هادئاً ورزيناً، كان عبد الحكيم مندفعاً وعفوياً. وقد أثار تناقض طباعهما مشاجرات حادّة بينهما بلغت بهما حدّ العراك بالأيدي. ولكنّ المتعاركين يتصالحان فور تسوية الخلاف. ولفرط ما تحدّى أحدهما الآخر انتهى بهما الأمر إلى أن تبادلا الاحترام، وأصبحا صديقين لا يفترقان.

بدأ النفوذ الذي يمارسه عبد الناصر على رفاقه في الجيش يثير جدّياً قلق وزارة الحربية. راقبته مكاتب القاهرة مراقبة لصيقة، وتبيّن لها أنه لن يبتعد عن العاصمة كثيراً. وصرَّح قائد حامية الخرطوم: «إنه عقل مغرض وخطر.» وللتخلّص منه، أرسله إلى جبل الأولياء، وهو مركز أمامي معزول على حدود برقة سيقول عنه عبد الناصر لاحقاً إنه «منفى صغير في المنفى الكبير». استطاع عبد الحكيم عامر أن يوافيه إلى هناك، واستؤنفت النقاشات السياسية بينهما...

كانت الإقامة في جبل الأولياء تمثل بالنسبة إلى عبد الناصر مرحلة من الإحباط، فصِلاته بالأوساط السياسية أثارت لديه اشمئزازاً من السياسيين. كان يظنّ أنه سيجد في الجيش موئلاً للوطنية المتوقّدة، وجنوداً مستعدين للتضحية بكل شيء لإنقاذ البلاد. فيا لسذاجته! خاب أمله كثيراً من المستوى المعنوي لمعظم الضبّاط. فعوضاً عن الشعور بالتمزّق بسبب مآسي وطنهم، كان زملاؤه بغالبيّتهم حريصين أشدّ الحرص على رفاهيتهم الغثّة، ولا يفكّرون إلاّ في الترقّي في مهنتهم. فأين يعثر على الرجال الذين يستطيع معهم إعادة بناء مصر أخيراً؟ هل عليه الذهاب للبحث عنهم واحداً واحداً؟ وإذا كان الجواب نعم، فكم من السنوات سوف يتطلّب ذلك؟

ولكن، ها هي الإذاعة تعلن خبراً مذهلاً: لقد اندلعت الحرب العالمية الثانية. فماذا سيكون موقف حكّام مصر؟

لم تكترث مصر إطلاقاً للصراع بين الرايخ الألماني وبريطانيا. ومع ذلك، كانت معاهدة التحالف الموقّعة عام 1936 من جانب النحاس باشا تجيز للمملكة المتحدة أن تضع قواتٍ لها في مصر. لقد أصاب جمال في حدسه، فهذا الاتفاق الذين يعلن سيادة مصر يكرّس في الواقع خضوعها وتبعيّتها؛ فهذه الحرب التي لا ناقة لمصر فيها ولا جمل سوف تجري رغم ذلك على أراضيها. وسيحاول الإيطاليون والألمان تحطيم القوّة البريطانية في وادي النيل، بدون أن يعرف المصريون ماذا بوسعهم القيام به للتصدّي لهم.

اندلعت الحرب. كان رئيس الحكومة علي ماهر، فاعتمد رغبة منه في تحييد مصر عن النزاع سياسة حياد. ورفض،رغم الضغوط الإنكليزية، إعلان الحرب على دول المحور. وزاد يقينه بأنه اختار النهج الأكثر تعقّلاً يوم أعلن موسوليني الحرب على فرنسا وبريطانيا (10 حزيران/يونيو 1940)، موضحاً أن «إيطاليا لا تضمر أية نيّة عدائية نحو مصر أو البلدان العربية الأخرى.»

هل الحياد ممكن في بلد يحتل أراضيه أحد الأطراف المتحاربة؟ بالطبع لا، ولم يلبث علي ماهر أن تيقّن من ذلك على حسابه. فقد ذهب مايلز لامبسون، السفير البريطاني في القاهرة، إذ اعتبره متمنّعاً أكثر من اللازم، للقاء الملك فاروق وبادره بجفاء:

« - يجب أن يستقيل علي ماهر!»

لم تكن تلك نصيحة بل أمراً. فاضطرّ الملك إلى الرضوخ واستبدال علي ماهر بصبري باشا الذي كان أقلّ عداء للإنكليز من سلفه. وانصرف علي ماهر للتأمّل في بيته الريفي حول ثمن التقليل من شأن المشيئة البريطانية.

XXXV

فيما كان الجيش الفرنسي، بمعظم عديده، يتراجع نحو دانكرك، وكانت بريطانيا تنوء تحت قصف الطيران الألماني، تخبّط الجيش المصري في الجمود والمراوحة. هل يحارب إلى جانب بريطانيا؟ إنه لا يرغب في ذلك إطلاقاً. هل يتمرّد عليها؟ إنه لا يملك الوسائل لذلك... فما العمل؟

كان هذا هو السؤال الذي يراوده حين قدّم له موسوليني فرصة غير متوقّعة. فقد شنّ الدوتشي، متشجّعاً بالعزلة التي يعيشها الإنكليز في الشرق، هجوماً واسعاً على ليبيا، وتقدّم جيش إيطالي يتألّف من 200 ألف جندي بقيادة المارشال غراتسياني عبر صحراء برقة لطرد القوات الإنكليزية في وادي النيل.

أثارت هذه الحملة العسكرية مشاعر ملتبسة لدى الكوادر المصرية. كان التخلّص من الإنكليز أغلى أمنية لديهم، ولكن الضبّاط الأكبر سنّاً يخشون أن يغتنم الدوتشي الفرصة، حالما ينتصر،

لتحويل مصر إلى مستعمرة إسكانية، كما فعل في طرابلس وأريتريا. وفي هذه الحالة، لا يدرون ماذا ستكسب مصر من ذلك...

غير أن الجنود الأصغر سنّاً والضباط الأحرار ابتهجوا. لم يتخوّفوا إطلاقاً بسبب التقدّم الإيطالي بل على العكس، فروما لم تعلن الحرب على مصر بل أعربت نحوها عن أصدق النيات. وبما أن العمليات العسكرية التي استلهمتها موجّهة حصرياً ضدّ إنكلترا، فليس بوسعها سوى الإسراع في ساعة التحرير...

في 14 أيلول/سبتمبر 1940، استولى الإيطاليون على السلُّوم. وفي 17 من الشهر نفسه، وصلوا إلى سيدي برَّاني، على مسافة 100 كلم داخل الأراضي المصرية. وتقدّم غراتسياني 40 كلم إضافياً متابعاً مسيرته الظافرة. بقي القليل من الجهد بعد ويدخل إلى الإسكندرية. ثم تردّد على حين غرّة وضعف هجومه. وراوح مكانه خلافاً لكل التوقّعات[305].

في تلك الفترة، كان الإنكليز لا يملكون قوات كثيرة في مصر. ويوماً بعد يوم، راح وافيل يبعث رسائل مذعورة إلى وزارة الحربية. ولكن التوقّف غير المتوقّع للهجوم الإيطالي منحه الوقت الكافي لحشد قوّاته والحصول على التعزيزات. لو هاجم غراتسياني على الفور، انطلاقاً من مواقعه في شرق سيدي برَّاني، فما من شك أنه كان ليحتل مصر بأكملها، بدون خوض معركة، ولا سيّما أن الإسكندرانيين يستعدّون للاحتفاء بالإيطاليين، وأن العلاقات بين الجيش الإنكليزي والجيش المصري تدهورت.

قُسّمت منطقة مرسى مطروح الواقعة قرب الجبهة إلى ثلاثة قطاعات: قطاعين داخليين تتولاهما فرقتان مصريتان، وقطاع ساحلي يتولاه الإنكليز. خشي الإنكليز ألا يقاتل المصريون بسبب تعاطف معظمهم مع الإيطاليين. وكان الجنرال وافيل لا يستطيع أن يجازف بتعرّض مواقعه للتبدّل، فيما كانت العمليات العسكرية تتخذ أهمية حيوية. في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، أعطى الفرقتين المصريتين الأمر بإعادة أسلحتهما إلى السلطات البريطانية وإخلاء قطاعهما.

استشاط الضباط المصريون غضباً بسبب هذه الإهانة. وبعد التشاور في ما بينهم قرّروا أن يواجهوا التحدّي بتنفيذ الخطّة التالية: سوف تعود الوحدات المصرية إلى قواعدها الخلفية، إنما مع الاحتفاظ بأسلحتها والانتشار، خلال ذلك، في المواقع الاستراتيجية والطرقات والمباني العامّة. وفور الوصول إلى القاهرة، ستتوجّه الوحدات المتمرّدة إلى القصر الملكي وتطالب بعودة علي ماهر الذي سيتّخذ موقفاً صريحاً ضدّ الإنكليز إلى سُدّة الحكم.

غير أن الضباط المتمردين أدركوا، وهم على مشارف العاصمة، أن فرص خطتهم في النجاح ضئيلة. ظنّوا أن الناس سينضمّون إليهم وينتفضون لدى وصولهم، ولكن ذلك لم يحدث على الإطلاق. لم يعبأ الناس بما جرى، وأخفقت العملية. عدل الضباط المستاؤون عن التقدّم نحو القصر الملكي، وألغوا العملية ثم عادوا إلى معسكراتهم. وكانت الفائدة الوحيدة التي حصلوا عليها من عصيانهم الاحتفاظ بأسلحتهم لأن الإنكليز لم يصرّوا، بعد هذه القضية، على تجريدهم منها.

في أعقاب ذلك، توفّي صبري باشا بغتة، فاستبدله الملك بسرِّي باشا الذي كان مؤيّداً للإنكليز أكثر من سلفه بقليل.

فيما كانت هذه الأحداث تجري في القاهرة، استأنف وافيل الهجوم. هاجم رجال غراتسياني الذين يبلغ عددهم 200 ألف بواسطة 25 ألف جندي إنكليزي، منخرطاً بجرأة في المعركة بواحد على ثمانية، ومزَّق خصمه إرباً إرباً، وأرغمه على التقهقر، فتشتّت فلوله حتى برقة. وفي الجانب الإيطالي قُتل 100 ألف محارب أو وقعوا في الأسر[306].

تابع رجل هذه الأحداث بانتباه شديد. إنه اللواء عزيز المصري، الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش المصري الذي اشترط تشرتشل إقالته منذ بداية الحرب نظراً إلى عواطفه الموالية لألمانيا[307]. ورضخت الحكومة المصرية مرّة أخرى. لم يُحرم الفريق عزيز المصري من قيادة الجيش فحسب بل وُضع، منذ ذلك الحين، في الإقامة الجبرية.

كان قائد الجيش السابق، باعتراف الجميع، أكثر الضباط قدرة وكفاءة في الجيش المصري. ولذا، فهو يتمتع بشعبية واسعة. لقد دُهش أشدّ الدهشة للإجماع الذي ردَّت به القوات المسلحة المصرية على الأوامر البريطانية التي أوعزت إليهم بتسليم أسلحتهم قبل العودة إلى معسكراتهم، فمثل هذه الوحدة في التحرك لا يمكن أن تكون وليدة الصدفة. أتكون بسبب أوامر منظمة سرّية؟ استعلم بتكتّم لدى أحد أصدقائه، وهو الشيخ حسن البنّا، «المرشد الأعلى» للإخوان المسلمين. فأحضر له حسن البنا من مجموعة منقباد أنور السادات الذي كان ملحقاً في تلك الفترة بسلاح الإشارة المقيم في ثكنة المعادي على بعد 10 كلم من القاهرة[308]. أجرى الفريق المصري عدداً من الأحاديث مع أنور السادات الذي شرح له خلالها مدى تطابق الضباط الأحرار مع أفكاره، فأعلم أنور السادات أنه على أتم الاستعداد لوضع علاقاته بتصرف أصدقائه. كانت لهذا الموقف فائدة لا تقدر بثمن للضباط الأحرار، لأن علاقاته كثيرة.

ولكن ها هو أمل آخر يلوح، آتياً هذه المرة من جهة الشرق. ففي العراق، انتفض رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيين. وأطاح بالوصيّ على العرش، عبد الإله، واستولى على السلطة بفضل دعم «المربّع الذهبي»، وهو عبارة عن مجموعة سريّة من الضباط القوميين العراقيين. كان وادي الفرات في حالة من الغليان، والدلائل تشير إلى أن الحركة سوف يكتب لها النجاح بحيث أن شاه إيران، رضا شاه بهلوي، مزّق بدوره المعاهدات التي تربطه بلندن وتأهّب لضمّ قواته إلى قوات رشيد عالي (24 نيسان/أبريل 1941)[309].

كتب أنور السادات: «كانت سنة 1941 بالنسبة إلى إنكلترا السنة المأسوية، وكانت سنة الرجاء بالنسبة إلى مصر. كانت الإمبراطورية البريطانية تواجه أخطر وضع عرفته على الإطلاق: المحور الهائج غرباً؛ مصر المتأهبة للثورة في الوسط؛ والثورة التي أصبحت سيدة الموقف في العراق شرقاً. لشدّة خطورة الموقف، خطر للإمبريالية البريطانية أن تتخلى عن الحوض الشرقي للمتوسط، وتركّز أسطولها في مضيق جبل طارق...

«كانت الانتفاضة في العراق بالنسبة إلينا في مصر الصمام الذي يدع البخار يتصاعد ويحول دون انفجار المرجل. تابعنا مسيرتها بإعجاب. وأخيراً، بدأ التحرير، مؤشّر خلاص المشرق العربي...»[310].

قال الضباط الشباب للفريق عزيز المصري: «لقد أزِفت الساعة التي لطالما انتظرناها. فلنحذُ حذو رفاقنا العراقيين، ولنهجم بدون تأجيل على المحتلين البريطانيين! النصر أكيد تحت قيادتك. ألم يسبق لك أن حاربت الإنكليز في الحرب العالمية الأولى، حين كنت ضابطاً في الجيش التركي؟ لا أحد يعرف الميدان أفضل منك. لا أحد سوف يؤمن لُحمة القوات المتمردة أفضل منك. كما أنك الوحيد القادر على إقناع الألمان بدعم قضيتنا!».

غير أن الفريق المسنّ كان أكثر تبصّراً من الضباط الشبان الذين يريدون أن يدفعوه إلى التحرّك. فسعى، إذ لم يشاطرهم تفاؤلهم، إلى تهدئة حماستهم، وتلقّى بشك وريبة الأنباء الآتية من بغداد.

قال لهم بنبرة متشائمة: «أنتم لا تعرفون السياسيين العراقيين! إنهم قادرون على أن يفعلوا أي شي. سوف ترون أنهم سيطعنون رشيد عالي الكيلاني في الظهر. من التهور أن نخوض هذه المغامرة التي أخشى ألا تُحمد عُقباها.»

أصاب الفريق المسنّ في حدسه. وبعد أيام، قام الجنرال أوشنليك الذي كلّفه تشرتشل إعادة النظام إلى العراق، مهما كلّف الأمر، بهجوم مضاد تميّز بقوته المباغتة. فبادر رتلٌ بريطاني بقيادة الكولونيل كنغستون، انضمت إليه عناصر من الفرقة العربية التابعة لغلوب باشا[311]، إلى عبور الصحراء شرق الأردن وانضم إلى القوات البريطانية المتحصنة في مطار الحبانية. اضطر المتمردون العراقيون إلى الاستسلام، وأعيدت وصاية عبد الإله. ولاذ رشيد عالي الكيلاني الذي أعلنت السلطات عن مكافأة لمن ينال منه بالفرار سريعاً إلى السعودية. وفي أواخر شهر أيار/مايو، قُمعت الثورة العراقية وعادت بريطانيا تبسط سيطرتها على البلاد، وهي تدين بهذا الانتصار لاندفاع قواتها والعمل الذي قام به سرّاً نوري السعيد على حدّ سواء.

تداعى أمل الضباط الأحرار مرّة أخرى، إنما بقي لديهم حليف واحد ممكن يتمثل بالألمان، فالدعم الذي بوسع هؤلاء أن يقدّموه لهم يبدو جدّياً، ولا سيّما أن الجيش الألماني تولّى قيادة العمليات في طرابلس، وأن رومل استُبدِل بغراتسياني.

XXXVI

تحفَّظ الفريق عزيز المصري حين طُلب إليه المشاركة في الثورة العراقية بقدر ما أغراه الاتصال بالألمان. كان قد استقبل في بيته في الآونة الأخيرة موفداً سرّياً من القيادة العليا للجيش الألماني الذي سلّمه الرسالة الآتية: «إننا نثمِّن نشاطك الوطني ونرغب في الاستفادة من خبرتك العسكرية. ولو قبلت من جهتك التعاون معنا فما عليك سوى إعلامنا بنياتك ومشاريعك، وسوف نتولّى التنفيذ.»

غير أن الاستخبارات البريطانية كانت تراقب. أبلغ رئيس المكتب الثاني المصري، وهو صديق لأنور السادات، أن عزيز المصري يخضع للمراقبة المشددة، وأن السلطات العسكرية الإنكليزية على علم بكل تحرّكاته. ورغم هذا التحذير، قرر الضباط الأحرار والقائد السابق للجيش أن يقبلوا بالعرض الألماني. وضعوا خطتهم سريعاً: يهرب الفريق عزيز المصري على متن غوّاصة ألمانية تنتظره في بُحيرة بورولوس لاصطحابه إلى بيروت. ومن هناك، يتوجّه إلى المقر العام لرومل في ليبيا، حيث يوجّه بياناً إلى الشبيبة المصرية يحضّها فيه على الالتحاق بجيش التحرير. وفي هذه الأثناء، ينتقل الضباط الأحرار الذين بقوا في مصر مع وحداتهم لاستقبال فيلق أفريقيا الألماني أو فيلق الصحراء، حين يصل إلى مشارف الإسكندرية.

صودف أن كانت وحدة من الخيّالة المصرية في منطقة السويس، قرب بُحيرة بورولوس، وأن أول المنتسبين إلى تنظيم الضباط الأحرار من بين ضباطها، هو الملازم أحمد حافظ مظهر[312]. بعد الاتصال بالفريق عزيز المصري، ذهب الملازم مظهر إلى بُحيرة بورولوس للتعرّف إلى الموقع، ولكنّ معايناته لم تكن مؤيّدة. وبعد عودته إلى القاهرة، أبلغ الفريق أن خطته ستبوء بالفشل لو نفّذها كما هو مقرّر، وأنه من الأفضل العدول عنها.

فكّر المتآمرون حينها في الهروب جواً. ووافق الألمان على الفكرة وطلبوا إليهم تحديد مطار مهجور، يقع قدر الإمكان في منطقة صحراوية. وفي الموعد المحدد، تصل طائرة من سلاح الجو الألماني إلى الموقع لاصطحاب الفريق ورفاقه.

اختار المتآمرون مطار الخطاطبة. وذهب أنور السادات والفريق عزيز المصري لاستكشاف الموقع برفقة طيار مصري يدعى عبد المنعم عبد الرؤوف. كانوا يظنّون أن الموقع مهجور، ففوجئوا بأن الطريق الذي يقود إلى القاعدة الجوية محاط من كل جانب بمستودعات أسلحة هائلة ومعسكرات تعج بالضباط الإنكليز. وكان لا بد من اختيار موقع آخر، فاقترح الألمان موقع جبل روزا على طريق الواحات. ويثبت هذا الخبر أن هيئة أركان رومل كانت مطّلعة تماماً على منشآت الجيش البريطاني.

في اليوم المحدد، عند هبوط الليل، انطلق عزيز المصري وعبد الرؤوف بالسيارة إلى جبل روزا. ولكن سيارتهما تعطلت على طريق الأهرامات، وتعذّر تصليحها. في هذه الأثناء، وصلت الطائرة الألمانية التي طليت عليها شارات الجيش البريطاني فوق موقع الموعد المضروب. حامت حول المطار، ثم عادت إلى نقطة انطلاقها حين لم تلمح أحداً.

لم يتخاذل الفريق المصري بسبب هذا الظرف الطارئ. واجتمع، إذ عقد العزم على بلوغ الخطوط الألمانية مهما كلّف الأمر، بقائد سرب هو المقدّم حسين ذو الفقار صبري [313]، وطلب إليه أن يصطحبه إلى المقرّ العام لرومل على متن طائرة مصرية، فوافق المقدّم. كانت الرحلة مقررة في الليلة الأولى التي سيخدم فيها ذو الفقار صبري في القاعدة. ولكنّ الشؤم لاحق المتآمرين. فاصطدمت الطائرة، لدى إقلاعها، بعمود خط التوتّر العالي، وتحطّمت واحترقت، ونجا الفريق المصري وعبد الرؤوف بأعجوبة، ولكنهما اعتقلا على الفور، واقتيدا إلى السجن بتهمة التآمر والمسّ بأمن الدولة[314]. ولن يتمّ بعدُ الاتصال بين الضباط الأحرار والفيلق الأفريقي.

كتب أنور السادات: «لا يسعني إلا التفكير في أن القدر لو أسعفنا لتغيّر مجرى الأحداث، لو أمكن لنا أن نضمّ قواتنا إلى قوات المحور»[315].

XXXVII

في كانون الثاني/يناير 1942، واصل رومل الهجوم. لم يكن الفيلق الأفريقي يوماً بمثل هذه القوة. ففي تقدّم لا يقاوم، سيطرت الفرق الألمانية المصفّحة تباعاً على درنة وطبرق والسلّوم وسيدي برّاني، وقامت بأسر 40 ألف جندي إنكليزي. توغلت هذه الفرق، إذ تخطّت الحدود القصوى التي بلغتها هجمات 1940 و1941، في مصر وبلغت العلمين على مسافة 70 كلم غرب الإسكندرية. كان رومل مزهوّاً؛ فالنصر على قاب قوسين أو أدنى، وفي بضعة أيام، سوف تجتاح مصفّحاته دلتا النيل...

في الإسكندرية، انتظر السكان وصول القوات الألمانية بنفاد صبر محموم. وتظاهرت مجموعات من الشبان في الشوارع حاملة لافتات كتب عليها: «أهلاً بالمحرّرين الألمان!».

ولكن هذا المشروع لن يتحقق لأن أحداثاً مأسوية جرت في القاهرة في هذه الأثناء...

في 1 شباط/فبراير1942، بعيد أيام على استعادة الألمان سيطرتهم على بنغازي، انطلقت مظاهرات مناهضة للبريطانيين في شوارع العاصمة. وردّدت الجموع هتافات معادية: «فليسقط الإنكليز! إلى الأمام يا رومل!».

في 2 شباط/فبراير، أقال الملك فاروق حكومة سرّي باشا. اتّهمها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي الفرنسية بدون استشارته ولمجرّد إرضاء السفير البريطاني مايلز لامبسون[316].

الألمان الذين يتقدمون، الجماهير التي تهدد بالانتفاضة، الملك الذي يقيل رئيس الوزراء لمجرّد أنه رضخ لمشيئة وزارة الخارجية البريطانية، لم يستطع الإنكليز تحمّل مثل هذا الوضع. كيف بوسع الجنرال مونتغومري ـ الذي خلف وافيل وأوشنليك بصفته قائداً للجيوش البريطانية في الشرق الأوسط ـ أن يتصدّى لتقدّم الفيلق الأفريقي إذا كان يخشى أن يرى في أية لحظة خطوط اتصالاته مقطوعة بسبب الشعب المعادي؟

لشدّة مأسوية الوضع، لم يكن بوسع هيئة الأركان البريطانية أن تكتفي بأنصاف الحلول. فقرّر تشرتشل اللجوء إلى القوة، وكلّف مايلز لامبسون أن يعمد إلى آخر الدواء أي الكيّ.

في 3 شباط/فبراير، اتصل السفير البريطاني بقصر عابدين لإبلاغ الملك فاروق أن الحكومة البريطانية تصرّ، نظراً إلى الوضع العسكري، على تكليف النحاس باشا الذي يثق به بتشكيل الوزارة بدلاً من علي ماهر الذي يرتاب به[317]. وأبلغ فاروق مايلز لامبسون أنه يود استشارة بعض الزعماء السياسيين قبل الرد عليه.

في اليوم التالي، 4 شباط/فبراير، حذّر مايلز لامبسون الملك من أن «على جلالته أن يتوقع تحمّل عواقب رفضه في حال لم يكلّف الملك النحاس باشا تشكيل الوزارة قبل السادسة مساء.»

ولكن الملك يأنف أن يعهد برئاسة الحكومة إلى زعيم حزب الوفد الذي يكنُّ له عداء سافراً. في السادسة مساء، كلف رئيس الديوان الملكي، أحمد حسنين، أن يتصل بالسفير ويبلغه أنه قرر رفض تهديده.

ردّ مايلز لامبسون بهدوء: «لا بأس، سآتي لزيارة جلالته في التاسعة مساء.»

في الساعة المحدّدة، طوَّق رتلٌ من الدبابات الإنكليزية والسيارات المصفّحة القصر الملكي واقتحم ساحة الشرف التي حطّم بوّابتها. ولم يقاوم الحرس الملكي بأمر من الملك.

ارتقى السفير، يرافقه الجنرال ستون وضابطان جنوب أفريقيان، السلالم التي تقود إلى الأجنحة الملكية وبيده مسدّس. فاقترب حاجب منهم ليسألهم عن وجهتهم.

أجابه مايلز لامبسون بفظاظة، وهو يبعده بيده عن طريقه: «أعرف طريقي! I know my way! »

لدى وصول السفير البريطاني إلى مكتب الملك فاروق، ناوله وثيقتين. كانت الوثيقة الأولى مرسوماً بتعيين النحاس باشا رئيساً للحكومة، والوثيقة الثانية إعلاناً بالتنحّي عن العرش.

قال السفير للملك: «أُبلغك أنك سجين الجيش البريطاني، وآمرك بأن تختار توقيع إحدى الوثيقتين.»

سأل فاروق وقد دبَّ في قلبه الهلع: «وماذا لو رفضت التوقيع؟»

أجاب السفير: «نخلعك عن العرش.»

وضع هذا الجواب حدّاً لأية محاولة للمقاومة. فوقّع الملك المرسوم الذي يعيّن النحاس باشا رئيساً للحكومة. ولكنّ إرادته انكسرت، واعتباراً من ذلك اليوم، لن يتدخل.

حين علم الجيش بالسهولة التي رضخ بها الملك لمشيئة المحتل، انتفض غضباً. وفي مساء ذلك اليوم، أرسل إليه عدد من الضباط استقالتهم. كتب إليه اللواء محمد نجيب، الناطق باسمهم: «بما أن الجيش لا يستطيع أن يدافع عن جلالتكم، فأنا أخجل من ارتداء بزّتي. ولذا، أطلب الإذن بالاستقالة من الجيش المصري.» واضطرّ الملك فاروق أن يرسل له ملحقه العسكري السوداني، العميد عبد الله النجومي، ليوضح إليه أنه «لن يقبل استقالة ضباط من الجيش بما أنه حظر شخصياً على الحرس الملكي مقاومة البريطانيين.»

ولكن لماذا لجأ البريطانيون إلى مثل هذه الأساليب التعسّفية لمجرّد أن يوصلوا إلى الحكم زعيم الوفد الذي لا يخفى عليهم أنه ليس صديقهم؟ إنه أمر يدعو للعجب. ورغم ذلك، يرى المرء، حين يتمعّن في المسألة عن كثب، أن الإنكليز لم يتصرّفوا بخفّة، وأن قرارهم يعكس قدراً عالياً من الواقعية.

أولاً، إنهم يعلمون أن النحاس باشا ديمقراطي حقيقي. ولئن كان لا يطيق الإنكليز، فهو كذلك لا يطيق الأنظمة التوتاليتارية أكثر منهم. ثم إنهم يعلمون أنه الرجل الوحيد الذي يتمتّع بما يكفي من الهيبة للمحافظة على النظام في مصر. وأخيراً، إنهم يعلمون ولاءه، فالنحاس باشا ينوي أن يحترم التوقيع الذي ذيَّل به معاهدة التحالف عام 1936. ويقترن إخلاصه للوعد الذي قطعه بصراحة عظيمة. لم يُخف قط عن الإنكليز أنه سوف يطالبهم فور انتهاء الحرب، بثمن لتعاونه وهو الانسحاب التام للقوات البريطانية وتوحيد النيل (أي إلحاق السودان بمصر). وكما يرى ماكسيم كريتيان: «لا تجهل بريطانيا العظمى أن بوسعها الاعتماد عليه خلال الحرب، ولكن عليها أن تحسب له حساباً بعد أن تضع الحرب أوزارها»[318]. غير أن هذه الآفاق البعيدة لا تشغل إطلاقاً بال الساسة البريطانيين، فجلُّ ما يطلبونه أن ينعموا براحة البال في الحال.

أثبتت بقية الأحداث أنهم لم يخطئوا الظنّ. فخلال السنوات الثلاث التي كان فيها النحاس باشا سيّد البلاد المطلق، سوف يحترم معاهدة 1936 بحذافيرها مع العلم أن هذه المعاهدة من صنعه. بدأ بحلِّ البرلمان، ثم نظّم انتخابات مبكرة أعطته أغلبية واسعة في البرلمان (آذار/مارس 1942). بعدها أعلن القوانين العرفية، وأعاد الرقابة، ولم يسمح بأي اجتماعات أو مقالات مناهضة لبريطانيا، واعتقل السياسيين المشتبه في تأييدهم لقوى المحور. وبفضل قبضته الحديدية، اختفت المظاهرات كما بسحر ساحر. ولا شك في أن زعيم حزب الوفد كان مساعداً قيّماً للجيش البريطاني طوال الفترة التي كان رومل على أبواب الإسكندرية.

فقد تمكن الجنرال مونتغومري الذي ضمن خطوطه الخلفية، وعزّز قواته بكتائب نيوزيلندية وأسترالية وجنوب أفريقية وهندية، من وضع حد للتقدم الألماني. ولن يدخل رومل الإسكندرية. ولن يذهب الفيلق الأفريق أبعد من العلمين أبداً.

ثم قام مونتغومري، إذ استعاد زمام العمليات، بإبعاد خصمه شيئاً فشيئاً نحو القواعد التي انطلق منها. وأرغم رومل على الانسحاب من مصر والتخلّي تباعاً عن سيدي برَّاني وطبرق وبنغازي وطرابلس. ومن هناك، أبعده الجنرال ألكسندر حتى تونس التي اضطرّ إلى الإبحار منها عائداً إلى إيطاليا. لم يعد المحور يهدِّد مصر، وانتهت قصّة الفيلق الأفريقي.

لمَّع هذا الانتصار صورة بريطانيا وسهّل إلى حدّ كبير مهمّة النحاس باشا. كانت معركة العلمين، بالنسبة إلى الشرق قاطبة، منعطفاً بارزاً بأهمّية معركة ستالينغراد خلال الحملة الروسية.

XXXVIII

شباط/فبراير 1943: وصل الحلفاء إلى الدار البيضاء والجزائر. ورجعت الحرب من جهة أفريقيا. ولم يعد الضباط الأحرار يرجون أي دعم من الخارج. لقد انتهت المرحلة الرومنسية، وتعيّن عليهم، لبلوغ أهدافهم، أن يعتمدوا فقط على أنفسهم من الآن فصاعداً.

لم يتقبّل النحاس باشا، الذي بات يلجأ إلى المزيد والمزيد من الأساليب السلطوية، أية معارضة. اعتقل مجدّداً الفريق عزيز المصري الذي كان قد خرج من السجن بإطلاق سراح مشروط. وأرسل أنور السادات الذي حذف اسمه من كوادر الجيش إلى معسكر اعتقال. وتعرَّض الضباط الأحرار

للملاحقة والمطاردة، وبات عليهم أكثر من أي وقت مضى اللجوء إلى السرّية. ولكن جذوتهم لم تخمد بل ظلّت مطمورة تحت الرماد.

استفادت حركتهم من مرحلة الخمول لتعزيز تنظيمها الداخلي. تجمّع أعضاؤها في خلايا مؤلّفة من خمسة أعضاء. وكانت عشرون خلية تشكّل شعبة. ويقود كل شعبة ضابط تعيّنه لجنة مركزية مؤلّفة من عشرة أعضاء.

كانت اللجنة المركزية تسعى بالدرجة الأولى إلى إنشاء خلايا في الجيش، فتشكّلت خلايا في الوحدات العسكرية كافّة.

في 7 شباط/فبراير 1943، عُيّن عبد الناصر الذي ترقّى أخيراً إلى رتبة نقيب مدرّباً عسكرياً في الكلية الحربية بالقاهرة. فوجد نفسه، بالتالي، على اتصال مع مئات الطلاب الذين سيكونون كوادر الجيش العتيدين. وقد استفاد من هذا الوضع لتجنيدهم عقائدياً واستقطاب أفضل العناصر إليه. وعلى هذا النحو، انضمّ الكثيرون من الأعضاء الجدد إلى التنظيم.

حتى ذلك الحين، أعرب الشيخ حسن البنّا، المرشد الأعلى لحركة الإخوان المسلمين، عن شكوكه في مستقبل تنظيم شاء، منذ البداية، أن يكون عسكرياً فقط. أما وقد تنامت أعداد المنتسبين إليه، فقد خرج عن تحفّظه، واتصل بأنور السادات، فزوَّده ببعض التفاصيل عن تشكيلاته شبه العسكرية واقترح عليه الدمج بين التنظيمين.

اعترض أنور السادات وقال له إن عقيدة التنظيمين ليست واحدة، وإن مبدأ رفاقه الضباط هو عدم التبعية إلى أي حزب، وإنه يكفي الاتفاق على إطاحة النظام، بدون تحديد بنية الحكومة المقبلة.

ولكن حسن البنّا لم يقتنع بهذه الحجج. لا أحد بوسعه التشكيك في طبعه النبيل ولكنّ ذهنه المتذبذب والجموح الذي ينتقل مباشرة من الحماس الرؤيوي إلى التشاؤم لا يسمح له بإصدار حكم موضوعي حول الوضع. فإيقاظ الجماهير بفضل حماس الإيمان شيء، وتعبئة هذا الحماس والانتقال إلى الفعل شيء آخر. وكتب أنور السادات بهذا الصدد: «وسط الغموض الذي يلفّه والذي كان يروقه أن يتسربل به، كان من السهل عليه أن يُقنع محاوريه بأن لديه قوة مخيفة، ولكنه يحذر من القول في أي ظروف سوف يضعها في الميزان»[319].

أطلع السادات عبد الناصر على هذه المحادثات. وفضّل هذا الأخير، بعد أن درس الوضع، رفض هذا العرض. لقد اعتبر بدون شك أن على الضباط الأحرار البقاء على حِدة، والاعتماد على أنفسهم فقط لتنظيم الثورة.

في 8 تشرين الأول/أكتوبر 1944، أقال الملك فاروق الذي لم يقبل بسلطة النحاس باشا إلا على مضض، زعيمَ حزب الوفد، وكلّف أحمد ماهر تشكيل الحكومة الجديدة[320].

استهلّ وصول أحمد ماهر إلى رئاسة الحكومة مرحلة من الانفراج. فقرر رئيس الحكومة الجديد أن يطلق سراح كل المعتقلين السياسيين. وتراخت رقابة الشرطة وسمح لعزيز المصري بالعودة إلى منزله. وأُعيد أنور السادات والكثيرون غيره من الشباب إلى الجيش. واستفاد عبد الناصر من عودتهم لتقسيم الشُعَب إلى قسمين: فسوف تضمّ من الآن فصاعداً مجموعات عسكرية ومجموعات شعبية. بقيت الأولى التي تشمل كل المنتسبين الناشطين في الجيش تحت قيادته المباشرة. أما الثانية التي تضم كل الخلايا الخارجة عن إطار الجيش، فوضعت تحت إشراف أنور السادات. وعملت الشُّعب العسكرية والشُّعب الشعبية يداً بيد، إنما بدون أن تظهر بينهما أية صلة. وحدها اللجنة المركزية التي يرأسها عبد الناصر ستكون همزة وصل وتنسِّق نشاطهما.

في شباط/فبراير 1945، أعلن أحمد ماهر الحرب على ألمانيا. كان ذلك فعلاً رمزياً لأن الحرب انتهت عملياً. ولشدّة ما أثاره من استنكار في الأوساط القومية، اغتيل في اليوم نفسه تحت قبّة البرلمان.

استدعى الملك فاروق النقراشي باشا. وتمثلت إحدى المبادرات الأولى لرئيس الحكومة الجديد بالذهاب إلى سفارة بريطانيا لتذكير ممثل التاج البريطاني بالمطالب المصرية.

استقبله مايلز لامبسون في أسفل السلالم ولم يخصص له سوى لحظات معدودة. وحين سمعه يتحدث عن «المطالب المصرية»، انتفض وصرف محاوره وهو لا يكاد يخفي نفاد صبره، وبادره بنبرة ملتبسة:

« - إن إجلاء قواتنا ووحدة مصر والسودان مسألتان بالغتا الدقة، ولا يجوز طرحهما في الوقت الحاضر...»

أنذر ذلك بفترة عاصفة ما بعد الحرب...

XXXIX

8 أيار/مايو 1945: استسلم الجيش الألماني ووضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

في ذلك اليوم، تولّى عبد الناصر نهائياً قيادة التنظيم بعد أن أقيل من مهامّه كمدرّب في الكلية الحربية بالقاهرة، ووزّع كوادره على خمس لجان: إدارة الشؤون الاقتصادية ، إدارة شُعب الهجوم ، لجنة الأمن ، لجنة الإرهاب ، وإدارة الدعاية .

وضِعت هذه اللجان الخمس تحت سلطة لجنة عليا مؤلفة من تسعة أعضاء هم: جمال عبد الناصر الذي يرأس اللجنة، وكمال الدين حسين، وعبد الحكيم عامر، وحسن إبراهيم، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وصلاح سالم، وعبد اللطيف البغدادي، وخالد محيي الدين، وأنور السادات.

كانت هذه اللجنة العليا دماغ التنظيم وهيئته التنفيذية، ونواة «مجلس قيادة الثورة» العتيد الذي سيحكم البلاد بعد الانقلاب العسكري في 23 تموز/يوليو 1952.

فيما كانت الحركة الثورية تتنامى وتتعزّز، تراجعت الحكومة المصرية وضعفت. أنهك النقراشي باشا، وصدقي باشا، ثم من جديد النقراشي باشا، نفسيهما بمفاوضات لا تنتهي مع الحكومة البريطانية والأمم المتحدة للحصول على جلاء القوات الإنكليزية. وانقضت سنة 1946 تقريباً، وقسم لا بأس به من سنة 1947، في نقاشات عقيمة.

زاد توتّر الرأي العام جرّاء هذه المماطلة، وقال لنفسه: «ما جدوى التفاوض مع الإمبرياليين؟ إنهم لا يفهمون سوى لغة واحدة: لغة القوة» واندلعت القلاقل، وفي إحدى الليالي، انتصبت المتاريس في القاهرة. وجرت معركة منظمة على كوبري الجيزة. ومرّة أخرى، سقط نحو عشرين طالباً حصدتهم الرشاشات الإنكليزية. وعادت إلى الواجهة أجواء 1919.

استدعت لندن سفيرها الذي بات مكروهاً من كل سكان القاهرة. وعندما وصل إلى مقر رئاسة الحكومة في داوننغ ستريت، رفض رئيس الحكومة أن يستقبله تعبيراً عن اعتراضه على سلوكه. ووعد كليمنت أتلي بالانسحاب من القاهرة وانكفاء كل القوات الإمبراطورية في منطقة الدلتا قبل نهاية عام 1947. واستبدل بمايلز لامبسون رالف ستيفنسون.

ولكن الشعب المصري لا يثق إطلاقاً بالوعود الإنكليزية، لا سيّما بعد أن عاد التسويف بشأن السودان[321].

وعلى حين غرّة، في اللحظة التي لم يعد يتوقّعها أحد، أخلت إنكلترا دلتا النيل، وأعادت كل قواتها إلى منطقة القناة. ونقلت هيئة الأركان الإمبراطورية للشرق الأوسط مقرّها العامّ من القاهرة إلى الفايد. لم يصدّق المصريون أعينهم، فقد تحررت الدلتا!

ما الذي دفع إنكلترا إلى اتخاذ هذه المبادرة؟ أهو إصرار المفاوضين المصريين في لندن ولايك سكسيس؟ أهي الخشية من قلاقل جديدة في القاهرة حيث تظل الأذهان متوتّرة ومستنفرة؟ لا هذا ولا تلك.

تدخل هذه المبادرة ضمن جملة من التدابير التي تتجاوز بكثير الأراضي المصرية. إنها الساعة التي قررت فيها إنكلترا الرازحة تحت عبء تكاليف تفوق إمكانياتها أن تخفض نفقاتها العسكرية وعديدها. فسحبت قواتها من اليونان وتركيا، وطلبت إلى الولايات المتحدة أن تحلّ محلّها في شرق المتوسط.

لم ينتبه الفلاحون المصريون بطبيعة الأحوال لهذه الأسباب، ولا شيء حال دون احتساب النقراشي باشا لهذا الانتصار لصالحه. ولكن الضباط الأحرار لم يُخدعوا. إنهم يعلمون، من جهتهم، أن انسحاب إنكلترا إنما يُعزى فقط إلى تأزّم وضعها الداخلي، وأن حكومة القاهرة لا دخل لها على الإطلاق بما جرى.

XL

لم تنسحب بريطانيا من وادي النيل وحسب بل تخلّت كذلك عن انتدابها على فلسطين. وكانت هذه هي اللحظة التي تنتظرها كل البلدان المجاورة لاحتلال هذه الأرض في أعقاب الجنود الإنكليز.

بتحريض من مفتي القدس، أمين الحسيني الذي ترأس «حملة الجهاد» المناهضة للصهيونية، انتشر الواعظون الدينيون والمحرّضون السياسيون في دلتا النيل. نادوا بالجهاد وحضّوا أبناء دينهم «على عدم السماح بوقوع أحد معالم الإسلام بين أيدي الكفّار.»

تدفّقت جموع من الشباب المحمومين بخطبهم إلى مراكز التطوّع. كان هؤلاء المتطوّعون الذين ينتمون بمعظمهم إلى الإخوان المسلمين مدفوعين بحماس متشدّد. وقد بلغ حماسهم أوجه حين جاء الشيخان البنّا وفرغلي لاستعراض فِرقهم عشيّة إرسالهم إلى الجبهة.

في اليوم التالي، انطلقت القافلة وهي ترفع عقيرتها بالأناشيد تحت قيادة الرائد أحمد عبد العزيز، وهو أستاذ فروسية سابق في الكلية الحربية بالعباسية، حصل على إذن بالتفرّغ، ورافقه «ضابط حر» شاب هو كمال الدين حسين[322]. في الطريق، استقبلهم الناس استقبال المنتصرين. وكانت معنويات المتطوعين المصريين، رغم سلاحهم البدائي، عالية جداً، وتفاؤلهم مطلقاً؛ وقد أقسموا، لحظة عبور الحدود، أن عودتهم ستبشّر بإحياء بلدهم.

في 15 أيار/مايو 1948، أعلن دافيد بن غوريون قيام دولة إسرائيل. واحتل جيش الهاجاناه بقوة كل المدن في فلسطين كتل أبيب وحيفا ويافا والقدس. أما القرى فحوَّلتها الميليشيات الإسرائيلية، بين عشية وضحاها، إلى نقاط محصّنة.

في 16 أيار/مايو، أعطى النقراشي باشا الجيشَ النظامي الذي ظل حتى الساعة خارج «حملة المتطوعين» الأمرَ بعبور الحدود الفلسطينية. ولا شك في أن رئيس الحكومة المصري اعتبر أن الأمر مجرّد نزهة عسكرية. أما الملك فاروق فتمنّى أن تخلّصه الحرب من «الضباط المتآمرين». ولن تلبث الأحداث أن تثبت لكليهما أنهما على خطأ.

في تلك الفترة، كان الجيش المصري لا يضمّ سوى تسعة أفواج، ثلاثة منها فقط على الحدود الفلسطينية: الفوج السادس الذي التحق به الصاغ عبد الناصر [323]؛ الفوج التاسع الذي يتولّى فيه عبد الحكيم عامر مهامّ ضابط أركان حرب؛ الفوج الأول الذي انضم إليه بعد بضعة أيام زكريّا محيي الدين. وكان فوج رابع، هو الفوج السابع، في طريقه إلى الحدود، فأعلنت صحف القاهرة بصخب أن «الجيش المصري دخل إلى فلسطين»، وكان الأمر يتعلق في الواقع بثلاثة إلى أربعة آلاف جندي لا أكثر.

كان المصريون غير مسلّحين جيداً، ولا يعرفون شيئاً عن فنّ القتال. فمنذ استبعادهم عن ساحات المعارك، أين كان بوسعهم أن يتعلموا ذاك الفن؟ والأخطر من ذلك أن معدّاتهم عتيقة وناقصة، وذخيرتهم غير كافية، وإمداداتهم غير موجودة[324]. كانت فوضى مرعبة تسود من رأس التراتبية إلى أسفلها. أما فيما يتعلّق بالكتيبة المصرية بقيادة اللواء فؤاد صادق فالعمليات تُوجَّه من القاهرة؛ ولكن هناك خمس قيادات عربية إجمالاً أقامت مقراتها العامة في خمس مناطق مختلفة[325].

بادئ ذي بدء، تقدّم الجيش المصري بدون عراقيل. احتل غزّة بدون أن يواجه مقاومة، واستولى على بئر السبع، وانضم إلى متطوعي الرائد أحمد عبد العزيز في منطقة الخليل ـ بيت لحم. وحالما جرى هذا الانضمام، توجّه إلى الشمال ووصل إلى حوالى 30 كلم من تل أبيب، ولكنه تعرّض هناك للصدّ والدحر جنوباً بسبب هجوم إسرائيلي مضادّ شرس. وجرى تطويق أغلب عديده في مثلّث الفالوجة ـ العراق المنشية ـ بيت جبرين. وقد آن الأوان لتهبّ إلى نجدته قوات شرق الأردن التي كانت طليعتها موجودة على مسافة كيلومترات قليلة[326]. ولكن فرقة غلوب باشا ظلت في وضعية دفاعية بعد أن أحرزت نصراً أول في لطرون ودخلت ظافرة إلى مدينة القدس القديمة[327]. وتبيّن أنها لا تأبه لبقية العمليات، ولا تحرّك ساكناً لإنقاذ القوات المصرية بعد أن استولت على الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن التي ينوي الملك عبد الله أن يضمّها إلى مملكته.

قاومت القوات المصرية قدر المستطاع وكابدت خسائر فادحة. ولكن الصراع كان غير متكافئ لأن التشكيلات الإسرائيلية أقوى منها وأفضل تسّلحاً بكثير.

من بين الوحدات المحاصرة، كانت وحدة الرائد عبد الناصر. فاخترق ضابطان شابان من التنظيم هما صلاح سالم وزكريا محيي الدين نيران الحاجز الإسرائيلي لموافاته. وراح الرجال الثلاثة يدرسون الوضع قابعين في خندق مرتجل.

قال لهم عبد الناصر: «ها نحن هنا في هذه الجحور محاصرون، لقد غُرِّر بنا، دُفعنا إلى معركة لم نُعدّ لها، لقد لعبت بأقدارنا مطامع ومؤامرات وشهوات، وتُركنا هنا تحت النيران بلا سلاح. هذا هو وطننا هناك، إنه فالوجة أخرى على نطاق كبير. إن الذي يحدث لنا هنا صورة من الذي يحدث هناك، صورة مصغّرة»[328].

نجح الضباط الثلاثة في إحداث ثُغرة والإفلات من الحصار. ولكن ماذا عن القوات الأخرى؟ لقد اعتبرت أن حرب فلسطين ستنتهي بكارثة، لو لم تضع الأمم المتحدة حدّاً للمعارك، بفرض اتفاقات هدنة على الأطراف المتحاربة كافّة [329]

كان في عداد المحاربين في فلسطين بعض الضباط الذين ينتمون إلى التنظيم. وقد كشفت لهم حملة النقب دفعة واحدة شبه غياب الجيش المصري عن الوجود. وتحققوا بهلع أنه لن يستطيع حتى الدفاع عن أرض الوطن أمام أي عدوان؛ فبنادقه صدِئة، وذخيرته غير صالحة، ومعدّاته تشبه الخُردة الله

أعلم أين اشتريت وبأي ثمن، مما يثبت عجز قيادته. العجز؟ إنها كلمة ملطّفة للغاية، فكل الأمور تدين فساد القادة المدنيين والعسكريين وأنانيّتهم. لقد هرَّب كبار الموظفين في الدولة الإمدادات واغتنوا على حساب البلد. وعلى غرار الجيوش المهزومة، صرخ المحاربون المصريون:
«لقد تعرّضنا للخيانة!».
أين التفاؤل المحموم في الأيام الأولى؟ هدر غضب مكظوم في نفوس الضباط والجنود الذين عادوا إلى الديار بخطى متوعّدة. فلم تتزعزع ثقتهم بالتضامن العربي فحسب بل طفحت قلوبهم بالحقد على النظام الفاسد الذي قادهم إلى هذا الدرك. عسكرياً، لم تكن الهزيمة بهذه الفداحة، لأنها أتاحت لمصر الاحتفاظ بالشريط الساحلي لمدينة غزّة، ولكنّ عواقبها لا تحصى سياسياً ومعنوياً.
أولاً، أثرت عواقبها على عبد الناصر نفسه، فما شاهده في فلسطين سبّب له صدمة حقيقية وحمله على مراجعة بعض أفكاره السابقة.
منذ الفترة التي أمضاها قائد الضباط الأحرار في منقباد، لم يكفّ عن حضّ رفاقه على وضع النضال ضد «الإمبريالية الغربية» في الصدارة. لقد أدرك الآن أن البداية يجب ألاّ تكون من هنا. فتقدّم هدفٌ على كل الأهداف الأخرى: التخلّص من الملك وبلاطه وحاشيته المؤلّفة من الباشوات الجشعين والمتزلّفين. فلن تقوم مصر جديدة أبداً ما دام الملك فاروق يعتلي العرش. ومع ذلك، فهذه ليست النقطة الأساسية لتطوّر البلاد.
كان عبد الناصر لا يزال قومياً مصرياً لدى التحاقه بالجبهة . كان لا يكترث كثيراً لما يجري خارج حدود مصر. وحين عاد من الفالوجة تبدّلت آراؤه. لقد عانى جسدياً من غياب التضامن لدى الكتائب العربية المتنوّعة. رأى تباعاً مصر ترفض مساعدة الأردنّ[330]، والأردنّ يتخلّى عن مصر التي تحيق بها الأخطار[331]، والعراق ينسحب[332]، وكل بلد يتصرّف وفق ما تقتضيه مصالحه فقط. بوسع الجيش الإسرائيلي أن يتباهى عن حق بأنه ألحق الهزيمة بخمسة جيوش عربية. ولو اتحدت هذه الجيوش في جيش واحد لاختلفت النتيجة التي كانت واضحة: لا يمكن لأي بلد مسلم أن يرجو هزيمة أعدائه بالاعتماد على قواته فقط؛ فتشرذم البلدان الإسلامية سيؤدّي دائماً إلى هزيمتها. وفي الحقيقة، لا وجود لدول عربية متمايزة، بل لأمّة عربية واحدة، مجزّأة ومشلولة بسبب خصومات حكوماتها المحلية. والعلاج الوحيد لهذا الوضع في الوحدة. تلك هي التجارب التي استقاها عبد الناصر من معارك فلسطين، فتحوّل القومي المصري إلى داعية للعروبة.
وأصلاً، كان أغلب الضباط العرب يشاطرون عبد الناصر المذلّة التي شعر بها، أياً كانت الراية التي حاربوا تحتها. إنه شعور انتاب لبنانيّاً مثل الرائد فؤاد شهاب [333]، وعراقياً مثل الرائد عبد الكريم قاسم[334]، وأردنياً مثل الرائد أبو نوار [335]، وكثيرين غيرهم.وقد عاد هؤلاء إلى بلدانهم، واستقرّ عزمهم على الإطاحة بالأنظمة الحاكمة التي اعتبروها مسؤولة عن هزيمتهم. وأوجدت مرارتهم بينهم انسجاماً فكرياً أسهم في تعزيزه انتماؤهم إلى الجيل نفسه.
غير أن الزلزال النفسي الذي تسبّبت به نكبة 1948 ذهب أبعد من ذلك. لقد كتب مالك بن نبي بهذا الشأن: «تشكل قضية فلسطين بلا منازع أبرز الأحداث، وإلى حدٍّ ما، أسعدها في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي. لقد قامت بتعرية كل القِيَم الزائفة والأوهام التي كانت تزيّف آفاق الغد. وتُعتبر هزيمة فلسطين فاتحة مرحلة جديدة من النهضة الإسلامية. لم يعد بوسع الأساطير أن تبرّر نفسها أمام الحقائق التي كانت تخفيها حتى ذلك الحين هالات العقائد الإيديولوجية العاطفية. لقد مُني أكثر أشكال الذُّهان رعباً، ذُهان «الاستسهال»، بضربة قاضية. فراح الضمير المسلم يحلّل أسباب هشاشة

هذا العملاق ذي القدمين من الطين الذي نصبه طيش الدول العربية ضد دولة إسرائيل الصغيرة، مقدّماً للعالم الحديث مشهد فصل جديد من صراع داود ضدّ جالوت. بات الإنسان المسلم... المصعوق بسقوط جالوت يمعن التفكير، ولا يمكن لذلك إلا أن يكون خلاصياً»[336].

اعتبر الدكتور ناظم القدسي من جهته: «أن الأسباب العميقة لنكبة فلسطين ليست عسكرية وسياسية فقط. لقد كشفت الهزيمة عن كل العيوب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي كان بلدنا يعانيها. غير أنه لا يكفي أن يعرف المرء الأخطاء المرتكبة ويُعرّي العيوب، بل لا بد أن يستخلص العِبر والدروس ويقدّم العلاج. لا يكفي، لمواجهة الخطر الصهيوني، عقد اتفاقات سياسية بين البلدان العربية؛ بل يجب، قبل كل شيء، تحسين مستوى معيشتنا، وترشيد الحياة الاجتماعية، وإعادة تنظيم قواتنا المسلّحة. أرى أن المجهود الاجتماعي يجب أن يكون شغلنا الشاغل! لا يمكن أن يُطلب إلى الشعب تقديم تضحيات من أجل نظام يكرهه. من الطبيعي أن شعباً مريضاً، ويعاني نقص التغذية، ومستقبله غير مضمون، لا يستطيع ولا يريد القتال من أجل النظام المسؤول عن انحطاطه... علينا أن نستعجل لأن التطور الحثيث أصبح قانوناً إلزامياً في عصرنا. لا أنوي التقليل من شأن الاتفاقات السياسية ولا من أهمية الاستعداد العسكري؛ ولكني أظن أن حياة كريمة هي الشرط الأساسي للضمير الشعبي والإيمان بالنموذج الوطني الأعلى. فبدون هذا الضمير وهذا الإيمان لا قيمة للاتفاقيات السياسية والعسكرية»[337].

إن الصحيفة التي نشرت هذا المقال أرفقته بالتعليق الآتي: «يبدو أن الهزيمة التي ألحقتها إسرائيل بالائتلاف المتعدد للدول العربية في فلسطين قد نجحت في إخراج شعوب الشرق الأوسط من الذهول الذي كان حكامها قد أغرقوها فيه».

XLI

غداة حملة فلسطين، انزلقت مصر شيئاً فشيئاً نحو وضع سابق للثورة. بعد أحمد ماهر الذي اغتيل تحت قُبّة البرلمان، اغتيل النقراشي باشا في مكتبه برئاسة الحكومة على يد إرهابي متنكّر بزيّ ضابط شرطة. كان الإخوان المسلمون هم الذين نفّذوا، في معظم الحالات، هذه الاغتيالات؛ فقد تسلّلت عناصر شيوعية إلى صفوفهم، وراحت تحثّ الإخوان على «نضال» دموي فرض على القاهرة جوّاً أشبه بالكابوس.

وكلّما انقضت الأيام، تضاءلت شعبية الملك فاروق. ولم تعد حكومته تتمتّع بدعم أي حزب. وللخروج من عزلته، كلّف الملك حسين سرّي تنظيم انتخابات جديدة (كانون الثاني/يناير 1950). أعطت هذه الانتخابات أكثر من ثلثي المقاعد لحزب الوفد. ومرة أخرى، اضطر فاروق إلى تكليف النحّاس باشا تشكيل الحكومة، ولكنّ كراهيته للنحّاس تحوّلت الآن إلى بغضاء فتواصلت المبارزة المعهودة بين الحكومة والقصر الملكي.

في هذه الأثناء، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في مصر، وانخفض الإنتاج، وارتفعت أسعار الموادّ الغذائية، وخضع مؤشر الأسعار لزيادة بلغت قيمتها 400%، فيما لم تلحق الأجور زيادة إلا بنسبة 180 إلى 200%، واستشرت البطالة، وفرغت خزائن الدولة، فلجأت الحكومة، لملئها، إلى تدابير استسهالية، فرفعت الرسوم الجمركية وزادت الضرائب غير المباشرة.

سعى النحّاس الذي شعر بتصاعد الاستياء الشعبي إلى التعويض عن عدم شعبية سياسته المالية فأرضى كبرياء الجماهير. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر1951 عقد جلسة استثنائية للبرلمان وأدان

المعاهدة الإنكليزية ـ المصرية الموقعة في 26 آب/أغسطس 1936، بالإضافة إلى اتفاقيات 19 تموز/يوليو 1899 حول السودان، وقال لنفسه: «لا بد الآن أن يرحل الإنكليز...»

ولكن الإنكليز لم يحرّكوا ساكناً، وتمترسوا أكثر من أي وقت مضى في الإسماعيلية وبورسعيد، رافضين أن يأخذوا في الحسبان هذه الإدانة من طرف واحد. وردّت الحكومة المصرية بإلغاء الحصانات الضريبية والقانونية الممنوحة حتى الساعة لقوات الاحتلال.

ولما ظلّت القوات الإنكليزية غير مبالية بهذه التهديدات، تحرّكت المقاومة السرّية. ولم يتدخّل الجيش نظراً إلى أن مصر ليست في حرب مع إنكلترا، بل لقد أبعد عن منطقة القناة تفادياً لأي إشكال.

تولّت الكفاح المسلّح «كتائب التحرير»، وقامت هذه الفرق الصغيرة من المتطوّعين بقمصانهم الخضراء والذين جرى تجنيدهم في صفوف الطلاب الجامعيين، والحزب الاشتراكي «مصر الفتاة» والإخوان المسلمين، بعمليات فدائية إنهاكية في منطقة القناة، ففُجِّرت الجسور، وأوقفت القوافل البريطانية، واغتيل الحرّاس طعناً بالخناجر، وهوجمت المستودعات والمعسكرات، وتعرّضت للتخريب أنابيب النفط التي تؤمّن إمداد القواعد الجوية بالوقود.

طلب الجنرال إرسكين تعزيزات. وبعد فترة وجيزة انتشر 80 ألف جندي إنكليزي بين بورسعيد والسويس. ومع تزايد الكمائن والاعتداءات تعاظم الحقد الشعبي على المحتل. وأعلن 30 ألف عامل مصري يعملون لحساب الإنكليز في المنطقة العسكرية الإضراب. وأُقيل المدنيون البريطانيون الذين ظلوا في خدمة الدولة المصرية[338]. كما قوطعت البضائع المصنوعة في إنكلترا مقاطعة منهجية.

كتب أنور السادات في هذا الصدد: «بصفوف متراصّة، كان الوطنيون يذهبون إلى الجبهة، المنسابة والمتحركة مثل مجرى الماء نفسه، سبب الكفاح وغايته»[339]. غير أن الواقع أقل جمالاً، للأسف، من هذه الصورة! فلم تلبث هذه الكتائب أن صارت لا تطيع أحداً، وراح الجنود الإنكليز يفقدون صبرهم. وأعطى الجنرال إرسكين الأمر بمهاجمة بعض القرى الواقعة قرب منطقة القناة، لأنها كانت ملاذاً للإرهابيين، وتدميرها عن بكرة أبيها في خطوة انتقامية. وهرب السكان المذعورون نحو دلتا النيل حيث انتشرت الحكايات عن مآسيهم مثل النار في الهشيم. وبادر الإنكليز إلى تعزيز مواقعهم وتطويقها بالأسلاك الشائكة، مستندين إلى القناة ومصمِّمين على الصمود إلى ما لا نهاية.

تزايدت الهجمات التي قام بها الفدائيون ذوو القمصان الخضر. في 23 كانون الأول/ديسمبر 1952، هاجموا في وضح النهار مستودع الذخيرة في تل الكبير وهو الأهم في الشرق الأدنى. وساعدهم الدرك المصريون المعروفون بالبولوك نظام . فأعطى الجنرال إرسكين، المستاء من انضمام القوات الحكومية إلى «الخارجين عن القانون»، الأمر بتجريد الشرطة المصرية المساندة الموجودة في منطقة القناة من السلاح.

في 25 كانون الثاني/يناير، طوَّق 1500 جندي إنكليزي فجراً مستودع فوج الشرطة المساندة الموجود في الإسماعيلية. وأعطى رئيس المفرزة الإنكليزية قائدَ الفوج المصري الأمرَ بالاستسلام، فأمره وزير الداخلية، فؤاد سراج الدين، برفض التهديد البريطاني والرد على القوة بالقوة.

ردّت المدفعية البريطانية بفتح النار على الثكنة. وبدأت معركة مميتة. انتهى الأمر بالدرك المصريين الذين هاجمتهم الدبابات وجنود المشاة إلى رفع العلم الأبيض. ولكن القذائف الإنكليزية قتلت 46 وجرحت 72 من أصل 200 شرطي.

عندما بثّت إذاعة القاهرة هذا الخبر، تفجّر غضب الناس. وقرر مجلس الوزراء الذي كان منعقداً في جلسة ليلية قطعَ العلاقات الدبلوماسية مع إنكلترا، واللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، واعتقال ثمانين شخصية من الجالية البريطانية في القاهرة بصفة رهائن. وأعلنت الشبيبة الوفدية أنها سوف تنظّم مظاهرة كبرى مناهضة للإنكليز.

في اليوم التالي، 26 كانون الثاني/يناير 1952، ـ «السبت الأسود» الشهير ـ شهدت البلاد موجة من العنف. فمنذ ساعات الفجر الأولى حتى العاشرة صباحاً، توجّه عناصر الشرطة المضربون نحو جامعة القاهرة وانضمّوا إلى الطلاب الذين اتحدت فصائلهم الثلاث، المعادية المتعادية عادة [340]، في جبهة موحّدة. ثم توجّه الطلاب والشرطة في موكب إلى رئاسة الحكومة وطالبوا بأسلحة للقتال في القناة، وهاجموا حيدر باشا، المدير السابق لإدارة السجون، الذي كان الملك فاروق قد عينه تواً قائداً للجيش.

من ساعة إلى أخرى، كانت الحمّى تتصاعد، والحشود الزائغة المتعاظمة تنزل إلى الشارع، وتنضمّ إليها مجموعات مزوَّدة بمفرقعات حارقة تنشر النار والموت أينما كان.

وتدفّق إلى أحياء وسط المدينة كل العناصر المشتبه فيها في مدينة تضم ثلاثة ملايين نسمة جيش من المتبطلين والمستائين حشدتهم إشارة غامضة. وغصَّ شارع قصر النيل وشارع سليمان باشا، وهما الشارعان الرئيسيان في القاهرة، بالناس.

قرابة الحادية عشرة قبل الظهر، بدأ التدمير في ميدان الأوبرا حيث أضرم المتظاهرون النار في المقاهي والحانات وصالات السينما[341]. واحترقت صالتا عرض ريفولي [342] والمترو. واشتعلت النيران في مصر باركلي، وقضى عدد من الموظّفين الذين احتموا في قبوه خنقاً. وحاول 12 عضواً من النبلاء البريطانيين الذين كانوا مجتمعين في نادي التورف الهرب، فدفعت بهم الجموع اللاهثة إلى أتون النار، ثم سحبتهم منه وسحقت تحت أقدامها تسع جثث نصف متفحّمة عُثر بينها على جثة الملحق التجاري الكندي. وبلمح البصر، تحوّل وسط القاهرة إلى أتون من النار. وعند الظهيرة، أحصي حوالى 400 حريق. وأظلمت الشوارع بسبب سحابة من الرماد والدخان التي كان بوسع المرء أن يلمح من خلالها الجموع تتمايل ابتهاجاً.

في قصر عابدين، كان الملك فاروق يقيم وليمة لمجموعة من الضباط تضمّ 600 مدعوّ. إذ اقترب من إحدى النوافذ، شاهد عاصمته تحترق، فلزم الصمت طويلاً، ثم هزّ كتفيه وعاد إلى المائدة. أعاقت هذه الوليمة حتى ساعة متأخرة من بعد الظهر رجالاً كان بوسعهم الإشراف على قوى حفظ النظام.

ولكن ماذا تفعل السلطات؟ كان معظم موظّفي وزارة الداخلية غائبين لأنه يوم السبت، والشرطة تقف مكتوفة الأيدي، والدرك يدعون مُحدثي القلاقل يفعلون ما يشاءون تضامناً مع زملائهم الذين قضوا في الإسماعيلية. وقد أجاب أحدهم عن سؤال لأحد الصحافيين الذي استفسر عن عدم تدخّلهم قائلاً: «دعهم يلهون قليلاً...»[343]. وتلقى بعض الضباط الأحرار الذين كانوا في المدينة الأمر بالتصدّي لأعمال العنف بالوسائل كافّة، ولكنّهم ظلّوا عاجزين أمام الجموح الشعبي.

اتصل وزير الداخلية سراج الدين باشا، من مكاتبه المقفرة، بالقصر الملكي وطالب بمساعدة الجيش بإلحاح. ولكن الملك الذي لم يشأ أن يقطع وليمته رفض الاستجابة لطلبه. لم يقبل حوالى الثالثة بعد الظهر حين أخطره السفير الأميركي جفرسون كافري بأن بعض الوحدات البريطانية، القادمة من القناة، تتوجّه بالشاحنات إلى القاهرة لإعادة الأمن والنظام.

في الخامسة عصراً، ظهرت المفرزات المصرية الأولى في الشوارع المخرَّبة، المقطوعة عملياً بالهياكل المحروقة للسيارات المقلوبة. لقد فات الأوان! دُمّرت 400 عمارة، وفقدت 12 ألف أسرة بيتها أو مورد رزقها. ولم تكن الحصيلة الدقيقة للضحايا معروفة بعد، وبلغت الأضرار 25 مليار فرنك فرنسي...

وفيما كانت العاصمة تتعرّض للسلب والنهب، كان الملك في وليمة مع ضيوفه، والنحاس باشا يحاول أن ينعم بقيلولة، ومعظم الوزراء ذهبوا إلى الأرياف.

وسط هذا الغياب المرعب للسلطة، كان الشعب يحوم في الفراغ، ولا يجد أية ركيزة يتعلّق بها. بين الفوضى وبينه، لم يبق سوى جسم منظّم واحد ظلّ يحتفظ بما يكفي من السلطة لإعادته إلى الهدوء: إنه الجيش.

XLII

حسم الضباط الأحرار أمرهم بسبب التسيّب الذي آلت إليه السلطة، واستعجلوا تحرّكهم. كانوا قد حدّدوا أولاً موعد الثورة في عام 1957، ولكنّ القلاقل وأعمال الشغب في القاهرة شجّعتهم على تقديم الموعد، وسوف يحدث الانقلاب في آذار/مارس 1952، أي بعد ستة أسابيع.

تعزز تصميمهم كذلك بسبب الفوضى التي تعمّ القصر الملكي. فما كادت حرائق القاهرة تخمد حتى عمد الملك فاروق - الذي كان يبحث عن مسؤول [أو كبش فداء يحمّله مسؤولية تردّي الأوضاع] - إلى إقالة النحّاس باشا بأسلوب فظّ. وقد أثبت تعاقب الحكومات بعد إقالة الزعيم الوفدي[344] أن الملك لم يعد يعرف كيف يتصرّف.

في 10 شباط/فبراير، اتصلت اللجنة المركزية للتنظيم بمختلف قيادات الجيش لمعرفة استعدادها للمشاركة في انقلاب عسكري.

قوبل اقتراحها بتحفظ أكثر مما ظنَّت، لا لأن اللجوء إلى القوة لا يروق العسكريين فهم مقتنعون، على العكس، بأنها السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، ولكنهم اعتبروا أن قادة الضباط الأحرار أكثر شباباً من قدرتهم على انتزاع ثقة الأمّة. كان عبد الناصر قد بلغ الرابعة والثلاثين، ورفاقه في سنّه تقريباً؛ ولن يقبل الشعب الذي اعتاد أن يكون حكامه من الباشوات الستينيين أن تحكمه حفنة من الشبان المغمورين.

كان عبد الناصر الذي ُرقّي إلى رتبة بكباشي (مقدّم) في 8 أيار/مايو 1951 قد عُيّن مدرساً في كلية أركان الحرب بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. كان مؤمناً بطالعه وبوسعه أن يتمرد على رأي رؤسائه، ولكنه احتفظ برباطة جأشه، وأقرَّ بصواب ملاحظاتهم. وسلّم عن طيب خاطر أن الانقلاب سيحالفه المزيد من الحظ للنجاح لو قاده لواء محنَّك. من يمكن أن تُعهد إليه قيادة الانقلاب؟ عزيز المصري الذي لطالما قدّم دعمه للتنظيم؟ ولكن القائد السابق للهيئة العامة للأركان اعتذر، فتقدّمه في السنّ وصحّته التي اعتلّت بسبب دخوله السجن مرّتين متعاقبتين لا يسمحان له بعد اليوم بالاضطلاع بمثل هذا الدور النشط، وسوف يكتفي بدور «الأب الروحي» للتنظيم.

فوقع اختيار الضباط الأحرار على اللواء فؤاد صادق، القائد السابق لجيش فلسطين[345]. ولكن صادق رفض بدوره هذا الشرف[346]. فالتفت أعضاء اللجنة إلى اللواء محمد نجيب. لم يكن القائد السابق لقوات الحدود ينتمي إلى التنظيم، ولم ينخرط على الإطلاق في نشاطه. ولكنه يتمتع بشعبية

واسعة في الجيش، وقد ألحق بالملك الذي لا يطيقه إهانات كثيرة[347]. فوافق على عرض الضباط بدون أن يشكّك إطلاقاً في الدور الذي سوف يضطلع به لأنه كان مجرّد دور.

كان محمد نجيب جندياً ممتازاً وأباً صالحاً باستقامته وبشاشته وقدرته على اجتذاب مودّة الآخرين فوراً. كان متواضع الطموح، يرغب في إنهاء خدمته العسكرية بهدوء، متنقلاً بين مكتبه وبيته[348]. وبالتالي، ظهر، وبضربة عصا سحرية، بين عشيّة وضحاها، مثل متآمر سعيد، وصانع الانقلاب الذي أطاح بالنظام الملكي. وضعته الطغمة العسكرية في المقدمة، وشاءت أن يظهر للشعب المصري، وللرأي العالمي، محاطاً بهالة الثورة المنتصرة. ولا يهمّها لو ذهبت الهتافات لنجيب، فهي تعلم أن كل ثورة تحصل وفقاً لخطّة صارمة يعود القرار فيها إلى من أطلقوها. ومهما بدا الأمر غريباً، فنجيب لم يعرف حتى 21 تموز/يوليو 1952 الدور المحدّد الذي يعود إليه، ولكنه وجد نفسه، اعتباراً من هذا التاريخ، في آليّة أطبقت عليه، فلم يعد بوسعه التحرر منها حتى لو رغب في ذلك.

حدّدت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أولاً شهر آذار/مارس للقيام بالانقلاب. ولكن الرفض المتتالي لعزيز المصري وفؤاد صادق أرغمها على تأجيل تحرّكها إلى شهر تموز/يوليو. في 21 تموز/يوليو، اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرّر أن يتحرّك اعتباراً من اليوم التالي. وفي 22 تموز/يوليو، عند الخامسة فجراً، قامت اللجنة المركزية بتعبئة كل شُعبها ووزّعت عليها الأمر بالانطلاق. وحدّدت ساعة الصفر في مساء ذلك اليوم عند منتصف الليل. وكانت كلمة السر «نصر». وقد وضع عبد الناصر شخصياً خطّة العملية، ورسم تفاصيل تنفيذها عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين، قائد كتائب التحرير. كان على الخطّة أن تجري على ثلاث مراحل:

1- وضع اليد على القيادة العسكرية؛
2- الاستيلاء على السلطة المدنية؛
3- الإطاحة بالملك.

كانت الشُعب كلّها مستعدّة، وللتنظيم امتدادات في وحدات الجيش كافّة، وأفواج ميدان القاهرة تؤيّده، وكان تأييد فرق الجيش في الأرياف مؤكّداً.

في العاشرة ليلاً، التقى قادة مجلس قيادة الثورة عند عبد الحكيم عامر في اجتماع أخير.

في الحادية عشرة ليلاً، أنذرهم اتصال هاتفي من النقيب سعد توفيق الذي يشارك في الانقلاب بأن القصر الملكي تلقّى تحذيراً.

أعلن سعد توفيق: «استدعى اللواء حسين فريد [349] على وجه السرعة كل قادة الجيش. إنهم يعقدون في هذه اللحظة مجلساً حربياً في مقر قيادة الجيش!».

أجاب عبد الناصر: «عظيم! هكذا نلقي عليهم القبض جميعاً، بدلاً من الاضطرار إلى اعتقالهم الواحد تلو الآخر في منازلهم. سيوفّر ذلك علينا وقتاً وتعباً!».

فيما كانت هذه المكالمة الهاتفية تتواصل، طوّق الجيش الثكنة التي تجمعت فيها شُعب الهجوم التابعة لمجلس قيادة الثورة. وأرسل الجنرالات إليها فرقة لاعتقال الشُعب. ثم انطلقت عيارات نارية، وبدا أن كل شيء مهدد. وما كادت تبدأ المعركة حتى أعلم النقيب محمد شديد، قائد المفرزة الحكومية، الضباط الأحرار بأنه يشاطرهم الرأي والموقف، وانضمّ إلى صفوفهم، هو والقوة التي يقودها.

أدرك عبد الناصر الذي أخطر بهذا التحول في الموقف الفائدة التي يمكن أن يجنيها على الفور. فأعطى عبد الحكيم عامر الأمرَ بتولي قيادة المفرزة الحكومية والعودة معها إلى مقر قيادة الجيش.

لم يشتبه الحرس الذين كانوا يحرسون مقر قيادة الجيش في أي شيء مريب. ظنوا، حين شاهدوا رفاقهم يعودون، أن هؤلاء أنجزوا مهمتهم فقط. وقد أمكن إخضاعهم بسهولة، وقُتل الحارسان الواقفان عند المدخل طعناً بالخناجر. ثم ارتقى عبد الحكيم عامر، يتبعه بعض العناصر، السلالم بسرعة، واقتحم شاهراً مسدسه القاعة التي يجتمع فيها الجنرالات. لم يخطر ببال هؤلاء لشدّة ذهولهم أن يقاوموا واستسلموا لعبد الحكيم عامر. وبأقلّ من ربع ساعة، سقط حصن النظام.

عند منتصف الليل، تحرّكت شُعب تنظيم الضباط الأحرار واحتلت، بدون أن تواجه مقاومة، المواقع الاستراتيجية في العاصمة، والمباني الحكومية، وسنترال الهاتف، ومقر الإذاعة.

وكانت المدينة غافية، والشوارع ساكنة. ولا أحد يدري ماذا جرى تواً. وبدا كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة.

ولكن يبقى عنصر مجهول. ماذا سيكون موقف الإنكليز؟

قرابة الثانية فجراً، أرسل الثوار على طريق السويس بعض الوحدات المصفَّحة والتشكيلات المضادّة للدبابات، مدعومة بمفرزات للمشاة والفرسان، انتشرت في عرض الطريق، على مسافة خمسة كيلومترات من مواقع الإنكليز. وحلّقت طائرات استطلاعية فوق منطقة القناة. ولكن الهدوء كان يخيم كذلك. كان الجنود الإنكليز راقدين في معسكراتهم.

في الثالثة فجراً، نهض اللواء محمد نجيب من فراشه بعد أن أيقظه اتصال هاتفي من وزير الداخلية.

قال له الوزير: «صبيانك يعيثون فساداً. عليك أن تذهب وتهدّئ هؤلاء الحمقى!».

أجاب نجيب: «أي صبيان؟ لا أدري ماذا تعني.»

وهذا صحيح، ولكن الوزير لم يصدّقه بالطبع.

في الخامسة فجراً، قصد عضوان من قيادة الثورة [350] اللواء نجيب في بيته وطلبا إليه أن يأتي بسرعة إلى مقرّ القيادة العامة للجيش.

حين وصل اللواء نجيب إلى المقرّ، بعد نصف ساعة، كان الثوار قد احتلّوا المبنى بكامله.

بادرهم بابتسامة عريضة: «عافاكم! أهنئكم يا أبنائي! لقد أبليتم بلاء حسناً!».

اجتذب الجميع بطيبته وصراحته وأسلوبه المباشر. وقامت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، بوصفها سلطة تنفيذية، بتعيينه قائداً للقوات المسلّحة. وحرّر عبد الحكيم عامر وأنور السادات باسمه بياناً إلى الأمة سوف تبثّه الإذاعة الساعة السابعة صباحاً[351].

ولكن قبل إذاعة هذا البيان، لا بد من إخطار السفارة البريطانية بالأحداث التي جرت ليلاً[352] للحيلولة دون هجوم محتمل للقوات البريطانية.

في السادسة والنصف صباحاً، ذهب أحد أعضاء قيادة الثورة، النقيب علي صبري، إلى والتر سمارت، مستشار السفارة لشؤون الشرق. سلّمه بياناً تحذّر فيه قيادة الثورة رسمياً حكومة المملكة المتحدة «من أن التحرك الجاري داخلي محض وأن أية محاولة للتدخل من جانب السلطات البريطانية سوف تعتبر فعلاً عدائياً».

لم يكن بوسع الملحق العسكري، الجنرال غولدبورن، الذي وصل في تلك الأثناء ذلك، سوى تسجيل واقع الحال.

وفي الفايد، حيث مقرّ قيادة القوات البريطانية، لم يعرف الجنرال مستنغ، الذي أيقظه مرعوباً اتصالٌ هاتفي من السفارة، ماذا يفعل هو أيضاً، فطلب تعليمات من لندن، ووضع قواته تحسّباً في حالة تأهّب.

وفي لندن، لم تكن الحكومة أقل حيرة من ممثليها في مصر. ماذا تعني هذه الأحداث؟ كيف لم يُخطر أحدهم السفير رالف ستفنسون؟ أعطى اللورد الأول في الأميرالية، إذ بوغت بسرعة الانتفاضة العسكرية، الأسطولَ المتوسطي الأمرَ بالتوجه فوراً إلى السويس وإلى الأسطول المحلي الذي لا يغادر المياه الإقليمية سوى في الأزمات الكبرى أن يكون متأهباً للإبحار إلى الإسكندرية.

كانت الأمور ترتبط كلها الآن بالطريقة التي سوف يستقبل بها الشعب المصري إعلان الانقلاب.

أشرق فجر 23 تموز/يوليو بهياً، عندها علم سكان القاهرة لدى استيقاظهم بأن الجيش المصري استولى على السلطة فيما كانوا هم نياماً. وبعد المفاجأة الأولى، أطلقوا العنان لبهجتهم.

استجابت البلاد لبيان اللواء محمد نجيب بإجماع متحمس. نزل الناس إلى الشوارع، تنادوا وتبادلوا القبلات، واستقبلوا بالهتافات المفرزات الصغيرة التابعة للقوات المسلحة وهي تجوب شوارع العاصمة، فيما علت الصيحات المتزايدة وهي تردّد بإلحاح وإصرار:

«الثورة! الثورة! عاش الجيش! عاش نجيب منقذنا!».

XLIII

تضمّنت المرحلة الأولى من العملية الاستيلاء على مقرّ قيادة الجيش والسلطة العسكرية. واستهدفت المرحلة الثانية الإطاحة بالملك والاستيلاء على السلطة المدنية. وفي هذا المجال، برز الخوف من خطرين. فبوسع الملك أن يستعيد رباطة جأشه ويُهيّج الرأي العام، ويسعى إلى إثارة انتفاضة لمصلحته. ولكن هذا الأمر لا يبدو مرجّحاً نظراً إلى طبعه المتردد والانحطاط المشين الذي وقع فيه. ولكنه قد يطلب إلى الإنكليز أن يهبّوا لنجدته. فحتى الساعة، لم يتحرّك المقرّ العامّ للقوات البريطانية في الفايد. إلا أنه قد يتذرّع بأقلّ اضطراب لإعادة احتلال القاهرة. ولو طالب السفير البريطاني بإبقاء فاروق على العرش، لأصبح الوضع شائكاً[353]...

قرّر عبد الناصر، هذه المرة أيضاً، أن يتحرّك من خلال أحدهم. فاختار لواءً لضمان تأييد الجيش؛ وانتدب رئيساً سابقاً للحكومة للقضاء على مقاومة الملك المحتملة. وقد وقع اختياره على علي ماهر، الذي لم يكن يعرف، على غرار محمد نجيب عشية 22 تموز/يوليو، ما الذي تتوقّعه منه قيادة الثورة.

في الصباح الباكر، يوم 23 تموز/يوليو، زاره أنور السادات في بيته، وطلب إليه، باسم قيادة الثورة، تشكيل الحكومة الجديدة. بوغت علي ماهر بهذا الطلب الذي جاءه على حين غرّة. كان يعرف تنظيم الضباط الأحرار. ولطالما أعرب نحوه عن الكثير من المودّة. أما تسلّم الحكم لمجرّد أن الشبان الذين يتألّف منهم هذا التنظيم يطلبون إليه ذلك، فالأمر مختلف جداً، والحكومة لا تتشكّل على هذا النحو.

في هذه اللحظة تحديداً، حلّقت أربع طائرات نفّاثة مصدرة أزيزاً على علوّ منخفض فوق سطح بيته.

سأل علي ماهر بابتسامة ساخرة: «هل هذه طائراتكم؟»

أجاب أنور السادات: «أجل، لقد انضمّ الجيش بأكمله إلينا. وعُيّن اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلّحة. ومنذ الليلة الماضية، أصبحت السلطة العسكرية بين أيدينا.»

هكذا تبدّل الوضع! وعلى الفور، أبدى علي ماهر المزيد من التفهّم. وبكلمات مؤثّرة، وصف له أنور السادات الحالة المزرية للبلاد.

ردَّد على مسمعه: «كل ما أقوله لك لطالما سنحت لك فرصة معاينته بنفسك. أنت تعرف سبب الداء، وتعلم من هم المسؤولون. إنهم بالدرجة الأولى الأشخاص الفاسدون الذين يؤلّفون حاشية الملك. وإذا كان مجلس قيادة الثورة يطلب إليك أن تتولّى الحكم فلأنه يعتبر أنك الوحيد القادر على طرده من القصر...».

لم يرفض علي ماهر. كان يعتبر بدوره أن هذا التدبير لا غنى عنه، ولكنّه يتميّز بولائه الشديد للنظام، ويريد أن تتألّف الحكومة الجديدة بالطريقة القانونية.

قال بعد لحظات من التفكير: «لا أمانع في التعاون في عملية الإصلاح هذه شرط أن يكلّفني الملك نفسه تشكيل الحكومة الجديدة.»

أجابه أنور السادات: «اعتبر أن هذا الأمر حصل.»

ردّ عليّ ماهر وهو يقود محاوره إلى باب مكتبه: «لا تستعجل! سوف أتشاور أولاً مع الملك!».

أجابه أنور السادات: «لا مانع! سوف نتصرّف على مسمع ومرأى من الجميع!».

أطلع أنور السادات زملاءه على فحوى هذا الحديث لدى عودته إلى مقرّ القيادة العامّة حيث كانت اللجنة المركزية لمجلس قيادة الثورة تعقد جلساتها بانتظام.

في هذه الأثناء، جرى إبلاغ الملك الذي كان في الإسكندرية، في قصر رأس التين، بما جرى في القاهرة، فأرسل إلى اللواء نجيب رسالة يعلن فيها استعداده لتعيينه وزيراً للحربية. كان يأمل بدون شكّ أن تدفعه هذه الخطوة التي يمنحه إياها في اللحظة الأخيرة إلى التخلّي عن تضامنه مع الضباط. ولكنه أساء تقدير الوضع، لأن هذا العرض السخيف سرعان ما قوبل بالرفض.

فاقترح الملك حينها على الضباط الثوار أن يشكّلوا بأنفسهم الحكومة الجديدة. ولا شكّ في أنه يظنّ بأن الضباط الشبان من الجهل بحيث أنهم لا يعرفون أن أية حكومة لا يعيّنها الملك غير دستورية ما دام يعتلي العرش. وبالتالي، سيكون من السهل عليه أن يشكّل حكومة أخرى، ويعلن عدم شرعية حكومة الطغمة العسكرية.

ولكن هذا الموقف يعني اعتبار أعضاء اللجنة المركزية أكثر سذاجة مما هم عليه. وقد رفضت قيادة الثورة هذا العرض كذلك، وطالبت بإلحاح أن يبادر الملك فوراً إلى تكليف علي ماهر تشكيل الحكومة.

لكثرة ما فُرض على فاروق رؤساء حكوماته، لم يستهجن على ما يبدو هذا الطلب. رئيس حكومة بالزائد، أو رئيس حكومة بالناقص... فليعيِّن علي ماهر! قال الملك في سرّه إن الخيار كان بوسعه أن يكون أسوأ بكثير في نهاية الأمر، وعلي ماهر شخص يعرفه حقّ المعرفة، وهو لا يضمر نيات شرّيرة مبيّتة حيال الملكية.

لم يحسن الملك، رغم كونه على شفير الهاوية، تقدير خطورة الأحداث. ظنّ أن الجيش شاء فقط تطهير كوادره وأن الأمور سوف تستعيد مجراها الطبيعي فور انتهاء هذه العملية. لم يبدأ بإدراك حقيقة الأمور إلا حين أحضر له علي ماهر الذي استقرّ في بولكلي إنذاراً أوّلياً، موعزاً إليه بطرد كل معاونيه المباشرين على الفور. وقد حدّدت قيادة الثورة هذا الشرط لاقتناعها بأن الملك لن يوافق عليه، ورأت في موقفه وسيلة لتأزّم الوضع.

وخلافاً لكل التوقّعات، لم يُبدِ فاروق على الإطلاق أي اعتراض على إقصاء أصدقائه. ومساء 24 تموز/يوليو، سلَّم الملك إلى علي ماهر كُتب الاستقالة التي حمل أصدقاءه على توقيعها[354].

شعرت قيادة الثورة بالاشمئزاز، فهذا هو الرجل الذي يرتبط به مصير البلاد! حسم هذا الافتقار التام إلى الشخصية سقوط الملك إلى الحضيض. ولا بدّ من القول، تبريراً لموقف، إنه كان مصاباً على ما يبدو منذ بعض الوقت بداء غامض يشلّ إرادته. لم يعد بوسع الذين عرفوه وهو شاب في العشرين أن يتعرّفوا إليه. فالوذمة التي تنفخ جسده لم توفّر وجهه. ولشدّة ما تورّمت وجنتاه، كان لا يكاد يقدر على إبقاء عينيه مفتوحتين، ويصعب على الناظر إليه أن يتحمّل النظرة المقلقة التي تنسلّ من بين جفنيه. كانت بشرته الشمعية، وشفتاه المتهدّلتان، وعنقه المكتنز، وجسده اللحيم المترهّل، تضفي عليه هيئة إمبراطور روماني بلغ الحضيض. ولكنّ المرء يمنحه شرفاً عظيماً لا يستحقّه لو قارنه بنيرون أو بكاليغولا اللذين كانا يرتديان على الأقلّ رداء الأباطرة.

بوسعنا القول، في معرض الدفاع عنه، إن حكمه لم يكن سهلاً. فيبدو أنه أصيب بصدمة عصبية لم يشف منها بتاتاً، يوم طوّقت الدبابات الإنكليزية قصره، وأوعز إليه السير مايلز لامبسون، عندما اقتحم مكتبه، شاهراً عليه مسدّسه، أن ينصاع أو يستقيل. منذ ذلك الحين، بدّلت اضطرابات في الوظائف الغددية شيئاً فشيئاً ذلك الرجل الذي كان وسيماً في شبابه فحوّلته إلى مطرة مثيرة للشفقة. ويكاد المرء يشفق عليه لولا أنه يعرف الانتهاكات التي جمع بفضلها ثروته الشخصية.

أما وقد تسلّم الضباط الثوار قيادة الجيش، وتولّى علي ماهر رئاسة الحكومة، فلم يبق سوى الحصول على تنازله عن العرش.

XLIV

صرَّح عبد الناصر لأعضاء قيادة الثورة صباح يوم 25 تموز/يوليو: «لا بدّ من الإطاحة بالملك اليوم!».

في الواقع، مع الملك فاروق، لا بد من توقع أي شيء. أفلا تخفي رخاوة ردّة فعله نفسها مكيدة؟ كان استعجال الضباط الثوّار مبرَّراً ولا سيّما أن بعض وحدات الجيش بدأت تشهد غلياناً غريباً[355].

من ناحية أخرى، عُلم أن فاروق أرسل في السرّ كهربائياً من القصر إلى المقرّ العام للقيادة في الفايد، مطالباً بمساعدة القوات البريطانية. ُانتشرت في القاهرة شائعة مفادها أن الإنكليز هبُّوا لنجدته، وأن فوجاً من قواتهم أصبح على مشارف المدينة، وأن المظليين التابعين للجنرال فستينغ سوف يهبطون علىنادي سبورتنغ. كانت شائعات لا أساس لها من الصحة ولكنها أثبتت أن الرأي العام بدأ يتوتّر.

أوعز مجلس قيادة الثورة إلى الملك بتسليم كل سلطاته إلى علي ماهر، ثم حدّد شروط تنازله عن العرش. وقد قدّم الجيش هذا الإنذار باسم «إرادة الشعب». وسافر اللواء محمد نجيب وأنور السادات جواً إلى الإسكندرية حاملين هذه الوثيقة. وهبطا في مطارها بعد عشرين دقيقة من إقلاع رحلتهما وذهبا مباشرة إلى مصطفى باشا في المقرّ العام لقيادة المدينة.

ولكن اللواء محمد نجيب وأنور السادات أصيبا بخيبة أمل لدى وصولهما إلى المقرّ العام. فعندما أبلغا قرارات مجلس الثورة إلى الرائد محيي الدين الذي يقود قوات الإسكندرية، وطلبا إليه أن يبادر بدون تأجيل إلى خلع الملك، أجاب أن ذلك مستحيل، وأن العملية لا يمكن أن تتمّ قبل يوم غد.

استغرب محمد نجيب وأنور السادات: «كيف تقول إن ذلك مستحيل؟ إن أوامر اللجنة المركزية قاطعة، ويتعيّن عليك أن تنفّذها!».

أجاب الرائد محيي الدين: «رجالي منهكون. لم يغمض لهم جفن منذ ثلاثة أيام، وهم يحتاجون حتماً إلى قسط من الراحة.»

احتج أنور السادات: «ولكننا منهكون مثلهم. قد يكون التأجيل لمدّة أربع وعشرين ساعة أخرى قاتلاً!».
أجابه الرائد محيي الدين بنبرة حازمة: «أنا أقود العملية. وبالتالي، أتحمّل مسؤولية إخفاقها أو نجاحها، وأرفض خوض عملية بمثل هذه الدقّة بجنود منهكين قد يفقدون أعصابهم في اللحظة الحرجة. أتريدان أن تجري حوادث مؤسفة؟ كلا، أليس كذلك؟ أتركا الأمر لي، وأعدكما أن العملية ستنطلق غداً، مع بزوغ الفجر.»
مضت ليلة 25 - 26 تموز/يوليو في محادثات عاصفة لأن الثوار بدورهم كانوا في منتهى التوتّر، ففي الإسكندرية اجتمع محمد نجيب وأنور السادات وجمال سالم وعدد من ضباط التنظيم، وراحوا يتساءلون،هل يجب السماح لفاروق بالهرب أم ينبغي اعتقاله؟ وماذا لو اعتقل؟ هل يجب إعدامه على الفور أم محاكمته؟ تباينت الآراء بهذا الشأن. وكان محمد نجيب يودّ من جهته الانتهاء من هذه القضية بأسرع ما يمكن.
قال: «ما دام الملك على أرض مصر فلن نتحكّم في الوضع ويُخشى على الدوام حدوث انتفاضة شعبية أو تدخّل إنكليزي...».
وأكّد جمال سالم: «يجب أن يُحكم عليه بالإعدام، فالإعدام هو العقوبة الوحيدة التي ستكون بحجم جرائمه.»
أعلن أنور السادات: «بلا شك، ولكنّنا لا نستطيع أن نقتله بدون محاكمة. إلاّ أنّ محاكمته سوف تطول، وما لم يحاكم الملك يستحيل علينا أن نطوي الصفحة ونفتح فصلاً جديداً في تاريخ مصر...».
أشار محمد نجيب أخيراً: «إننا نناقش أموراً تتجاوز صلاحيتنا، وعلى مجلس الثورة أن يقرّر بشأنها وعلينا أن نرجع إلى اللجنة المركزية.»
الثانية فجراً، سافر جمال سالم جواً إلى القاهرة طلباً للتعليمات. ومن الثالثة حتى السادسة صباحاً درست اللجنة المركزية هذه المسألة الدقيقة. في تلك الأثناء كان يتقرر مصير الملك.
وقد تباينت الآراء في القاهرة كما في الإسكندرية.
سأل عبد الناصر اللواء عزيز المصري: «ما رأيك؟»
أجاب الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة: «لا يهمّني رأس خصمي إلا إذا سقط.»
ولكن على الرغم من هذا الرأي قرّر مجلس الثورة بالأكثرية أن يعيش الملك في المنفى، فلا ينبغي أن يتحول إلى شهيد ذلك «الجشع الذي يضع على رأسه تاجاً من الورق المقوّى»[356]. في السابعة صباحاً، استقل جمال سالم الطائرة مجدداً ونقل هذا القرار إلى الإسكندرية. وفي مطلع الفجر [357] أمر الرائد محيي الدين رجاله، كما وعد، بتطويق قصر رأس التين حيث يقيم الملك[358] وحيث انتشرت مفرزات من سلاح المشاة والمدفعية والمصفحات حول المباني الملكية. وتلقّت القوات العسكرية الأمر بعدم فتح النيران بدون إيعاز من قائدها. ولكن الحرس الملكي تأهّب للقتال لدى رؤيته قوات الرائد محيي الدين تتمركز أمام القصر. وعلى إثر مناورة خاطئة انطلقت زخّة رصاص من رشاش أحد أبراج سور القصر فردّ عليها المحاصِرون وجُرح سبعة عناصر من الحرس الملكي.
أصيب الملك بالهلع وأدرك فجأة مأسوية وضعه فاستدعى على وجه السرعة سفير الولايات المتّحدة جفرسون كافري الذي هرع إلى قصر رأس التين واستطاع تخطّي الحاجز المزدوج للقوات العسكرية ودخل إلى القصر.

صاح الملك حين رآه: «الحمد لله! لم يسبق لي أن شعرت بمثل هذه السعادة لرؤية إنسان! حياتي مهددة. ساعدني على الهرب على متن مدمّرة أميركية!»
أجاب السفير: «جلالتك، هذا غير ممكن! سيكون من غير اللائق أن ترحل عن بلدك على هذا النحو.»
ولكن الملك الذي تعاظمت حيرته تشبّث بهذه الفكرة.
صاح: «الجميع يكرهني! سوف يقتلونني! وها أنت كذلك تتخلّى عني!»
أجاب السفير: «أعدك بأن أقوم بوساطة من أجلك لئلا تتعرّض لاعتداء، سوف أتّخذ الإجراءات الضرورية لحقن الدماء.[359]»
ففيما كانت هذه المشاهد تجري في القصر الملكي، ذهب اللواء نجيب وأنور السادات إلى بلكلي عند علي ماهر، فاستقبلهما رئيس الحكومة بابتسامة عريضة، وبادرهما قائلاً: «سوّيت كل المسائل، ووافق الملك على طرد حاشيته من غير المرغوب فيهم، وها هي كُتب استقالتهم التي بعثها إليّ.»
كان علي ماهر على يقين أن الأمور سوف تبقى على حالها بعد أن حصلت الطغمة العسكرية على ما تشاء، ولم يفطن بدوره إلى نيات اللجنة المركزية. ولكنّ أوهامه سرعان ما تلاشت لأن أنور السادات أخرج وثيقة من محفظته وناوله إياها بمهابة.
كتب في هذه الوثيقة ما يلي:
«فوّضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسموّ ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق 26 يوليو 1952 والرابع من ذي القعدة 1371 ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمّل جلالتكم كل ما يترتّب على عدم النزول عند رغبة الشعب من نتائج.
توقيع
فريق أركان حرب ـ محمد نجيب[360]»
امتقع وجه علي ماهر وهو يطالع هذه الوثيقة ومرّر يده أكثر من مرّة على جبينه، وتردّد في توقيعها، ثم أذعن.
قال بصوت مخنوق: «البائس... لطالما نصحته... لم يُصغ إليّ قط... لقد قام حقاً بكل ما يمكن لبلوغ هذا الحدّ...».
بادره محمد نجيب وأنور السادات وهما يغادران مكتبه: «نرجو أن تحمل هذه الرسالة فوراً إلى جلالته.»
ذهب علي ماهر مكتئباً إلى قصر رأس التين حيث سلّم إيعاز الجيش إلى الملك، وكانت تلك هي الضربة القاضية لفاروق، حيث وافق الملك الذي أضحى مجرّد خِرقة على كل ما ورد فيها حتى بدون أن يناقش ويجادل. إلا أن جملة في هذا الإنذار استرعت انتباهه وهي، فبِما أن الجيش اشترط رحيله، فهذا يعني أن حياته بأمان! اجتاحه ارتياح عارم لهذه الفكرة التي لم يعد يرجوها، ولم يطلب سوى أن يحتفظ بأملاكه وأملاك أسرته، وأن يُسمح له بالسفر على متن يخته «المحروسة»، وأن يُسمح لأميني سرّه بولي وحلمي بمرافقته في منفاه [361]، وكانا شخصين فاسدين ساعداه على ارتكاب تجاوزاته الكثيرة. عند الظهيرة، وقّع الملك التنازل عن العرش. وينص التنازل الذي قام جمال سالم بصياغته على أن الملك «سلّم قبل رحيله كامل صلاحياته إلى علي ماهر نزولاً عند مشيئة الشعب.»

وأصبحت البقية مجرّد إجراء شكلي. وفيما كان علي ماهر يؤلّف مجلس وصاية [362]، تسارعت استعدادات السفر. كانت المهلة المحددة قصيرة، فانهمك خدم القصر على متن اليخت الملكي الذي نقلت إليه في خلال بضع ساعات أكثر من 200 حقيبة أمتعة وصناديق من الفضيّات[363] [364].
قبيل الساعة المحدّدة للرحيل وصلت شقيقتا الملك إلى القصر برفقة زوجيهما وتبعهما بعد دقائق السفير الأميركي. وقد استقبل الملك الذي ارتدى بزّة الأميرال الأكبر البيضاء السيد جفرسون كافري في بهو صغير حيث تحادثا على انفراد. وكان كافري السفير الوحيد من بين أعضاء الجسم الدبلوماسي كافّة الذي أتى لوداع الملك.
ولكنّ الساعة التي حدّدها إنذار الجيش حانت. وفي البهو الكبير للقصر ودّع الملك شقيقتيه وصهريه وخدمه، ثم غادر القصر، تتبعه زوجته الملكة ناريمان التي كانت تحمل بين ذراعيها الأمير الصغير أحمد فؤاد الذي يبلغ من العمر ستة أشهر، من خلال سلّم موارب يُفضي إلى المرسى حيث كان مركب ينتظر الملك والملكة ليقلّهما إلى يختهما.
وحين حانت لحظة الإبحار وصلت سيارة جيب بسرعة فائقة، ترجّل منها اللواء محمد نجيب وثلاثة من قادة الانقلاب هم أحمد شوقي وحسين الشافعي وجمال سالم، وصعدت المجموعة إلى المركب وذهبت إلى «المحروسة».
كان الوداع مقتضباً، وقال فاروق لنجيب مرافقاً موكبه وهو يحدجه بنظرة حقودة: « أنتم سبقتوني في اللي عملتوه، واللي عملتوه دلوقتي كنت أنا رايح أعمله[365].»
ماذا تعني هذه الجملة الغامضة؟ لا أحد يعرف على الإطلاق لأن الملك سوف يحمل سرَّه معه.
عاد محمد نجيب والقياديون الثلاثة إلى المرسى على متن المركب الذي أقلّهم ورفع يخت المحروسة مرساته.
ففي هذه اللحظة دوَّت إحدى وعشرون طلقة مدفع أطلقتها غوّاصة في أرجاء مرسى الإسكندرية وكانت هذه هي التحية الأخيرة للملك الذي ابتعد في يخته والتي أعلنت في الوقت نفسه ولادة نظام جديد.

XLV

نجح الانقلاب ولم يوقع سوى قتيلين وسبعة جرحى[366]. كانت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار مذهولة للسهولة التي انهارت بها الملكية. وفي 26 تموز/يوليو 1952 مساءً، أعلن بيان رسمي للواء محمد نجيب إلى الأمة أن الملك غادر مصر بعد تنازله عن العرش وأبلغ بيان صادر عن علي ماهر أن هذا الأخير هو الذي يمارس السلطة.
أولى علي ماهر عنايته في بادئ الأمر لإعادة تشكيل مجلس الوصاية من أجل تحديد عدد أعضائه بثلاثة[367] (2 آب/أغسطس)، لكن في الواقع لن يضطلع هذا المجلس إلا بدور شكلي، وسوف يتوارى شيئاً فشيئاً عن الحياة السياسية.
كانت التغييرات التي أحدثها عبد الناصر في تشكيلة اللجنة التأسيسية تتّسم ببُعدٍ آخر، فحتى الساعة كان اللواء محمد نجيب لا يحضر اجتماعات هذه اللجنة ويكتفي بالتداول مع أعضائها بين جلستين. أما وقد تبوّأ القيادة فهذا الوضع الشاذّ لم يعد بوسعه أن يدوم لأن عبد الناصر استقال من اللجنة التأسيسية وسلّم هذا المنصب إلى قائد القوات المسلحة، وفي الوقت نفسه (17 آب/أغسطس) غيّرت اللجنة التأسيسية اسمها واتخذت اسم «مجلس قيادة الثورة»، وتوسّع هذا المجلس ليضمّ إلى جانب

اللواء نجيب والمقدّم خالد محيي الدين الذي يقود سلاح الفرسان المؤلّل والمقدّم حسين الشافعي الذي رافق محمد نجيب على متن يخت المحروسة. وتولّى «مجلس قيادة الثورة» وهو السلطة الأولى المنبثقة عن انقلاب 26 تموز/يوليو السلطة العليا في البلاد. وفي اليوم نفسه حلّ تنظيم الضباط الأحرار نفسه فلم يعد هناك من سبب لكي يبقى منظّمة سرّية بما أنه بات يتماهى مع الجيش بأكمله.
كان الهدف الأول لمجلس قيادة الثورة تصفية علي ماهر. فحين اختاره عبد الناصر للمباشرة في خلع الملك لم يخطر بباله قط أن يعهد إليه إلا بدور ظرفي؛ أما وقد رحل فاروق فوجوده أصبح عديم الجدوى.
ولاستنفاده بصورة أسرع طالب مجلس قيادة الثورة بتطهير سياسي وإداري واسع بالإضافة إلى الإسراع في تنفيذ الإصلاح الزراعي، فكان علي ماهر معارضاً لهذه التدابير، وخشي أن تؤدّي إلى احتجاج الموظّفين [368] وكبار الإقطاعيين الذين لديه الكثير من الأصدقاء في أوساطهم فحاول أن يؤجّل تنفيذه. وسرعان ما وضع الخلاف بين علي ماهر ومجلس قيادة الثورة رئيس الوزراء في وضع حرج، وفي 7 أيلول/سبتمبر 1952 سلّم علي ماهر استقالته إلى مجلس الوصاية، وفي الواحدة بعد الظهر كلّف أعضاء مجلس الوصاية اللواء محمد نجيب تشكيل الحكومة الجديدة.

XLVI

كانت الوزارة التي بادر محمد نجيب إلى تشكيلها تتألّف من شخصيات اختيرت من خارج مجلس قيادة الثورة، وإلى جانب رئاسة الوزارة تولّى محمد نجيب وزارتي الحربية والبحرية.
وفي اليوم التالي (8 أيلول/سبتمبر) أصدرت الحكومة الجديدة تباعاً قانوناً حول الإصلاح الزراعي يحدّد ملكية الأرض ب200 فدّان[369] وقانوناً يدعو إلى حلّ الأحزاب السياسية وإعادة تنظيمها، ومرسوماً يؤكّد التدابير الذي اتخذها علي ماهر حول حجز أملاك الملك المخلوع[370]. وعلى الفور اعتقل الجيش والشرطة 43 شخصية من بينها أفراد من الأسرة المالكة وزعماء أحزاب سياسية، وموظّفون كبار، وصحافيون، ورجال شرطة. وبعد شهرين (15 تشرين الثاني/نوفمبر)، حصل نجيب على كامل صلاحيات مجلس الوصاية وبات الأمير عبد المنعم يكتفي بالتصديق شكلياً على مراسيم القوانين التي ترفع إليه.
راقت هذه التدابير الجماهير على الرغم من صرامتها فقد أثبتت لها أن مجلس قيادة الثورة يعتزم الوفاء بوعوده، فبلغ محمد نجيب قمة شعبيته بعد ستة أشهر على دخوله إلى مسرح الأحداث، وكانت بشاشته وطيبته وجاذبيته ـ وكذلك حِنكته ـ قد أعجبت كل أبناء بلده حتى أكثرهم تحفّظاً. عشقته الجماهير بكل معنى الكلمة وأثارت إطلالاته العلنية عاصفة من الحماسة والاندفاع. والغريب في الأمر أن شعبيّته كانت واسعة في السودان ومصر على السواء، وكانت أمّه سودانية فرأى فيه سكان القاهرة وسكان الخرطوم على السواء المثال الحيّ «لوحدة النيل»، هذا الحلم المؤجّل الذي تمنّوا أن يجعله واقعاً سياسياً[371].
ولكن وضع نجيب لا يخلو من المفارقة! يهتف الناس ويصفّقون له وتسلّط كل الأضواء عليه، ومع ذلك فإنه لا يتولّى السلطة سوى في الظاهر. فمن الناحية المبدئية، كان «مجلس قيادة الثورة» يحكم البلاد، أي أعضاء الحكومة والضباط الذين يتألّف منهم «مجلس قيادة الثورة»، وفي الواقع كان مجلس قيادة الثورة يتولّى وحده كل مقاليد الحكم. وعلى الرغم من كون اللواء محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة، فهو يؤدّي فيه مجرّد دور ثانوي حيث لا يتمتّع إلا بصوت واحد فيما الأعضاء

الأحد عشر الآخرون يؤيّدون عبد الناصر. وبصوت واحد مقابل 11 صوتاً، كيف بوسعه أن يفرض رأيه؟ الشيء الوحيد الذي بمقدوره أن يفعله هو الموافقة بإذعان على قرارات «زملائه». كان وضعاً مذلاً ولا سيّما أن هؤلاء أصغر منه سناً[372]. كان قائد الثورة الفعلي هو عبد الناصر. وكان عبد الناصر وفريقه من الشبّان السمر والمندفعين، المرتدين قمصاناً ترابية، يجتمعون كل ليلة في الجزيرة[373]، في جناح ملكي قديم يحددون فيه سياسة مصر، ويحلّلون سلوك الوزراء، ويقرّرون، بدون القيام باستشارات، مصير البلاد.

ومع ذلك، فاسم عبد الناصر لا يظهر أبداً في المراسيم الحكومية[374]. كان يفضّل البقاء في الكواليس وممارسة سلطة لم تقلّ فعاليتها على الرغم من تواريها عن الأنظار. وحتى كانون الأول/ ديسمبر 1952، كان الشعب لا يكاد يعرفه، ولن يخرج من الظل سوى في السنة التالية لارتقاء أعلى المناصب على مراحل.

في بادئ الأمر، عيَّنه محمد نجيب حاكماً عسكرياً للقاهرة. وفي 2 حزيران/يونيو 1953 أعلنت الجمهورية وحُلَّ مجلس الوصاية[375] وأصبح نجيب رئيساً للجمهورية مع بقائه رئيساً للحكومة. ففي هذه التشكيلة الجديدة طلب عبد الناصر أن يكون نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وكان أول اهتماماته وهو يتولّى هذين المنصبين إنشاء «تجمّع التحرير» الذي سيخلف تنظيم الضباط الأحرار السابق[376]. كان هذا التجمّع في ذهنه يجب أن يتحول إلى البنية التحتية لمصر الجديدة والركيزة التي تقوم عليها سلطته.

إلا أن الازدواجية السابقة للسلطات لم تتبدّد رغم ذلك. فظلّ مجلس قيادة الثورة يعقد اجتماعاته على هامش الحكومة، ويمارس وصاية عليها ويتحكّم في نشاط الوزراء بقوة.

غداة الانقلاب، طالبت كل الأحزاب في النظام القديم بنصيبها من الانتصار، ظنّت أن سقوط الملكية سوف يشرع أمامها أبواب السلطة. هرع النحاس باشا وفؤاد سراج الدين اللذان كانا يستجمّان في فرنسا عائدين بالطائرة لتهنئة محمد نجيب والتلميح له بخطورة الحكم بدونهما. كانت الدرب محددة بالنسبة إلى زعيمي الوفد: فغداً تجري الانتخابات، وبعد غد، يتسلّمان السلطة، فيصبح النحاس باشا رئيساً للجمهورية، وفؤاد سراج الدين رئيساً للوزارة، ومحمد نجيب قائداً للقوات المسلّحة. أما عبد الناصر فيعود إلى الصف عند أول أمر يعطى له. وفي كل الأحوال، لا يفقه العسكريون شيئاً في أمور السياسة...

كان الجوّ مختلفاً، ولو أن الأهداف هي نفسها في أوساط الإخوان المسلمين حيث كانت تلاوة القرآن بنبرة الشكر والعرفان. ففي صباح 23 تموز/يوليو، وجّه الضباط الأحرار دعوة إلى حسن الهُضيبي الذي خلف حسن البنّا [377] في منصب «المرشد العام» لحركة الإخوان المسلمين. أجاب حسن الهُضيبي بتعجرف أنه «قد يفكّر في تشريف هؤلاء الشبان بزيارته»، وهذا ما فعله بعد أسبوع. وبعد هذه الزيارة، أصدرت حركة الإخوان المسلمين بياناً أعلنت فيه بنبرة استعلائية البرنامج الذي يجدر بمجلس الثورة أن يستلهمه: «القرآن دستورنا الوحيد...». أعدَّ حسن الهضيبي، يقيناً منه بأن اللجوء إليه لن يتأخر، قائمة بالأشخاص الخمسة أو الستة الذين يعتبر بكل عدل وإنصاف أنه يتعيّن انضمامهم إلى التشكيلة الوزارية العتيدة.

لم يدرك أحد من هؤلاء الأشخاص أن صفحة قد طُويت، فقد ثارت حفيظة مجلس قيادة الثورة بسبب صلفهم، وانخرط المجلس منذ أشهر في صراع ضدّ الأحزاب السابقة التي ظلّ أعضاؤها

يربكون المشهد السياسي، وقرّر هذه المرّة أن يبادر إلى تصفيتها نهائياً[378].

حاول النحاس باشا أن يربك مجلس قيادة الثورة باليسار، ولكن بين عشية وضحاها اعتُقل الزعماء الوفديون، وصودرت صحف الحزب وأملاكه. أما الإخوان المسلمون فكان النقراشي باشا قد حلَّ حركتهم[379]، ولكن أعضاءها الذين التفّوا حول حسن الهضيبي تابعوا نشاطهم السرّي. وكان من الصعب اجتثاث جمعيات من هذا النوع تمارس التزاوج الصوفي بين القرآن والبندقية، وكانت تحيا من جديد على الدوام وبشكل أو بآخر...

قرّر مجلس قيادة الثورة الذي ارتأى أن يحسم الأمور وللمرّة الثانية، حلّ حركة الإخوان المسلمين، ولكنّ ردّ فعل الإخوان المسلمين كان عنيفاً بقدر ما كان ردّ فعل الوفد فاتراً [380]، وأخاف اللواء نجيب الذي اعتبر أن الطغمة العسكرية تستعجل في قرارتها...

فلشدّة ما هتف له الناس بدأ اللواء نجيب يأخذ دوره على محمل الجدّ. لقد تعب من الاضطلاع بمسؤوليات ثورة لم يكن في الحقيقة سوى لوحة إعلانية لها. لم يشأ بطبعه الليبرالي والسمح أن يضايق أحداً، وكان بودّه أن يشمل الجميع بأبوّته العطوفة. كان الانتقال الخاطف من الملكية إلى مجلس الوصاية، ومن مجلس الوصاية إلى الجمهورية، سريعاً بالنسبة إليه أكثر من اللازم، ولكونه لم يعتد مشقّات السياسة، فقد اعتراه القلق أمام التدابير الصارمة التي اتخذها مجلس قيادة الثورة والأسلوب المتشدّد في تطبيقها، وخشي أن تؤثّر سلباً على شعبيّته. شعر بغضب كبار ملاكي الأراضي يتعاظم بسبب تجزئة أراضيهم، وبغضب الطلبة الذين بقوا على ولائهم لحزب الوفد، وبغضب بعض رجال الدين الذين يدعمون الإخوان المسلمين. كان يرى أن الضباط الشبان سوف يفجّرون الوضع، وأنه قد آن الأوان للحدّ من إصلاحاتهم المحمومة، وقد أسرَّ إلى بعض الدبلوماسيين الغربيين: «هؤلاء الشبان متهورون، إنهم لا يصغون إليّ ولكن يراكمون الحماقات ويمضون نحو الكارثة...».

للمرة الأولى تظاهر محمد نجيب بأنه يريد أن يتابع سياسة شخصية. فعارض حلَّ حركة الإخوان المسلمين، وطالب بأن تُرفع المساحة القصوى للأملاك العقارية من 200 إلى 500 فدّان، وتنصّل علناً من تأييده للمحاكمات التي خضع لها زعماء الوفد[381].

بدأت هذه الممانعة تثير حفيظة مجلس قيادة الثورة، فمن يظنّ اللواء نجيب نفسه؟ هل نسي أنه كان ليعيش مغموراً تماماً لولا الضباط الأحرار؟

في مطلع شهر آب/أغسطس، قرّر نجيب إذ شاء أن يبتعد قليلاً الذهاب لأداء فريضة الحج. وهو قرار سيحظى بتأييد الإخوان المسلمين ويعزّز شعبيته لدى الجماهير. استقبله الأمير سعود [382]في جدّة بكثير من الاحترام، ولاحظ الجميع أن المحادثات بين الرجلين تميّزت بحرارتها [383]، وأثناء الصلاة على جبل عرفات، ألقى اللواء عِظة كان عنفها الإسلامي الجامع يضاهي موقفاً سياسياً. انبهر الأمير سعود بإشعاع الرئيس ووعد بزيارته في القاهرة حالما تسنح الظروف.

فخلال الأسابيع القادمة، تعاظم التوتّر بين نجيب ومجلس قيادة الثورة. رفض اللواء بعناد حلَّ حركة الإخوان المسلمين. وعبثاً حاول عبد الناصر أن يوضح له أن الثورة كل متكامل، وأنها لا يجب أن تتباطأ، وإلا تعثّرت...

قال له: «لا ينبغي وقف زخم انتفاضتنا، فكلّما أسرعنا في تحقيق أهدافنا، أسرع شعبنا في قطف ثمارها.»

ولكنّ نجيب لم يُصغ إلى هذه المناشدات. فلقد تراكمت حماقات البكباشوات، وآن الأوان برأيه للتريّث.

اندلعت الأزمة التي كانت كامنة منذ بعض الوقت في 11 كانون الثاني/يناير 1954 حين أعلن مجلس قيادة الثورة الحلّ النهائي لحركة الإخوان المسلمين ضارباً عُرض الحائط بتمنّيات الرئيس.

وأكد نجيب لأعضاء المجلس: «لقد أخطأتم. إنهم أقوى مما تظنّون. تذكّروا ما حدث للنقراشي باشا!»[384].

ردّ نجيب بقسوة على حظر حركة الإخوان. وفي 23 شباط/فبراير، إذ سئم عدم مراعاة «كتلة الأحد عشر» لرغباته، وكشف فجأة عن مخطّطاته مطالباً بحقّه في نقض قرارات المجلس؛ وإذا لم يحصل على هذا الحقّ فسوف يقدّم استقالته.

صاح به عبد الناصر: «ولكنك تطالب بالدكتاتورية!».

أحسن اللواء اختيار التوقيت لإعلان تهديده. فبعد ثمانية أيام سوف يسافر إلى الخرطوم، وكان الإنكليز قد منحوا السودانيين منذ فترة ليست ببعيدة حقّ تقرير المصير، وحملت الانتخابات إلى البرلمان أكثرية ساحقة موالية للمصريين، والحرمان من «صديق السودانيين» في هذه المرحلة يعني حرمان مصر من إحدى ورقاتها الرابحة.

غير أن عبد الناصر لا يستطيع أن يقبل بتجريده من سلطته المستترة، ولو حصل نجيب على حقّ النقض، لاستفاد من هذا الحقّ لإعادة الحياة البرلمانية[385]. وعلى هذا النحو، تعود الأحزاب القديمة فترفع رأسها ويُلغى كل ما تحقّق من إنجازات. وكما في السابق مع علي ماهر، أصبح اللواء نجيب حجر عثرة أمام الثورة ولا بدّ من التخلّص منه. وكان عبد الناصر يعلم أن هذه الساعة ستحين، ولكنّه لم يتوقّعها في هذه المرحلة المبكرة...

استدعى عبد الناصر مجلس قيادة الثورة في 25 شباط/فبراير، ومن السابعة مساء حتى منتصف الليل، عُقدت جلسة مأسوية في المكتب الكبير بقصر الجزيرة، وقد استيقظ بعض الصحافيين الذين كانوا غافين في أحد المكاتب بالطابق الأرضي على تعالي الصراخ بل الزعيق أحياناً. ويؤكّد بعضهم أن الرائد أنور السادات شهر مسدسه ووضعه على طاولة المجلس. كان مقدمون وبكباشيون يخرجون ويدخلون عبر أبواب تصفق بقوة. وحوالى الحادية عشرة ليلاً، وصل بسيارة جيب ضباط لا يعرفون هذه المقرّات، ومدفعيون وفرسان ينتمون إلى الوحدات العاملة. وبعيد منتصف الليل بقليل، غادر اللواء نجيب قصر الجزيرة في سيارته الكبيرة التي يعلوها العلم الأخضر، متجهّماً منقبضاً[386].

وفي الثالثة والنصف فجراً قام عبد الناصر بإقالة محمد نجيب من جميع مناصبه. وبُعيد ذلك، أعلن المقدّم صلاح سالم بصوته المتهدّج أمام سرب من الصحافيين هرعوا لتسقّط الأخبار:

«قدّم لنا اللواء محمد نجيب استقالته التي قبلناها، وقد عُيّن البكباشي جمال عبد الناصر رئيساً للمجلس ورئيساً للوزارة، أما مهام رئيس الجمهورية فسوف يمارسها مجلس قيادة الثورة إلى أن تتيح انتخابات حرّة تعيين رئيس جديد.»

وفي التاسعة صباحاً، وفيما كانت صورة نجيب لا تزال تبتسم في كل الواجهات، أعلن بيان بثّته الإذاعة هذه التدابير للشعب المصري، وبرَّرها بأن «اللواء نجيب كان يريد ممارسة سلطات دكتاتورية، وأنه كان متعطّشاً للدعاية الشخصية، ويمارس سياسة متقلّبة محاولاً الحصول على دعم في أوساط المعارضة.»

وضِع الرئيس السابق للجمهورية في الإقامة الجبرية بفيللته، ولشدّة ما ضيَّق الجنود المكلّفون مراقبته عليه الخناق، كانوا يقطعون خبزه إلى شرائح للتأكّد من عدم تلقّيه أية رسالة من الخارج.

XLVII

فاز عبد الناصر بالشوط الأول، ولكنه لم يربح الجولة لأن ردود فعل الجيش والشعب اختلفت كل الاختلاف عمّا توقّعه. فبإقالة نجيب قبل الأوان، ارتكب خطأين: أولاً، بالغ في تقدير سيطرته على الشعب المصري. وثانياً، قلّل من شأن شعبية خصمه، وقد أثبتت له الأيام التالية ذلك بقسوة.

لم يُحزن نبأ إقالة الرئيس سكان القاهرة فحسب بل أثار قلق الرعايا الأجانب والأقلّيات، ونبَّه القنصليات، فاضطربت الحكومة السودانية التي أرسلت على الفور وفداً إلى القاهرة للاستعلام عما حصل. وفي الوقت نفسه، اندلعت قلاقل في الخرطوم التي لم يشأ سكانها أن يُمَّس بطلهم. ولقي 13 متظاهراً مصرعهم أثناء عراك بين ناشطين موالين لمصر وأعضاء من حزب الأمة المدعوم من الإنكليز. وتعرّض اللواء المهدي، حكمدار البوليس السوداني، والكولونيل مكغايغان، القائد البريطاني لقوى الأمن، للطعن بالحراب. وأعلنت إنكلترا التي باشرت مع الحكومة المصرية مفاوضات حول قناة السويس أنها لم تعد قادرة على التفاوض مع نظام «لا يستطيع أحدهم التكهّن بمن سيكون سيّده غداً.»

فإلى هذه العوامل المقلقة، أضيف عنصر أكثر إثارة للقلق: فقد انقسم الجيش بسبب إقالة نجيب. وقبل سنة، تسبّب الحكم على رشاد مهنّا [387] ببعض البلبلة في أوساط أصدقائه في سلاح المدفعية. ولكن لا أحد منهم حرَّك ساكناً. وقبل ثلاثة أشهر، أغضبت إقالة أحمد شوقي[388] عدداً من ضباط سلاح المشاة ولم ترق الليبراليين، ولكنهم اكتفوا بالاحتفال به يوم رحيله[389].

كان لإقالة نجيب وقع مختلف كلياً. كان «رمز الوحدة بين مختلف تيارات الجيش، والجيش، والبلد، وبين مصر والسودان». وقام كل أصدقائه في النظام القديم ـ سواءً كانوا من اليمين أو اليسار، وفديين، وإخواناً مسلمين، وحتى خالد محيي الدين، المكلّف بالشؤون الاجتماعية في مجلس قيادة الثورة ـ بالإلحاح عليه للضغط على الضباط من أجل إحياء الحياة البرلمانية.

بالتالي، لم يتصرّف اللواء نجيب بخفّة حين كشف أوراقه في 23 شباط/فبراير. لا شكّ في أنه لم يكن قادراً على الصمود بوجه «كتلة الأحد عشر» (والذين كانوا عشرة فقط لأن خالد محيي الدين وقف إلى جانبه). ولكنه كان يعلم أنه يتمتّع رغم ذلك بموقف شديد القوة لأنه على يقين أن قسماً كبيراً من الجيش وشريحة واسعة من الشعب يؤيّدان دعوته إلى إجراء الانتخابات.

تأثّر سلاح الفرسان على وجه الخصوص بإقالته المباغتة[390]. وفي ليل 26 ـ 27 شباط/فبراير، التقوا في ثكنتهم وعقدوا اجتماعاً احتجاجياً، وأوفد عبد الناصر الذي أصابه القلق على ما يبدو صلاح سالم إليهم، فخاطبهم هذا الأخير وأوضح لهم الأسباب التي اضطرت عبد الناصر إلى الاستغناء عن نجيب. ولكن بلاغته لم تُجدِ نفعاً، واصطدم بوجوه كالحة ومرتابة. وطالب الضباط بصوت واحد أن يحضر عبد الناصر إليهم.

أكّدوا لصلاح سالم: «إنه وحده قادر على أن يشرح لنا قراره.»

ركب عبد الناصر الذي جرى الاتصال به هاتفياً قرابة منتصف الليل السيارة وذهب إلى المقرّ العام لسلاح الفرسان، وللمرّة الأولى منذ الانقلاب، واجه جمهوراً لا يُخفي عداءه. تعالت الصيحات من كل جانب:

«لا يحقّ لك أن تتصرّف على هذا النحو!... أنت تفضّل السلطة على الجيش!... لقد أسكرتك السلطة!... لم يكن ذلك ما وعدتنا به. أين التحرّر؟ لقد استبدلت الحكم الاستبدادي للملك فاروق بحكم استبدادي آخر، وحده حضور نجيب كان يطمئن الشعب...».

صارع عبد الناصر خطوة خطوة، وفيما كان يدافع عن نفسه، قيل له إن المبنى مطوَّق بمصفّحات رشاشة أمر خالد محيي الدين بنشرها. كان عبد الناصر قد استعمل الأسلوب نفسه مع جنرالات فاروق، ولكن المصيدة أطبقت عليه هذه المرة.

حاول أن يتفاوض بعد، وأن يحذّر الضباط من أن التخاذل الآن يعني خيانة الثورة.

فصاح بهم: «أفقدتم صوابكم؟! ألا ترون إلى أين يريدون أن يقودوكم! غداً، يتسلم فؤاد سراج الدين مقاليد الحكم! فيا له من انتصار للنحّاس! ستكونون قد هدمتم بأيديكم آمال جيل كامل...».

كان يبدو أنه على وشك زعزعة موقف مناوئيه حين انهار على حين غرّة.

«لا بأس! اتصلوا بنجيب. أنا ذاهب. سوف أستقيل...».

ركب سيارته ثانية، وكأنه متفكّك، ولم يفلح في تخطّي حاجز المصفّحات الرشاشة التي لا يعرف كلمة سرّه إلا بمشقة.

كانت السّاعة الثالثة فجراً، سرت شائعات مجنونة، ألقت قوات ناصرية ظنّت أن زعيمها قد اعتقل القبض على خالد محيي الدين. ثم ذهبت وأحضرت محمد نجيب من دارته، وأركبته بالقوة في سيارة جيب، وأرغمته على نزهة ليلية غريبة، سيقول لاحقاً إنه «ظنّ أنه لن يعود منها أبداً». وأُحضر خالد محيي الدين إلى مقرّ القيادة حيث توقّع أن يحاكم على الفور[391].

وجد هناك عبد الناصر متداعياً، مذعناً، مضطرباً بسبب المعارضة التي تكشفت بغتة، وتسبّبت له بصدمة شديدة لا سيّما وقد ظنّ أنه يتمتّع بتأييد الجيش بكامله. أبصر فجأة هاوية تفتح تحت خطاه، هو الذي شاء أن يكون بطل الوحدة العربية، هل ناضل طوال حياته ليرمي بلده في براثن الحرب الأهلية؟

لم يكن الوعد الذي قطعه للفرسان مناورة، فقد كان يعتزم الوفاء به. وأعطى الأمر بالإفراج عن نجيب، وسحب الحرس الذين يتولّون مراقبته. وقبيل الظهيرة، سرت شائعة مذهلة في المدينة:

«- سيعود نجيب! نجيب رئيساً للجمهورية ثانية!».

وفي الرابعة عصراً، بدَّد برنامج إذاعي الشكوك الأخيرة وأثار في القاهرة موجة من الحماسة، أعظم من تلك التي أثارتها الإطاحة بفاروق.

وفي تلك الليلة، يوم 27 آذار/مارس، تظاهر الشعب في شوارع المدينة واحتشد أمام قصر عابدين. أليست هذه الأغاني والرقصات والهذيان الجماعي العظيم إعلان حب لمحمد نجيب؟ يميل الذين انخرطوا وسط الجموع مثل جان وسيمون لاكوتور إلى هذا الرأي، ولكنهما يستدركان: «يتضح سريعاً أن هذه المظاهرة ليست عفوية إلى هذا الحد، وأن ثمة مُخرجاً، قائداً لهيئة أركان، وراء هذا النشيد من المودّة الشعبية».

وفي اليوم التالي، اتخذت المظاهرة منحى أعظم، واحتشد آلاف الناس منذ ساعات الفجر الأولى أمام أسوار القصر، لأنهم علموا بأن نجيب سوف يظهر على الشرفة: «إن مثل هذا الانتشار الجماهيري، ومثل هذه الحرارة، ومثل هذه الدقة في الالتزام بالموعد تفرض تنظيماً، وكل الدلائل تثبت أن الأمر لا يتعلق في هذه الحالة لا بتنظيم الوفد ولا بتنظيم الشيوعيين.» علت صيحات «الله أكبر!» في زوايا الميدان. كانت صرخة حرب الإخوان المسلمين. لقد أراد هؤلاء أن يحوّلوا «انتصار نجيب» إلى مظاهرة حاشدة مناهضة لعبد الناصر.

تصاعدت الحماسة الشعبية التي أثارها الإخوان المسلمون حين تقدّم نجيب الذي ترك شرفة الباحة الداخلية إلى الشرفة التي تشرف مباشرة على الميدان. تفوّه بهذه الكلمات السحرية، محاولاً أن يطغى صوته على الضوضاء:

«... وسوف ندعو الشعب إلى انتخاب برلمان...».

فطغت الهتافات على بقية خطبته.

يا لها من هزيمة لعبد الناصر! لقد شاء إقصاء خصمه وها هو يعزّز شعبيته. تشنّجت قبضتاه غضباً لأن نجيب لم يكن مخوّلاً الإعلان عن الوعد الذي قطعه للجماهير. رمق رئيس مجلس قيادة الثورة بحيرة اللواء المشرق الذي يبدو شديد الثقة بنفسه. بأية ذهنية يعود إلى السلطة؟ أما زال الرئيس البشوش للطغمة العسكرية صنيعة عبد الناصر، أم خطيباً شعبياً فرضته الجماهير؟

إلا أن عبد الناصر ما لبث أن استعاد رباطة جأشه. لم يدم التداعي الذي أصابه بالأمس طويلاً؛ وها هو يسترجع الطبع المتفائل للفلاح الصعيدي. وبسرعة بديهية ومدهشة، بادر بلمح البصر إلى تقويم الوضع، وأدرك أن حلاً وحيداً يفرض نفسه على هذا الطرف وذاك، وهذا الحل هو المصالحة.

عندما سكتت الهتافات، وعاد نجيب أخيراً إلى البهو الكبير في القصر، تبادل كل الحاضرين التهاني والقبلات.

أعلن نجيب الذي لم يكن حقوداً: «لقد استقلت بملء إرادتي، وأعود بملء إرادتي لصون وحدة الأمّة. وأدعو كل المصريين لتوحيد صفوفهم في جبهة واحدة والسير وراء زملائي في مجلس قيادة الثورة.»

وقد صرح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة قائلاً: «لا بد لنا من تناسي الأحداث التي جرت في الأيام الأخيرة. لا يوجد، في هذا الطرف أو ذاك، سوى رجال تحدوهم الوطنية نفسها. لم تكن خلافاتنا تتعلّق سوى بنقاط تفصيلية. ولقد تبدّدت وها هي القافلة تواصل سيرها وعلى رأسها اللواء محمد نجيب، خادم الأمّة!».

أُطلق سراح كل المعتقلين واستعاد نجيب منصبه في رئاسة الجمهورية.

في اليوم التالي، سافر إلى السودان جواً برفقة صلاح سالم. ومن يرَ الطريقة الودية التي يتحادث بها الرجلان يخل أن لا شيء قد حصل...

XLVIII

فاز نجيب بالشوط الثاني، ولكن الجولة لم تنتهِ. «دامت الأزمة شهراً كاملاً وأبرزت العبقرية التكتيكية المذهلة لجمال عبد الناصر. كان يبدو جلياً أن المنتصر على فاروق، بعد أن تخطّى تداعيه في 26 شباط/فبراير يتميّز ببُعدٍ مختلف كلياً عن خصومه المصريين»[392].

ولكنه سوف يجد صعوبة في التعويض عن تقدّم خصمه لأن الجميع كانوا ضده حتى صباح الأول من آذار/مارس: الشعب، المؤيّد لنجيب، والذي يترقّب بفارغ الصبر عودة الحريات الدستورية؛ أغلبية الجيش التي فرضت عليه عودة الرئيس؛ القوى الأجنبية ـ باستثناء الاستخبارات الأميركية ـ التي تراهن على «اللواء ذي الابتسامة الجذّابة»؛ وأصحاب الرساميل أخيراً الذين كانت القبعة الحمراء لقائد الجيش تكفي لطمأنتهم.

سوف يكون الصراع بين الرجلين من أكثر الصراعات التي خاضها قائد الثورة حدّة، وسوف ينجح في التخفيف على الجماهير، واستعادة تأييد الجيش، وحمل نجيب على ارتكاب أخطاء أثبتت

افتقاره إلى الحنكة السياسية، وأفقدته تباعاً القوى التي تدعمه في الخارج؛ واحتجزه أخيراً في شبكة من التدابير التي شلّت حركته، وانتهى بها الأمر أن جعلته عاجزاً وتحت رحمته.
كان الرجل الذي عاد في اليوم التالي من الخرطوم قد فقد أصلاً الكثير من زهوه. رجع مضطرباً من العاصمة السودانية التي استقبلته فيها مظاهرة عنيفة مناوئة لمصر وقع خلالها نحو ثلاثين قتيلاً، وأجبرته على الانسحاب بسرعة، بعد اثنتي عشرة ساعة على هبوط طائرته. فهل انتهى عصر الهتافات؟
لم يمنع ذلك عبد الناصر من الاستجابة لمطالبه. ففي 5 آذار/مارس أعلن بيان رسمي أن الشعب سوف يدعى قريباً إلى انتخاب برلمان، ورفعت الرقابة، وأطلق سراح الكثير من المعتقلين.
تفاوض نجيب المؤمن «بالانتقال إلى الديمقراطية»، بتهوّر مع زعماء الأحزاب السابقة الذين يتفوّقون عليه في فن المناورة. كان طيّب القلب للغاية فلم يستطع أن يحجم عن التعهد لهم بتنفيذ كل مطالبهم، بدون الانتباه إلى أن هذه الوعود التي قطعها غالباً ما كانت متناقضة، وأنه سيشعر بالإحراج الشديد يوم يطلب إليه الوفاء بها.
وفي هذه الأثناء، انهمك عبد الناصر بصورة شبه حصرية في استعادة زمام الجيش، لأنه يعتزم أن يستردّ موقعه بفضل الجيش. فنقل مقدَّمين من سلاح الفرسان، ورقّى إلى رتبة لواء 15 مقدّماً كانوا يتميّزون بولائهم المطلق له، وأقال ثلاثة آخرين برهنوا، أثناء الأزمة، عن «نجيبية» شرسة. تلاعب بحنكة وبراعة شديدتين بضمير الجيش، وأوضح له أنه لم يكن شيئاً حتى الساعة، وبات عليه أن يصبح كل شيء على غرار مفهوم الشعب عند جوزف عمانوئيل سياس.
سأل الضباط: «أتريدون العودة إلى الوضع السابق؟ أتريدون أن تتعرّضوا للمهانة، وألاّ تكونوا مسلّحين كما يجب، وألاّ تنعموا بقيادة صالحة، وأن تكون أجوركم ضئيلة؟».
كانت كل هذه الحجج تنزع إلى تصوير «العودة إلى الحريات» التي ينادي بها نجيب كأنها مجرد عودة إلى خسّة النظام القديم. لم ينتبه نجيب، «الترميدوري»، أنه يواجه، في شخص عبد الناصر، شخصاً على نسق روبسبيار مسلّح لن يسمح بأن يقع فريسة الحرية ثانية.
في 25 آذار/مارس، قرّر مجلس قيادة الثورة الذي انعقد في جو من التوتر الشديد أن يحلّ نفسه فجأة. «لقد انتهى عهد الثوّار، واكتملت الثورة.» ومن الآن فصاعداً، سيحكم نجيب، ونجيب وحده، البلاد. كان يبدو أن هذا القرار يتلاءم مع رغبات اللواء. ومع ذلك، فهو فخّ لأنه يرمي إلى إحداث الفراغ من حوله.
لدى إعلان هذا النبأ، انتفض الشعب. كان موقفه مغايراً لذاك الذي عبّر عنه قبل شهر. احتشدت الجموع التي اشتغل عليها منذ ثمانية أيام المروِّجون «لتجمّع التحرير» مطالبين ببقاء مجلس قيادة الثورة، ولم تكن تهتف هذه المرة لنجيب بل لعبد الناصر. خلال شهر، تبدّلت الذهنيات كلياً. دخل عبد الناصر إلى مكتبه، وسط الهتافات، محمولاً على أذرع المعجبين، وقد تمزّقت بزّته، فيما تعيّن على نجيب أن يسلك باباً مواربا للذهاب إلى قاعة المجلس التي ستجري فيها الجلسة الحاسمة. وعندما خرج منها بعد لحظات لاستقبال اللواء عبد الحكيم عامر في مكتبه، ثم عبد الناصر، اتضح أن أمراً خطيراً قد حصل، لأنه كان كالمتّهم الذي يترقّب حكم القضاة. ومع ذلك، لم يتخاذل اللواء بعد، وعبد الناصر كان يريد نصراً أكثر اكتمالاً، وأكثر علنية من مجرّد تآمر ينحصر بين جدران قصر.
في المساء، علم أن النقابات دعت إلى الإضراب العام في اليوم التالي للمطالبة بعودة مجلس قيادة الثورة.

كان يوم 29 آذار/مارس صاخباً وفق المُراد.
«إضراب عام من تنظيم الحكومة، مدينة بكاملها مكرَّسة بسبب البطالة القسرية، للشغف السياسي، محرومة من المواصلات بسبب قرار وزارة الأشغال العامة، مواكب تجوب الشوارع وهي تعلن اشمئزازها من الحريات العامة، حشود محمومة، عربات قديمة مزوّدة بمكبّرات صوت، تسفح عند زوايا الشوارع، قصائد تمدح القوات المسلحة [393] ـ إذا كان المشهد مدبّراً، فهو مدبّر على الأقلّ تدبيراً محترفاً».
قُبيل الظهيرة، تفاقم المشهد المأسوي. رافق محمد نجيب وأنور السادات وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى المطار الملك سعود الذي جاء يردّ للرئيس المصري زيارته له أثناء الحج.
«كان منذ أربعة أيام ضيف القاهرة المتوجِّس من حالة من الغليان التي تعيشها ولا يعرف إن كان أحد محاوريه سوف يصدر غداً حكماً بالإعدام على غيره أو يُعدم هو شخصياً. لحظة صعود الملك إلى الطائرة، تراءى لبعض الضباط الناصريين أن نجيب الذي كان يشدّ على يدي العاهل بمودّة سوف يصعد معه ويهرب إلى الرياض. فهرعوا وأبعدوا اللواء عن معانقة الملك، ونهروه وأرجعوه بفظاظة إلى مرأب الطائرات حيث تداعى الرئيس فجأة بعد إصابته بانهيار عصبي.»[394]. ثم أُعيد إلى بيته، إلى الفيلاّ التي يقطنها في الحلمية، حيث لزم غرفته طوال النهار.
ولكن لا أحد يعلم، حين تصل الجموع إلى درجة عالية من الهياج، ماذا بوسعها أن تفعل. قرابة الظهيرة، ذاع الخبر بأن الرعاع يطوّقون مجلس الدولة، وأن رئيسه، عبد الرازق السنهوري، وهو من ألمع رجال القانون في مصر والمعاون المقرّب لمحمد نجيب، هوجم في مكتبه، وتعرّض للضرب على يد بعض الرعاع، وأنه شهر مسدسه وقتل ثلاثة منهم. هل تندلع القلاقل بسبب هذه الإراقة الأولى للدماء؟
هرع صلاح سالم بسيارة عسكرية إلى موقع الحدث لقمع الشغب، فيما كان موكب من المصفّحات يتوجّه إلى المدينة ويتمركز بهدوء في بعض المواقع الاستراتيجية.
آن الأوان لإنهاء هذه الحالة. في الخامسة عصراً، نشرت أجهزة الرئاسة بياناً يحمل توقيع محمد نجيب. انتهى الأمر باللواء المنهك أن استسلم لضغط خصومه. تخلّى عن كل التدابير «الديمقراطية» التي اتخذت منذ شهر. ظلّ رئيساً للجمهورية ولكن الانتخابات تأجّلت إلى موعد لاحق. أعيدت الرقابة، وقيل إن «مجلساً قومياً استشارياً» سوف ينشأ لاحقاً...
أحرز عبد الناصر انتصاراً حاسماً، وصار بوسعه أن يستفيد منه لتصفية خصمه، ولكنه أحجم عن ذلك. لن يرتكب مرة ثانية الخطأ الذي ارتكبه في 25 شباط/فبراير. لم ينضج الرأي العام بعد. ففضّل اللجوء إلى العمل على مراحل غير محسوسة.
في 20 نيسان/أبريل 1954، قام بتعديل الحكومة وتولّى رئاستها. دخل مجلس قيادة الثورة برمّته إلى الحكومة، وأصبح كل الضباط الأحرار وزراء[395]. حدث هذا الانتقال بدون عنف، ووضع حدّاً للثنائية التي كانت تحكم البلاد منذ الإطاحة بالملك. كما سهّل إدارة شؤون الدولة لأنه ألغى الاجتماعات الموازية لمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة.
أما نجيب، ولئن احتفظ اسمياً بمنصب رئيس البلاد، فقد جُرِّد فعلياً من الصلاحيات المرتبطة بهذا المنصب. واستحدثت داخل الحكومة الجديدة وزارة دولة «مكلّفة بشؤون رئاسة الجمهورية». وكان وزيرها عضواً في مجلس قيادة الثورة هو المقدَّم حسن إبراهيم[396]. أصبح نجيب بديله المتواري عن الأنظار، وقلّت إطلالاته في المناسبات العامة.

اعتباراً من ذلك التاريخ، أصبحت الطغمة العسكرية رسمياً في السلطة، وحقّق جمال عبد الناصر الهدف الذي وضعه نُصب عينيه. كان مقدّماً شاباً في السادسة والثلاثين من العمر وسوف يتمكّن أخيراً من تحقيق حلمه، أي حكم بلده علناً، محاطاً بفريق الأعوان الذي شكّله بنفسه.

لم تكن البقية سوى نتيجة حتمية. في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1954، وعلى إثر اجتماع مقتضب، أعلنت الحكومة أن «اللواء نجيب أُعفي من منصبه كرئيس للجمهورية وأن المقدّم جمال عبد الناصر بات يمارس من الآن فصاعداً كلّ السلطات التي كان يمارسها رئيس الجمهورية حتى الساعة.»

بعد دقائق على هذا الإعلان، ذهب عضوان من مجلس قيادة الثورة، هما اللواء عبد الحكيم عامر وقائد السرب حسن إبراهيم إلى محمد نجيب وأبلغاه بإعفائه من منصبه.

وافق نجيب بدون أن يعترض على قرار مجلس قيادة الثورة. لقد تعلّم من هاتين السنتين في الحكم اللتين تخلّلتهما تطورات مأسوية أنه لم يكن قادراً على مواجهة هذا المجلس، أو على إحباط دسائس الأحزاب السابقة[397]. ثم إنّه كان في غاية الإرهاق ويتوق إلى الهدوء في كنف أسرته.

جمع في مكتبه موظفي الرئاسة ليشكرهم على ولائهم. ثم نزل ببطء السلّم الكبير لقصر عابدين، وردّ على تحية الحرس الذي أدّى له التحية للمرة الأخيرة، واستقبل مبتسماً السيارة التي قادته إلى مرج، في ضاحية القاهرة، حيث سيقيم في الفيلاّ السابقة للنحّاس باشا التي وضعتها الحكومة بتصرفه[398].

لم يسجّل أي رد فعل عدائي هذه المرّة، لا في القاهرة، ولا في الخرطوم، حيث كان هذا الحدث متوقعاً منذ أسابيع[399].

XLIX

أعلن عبد الناصر لزملائه في منقباد في ما مضى: «علينا أن نحارب الملكية والإمبريالية والإقطاعية لأننا نعارض القهر والظلم والسخرة.» تمّت تصفية الملكية، وتشتّتت الإقطاعية، ولكن «الإمبرياليين»، أي الإنكليز، ظلّوا متمترسين في منطقة القناة، بقواعدهم الجوية، ودباباتهم، ومدفعيتهم الثقيلة، ومستودعات ذخيرتهم. لم يذكّر وجودهم المصريين بالفترة التي مارسوا فيها الوصاية على مصر فحسب بل كان يشكّل كذلك تهديداً. ففي أية لحظة، بوسع القوات البريطانية أن تتحرّك من الإسماعيلية وتتوجّه إلى القاهرة للإطاحة بالنظام. كان الاعتراض الدائم لمحمد علي على شقّ المضيق مبرّراً. وقد اعتاد أن يقول لمستشاريه: «احذروا من الإقدام على هذه الخطوة لأنها ستضع مصر وسط مطامع الأرض كلّها.»

منذ 1 نيسان/أبريل 1953، حصل أكثر من 30 اعتداء على المنشآت البريطانية، لأن لا قلاقل القاهرة، ولا رحيل فاروق، أوقفا المقاومة السرّية. ومنذ تبدّل النظام، كثّفت «كتائب التحرير» عملياتها[400].

في 27 نيسان/أبريل 1953، استهلّ اللواء نجيب مفاوضات مع السلطات البريطانية على أمل التوصل إلى تسوية[401]. ولكنّ الإنكليز رفضوا رفضاً قاطعاً عقد اتفاق وتوقّفت المحادثات بعد خمسة عشر يوماً على بدئها (6 أيار/مايو). وخطر ببال اللواء نجيب، بدافع اليأس، أن يضرب حصاراً

اقتصادياً على الحامية البريطانية في القناة، فاستؤنفت الاعتداءات والكمائن التي كانت قد توقفت لفترة قصيرة[402].

لا شك في أن هذه الحوادث التي تكاد تتكرَّر يومياً تزعج الأسد البريطاني، ولكنها لن تحمله أبداً على الاستسلام إلا إذا برز عامل جديد وبدّل الوضع.

منذ بعض الوقت، رمت أميركا بثقلها في الميزان. وفي 10 أيار/مايو 1953، قام جون فوستر دالاس بجولة استطلاعيّة لمدّة ثلاثة أسابيع عبر الشرق الأوسط يرافقه هارولد ستاسن، مدير وكالة الأمن المتبادل. لدى زيارته إلى القاهرة، حيث توقّفت المفاوضات بشأن إخلاء القناة بعد جلسة عاصفة، أعلن وزير الخارجية الأميركي للعالم أجمع في كلمة بثتها الإذاعة أنه يعتبر اللواء نجيب «من أبرز الشخصيات السياسية في فترة ما بعد الحرب، ورجل يتصدّى بشجاعة تستحق الثناء للأزمات التي تعصف ببلاده».

وأضاف دالاس: «أثبتت لي اتصالاتي الشخصية مع القادة المصريين أن الأزمة القائمة بسبب وجود قواعد عسكرية بريطانية في منطقة القناة لا يمكن أن تجد لها تسوية إلا بالاستعادة الكاملة والناجزة للسيادة المصرية والانسحاب التدريجي لقوات الاحتلال.»

وباسم رئيس الولايات المتّحدة، أهدى دالاس إلى رئيس الجمهورية المصرية مسدّساً من طراز كولت مطعّماً بالفضّة نُقش عليه ما يلي: «إلى اللواء نجيب من صديقه دوايت د. إيزنهاور».

قال له وزير الخارجية: «هذا ليس للذهاب إلى الصيد بل لتدافع به عن نفسك!».

لم ترق هذه الهدية البريطانيين، وحملت أحد الدبلوماسيين في السفارة البريطانية على الإدلاء بهذه الملاحظة الساخرة:

« في زيارته القادمة، سوف يطلب السيد دالاس إلى اللواء نجيب بلا شك الإذن بالمشاركة في المقاومة!».

صرّح دالاس لدى عودته إلى واشنطن بأن ارتباط أميركا بفرنسا وإنكلترا بواسطة منظمة حلف شمال الأطلسي يوقظ شكوكاً مشروعة لدى الدول العربية؛ وبالتالي، على الولايات المتحدة أن تعلن على الملأ أنها لا تنوي، في أي حال من الأحوال، الدفاع عن الأطماع الإمبريالية لهذين البلدين، ولا التضامن مع أي شكل من أشكال الاستعمار في الشرق. ويخبرنا راندولف تشرشل: «ذلك كان أساس السياسة التي سوف ينتهجها فوستر دالاس في الشرق الأدنى طوال عامين ونصف العام، بمساعدة جورج آلن، مدير شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وتشارلز بايرود، السفير الأميركي في القاهرة، الذي كان يكنّ لعبد الناصر إعجاباً واضحاً.[403]»

طفق المسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية، إذ تبنّوا هذه الطروحات، يمارسون ضغطاً متزايداً على حكومة لندن لحملها على تبنّي مواقفهم [404]، فيما راحت الصحافة الأميركية تلمح إلى أن «مصر لن تستعيد استقرارها ما دام الجنود الإنكليز باقين في قناتها.»

في 10 تموز/يوليو 1954، استؤنفت المباحثات بين لندن والقاهرة. وجرت هذه المرّة بحضور السفير الأميركي[405]. كان عبد الناصر يرأس الوفد المصري، وأنطوني إيدن، وزير الحربية يرأس الوفد البريطاني.

كم أجريت مثل هذه المفاوضات في السابق ولم تسفر عن أية نتيجة إيجابية! منذ عام 1930، استنفد النحاس باشا، وصدقي باشا، والنقراشي باشا، وعبد الهادي باشا، وسرِّي باشا، واللواء نجيب

جهودهم تباعاً لإيجاد حلّ لهذه الأزمة، إنما بلا جدوى، فلا شيء كان بوسعه على ما يبدو أن يخفّف من تعنّت البريطانيين.

وها هي إنكلترا فجأة تقرّر أن تقدّم لعبد الناصر الغنيمة التي لطالما رفضت بعناد أن تسلّمها لأسلافه!

بعد اجتماعين استغرقا بضع ساعات، توصلت المفاوضات إلى اتفاق (27 تموز/يوليو 1954). وتعهّدت بريطانيا بسحب قواتها من منطقة القناة، على مراحل متتابعة، خلال أربعة أشهر. وتحدّدت نسبة الانسحاب وتواريخه كل أربعة أشهر وفق الجدول الآتي:

22 %، خلال 4 أشهر من توقيع الاتفاق، أي في 19 شباط/فبراير 1955.

35 %، خلال 8 أشهر، أي في 19 حزيران/يونيو 1955.

54 %، خلال 12 شهراً، أي في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1955.

75 %، خلال 16 شهراً، أي في 19 شباط/فبراير 1956.

100 %، خلال 20 شهراً، أي في 19 حزيران/يونيو 1956.

وبالتالي، لن يبقى أي جندي بريطاني في منطقة قناة السويس بحلول 19 حزيران/يونيو 1956... وفي المقابل، تتعهّد الحكومة المصرية احترام معاهدة الملاحة الحرّة، الموقّعة في القسطنطينية بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1888، والسهر على صيانة المنشآت وحُسن تشغيلها، وعدم استعمال الأسلحة التي تسلّم إليها لأغراض عدائية، وتؤمّن هيئة أركان مصرية وهيئة أركان بريطانية ميدانياً انتقال المهام، مع الانتقال التدريجي من السلطة البريطانية إلى السلطة المصرية.

بموجب المادة 4 من الاتفاق، تحتفظ إنكلترا رغم ذلك بحق إعادة قوات لها إلى منطقة القناة، «في حال تعرّضت إحدى الدول في جامعة الدول العربية أو تركيا [406] إلى هجوم مسلّح من جانب قوة عظمى أجنبية». وتلحظ المادة 5 أن هذه القوات «سوف تُسحب فور انتهاء هذا الهجوم». وأخيراً، تنصّ المادّة 6 على أن «مصر والمملكة المتّحدة سوف تتشاوران على الفور في حال تعرّضت إحدى الدول المذكورة أعلاه لاعتداء»[407].

في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1954، وقِّع الاتفاق بكثير من الأبهّة في القاعة الفرعونية التابعة للبرلمان المصري. تألف الوفد الإنكليزي من أنطوني نانتغ، سكرتير الدولة في وزارة الخارجية، والسفير البريطاني، والميجور بنسون وخمسة عشر ضابطاً. وترأس المقدّم عبد الناصر الوفد المصري.

وسط وميض عدسات المصوّرين، جلس الوفدان إلى طاولة كبيرة وضِع عليها نصّا المعاهدة الإنكليزية ـ المصرية، أي حوالى 2 كلغ من الورق، تضمّ الاتفاقية نفسها و16 ملحقاً ومحضراً!.

استغرق تبادل التواقيع بالضبط ستّ دقائق، ستّ دقائق وضعت حدّاً لخمسة وسبعين عاماً من الاحتلال.

وصرّحت صحف القاهرة التي عمَّت فيها فرحة لا توصف: «مصر حرّة للمرّة الأولى منذ عام 1517، تاريخ الغزو العثماني». ورفعت في الشوارع الرئيسية للعاصمة لافتات حمراء تحمل هذا الشعار:

«ارفع رأسك يا أخي، فقد ولّى زمن المذلّة!»

ولكن الإعلان عن توقيع أنطوني إيدن هذا الاتفاق لم يُثر حماسة المحافظين في مجلس العموم البريطاني.

وكتبت صحيفة دايلي أكسبرس التي يملكها اللورد بيفربروك ما يلي:

«كنا نرجو ألا يأتي أبداً مثل هذا اليوم، اليوم الذي سيتأكد فيه التخلي عن الإمبراطورية. في القاهرة، تخلّت بريطانيا للتوّ عن معقلها الحيوي. في عصر يوم خريفي، مُزّقت أجمل صفحات تاريخنا الإمبراطوري. لقد وصلنا إلى الحضيض في التخلي الطويل والمضني عن المثال الأعلى الإمبراطوري»[408].

وردَّ وايتهول ببرودة أعصاب: «الاتفاق الإنكليزي ـ المصري حول السويس يشكّل مجازفة محسوبة كان لا بدّ من خوضها. ونأمل الإعلان عن بداية عهد جديد في علاقاتنا مع مصر، والنهوض الحقيقي للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط.[409]»

L

مصر بلد صغير على الرغم من المساحة التي يشغلها على الخريطة. إنها خيط طويل أخضر يعانق مجرى نهر النيل محصوراً بين مساحتين صحراويتين: الصحراء العربية والصحراء الليبية. فعلى هذا الشريط الترابي الضيّق، يعيش شعب يتميز بكثافته المرعبة: 550 نسمة في الكلم الواحد (مقابل 283 في بلجيكا و80 في فرنسا)، و23 مليون نسمة ينفتح 400 ألف فم جديد فيها سنوياً إلى الحياة. على هذه الوتيرة، من المتوقع أن يبلغ عدد سكان مصر 30 مليون نسمة بحلول عام 1965[410]. ما السبيل لتأمين القوت لهم؟

تغطي الرمال مساحة 96 % من أراضي مصر، فتبدأ عند مشارف القاهرة وتتغلغل حتى ضواحي المدينة، ولا تملك دلتا النيل سوى 150 كلم من الانفتاح على الساحل، ويقطع هذه المساحة الشاسعة مورد حيوي واحد هو النيل، هذا الصدع الطويل الخصب الذي يتعرَّج من الشلالات حتى يصب في البحر.

قال هيرودوت: «مصر هِبة النيل»، ولا شيء أصدق من ذلك القول. لا تتلقى دلتا النيل المطر سوى مرتين في السنة. ويكون المطر على شكل زخات عابرة. من النيل، والنيل وحده، تأتي مياه البلد التي تحمل معها الطميَ المخصَّب المقتلع من أعالي مرتفعات أفريقيا. ويختنق الشعب المصري متشبثاً بضفافه ويصرخ بؤساً. ولا بد له أن يزيد بأي ثمن مساحة أراضيه المزروعة.

كان الإصلاح الزراعي يرمي إلى توزيع أكثر عدلاً للأراضي القائمة، ولكنه لا يستطيع أن يستحدث أراضي جديدة. لا بد من ريِّ مساحات أوسع، وتوسيع الخيط الأخضر بحيث يتجاوز من هذه الجهة وتلك المساحة الرملية. وكانت أكثر المهامّ إلحاحاً بالنسبة إلى الحكومة المصرية تتمثل بالتغلّب على أراضيها وتحويلها إلى أرض قابلة للسكن.

وليس على غرار السعودية، كانت المياه إحدى المشاكل الأساسية، ولكنها مطروحة في مصر بصورة أكثر إلحاحاً؛ أولاً، لأن عدد السكان أكثر بثلاث مرّات، ولأن كثافتهم أعلى بمئة وأربعين مرّة؛ وثانياً، بسبب الافتقار إلى مصادر الطاقة، أو بالأحرى، هناك مصدر واحدة هو النهر نفسه.

كان طوفان النيل الخصب لا يدوم للأسف سوى شهرين. إنه يشبه نزيفاً هائلاً، فتسعة أعشار الكتل المائية تذهب هدراً إلى المتوسط لأن لا شيء يحبسها. ولو أمكن العمل على تأمين استقرار مستوى مياه النيل وتنظيم منسوبها، لانتشرت هذه المياه على مدار اثني عشر شهراً. وبالتالي، يتسنّى تكثيف الري وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. لقد تنبه نابليون إلى ذلك حين قال لدوسي أثناء زيارة تفقدية إلى المنصورة: «لو حكمتُ هذا البلد، لما بلغت قطرة من مياه النيل البحر!».

هذا ما سيقوم به السدّ العالي في أسوان[411] في ذهن عبد الناصر الذي كان على يقين أن تنفيذ هذا المشروع سيكون مشروع حياته. ويكتسب عنده الوعد الذي قطعه للمصريين قيمة الالتزام الروحاني. ومن المؤكد أن هذا المشروع الذي يبدو أنه ولد عند ملتقى ثلاث حضارات عظيمة هي حضارة الفراعنة، وحضارة الإسلام، وحضارة أفريقيا السوداء من أكثر المهام طموحاً التي يأخذها رئيس دولة على عاتقه؛ ومن يُحسن إنجاز هذه المهمة سوف يبدو للأجيال القادمة مثل خوفو أو رمسيس.

فالأمر يتعلق بمشروع ضخم بكل معنى الكلمة. كان طول مجسَّمه فقط يبلغ أربعين متراً. فليتخيل المرء السدّ نفسه: حائط من الغرانيت يبلغ علوه 111 متراً، وطوله 3.5 كلم[412]، وسماكته 1300 متر عند قاعدته. ويتطلب تنفيذه نقل 40 مليون متر مكعّب من التراب والحجارة، أي كتلة يفوق حجمها 17 مرة حجم كتلة الهرم الأكبر.

في أعلى هذا السدّ، سوف يقام حوض يراوح عرضه بين 6 و15 كلم حسب انفراج الهضاب التي تشكّل ضفتيه، ويتجاوز طوله 500 كلم، أي المسافة بين باريس وأفينيون على خط مستقيم. في هذا الحوض، سوف يتجمع 130 مليار متر مكعب من المياه القادمة من أعالي الجبال، وتغمر كلياً مدينة وادي حلفا التي سينقل سكانها البالغ عددهم 80 ألف نسمة إلى موقع آخر[413].

لدى الخروج من هذا المنظِّم، ستدخل المياه في أربع أقنية يبلغ قطرها 13 متراً. وبعد مسار جوفي يبلغ طوله 1.5 كلم، تتدفق هادرة في محطة ضخمة لتوليد الكهرباء ستولد توربيناتها 10 مليارات كيلوواط في الساعة. وتقوم سبعة أنفاق أخرى أعرض وأطول، محفورة في الضفة المقابلة، طبقاً لوتيرة منتظمة بتصريف بقية مياه النيل.

وبعد أن تكون مياه النهر قد تدفقت عبر هذا السنام الصخري، سوف تجري شمالاً، وتتيح تخصيب أكثر من مليون فدّان [414]جرى استردادها من الصحراء وتحويل 700 ألف فدّان إلى ري دائم، مما سيزيد بنسبة 30% مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وسوف تزيد هذه الإصلاحات إيرادات الدولة بقيمة 18 مليار دولار سنوياً، والإيرادات العامة للزراعة المصرية بقيمة 150 مليار دولار[415].

غير أن السد لا يتضمن سوى الفوائد على غرار أي عمل بشري مصمّم على هذا المقياس. إنه يتطلّب تغييراً جذرياً لنظام الري القائم حالياً على هذا الطرف وذاك من الوادي، على كامل المسافة الممتدّة من أسوان إلى الدلتا[416]. وأخيراً، سيكون سعر التكلفة لهذا السدّ باهظاً جداً. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن بناءه سوف يستغرق عشرة أعوام ويتطلّب 6 آلاف عامل يومياً، وسوف تبلغ كلفته 1.3 مليون دولار.

من المؤكّد أن هذا السد سوف يقلب حياة مصر رأساً على عِقب، ولكن ما السبيل لتمويل هذا المشروع الجبار؟

LI

توجّه عبد الناصر أولاً إلى الأميركيين. ألا تدفع حكومة واشنطن 40 مليون دولار سنوياً لمصر بموجب البند الرابع؟[417] ولكن المبالغ التي تقدّمها الولايات المتحدة لمساعدة البلدان النامية لا يمكن أن تخصّص لمثل هذه المشاريع. وأصلاً، لا تكفي 40 مليون دولار سنوياً لإنجازها. وبهذه الوتيرة،

لا بد من 35 عاماً لبناء السد. ولكنّ الوقت يضغط بوطأته. في عام 1990، سوف يبلغ عدد سكان مصر 48 مليون نسمة... لذا، وجدت الحكومة المصرية نفسها مضطرة إلى طلب قروض خاصة من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية[418].

ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1955، سافر السيد قيسوني، وزير المال المصري، إلى واشنطن لخوض مفاوضات مع هذا البنك. كانت مفاوضات شاقّة فالسيد يوجين بلاك، رئيس البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، الذي يعلم أن مصر تنوء تحت مديونية عالية، يريد أن تكون السلفة الأولى للحكومة المصرية لا على شكل قرض (مع فائدة قدرها 3.5 % وقابلة للتسديد خلال 20 عاماً) بل على شكل هِبة. وبما أن النظام الداخلي للبنك لا يجيز له ذلك، توجّه السيد بلاك إلى وزارة الخارجية الأميركية. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، عُقد اتفاق بين البنك والحكومة الأميركية والحكومة الإنكليزية التي طلب إليها فوستر دالاس المشاركة في هذه الصفقة. وتعهّدت الولايات المتحدة وبريطانيا بوضع 56 و14 مليون دولار تباعاً بتصرف الحكومة المصرية، في حين يقدّم البنك من جهته 200 مليون دولار. وقد كتب أنطوني إيدن في مذكراته: «في مطلع 1956، كنا قد توصلنا تقريباً إلى اتفاق مع المصريين»[419]. وفي 11 شباط/فبراير، وقّع بلاك بروتوكولاً أوّلياً مع السيّد قيسوني رفع بموجبه قيمة السلفة الأولى إلى 200 مليون دولار.

ولكن الشروط التي وضِعت لمنح هذه القروض لم ترق المصريين. كانت المادتان 13 و14 من النظام الداخلي للبنك تلحظان صراحة أن يقبل المقترض التدقيق في موازنته من قبل المؤسسة المقرضة، وأن يمتنع عن طلب قرض جديد، بدون موافقة هذه الأخيرة[420]. وقد كتب جان لاكوتور بهذا الشأن: «إذا كانت مثل هذه الضمانات تبدو طبيعية بين أُمم مستقلة نسبياً، مثل الأُمم الأوروبية، فهي تبدو شائنة بالنسبة إلى أمّة تحرّرت تواً من الانضباط الاستعماري» [421]، وتدفعها حساسية مفرطة إلى إيجاد أسباب للريبة في كل مكان. في ذهن عبد الناصر، كان القبول بهذه الشروط يعني استبدال وصاية اقتصادية بريطانية ـ أميركية بالوصاية السياسية البريطانية.



الأمير سعود خلال زيارته الرسمية إلى العاصمة المصرية 1355



الملك سعود خلال تفقّده مشروع توسعة الحرم المكّي الشريف
وإلى جانبه وليّ العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز



الملك سعود مع حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة خلا ل زيارته
الرسمية إلى البحرين 1356



الملك سعود في القاهرة لحضور مؤتمر الأقطاب الثلاثة وإلى جانبه
الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي



الملك سعود مع الرئيس التايلاندي وايثاكون



الملك سعود مع الرئيس الأميركي آيزنهاور



الملك سعود مع الرئيس الأميركي جون كينيدي 1381



الملك سعود مع الرئيس الإندونيسي سوكارنو



الملك سعود مع الرئيس السوري شكري القوّتلي



الملك سعود مع الرئيس اللبناني كميل شمعون 1377



الملك سعود في ضيافة الملك حسين في زيارة للأردن



الملك سعود مع المليونير اليوناني أرسطو أوناسيس في جدة خلال الاحتفال بإبحار أول ناقلة للنفط السعودي



الرئيس هاري ترومان يقدّم للأمير سعود وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى
خلال زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأميركية



الأمير سعود مع ولي العهد الأردني الأمير طلال بن عبد الله خلال زيارته إلى الأردن 1348



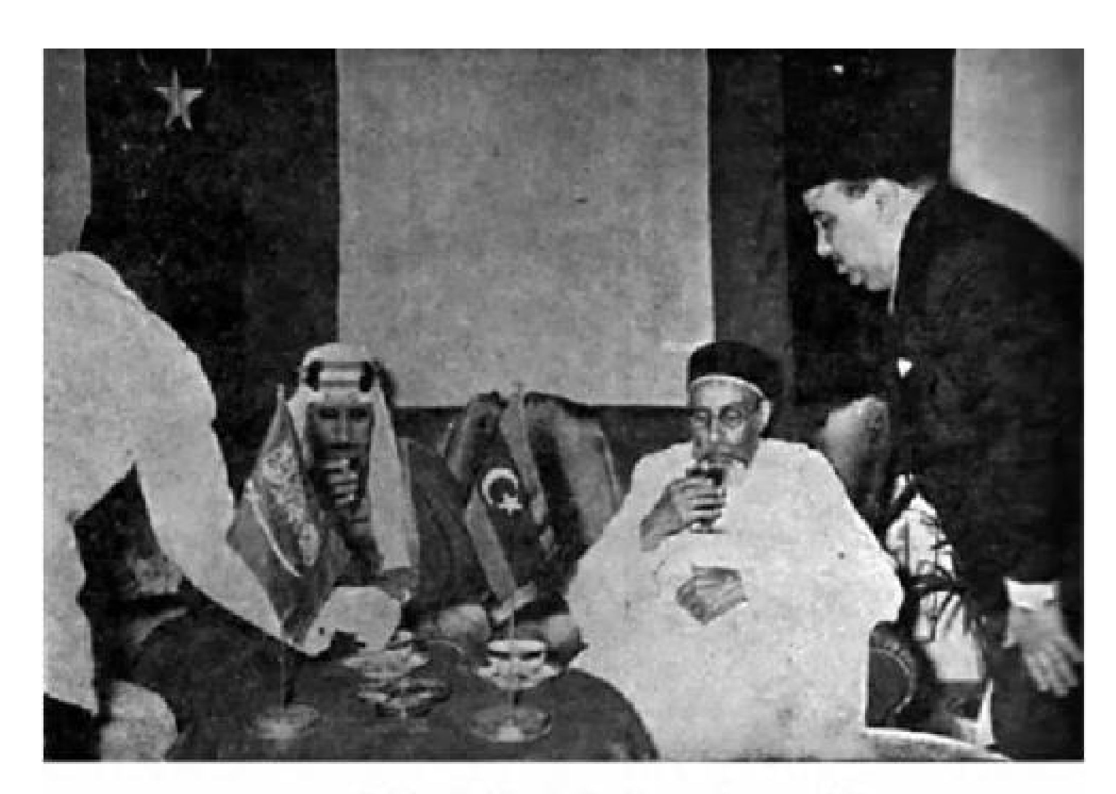
الملك سعود مع الشيخ عبد الله سالم الصباح حاكم الكويت 1372



الملك سعود مع الملك المغربي محمد الخامس
خلال افتتاحه السفارة السعودية في الرباط



الملك سعود يؤدّي الصلاة في الروضة
النبوية الشريفة في المدينة المنوّرة 1377



الملك سعود في ضيافة ملك المملكة الليبية الملك إدريس



الملك سعود وضيفه الملك فيصل، ملك العراق، 1376



الملك سعود يفتتح «مدينة الملك سعود العلمية» وإلى جانبه الأمير فهد بن عبد العزيز، وزير المعارف، 1375



مجموعة صور الملك سعود خلال زيارته لأميركا 1376



الملك سعود يخرج من «باب الملك سعود» في الحرم الشريف 1955 م



الملك سعود يتوسّط الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوّتلي
في مؤتمر الأقطاب 1376



الملك سعود يفتتح «باب سعود» بعد الانتهاء من مشروع توسعة المسجد النبوي الشريف



الملك سعود في لقاء مع أمير قطر الشيخ علي آل ثاني



ناقلة النفط السعودي وكانت تحمل اسم الملك سعود بن عبد العزيز الأول



الملك سعود مع الرئيس اليمني عبدالله السلال وابنه 1976 م



الملك سعود مع الرئيس المصري محمد نجيب خلال زيارته إلى
مصر 1373



الملك سعود مع ولي العهد الأمير عبد الإله خلال زيارتهما للولايات المتحدة الأميركية 1376



الملك سعود مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في زيارة رسمية إلى تونس 1960 م



الملك عبد العزيز وإلى جانبه ولي عهده الأمير
سعود 1358



الملك سعود مع شاه إيران خلال زيارته الأخيرة إلى الرياض



ولي العهد الأمير سعود مع الهال المغربي مولاي يوسف خلال زيارته إلى المملكة المتحدة لحضور حفل تتويج



الملك سعود يفتتح المحجر الصحي ضمن حفل دعيت إليه وفود عربية، وإلى جانبه الدكتور رشاد فرعون



ولي العهد خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية لحضور
حفل تتويج الملك جورج السادس 1356

على أمل الإفلات من هذا الخيار، توجه عبد الناصر إلى موسكو التي استجابت لطلبه من أجل الحصول على مساعدة اقتصادية. ذهب السيد شيبيلوف إلى القاهرة، وألمح إلى أن الاتحاد السوفياتي على استعداد للمشاركة في تمويل السدّ بل سوف يسدّد دفعة أولى بقيمة 400 مليون روبل، مما يقلّص نسبة الفائدة إلى 2% قابلة للتسديد خلال 30 عاماً. ولن يكون هناك أي شرط ملحق بهذا العرض.

تصلّب موقف عبد الناصر الذي تعزّز بفضل هذه الضمانة أمام المقرضين الأميركيين. وأعلن أنه يصعب القبول بالشروط التي حدّدها البنك لأن ذلك يعني التدخل الدائم في شؤون مصر.

وعلى الفور، بدأت العلاقات المصرية ـ الأميركية تتوتّر، ولم تجد الأوساط المالية في وال ستريت صعوبة في إثبات أن الوضع الاقتصادي لمصر يسبّب لها قلقاً حقيقياً[422].

في تشرين الثاني/نوفمبر 1955، عقدت القاهرة اتفاقاً مع موسكو لشراء أسلحة تشكوسلوفاكية. غضّ دالاس الطرف، ولكن هذه المعدّات الحربية بدأت تصل إلى الإسكندرية في نيسان/أبريل 1956، الأمر الذي لم يفت قادة البنتاغون أن يلاحظوه. وعُلم في الوقت نفسه أن الحكومة المصرية رهنت، لقاء 200 مليون دولار، محصولها من القطن لعام 1957 مقابل حصولها على طائرات ميغ 15 و17 آتية من خلف الستار الحديدي. وبعد أسابيع، أظهر الإعلان عن الميزانية المصرية زيادة بنسبة 7 % في النفقات العسكرية، وكشف أن مصر سوف تخصص 54 مليون جنيه عام 1957 لشراء أسلحة، و2.9 مليون جنيه فقط لبناء السد[423]. واتضح للخبراء في وزارة الخارجية الأميركية أن مصر لن تتمكن أبداً من تسديد دينها[424].

مهما بدا الأمر غريباً، لم تكن هذه الحجج المالية هي التي كوَّنت لدى فوستر دالاس أسوأ الانطباعات بل ما اعتبره انتهاكاً لمبدأ أخلاقي. فوزير الخارجية الأميركي الذي اعتاد أن يُضفي على التعاطي مع الشأن العام شيئاً من صرامة أسلافه الطهرانيين ليس مجرّد دائن يحرص على معرفة إلى أي معسكر ينتمي مدينه. إنه ملاك الخير في صراع مع الشر. وهو يعتبر أن التفاوض مع موسكو يعني التحالف مع الشيطان، وأن كل من يسلك هذا المسلك يستحق العقاب. عندما شاهد الطائرات الروسية ودبابات ستالين تصل إلى الإسكندرية، وعلم أن عدد المستشارين في السفارة السوفياتية بالقاهرة قد ارتفع، في غضون أشهر قليلة، من 40 إلى 150، تراءى له أنه وقع ضحية سوء ائتمان.

ومع ذلك، فعبد الناصر ليس شيوعياً على الإطلاق[425]. كان مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بأن «الحياد الإيجابي» هو النهج السياسي الوحيد الذي من شأنه أن يسمح لمصر بتطوير قدراتها الاقتصادية بدون إقامة أحلاف عسكرية، وهو يزمع أن يحافظ على حريته في اختيار أصدقائه مع اعتبار موقفهم نحو بلاده كمعيار وحيد.

عندما أرسلت له وزارة الخارجية الأميركية في ربيع 1956 السيد آلن لتأنيبه بسبب مبادرته إلى شراء أسلحة من روسيا، هدد عبد الناصر بطرده من مكتبه.

قال له بضيق: «أنت تريد إعادة إحياء لجنة المديونية!»، لأنه لم ينس أن تلك اللجنة استُخدمت ذريعة عام 1882 لتدخّل الجنرال وليسلي.

لم تقبل إنكلترا، من جهتها، إلا على مضض المشاركة في تمويل المشروع. فلم يكن الرأي العام البريطاني قد هضم الانسحاب من القناة. وعلاوة على ذلك، تعرّضت إنكلترا لاحتجاجات نوري السعيد الذي اتهمها بتقديم مساعدة لمصر أكبر من مساعدتها للعراق[426]. وإذ عقدت العزم على نسف

الاتفاق، ولو من خلال سياستها السودانية [427]، فإنّها لم تنزعج لتوتّر العلاقات بين القاهرة وواشنطن.

ولكن هل عرض المشاركة الروسية صادق؟ بالتأكيد. فمن يجرؤ عل الزعم أن الاتحاد السوفياتي لا يدافع بصدق عن مصالحه؟ وعلى غرار الولايات المتحدة، يعلم الاتحاد السوفياتي أن البلد الذي يموّل سدّ أسوان سوف يتحكّم عملياً في الاقتصاد المصري لعشر سنوات. ولا حاجة بسبب ذلك إلى وضع شروط. كلّما ارتفع السد، ارتفعت تكلفته وأصبحت باهظة. وسوف ينتهي الأمر بأن تصبح مصر تابعة للمشروع الجبار [428].

غير أن مصلحة الاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيو 1956 لم تكن مع بناء السد، فالقادة السوفيات يريدون بالدرجة الأولى الحيلولة دون قيام علاقات ودّية بين واشنطن والقاهرة. ولو أمكن أن ينشب خلاف بين مصر والولايات المتحدة، فسوف تضطر السلطات المصرية إلى مطالبة الكرملين بمساعدة كبيرة غير تمويل سد! [429]. ولذا، بعد تشجيع عبد الناصر على التشدد في مواقفه مع واشنطن، ألمح الكرملين إلى وزارة الخارجية الأميركية، بواسطة تسريب لا يُعزى فقط إلى محض صدفة، أن المساعدة السوفياتية غير مؤمّنة إطلاقاً. فانقضّ دالاس على هذه المعلومة (التي تعزّز بشكل مناسب اقتناعاته الشخصية) للقيام بما ستدعوه الصحافة الجمهورية في نيويورك «لعبة بوكر دولية» [430]، وما سيدعوه بول جونسون « التوطئة للكارثة» [431]. سوف يستفيد من الرفض الروسي للإطاحة بعبد الناصر ولكي يثبت أمام العرب أن «موسكو لا يمكنها، رغم تصريحاتها الإيجابية، أن تنقذ من الفقر الشعوب النامية» [432].

بين عشيّة وضُحاها، شاب التوتّر العلاقات المصرية ـ الأميركية. وقد حذر أحمد حسين، السفير المصري في واشنطن، إثر استدعائه السريع إلى القاهرة، الرئيس عبد الناصر من أن «الكونغرس الأميركي، إذا لم يصوِّت على القروض الموعودة في 1 تموز/يوليو، فقد لا يصوِّت عليها أبداً» [433].

في 7 تموز/يوليو، أبلغ بيان صادر عن وزارة الخارجية الأميركية أنه «وبما أن الحكومة المصرية لم تردّ حتى تاريخ 30 حزيران/يونيو بموافقة واضحة على عرض الولايات المتحدة، فقد أعيد مبلغ 56 مليون دولار الذي كان مخصصاً لتمويل بناء السد العالي في أسوان إلى الخزينة الأميركية، من أجل تخصيصه لغايات أخرى.» ولكن البيان أضاف أن «وزارة الخارجية الأميركية أخطرت الحكومة المصرية بأن عرضها للمشاركة في تمويل السد يبقى سارياً. [434]»

ماذا يعني هذا العرض الذي تعلن الإدارة الأميركية أنها «تسحبه» و«تبقيه» في آن؟

فيما كان الأفق يدلهمّ في الغرب، توجّه عبد الناصر إلى يوغسلافيا. كان المارشال تيتو والبانديت نهرو ينتظرانه في بريوني. كان هذا المؤتمر على انفراد مع حاملي لواء « الحياد» العالمي تكريساً باهراً لرئيس الوزراء المصري. فهذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها مثل هذا المؤتمر منذ باندونغ [435]. ولكنه كان غارقاً في باندونغ وسط الموفدين الأفارقة والآسيويين؛ أما في بريوني، فقد ارتفع إلى مصافّ الزعيم. وكان هذا الحدث فقط يدلّ على الأهمية التي اكتسبها، في غضون ذلك، على الساحة الدولية.

ففي 10 تموز/يوليو، بعد لقاء مطوّل مع الرئيس أيزنهاور والزعماء الجمهوريين في مجلس الشيوخ، صرّح دالاس، خلال مؤتمر صحافي، أنه «من غير المرجّح أن تتمكن مصر من الحصول على القروض المقرّرة.»

من بلغراد، أبرق عبد الناصر الذي بدأت تخامره الشكوك في جدّية العروض الروسية [436]، على الفور إلى أحمد حسين يطلب إليه أن يقبل العرض بأي ثمن. في 12 تموز/يوليو، حرّر رئيس البنك مع السفير المصري النص النهائي للاتفاق، ولم يبق أمام الطرفين سوى التوقيع.

ابتداءً من هذه اللحظة، تسارعت الأحداث.

في 17 تموز/يوليو، تدخّلت «قوى ضاغطة» وطالبت وزير الخارجية الأميركي بالتخلي عن مشروعه لمساعدة مصر [437]؛ فقاومها دالاس مقاومة ضعيفة ولا سيّما أن محاصرته كانت قد حصلت.

في اليوم التالي، 18 تموز/يوليو، في نهاية فترة العصر، اتصل دالاس بالرئيس أيزنهاور يعلمه بعزمه على رفض أي مساعدة لمصر. أعطاه الرئيس الذي كان يلعب الغولف ولا يأبه كثيراً للسد موافقته. وفي مساء ذلك اليوم، اتصل دالاس بسلوين لويد وأبلغه قراره. ولئن فوجئ وزير الخارجية البريطاني بهذا الاتصال فهو لم يتضايق منه إطلاقاً.

يوم الخميس في 19 تموز/يوليو، بعد الظهر، طلب فوستر دالاس إلى السفير أحمد حسين المرور بمكتبه. ذهب السفير المصري إلى وزارة الخارجية الأميركية، متقيّناً أن الأمر لا يمكن أن يتعلق إلا بتوقيع الاتفاق، ففوجئ بدالاس يسلّمه بجفاء رسالة تعلن أن الولايات المتحدة تسحب عرضها الذي يقضي بمنح مصر 56 مليون دولار لبناء السد. سارع حسين الذي امتقع وجهه للعودة إلى سفارته وأبلغ هذا النبأ هاتفياً إلى الدكتور محمود فوزي، وزير الخارجية المصري، إنما بعد فوات الأوان، فقد علمت مصر بما جرى. فخلافاً للأعراف الدبلوماسية، سُلّمت الرسالة إلى الصحافة قبل تسليمها إلى البلد المرسلة إليه. والأسوأ من ذلك أن النص بُثّ إذاعياً مصحوباً بعرض للأسباب يتضمن اتهامات شائنة بحق عبد الناصر ونظامه[438]. أضف إلى ذلك أن البيان ذكَّر بأن بناء السد العالي في أسوان لا يمكن أن يبدأ بدون الموافقة المسبقة لشعوب أوغندا وأثيوبيا والسودان[439]، مع العلم أن «مصر تجاهلت ضرورة التفاهم مع الدول المتشاطئة حول توزيع مياه النيل»[440].

في صباح اليوم التالي، 20 تموز/يوليو، أخطر السير هارولد كاكتشيا، النائب الدائم لوزير الخارجية البريطاني، السيد عبد الفتوح، السفير المصري في لندن، أن إنكلترا تجد نفسها كذلك مضطرة لسحب قرضها الذي تبلغ قيمته 14 مليون دولار. وفي مساء ذلك اليوم، أعلن يوجين بلاك، رئيس البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، أن البنك لم يعد قادراً على منح مصر 200 مليون دولار بسبب الانسحاب الإنكليزي والأميركي[441].

في 21 تموز، أوضح شيبيلوف، وزير الخارجية السوفياتي، إلى مجموعة من الصحافيين أن «الاتحاد السوفياتي، مع دوام استعداده لمساعدة مصر بكل الوسائل، لا يرغب المشاركة في الوقت الحاضر في تمويل السد العالي في أسوان»[442].

انهالت هذه الانسحابات المتتالية على عبد الناصر الذي كان لا يزال في بريوني مثل ضربات المطارق. ففي أقلّ من ثمان وأربعين ساعة، بدا أن كل آماله انهارت. كان وضعه صعباً ولا سيما أن هذه الرساميل الممنوحة، لئن لم تكن عند سلوين لويد سوى الفدية التي يجب تسديدها للحيلولة دون انتقال مصر إلى الشيوعية، ولئن لم تكن عند فوستر دالاس سوى بيدق على رقعة صراعه مع مجلس الشيوخ الأميركي، ولئن لم تكن عند شيبيلوف سوى ورقة رابحة في صراعه مع واشنطن،

فهي تمثل عند عبد الناصر من أجل بناء السد مسألة حياة أو موت. فبدون بناء السد، سيحكم على 400 ألف طفل مصري يولدون سنوياً بالقضاء جوعاً...

رفض الولايات المتحدة المباغت لتمويل السد، والشروط التي فرضتها لمنح القروض، والجهود البريطانية لتشجيع المعارضة السودانية: كيف لا توحي كل هذه الوقائع لعبد الناصر بأنه وقع ضحية مؤامرة، وأن الغربيين يحاولون تجويع مصر بصورة غير مباشرة؟[443].

في 19 تموز/يوليو، عاد رئيس الوزراء المصري إلى القاهرة. ويخبرنا سيمون وجان لاكوتور عن هذه العودة: «ولكنّ الرجل الذي ترجّل في ذلك اليوم من الطائرة القادمة من بلغراد لم يُعرب عن الرضا الذي كان بوسع زعيم بلد فقير، وكان مستعمراً منذ فترة قريبة، أن يشعر به لتعاطيه من الآن فصاعداً على قدم المساواة مع أشهر رجال الدولة في عصره. رفض الردّ، متجهّماً، على أي سؤال وأقلّته سيارته بسرعة خارج المطار. ولم يحاول مدير مكتبه، علي صبري، أن يراوغ. فقد كان سبب قلقهما معروفاً، وكلّ منهما يتحدث بشأنه منذ البارحة: «أجل، إن سحب الأميركيين لعرضهم بتمويل السد العالي في أسوان يقلب مخططاتنا رأساً على عقب...»[444].

طوال ثلاثة أيام، اعتكف عبد الناصر في منزله مع بعض مستشاريه المقرّبين. كان الجميع يتساءل، في كل مكان، عن رد فعله. هل يوقّع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي؟ هل يقطع العلاقات مع البنك الدولي؟ هل يطرد من مصر كل الهيئات الأميركية التي تعمل فيها بموجب البند الرابع؟

عندما عاد للظهور علناً، في 22 تموز/يوليو، كان رئيس الوزارة المصري قد تغلّب على حيرته. ألقى في إحدى ضواحي القاهرة كلمة مقتضبة وجّه فيها هذا التحذير إلى الأميركيين:

«سوف نجد الوسيلة لبناء السد، وموتوا بغيظكم!».

وإلى السفير الأميركي الذي التقاه في ذلك اليوم، كرر تهديده بنبرة مثقلة بالمعاني المبطنة:

«أترفضون تمويل سد أسوان؟ سوف ترون! ستكون العواقب وخيمة!».

LII

يوم الخميس في 26 تموز/يوليو 1956 في نهاية فترة العصر ـ في الساعة نفسها التي غادر فيها الملك فاروق، قبل أربع سنوات، بعد أن أطاح به الضباط الأحرار، على متن المحروسة ـ احتشد أكثر من 250 ألف شخص في الإسكندرية، بميدان محمد علي الشاسع الذي يمتد أمام بورصة القطن. أقبل الليل، واجتاحت الظلال ببطء المكان الذي تزيّنه للمناسبة الأعلام وأعمدة تعلوها نسور مبسوطة الأجنحة.

وصل عبد الناصر الذي سبقته بهدوء أصوات هتافات بعيدة، برفقة علي صبري. دخل إلى مبنى البورصة. وبعد لحظات، ظهر على الشرفة وتأمّل الجماهير دقيقة كاملة. ارتسمت على مُحيّاه ابتسامة غامضة. ثم استهلّ خطابه بعد أن أمسك الميكروفون بيد، بنبرة غير معهودة.

كتب جان وسيمون لاكوتور اللذان تابعا هذا الحدث من على المِنصّة التي تكلم فوقها الخطيب: «ما هذه اللغة البلدية، العامية لا بل السوقية؟ كانت الجماهير المنبهرة تسجّل أقلّ تأثير لهذا الخطاب الذي يلقيه صاحبه بلهجة ممازحة. لقد أتينا لسماع مونولوج مأسوي، وإذ بالخطيب يتحفنا بحكاية فكاهية[445].

«والآن، سأحكي لكم عن متاعبي مع الدبلوماسيين الأمريكان...». وها هو جمال الرصين، المشرق، يؤدّي دور القوّالين الشعبيين، بلغة الطبقة الشعبية. قهقه الحضور: « اتصل بي أحد الأمريكان الرسميين عشان السلاح التشيكي، قال لي: إن مستر آلان محتار محتار... بيقول: لو جا لك يبلغك هذه الرسالة حينطرد، ولو راح لمستر دالز من غير ما يبلغ الرسالة، مستر دالز حيطرده، إيه اللي يحصل؟...»[446]. كان الخطيب يحاكي ملهاة يؤدّي فيها دور جحا [447] الذي يتصدّى للجبابرة الأجانب، فيما كان الصحافيون المصريون الذين استغربوا هذا التبدّل في اللهجة يتمتمون: «كويس أوي !». لقد اكتشف هذا الرجل الخجول والمتكلف وهو يضحك كيف يخاطب الشعب. وتحتنا، في الميدان الذي أضحى مثل الحوض المظلم، لم يكن غضب جموح يغلي بل قهقهة عالية تصدح في كل لحظة»[448].

ولكن ها هي النبرة تنقلب وتتبدّل. تطرّق عبد الناصر إلى علاقاته مع البنك الدولي. فاستهلّ بنبرة تصاعدية متواصلة هجوماً مريراً، ثم عنيفاً، ثم ساخطاً على «الاستعمار الارتهاني». لم يتجاوب الحضور كثيراً في البداية، ثم خرج اسم السيد دي ليسبس من فم الخطيب. أصبح الأمر مثيراً للاهتمام! تابع عبد الناصر متحدثاً عن قناة السويس: « هذه الأموال أموالنا، هذه القناة ملك لمصر، لأنها شركة مساهمة مصرية، حُفرت قناة السويس بواسطة أبناء مصر...النهاردة قنال السويس، أيها الإخوة، اللي احنا مات فيها من أبنائنا 120 ألف حفروها بالسخرة،... قناة السويس التي أصبحت دولة داخل الدولة، هذه القناة مصرية... إحنا لن نكرر الماضي أبداً، ولكن سنقضي على الماضي، سنقضي على الماضي بأن نستعيد حقوقنا في قنال السويس.. .» .

على المِنصّة الرسمية، كما بين الحضور، بدأ الناس يصفّقون، مشدوهين، مذهولين:

« اليوم، أيها المواطنون، أمّمت قنال السويس، ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية فعلاً، وأصبح القرار أمراً واقعاً. اليوم، أيها المواطنون، نقول هذه أموالنا ردّت إلينا... هذه حقوقنا التي كنا نسكت عليها عادت إلينا اليوم... ».

فانفجرت الجماهير المحتشدة في ميدان محمد علي. واعتلى بعض الصحافيين الذين كانوا حتى الساعة يشككون في النظام كراسيهم للإعراب عن حماستهم، فيما تابع عبد الناصر، بدون أن ينتظر عودة الهدوء:

« لن ننظر إلى 70 مليون دولار بتوع المعونة الأميركية ولا بتوع المعونة الإنكليزية... ».

تلاشت كلماته وضحكته وسط عاصفة من الهتافات وصيحات البهجة، ثم تابع خطابه. لم يسبق أن رأى أحدهم رجلاً ينخرط في مثل هذه المغامرة المحفوفة بالمخاطر بمثل هذا المرح.

في اللحظة التي لفظ فيها اسم دي ليسبس، سيطرت قوات من الجيش المصري على مقر شركة القناة في القاهرة، ومكاتبها في الإسماعيلية، وبور توفيق، والسويس. وعلم مينسييه، مدير الشركة، الذي كان «مدعوّاً» في تلك الأمسية لدى محافظ الإسماعيلية بالخبر عبر مذياع مضيفه...

ولكن جمال عبد الناصر لم يكمل خطابه بعد:

« ودخل قناة السويس 35 مليون جنيه، 100 مليون دولار في السنة، 500 مليون دولار في الخمس سنين،... إننا بهذا، أيها المواطنون، سنستطيع أن نحقق الكثير، سنشعر بالعزة، وسنشعر بالكرامة، وسنشعر بأننا نبني وطننا بناء حقيقياً زي ما احنا عايزين...نبني اللي احنا عايزينه، ونعمل اللي احنا عايزينه، ليس لنا شريك... إننا اليوم، أيها المواطنون، حينما نبني السد العالي، نبني أيضاً سد العزة والحرية والكرامة، ونقضي على سدود الذل والهوان ».

بلغت حماسة الجماهير حدّ الهذيان.

« لن تكون سيادة في مصر إلا لأبناء مصر... لن تكون سيادة في مصر إلا لشعب مصر...وإننا اليوم حينما نسترد الحقوق المغتصبة والحقوق المسلوبة، إنما نتجه إلى القوة، وكل سنة سنزداد قوة على قوة، وبعون الله في السنة الجاية حنكون أقوى... شركة القنال المصرية... مش شركة القنال الأجنبية...القنال اللي بتقع في أرض مصر، واللي بتخترق أرض مصر، واللي هي جزء من مصر، واللي هي ملك مصر... ».

لم تعد الجماهير قادرة على أن تتمالك نفسها. نفَّست دفعة واحدة، في دوّامة من الفرح، عن قرون مديدة من المذلة والإحباط والكراهية. راحت تهدر وتزأر وتتمايل مثل الموجة. تصاعدت من 250 ألف حنجرة قهقهة هائلة رجّعت كالصدى قهقهة عبد الناصر. اجتاحت الميدان، وترددت على واجهات البيوت، ومضت على طول الشوارع حتى بلغت الطرّادة الإنكليزية «جامايكا» الواقفة في المرسى. وتردّد صداها في ذلك المساء في عواصم العالم كافّة. وسوف تقول الصحف في لندن وباريس إنها ضحكة هستيرية، ولكنها ليست كذلك، لأن الهستيريا تتضمن دائماً رفض اللاوعي.

كانت هذه الضحكة تحدّياً، وأكثر التحديات صفاقة التي وجهها الشرق إلى الغرب.

LIII

فيما كان عبد الناصر يتفوّه بمثل هذه الكلمات، كان السير أنطوني إيدن يستضيف على العشاء الملك فيصل الثاني ونوري السعيد ومجموعة صغيرة من القادة العراقيين. وعندما ناوله أحد أمناء سرّه نصّ البرقية التي تعلن تأميم شركة قناة السويس، طالعها إيدن بصمت وناولها إلى نوري السعيد.

سأله باقتضاب: «ماذا كنت لتفعل لو كنت مكاني؟»

أجابه رئيس الحكومة العراقي بلا تردد: «اضربه! اضربه الآن! واضربه بقوة!»[449].

تحت ثريّات مقرّ رئيس الحكومة البريطاني في داوننغ ستريت، من الواضح أن نوري السعيد لم يدرك موجة الحماسة التي ألهبها خطاب الإسكندرية في كل أرجاء العالم العربي، ولن يزن وقعها وأهميتها إلا بعد أيام على عودته إلى بغداد[450].

في 28 تموز/يوليو، غادر عبد الناصر الإسكندرية عائداً إلى القاهرة برفقة علي صبري وصلاح سالم ومعظم الوزراء في حكومته. على طريق العودة، توقف القطار الرئاسي في كل المحطات التي زيّنت بالزهور وازدانت بألوان العلم المصري. وتكلّم رئيس الجمهورية غير مرة، لا سيما في طنطا وبنها، ليخطب في الفلاحين والفلاحات الذين جاءوا لتحيّته. وكتبت إحدى صحف القاهرة: «علت الهتافات من كل حدب وصوب لتحية فلاح بني مرّ الذي انتصب، صلباً مثل غرانيت مصر، مثل المارد، أمام الإمبريالية»[451].

في القاهرة، استقبله 400 ألف شخص لدى وصوله. أغلقت معظم مصانع المدينة ومعظم الشركات أبوابها. ودعت النقابات إلى استقبال الرئيس عبد الناصر «استقبالاً يليق بالخدمات الاستثنائية التي قدّمها للوطن». وهتف آلاف المتظاهرين: «أهلاً وسهلاً بك يا جمال! بالروح، بالدم، نفديك! عاش الاتحاد السوفياتي! عاشت الصين الشعبية![452]»

في كل مكان، من المقاهي الشعبية إلى الصالونات البرجوازية، تردّد الاستحسان نفسه: «حسناً فعل! إنها الخطوة التي كانت الأمة تنتظرها منذ وقت طويل! أجمع الوفديون القدامى والإخوان المسلمون والملاكون الذين كانوا ضحايا الإصلاح الزراعي على تقديم الدعم والتأييد له.

لقد تردّد خطاب الإسكندرية أبعد من وادي النيل. وسُمعت أصداؤه في أفريقيا السوداء بل بلغت أقاصي آسيا. في دمشق، دعا الأمين العام لمجلس النُوّاب السوري كل البلدان العربية إلى تأميم الشركات النفطية العاملة على أراضيها. وعلى بعد خمسة آلاف كلم، ألغت الحكومة الأندونيسية في جاكرتا، بشطبة قلم، كل ديونها نحو هولندا. وفي كل أنحاء المشرق، كانت استثمارات غربية تفوق قيمتها 12000 مليار دولار في خطر... أهذا ما كان يتمناه السيد جون فوستر دالاس؟

277. أنظر Anwar El Sadat: Révolte sur le Nil , Paris, 1957, p. 33

278. يشير اسم بني مرّ، على غرار كل أسماء الأماكن التي تبدأ ببني، إلى أصل عربي. ولا بدّ أن المدينة تأسّست على يد مجموعة من الفرسان الذين قدموا من اليمن إبّان الغزو الذي قام به عمرو بن العاص لمصر (639 - 643).

279. أنظر Georges Vaucher: Gamal Abdel Nasser et son équipe , Paris, 1959, p. 15

280. عام 525 ق. م.

281. ينتمي إلى السلالة التي قام بتأسيسها محمد علي (1769 - 1849)، وهو ضابط تركي - ألباني سابق يتحدّر من كافالا في مقدونيا.

282. أنجب عبد الناصر حسين لاحقاً عشرة أولاد غيره.

283. أنظر Georges Vaucher: op.cit., p. 16

284. كتب أنور السادات: «كنا جميعاً في الدفعة نفسها. وكان جمال عبد الناصر يعيش معنا ومثلنا عام 1938، ولكنه يلوح ساهماً حزيناً، رصيناً ومتحفظاً. لا نكاد ننبري لإلقاء دعابة حتى يقاطعنا ويعيدنا إلى الأحاديث الجدّية. كان متأثراً بوفاة أمّه قبل أوانها، وهو حداد ظل يحمله في أعماقه.» (انظر Révolte sur le Nil , Paris, 1957, p. 36).

285. أدّت ثورة أحمد عرابي إلى قصف الأسطول البريطاني للإسكندرية (تموز/يوليو 1882) واحتلال الإنكليز لمصر. على إثر هذا التدخل، حُلَّ الجيش المصري، وأعيد تشكيله على نطاق مصغّر، بكوادر بريطانية (انظر Georges Ancel: La question d'Orient , p. 241).

286. بعد سحق ثورة عرابي باشا العسكرية عام 1882، خمدت شعلة الحركة الوطنية لربع قرن. وأعاد إحياءها شاب في العشرين يدعى مصطفى كامل (يجب عدم الخلط بينه وبين مصطفى كمال، مؤسس الجمهورية التركية). درس كامل الحقوق في باريس حيث واظب على ارتياد الصالون الأدبي للسيدة جولييت أدان. ولدى عودته إلى مصر، لم يتحمّل حالة الخنوع التي كانت بلده تعانيها. وبفضل علاقاته الشخصية، وصحيفة «اللواء»، أيقظ التطلعات إلى الاستقلال لدى شبيبة متأثرة من ناحية أخرى بالرسائل الروحانية لجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، رئيس جامعة الأزهر. وحين حدثت واقعة دنشواي، حيث شنق الجيش البريطاني أربعة فلاحين وجلد عشرين آخرين، التهبت مشاعر الشبيبة أولاً، وجرّت وراءها البلاد قاطبة، مكرهة اللورد كرومر على تقديم استقالته.

287. كانت هذه القلاقل بداية فترة من الاضطرابات دامت ثلاث سنوات اعتبرت بريطانيا على إثرها أن الحكمة تقتضي منح مصر الاستقلال. ولكن «إعلان الاستقلال» عام 1922 كان فعلاً من جانب واحد، مصحوباً بتحفظات، واحتفظت بريطانيا فيه بحقها في أن تؤمن بنفسها ما يلي:

1) أمن الاتصالات الإمبراطورية البريطانية في مصر؛

2) الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أجنبي أو ضد أي تدخّل مباشر أو غير مباشر؛

3) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقلّيات؛

4) لم يشمل إعلان الاستقلال السودان.

رفضت الحكومة المصرية التصديق على هذه التحفظات، فقررت حكومة لندن الإبقاء على المراوحة ريثما تعقد اتفاقات بالتراضي حول هذه النقاط الأربع.

288. في كانون الأول/ديسمبر1918، ذهب زغلول باشا للقاء المفوّض السامي البريطاني، السير ريجينالد وينغايت، على رأس وفد، للمطالبة باستقلال مصر، باسم «النقاط الأربع عشرة» للرئيس ولسون. فصدَّ وينغايت النواب المصريين مصرحاً أنهم لا «يمثلون» رأي البلاد. فقام سعد زغلول بتأسيس حزب الوفد الذي كان حزباً وطنياً، ديمقراطياً، إنما مناهضاً للإنكليز.

289. في تلك الفترة، كان الملك هو فؤاد، والد فاروق.

290. انظر Vaucher: op. cit., p. 46

291. استأجر شقة صغيرة في حي باب الشرقية.

292. عميد جامعة الأزهر التي حملت «رسالة التوحيد» التي كتبها مالك بن نبي على القول: «في مجال لم يظهر فيه جديد منذ ابن خلدون، وللمرّة الأولى منذ قرون، تمخّض عقل بشري عن عمل فكري.» (انظر Vocation de l’Islam , Paris, 1954, p. 51)

293. لشدة ما أعجب عبد الناصر بفولتير، كتب دراسة بعنوان «فولتير، رجل الحرية»، نشرت في مجلة مدرسة النهضة الثانوية التي كان يدرس فيها.

294. كتب أنور السادات: «كانت الرؤية الحماسية للثورة الفرنسية تلهب مخيّلتنا: اقتحام سجن الباستيل والتدفق الهائل للقوى الشعبية؛ الهروب فارين وسقوط النظام الملكي؛ أبطال هذه المأساة الكبرى أمثال روبسبيير ودانتون وسان جوست، ثم ترميدور وإعادة التدفق. وأخيراً، الصعود الصاعق لبونابرت الذي لمح، في إحدى الومضات بتاريخ 18 من شهر الضباب، نداء مصيره. كانت عظمة الثورة الفرنسية بالنسبة إلينا تتمثل في الخلفية غير العقلانية لشعب عقلاني... هذه الأفكار الملتهبة، وهذه البطولة الخالصة، هذه الانتصارات وهذا الدم المراق عززت مبادئنا الثورية وشدّت عزيمتنا. كنا معجبين بملحمة التحرّك الشاسعة، وقد استخلصنا منها بالتأكيد بعض العبر المفيدة.» (أنظر Révolte sur le Nil , Paris, 1957, p. 35)

295. أنظر Georges Vaucher: op.cit., pp. 67-68

296. حسن النشار في مجلة «آخر ساعة»، 23 تموز/يوليو 1958.

297. حزيران/يونيو 1935.

298. استقينا نصّ هذه الرسالة من كتاب فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر ومما ورد منها في السيرة الذاتية للرئيس عبد الناصر التي أعدتها ابنته هدى عبد الناصر والمنشورة على الموقع الإلكتروني الآتي: http://nasser.bibalex.org الذي زرناه في 16/4/2008 (المترجمة).

299. نُشرت في مجلة «آخر ساعة»، 23 تموز/يوليو 1958.

300. أنظر أعلاه، ص. 230.

301. ما زال أثر الجرح يظهر بوضوح تام على صوره غير المعدَّلة.

302. جمال عبد الناصر. فلسفة الثورة . القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005.

303. وضعت المعاهدة حداً للاحتلال العسكري والوصاية البريطانية، ولكنها لحظت البقاء في مصر لقواعد عسكرية إنكليزية من أجل حماية وادي النيل وقناة السويس من أي اعتداء محتمل. وفي حال اندلعت الحرب، سوف توضع مصر بكاملها، بمرافئها

ومطاراتها وطرقاتها، بتصرف الجيش الإنكليزي. ومن ناحية أخرى، تلتزم إنكلترا بغوث حليفتها على الفور، في حال اعتدى عليها أحد جيرانها. وتتعهد إنكلترا رعاية دخول مصر إلى عصبة الأمم. وبقي نظام الكوندومينيوم في السودان.

304. عيّنه عبد الناصر لاحقاً وزيراً للحربية ورفعه إلى رتبة مشير.

305. تسبّبت وحدات الجيش البريطاني في مالطة باضطرابات خطرة في خطوط إمداداته بالمؤن.

306. يعتبر ليدل هارت أن انتصار الجنرال وافيل الذي لم يحظ بالتكريم الذي يستحقّ من المآثر العظيمة للجيش الإنكليزي خلال الحرب العالمية الثانية.

307. تابع اللواء عزيز المصري قسماً من دراسته في الكلية الحربية ببرلين ويعرف شخصياً الكثير من جنرالات الجيش الألماني. ثم أزعج الإنكليز إذ جعل الجيش المصري يعتمد النظام الألماني للإشارات، وانتقد أنشطة البعثة العسكرية البريطانية، ولاحظ، من بين أمور أخرى، أن الرشاشات من طراز Brenn التي اشتريت من إنكلترا قد بيعت بسعر أغلى بكثير من السعر الذي طلبته تشكوسلوفاكيا لأسلحة من الطراز نفسه. وقال للضباط البريطانيين بفظاظة: «أنتم بعثة تجارية ولستم بعثة عسكرية.» (أنظر Vaucher: op.cit., p. 122)

308. كان لجمال عبد الناصر وأنور السادات ورفاقهما اتصال أول باللواء عزيز المصري عام 1938 في الكلية الحربية حيث ألقى رئيس هيئة الأركان العامة عليهم محاضرة حول القوات المؤلّلة ووسائل الدفاع لمواجهتها.

309. حول الثورة العراقية، انظر كتابنا Ibn-Séoud, ou la naissance d’un Royaume , pp. 324 et s.

310. أنظر Anwar al-Sadat: La Révolte sur le Nil , Paris, 1957, pp. 74 - 76.

311. للمرة الأولى، اقتيد جنود عرب بقيادة ضباط بريطانيين للقتال ضدّ جنود عرب آخرين يسعون للتحرّر من الوصاية البريطانية.

312. وهو يشغل اليوم منصب المفتش العام لسلاح المشاة المصري.

313. هو نائب وزير الخارجية حالياً.

314. سوف تحكم عليهما محكمة عسكرية بعقوبة خفيفة فقط الأمر الذي يعكس أحوال الجيش.

315. أنظر Anwar al-Sadat: op.cit., p. 79

316. وهو حالياً اللورد كيلرن.

317. والذي طالب بإقالته في بداية الحرب (أنظر أعلاه، ص. 242-243).

318. أنظر Maxime Chrétien: Histoire de l’Egypte moderne , Paris, 1950, p. 90

319. انظر Vaucher: op.cit., pp. 132-133

320. تركه الإنكليز يفعل ذلك لأن ساعة الاستحقاقات تقترب، وهم يعلمون أن النحاس باشا سيطالبهم بتسديد دينهم نحوه. ومن هذا المنطلق، كان قرار الملك أخرق بوضوح. فبعد أن تحمّل كل مساوئ حكومة النحاس باشا، حرم نفسه من خدماته في اللحظة التي كان بوسعه أن يقطف ثمارها.

321. كان بيفن قد وضع مشروع معاهدة إنكليزية ـ سودانية. وجاء تصريح أخرق لحاكم السودان العام يعيد النظر في كل شيء في اللحظة الأخيرة (7 كانون الأول/ديسمبر 1946).

322. كان عضو آخر في المجموعة هو النقيب الطيار عبد اللطيف البغدادي في شمال فلسطين يقاتل مع المتطوعين الذين كان قام فوزي القاوقجي بتسليحهم. (أنظر أعلاه، ص. 201).

323. كان قد نجح في امتحان كلية أركان الحرب، وسوف يمنح رتبة بكباشي (مقدّم) بعد بضعة أسابيع.

324. لم تُلحق القيادة العليا حتى المطابخ المتنقلة الضرورية لإعداد الوجبات الساخنة. أما الخدمات الصحية فحدّث ولا حرج في غياب سيارات الإسعاف ومراكز الإنقاذ. وكان الجرحى يتركون لتدبّر أمورهم بمفردهم، ويموت منهم الكثيرون في غياب العناية.

325. لا وجود، بطبيعة الأحوال، لهيئة تنسيق، ولا مكان لعمليات مشتركة. كانت هيئات الأركان للفرق العربية المختلفة تسعى فقط لشد البساط إليها بدلاً من تبادل المساعدة: كانت كل فرقة تريد الاستئثار بالجدارة الحصرية للانتصار، لتحقيق أفضلية على الهيئات الأخرى.

326. كانت الكتيبة الأفضل تنظيماً هي الفرقة العربية في شرق الأردن التي لا يمكن تطبيق المعايير المذكورة أعلاه عليها.

327. برَّر غلوب باشا هذا الجمود في مذكراته، «جندي مع العرب»، بعجز قواته المنهكة عن أن تفعل المزيد. ولكن بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين لمّحوا منذ ذلك الحين إلى أن موفدين من بن غوريون تدخّلوا في لندن للحيلولة دون استئناف الفرقة العربية للهجوم.

وقد تفسّر هذه الرواية، المتوافق عليها في الشرق إلى حد كبير، اغتيال الملك عبد الله الذي وقع بعد ثلاث سنوات على عتبة المسجد الأقصى في القدس (تموز/يوليو 1951). ويقال إن ضغوطاً مماثلة مورست على الجيش العراقي بواسطة نوري السعيد والأمير عبد الإله (أنظر «Le Journal d'Egypte», 12 mars 1958)

328. جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة ، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005، ص، 12.

329. أنظر أعلاه، ص. 211.

330. في باب الوادي، تكبّدت الفرقة العربية لشرق الأردنّ خسارة فادحة، ولم يفرز المصريون أية وحدة لدعمها.

331. أنظر ما سبق ذكره حول تقاعس الفرقة العربية عن مد يد العون للوحدات المصرية المحاصرة في الفالوجة.

332. انتقد غلوب باشا في مذكراته بعبارات لاذعة عدم تعاون الجيش العراقي.

333. رئيس الجمهورية اللبنانية حالياً.

334. رئيس الدولة العراقية حالياً.

335. رئيس هيئة الأركان العامة في الأردن لاحقاً، وهو يعيش اليوم في المنفى.

336. أنظر Malek Bennabi: La vocation de l'Islam , pp. 130 - 131. ونذكر أن هذا النص صدر عام 1954.

337. La République algérienne, 9 décembre 1949

338. عددهم ضئيل أصلاً ويقتصر على بعض الفنيين ونحو عشرة أساتذة.

339. أنظر Anwar al-Sadat: op.cit., p. 131 . قاد الكتائب كمال الدين حسين.

340. تتألف من الشبيبة الوفدية (ليبراليين) وشبيبة محمد (إخوان مسلمون ويمين متطرّف) والقمصان الخضر (يسار واشتراكيون وشيوعيون).

341. كانت هذه الأعمال ذات دلالة فقد استهدفت الجموع أماكن ترفيه الأثرياء والمباني الإنكليزية.

342. وهي صالة عرض تملكها شركة Rank البريطانية.

343. أنظر J. et S. Lacouture: L'Egypte en mouvement , p. 106

344. شكّل علي ماهر ونجيب الهلالي وحسين سرّي تباعاً الحكومة وأطاح بهم على الفور البرلمان الذي ما زال الوفديون يحتفظون فيه بالأكثرية.

345. كان اللواء فؤاد صادق قد عاد من فلسطين تحفزه المشاعر نفسها التي تحفز معظم الضباط الأحرار، وقد عانى فساد النظام.

346. ذكر محمد نجيب في مذكراته أن «صادق رفض خوفاً من تهديد وضعه. وهكذا، أصبحت قائد الضباط الأحرار بدلاً منه. لو كنت شخصية عامة بالأهمية التي أصبح عليها صادق عقب حرب فلسطين، لرفضت على الأرجح بدوري هذا العرض.»

347. حين تطلّب الأمر في كانون الأول/ديسمبر 1951 انتخاب رئيس جديد للنادي العسكري، عارض فاروق ترشيحه، متذكراً لا شك كتاب الاستقالة الذي رفعه له في شباط/فبراير 1942 (أنظر أعلاه، ص. 253)، وأيّد مرشحاً آخر. ولكن الضباط الأحرار اقترعوا جميعاً لنجيب، فانتُخب بأغلبية ساحقة، مما أثار سخط الملك. وبالتالي، لم يشعر نجيب بكراهية مؤكدة نحو الملك بل بدينٍ عليه أن يسدّده للضباط الأحرار.

348. كتب جورج فوشيه: «جريح الحرب الشجاع العظيم، محمد نجيب المستقيم الذي سوف يظهر طوال سنتين على أنه قائد الثورة، لم يكن يتحلى بالشغف القومي، والإيمان الروحاني بالدور العظيم الذي يجب أن يضطلع به، والذي يفترض أن المرء يكرّس كل قواه ووقته لسنوات عديدة من أجل الإعداد لانقلاب وانتهاز اللحظة المناسبة لتنفيذه.» (op.cit., p.9) .

349. رئيس الهيئة العامة للأركان الذي عيّنه الملك فاروق قبل أسابيع قليلة في هذا المنصب.

350. هما النقيبان جمال ناظم وسعد توفيق.

351. يقول هذا البيان: «أيها المصريون، عاشت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين... وأما فترة ما بعد الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولّى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خُلقُهم وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب، وإني أؤكّد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله يعمل لصالح الوطن.»

352. سبق أن أخطرها أحد عملائها.

353. لن يطالب بذلك لأن الحكومة البريطانية اعتبرت أنه من المفيد في نهاية المطاف التخلص، بفضل ثورة الضباط، من «تاج مصر والسودان» المزعج، وهي أفضل حجة شرعية للقاهرة بالنسبة إلى مطامعها في وادي النيل.

354. لقد حصل على هذه الكتب بسهولة ولا سيّما أنه على علم بتجاوزاتهم لمشاركته فيها شخصياً، وأنه مارس عليهم ابتزازاً حقيقياً لانتزاع تواقيعهم.

355. جمع بعض الضباط الموالين للملك رجالهم في باحة ثكناتهم، وحضّوهم على الدفاع عن مليكهم حتى الموت، لو أُرغم على التنحّي عن العرش.

356. أنظر J. et S. Lacouture: L'Egypte en mouvement , Paris, 1956, p. 154 . صوّت تسعة، ولم يضطرّ اللواء نجيب الذي لم يكن عضواً في اللجنة بعد إلى الإدلاء بصوته.

357. 26 تموز/يوليو.

358. كما جرى تطويق قصر المنتزه في الإسكندرية، وقصري القبة وعابدين في القاهرة كذلك، تحسّباً.

359. سوف تدور المحادثات التي أجراها جفرسون كافري في ذلك اليوم مع علي ماهر حصرياً حول السلامة الشخصية للملك وضرورة حقن الدماء. وخلافاً لما قيل، لم يطالب السفير الأميركي على الإطلاق ببقاء فاروق على عرش مصر.

360. استقينا هذا النص من مذكرات عبد اللطيف البغدادي ـ الجزء الأول، القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1977، ص. 61 (المترجمة).

361. قبلت الحكومة بمطلبين فقط من أصل ثلاثة ورفضت المطلب المتعلق بالاحتفاظ بأملاكه.

362. تألف هذا المجلس موقّتاً من الشخصيات الآتية: علي ماهر باشا، رئيس الوزارة ورئيس مجلس الوصاية؛ اللواء محمد نجيب بك، قائد القوات المسلحة؛ لطفي السيد باشا، الرئيس السابق لجامعة القاهرة؛ عبد الرازق السنهوري باشا، رئيس مجلس الدولة والوزير السابق للمعارف؛ وزكي عرابي باشا، الرئيس السابق لمجلس الأعيان.

363. يذكّر هذا الرحيل برحيلين ملكيين آخرين: رحيل محمد السادس، السلطان التركي في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1922 (أنظر كتابنا Mustapha Kémal , pp. 295-297) ورحيل الشريف حسين، ملك الحجاز، عام 1925 (أنظر كتابنا Ibn-Séoud , pp. 241 - 242).

364. هذا ما أنكرته الأميرة فريال مؤخراً في محطة العربية تعليقاً على مسلسل «الملك فاروق» الذي عُرض في رمضان 2007 بأنهم لم يأخذوا أي شيء معهم لوجودهم في الاسكندرية وأن ما قيل هو كذب.

365. أنظر عبد اللطيف البغدادي، المرجع المذكور ص، 62 (المترجمة).

366. الحارسان اللذان طُعنا عند مدخل مبنى قيادة الجيش وعناصر الحرس الملكي السبعة الذين جرحوا أثناء اقتحام قصر رأس التين في الإسكندرية.

367. سموّ الأمير محمد عبد المنعم، والقائمقام محمد رشيد مهنا، ومحمد بهي الدين بركات باشا.

368. كان أكثرهم وفديين، وقد خشوا، نظراً إلى كونهم ديمقراطيين، أن يتحوّل النظام الجديد إلى دكتاتورية عسكرية.

369. يساوي الفدان 430 آراً تقريباً. ويدشّن هذا التدبير الحرب على «الإقطاع»، أي على كبار الإقطاعيين الذين يستغلون، أباً عن جد، الأراضي الخصبة في وادي النيل.

370. مرسوم علي ماهر بتاريخ 8 آب/أغسطس 1952: «يحظّر على الملك السابق فاروق إدارة أملاكه المنقولة وغير المنقولة الموجودة على الأراضي المصرية والتصرّف بها. وتوضع هذه الأملاك تحت الحجز» (أنظر La Documentation française, no144; 1682, 24 novembre 1952)

371. منذ أن فصل الإنكليز مصر عن السودان، كان النهر مقسوماً إلى قسمين على مستوى وادي حلفا. فيا له من نصر للنظام الجدّي لو استطاع، مثل أيام الفراعنة، أن يضع مجرى النهر بأكمله بين الأيادي نفسها!

372. كان نجيب يبلغ من العمر 54 عاماً، أما عبد الناصر فيبلغ من العمر 35 عاماً، وتراوح أعمار الأعضاء الآخرين في المجلس بين 32 و37 عاماً.

373. كان مجلس قيادة الثورة يتألف من الأعضاء الآتية أسماؤهم مع مناصبهم:

1_ البكباشي جمال عبد الناصر (رئيساً)

2_ البكباشي أنور السادات (تطهير)

3_ اللواء عبد الحكيم عامر (قوات مسلحة)

4_ المقدم صلاح سالم (إرشاد ودعاية)

5_ المقدم جمال سالم، شقيق صلاح سالم (إصلاح زراعي)

6_ قائد السرب حسن إبراهيم (شؤون خارجية)

7_ المقدم حسين الشافعي (اتصالات)

8_ البكباشي خالد محيي الدين (شؤون اجتماعية)

9_ المقدّم كمال الدين حسين (فرق فدائيين)

10_ المقدّم عبد اللطيف البغدادي (شؤون قانونية ودستور)

11_ البكباشي زكريا محيي الدين (أمن سياسي ومخابرات)

وهناك ميول متنوعة داخل المجلس، فالأخوان سالم لديهما ميول فاشية، ولكمال الدين حسين علاقات مع الأخوان المسلمين (فعدد منهم في فرقة الفدائيين) وخالد محيي الدين يمثل بالأحرى اليسار الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى الشؤون الداخلية، فالطيارون الثلاثة جمال سالم، وعبد اللطيف البغدادي، وحسن إبراهيم هم الأكثر مناهضة للنظام البرلماني. وفي السياسة الخارجية، يعتبر أنور السادات وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين (الذي شارك مشاركة نشطة مع المقاومة ضد الإنكليز في منطقة القناة) أعداء أَلِدّة للإنكليز. ولكن، مهما تباينت آراؤهم، فهم يوافقون بدون مناقشة على قرارات عبد الناصر.

374. ظهر اسمه للمرّة الأولى في الصحف يوم 27 نيسان/أبريل 1953 في مقابلة لصحيفة «المصرين» حول قناة السويس.

375. غرق أحد أعضائه، القائمقام رشاد مهنّا، في البذخ والعظمة. فقد زاد خُيلاء بسبب علوّ شأنه المفاجئ. وبصفته عميد مجلس الوصاية، ظن أنه رئيس الدولة، وراح يتآمر على مجلس قيادة الثورة. عرض عليه عبد الناصر سفارة في الخارج بعد إقالته من منصبه في أيلول/سبتمبر 1952. وتآمر، ظناً منه أن البلد لا يستطيع الاستغناء عن خدماته، ضد الضباط الأحرار مع أوساط رجعية. حكم عليه، بعد إدانته بالتآمر والمسّ بأمن الدولة، بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه.

376. أُعلن حلّ التنظيم في 17 آب/أغسطس 1952 (أنظر أعلاه، ص. 290).

377. اغتيل حسن البنّا عام 1949 على يد قتلة مأجورين للملك. وخلفه حسن الهضيبي على رأس الحركة، ولكنه لم يتمتع بهالة سلفه. كانت هذه العادات تذكّر بصورة دامغة بقول بالزاك: «مأساة، ومشهد، ورجل، وملهاة، تستلّ ها هنا خناجرها».

378. أعلن عبد الناصر: «إذا كانت الأحزاب غير قادرة على إصلاح نفسها، فعلينا التدخل».

379. في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، وبعد ثلاثة أيام، اغتيل النقراشي باشا بوحشية انتقاماً.

380. في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1954، نظّم الإخوان المسلمون الذين لم يسلّموا سلاحهم محاولة اغتيال (فاشلة) ضد عبد الناصر. كان من شأن موته أن يكون إنذاراً باغتيال جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة، و116 ضابطاً من الطغمة العسكرية. وقد أنزلت بالمحرّضين أشدّ العقوبات.

381. لا سيّما محاكمة النحاس باشا وزوجته زوزو التي أعقبتها محاكمة رشاد مهنا وإبراهيم عبد الهادي، الرئيس الأسبق للديوان الملكي، وفؤاد سراج الدين. وقد صرح نجيب لأحد السفراء الأوروبيين: «محاكمة سراج الدين حماقة وظلم.»

382. لم يكن في آب/أغسطس 1953 سوى وليّ العهد يكتفي بتمثيل والده الذي كان لا يقوى على التنقل بسبب مرضه.

383. أرسل عبد الناصر لمرافقة اللواء عضوين «موثوقين» من مجلس قيادة الثورة. ولكن نجيب أحضر من جهته رجل الثقة أحمد شوقي الذي كان معروفاً بإلحاده، وبالتالي، كان سفره لمبرّرات سياسية فقط.

384. أنظر أعلاه، ص. 295، الهامش 102.

385. يقال إن صلاح سالم ذهب إلى نجيب «ليفتح له قلبه» متذرّعاً بخلاف حادّ مع عبد الناصر. فأسرَّ إليه اللواء الذي وثق به أنه يعدّ العدّة لعودة النظام البرلماني بالاتفاق مع الجبهة الموحّدة للمعارضة، ولا سيّما مع الإخوان المسلمين. فسارع صلاح سالم إلى كشف نياته لعبد الناصر (أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., p. 173 note1).

386. أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., p. 170

387. أنظر أعلاه، ص. 293، الهامش 98.

388. رافق محمد نجيب إلى مناسك الحج.

389. أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., pp. 174 et s.

390. كان قائدهم، كما رأينا آنفاً، هو خالد محيي الدين.

391. أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., pp. 174 et s.

392. أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., p. 177

393. أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., p. 180

394. أنظر المرجع نفسه.

395. أصبح المقدّم جمال سالم وزيراً للاتصالات، والمقدم صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومي، والبكباشي خالد محيي الدين وزيراً للداخلية، والمقدّم كمال الدين حسين وزيراً للشؤون الاجتماعية، والبكباشي حسين الشافعي، وزيراً للحربية والبحرية، واللواء عبد الحكيم عامر قائداً للقوات المسلحة، والمقدّم حسن إبراهيم وزيراً للدولة، الخ... وظل أنور السادات وحده خارج الحكومة يدير صحيفة «الجمهورية»، الناطقة باسم مجلس قيادة الثورة، وسوف ينضمّ إلى الحكومة في تشكيل وزاري مقبل (2 أيلول/سبتمبر 1954).

396. حسن إبراهيم المعروف بآرائه المناهضة للحياة البرلمانية كان أكثر المناوئين تشدداً للخط السياسي الذي اقترحه محمد نجيب.

397. لقد صرّح لعبد الناصر عام 1957: «كنتَ شاباً، لم أثق بك لأنني لم أقتنع بأن النجاح سيكون حليفك. ومنذ ذلك الحين، أثبتّ جدارتك. إنني سعيد لأن مصير البلاد بين يديك. في الواقع، لم أكن معدّاً للصراعات السياسية».

398. خضع بعض الوقت لمراقبة خفية، ومُنع من الظهور في مناسبات عامة لأن مجلس قيادة الثورة كان يخشى دائماً أن يجدد ظهوره شعبيته.

399. غير أن إقالة نجيب أثارت اضطراباً شديداً في دمشق، وكذلك الرياض التي لم ينس عاهلها الظروف المواكبة لوداعه في القاهرة. ولتبديد مخاوف العاصمتين، أرسل عبد الناصر رسائل شخصية إلى الرئيس السوري والعاهل السعودي يطمئنهما فيها على مصير اللواء، مؤكداً لهما أن رحيله «لن يبدّل في توجّه السياسة المصرية». وبوسع المرء أن يصدّقه لا سيّما أن نجيب لم يكن هو الذي يحدد هذه السياسة...

400. أصبحت عملياتها بقيادة المقدّم كمال الدين حسين المسؤول عن «فرق الفدائيين وقوى الأمن الداخلي» في مجلس قيادة الثورة.

401. كان الوفد المصري حينها يضم إلى جانب اللواء نجيب كلاً من جمال عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي والدكتور محمود فوزي، وزير الخارجية.

402. في هذه اللحظة، خطر للحكومة المصرية للمرة الأولى تأميم الشركة العالمية لقناة السويس.

403. أنظر Randolph Churchill: The Rise and Fall of Sir Anthony Eden , Londres, 1959, pp. 232 -233.

404. أنظر U.S.News and World Report, 9 novembre 1956

405. الذي كان يضطلع، نوعاً ما، بدور الحكم.

406. يُعزى هذا الشرط إلى أن تركيا أصبحت حليفة إنكلترا بصفتها موقّعة معها على حلف بغداد.

407. أنظر La Documentation fran5aise. Publication de la Présidence du Conseil. No1996, 17 mars 1955.

408. صحيفة دايلي إكسبرس، 20 تشرين الأول/أكتوبر 1954.

409. صحيفة لوموند، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1954.

410. كانت مصر لا تضمّ سوى 3 ملايين نسمة في مطلع القرن التاسع عشر، و5 ملايين عام 1870، و9.6 ملايين خلال إحصاء 1798، ومعدل الولادات فيها هو الأعلى في العالم، تأرجح بين 43 و45% خلال الفترة الممتدة بين عاميّ 1900 و1930. ولا يزال 44.7% عام 1951. وفي الوقت نفسه، تراجع معدّل الوفيات فبعد أن كان يراوح بين 25 و28% خلال الفترة الممتدة بين 1900 و1930، بلغ 19.3% عام 1951؛ ومتوسط السكان من الشباب، ولا يمثل عدد الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الخمسين سوى 12.6% من مجموع السكان (أنظر:

Georges Rousseau: La politique du colonel Abdel Nasser et l'économie égyptienne. Orient, noI, janvier 1957, pp. 17 – 18).

411. يعرف هذا السد باسم «السد العالي» لا بسبب علوه بل لتمييزه عن السدّ الذي شيّده الإنكليز في أسوان على مسافة بضعة كيلومترات أسفل الموقع المحدد للسد الجديد.

412. أثبتت تنقيبات جرت أخيراً أن تفتّتية صخور الضفّة اليمنى للنيل سوف ترغم المهندسين على زيادة طول السد إلى حوالى 15 كلم.

413. بغضّ النظر عن معبدي أبو سمبل والفيلة التي سوف تنشئ الأمم المتحدة لأجلهما لجنة إنقاذ.

414. يعادل الفدّان 430 آراً.

415. أنظر The Egyptian Economic and Political Review, Le Caire, septembre 1954.

416. كتب وولفغانغ بريتهولز: «طوال الفترة التي سيتطلبها بناء السد، سيواصل 500 ألف مصري التدفق سنوياً نحو المدن، وينضمون إلى العاطلين عن العمل والمتبطلين الذين يمارسون ضغطاً مستمراً على الحكومة. وحتى لو أنجز السد، فلا بد من مبالغ هائلة وأعمال تنظيمية ضخمة لكي تؤتي الأراضي المسترجعة حقاً ثمارها وتسهم في تحرير «سجناء النيل» من أسرهم الأزلي.»

(أنظر Wolfgang Bretholz, Aufstand der Araber, Munich, 1960, p. 447)

417. في 25 شباط/فبراير 1953، حدد اتفاق موقّع بين جفرسون كافري ومحمود فوزي قيمة المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى مصر بموجب البند الرابع بـ6 ملايين دولار. وخلال الزيارة التي قام بها دالاس إلى القاهرة في شهر أيار/مايو 1953، رفع هذه المساعدة إلى 40 مليون دولار.

418. المعروف عموماً بمختصر B.I.R.D.

419. أنظر Sir Anthony Eden: Mémoires , II, Paris, 1960, p. 470

420. هذه هي شروط البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية كما أوضحها عبد الناصر لاحقاً:

1_ لا بد من السماح للبنك بأن يتناقش بين الحين والآخر مع الحكومة المصرية ويتفق معها على طريقة توظيف القرض، الأمر الذي يعني في الحقيقة وصاية البنك على الحكومة المصرية؛

2_ اشترط البنك أن تقلّص الحكومة المصرية نفقاتها العامة؛

3_ أخيراً، يجب ألاّ تحصل الحكومة المصرية على أي قرض خارجي.

واستنتج عبد الناصر: «ما نعملش اتفاق إلا بعد موافقة البنك طبعاً، وتتفاهم مصر مع البنك مقدماً قبل الاتفاق على أي التزام... ويجب أن تعلموا أن اتفاقات البنك للمساعدة في إقامة المشروع خاضعة لإعادة النظر فيها إذا جدّت ظروف استثنائية تستلزم ذلك... يعني العملية بقت عقدة، وظهر أن فيه هناك فخ بيتعمل لنا للسيطرة على استقلالنا الاقتصادي.» (خطاب عبد الناصر في الإسكندرية، 26 تموز/يوليو 1956).

421. أنظر J. et S. Lacouture: L’Egypte en mouvement , p. 446

422. لا بد من القول إن هذا الوضع لم يكن مرضياً. ففي عامي 1954 و1955 ارتفعت الواردات من 16.4 إلى 183 مليون جنيه مصري فيما ظلت الصادرات على حالها. وقد أدى ذلك إلى أن العجز في ميزان التجارة الخارجية ارتفع من 23 إلى 44.6 مليون جنيه مصري.

أما ميزان المدفوعات الذي كان يلحظ فائضاً بقيمة 3.3 ملايين جنيه عام 1954، فقد أظهر عجزاً بقيمة 31.8 مليون جنيه عام 1955.

(أنظر Jacques Austruy: L’Egypte et le destin économique de l’Islam , Paris, 1960, p 281)

423. أنظر Paul Johnson: The Suez War , Londres, 1957, p. 2

424. تعهّد عبد الناصر تزويد مصر بسد أسوان (عربون ازدهارها العتيد) وبجيش قوي (عربون انتقامها للنكبة الفلسطينية عام 1948). ومن الواضح أن التحقيق المتزامن لهذين الوعدين يفوق إمكانيات الاقتصاد المصري. لماذا هذا الإصرار على الوفاء بالوعدين معاً؟ أبدافع الطموح؟ لا شك، إنما كذلك لأنه يخضع لعاملين لا يمكن التحكم فيهما، وهما الضغط السكاني في بلده، والتدفّق المتواصل للمهاجرين إلى إسرائيل.

425. والسياسة الداخلية لعبد الناصر تنسجم مع سياسته الخارجية، والنظام الذي أراد أن يقوم في مصر ليس الرأسمالية ولا الشيوعية بل الاشتراكية العربية، التعاونية والوطنية.

426. كتب أنطوني إيدن في مذكراته: «في مطلع العام، كانت الحكومة العراقية تشكو من كون المصريين حصلوا على المزيد من الغرب بواسطة الترهيب، فيما لم تحصل هي على ما حصلت عليه إلاّ بالتعاون. تلقى العراقيون 3 ملايين جنيه استرليني وبعض الدبابات. ويبدو أن المصريين على وشك الحصول على سد أسوان. لو شئنا تقديم امتيازات، فالبلدان العربية الصديقة تستحقّ أن تطمع بها. لم يكن بوسعنا على الإطلاق أن نتوقع منها الترحيب بالأموال الطائلة التي أعطيت لتنفيذ مشروع في مصر، فيما كان هذا البلد لا يكفّ عن توطيد علاقته مع روسيا السوفياتية، وكانت الدعاية المصرية تهاجم هذه البلدان، كما تهاجمنا بضغينة (id., II, p. 471)، أضف إلى أن قيام حلف بغداد أحدث جفاء كبيراً بين نوري السعيد وعبد الناصر(أنظر أعلاه، ص. 113-114).

427. في 14 شباط/فبراير 1953، عقد اللواء محمد نجيب مع رالف ستفنسون، السفير البريطاني، اتفاقاً يُدعى السودانيون بموجبه عام 1956 إلى الإعلان عن رغبتهم في الانضمام إلى مصر أو البقاء كدولة منفصلة. كانت مقولة الانضمام تحظى بتأييد نجيب الذي كانت أمّه سودانية. ولكن الكثير من السودانيين تساءلوا، مع عبد الناصر، المصري أباً عن جد، (ألم تكتب صحيفة الجمهورية: «إنها المرة الأولى منذ 2500 عام التي يحكم فيها مصري مصر») إن كان الانضمام إلى مصر لا يعني بكل بساطة الاستيلاء على بلادهم.

استبق الإنكليز موعد هذه الانتخابات، مستفيدين من الخصومة بين الحزبين الكبيرين المحليين، أي حزب أشيغا (المؤيد للوحدة مع مصر على شكل فدرالية تتمتع بهامش كبير من الاستقلال الذاتي) وحزب الأمة (الذي يرفض الوحدة مع مصر ويفضل التفاهم مع بريطانيا). فاز حزب الأمة المؤيد لإنكلترا والمناوئ للقادة المصريين بأغلبية المقاعد النيابية. وعلى الفور، لم يعد البرلمان في الخرطوم يريد أن يسمع بالسد العالي. أفلن يزيد بؤس السودان، بتحقيقه رخاء مصر، إذ يحوّل عدداً من الأراضي الواقعة أعلى السد إلى مستنقعات؟

428. سوف تتسع قاعدة الهضبة الرملية مع ارتفاعها. وقياس المكعّبات الذي يجب وضعه للحصول على علو يبلغ متراً يزيد في متوالية هندسية. وعندما يصل علو السد إلى حوالى 50 متراً، سوف يصبح قياس التكعيب الذي يجب وضعه للحصول على زيادة جديدة من الضخامة بحيث أن المشروع لن يلبث أن يتباطأ...

429. أنظر:

M.D. «Le Barrage d’Assouan pourra-t-il être achevé?» Sciences et avenir, mars 1960.

430. أنظر Lacouture: op.cit., p. 448

431. أنظر Paul Johnson: The Suez War الفصل الأول.

432. أنظر Lacouture: op.cit., p. 448

433. ينص القانون الجديد للمعونة الأميركية على أن 80% من الأموال التي تقدمها الإدارة الأميركية يجب أن تسدّد لاحقاً.

434. صحيفة لوموند، 8 ـ 9 تموز/يوليو 1956.

435. أنظر أعلاه، ص. 167.

436. لعل المارشال تيتو حذّره...

437. جرى الحديث عن تدخّل المجموعتين التاليتين:

1_ اللوبي الإسرائيلي (غير الملهم، لأن تشجيعه مصر على بناء السد العالي في الجنوب يعني تحويلها عن حدودها الشمالية ـ الشرقية وانغماسها في مشروع ضخم لا يتلاءم إطلاقاً مع مشروع «ثأري» في فلسطين).

2_ لوبي القطن (غير المطّلع، لأن السدّ معدّ لزيادة المساحات المزروعة بالأرزّ والحبوب والحمضيات لا لإنتاج القطن في مصر).

(أنظر Lacouture: op.cit., p. 447 et Paul Johnson: op.cit., p. 3)

438. «باختيار اللحظة، وطريقة الإعلان عن سحب العرض، كان دالاس يرمي أساساً إلى الطعن بمصداقية عبد الناصر وتسديد ضربة قاتلة إلى سمعته. فلو كان لعبد الناصر في ذلك الحين أعداء خطرون في الداخل، لكانت تلك إشارة إليهم للتحرك.»

(أنظر G.W. Wint et P. Calvocoressi: Middle East Crisis , Londres, 1957, p. 69)

439. صيغ هذا الشرط الإضافي بناء على طلب الحكومة البريطانية التي كانت متأكدة بأن السودان، لو استشير، منذ انتخاباته الأخيرة، لأجاب بالرفض.

440. تصريح السناتور رنولاند أمام مجلس الشيوخ الأميركي في 21 آب/أغسطس 1957 (أنظر صحيفة لوموند، 23 آب/أغسطس 1957) وكذلك أنظر تصريحات فوستر دالاس أمام لجنة القروض للمساعدات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، في 26 آب/أغسطس 1957، في جلستها المغلقة.

441. تبرّر الرسالة التي سلّمها فوستر دالاس إلى أحمد حسين الرفض الأميركي بحجتين:

1_ رفضت مصر الشروط التي وضعها البنك الدولي لمنح قرض.

2_ ما كانت مصر لتقدر أن تدفع 700 مليون دولار وهي حصّتها في تمويل بناء السد.

ويلاحظ بول جونسون أن « الحجة الأولى كذبة فاضحة، فحسين كان قد وافق على قسم من شروط البنك في 11 شباط/فبراير 1956. وقد قبل الموافقة على الشروط الأخرى بعد أن تحفّظ مطوّلاً بشأن ذلك، في 12 تموز/يوليو 1956. ولم يكن دالاس يجهل ذلك حين أعلمه برفضه في 19 تموز/يوليو.»

كانت الحجة الثانية أقرب إلى الحقيقة. ولكنها لم تمنع بلاك وحسين من تحرير الاتفاق النهائي قبل ثمانية أيام فقط من تبدّل موقف فوستر دالاس.

(The Suez War , pp. 1 - 2)

442. قيل لاحقاً إن الاتحاد السوفياتي، بسبب انهماكه في بناء سد دنيبر، لم يكن قادراً على تنفيذ المشروعين معاً، ولكن هذا الرأي يقلل من شأن قدرته الفنيّة. وتنصّل شيبيلوف لا يُعزى إلى أسباب من هذا القبيل بل يندرج في مناورة سياسية واسعة النطاق.

443. حتى لو لم يكن ذلك رأيه، فنظرة سريعة على صحف باريس ولندن وواشنطن التي كانت تتشفّى تكفي لإقناعه بذلك.

444. أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., p. 445.

445. لا يعطي نص الخطاب الذي صدر بعد أن أضفت عليه وزارة الإعلام طابعاً «رسمياً» أية فكرة عن الجو الذي رافقه لحظة إلقائه، الأمر الذي يضفي على شهادة الزوجين لاكوتور قيمة كبيرة.

446. وجدنا النص الأصلي لخطاب تأميم قناة السويس الذي ألقاه الرئيس عبد الناصر في 27/7/1956 على الموقع الإلكتروني التالي:

http://forum.egypt.com/arforum/showthread.php?p=254973 وزرنا الموقع في 30/4/2008 (المترجمة).

447. جحا هو بانورج المصري.

448. أنظر J.et S. Lacouture: op.cit., pp. 449-450

449. كتب السير أنطوني إيدن: «اتضح لضيوفنا أنه حدث يقلب كل المعطيات فأدركوا على الفور كل ما سيرتبط بهذا القرار الذي سيردّ على فعل التحدي هذا.» (Mémoires, II, p. 475)

450. حمله المناخ الذي ساد ضفاف دجلة إلى مراجعة موقفه سريعاً. وفي 5 آب/أغسطس، أعلن بيان صادر عن مجلس الوزراء العراقي: «تحرص الحكومة العراقية على الإعلان عن تأييدها لمصر في نضالها من أجل عزّتها وسيادتها واستقلالها؛ وتعتبر أن التأميم حق لا يقبل المنازعة لكل أمة مستقلة.» (أنظر كتابنا Orient , I, p. 308).

451. أنظر Le Journal d'Egypte, 29 juillet 1956

452. أنظر Orient , I, p. 44

القسم السابع: مأساة السويس

LIV

ماذا سيكون موقف الغرب؟ قبل متابعة السرد، لنتأمل الوضع السياسي والقانوني لقناة السويس كما كان قائماً في ذلك اليوم، أي 26 تموز/يوليو 1956 حين أعلن عبد الناصر تأميم القناة.
ولاستجلاء الأمور وسط تعقيد المعاهدات التي ترعى حياة القناة، لا بد من الحديث عن ثلاثة نصوص أساسية تشكل الأساس لوضعيتها القانونية:
1o اتفاقية «الملاحة الحرّة» الموقّعة في القسطنطينية بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1888؛
2o المعاهدتان الإنكليزيتان ـ المصريتان بتاريخ 26 آب/أغسطس 1936 و16 تشرين الأول/أكتوبر 1954، المتعلقتان «بالمنطقة العسكرية للقناة»؛
3o الامتياز الذي منحه بتاريخ 22 شباط/فبراير 1866 الخديوي إسماعيل إلى فردينان دي ليسبس، والذي يعتبر ميثاقاً أساسياً «للشركة العالمية لقناة السويس البحرية».
فلنحلِّل بإيجاز هذه النصوص الواحد تلو الآخر:

1- اتفاقية «الملاحة الحرّة» لعام 1888

كانت قناة السويس التي افتتحتها الإمبراطورة أوجيني عام 1869 على صوت الأبواق في أوبرا عايدة مشروعاً فرنسياً ـ مصرياً حصرياً ليست لإنكلترا فيه أية حصّة. ولكنّ القناة، وهي بحكم موقعها الجغرافي، أقصر طريق بحرية بين الجزر البريطانية وجزر الهند، لم يكن بوسعها ألا تثير اهتمام إنكلترا. وأعرب رجال الدولة الإنكليز في العصر الفكتوري عن رغبتهم فيها بما يكفي من الوضوح لكي يكتب لامارتين عشية وفاته: «إنكلترا على استعداد للقبول بقرنٍ من النزاعات حول المتوسط، ضدنا وضد الجميع، على أن تتنازل لغيرها عن مفاتيح قناة السويس.»
ولكن ما السبيل للولوج إلى القناة؟ السبيل هو إرغام القناة، وهي شركة فرنسية ـ مصرية، على التحول إلى هيئة دولية .
بدأت الحملة الإنكليزية عام 1873 بمذكرة تدعو الشركة إلى خفض الضرائب المجبية على حمولة السفن العابرة. أجاب الإداريون الفرنسيون أن هذا الأمر غير وارد. فخطر لإنكلترا اللجوء إلى وسيلة بسيطة إنما فعّالة لتجاوز الصدّ الفرنسي. كانت هذه الوسيلة تقوم على «توحيد القوى العظمى البحرية كافّة في ائتلاف عظيم يرغم السلطان العثماني على تعديل عقد الامتياز الممنوح قبل سبع سنوات إلى فردينان دي ليسبس».
على إثر ذلك، دعا السلطان، نزولاً عند رغبة الحكومة البريطانية، إلى مؤتمر في القسطنطينية لتسوية مسألة التعرفات، فرفضت فرنسا الإذعان وصرَّحت: «لا يمكن لفرنسا أن تسمح للجنة دولية، لا تتمتع بأهلية القيام بتأويل سيادي لمعنى عقد الامتياز، أن تفرض عليها مشيئتها»[453].
وأمرت مندوبيها بالامتناع عن المشاركة في أعمال المؤتمر، فيما لم يتردد ليسبس في الإدلاء

بالتصريح الآتي: «إذا ما استُعملت القوة ضدي، سوف أطلب رسمياً من طاقمي السماح بالعبور فقط للسفن التي تكون قد سدَّدت الضريبة المتوجّبة عليها»[454].

بما أن المؤتمر لم يسفر عن النتائج المرجوة، قررت الحكومة البريطانية اللجوء إلى وسائل أخرى. ففي عام 1874، عرض اللورد دربي على دوق بروبل شراء الحصّة الفرنسية في شركة قناة السويس، مفترضاً أن فرنسا منهكة بسبب تسديد 5 ملايين فرنك من الذهب إلى بسمارك عقب هزيمة 1871، فرفضت حكومة الجنرال ماكماهون رفضاً مستنكراً. حاولت الحكومة البريطانية عندئذ شراء الحصّة المصرية، فاشترى دزرايلي 176207 سهم من الخديوي إسماعيل مستفيداً من المتاعب المالية التي كان هذا الأخير يعاني منها [455] لقاء 4 ملايين جنيه استرليني (1875)، وأثارت الصفقة التي تمت في ليلة واحدة ضجة آنذاك، إذ إنّ رأسمال الشركة الذي كان حتى ذلك الحين فرنسياً ـ مصرياً أصبح بين عشية وضحاها فرنسياً ـ بريطانياً. ووضعت إنكلترا نُصب عينها هدفاً واحداً هو انتزاع موقع بارز في مجلس إدارة الشركة نظراً إلى كونها مساهمة قوية لأن أسهمها كانت «ملك التاج البريطاني» ـ فيما توزعت الأسهم الفرنسية على العامة.

عام 1882، على إثر التمرّد الذي خطَّط له عرابي باشا، قصف الأسطول الإنكليزي مدينة الإسكندرية. وفيما بعد، نزلت بعثة استكشافية بريطانية على الشاطئ واحتلت كل منطقة القناة «من أجل صون حياة السكان وممتلكاتهم وضمان استمرارية العرش الخديوي.» واعتباراً من ذلك التاريخ، لم تعد لإنكلترا التي باتت تملك، إلى أسهم الخديوي، الأرض التي يمر من خلالها هذا المعبر سوى هاجس «تأميمه» لصالحها.

وجاء دور فرنسا لكي تتمرد على هذا الوضع. فسعت حكومتها، رغبة منها في إنقاذ المعبر البحري من النفوذ الطاغي لبلد واحد، إلى الحصول على ما رفضته قبل اثني عشر عاماً، أي «تدويله».

عام 1885، حصل جول فيري على موافقة اللورد غرانفيل على الدعوة إلى مؤتمر من أجل تحديد النظام الداخلي للقناة[456] على أن هذا المؤتمر الذي انعقد في باريس بتاريخ 30 آذار/مارس لم يتوصل إلى أية نتيجة. وهذه المرة، كانت إنكلترا هي التي تمانع. كانت تعارض قيام نظام دولي بحجة أن مثل هذا الحل «يشكّل انتهاكاً لسلطة الخديوي»، مما يعني التطرّق إلى سيادة دولة مشاطئة[457].

وأخيراً، نجح مؤتمر للقوى العظمى في القسطنطينية عام 1888 في وضع اتفاقية عرفت باتفاقية «الملاحة الحرة». وتنصّ هذه الاتفاقية، الموقعة في 29 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، بين السلطان العثماني عبد الحميد من جهة، وألمانيا وهولندا وروسيا من جهة أخرى، تنصّ في موادّها الأساسية على ما يلي:

المادة الأولى: « يكون العبور من خلال قناة السويس البحرية حرّاً ومفتوحاً دائماً، في زمن الحرب وزمن السلم على السواء، أمام أية سفينة تجارية أو حربية، بدون التمييز في رايتها. وبالتالي، تتفق الأطراف السامية المتعاقدة على عدم المساس إطلاقاً بالاستخدام الحر للقناة، في زمن الحرب كما في زمن السلم. وألاّ تخضع القناة أبداً لممارسة حق الحصار. »

المادة الرابعة: « بما أن القناة البحرية ستظل مفتوحة في زمن الحرب كمعبر حرّ حتى أمام السفن الحربية التابعة للأطراف المتناحرة، فالأطراف السامية الموقّعة تتفق على أن لا حق بالحرب، ولا حق بالعدوان، أو أي فعل من شأنه أن يعيق حرية الملاحة في القناة يمكن أن يمارس في القناة

وموانئها، كما في شعاع يبلغ ثلاثة آلاف عقدة بحرية في هذه المرافئ، حتى لو كانت الإمبراطورية العثمانية إحدى القوى المتناحرة.»

«لا يمكن للسفن الحربية التابعة للأطراف المتناحرة التموُّن في القناة وموانئها إلا بالقدر الضروري المحدّد. ولا يمكن لها أن تبقى في بورسعيد ومرسى السويس أكثر من 24 ساعة، إلا في حالة الراحة القسرية. »

غير أن مصر ـ رغم أن القناة تجتازها من طرف إلى آخر ـ لم توجّه إليها دعوة للتوقيع على هذه الاتفاقية، لأنها كانت في ذلك الحين «بوضع انتقالي واستثنائي»[458]، ولا تكتسب هذه المعاهدة بالنسبة إليها إذن سوى قيمة نسبية، ولا سيما أن الأطراف الأساسية الموقعة عليها لم تكفّ عن خرقها[459].

2- المعاهدتان الإنكليزيتان ـ المصريتان

للمحافظة على السيطرة على هذا المعبر التجاري الهام الذي تحوّل منذ حوالى ثلاثين عاماً إلى الشريان الحيوي للنفط الأوروبي [460]، وقّعت حكومة لندن مع النحاس باشا، في 26 آب/أغسطس 1936، معاهدة حصلت إنكلترا بموجبها على حق حماية القناة، مع اعترافها بأن «القناة جزء لا يتجزأ من مصر». وبموجب هذا الاتفاق، ظلت إنكلترا تحتل، رغم عدولها عن الحماية، شريطاً كبيراً من الأرض الواقعة على ضفّتَي القناة[461].

كانت «منطقة القناة» هذه، كما تُسمّى، منطقة عسكرية موضوعة تحت قيادة جنرال إنكليزي. وكانت تشمل، بتنظيمها على شكل معسكر معزول، قواعد جوية في السويس والفايد والإسماعيلية ومعسكر وبورسعيد، بالإضافة إلى منشآت ومستودعات ذخائر في تل الكبير وأبو سلطان والفايد وفنارة.

في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1954، ألغيت معاهدة عام 1936 واستبدلت باتفاق جديد، وقّعه كل من أنطوني نانتنج، سكرتير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية، وجمال عبد الناصر. في ذلك اليوم، تعهدت مصر باحترام بنود اتفاقية «الملاحة الحرّة» لعام 1888[462]؛ وإنكلترا بإخلاء منطقة القناة قبل 20 حزيران/يونيو 1956.

لحظة إعلان عبد الناصر تأميم الشركة (26 تموز/يوليو 1956)، كان آخر جندي بريطاني قد رحل منذ أكثر من شهر[463]، ونقلت المنشآت العسكرية كلها إلى هيئة الأركان المصرية. لم تحتفظ إنكلترا في السويس، لمدة سبع سنوات، إلا بـ1200 فني مدني، وبالإشراف على المشاغل والمستودعات والمنشآت الكهربائية في تل الكبير والفايد وفنارة. (حيث ما زالت مودعة 500 ألف طن من المعدّات)، وبعض الفرق الأمنية وسرب من الإطفائية.

وإذ سحبت إنكلترا الدرع الحامي الذي كانت تمثله قواتها وطائراتها، فقد تركت «الشركة العالمية البحرية لقناة السويس» والحكومة المصرية وجهاً لوجه.

3- امتياز 22 شباط/فبراير 1866

يعقب الامتيازُ الذي منحه في 22 شباط/فبراير 1866 الخديوي إسماعيل إلى فردينان دي ليسبس فرمانين سابقين: الأول بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1854؛ والثاني بتاريخ 5 كانون الثاني/ يناير 1856، وقع الخديوي اسماعيل عليهما. وبفضل هذا الامتياز تأتّى «للشركة العالمية البحرية لقناة السويس» الحق باستغلال المعبر المائي الذي يحمل الاسم نفسه. وكانت مدة الامتياز 99 عاماً اعتباراً من افتتاح القناة. وبما أن القناة افتتحت عام 1869، فالامتياز تنتهي مدته عام 1968. وفي عام 1956، كان قد تبقّى له 12 عاماً.

ينص هذا الاتفاق، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

المادة السادسة عشرة: «بما أن الشركة العالمية البحرية لقناة السويس مصرية، فهي تخضع للقوانين والأعراف المرعية في البلد [464]، والخلافات التي قد تنشب في مصر بين الشركة والأفراد، مهما كانت الجنسية التي ينتمون إليها، تنظر فيها المحاكم المحلية، وفقاً للأشكال التي ترعاها قوانين البلد وأعرافه ونصوص المعاهدات.

والنزاعات التي قد تنشب بين الحكومة المصرية والشركة تخضع كذلك للمحاكم وتجري تسويتها بناء على قوانين البلد.

مقر الشركة هو الاسكندرية.»

المادة الثامنة عشرة: «يخصّص لصالح الحكومة المصرية اقتطاع بقيمة 15% من الأرباح الصافية السنوية.»

من عام 1869 إلى عام 1876، تلقت مصر نسبة 15% المتفق عليها. ولكن في عام 1876 [465]، عمدت القنصليات الأوروبية مستغلّة الركود الاقتصادي الذي كانت تتخبط فيه البلاد، إلى إرغام الحكومة المصرية على التخلي عن عائدها السنوي الذي تبلغ نسبته 15% (كان يعادل حوالى 869 ألف جنيه استرليني سنوياً) لقاء مبلغ إجمالي بقيمة 880 ألف جنيه استرليني يُدفع مرة واحدة.

من عام 1876 إلى عام 1937، أي طوال 61 عاماً ـ حوالى ثلثي المدة الإجمالية للامتياز ـ لم تحصِّل مصر شيئاً من عائدات القناة، ولم تكن لها أية مشاركة مالية أو إدارية في إدارتها. وفي عام 1937، منحتها الشركة منصبين إداريين وعائداً اتفاقياً سنوياً تبلغ قيمته 300 ألف جنيه مصري.

في عام 1947، هدّدت الحكومة المصرية بأن تطبّق على الشركة القانون الذي كان البرلمان قد أقرّه حول إنشاء شركات مغفلة مصرية[466]. وتفاوضت الشركة، بدعم من الحكومة الفرنسية، مع عبد الهادي باشا، لكي لا يطبّق عليها هذا القانون. وهكذا ولدت تسوية عام 1949 التي رفعت إلى 7 % من الأرباح الصافية الحصّةَ المخصصة لحكومة القاهرة، وإلى 7 عدد الإداريين المصريين[467].

إن تسوية 1949، إذ حددت قيمة العائدات المخصصة للحكومة المصرية، وخفضت تدريجياً عدد الإداريين الفرنسيين، فقد سوّت العلاقات بين الشركة والحكومة المصرية حتى تاريخ التأميم. إلا أن قانوناً جديداً أصدرته الحكومة المصرية في أيار/مايو 1956، نص على أن الشركة يجب أن تستثمر في مصر نفسها قسماً متزايداً من أرباحها السنوية[468].

وعلى ذلك، فحين أعلن عبد الناصر «تأميم قناة السويس» في 26 تموز/يوليو 1956، فإلامَ كان يستند قراره؟ إلى اتفاقية «الملاحة الحرة» لعام 1888؟ أبداً، فهذه الاتفاقية لم تخضع للمراجعة، وقد أوضحت ذلك صراحة مذكرة أُرسلت في اليوم نفسه إلى السفارات الأجنبية[469] كافّة. أم إلى المنطقة العسكرية في القناة؟ لا أيضاً. فقد أُخليت هذه المنطقة طبقاً للمعاهدة الإنكليزية ـ المصرية لعام 1954.

يقوم هذا القرار حصرياً على إدانة الامتياز الذي منحه عام 1866 الخديوي إسماعيل إلى فردينان دي ليسيبس قبل اثني عشر عاماً من انتهاء مدّته. ويلحظ مرسوم التأميم أن الدولة المصرية سوف تقوم بالتعويض على كل حملة أسهم الشركة [470]، وأن كل الموظفين والفنيين والعمال الذين استخدمتهم الشركة سوف يحتفظون بوظائفهم[471]. لقد جاء قرار عبد الناصر بعد تفكير ملِيّ، وجرى تنفيذه بسرعة مفاجئة[472].

من الناحية المالية، كانت الشركة العالمية مزدهرة، فمداخيلها تزيد سنوياً بالمقارنة مع حمولة السفن التي تعبر القناة. وقد شهدت القناة عبور 000 679 28 طن عام 1938؛ 000 588 30 طن عام 1947؛ 000 000 61 طن عام 1949؛ 000 356 80 طن عام 1951؛ و000 905 92 طن عام 1953[473]. ويبلغ معدل أرباحها الصافية 15 مليار فرنك فرنسي سنوياً، ويتألف رأسمالها من 932 652 سهماً، تبلغ قيمتها الاسمية 250 فرنكاً فرنسياً، إنما تتحدد قيمتها الحقيقية بحوالى 100 ألف فرنك فرنسي. أجل، كانت أحوال الشركة مزدهرة، بل مزدهرة أكثر من اللازم بالنسبة إلى بؤس البلد الذي يحيط بها[474]...

في المقابل، كان الوضع السياسي والعسكري في القناة متدهوراً. فاتفاقية «الملاحة الحرّة» تتعرّض على الدوام للخرق من جانب الأطراف الموقّعة لها؛ واتفاق الإخلاء انتهى تنفيذه ولم يخلف سوى بعض دوريات المراقبة وسرب من الإطفائية؛ وامتياز تقترب مدته من الانتهاء ولم يعد يحميه أي جهاز عسكري؛ وشركة استثمارية يشغل فيها الإداريون المصريون المزيد والمزيد من المناصب؛ ومجلس إدارة لم يعد يستطيع الحصول بحرية إلا على جزء من أرباحه... ولقد ساد الشعور بأن هذا المعقل للرأسمالية الغربية يقوم على أسس هشّة[475]. فلكم كان الإغراء كبيراً لكي تقطع مصر هذه الصلة الأخيرة!

هل يجب أن تلجأ أوروبا إلى قوة السلاح لإنقاذ هذا الشاهد على هيمنتها القديمة؟ هل يجب أن تواجه بسبب ذلك خطر إغلاق القناة مع النتائج كافّة التي قد تترتّب بسبب هذا الإجراء على اقتصادها وتجارتها وتزويدها بالنفط؟ ألا تقتضي الحكمة القبول بالتأميم ومباشرة مفاوضات فورية حول قيمة التعويض؟ يحقّ للمرء أن يطرح هذه التساؤلات...

غير أن حجّتين تطغيان على هذه المسائل المادية وتنوءان بوزنهما الحاسم. فقد أثبت التاريخ أن القناة تنتمي إلى من يملك ضفافها. ولو تُرك لمصر أن تصبح المشرفة عليها حصرياً، من بوسعه أن يضمن أنها سوف تحترم معاهدة «الملاحة الحرّة»؟[476]

وأخيراً، وعلى وجه التحديد، هناك التحدّي . هل يمكن للغرب ألا يواجهه؟

LV

كانت القاهرة تحتفل والأسهم النارية تضيء مرسى الإسكندرية فيما كانت لندن وباريس مسرحاً لاستعدادات حقيقية من أجل الحرب. تشاورت الحكومات وسفراء الدول الغربية. تذكروا على حين غرّة رينان حين خاطب دي ليسبس قائلاً: «لقد كان بوسفور واحد يكفي حتى الحين للتسبّب بمشاكل عالمية؛ لقد أنشأت بوسفوراً آخر، أهم من الأول، لأنه يصلح معبراً إلى كل بحار المعمورة. ولو نشب نزاع، سيكون النقطة التي ستجعل الجميع يناضل سريعاً لاحتلالها. ستكون على هذا النحو قد حددت موقع المعارك الكبرى في المستقبل»[477].

يا لها من رؤيا نبوية! فالسرعة هي، في هذه الحالة، العامل المصيري. لا بد من الرد على التحدي المصري بتحرك خاطف يثبت للجميع أن أوروبا غير مستعدة للإهانة، ويثبت للحكومة المصرية أنها قللت من شأن قدرة أوروبا على الرد.

للأسف! هذا مستحيل، فلا الجيش، ولا البحرية الفرنسية، قادران على التحرك سريعاً، لأن أسطول المتوسط في إجازة صيفية، وسفينة De Grasse لم تجهز بعد، وسفينة Georges - Leygues في حالة ترميم، وسفينة Arromanches تخضع للتصليح، وسفينة Jean-Bart لا تملك سوى بُريج رباعي من أصل اثنين[478]. وقد طالب الأميرال بارجو بستة أسابيع لإعداد الوحدات الفرنسية في تولون.

علاوة على ذلك، كانت قبرص قاعدة الانطلاق الوحيدة الممكنة لعمليات ضد مصر، ولكنّ قبرص تخضع لسيطرة الإنكليز، ولا يمكن استخدامها بدون موافقتهم ومساعدتهم، والإنكليز يترددون، فبحريتهم ليست أفضل تجهيزاً من البحرية الفرنسية فحسب بل هم لا يريدون اللجوء إلى القوة إلا حين تستنفد وسائل الضغط الأخرى كافّة. وفي وايت هول كما في داوننغ ستريت، كان الجميع مقتنعاً بأن الترهيب سيكون كافياً. فلا يمكن أن يكون عبد الناصر قد احتسب كل المخاطر لهذه المغامرة! وتؤكد المصادر أنه شديد الهدوء. فهل هذا دليل على اللاوعي أم على الضلال؟ حالما تبرز فرنسا وإنكلترا نواجذهما، فلا شك أن نظامه سينهار، وسيجرّ في انهياره عُصبته من الكولونيلات الشبان المصابين بجنون العظمة...

في باريس، كانت الأوساط العسكرية التي لم تلتئم بعد جراحها في ديان ـ بيان ـ فو ساخطة على الحكومة المصرية بسبب دعمها السافر للثوار الجزائريين، وتشعر بنوع من الرضا أمام إمكانية تبديد ذكرى مذلّتها بفضل انتصار. فشنُّ حملة عسكرية على مصر لن يكون باهظ الكلفة، وكذلك الهجوم على القاهرة سيكون بمثابة التنفيس عن الاحتقان في شمال أفريقيا.

لم تكن الأوساط السياسية الفرنسية أقلّ حنقاً. فمناخ الغموض الذي يلفّ عملية التأميم، وشراسة التدبير، والطابع الاستفزازي الذي أضفاه عليه عبد الناصر، كل هذه العوامل أسهمت في إثارة غضبها. وكان الرأي السائد في أروقة الجمعية الوطنية الفرنسية: «يجب قصف الإسكندرية!».

أعلن سوستال من على مِنصّة الجمعية الوطنية: «لا نخطئنّ الظنّ! فالأنباء القادمة من مصر يجب أن تحظى بالأهمية الوطنية والدولية الذي حظي بها منذ سنوات عديدة نبأ إعادة احتلال رينانيا: «يتعلّق الأمر بالتحدي الصفيق الذي وجهه إلى العالم دكتاتور ينخرط شيئاً فشيئاً في الدرب التي عبّدها قبل الحرب العالمية الأولى هتلر الذي استعاد حتى أساليبه ومفرداته، وحتى معاداته الشنيعة للسامية» [479]

وردد السير أنطوني إيدن بدوره على ضفاف التاميز مؤكّداً:

«من المهم إعادة الدكتاتور المصاب بجنون العظمة باكراً إلى حجمه الطبيعي. فلو جرى إيقاف هتلر حين كان يهمّ باحتلال رينانيا لما اختفى بل لكان ذلك اضطره إلى التريُّث.[480]»

كان الإجماع كاملاً. فحزب العمل ـ مع أنه خبير في عمليات التأميم ـ تحالف مع المحافظين ودعاهم للجوء إلى أشد الأساليب.

وصرّح باغيت [481] في مجلس العموم: «إنّ عدم الردّ على القوة بالقوة قبل فوات الأوان قد يجرّ عواقب وخيمة.»

على هذه الضفّة وتلك من بحر المانش، تحددت القضية: «ناصر هو هتلر؛ ولا بد أن نجعله يسفّ التراب.». لعلّ هذه الدعاية ممتازة لإثارة حميّة الغرب. أما في الشرق فكان لها مفعول عكسي لأنها عزّزت مكانة ذاك الذي كانت المساعي تجري على قدم وساق لتشويه سمعته أمام الرأي العام في بلده[482]. لقد بدأت مأساة السويس قبل استهلالها بسوء تقدير نفسي.

LVI

ما العمل بما أن لا قوة بحرية أو جوية مستعدة للتدخل؟ نظراً إلى عدم القدرة على التحرك فوراً، سوف تجري المحاولة لكسب الوقت وتمويه هذا العجز وراء حاجز من الدخان الدبلوماسي.

في 29 تموز/يوليو، «جُمّدت» الموجودات المصرية كافّة في لندن وباريس، وكذلك واشنطن. وفي ذلك اليوم، التقى كريستيان بينو وسلوين لويد وروبرت مورفي، وهم يمثلون تباعاً فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، في لندن «للتباحث في التدابير والضمانات التي يجب اتخاذها لتأمين التنقل الحرّ في القناة.» ولكن المصاعب ظهرت منذ هذا الاتصال الأول.

كانت الولايات المتحدة بعيدة جداً عن المواقف الإنكليزية ـ الفرنسية، فالشعب الأميركي في فترة سابقة للانتخابات [483]، وعلى الرئيس أيزنهاور تحاشي أية مبادرة من شأنها ضمان فوز خصومه الديمقراطيين. كما أن الرأي العام لا يؤيد لجوءاً إلى القوة من شأنه، حسب الصيغة التي استعملها فوستر دالاس، «حمل عبد الناصر على بصق ما حاول ابتلاعه.» كانت الهيئة الوحيدة القادرة على التحكيم في النزاع، برأي وزير الخارجية الأميركي، هي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأخيراً، كان دالاس يشعر باضطراب وحيرة شديدين. كان لا يتوقع بالتأكيد إثارة مثل هذا الموقف، حين رفض تمويل سدّ أسوان. فقد أطلق قضية شائكة لم يتوقع تشعّباتها، واضطر إلى مراعاة الرأي العام الأميركي وتحالفاته الأطلسية في آن، مع خضوعه للضغوط المتناقضة التي يمارسها «اللوبي» الإسرائيلي (الراغب في الحرب)، و«اللوبي» النفطي (الرافض لها بأي ثمن)، فأظهر تذبذباً في موقفه. واعتمد بين لندن وواشنطن سياسة متأرجحة سوف تحمل إيدن على الظن أنه يحظى بتأييد أميركا، والوضع ليس كذلك، ولكنّ ما أصبح سريعاً ثُغرةً لم يكن في ذلك الحين سوى تشقق لا يكاد يبين للعيان.

تُرجمت هذه الثغرة باستحالة التوصّل إلى اتفاق سريع. كانت لندن وباريس تريدان إرسال مذكرة ثلاثية إلى مصر بمثابة إنذار، فاعترض مورفي وأبطأ المفاوضات متحججاً باضطراره لاستشارة واشنطن باستمرار. واتصل إيدن وسلوين لويد غير مرة بفوستر دالاس يرجوانه بإلحاح أن يأتي شخصياً إلى لندن. فوافق وزير الخارجية الأميركي على مضض، ووصل إلى لندن في 1 آب/أغسطس.

فمنذ اللقاء الأول، برزت صعوبات جديدة تتعلق بالإجراء والمضمون. اتفق الفرنسيون والإنكليز والأميركيون على نقطة واحدة فقط، وهي أنه من الأفضل عدم تكليف الأمم المتحدة هذه القضية. فقد أعربت روسيا في تصريح رسمي عن دعمها الكامل للموقف المصري، وسوف تلجأ إلى حق النقض في مجلس الأمن. أما في الجمعية العمومية، فلا شك أن موقف فرنسا وإنكلترا سيكون ضعيفاً.

ما السبيل لإرغام مصر على التراجع عن قرارها فور استبعاد هذا الإجراء؟ التذرع باتفاقية 1866؟ إنها وثيقة مصرية ـ فرنسية حصرياً لا تهمّ على الإطلاق القوى العظمى الأخرى. المبادرة

إلى تحرك على أساس تأميم الشركة؟ هذا مستحيل. فلو تحوّل النقاش إلى هذه الأرضية، ستكون القاعدة القانونية بالغة الهشاشة.

لا شك أن البروفسورين بينتو وغولدمان، الخبيرين القانونيين للشركة، والسيد ج. جورج ـ بيكو، مديرها العام، يؤيدون بشدة أن «تأميم مرفق دولي غير وارد؛ وأن فرمانات الامتياز أدرجت في قانون العموم، وتشكل جزءاً من الالتزامات الدولية لمصر؛ وأن اتفاقية 1888 تحتم إدارة دولية عُهدت إلى الشركة حتى نهاية الامتياز؛ وأخيراً، أن امتياز 1866 واتفاقية الملاحة الحرة مترتبطان ارتباطاً وثيقاً». ولكنّ مصر لا تقدّم حججاً لدحض هذه المقولة، وقد ردت كما يلي: «لا يعارض أي قانون دولي التأميمات، واتفاقية الملاحة الحرة لا تتضمن أي تحديد لمدتها، في حين يمتد عقد امتياز 1866 لمدة 99 عاماً. كما أن الامتياز الذي منحه الخديوي إسماعيل لفردينان دي ليسيبس سابق باثنين وعشرين عاماً لاتفاقية القسطنطينية. لقد اصطدمت مشكلة تدويل المعبر المائي أصلاً برفض فرنسي عام 1873، وبرفض بريطاني عام 1885. فمن المستغرب أن تريد هاتان القوتان العظيمتان فرض هذا التدويل اليوم. وأخيراً، لا نرى أن الشركة العالمية بادرت يوماً إلى تأمين هذا التدويل بشكل مُرض. فقد تكيّفت جيداً مع تدابير الحصار التي اتخذتها الدول الحليفة في 1914 - 1918 و1939 - 1945 في خرق للمادة 1 من معاهدة 1888 [484]».

قرر الفرنسيون والإنكليز والأميركيون أن يكون النقاش، لا حول تأميم شركة السويس (مع أنه موضع الخلاف)، إنما حول ضرورة الإبقاء بأي ثمن على اتفاقية الملاحة الحرة لعام 1888 (التي لم يُعمد إلى إلغائها). وسوف يؤدي هذا الانحراف الأول للنقاش إلى انحرافات كثيرة أخرى...

وطرحت فكرة عقد مؤتمر للبحث في «التدابير التي يجب اتخاذها لتأمين الملاحة الحرة في القناة في كل الأوقات.» كانت إنكلترا لا تريد أن يشارك فيه سوى عدد محدود من البلدان، لكي تستطيع «توجيه» السجال، أي ستة أو أربعة بلدان على الأكثر. أما إذا قام النقاش على اتفاقية 1888، فكيف لا تُستدعى كل البلدان الموقّعة؟ هل يمكن دعوة الأميركيين ـ الذين لم يوقّعوها ـ واستبعاد الروس؟ والمعلوم أن روسيا سوف تدافع عن الموقف المصري، وقد أعلنت ذلك أصلاً. وعلاوة على ذلك، كيف لا تُستدعى مصر والأمر يتعلق بحملها على القبول بقرارات المؤتمر؟ أليس من الأفضل جمع القوى البحرية كافّة التي من مصلحتها تأمين حرية الملاحة في القناة؟ وماذا لو انتهز الاتحاد السوفياتي انعقاد المؤتمر لتوسيع النقاش والمطالبة بتطبيق مبدأ التدويل على كل المعابر المائية في العالم، أي على البوسفور والدردنيل وقناة باناما؟ كانت هذه الفكرة وحدها تكفي ليدبّ الهلع في قلوب الأميركيين (والأتراك). بالتالي، سوف يُدعى مجمع أشمل من مجموعة البلدان الموقعة لمعاهدة القسطنطينية (التي كان عددها ثمانية) إنما أصغر من مجمل البلدان البحرية التي تستخدم القناة (وعددها خمسة وأربعون). سوف تُدعى 24 دولة من بينها بعض دول الكومنولث التي سيكون موقفها مؤيداً للمقولات البريطانية[485]. وسوف يقول بول جونسون بهذا الشأن: «اختيرت لجنة التحكيم بعناية فائقة، ولكن سرعان ما تبيّن أن اختيارها لم يحصل بما يكفي من العناية»[486].

LVII

في 2 آب/أغسطس، انتهى الأمر ببينو وسلوين لويد وفوستر دالاس أن اتفقوا على الاقتراحات الآتية:

1o تعقد فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة مؤتمراً دولياً يرفع إليه مشروع للإشراف على قناة السويس؛

2o يقام هذا الإشراف الذي يشمل إدارة القناة والملاحة الحرة معاً؛

3o يتم التحرك المتزامن باتجاه الاتحاد السوفياتي لإقناعه بالموافقة على هذه الاقتراحات.

كانت لاواقعية هذا البرنامج واضحة للعيان. كيف «يقام» هذا الإشراف الجديد بدون أن يفرض على مصر بالقوة؟ كيف يكون «إقناع» روسيا بتأييد هذه الاقتراحات، والحكومة السوفياتية أعلنت أصلاً أنها «لا يمكن أن تشارك التقدير الذي أدلت به فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة حول طبيعة الأحداث التي جرت في منطقة قناة السويس؟». لقد رأى دالاس روسيا تذعن في مرحلة معاهدة التعاون بين تركيا وباكستان. هل يظن أنها ستذعن كذلك عام 1956؟ في هذه الأثناء، أطلق الاتحاد السوفياتي أول قنبلة هيدروجينية (22 تشرين الثاني/نوفمبر 1955)، فأفقد الولايات المتحدة «احتكار الرعب». وتبدّل ميزان القوى. وعلى الفور، استعدّت موسكو للانتقام من إخفاقاتها المتكررة في السنوات السابقة، لا سيما بشأن إغلاق المضيقين وقيام حلف بغداد.

غير أن التقدم الذي قام به الاتحاد السوفياتي في المجال النووي لا يبدو أنه يقضّ مضجع وزير الخارجية الأميركي. وبما أنه من غير الوارد ألا يكون قد علم به، فلا تبرز سوى فرضيّتين في هذه الحالة: إما أنه لا يظن أن الخطر حقيقي، وإما إنه لم يتنبه بعد لنتائجه كافة.

أياً يكن الأمر، كانت خيبة أولى تنتظر الأطراف الموقّعة على الإعلان الثلاثي: رفضت حكومة القاهرة حضور المؤتمر الذي كان سيفتتح أعماله في لندن بعد بضعة أيام.

أعلن عبد الناصر للصحافة: «لقد حددت حكومة المملكة المتحدة المشاركة في المؤتمر بأربعة وعشرين بلداً، على الرغم من أن عدد الدول التي استعملت القناة عام 1955 لا يقل عددها عن 45».

«لا يمكن للحكومة المصرية أن تعتبر المؤتمر المقترح مؤتمراً دولياً مؤهّلاً لاتخاذ قرارات[487]، كما أن المؤتمر لا يحق له على الإطلاق مناقشة مسألة تقع تحت سلطة مصر أو تتعلق بسيادتها. وبالتالي، لا يمكن لمصر القبول بالدعوة إلى هذا المؤتمر.»[488]

في المقابل، اقترح عبد الناصر عقد مؤتمر آخر في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، يضم «إلى جانب الدول الموقعة لاتفاق 1888، ممثلين عن البلدان كافّة التي تسلك سفنها قناة السويس». ويكون هدف هذا المؤتمر مراجعة اتفاقية القسطنطينية وعقد «اتفاق يعيد تأكيد حرية الملاحة في قناة السويس ويضمنها» بين الحكومات المعنية كافّة.

لم تقبل لندن وباريس بهذا الاقتراح الذي لقي صدى إيجابياً في الكثير من العواصم الأجنبية، ولا سيما في الأمم المتحدة حيث اعتُبر أن فرنسا وإنكلترا تنتهجان نهجاً خاطئاً.

LVIII

رغم ذلك، افتتح المؤتمر في 16 آب/أغسطس في لانكستر هاوس. وقد غابت مصر التي رفضت المشاركة، ولم تمثّل سوى بمراقب هو علي صبري. كما اعتذرتِ اليونان بسبب التوتر القائم بين أثينا ولندن حول قبرص، ولكن ممثلي 22 من أصل 24 بلداً مدعواً كانوا «حاضرين».

على الفور، تبيّن ما كان يجدر تداركه من قبل وهو أن المؤتمر ساده الارتباك بسبب عدم دعوة كل البلدان المعنية. منذ الجلسة الأولى، لم يتردد شيبيلوف، المندوب السوفياتي، في التذكير بذلك

بسخرية لاذعة فأشار: «لقد عُقد المؤتمر لدراسة تطابق الأحداث الحالية مع المعاهدة الموقعة في القسطنطينية عام 1888. وبالتالي، من الطبيعي أن تدعى كل البلدان الموقعة أو تلك التي خلفتها. وقد غابت بلدان كثيرة من بينها. فأين النمسا؟ لماذا «خليفاتها»[489] كبولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ليست ممثلة في هذا المؤتمر؟[490]، مع العلم أن حمولة السفن التي عبرت قناة السويس خلال هذا العام بلغت 427 836 طناً لبولندا، و320 180 طناً ليوغسلافيا و161 118 طناً لتشيكوسلوفاكيا. إن تحديد قائمة المشاركين في المؤتمر ينمّ بوضوح عن نيّة مبيّتة... وفي ما يتعلق باختيار البلدان، ارتُكبت انتهاكات خطرة للحقوق المشروعة للكثير من البلدان ذات السيادة؛ أما أسلوب الدعوة فيتعارض مع المصالح والمبادئ التي تحدد فحوى ميثاق الأمم المتحدة... ليس بوسع الوفد السوفياتي إلا الإشارة إلى الطابع غير الصحي للمناخ الذي جرى فيه الإعداد لهذا المؤتمر...»[491].

ثم جلس شيبيلوف بعد أن أثارت مداخلته رضىً عارماً لدى بعض الأطراف والقلق لدى بعضها الآخر، ولكنها كانت البداية فقط.

أخذ كريشنا مينون، مندوب الهند، الكلام بدوره. كان ما قاله أخطر بكثير، فلئن كانت كلمته موزونة أكثر من كلمة الخطيب السابق، فقد تكلم باسم بلد عضو في منظمة الكومنولث يعرب للمرة الأولى وعلناً عن معارضته للحكومة البريطانية.

قال مينون: «ليس في تأميم قناة السويس ما هو غير شرعي. والخلاف الذي حصل بين الحكومة المصرية وشركة مغفلة مصرية يجب أن تنظر فيه هيئة تحكيم غير هيئتنا. ماذا نناقش في هذا المؤتمر؟ الوسائل التي يجب اعتمادها للحيلولة دون المسّ بحرية الملاحة؟ تريّثوا على الأقل حتى يحدث ذلك. حتى الساعة، القناة تعمل، وما زالت معاهدة 1888 سارية. وقد تعهدت مصر باحترام بنودها، وهي لا تنوي أن تُعرقل تطبيقها. لا تأملوا أن نوافق على تدخّل احترازي.»

طالت النقاشات، ولاحظ المراقب المصري علي صبري بانتباه التباينات التي ظهرت بين مقولات الوفود المشاركة. وأخيراً، اقترح فوستر دالاس نصّ قرار يستند إلى المبادئ الآتية:

1o لا بد من إدارة القناة« إدارة منصفة» بذهنية اتفاقية 1888؛

2o لا بد أن يبقى تشغيل القناة بمنأى عن أي تأثير سياسي؛

3o لا بد من احترام السيادة المصرية [492]؛

4o لا بد من تأمين حصّة «منصفة» من المداخيل لمصر؛

5o لا بد أن تحصل الشركة العالمية على تعويض حسب الأصول؛

6o لا بد لرسوم العبور أن تكون منخفضة قدر المستطاع لتأمين حسن تشغيل القناة.

وصرّح المندوب الأميركي: «لهذه الغايات، يتعيّن إنشاء مجلس لقناة السويس يتعاون مع مصر ومع القوى العظمى الأخرى بإدارة القناة وصيانتها وتطويرها. ويرفع هذا المجلس تقريراً مرحلياً إلى الأمم المتحدة وتكلّف لجنة تحكيم تسوية النزاعات كافّة التي قد تحدث، إما بشأن العائدات المسددة لمصر، وإما بشأن التعويضات المتوجبة للشركة العالمية. وسوف تقرر عقوبات صارمة للغاية بحق أحد الأطراف الموقعة التي تخرق هذه المعاهدة الجديدة، أو بحق أية دولة تحاول التدخل بالقوة في استخدام القناة أو إدارتها»[493].

هل يظن دالاس أن اقتراحه سوف يحظى بإجماع كل الوفود؟ لن يتوهّم كثيراً لأن شيبيلوف عاود الكلام على الفور فقال: «ليس من قبيل الصدفة أن ستاً وعشرين دولة [494] قد أكدت، قبل انعقاد

المؤتمر الحالي، أن قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس كان عملاً مشروعاً وشأناً داخلياً مصرياً. أرى لحسن الحظ أن لا أحد في هذا المؤتمر يقترح إعادة الشركة القديمة بكامل حقوقها وصلاحياتها... أما عن إنشاء «مجلس لقناة السويس» فهذا ليس من شأننا، لا سيّما في غياب الدولة المعنية الأساسية. إن كل ما علينا أن نسعى لتحقيقه هو عقد مؤتمر موسَّع يمكن أن يخرج، مع موافقة الجميع، باتفاقية «ملاحة حرة» تحل محل المعاهدة القديمة الموقّعة عام 1888»[495].

كانت فرنسا وإنكلترا تأملان أن يقدّم لهما المؤتمر توقيعاً على بياض يسمح لهما بالتحرك باسم كل القوى العظمى الممثلة (باستثناء الاتحاد السوفياتي)، ولكن أملهما خاب. وكان بودّهما أن يحصلا بالإجماع على الصلاحيات الضرورية دونما حاجة إلى تصويت. وتبيّن أنه لا مفرّ من الاقتراع. وأعرب 13 وفداً عن تأييدهم للاقتراح الأميركي [496]، ورفضته بشدة أربعة وفود [497]، وترددت خمسة وفود[498]. أما باكستان والاتحاد السوفياتي والهند[499] وأندونيسيا، فكان لكلّ منها مشروع مختلف تسعى إلى تمريره.

سأل مندوب الاتحاد السوفياتي بنبرة حادة: «وماذا لو عارضت الحكومة المصرية قيام إشراف دولي على قناة السويس، ماذا ستفعلون؟»

كان هذا في الواقع هو جوهر المسألة، مسألة يفضّل كل طرف عدم التطرّق إليها.

فاقترح المندوب الباكستاني تسوية: «أنا على استعداد لتأييد مشروع القرار الأميركي إذا ما تضمّن النص النهائي التعديل الآتي:

« يتعيّن تحديد ترتيبات التدخّل، لا سيّما وضعية «مجلس قناة السويس» الجديد في اتفاقية يجري التفاوض عليها مع مصر ».

وأيدت هذا التعديل الذي يرمي إلى استبعاد اللجوء المحتمل إلى القوة ثلاث دول مترددة هي إيران وأثيوبيا وإسبانيا. فجرى تبنّي الاقتراح الأميركي بـ 18 صوتاً بعد موافقة فوستر دالاس على إدراج التعديل في نصّه[500].

انقضى قرابة شهر منذ خطاب الإسكندرية. فهل ستعرض على عبد الناصر أخيراً قرارات مؤتمر لندن؟ ليس بعد...

LIX

أعقبت سجالات «المؤتمر الكبير»، اعتباراً من 24 آب/أغسطس، سجالات اللجنة الخماسية[501] المكلّفة رفع «توصيات» الدول الغربية إلى عبد الناصر. دامت هذه المحادثات حتى 27 آب/أغسطس. وكانت لمنزييس، مندوب أستراليا، الذي يرأس هذه اللجنة، لقاءات عديدة مع أنطوني إيدن: «نصحه رئيس الوزراء البريطاني أن يكون شديد الحزم، وأن يعرض قرارات لندن على أنها ذات طابع إنذاري، وأن يستفيد من خلوته مع عبد الناصر لإرساء نقاش حقيقي حول جوهر المسألة».

ولكن هل سيقبل رئيس الحكومة المصرية أن يستقبل منزييس؟ كانت ردّة فعله الأولى الرفض، ولكن كريشنا مينون وعلي صبري اللذين عادا إلى القاهرة في هذه الأثناء اعتبرا أن موقفه الرافض سيكون تكتيكاً خاطئاً. فعاد عبد الناصر عن تحفظه. ومساء 28 آب/أغسطس، علمت لندن بارتياح أنه يقبل اللقاء مع اللجنة. فانطلقت القافلة الدبلوماسية في الحال إلى القاهرة، واستقرت في حي الزمالك، بمقر السفارة الأسترالية.

جرى لقاء أول، يوم الاثنين في 13 أيلول/سبتمبر، بين عبد الناصر والأعضاء الخمسة في اللجنة. لم يسفر هذا اللقاء الذي جرى في جلسة مغلقة عن أية نتيجة. ففي الواقع، لم تشأ اللجنة «إطلاع المصريين على موقف «الثمانية عشر»[502] فحسب بل شاءت إرغام عبد الناصر على الرضوخ لمشيئة الغربيين التي عبّر عنها منزييس بتصلّب متعمّد. واعتقد المندوب الأسترالي أنه يضاعف حظوظه بالنجاح حين يلقي خطاباً ذا نبرة آمرة ويُعلم رئيس الحكومة المصري أن قوات فرنسية ـ بريطانية موجودة في قبرص «تحسّباً لأي طارئ».

في 6 أيلول/سبتمبر، عقد عبد الناصر اجتماعاً مغلقاً دام ثلاث ساعات مع وزير الدفاع في حكومته، المشير عبد الحكيم عامر، فيما كان للدكتور فوزي، وزير الخارجية، لقاء مطوّل مع السيد بايرود، سفير الولايات المتحدة.

انقضى 6 و7 أيلول/سبتمبر في الترقّب. وأخيراً، في 8 أيلول/سبتمبر، استقبل عبد الناصر منزييس، رئيس اللجنة الخماسية، ورفض رفضاً قاطعاً أن يأخذ الاقتراحات الغربية في الاعتبار.

صرّح عبد الناصر في 13 أيلول/سبتمبر لصحافي إنكليزي: «جاء منزييس يطلب مني الاستسلام بدون شروط، تحت تهديد العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري. إنني على استعداد للتحدث بحرية مع أي كان، إنما ليس تحت التهديد والوعيد.

فسألني منزييس: «هل تقبل تسوية على القناة لقاء معونة مادية لبناء سدّ أسوان؟»

أجبته أننا تجاوزنا هذه المسألة، وأن الأمر لم يعد يتعلق بتمويل السدّ بل بالسيادة والكرامة الوطنية.[503]»

في 9 أيلول/سبتمبر، لم يبق أمام منزييس ووفده سوى العودة إلى لندن لإعلام أنطوني إيدن بإخفاق مهمتهما.

في 10 أيلول/سبتمبر، هرع موليه وبينو إلى داوننغ ستريت للتشاور مع إيدن وسلوين لويد. كانوا يرغبون في مشاركة الولايات المتحدة في محادثاتهم، ولكن فوستر دالاس لم يُبدِ حماساً شديداً للقيام بذلك. لم يشأ مهما كلّف الأمر أن يجرّ بلاده إلى «مغامرة» عشية الانتخابات الرئاسية. وقد كتب أنطوني إيدن بنبرة لا تخلو من المرارة: «بات من الواضح أن الإدارة الأميركية، بدلاً من تناول المسألة بذهنية الدولة الحليفة... كانت تحاول بالأحرى أن تكسب الوقت، وتراوغ أمام الصعاب وترتجل الحلول، فتأتي بسياسة جديدة في كل مرة لتعقب إخفاق تلك التي سبقتها مباشرة. لم يرتبط أيّ من هذه الحلول قط بهدف طويل الأمد يقوم على الدفاع عن قضية مشتركة.[504]»

أما الرئيس أيزنهاور فكان أكثر تحفّظاً من وزير خارجيته. وفي 3 أيلول/سبتمبر، وجّه إلى رئيس الحكومة البريطانية رسالة اعتبرها هذا الأخير «مثيرة للقلق».

كتب إيدن: «حتى ذلك الحين، كان الرئيس أيزنهاور وموظفوه قد أفهمونا على الدوام أن الولايات المتحدة لن تعارض اللجوء إلى القوة في حال استنفاد كل وسائل التسوية السلمية... والآن، يقول لي الرئيس إن الرأي العام الأميركي يرفض رفضاً باتاً اللجوء إلى القوة. وقد أقرّ أن الإجراءات التي كنا نخوضها لن تلقّن عبد الناصر على الأرجح الدرس الذي يستحقه، ولكنه كان ينصحنا بالفصل الواضح بين مسألة القناة وسياستنا العامة نحو الدكتاتورية المصرية والتهديد الذي تنوء به على أفريقيا والشرق الأوسط، الذي كان يعتبره مشكلة طويلة الأمد. لقد وجدت ذلك مثيراً للقلق جداً...[505]»

في تلك الفترة، ورداً على سؤال أحد الصحافيين: «إذا لجأت فرنسا وبريطانيا إلى القوة في أزمة السويس، هل تدعمهما الولايات المتحدة؟»، أجاب الرئيس الأميركي بدون لفّ ودوران: «إذا تعرّض العبور الحرّ للتهديد، يتعيّن على بريطانيا وفرنسا اتخاذ بعض التدابير والاتصال بمصر حول الوضع المترتّب على ذلك. ولكن حتى هذه الحالة لا تبرّر اللجوء إلى القوة. لقد أنشأنا الأمم المتحدة لإلغاء العدوان، فلن أشارك في عدوان»[506].

أعلنت سويسرا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية والدول الإسكندينافية وإسبانيا وتركيا ـ إذا ما اكتفينا بالدول المؤيّدة لفرنسا وبريطانيا ـ أنها تعارض اللجوء إلى الحرب. فإلى جانب عدم رغبة هذه البلدان في تهديد علاقاتها مع البلدان العربية، كانت تدرك السبب الذي يدعو إلى «تدمير القناة أو، في أفضل الأحوال، شلّ عملها لأشهر عديدة، فيما تظل الملاحة فيها حرّة»[507]. كان الإجماع بعيداً ضمن «كتلة البلدان الثمانية عشر».

ولم يكن الإجماع موجوداً كذلك لدى الرأي العام البريطاني. فقد بدأ حزب العمل بالتأييد المطلق لمبادرات إيدن، ولكن العقول تريّثت بعد فورة الغضب الأولى. واعتباراً من 5 آب/أغسطس، شنّ حزب العمل حملة عنيفة على حكومة المحافظين. وبادر النائبان العمّاليان وليم واربي وأنطوني ودجوود إلى تأليف «لجنة طوارئ» [508] ترمي إلى تعبئة الرأي العام ضد اللجوء المحتمل إلى القوة ضد مصر. وتعرّض غايتسكيل للانتقاد الشديد من جانب صحيفتي تريبيون و نيو ستايتسمان بسبب تصريحاته المؤيدة لرئيس الحكومة. ولم يقتصر القلق على الصحافيين العماليين. فقد دانت الأوبزرفر و الإيكونوميست و المانشستر غارديان وغيرها من الصحف الليبرالية المجازفةَ والتهوُّرَ في السياسة التي يمارسها القادة المحافظون[509].

ولم تتردد صحيفة مانشستر غارديان في التأكيد: «لا يمكن لسياسة رئيس الحكومة إلا أن تقود إلى الكارثة. سوف تقود هذا البلد إلى اللجوء إلى القوة المسلّحة، أو إلى أعظم انكفاء في تاريخنا. وإذا ما قامت الحرب، ففرنسا وبريطانيا ستكونان وحيدتين لأن الولايات المتحدة لن تقاتل إلى جانبنا بل ستتبنّى في أفضل الأحوال حياداً متسامحاً. سوف توحّد هذه الحرب العالم العربي ضدنا، وتُضعف حلف شمال الأطلسي، وتقوِّض الكومنولث؛ كما أنها ستفتح الشرق الأدنى أمام الشيوعيين، وتكلّف عدداً لا طائل منه من الضحايا وتدعنا بدون نفط. ستكون نهاية إنكلترا وفرنسا كقوتين عظميين.[510]»

على إثر استطلاع للرأي العام، اعتبرت صحيفة نيوز كرونيكل أن أربعة أخماس الرأي العام البريطاني تعارض اللجوء إلى القوة وتؤيد اللجوء إلى الأمم المتحدة.

في الوقت نفسه، تحركت النقابات. في 31 آب/أغسطس، طالبت «بعدم اللجوء إلى القوة قبل تولّي الأمم المتحدة رسمياً هذه القضية، والاعتراف بالحقوق السيادية لمصر»[511]. وبموازاة تحركها، وجّه جورج ميني، رئيس الاتحاد العمالي A.F.L. - C.I.O. - إلى فوستر دالاس رسالة تعبّر «عن قلق مجتمع العمل الأميركي إزاء الوضع المتفجر بسبب أزمة السويس»، وأوصى بإنشاء «سلطة مصرية للقناة» (3 أيلول/سبتمبر).

هل يحظى أنطوني إيدن بالتأييد غير المشروط لحزبه بعد أن اتهمته المعارضة العمالية التي بدأت تنظّم التجمّعات في المدن الكبرى؟ كلاّ. فقد بدأ حوالى ستين نائباً محافظاً، إذ هالهم احتمال انهيار الكومنولث لأن الهند وسيلان انتقلتا إلى المعسكر الخصم، يتساءلون عن اضطرارهم إلى عدم التضامن مع حكومتهم إن ظلت مصرّة على المضي في الوجهة التي سلكتها. وداخل الحكومة، لم

يعد إيدن واثقاً بدعم وزرائه كافّة. لا شك أن اللورد سالزبوري، رئيس مجلس العموم، وماكميلان، وزير المال، يحافظان على موقفهما. ولكن أمام عُصبة «المتشددين»، تزعزع موقف باتلر، لورد الختم الملكي الخاص، ووالتر مونكتون، وزير الدفاع، وسلوين لويد، وزير الخارجية، وأنطوني نانتنج، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، وتساءلوا إذا كانت حكومتهم لا تسعى إلى فشل وعارضوا قيام إنكلترا بأيّ تحرُّك «أُحادي».

نتفهّم في هذه الظروف أن يخطر لرئيس الحكومة الانسحاب من هذه القضية وإحالتها على الأمم المتحدة. كانت صحته عليلة، ويبدو عليه أنه قد سئم أن يبقى هدفاً لخصومه. ولكنّ موليه وبينو اعترضا واعتبرا أن ذلك مستحيل لأن هذا الموقف يسدّد ضربة قاضية للتضامن الفرنسي ـ البريطاني.

كان الوزيران الفرنسيان في وضع مختلف عن وضع زملائهما البريطانيين. فقد انقضت ستة أسابيع منذ خطاب الإسكندرية، ولم تتقدّم القضية قيد أُنملة، وبدأ الرأي العام الفرنسي يتململ[512]. من كل حدب وصوب، خضعت الحكومة للضغوط من أجل التحرك واتخاذ الحلول الصارمة التي تفرض نفسها. فالمباحثات طالت وكذلك التسويف والمماطلة. وإذا كان إيدن يشعر «بالخيبة» بسبب المراوغة الأميركية، فالوزراء الفرنسيون بدأوا يشعرون بالخيبة بسبب التردد البريطاني[513].

كان بينو قد صرَّح قبل أسابيع إلى نائب يريد أن يحمله على التحرك: «ماذا تريد أن تفعل؟ قصف الإسكندرية؟ هذا يعني أن ننسى أن لفرنسا في هذا البلد أكثر من 400 مليار من الاستثمارات!»[514].

أما وقد جرى تجميد هذه الموجودات، فالحجّة لم تعد قائمة. ولما عاد نواب اليمين إلى الإلحاح، وطالبوا وزير الخارجية بإرسال كتيبة إلى الإسكندرية، أجابهم:

ـ «هل تظنون أنه بالإمكان تنظيم حملة عسكرية بين عشية وضحاها؟ لا شيء أخطر من تهديد العدو بسيف من خشب! ولكن اصبروا قليلاً، فنحن لم نستنفد بعد كل أوراقنا الرابحة دبلوماسياً![515]»

عن أية أوراق رابحة يتكلم بينو؟ أعن اللجوء إلى الأمم المتحدة؟ فإلى جانب كون الحل لا يرضيه، فهو يثير عدداً من الصعوبات. فما هو الشكل الذي يجب أن يكون عليه هذا اللجوء؟ أبموجب المادة 33 من الميثاق أم المادة 40؟ هل تُطلب «المساعي الحميدة» لمجلس الأمن، أم الاكتفاء «بإعلامه»؟

وبما أن إيدن يصرّ ويلحّ، مؤكداً أن وحده اللجوء إلى الأمم المتحدة سوف يحول دون انهيار «التضامن الأطلسي»، وافق الوزيران الفرنسيان على مضض، ولكنهما طالبا باللجوء أولاً إلى الوسائل المتاحة كافّة «لتعقيم» القناة، أي:

1o انسحاب ملاّحي الشركة العالمية الذين يواصلون تأمين عبور السفن.

2o تشكيل «جمعية مستخدمي القناة». اقترح فوستر دالاس بنفسه إنشاءها.

LX

فيما كانت هذه الأحداث تدور في لندن وباريس، ماذا كان يجري في المعسكر الشرقي؟

أولاً، ظهر تصلُّب في الموقف السوفياتي. في 24 آب/أغسطس، صرّح خروتشيف خلال حفل استقبال للسفارة الرومانية في موسكو:

«إذا اندلعت الحرب من أجل قناة السويس، فلن يكون العرب هم الوحيدين الذين يدافعون عن أنفسهم!».

وفي 26 آب/أغسطس صرّح وزير الخارجية شيبيلوف: «إن أية مبادرة رامية إلى فرض خطط لتسوية مسألة قناة السويس ضد مشيئة مصر تشكّل انتهاكاً للسلام في الشرق الأدنى. سيكون من الصعب احتواء أزمة من هذا النوع. إننا نعتبر أن الأشخاص الذين فقدوا كل إحساس بالواقع وبمسؤولياتهم هم وحدهم بوسعهم أن يأخذوا على عاتقهم المجازفة بالتصرف على هذا النحو».

كان هذا التحذير المزدوج ذا دلالة[516].

ولكن عبد الناصر لم يكتفِ بطلب الدعم من قوى عظمى أخرى، بل حدد كذلك الخط السياسي الذي يعتزم أن ينتهجه.

إزاء العالم العربي ، ظل ينادي بالتضامن الإسلامي، ويعمل على الحيلولة دون تراخي الأذهان، ولكنه حرص في الوقت نفسه على عدم تسبّب هذا الجو الذي تتغذى فيه الأهواء بأعمال متهورة، من شأنها تبرير تدخّل غربي مسلح[517]. كان توازناً يصعب الحفاظ عليه في مثل هذا المناخ المتفجر...

إزاء الخارج ، ظلّ سلوكه مطابقاً للمبادئ المعلنة في مذكرته بتاريخ 12 آب/أغسطس. ويمكن إيجازها بما يلي:

1o لن تقبل مصر أبداً العودة عن قرارها[518].

2o لن تقبل مصر كذلك الرضوخ لتوصيات الدول الثماني عشرة.

3o تنكر مصر على مؤتمر لندن صفة الهيئة الدولية بكل معنى الكلمة، ولا تعتبره مؤهلاً لفرض شروطه على مصر.

4o تقترح مصر، بالمقابل، مؤتمراً موسعاً ينعقد في بلد حيادي في إطار الأمم المتحدة ويضم جميع البلدان المعنية بالملاحة الحرة في القناة.

5o يعقد هذا المؤتمر اتفاقية جديدة تتعهد مصر سلفاً باحترام بنودها وتحل محل معاهدة 1888.

في 10 أيلول/سبتمبر، غداة إخفاق مهمة منزييس، ولحظة ذهاب بينو وموليه إلى لندن، «لدراسة الوضع الناجم عن الرفض المصري لاعتبار توصيات المؤتمر»، سلّمت الحكومة المصرية إلى الحكومات المعنية كافّة مذكرة تستعيد اقتراحاتها الصادرة في 12 آب/أغسطس. وتقترح الحكومة في هذه المذكرة، مرة أخرى، «تأليف هيئة تمثل كل الأمم التي تستخدم القناة»، وتكلّف هذه الهيئة «تعديل اتفاقية القسطنطينية 1888». سلّمت هذه المذكرة كذلك «للاطلاع» إلى داغ هامرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة، ورفعت في 12 أيلول/سبتمبر إلى رئيس مجلس الأمن.

في 14 أيلول/سبتمبر، أعلن الاتحاد السوفياتي رسمياً أنه يؤيد اقتراحات البكباشي عبد الناصر. وفي 26 أيلول/سبتمبر، أعلنت أربع وعشرون دولة أخرى تأييدها للطرح المصري، وهي أفغانستان وألبانيا والعربية السعودية وبلغاريا وكمبوديا وسيلان والصين الشعبية وإسبانيا والمجر وأندونيسيا والعراق والأردن ولبنان وليبيا وباكستان وباناما وبولندا ورومانيا والسودان وسوريا وتشكوسلوفاكيا وتونس واليمن ويوغسلافيا[519].

من جهة، ثمّة 18 بلداً بدأ تلاحمها يتزعزع[520]؛ ومن جهة أخرى، 25 بلداً سوف يتنامى عددها ويشمل الكتلة الشيوعية برمّتها و«عالم باندونغ»، فهل يتفوّق عبد الناصر على الغرب؟

أعلن عبد الناصر لأحد الصحافيين اليونانيين: «الآن، أنا على استعداد لمواجهة الأسوأ. إن من شأن هجوم على مصر بشأن قناة السويس أن يؤثر في العالم أجمع، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي. لا شك أن مصر سوف تعيش أوقاتاً عصيبة، ولكني لن أرضخ.[521]»

في تلك الفترة[522]، أجرى مؤلِّف هذا الكتاب حديثاً مع دبلوماسي عربي كان في زيارة إلى باريس ولديه علاقات دائمة مع الأوساط السياسية في القاهرة على الرغم من أنه غير مصري.

قلت لمحاوري: «حذار! لا يمكن اللعب بالنار بدون عقاب! المصريون لا يكفّون عن ذكر كبريائهم الوطنية. ونحن الفرنسيين كذلك لدينا كبرياؤنا. ماذا يحدث لو غضبت فرنسا واعتدت على مصر؟»

أجاب الدبلوماسي بعد بضع دقائق من التفكير: «أظن أن بوسعي الإجابة عن سؤالك. بوسع فرنسا أن تنال بسرعة من الجيش المصري، وبوسعها أن تحتل القناة على كامل طولها، بل ومصر برمّتها، ضمن المهل التي تحددها هيئة الأركان الفرنسية».

ـ «هل يجهل عبد الناصر ذلك؟»

ـ «إنه يعرف ذلك حق المعرفة.»

ـ «وبالتالي؟»

ـ « هذا ليس بيت القصيد. سوف تبدأ المشاكل لحظة تظنون أنكم ربحتم الجولة...»

ـ «ماذا تعني؟»

ـ «المصريون المجنّدون في الجيش لا يثيرون الخشية. ولكنّ كل مواطن عربي، بمفرده، يحمل رسالة المقاومة في أعماقه. سوف ترون الشرق ينتفض فجأة، وقواتكم تُباد على يد عدو يصعب تطويقه. سوف تشلّ حركة القناة، وتتفجر الأنابيب. ولن يصل نفط الشرق إلى الغرب؛ ولن تصل إمدادات الغرب إلى الشرق. وسرعان ما ستسود فوضى عارمة لا مجال للحد منها. وسوف تهزم جيوشكم التي تتعرّض للهجوم من كل الجهات. وخلال ثلاثة أشهر، لشدّة تدهور وضعكم، سوف تتوسلون إلى الأمم المتحدة أن تخرجكم من وكر الدبابير هذا!».

ـ «وماذا لو أطيح بعبد الناصر؟»

ـ «ألم تفهموا الوضع؟ أتريدون استبدال عبد الناصر بفاروق أو النحاس باشا؟ ألم تتعلموا من سابقة عرفة في المغرب؟ لن يمتثل أي شعب عربي بعد اليوم لحكومات يفرضها عليه الخارج. ولذلك، لا حل سياسي. أنتم تواجهون اليوم جماهير متشددة، على استعداد للتحوّل إلى إرهابيين، فدائيين متطوعين للموت ـ سمُّوهم كما تشاءون ـ لمجرّد أن يدعوهم أحد أبناء بلدهم إلى الكفاح بشعارات قومية.

«ولنفترض أنكم أطحتم بعبد الناصر إذ ظل حياً يُرزق، فسوف يلجأ إلى بلد عربي آخر. ومن هناك، يحضّ أبناء بلده على مواصلة الكفاح. ولو مات، يستبدل في القاهرة لا بمعتدلين بل بحكومة تقدمية سوف تستنجد صراحة بالاتحاد السوفياتي. هل اطلعتم على التصريح الذي أدلى به أخيراً نوري السعيد؟ لقد قال: «الاتحاد السوفياتي يسعى منذ وقت طويل لبسط نفوذه على العالم العربي. وهذه المرة، أخشى أن تُفلح مساعيه!»[523]

ـ «ما لم يرجع محمد نجيب...»

ـ «لا تعوِّل على ذلك: ستكون قد تمّت تصفيته قبل ذلك.»

LXI

كتب أندريه فونتين: «حين يتأمل المرء في المحصّلة الفاشلة لأزمة السويس بالنسبة إلى فرنسا والغرب، لا بد من الاعتراف بأنه قلّما أسيء التخطيط لعدوان مثل ذاك الذي تقرر ـ إنما لم ينفّذ ـ ردّاً

على تحدّي البكباشي عبد الناصر»[524]. ذلك هو الانطباع الذي كان سائداً في تلك الفترة عملياً. مؤتمرات لا تنتهي، مناقشات عقيمة، هذا كل ما جرى منذ 26 تموز/يوليو. هل نكتفي بهذا القدر؟

كلاّ، فثمة عامل فني لم يلحظه أحد بما فيه الكفاية، ويتمثل بمسألة القيادة. فبدون مُرشدين متمرّسين، لن يتمكن المصريون من تأمين تشغيل القناة. وبحكم واقع الحال، لن تلبث هذه القناة أن تزدحم بالسفن، وتحصل اصطدامات. وعندئذ، تكون حكومة القاهرة قد أثبتت أنها ليست قادرة على تأمين الملاحة الحرة على المعبر المائي. وسوف يعادل هذا «الحصار العملي» خرقاً لاتفاق 1888، ويشرّع تدخّلاً مسلّحاً فرنسيا ـ إنكليزياً. فلنتذكر الجهود غير المجدية التي بذلها الدكتور محمد مصدّق لإعادة تشغيل مصافي عبدان! لماذا لا تجري الأمور في مصر بالطريقة التي جرت بها في إيران؟

ولكن عبور القناة لا يمتّ بصِلة إلى الآليّة المعقدة لمصفاة نفطية. وقد حذّر الأميرال غودفروا الذي يعرف تماماً المسألة، نظراً إلى قيادته أسطولنا في المتوسط لفترة طويلة، الجمهورَ الفرنسي من الخطأ الذي قد يرتكبه بتضخيم شأن صعوبات القيادة. وقد كتب بهذا الشأن: «لا وجود لصعوبات بارزة لدى عبور قناة السويس بالنسبة إلى بحّار جديد بهذا الاسم. يمكن الاستغناء عن المرشدين. فلنفكر في العواقب المحتملة لهذه الملاحظة.[525]»

كان عبور قناة السويس أكثر شبهاً في الواقع بتشغيل سكة حديد منه بالملاحة البحرية. ففي عام 1890، حين وضعت الشركة العالمية للقناة تنظيمها التقني، نسخته عن حركة السكك الحديدية [526]؛ إذ يتحكّم في سير القوافل وسلامتها نظام إشارات قائم برّاً على ضفاف القناة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجهاز بأيدي المصريين. وعلى هذا النحو، نستنتج مرّة أخرى أن الطريق البحرية ملك لمن يتحكم في ضفافها.

في 19 آب/أغسطس، أصدرت الشركة المصرية الجديدة بياناً كان إعلاناً عن الانتصار: فقد عبرت 1029 سفينة تابعة لثلاث وثلاثين دولة القناة منذ تأميمها. كان هذا الرقم يساوي تقريباً ذاك الذي سُجِّل في الفترة نفسها لعام 1955. وعلاوة على ذلك، من أصل هذه السفن هناك 771 سفينة عابرة تعود لبلدان شاركت في مؤتمر لندن[527]. فكيف يزعم بعضهم أن معاهدة الملاحة الحرة لم تحترم؟ عنونت صحف القاهرة بالخط العريض: «العبور طبيعي». وفي أيام الأعياد، كان سكان الدلتا يقصدون الإسماعيلية في نزهة «لمشاهدة عبور السفن».

غير أن هذه الأرقام لا تعني شيئاً لأن الشركة العالمية السابقة التي ترجو دائماً استرجاع أملاكها طلبت إلى كل الفنيين التابعين لها البقاء في مواقعهم. فلم تأمر مرشديها بالتوقف عن العمل سوى في 15 أيلول/سبتمبر بعد فشل مهمة منزييس[528].

فعاشت الحكومة المصرية عندئذ ساعات متوجّسة. مهما كلّف الأمر، يجب ألاّ تتوقف القناة عن العمل! فراحت تستقطب استقطاباً محموماً مرشدين بديلين من روتردام وهامبورغ وكوبنهاغن وستوكهولم، وعثرت على بعض منهم[529]. ولكن هؤلاء المرشدين لا يلمّون بنظام الإشارات. وقبل إطلاقهم في القناة، لا بد من إخضاعهم لدورة تدريبية لبضعة أسابيع في معهد للتدريب[530].

في 15 أيلول/سبتمبر، وصلت إلى بورسعيد السفينة الأخيرة التي يقودها مرشد «مستقيل». فندّد الإداريون في الشركة المصرية: «إنها مؤامرة تهدف إلى عرقلة القناة!». ورفعت شركات التأمين

نسبة أقساطها إذ خشيت أن ترى العبور يُعهد به إلى أيادٍ غير خبيرة. فارتفعت هذه الأقساط من 2 إلى 5 ثم 7 شلنغات لكل 100 جنيه من البضائع المشحونة.

في 16 و17 أيلول/سبتمبر، تباطأت الحركة تباطؤاً خطراً. واكتظّ مرسيا السويس وبورسعيد بالسفن، وسرت الشائعة بأن حركة الملاحة متوقفة، وأن القناة معرقلة...

وجّهت الحكومة المصرية نداء مؤثراً إلى المرشدين الذين بقوا في مواقعهم، وكانوا بأغلبيتهم من اليونانيين والمصريين. قالت لهم: «حياة الأمة باتت بين أيديكم! إنكم تخوضون الآن معركة مصيرية. ولا بد أن تمر القوافل مهما كلّف الأمر!».

جهد المرشدون المصريون واليونانيون، منتصبين على جسورهم، وعيونهم مسمّرة على شاشة التشوير[531] للإبقاء على وتيرة حركة العبور وإزالة الزحمة في المراسي. عملوا 24 ساعة على 24، بدون أن يتوقفوا إلا لينعموا ببضع ساعات من النوم بين قافلتين، فيما كانت الحشود المزدحمة على الضفتين تهتف لهم لدى مرورهم[532].

في 18 أيلول/سبتمبر، استؤنفت حركة الملاحة، وعبرت 36 سفينة (مقابل 40 في الأوقات العادية). وفي 20 أيلول/سبتمبر، يبدو أن كل أخطار الازدحام قد تلاشت. وفي 21 أيلول/سبتمبر، كانت الشركة المصرية قادرة على إعادة نظام القوافل اليومية المزدوجة. وتنفّست الحكومة المصرية الصُّعداء، فقد ظلت الملاحة الحرة في القناة مؤمنة...

لم يسفر إضراب «المرشدين» عن تعليق حركة الملاحقة، فلجأت الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى سياسة أخرى، وقررتا المبادرة إلى «تعقيم» القناة، ودعوة شركات الملاحة إلى عدم سلوكها بعد اليوم. وعلى هذا النحو، سوف تُحرم الشركة المصرية من رسوم العبور التي لا تستطيع الاستمرار بدونها.

سرعان ما تبيّن أن الدواء أسوأ من الداء. فلئن بُذلت الجهود لبناء القناة، فذلك، بلا أدنى شك، من أجل اختصار الرحلات البحرية وتخفيض كلفة النقل. ولكن الناقلات النفطية التي تبلغ حمولتها 100 ألف طن (وأكثر) هي وحدها القادرة على سلوك طريق رأس الرجاء الصالح بدون إخضاع شحنتها لارتفاع أسعار يؤدّي إلى كسادها. وتعبر حوالى 100 مليون طن من النفط القناة سنوياً، ويتطلب هذا الشحن 14 مليون طن من سعتها الخام. وللمرور عبر رأس الرجاء الصالح، يتطلب الأمر 7.5 ملايين من الأطنان الإضافية التي يُكلِّف بناؤها نحو 600 مليار فرنك فرنسي. وحتى مع استيفاء هذه الشروط كلها فلن تحل المشكلة بالضرورة، نظراً إلى النقص في منشآت المرافئ. وقد صرّح السفَّان اليوناني نياركوس: «ليس الحل في إرغام ناقلات نفط ضخمة على تحويل مسارها عبر رأس الرجاء الصالح. لا يوجد، لا على الساحل الأطلسي الأوروبي (خارج روتردام) ولا على الساحل الشرقي الأميركي، أي مرفأ بوسعه أن يستقبل ناقلات نفط بهذا الحجم وتفريغ حمولتها»[533].

ارتفع سعر حمولة السفن، وشعرت مرسيليا بارتداد الصدمة فارتفع عدد عمال المرافئ العاطلين عن العمل. وعبثاً قيل لهم إن «تعقيم» القناة سوف يؤدّي إلى ازدهار رأس الرجاء الصالح وداكار، فهذه الحجة لم تعزّهم قط عن خسارتهم. وتوجهت شركات الملاحة إلى حكوماتها تستفسر عن نيّتها أو عدم نيّتها أن تسدد لهم معونات خاصة للتعويض عن تزايد التكاليف بسبب التحويلة عبر رأس الرجاء الصالح. وسوف يُلحق «التعقيم» الخسارةَ على وجه التحديد بفرنسا وإنكلترة اللتين كان 50 % و 66% من نفطهما يمر عبر قناة السويس. وكان من شأن هذا التدبير، على غرار الحدوة

الارتدادية، أن يُلحق الضرر بالذين اقترحوه. وقبل المباشرة بتنفيذه، كان لا بد من البحث عن حل آخر.
كان هذا الحل يتمثّل بإنشاء «نادي المنتفعين بالقناة» الذي اقترحه فوستر دالاس، ولكنّ الارتباك هذه المرّة سوف يتعذّر على الحل.

LXII

منذ نهاية مؤتمر لندن، لم يكفّ فوستر دالاس عن التساؤل عن سلوك الحكومتين الفرنسية والبريطانية. ما مغزى موقفهما؟ هل تنويان التحرك بمفردهما مصادفة؟ في هذه الحالة، يتعيّن على حكومة الولايات المتحدة أن توقعهما قبل فوات الأوان. سوف تجري الانتخابات الرئاسية خلال ستة أسابيع. وأثناء الحملة السابقة، وصل الجمهوريون إلى سدّة الحكم بفضل برنامج سلمي، وكان شعارهم الانتخابي هو «إنهاء الحرب الكورية». ولو اندلعت أزمة جديدة في الشرق الأدنى، لكان من شأنها أن تهدّد فُرص الحزب الجمهوري، ويكون دالاس مسؤولاً عنها شخصياً، وأقل ما يمكن التكهّن به أنه سيفقد منصبه.
كيف يقنع باريس ولندن بالعدول عن مشروعهما؟ بعرض تعويض مُغرٍ عليهما بالمقابل. وقد كتب بول جونسون بهذا الشأن: «حين بلغ دالاس هذا الحد من اجترارأفكاره، جلس إلى مكتبه وحرّر الخطة الشهيرة المتعلقة بجمعية المنتفعين من قناة السويس، بدون العودة إلى مستشاريه إلا شكلياً. كانت البلدان المنتفعة في ذهنه يجب أن تنشئ نادياً، وتستخدم مرشديها، وتسدّد لنفسها متوجباتها، وتسلك فيما بعد طريقها عبر القناة. وإن رفض عبد الناصر التعاون مع هذه الجمعية، فسوف يقاطع أعضاؤها المعبر البحري. وفي هذه الحالة، ـ وهذا هو الطعم الذي يلوّح به للإنكليز والفرنسيين ـ، تسدّد الولايات المتحدة الفاتورة. وبعد بضعة أشهر على هذا المنوال سوف يكون عبد الناصر مستعداً للقبول بتسوية. ولا يبدو أن دالاس درس خطته بالتفصيل، أو لعلّه درس ما قد يكلّف تطبيقها بالنسبة إلى المكلّفين الأميركيين. ولا يبدو كذلك أنه قد تساءل عن السبيل إلى إقناع الكونغرس بالتصويت على الاعتمادات اللازمة لهذه العملية. فاكتفى برفع سمّاعة الهاتف والاتصال بإيدن.
«لن يعرف أحد بلا شك الكلام الذي تبادله الرجلان في ذلك اليوم، ولا أثناء المكالمة الهاتفية التي أجرياها في اليوم التالي. ويستحيل تحديد مسؤولية دالاس أو إيدن عن سوء التفاهم الناجم عن ذلك. لا بد أن كليهما كان متوتّراً نوعاً ما. ولكنّ دالاس، حتى في أفضل أحواله، لم يكن معروفاً بوضوحه في عرض أفكاره. وبوسع المرء أن يعتقد، بدون جسارة، أنه أظهر، في هذه الحالة، إبهاماً أكثر من العادة. وأياً يكن الأمر، تبقى حقيقة مؤكدة وهي أن إيدن هو الذي أخطأ التأويل. فتراءى له ضوء أخضر أمامه. ولم يعد أي شك جائزاً. لقد استسلمت أميركا، وأعربت عن تأييدها الوثيق للإنكليز والفرنسيين، ووافقت على المشاركة في جمعية للمنتفعين بالقناة تشقّ بواسطة قصف المدافع طريقاً لها عبر القناة. وإن أخفق هذا المشروع فسوف تدفع الولايات المتحدة ثمن الخسائر. لم تكن هالة الصداقة الإنكليزية ـ الأميركية تحوم يوماً بهذه الطريقة الجلية للعيان فوق 10 داوننغ ستريت، مثلما كانت في تلك الأمسية يوم 10 أيلول/سبتمبر 1956»[534].
استدعى إيدن الذي اشتدت عزيمته، بفضل هذا النجاح الذي لم يكن ليأمله، مجلسَ العموم في اليوم التالي. وزفّ إلى أعضاء المجلس البشرى السارّة بابتسامة منتصرة:
«قررت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إنشاء جمعية للمنتفعين من قناة السويس. ما زال المشروع قيد الدراسة، ولكن بوسعي منذ الآن أن أحدد خطوطه العريضة. سوف تستخدم هذه

الجمعية مرشدين تابعين لها، وتتولّى تنسيق حركة العبور في القناة، وتعمل عموماً بصفتها هيئة عليا مكلّفة ممارسة كل حقوق المنتفعين. وسوف تُدعى السلطات المصرية لمساعدة هذه الجمعية. ولكني حريص على القول، لئلاّ يسيء أحدهم الفهم، إن الحكومة المصرية، إذا ما سعت إلى عرقلة عمليات الجمعية، أو رفضت أن تقدّم لها الحد الأدنى من التعاون الذي يحق لنا أن نتوقعه، فسوف تتهم بخرق اتفاقية 1888...».

صاح هارولد دافيز، النائب عن مقاطعة ليك: «ولكنّ هذا استفزازاً متعمداً!».

تابع إيدن بدون أن يكترث للمقاطعة: «... في هذه الحالة، تتمتع الحكومة البريطانية والدول المشاركة الأخرى بحرية اتخاذ كل التدابير...».

سأله أحد النواب العماليين: «ماذا تريد القول؟ الحرب؟»

- «... كل التدابير المطلوبة لتأمين الدفاع عن مصالحها...»

صاح نواب يساريون فيما عمّ الهرج والمرج قاعة المجلس: «ما هي؟ ما هي؟»

- «... إما بواسطة الأمم المتحدة، أو بوسيلة أخرى. وسوف أوجّه في الحال، مع موافقة الحكومة الفرنسية، رسالة إلى مجلس الأمن لإطلاعه على القرارات التي اتخذناها.»

أثارت هذه الكلمات الاحتجاج في صفوف المعارضة البرلمانية. وفيما راح النواب المحافظون يهتفون لرئيس الوزراء، لم يحفظ هؤلاء سوى أمر واحد من هذا الخطاب: «أُلغيت كل الحواجز، سنذهب إلى السويس، ونُرسل قبل قوافلنا سفناً حربية، والأميركيون وافقوا على مساعدتنا!».

عندما تلقّى شيبيلوف علماً بهذا التصريح، انتفض وقال: «هذا كثير! ها هم الغربيون يستعدون لخرق اتفاقية 1888 بأنفسهم.[535]»

لم تكد المبارق الكاتبة تنتهي من نقل خطاب إيدن إلى أميركا حتى دقّت وزارة الخارجية ناقوس الخطر. ماذا فعل فوستر دالاس؟ بماذا تُراه وعد البريطانيين؟ هرع أعضاء مجلسي الشيوخ والكونغرس لسؤال البيت الأبيض. ماذا يعني خطاب إيدن؟ بعد دقائق، أخطر أيزنهاور الذي اتصل مرتعباً في الحال بإيدن هاتفياً. وكانت كلماته هذه المرّة خالية من الغموض والالتباس. عندما وضع رئيس الوزراء البريطاني السمّاعة، تراءى له أن الأرض تداعت تحت قدميه. كانت المسألة برمّتها سوء تفاهم مروّعاً. ومرة أخرى، نصب له دالاس فخّاً! وكان يستحيل عليه هذه المرة إخفاؤه عن الجمهور. ففي هذه اللحظة، كان دالاس يعلن، وهو في قمّة الاضطراب، إلى الصحافة الأميركية:

- «أعتقد أن لكل دولة الحق في أن تقرر بنفسها التدابير التي يجب أن تتخذها للدفاع عن حقوقها. لا أدري بالضبط ما قاله السير أنطوني إيدن، إنما لا يتراءى لي أنه قد تعهّد باقتحام القناة بواسطة المدافع.»

سأله أحد الصحافيين: «هل ستقدّم الولايات المتحدة الدعم إلى بريطانيا في حال خاضت هذه الأخيرة عملية من هذا القبيل؟»

أجاب وزير الخارجية الأميركي الذي تعاظم ارتباكه: «لا أدري ماذا تعني بتقديم الدعم. لقد قلت إن الولايات المتحدة لا تعتزم الدخول إلى القناة بواسطة المدافع. أما إذا كنتَ تريد القول: «هل ستدخل الولايات المتحدة حينها في الحرب؟»، فأظن أن الرئيس أيزنهاور أجاب بما يكفي عن هذا السؤال.»

إن ما أقحم وزير الخارجية الأميركي في وضع لا يطاق هو أنه أعطى الانطباع أنه أدلى بأقوال تتناقض مع أقوال رئيسه الذي كان قد صرّح، قبل 48 ساعة، في مؤتمر صحافي آخر:

- «ما دمت أتولّى مهامي الحالية، لن يشنّ هذا البلد الحرب بدون اجتماع الكونغرس وإعلانه ذلك بنفسه. ولن أتصرف خلافاً لذلك إلا إذا تعرّضت بلادنا للعدوان مباشرة.[536]»

عندما اجتمع مجلس العموم في اليوم التالي، بثّ ضجيج المبارق في كل مكان التصريحات الأميركية التي أثارت، حين نشرتها صحف لندن بالخط العريض، هياجاً عنيفاً لدى الرأي العام.

اجتمع حوالى خمسين نائباً قبل الجلسة، وكلّفوا السير ليونيل هيد، النائب العام السابق، إعلام الحكومة أنهم لن يستطيعوا الموافقة على تحرّك خارج إطار الأمم المتحدة، وبدون موافقة الولايات المتحدة على حد سواء.

وأعلن ليونيل هيد فور افتتاح السجال: «من البديهي أن أية حكومة مسؤولة لا يمكن أن تؤكد عدم لجوئها إلى القوة في أي ظرف من الظروف، إنما يستحيل عليّ أن أقدّم دعمي لتحرّك يعادل، بالنسبة إلى بريطانيا، تخلّياً عن التزاماتها الدولية. فقبل اللجوء إلى القوة، لا بد من التشاور مع مجلس الأمن. إنني على يقين أن الحكومة لطالما عقدت العزم على المضي في هذا الإجراء، إنما أرى نفسي مضطراً، نظراً إلى خطورة الوضع وتبديداً لأي سوء تفاهم، أن أطلب إليها تأكيدات واضحة بهذا الشأن.»

ما كاد ليونيل هيد يختم خطابه حتى نهض غايتسكيل. وكان أنطوني إيدن في داوننغ ستريت، يضع اللمسات الأخيرة على كلمته، فحلّ محله سلوين لويد في صفّ الحكومة.

سأله زعيم المعارضة: «على إثر مداخلة السير ليونيل، هل بوسع وزير الخارجية أن يقدّم لنا التأكيدات التي نطالب بها؟»

أجاب سلوين لويد الذي طلب تعليق الجلسة وسط صيحات الاستهجان التي أطلقها النواب العماليون: «لا شك أن رئيس الوزراء يرغب أن يجيب بنفسه عن هذه الأسئلة.»

استؤنفت الجلسة في التاسعة والنصف ليلاً. ويخبرنا بول جونسون: «حين ظهر إيدن، كان الاستسلام يرتسم على وجهه.» لم يفلح في إخفاء مرارته خلف قناع الإذعان. ولا بد من الاعتراف بأنه في موقف دراماتيكي. فطوال مسيرته المهنية، لم يسبق له أن تعرّض لمثل هذه الإهانة التي ألحقها به فوستر دالاس[537]. في ذلك الصباح، طلب أنطوني نانتنج، سكرتير الدولة الدائم في وزارة الخارجية البريطانية، الحديث إليه. وأعلمه أنه توصّل، بعد ليلة مؤرقة لم يكفّ خلالها عن تقليب وإعادة تقليب مسألة السويس في ذهنه، إلى الاستنتاج أن نادي المنتفعين من القناة مشروع غير قابل للتحقيق، ومن الأفضل العدول عنه[538].

لحظة جلس رئيس الوزراء البريطاني في المقعد المخصص له في مجلس العموم، همس ليونيل هيد في أذنه:

- «لن يكون هناك تصويت إذا ما أعلنتَ أنك ترفع هذه المسألة فوراً إلى الأمم المتحدة.»

ولكنّ إيدن لم يشأ التراجع عن قراره. وأعلن تأييده لإنشاء نادي المنتفعين من القناة، فالتراجع يعني الاعتراف بفشله الذريع. على أن الغضب لم يسمح له بالتعبير بوضوح. فتفوّه ببعض الكلمات المبهمة التي لم تسمح بمعرفة قرار الحكومة. فألحّ عليه غايتسكيل بالسؤال.

سأله زعيم المعارضة: «هل يمكن للحكومة أن تؤكد لنا أن لا نيّة لها في سلوك القناة بقوة المدافع؟»

علت الصيحات من كل الجهات: «أجب، أجب!»

حاول إيدن التهرّب من الإجابة، فتضاعفت الصيحات.

- «أجب، أجب!»

وأخيراً، استسلم إيدن الذي اعتراه تعب مباغت.

ـ «سنفعل المستحيل من أجل إنشاء نادي المنتفعين من القناة. ولكن إذا رفضت الحكومة المصرية التعاون مع هذا النادي، فسوف نرفع المسألة أمام مجلس الأمن.»

انتصرت المعارضة. واعتباراً من هذه اللحظة، انتهى السجال سريعاً. فبعد هذا التصريح، لم يعد ثمة ما يقال.

حصلت الحكومة على أكثرية 70 صوتاً. ولكن إيدن كان في وضع لا يُحسد عليه. لقد نسف فوستر دالاس، عن قصد أو غير قصد، المشاريع الفرنسية ـ الإنكليزية إلى غير رجعة. ولم ينجح رئيس الوزراء البريطاني في الحصول على دعم أميركا لتدخّل مسلّح. وعوضاً عن ذلك، بقي المشروع السخيف الذي تقدّم به دالاس، وهو مشروع لم يخترعه، ويعلم أنه غير قابل للاستمرار، وقد ربط به بصورة متهوّرة مصير حكومته.

LXIII

«حين تعلن الولايات المتحدة أنها لن تخوض الحرب وأن روسيا تدعم مصر بكل ثقل البروباغاندا التابعة لها، ألا تصبح كل الأوراق الرابحة بيد عبد الناصر؟». لا شك أن أنطوني إيدن طرح على نفسه هذا السؤال الذي طرحه أحد كاتبي الافتتاحيات الإنكليز غداة إعلان الرئيس أيزنهاور.

هذه هي الخلاصة التي لا بد أن الحكومة المصرية توصلت إليها، فعبد الناصر ألقى في 15 أيلول/ سبتمبر خطاباً شديد اللهجة هاجم فيه نادي المنتفعين من القناة العتيد، ولم يدع أي شك حول الطريقة التي ستستُقبل بها قوافله، في حال خطر لها الاقتراب من مدخل القناة.

صرّح الرئيس المصري: «لن تقاوم الحكومة فحسب بل الشعب المصري بأكمله. سوف يقاومان معاً أية محاولة تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول لتكليف هيئة دولية ممارسة الحقوق السيادية لمصر. إن نادي المنتفعين من القناة جماعة من الاستفزازيين والمتسبّبين بالحروب، ولن نتردد في الرد على القوة بالقوة.[539]»

بما أن الحديث تطرّق إلى «نادي المنتفعين بالقناة»، فلا بد من السعي إلى إنشاء هذا النادي. في 19 أيلول/سبتمبر، التأمت مجموعة «الثمانية عشر» مجدداً في لانكاستر هاوس برئاسة سلوين لويد. وما كادت السجالات تُستهلّ حتى رفضت باكستان التي انضمّت إلى الطروحات المصرية الانتساب إلى الجمعية. أما النروج والسويد والدانمرك وإسبانيا وإيطاليا فقد أعلنت أساساً أنها لا تنوي أن تشقّ لنفسها طريقاً عبر القناة ولا إرغام سفنها على سلوك طريق رأس الرجاء الصالح، ما دام المعبر البحري مفتوحاً أمام الملاحة[540]. تزايد تفتّت «كتلة» الثمانية عشر. كم عضواً يبقى فيها؟ اثنا عشر، عشرة أم تسعة؟ لا أحد يعلم بالضبط لأن ألمانيا وهولندا أعربتا بدورهما عن المزيد والمزيد من التحفظ.

أما دالاس فهو في ورطة لأنه أمعن التفكير في هذه الأثناء في مساوئ مشروعه. فلا يجب عليه الحصول على موافقة الكونغرس فحسب بل الانتقال به إلى حيّز التنفيذ. ولهذه الغاية، لا بد من تعليق القانون المناهض للاحتكار الذي يتمسك به معظم أعضاء الكونغرس بشدة.

ولهذا السبب، فالمؤتمر الجديد لن يقدّم للفرنسيين والإنكليز سوى رضى أفلاطوني. لا شك أن وزير الخارجية يوافق على إنشاء النادي بل هو على استعداد لدعمه «معنوياً»، ولكنه لا يستطيع التعهد بإرغام السفن التي تعلوها الراية الأميركية أن تدفع إلى هذا النادي قيمة رسوم العبور[541]. أما

عن احتمال تحمّل أميركا لتكاليف العملية، فقد اكتفى بالتأكيد بمفردات مبهمة أنه «سوف يتباحث في الأمر لدى عودته مع زميله وزير الخزينة.[542]»
مع استئناف المناقشات، اتضح أن مشروع النادي، إذا ما خضع للتصويت، لن يحصل على أكثرية الأصوات. فتقرر عدم تقديم اقتراح تفادياً لإرخاء ظلال قاتمة أكثر من اللازم على هذا الخلاف. ولشدة ما كان البيان الختامي مبهماً، فقد كل دلالته، وحتى هذا النص الملطف لم يكن بالإمكان عرضه على التصويت. ولم يخفِ المندوبون الفرنسيون خيبة أملهم، ولم يوافقوا على البيان الختامي «إلا بعد إبداء التحفظ الشديد». ولم يعد سلوين لويد وفوستر دالاس يتبادلان حتى الكلام. ذلك هو المناخ القاتم الذي شاب اختتام المحادثات.
عُقد الاجتماع الأول للبلدان الأعضاء في النادي يوم 19 تشرين الأول/أكتوبر على مستوى السفراء. وانتخب رئيساً له إيفيند بارتيلو، القنصل العام للدانمرك في نيويورك. ولكن لم يتخذ أي قرار بشأن تحديد مقرّه. ويلحظ النصّ التأسيسي فقط أن «الأعضاء يتشاورون ضمن مجلس يجري تمثيل كل منهم فيه.»[543] مسكين السيد بارتيلو! فلا أحد يقول له ماذا يجب أن يقول، ولا أحد مخوّل أن يعطيه التعليمات. والأسوأ من ذلك أن لا أحد يستطيع أن يقول بالضبط ما يجب أن تكون هذه التعليمات...
لم يعد لجمعية المنتفعين من القناة سوى حل واحد: الاتصال بعبد الناصر والبحث معه في ظروف عبور القوافل. وكان من السهل توقّع الرد، فالأميركيون حوّلوا ما كان يجب أن يكون أساساً هيئة ضغط اقتصادي إلى «هيئة استسلام»[544].
لم يعظِّم الإخفاق الثلاثي «لإضراب المرشدين» و«تعقيم القناة» و«نادي المنفتعين من القناة» لا سُمعة الغربيين ولا تلاحمهم. ولكن تأثيره على الرأي العام العالمي كان مؤسفاً. وقد كتب بيفان بهذا الشأن: «أظهر هذا الإخفاق نزاع السويس لا كنزاع بين القومية المصرية والمطالب المشروعة للتجارة الدولية بل كمثال جديد للصراع القديم العقيم بين الإمبريالية والبلدان ذات السيادة الحديثة العهد.[545]»
انقضى اثنا عشر أسبوعاً منذ خطاب الإسكندرية، اثنا عشر أسبوعاً لم يكفّ الغربيون خلالها عن الانكفاء والتراجع. ولم يعد في الساحة الدولية مَن يتمسك بمواقف «متشددة» إزاء الحكومة المصرية سوى لندن وباريس[546].
وبدأ الكثيرون أصلاً، في لندن وباريس، ـ إنما في لندن أكثر من باريس ـ يملّون هذا الشجار. وأحسّ بعضهم بالخجل أمام كل هذا التفكك والعجز. وتساءل بعضهم الآخر «إذا كان من الضروري حقاً إخماد عبد الناصر، وإذا كان الإخماد الذاتي ضرورياً كذلك في الوقت نفسه.»
هل يكون الحل على مضض هو التوجه إلى «ميونيخ جديدة»؟ بعد الوعود التي قطعها إيدن لمجلس العموم، لم يبق أمامه من حل آخر سوى رفع الخلاف أمام الأمم المتحدة.
ومع ذلك، كان الفرنسيون والإنكليز قد أقسموا على عدم القيام بذلك، فلئن لم تخامرهم الشكوك في أن أميركا سوف تنسف مؤتمر لندن، فهم يعرفون أنهم سيواجهون لا محالة في مجلس الأمن الفيتو الروسي.

في 23 أيلول/سبتمبر، رفعت الحكومتان الفرنسية والبريطانية رسمياً مجملَ قضية السويس إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبعد أقل من 24 ساعة، حذت الحكومة المصرية حذوهما[547].

وعلى ذلك، عندما اجتمع مجلس الأمن في نيويورك، يوم 26 أيلول/سبتمبر، وجد أمامه شكوى فرنسية ـ إنكليزية وشكوى مصرية[548].

افتتحت الجلسة الأولى وسط مناخ متشنّج. لم تأت فرنسا وإنكلترا إلى نيويورك على أمل التوصّل إلى تسوية. وكانتا تعلمان أن مقولاتهما لا يمكن أن تحظى بتبنّي الأمم المتحدة، وتفضّلان قطيعة على تسوية ليست في صالحهما تؤمّن لعبد الناصر الإفلات من العقوبة وتفقدهما ماء الوجه. ولئن وافقتا على رفع القضية أمام مجلس الأمن، فإنما فعلتا ذلك لكي تثبتا أن لا إمكانية لحل بالتراضي مع مصر، وأن قرارهما باللجوء إلى العنف لم يأت إلا بعد استنفادهما كل المساعي التوفيقية.

كان السؤال الأول الذي طرحه مجلس الأمن على نفسه يتعلق بمعرفة أي شكوى سوف يبحثها أولاً. وبعد نقاش مبهم أتاح لدالاس وشيبيلوف تبادل بعض الكلام المبطّن، قرر المجلس إعطاء الأولوية للشكوى الفرنسية ـ الإنكليزية. وطالبت يوغسلافيا بدراسة الطلبين معاً ولكن طلبها رفِض بغالبية 6 أصوات[549] مقابل صوتين[550]، وامتناع ثلاثة عن التصويت[551]. فاز الغربيون إنما بأغلبية صوت واحد، ثم قرر مجلس الأمن تأجيل جلسته إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر.

استؤنفت النقاشات العامة في التاريخ المحدد، ولكنها جرت فقط من أجل المتفرّجين. فقد تواصل النقاش الحقيقي ضمن اجتماعات خاصة جرت أيام 9 و10 و12 تشرين الأول/اكتوبر بين السادة هامرشولد وبينو وسلوين لويد ومندوب مصر، الدكتورمحمود فوزي. وأثناء هذه المحادثات، كانت للأمين العام للأمم المتحدة لقاءات مطوّلة مع فوستر دالاس وبوبوفيتش، المندوب اليوغسلافي، وكريشنا مينون، الوزير الهندي بلا حقيبة والممثل الشخصي لجواهر لال نهرو[552].

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع مجلس الأمن في جلسة عامة. وقدّمت فرنسا وبريطانيا مشروع قرار مشتركاً. تألف هذا المشروع من شقّين: الشقّ الأول يحدد «المبادئ الستة» التي يجب أن تستلهمها أية تسوية لمسألة السويس، أي ما يلي:

1o تأمين حرية العبور من خلال القناة بدون أي تمييز؛

2o احترام سيادة مصر؛

3o الإبقاء على تشغيل القناة خارج النفوذ السياسي لكل البلدان؛

4o عقد اتفاق بين مصر والمنتفعين على أساس تحديد رسوم العبور والتكاليف؛

5o تخصيص نسبة عادلة من المبالغ المجبية لتحسين القناة؛

6o تسوية المسائل العالقة بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية بواسطة هيئة تحكيم.

ويتعلق الشق الثاني بكيفية التطبيق[553].

كانت النقطة الثالثة، المتعلقة «بجزرنة» القناة ـ وكان هامرشولد هو الذي اقترح هذه الصيغة العبقرية ـ هي التي تطرح أكبر قدر من الصعوبات. ولكن الدكتور محمود فوزي باغت الجميع إذ وافق عليها باسم حكومته.

قال فوزي: «أما بعد، فالوسيلة الفضلى لتحييد إدارة القناة عن السياسة تكون بتبنّي تعهّد دولي على شكل إعادة تأكيد أو مراجعة لاتفاقية 1888، ومصر تقبل هذه الصيغة أو تلك.[554]»

جرى تبنّي الشق الأول من مشروع القرار الفرنسي ـ الإنكليزي بعد التصويت عليه بالإجماع[555]. ويعادل هذا الاتفاق عملياً، بالنسبة إلى فرنسا وإنكلترا، «التخلي عن مطلبهما بالإدارة الدولية»؛ ويعادل بالنسبة إلى مصر، القبول بالمبدأ الأساسي ومفاده أن «تشغيل القناة يجب ألاّ يخضع لسياسة قوة عظمى واحدة.»

إلا أن الشق الثاني من القرار الذي يتعلق بكيفية التطبيق لم يحصل سوى على 9 أصوات[556]. وصوّت كل من يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي ضده[557]. وطلب بوبوفيتش، المندوب اليوغسلافي، أن يستبدل الشق الثاني من الاقتراح الفرنسي ـ الإنكليزي بنص «يوصي فيه مجلس الأمن الأطراف المعنية بمتابعة مفاوضاتها ـ وإن بمساعدة الأمين العام ـ والامتناع، ريثما يحدث ذلك، عن اتخاذ أي تدبير من شأنه أن يهدد التسوية النهائية».

ولكن بما أن فوستر دالاس صرّح، باسم الولايات المتحدة، أن «يبقى المجلس برأيه ينظر في المسألة وأن يتابع الأمين العام تبادل الآراء بين الأطراف المعنية»، لم يصرّ المندوب اليوغسلافي على أن يخضع اقتراحه لتصويت منفصل. فنظراً إلى انفراج الأجواء، من الأفضل عدم القيام بأية خطوة قد تؤدي إلى تعكير صفوها...

صرّح بينو: «أرى أننا قد توصلنا إلى نتائج تظل إيجابية على الرغم من عدم اكتمالها. لقد شرَّفت هذه الجلسة منظمة الأمم المتحدة التي نفخر جميعاً بكوننا من أعضائها.[558]»

في الأيام التالية (14 ـ 19 تشرين الأول/أكتوبر)، اتصل هامرشولد بالمندوبين الفرنسي والإنكليزي، ناقلاً رغبة أعرب عنها فوستر دالاس. وطلب إليهما أن يحددا ما هي في نظرهما «الشروط المطلوبة لتطبيق المبادئ الستة التي جرى تبنّيها.» وبعد أن حصل على «تفسيراتهما»، أرسل في 24 تشرين الأول/أكتوبر إلى الدكتور فوزي يبلغه بها ويرجوه إعلامه إذا كانت الحكومة المصرية مستعدة للقبول بها.

كتب الأمين العام: « بعد أن تناولت معك مسألة التاريخ والمكان حيث يمكن استئناف المحادثات الاستكشافية ، في حال رأت الحكومات الثلاث أنه من المفيد استئنافها، ها هو في اعتقادي الوضع الذي يجب دراسته.» ويلي ذلك عرض لوجهات نظر لندن وباريس.

كان الرد الذي أرسله محمود فوزي إلى هامرشولد، بواسطة عمر لطفي، من أكثر الردود سعياً للوفاق. باستثناء نقطة تفصيلية تتعلق بطريقة عمل هيئة التحكيم[559] ـ يمكن لمحادثات لاحقة تسويقها بسهولة ـ وافق وزير الخارجية المصري على تأييد «التفسيرات» الفرنسية ـ الإنكليزية. وأخيراً، تم بلوغ الهدف: «ابتداء من هذه اللحظة، بات من الممكن القول إن «خلاف السويس» قد انتهى عملياً.[560]»

وعلى الإثر اتفق كريستيان بينو وسلوين لويد ومحمود فوزي، ودائماً بفضل المساعي الحميدة لهامرشولد، على اللقاء في جنيف لتسوية النقطة الخلافية الأخيرة. وترك المندوبون الثلاثة للأمين العام مهمة تحديد موعد اللقاء[561].

وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، أرسل محمود فوزي إلى هامرشولد يعلمه أنه يدرس بعناية رسالته تحضيراً للاجتماع المرتقب. ولم يبق سوى انتظار رد لندن وباريس.

في اليوم نفسه (29 تشرين الأول/أكتوبر)، الساعة الخامسة عصراً، هبطت كتيبة المظليين الإسرائيليين من اللواء 202، بحماية دوريات من الطائرات المطاردة النفاثة Mystère IV على مسافة كلم واحد شرق ممر متلا، في قلب شبه جزيرة سيناء[562]. في الساعة نفسها، انطلقت فرقة إسرائيلية مؤلّلة مكلّفة موافاة فوج المظليين براً داخل الأراضي المصرية على مستوى مركز الكونتلا الصغير، شمال خليج العقبة.

بلغ هذا النبأ بعد ساعتين كل عواصم العالم. ولئن لم يتسبّب بأي مفاجأة في لندن وباريس، فقد أثار في كل مكان الذهول.

في اليوم التالي، 30 تشرين الأول/أكتوبر، التاسعة والنصف صباحاً، طلب ألدريش، سفير الولايات المتحدة الذي أخطرته وزارة خارجية بلاده أن يقابل على وجه السرعة مدير وزارة الخارجية البريطانية. فنظراً إلى أن الحدود العربية ـ الإسرائيلية قد اختُرقت، تعيّن على الأطراف الثلاثة الموقعة لاتفاق 25 أيار/مايو 1950 [563] ـ فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ـ أن تتشاور على الفور. فاستقبله سلوين لويد في الحال، وأخبره أنه لا يعلم شيئاً، فعرض عليه ألدريش مشروع قرار تقترح واشنطن أن ترفعه إلى مجلس الأمن «لوضع حد للمعارك التي بدأت خلال الليل في شبه جزيرة سيناء.» ولم يعترض سلوين لويد.

في الرابعة والنصف عصراً، طُلب إلى ألدريش أن يتوجه مجدداً إلى وزارة الخارجية البريطانية. استقبله هذه المرة سكرتير الدولة إيفون كيركباتريك الذي تولى منصب أنطوني نانتنج المستقيل[564]. وسلّمه كيركباتريك نصّ إنذار وجّهته حكومتا لندن وباريس إلى حكومتي تل أبيب والقاهرة، وأرسله إلى الصحف. فوجئ ألدريش إذ علم، بالمناسبة، أن بينو الذي نقل مقر نشاطه من وزارة الخارجية الفرنسية إلى داوننغ ستريت قد أبلغ فحوى الإنذار إلى السفيرين المصري والإسرائيلي في لندن. وانسحب السفير الأميركي بدون أن يعلّق لإخطار وزارة خارجية بلاده.

في الوقت نفسه، أعلم موليه في مقر الجمعية الوطنية بباريس وأنطوني إيدن في مجلس العموم البريطاني برلمانيهما أنهما وجّها «إلى الطرفين المتناحرين إنذاراً يوعز إليهما بالانسحاب إلى مسافة 16 كلم من هذه الجهة وتلك من القناة والسماح باستقرار قوات فرنسية ـ بريطانية في بورسعيد والإسماعيلية والسويس. وما لم يُستَجب لهذه المطالب في الساعات الاثنتي عشرة القادمة، فسوف يصار إلى احتلال هذه القواعد بالقوة لحماية حرية الملاحة.»

في وايت هول وماتينيون، كان الانتظار بين دقيقة وأخرى لاتصال هاتفي من القاهرة يعلن الإطاحة بعبد الناصر وقبول مصر بتدويل القناة.

حين تبلّغ فوستر دالاس هذا النبأ، لم يستطع أن يكظم غضبه فصاح: «القيام بذلك دون إخطارنا خيانة! إنه أكثر إنذار شراسة في التاريخ الحديث[565]! لن أصدّق أبداً بعد اليوم أي كلمة يقولها لي إيدن وموليه!»[566].

واتصل دالاس على الفور بكابوت لودج، المندوب الدائم للولايات المتحدة في مجلس الأمن، يأمره «بعرقلة التحرك العسكري الفرنسي ـ الإنكليزي بكل الوسائل المتاحة.[567]» أما بالنسبة إلى الجنرال أيزنهاور فكان قرار لندن وباريس الذي جاء قبل أيام من الانتخابات الرئاسية الأميركية بمثابة «لكمة يتلقاها على وجهه مباشرة.[568]» فأمر اللواء البحري براون الذي يقود الأسطول السادس بالانطلاق فوراً إلى الاسكندرية لحماية الرعايا الأميركيين[569].

LXVI

تضيء المفاجأة التي حدثت ليل 29 ـ 30 تشرين الأول/أكتوبر استعادياً كل الأحداث التي جرت في الغرب منذ خطاب التأميم في الإسكندرية. بانت الحقيقة فجأة: مؤتمر لندن، مهمة منزييس، لجنة الدول الخمس، نادي المنتفعين من القناة، المداولات في مجلس الأمن، لم تكن كل هذه المبادرات سوى شاشة من الدخان ترمي إلى التعمية على أميركا ومصر. لم تعدل لندن وباريس قط عن اللجوء إلى القوة، ولذلك خاضتا في الرمال المتحركة لمفاوضات طويلة. فالتعثر غير المفهوم لم يكن في الواقع سوى حيلة أعطت هيئتي الأركان الفرنسية والبريطانية الوقت الضروري لاستكمال استعداداتهما. لقد طلبت الأميراليتان الفرنسية والبريطانية اللتان أُخذتا على حين غرّة مهلة ستة أسابيع لتنظيم حملة عسكرية. ولم يكن للمفاوضات التي تابعها الدبلوماسيون ورجال الدولة من غرض آخر سوى منحهما هذه المهلة.

اعتباراً من 30 تموز/يوليو، جرت محادثات عسكرية فرنسية ـ بريطانية في لندن، وبدأ الخبراء يرسمون خططهم. وكان هدفهم تنظيم عملية جوية ـ بحرية لضمان التحكم في القناة، من أجل أن تتولاها سلطة دولية.»

يوجد تحت نهر التاميز معقل تحت الأرض، شيّد خلال الحرب العالمية الثانية لكي تتباحث فيه الحكومة البريطانية بمأمن من الغارات الجوية الألمانية. ويعرف هذا المعقل باسم Terrapin[570] . في هذا الكهف تحت النهر، انعزل الخبراء العسكريون الفرنسيون والبريطانيون، أي حوالى ثلاثين ضابطاً، للسعي جاهدين إلى تنظيم ضربة عسكرية.

قلّما أُحيط سرٌّ بمثل هذا الكتمان. كانت المغلّفات التي كتب عليها Terrapin لا يمكن أن تفتح في إنكلترا إلا من قِبل رئيس الحكومة والملكة؛ وفي فرنسا، من قِبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وحتى قادة أركانهم التابعون لهم لا يحق لهم الاطلاع عليها. لم يكن أي موظف في وزارة الخارجية الفرنسية[571] ولا أي عضو في وزارة الخارجية البريطانية على علمٍ بالعملية التي تتحضر. ولم يعلم شوفيل، السفير الفرنسي في بريطانيا، بشيء قبل 29 تشرين الأول/أكتوبر. فحين جاء بينو أو موليه للتباحث في لندن مع إيدن وسلوين لويد، لم يطلعاه على أي شيء[572]. كما أن الحكومة الفرنسية نفسها لم تعرف شيئاً إلا مساء عودة موليه إلى لندن بعد تسليم الإنذار إلى مصر[573]. وكان رئيس الحكومة الفرنسية يقول لمعاونيه: «ثقوا بي... لا أستطيع أن أفصح عن كل شيء... لم تُحسم المسألة. وحين أقول لكم ذلك، لا أعرب عن أمنية بل عن اقتناع...عبد الناصر لم ينجح بعد[574]...». وحدهم الجنرالات الذين يقودون الوحدات العسكرية المنخرطة في العملية أحيطوا علماً. ولكن ضباطهم لا يعرفون أسباب التمارين التي طلب إليهم القيام بها. ولم تقتصر المراقبة على الألسن بل تعدّتها إلى تقاسيم الوجوه. فقد قيل للأميرال بارجو المعروف بطبعه البشوش أن يتخذ « تعبيراً أقل ابتهاجاً»، وهي إشارة واضحة أكثر من اللازم لتدخل عسكري وشيك[575].

كانت العملية المقررة من أكثر العمليات جرأة. إذ يتعلق الأمر بالتدخل بواسطة السلاح على بعد 4500 كلم من لندن، و3500 كلم من مرسيليا والجزائر. وكانت نقطتا الارتكاز الوحيدتان المتاحتان هما مالطة وقبرص الواقعتين على بعد 1500 كلم و400 كلم من السواحل المصرية.

على هذه المسافات، لا بد من نقل حوالى 80 ألف جندي مع عتادهم وذخيرتهم وإمداداتهم. وسوف تجنّد العملية، بالنسبة إلى فرنسا، 18 سفينة حربية، وحاملتي طائرات، وثلاثة تشكيلات جوية مشحونة، و13 سفينة مساعدة، و10 سفن برمائية، وغواصتين، و14 كاسحة ألغام، و5 بواخر، وسفينة ـ مشفى واحدة، و45 سفينة شحن، و7 ناقلات نفط، وصهريجين للمياه العذبة، و200 طائرة، و9500 آلية، و35 ألف جندي؛ وكانت التعبئة عند الإنكليز أعظم بكثير: 100 سفينة حربية، و3 طرّادات، و3 حاملات طائرات، وغوّاصات، 300 طائرة، و45 ألف جندي.

كانت قبرص هي الموقع الذي يجب أن يتجمع فيه هذا الأسطول العظيم، وبما أنها تحت السيطرة الإنكليزية، فمن الطبيعي أن يُعهد في قيادة العمليات العسكرية إلى الإنكليز.

اعتباراً من 2 آب/أغسطس، استدعى البريطانيون 30 ألف جندي احتياطي من سلاح البر وعدداً من الخبراء. وأُخرجت من الأحواض قوارب الإنزال وناقلات الدبابات والمدمّرات وكاسحات الألغام. وفي كاتريك وسالزبوري، طُليت قوافل من الدبابات والشاحنات والمصفّحات الرشّاشة والمدرّعات باللون الأصفر الرملي، وسلكت طريق المرافئ على الساحل الجنوبي لإنكلترا. واستقدمت طائرات Canberra و Hawk - Hunters من ألمانيا، في حين جُمعت سريعاً في الجزائر عناصر الفرق الفرنسية الثلاث[576]

في 4 آب/أغسطس، أبحر عدد من الوحدات البحرية الملكية البريطانية، المحملة بالقوات العسكرية، إلى مضيق جبل طارق. وفي الوقت نفسه، كانت تسود حركة محمومة في تولون حيث ضحّى المهندسون وعمال الترسانات بإجازتهم. وغادرت تولون إلى «وجهة غير معروفة» الطرّادة Georges - Leygues ، وخافرة الأسطول Surcouf ، والطرادات السريعة Le Corse و Le Brestois ، والخافرات Bambara ، Kabyle ، Arabe ، Malgache ، Berbère ، Sakalave ، Soudanais ، والغواصة Sultane وحاملة الطائرات Arromanches و La Fayette ، بالإضافة إلى عدد من سفن العمارة البحرية الأقل حمولة. ولم يبق في مرفأ تولون سوى سفينة Jean - Bart التي تحمل شارة الأميرال بارجو والتي كانت تحمِّل الذخائر، وسفينة Bois - Belleau التي كانت تجري أعمال الترميم فيها على قدم وساق. وكان مجمل الأسطول الفرنسي تقريباً في المتوسط قد أبحر.

في 8 آب/أغسطس، جرى تعيين قادة الحملة العسكرية. وهم في الجانب الإنكليزي: الجنرال السير تشارلز كايتلي الذي يشغل منصب قائد حليف [577]، واللواء البحري دورنفورد ـ سلايتر، والمارشال الجوي د.هـ.ف. بارنيت، والفريق السير هيوغ ستوكويل[578]. أما في الجانب الفرنسي، فهم اللواء البحري للأسطول بارجو الذي سيكون مساعداً للقائد [579]، والعميد البحري لانسلو [580]، واللواء أ. بوفر [581]، والعميد بروهون[582].

قاد الجنرال بوفر القوة (أ) المؤلفة أساساً من فوج المظليين العاشر (الجنرال ماسو) الذي يضم الفيلق الأجنبي الأول من المظليين (الكولونيل كونان شاتو ـ ماسو)، والفيلق الثاني من المظليين (الكولونيل فوسي ـ فرانسوا)، والفرقة الآلية السريعة السابعة (الجنرال هويت)، وأساطيل الدبابات الثلاث AMX ، وأسطول الدبابات الأول Patton . وترأس الجنرال بروهون المجموعة الجوية المختلطة رقم 1.

اتجهت كل هذه القوات إلى قبرص في أواخر شهر آب/أغسطس. وفي 29 آب/أغسطس، أنزلت مفرزة انقضاض فرنسية أولى مؤلفة من 170 عنصراً من سفينة الشحن Aulne ، ونُقلت إلى

معسكر في نيقوسيا، على مسافة 16 كلم من فاماغوستا[583]. وتبعهم في 5 أيلول/سبتمبر 150 عسكرياً فرنسياً ينتمون إلى الطاقم الأرضي لسلاح الجو. وفي 7 أيلول/سبتمبر، أُنزل210 مظليين في ليماسول. وأعلنت وكالة رويتر للأنباء أنه «يمكن أن يكون 7 آلاف جندي فرنسي وصلوا لتعزيز الحاميات الإنكليزية في قبرص أثناء أزمة السويس». واحتجت اليونان على وجود وحدات مسلحة فرنسية في جزيرة تطالب بسيادتها عليها وتعرب عن قلقها المتزايد المتواصل لكثافة قوات الاحتلال[584].

وفي الواقع، سرعان ما اكتظت المرافئ القبرصية. وتكدّست الدبابات والشاحنات والمعدّات من كل الأنواع على أرصفة مرفأ فاماغوستا. أما المنشآت العسكرية في ليماسول ونيقوسيا فقد تبيّن سريعاً أنها أصغر حجماً من قدرتها على استيعاب الجنود الذين لا يكفّون عن[585]. ولا بد من التجهيز السريع لقاعدتين جويتين إضافيتين في أكروتيري وتيمبو.

ولكن الأمر لا يتعلق فقط بإحضار قوات عسكرية إلى قبرص بل باستخدامها. ويرتبط حجم الوحدات وطبيعتها وتنظيمها بخطة عملانية. فما هي الخطة التي ستنفذها الحملة العسكرية؟

LXVII

هنا تبرز صعوبات هامة لأن الخلفيات السياسية تتباين وتتداخل مع العوامل العسكرية. فلم يكن الإنكليز والفرنسيون، رغم تلاحمهم ظاهرياً، ينظرون إلى الأمور النظرة نفسها. فالإنكليز يشخصون إلى عمّان وبغداد؛ والفرنسيون إلى القاهرة والجزائر، الأمر الذي سوف يحملهما تقريباً على القيام بعمليتين مختلفتين.

تُرجمت هذه التباينات بجملة من المشاريع تستلهم جميعها تصورات متناقضة. فهناك أولاً الخطة 700 التي استُبدلت بالخطة Amilcar ، ثم خطة (الفارس) Mousquetaire التي استُبدلت بعيد ذلك بخطة Mousquetaire المعدّلة. في الأيام الأخيرة، استبعدت خطة Mousquetaire المعدّلة لصالح خطة Omelette التي أعقبتها خطة Téléscope المهددة بدورها بالاختفاء لصالح خطة Dunkerque، في حين لم تستبعد لندن في لحظة ما حملة شتوية[586]...

تُعزى هذه التعديلات المتعاقبة إلى أن موقف إنكلترا إزاء مصر ليس مثل موقف فرنسا. فقد احتفظت لندن بأمل استعادة وضعها في الشرق الأدنى معتمدة على الصداقات التي ما زالت تحتفظ بها هناك. لم تغفر طردها من القناة، ولكنها اقتنعت بدرجة أقل بإقالة غلوب باشا ورفض الأردنّ الانضمام إلى حلف بغداد. كانت الانتخابات مقررة قريباً في عمّان، وقد تحمل إلى السلطة حكومة مناوئة للإنكليز وموالية لمصر. فلماذا لا تتوارى خلف العراق للقيام باحتلال وقائي للأردنّ؟ وذلك أن إرغام الأردنّ على العدول عن إجراء الانتخابات والانضمام إلى حلف بغداد من شأنه أن يبدّد إخفاق مهمة جيرالد تامبلر وسلسلة الأحداث المذلّة التي أعقبتها. سوف يبدأ الجيش العراقي باحتلال شمال الأردن؛ ثم، وباتفاق مشترك، يطلب الملك حسين ونوري السعيد إلى القوات الإنكليزية المتمركزة في قبرص القدوم «لإعادة النظام». فتصبح هذه القوات المتموضعة بقوة في المملكتين الهاشميتين قادرة على ممارسة ضغط قوي على القاهرة لحملها على الصلح. وسوف يُطاح بعبد الناصر، وحتى لو لم يحصل ذلك، فهذه العملية سوف تشكل بالنسبة إلى إنكلترا انتصاراً مرموقاً كافياً للسماح لها بالاكتفاء بتسوية على أساس التفاوض لأزمة السويس[587].

كان رأي الفرنسيين مغايراً تماماً. فقد اعتبروا أن هذه الخطة تحمل في طياتها ما يذكّر بـ «بالهلال الخصيب»، ولم يستوعبوا جيداً الدور الذي سيضطلعون به[588]. كما أنها لا تعجب إسرائيل التي أبلغت أنها لن تتردد في التدخّل المسلح في حال دخلت قوات عراقية إلى الأردن ولو بحجة الإشراف فيه على الانتخابات. فثمة أمر ليس بوسع إسرائيل أن تطيقه، وهو وحدة الدول العربية المجاورة لحدودها، لأنها تدرك أن بقاءها مرهون بتشرذم هذه الدول. فحذرت لندن رسمياً حكومة تل أبيب من أن بريطانيا سوف تضطر، في حال شنّت إسرائيل حرباً على الأردن، إلى القيام بالمثل ضد إسرائيل، بموجب معاهدة المساعدة التي تربطها بالأردن. وعلى الفور، تدهورت العلاقات بين لندن وتل أبيب. وكان الوضع معقّداً في الأساس بدون أن يضاف إليه نزاع آخر...

احتجّ الفرنسيون: «كل ذلك يبعدنا عن أهدافنا الحقيقية. لماذا نستعد؟ ألشنّ الحرب على إسرائيل أم على مصر؟»

لا شك أن للفرنسيين مصلحة أكثر من الإنكليز في مراعاة مصر، فمدارسهم ومعاهدهم والإشعاع الذي يتمتعون به في هذا البلد رأسمال لا يقدّر بثمن. ولكنّ كل ذلك امّحى في ذهن القادة الفرنسيين بسبب المساعدة التي يقدّمها عبد الناصر إلى الثورة الجزائرية[589]. لم يكن الهجوم على مصر بالنسبة إليهم يعني الحيلولة دون قيام عبد الناصر « بالابتزاز حول القناة» [590]، بل يعني قطع الحبل السرّي مع الجزائر. كان هذا الاقتناع، بالإضافة إلى «موقف مناهض للميونيخية» مبدئياً يشكّل مزيجاً متفجراً بشكل خاص.

فأُعدت خطة جديدة كان مركز الجاذبية فيها يقع أكثر لجهة الغرب. سوف يصار إلى إنشاء رأس جسر في الإسكندرية. واعتباراً من اليوم السابع، تخاض «معركة الأهرامات»، فيُسحق الجيش المصري بين قوات الإنزال الفرنسية ـ الإنكليزية التي تصعد على طول الساحل، والفرقة البريطانية المصفحة العاشرة المتمركزة في ليبيا التي تنقضّ آتية من الغرب على القاهرة، سالكة الطريق التي سلكها رومل سابقاً.

ولكنّ ليبيا رفضت رفضاً قاطعاً أن تكون أراضيها قاعدة انطلاق لهجوم ضد دولة عربية أخرى. وخشي إيدن، من ناحية أخرى، عواقب معركة تجري في القاهرة حيث يتوجب قصف أهداف عسكرية تقع في أكثر الأحياء السكنية اكتظاظاً في العالم. وبالتالي، رفضت الحكومة البريطانية خطة Mousquetaire، وأيّدت رأي الأميرال بارجو الذي طالب برأس جسر في بورسعيد، فكانت خطة Mousquetaire المعدّلة.

غير أن التصوّرات الفرنسية والإنكليزية تباينت حتى في هذا المجال. ففي ذهن الجنرالات الفرنسيين، لا بد أن تكون العملية المقررة عملية خاطفة: 48 ساعة من التحرك الجوي لتعطيل الطيران المصري، إنزال مظليين، وإنزال خفيف ينطلق من قبرص بقوارب برمائية، وهجوم صاعق على طول القناة، مع مظليين يقفزون فيها بين أرتال المشاة. ولو اقتضت الحاجة، بعد احتلال المعبر المائي، «انقضاض» على القاهرة للإطاحة بعبد الناصر[591].

غير أن هذه الخطة المستلهمة من «الاندفاع الفرنسي» بدت جريئة للإنكليز الذين لم يريدوا إقحام المظليين البريطانيين في أرنهايم جديدة[592]. كما ارتابوا في النزعة الفرنسية إلى الارتجال. ورأى الجنرال كايتلي أن أي إنزال يتطلب حملة «جونفسية» مسبقة بستة، أو عشرة بل اثني عشر يوماً. لقد تلقت مصر من الاتحاد السوفياتي فوجاً كبيراً من مطاردات Mig وقاذفات Illyouchine التي جعلت من الطيران المصري أقوى طيران في الشرق الأدنى. ولا بد من المباشرة بإبطال مفعول هذا

الطيران بواسطة قصف قواعده. وفي هذه الأثناء، يجري تقويض «رغبة المقاومة عند الناس» بواسطة إلقاء المناشير، وتأليف «لجنة حرّة للضباط المصريين» يُستقدم باسمها محمد نجيب من عزلته لإعادته إلى السلطة. ولن يستطيع عبد الناصر أبداً أن يقاوم هذا الهجوم الذي يتألف من الطوربيدات والمناشير، وسينهار في نهاية الأمر. وفي ذلك اليوم، يجري احتلال القناة بلا مقاومة ويصبح الهجوم على القاهرة غير ضروري.

لعل هذه الخطة حكيمة ولكنها تهمل عاملاً أساسياً هو عامل الوقت. إذ يرتبط نجاح العملية بسرعتها. ويجب أن توضع أميركا والأمم المتحدة أمام الأمر الواقع ويُشلّ تحركهما منذ الساعات الأولى. ولذا، اعترض الفرنسيون لأن الخطة الإنكليزية سوف تتطلب مُهلاً أطول من اللازم. وقد بدأ المظليون التابعون للجنرال ماسو، القابعون بلا حراك، والمكدّسون في معسكراتهم الضيقة في قبرص، يتوترون. كانوا يقولون عن زملائهم البريطانيين: «الإنكليز رهيبون. يتأملون في كل حركة، أكثر بمرتين من الوقت اللازم لتنفيذها، لكأنهم يتأهبون لمواجهة الجيش الألماني!» [593].

لئن تميّز الدبلوماسيون بالتردد والمراوغة، فلا يمكن القول إن هيئات الأركان أظهرت تطابقاً كبيراً في الآراء. واعترى ذلك حيرة مؤسفة. ولكل هذه الخطط التي وضعت ثم أهملت بالتناوب عيبٌ مشترك وهو افتقارها إلى الشرارة الأولى، ولذلك تردد أصحابها حول موقع تنفيذها.

هذه الشرارة سوف يزوّدهم بها الإسرائيليون.

LXVIII

من بين كل الدول المعنية بنجاح العملية، كانت إسرائيل هي الوحيدة غير المرتبطة بأي التزام وغير المضطرة إلى مراعاة أحد. كان الوضع واضحاً بالنسبة إليها تماماً: إنها في حرب مع جيرانها، ولم تكفّ يوماً عن خوض هذه الحرب، ووجودها قائم على حزمة من اتفاقيات الهدنة الهشة[594]. وتجدر الإشارة إلى أن العراق الذي رفض توقيع هدنة معها ما زال عملياً في حالة حرب معها. أما الدول العربية الأخرى فقد أكدت دائماً أن «وقف إطلاق النار لا يضع حداً للحرب، ولا يمنعها من ممارسة بعض الحقوق المترتّبة عن حالة الحرب، وأنها تعتزم مواصلة الحرب في أول مناسبة.[595]»

حاولت الحكومات العربية أن تتوصل إلى ما لم توفّق قواتها العسكرية في تحقيقه عام 1948، أي إلغاء إسرائيل من الخارطة بواسطة الحصار الاقتصادي. رداً على أحد الصحافيين الأميركيين الذي سأل عن نيّة الحكومة المصرية مواصلة الحرب مع إسرائيل، أجاب اللواء محمد نجيب: «ما جدوى تعريض بلدي للخطر وفقدان ثقة الدول الكبرى؟ سوف تعتبر هذه الدول أننا نحن المعتدون. سوف نصل إلى غاياتنا بصورة أسهل بإعلان الحصار الاقتصادي على إسرائيل.[596]»

تطبيقاً «للحقوق المترتبة عن حالة الحرب»، بدأ المصريون يمنعون السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي من عبور قناة السويس. ثم طبّقوا هذا التدبير على كل سُفن العمارة البحرية التي تنقل البضائع من أو إلى حيفا، كما طبّقوا ذلك مع شركات الطيران التي تتوقف في اللدّ (مطار تل أبيب)، وقاطعوا الشركات الأجنبية التي تملك فروعاً في إسرائيل، وحظروا أي واردات نفطية عربية إلى هذا البلد[597].

ولتشديد الحصار، حظر المصريون الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، مما عطّل مرفأ إيلات الذي أعطته اتفاقيات الهدنة إلى إسرائيل لإتاحة منفذ لها على الشرق الأقصى[598]. ولهذه الغاية، أخلت الحكومة المصرية السكان المدنيين في شرم الشيخ ورأس النصراني لإقامة حامية مؤلفة من 2000 جندي فيهما. ثم حوّلت هاتين المدينتين إلى حُصنين وكذلك حصّنت جزيرة تيران قبالتهما. وكان على كل سفينة تخرج من خليج العقبة أن تسلك بالضرورة الممر الضيق الذي يفصل تيران عن رأس النصراني، حيث تتعرّض لنيران المدفعية المصرية.

اشتكت إسرائيل مراراً من هذا الوضع إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدون أن تحصل على ما تريد[599]. وفيما خضع ازدهارها الاقتصادي لعراقيل أعاقته بشدة، رأت الأسلحة تتدفق إلى الذين لا يخفون نياتهم العدائية نحوها، ولا تأتي هذه الأسلحة من إنكلترا [600] فحسب بل من أميركا[601] وروسيا[602]. وقد حوّلت هذه الأسلحة الشرق إلى مخزن حقيقي للبارود.

كان هذا الوضع خطراً على إسرائيل ولا سيما أنه يصعب الدفاع عن حدودها الشديدة التطاول[603] فدائماً تخترقها هجمات الفدائيين الذين يتسللون لإحراق المزارع وتخريب المحاصيل وقتل الأهالي. وقد أسفرت هذه الهجمات التي بلغ عددها 2494 عن280 عملاً تخريبياً، وأوقعت 360 قتيلاً و733 جريحاً[604] في الفترة الممتدة بين عامي 1949 و1955.

في البداية، كانت هذه الهجمات متفرّقة، تنفّذها مجموعات غير مسلّحة جيداً وتفتقر إلى التجربة بهذا القدر أو ذاك. ثم، واعتباراً من عام 1955، بدأت السلطات السورية والمصرية تشرف عليها. ومنذ ذلك الحين، نفّذت فِرق الفدائيين بإشراف ضباط من الجيش هجمات أكثر عدداً وأفضل تنسيقاً. كانوا يرتبطون بهيئة أركان خاصة تتركز مقراتها القيادية في جنين ونابلس والخليل، وفي المراكز الحدودية بالغرندل والرهوة وقلقيلية. ويقع مقرّهم العام في قطاع غزّة، هذا الشريط الضيق الواقع بمحاذاة البحر الذي ينغرز كالخنجر في الخاصرة الجنوبية لإسرائيل.

غرقت إسرائيل في جنون الحصار بسبب خشيتها من الاختناق اقتصادياً وتزايد الأسلحة السورية والمصرية، وهجمات الفدائيين على الحدود. وتوقّع الجميع استئناف الحرب وتوصّلت قيادة الهاجاناه في نهاية المطاف إلى أن الوسيلة الوحيدة لتدارك ذلك تقوم على الهجوم أولاً.

ولذا، تابعت تل أبيب بانتباه تطور الأزمة التي أسفر عنها تأميم قناة السويس، ورأت في ذلك فرصة غير متوقعة لإسرائيل، ولم ترغب على الإطلاق أن تنتهي الأزمة بتسوية.

طوال شهر أيلول/سبتمبر، جرت رحلات مكّوكية سريّة بين مطاري اللدّ وأورلي. فأولاً، جاء مناحيم بيغن، زعيم حزب حيروت اليميني المتطرّف، والمؤيّد الصريح للحرب الوقائية ضد مصر، لجسّ النبض في الأوساط الباريسية. وكما ساد الاعتقاد، لم تكن النصائح التي قدّمها تتجه نحو التوافق. وأوحى له ما علم به في أروقة الوزارات أن «شيئاً ما يتحضّر». ثم جاء الجنرال موشي دايان لتوقيع اتفاقيات حول شراء أسلحة. وأخيراً، أعرب بن غوريون نفسه عن رغبته في لقاء انفرادي مع غي موليه. فقامت الطائرة الشخصية للجنرال ديغول،وهي من طراز D.C.4 وذات شعاع تحرّك واسع، كان قد أهداه إياها الرئيس ترومان، بتأمين الاتصالات السريّة بين تل أبيب وباريس.

في نهار ضبابي بأواسط تشرين الأول/أكتوبر، قُبيل التاسعة صباحاً، أقلّت سيارة رسمية نُزعت شاراتها غي موليه إلى مطار عسكري على مقربة من باريس[605]. وفي التاسعة صباحاً، هبطت

طائرة على المدرج. وترجّل منها بن غوريون[606]. كان الموقع مهجوراً. واتخذت تدابير استثنائية لكي لا يلفت قدومه الأنظار. واقتيد سريعاً إلى مبنى عسكري جرى إخلاؤه. كان موليه ينتظره هناك. ما معنى هذا الموعد الشديد السرّية؟ كتب ج.ر. تورنو في هذا الشأن: «جاء بن غوريون يطلب إلى فرنسا إنقاذ بلده. وبدون مبالغة، يستحق الحديث بين الرجلين أن يوصف بالمؤثر:

قال رجل الدولة الإسرائيلي لرئيس الوزراء الفرنسي: «سوف تُسحق إسرائيل مثل الجوزة على أرضها التي تشبه شريطاً رقيقاً. لا يمكن الدفاع عن بلدي جغرافياً. إننا محاصرون، وسوف نتعرّض للقتل والإبادة. عندما ستهبّون لنجدتنا لن تجدوا سوى الأنقاض. تتهيّأ الجيوش الأردنية والسورية والمصرية لعبور حدودنا. وسوف تحترق مدننا قبل أن يتسنّى لطائراتنا المطاردة الضعيفة أن تقلع، هذا ما لم تتعرض للتدمير قبل إقلاعها. النصر لمن ينطلق قبل الآخر.

«سوف تدمّر بؤر المقاومة، وتتعرّض الأرض للاجتياح، ويذبح العرب أهلنا. أرجوكم، أتوسّل إليكم، هبّوا فوراً لنجدتنا وإلا هلكنا! ستضاف نيران البحر إلى نيران السماء ونيران الأرض! احصلوا سريعاً على دعم بحري لحماية تل أبيب وحيفا المهددتين، كما أعلم، بهجوم وشيك.

سيّد غي موليه، إنني أخاطبك من رجل إلى رجل. أنت مقاوم وديمقراطي واشتراكي وربّ أسرة. لا تترك الناجين من معسكرات الموت وأولادهم يندثرون!

ليس بوسعي إلا أن أناشدك. ولذا، قمت بهذه الرحلة التي سوف تصيب شعبي بالهلع لو اكتشف غايتها. ماذا بوسعي أن أفعل؟ هل أتوجه إلى مجلس الأمن؟ لا يخفى عليك أن قرارات الأمم المتحدة تبقى حبراً على ورق.

أقول لك وأكرر: إن وجود إسرائيل على المِحكّ! إن فرنسا صديقتنا الوحيدة المضمونة في العالم. إنني أضع حياتنا بين يديك.»

أجاب غي موليه مضطرباً:

«لن أدع هذه الجريمة ترتكب!»[607]

بعد بضع ساعات، عاد بن غوريون بالطائرة إلى تل أبيب.

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى أمام الكنيست الإسرائيلي خطاباً فاجأ الجميع[608]. وفيما جرت للتوّ ثلاثة إشكالات خطرة على الحدود بين إسرائيل والأردن، انتشرت مشاريع «الضم» العراقية في كل الصحف العالمية، وأنبأت الانتخابات الأردنية بتدهور الوضع على نهر الأردن، امتنع رئيس الحكومة الإسرائيلي بعناية عن التطرّق إلى العراق والأردن، وصبّ جام غضبه على «العدو الحقيقي الوحيد لإسرائيل»، أي مصر، مع أنه لم يحصل أي إشكال على الحدود معها منذ أزمة السويس[609]. وحدها بعض الشخصيات التي جرى إخطارها لما يخطط له أولت هذا الأمر الأهمية التي يستحق[610].

ما هي الضمانات والتشجيعات التي عاد بها بن غوريون من باريس؟

LXIX

فور وصول غي موليه إلى مقر رئاسة الحكومة، إثر اللقاء السرّي مع بن غوريون، أعطى الأميرال بارجو الأمر بإرسال ثلاث وحدات من البحرية الفرنسية إلى حيفا على الفور. فعبرت المتوسط بأقصى سرعة وحدات Surcouf و Bouvet و Kersaint بقيادة النقيب البحري غيران.

وفي الجمعية الوطنية الفرنسية، أخفى رئيس الحكومة العملية معلناً أن البحرية الفرنسية سوف تقوم بدوريات قبالة شاطئ الإسكندرية على إثر احتجاز السفينة Athos[611] .

في الوقت نفسه، سرَّع بورجيس ـ مونوري، وزير الدفاع الفرنسي الذي يربطه بتل أبيب خط اتصال مباشر، وأبيل توماس ولاوفوريست، سكرتير الدولة لشؤون الملاحة الجوية، إرسال أسلحة إلى إسرائيل[612]. وأقلعت 36 مطاردة نفاثة Mystère IV و 18 مطاردة F.84 إلى مطار اللدّ، عبر بيزرت أو برنديزي. وتظاهرت السلطات الإيطالية التي فوجئت بهذه الصفقة الغريبة أنها تريد استبقاء الطائرات ولكنّ الأمور سويت على إثر بعض التدخّلات الكتومة. «الذئبة الرومانية الناعسة بسبب القيظ المتأخر تغمض عينيها.[613]» كانت خزَّانات بعض المطاردات تحتوي لدى وصولها إلى إسرائيل من الوقود ما يكفي لدقيقة واحدة فقط.

عزّزت دبابات تبلغ زنتها 13 طناً كذلك القدرة القتالية لإسرائيل. ورتّبت الطائرات التي بيعت رسمياً ترتيباً متقناً على أحد الشواطئ. وكل ليلة، كانت تجري إنزالات جديدة وتختفي الدبابات الفائضة كما بسحر ساحر[614]. ونقلت طائرات Nord - Atlas عبر شمال أفريقيا معدّات وأجهزة متنوّعة، وأجهزة نقل، ومدافع مضادة للدبابات[615].

ولكن بن غوريون لم يأت فقط إلى باريس لكي يطلب السلاح «ويضع حياة أبناء بلده بين يدي الحكومة الفرنسية.» لقد أحضر كذلك خطة تزوّد أخيراً هيئة الأركان الفرنسية بحلّ للمشاكل التي تتخبط فيها منذ أسابيع.

حوّلت هذه الخطة الحملة الفرنسية ـ الإنكليزية إلى عدوان ثلاثي فرنسي ـ إنكليزي ـ إسرائيلي: سوف تشنّ إسرائيل هجوماً خاطفاً على مصر عبر صحراء سيناء. ثم ترسل فرنسا وإنكلترا إنذاراً إلى الطرفين المتحاربين، تطلبان إليهما الانسحاب من المنطقة الواقعة في هذا الطرف وذاك من قناة السويس. وبما أن التوقعات تشير إلى أن مصر لن تقبل بهذا الشرط، فسوف تحتل القوات الفرنسية ـ الإنكليزية القناة بحجة تفريق المتحاربين، فيمتد سور مزدوج من القوات المجوقلة من بورسعيد إلى السويس، وتتحقق النتيجة المأمولة في أفضل الظروف الممكنة. وهكذا، يُصعق عبد الناصر بهذه الضربة القاصمة، وتُدحر مصر بعيداً عن صحراء النقب؛ وتزيد إسرائيل ثلاث مرات مجالها الحيوي بضمِّها كامل شبه جزيرة سيناء؛ ويستعيد الفرنسيون والإنكليز المعبر المائي الدولي... لم يبق سوى الحصول على تأييد إنكلترا لهذا الحل العبقري.

في 16 تشرين الأول/أكتوبر، سافر أنطوني إيدن إلى باريس بطلب من غي موليه، حيث عرضت عليه خطة العدوان الثلاثي، مع إبراز كل الفوائد التي تتضمّنها. وكانت ردة الفعل الأولى لرئيس الحكومة البريطاني عدائيةً صراحة.

فقد صاح: «إنها خطة مجنونة! إذا تحالفت إنكلترا مع إسرائيل لضرب مصر، فلن تغفر لها البلدان العربية الأخرى أبداً! سوف نخسر صداقة العراق والأردن، وندمّر بأيدينا سُمعتنا في الشرق.»[616].

قيل له إن الأمر لا يتعلق إطلاقاً «بعقد تحالف» مع إسرائيل، وسوف يصار إلى تفادي مظهر التواطؤ بعناية، والاكتفاء بالاستفادة من محاسن الصدف ظاهرياً، واستغلال الهجوم الإسرائيلي لتبرير العملية العسكرية. قبل يوم، في لندن، كان الجنرال ديغول قد شرح له بالخطوط العريضة آلية العملية. قال له وقد وضع يديه الاثنتين على خارطة، يمناه على سيناء ويسراه على وادي النيل:

«هنا، لجهة اليمين الإسرائيليون؛ ولجهة اليسار المصريون. وبين الاثنين قناة السويس. في هذا الموقع، لا بد بالضرورة أن يحصل تدخّلنا العسكري.[617]»
بعد لحظة تفكير، عاد رئيس الوزراء البريطاني إلى رأيه الأول وصرَّح:
«في نهاية الأمر، إنها ليست بالفكرة السيئة... شرط ألا يكون هناك أي تواطؤ بين الحملة العسكرية والقوات الإسرائيلية.»
أكد له الفرنسيون أن هذا الأمر ليس وارداً.
استنتج إيدن: «خلاصة الأمر، سوف ندع حرباً تندلع، ثم ندخل الحرب لنحول دون خوضها، أليس كذلك؟»
أجاب محاوروه الفرنسيون: «بالضبط!».
بهذه الطريقة، أُضفي على العملية بُعد أخلاقي. لا شك أن هذا الأسلوب في عرض الأمور سوف يقنع المعارضة العمالية. فما هو اللوم الذي قد توجّهه إلى رئيس الحكومة البريطانية إن اضطلع بدور «وسيط سلام حيادي»[618]؟
قال أنطوني إيدن: «في هذه الحالة، أنا موافق.»
زُفّ هذا النبأ السارّ سريعاً إلى تل أبيب.
أكدت البرقية التي وجِّهت إلى الحكومة الإسرائيلية: «يمكنكم الاعتماد على دعم البريطانيين.» مَن هو الأخرق الذي حرَّر هذه البرقية؟ لن نعرف ذلك أبداً على الأرجح. ولكنّ نسخة من هذه الرسالة وصلت إلى المخابرات الأميركية. فاتسعت عيون موظفي وزارة الخارجية الأميركية دهشة. ماذا تعني هذه الكلمات؟ حملوا البرقية فوراً إلى فوستر دالاس. وسوف تكون هذه الوثيقة الإثباتية المستند الأساسي في الملفّ الذي يعدّه وزير الخارجية الأميركي ضد أنطوني إيدن. ويحمل هذا الملفّ عنواناً عريضاً هو «مؤامرة»[619].
يبقى تحديد متى وأين سوف تبدأ العمليات العسكرية. كان التنسيق الوثيق ضرورياً بين الإنزال الحليف والهجوم الإسرائيلي[620]. ولهذه الغاية، لا مفرّ من أن تغادر القوافل مالطة وقبرص قبل أن تعبر الأرتال الإسرائيلية الحدود المصرية. ولكنّ إيدن أظهر في هذا المجال ممانعة وراح يردد:
«لا أريد أن أسمع بإسرائيل. عندما يكون الجيش الإسرائيلي قد دخل الحرب، سأتحرك وأوجّه إليه إنذاراً. ولن تتحرك القوافل قبل أن يُجابه الإنذار بالرفض.»[621]
عبثاً حاول الفرنسيون أن يثبتوا له أن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى هدر وقت لا يعوَّض، وأن على الإنزال الحليف أن يتمكن من الرد فوراً على الهجوم الصاعق للإسرائيليين. ولم يتراجع رئيس الحكومة البريطاني عن موقفه. ففي نظره، على مبدأ «اللاتواطؤ» أن يتقدم على المبادئ الأخرى كافّة. إنه يريد التأكيد لاحقاً أن «الهجوم الإسرائيلي كان مفاجأة كاملة بالنسبة إلى الحكومة البريطانية». لم يذعن الفرنسيون إلا على مضض للتضحية بالسرعة من أجل هذه الحجة المشروعة الملفقة. ولكن ما العمل؟ فالإنكليز لديهم اليد الطولى على هذه العمليات. ولئن بلغ هذا التباين في الآراء حد القطيعة فلن يحصل الإنزال على الإطلاق. وبعد أن أعيتهم الحيلة، انتهى بهم الأمر أن رضخوا لشروط رئيس الحكومة البريطاني، ولكنهم كثفوا رغم ذلك اتصالاتهم السرية بإسرائيل[622].
تبقى معرفة ردود فعل روسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة.
يجمع الكلّ على أنه لا داعي للقلق من ناحية الروس الذين لديهم من المشاكل ما يكفي مع الانتفاضة الدموية التي اندلعت لتوّها في بودابست بل الذين لا يملكون على الإطلاق الوسائل للتدخل

بفعالية.

صرَّح بينو: «سوف يصيحون بأعلى صوتهم، ويتوعدون، ويرغون ويزبدون، ولكنهم لن يحرّكوا ساكناً.»

سوف تدين الأمم المتحدة العدوان بالطبع، ولكنها آليّة بطيئة ومعقّدة. والأهم هو الانتهاء من العملية قبل أن تنطلق آليّاتها. ثم سوف تصدر شجباً لما جرى وتصوغ « توصيات». ليس ما يدعو للخشية من جانبها...

أما عن موقف الأميركيين فقد تباينت الآراء. ظل إيدن، من جهته، متفائلاً. كان يعتبر أن الولايات المتحدة سوف تدع الحلفاء الغربيين يفعلون ما يشاءون «ما داموا يتدخلون بوصفهم حماة للسلام للفصل بين إسرائيل ومصر وضمان حرية القناة.»

كان العسكريون أكثر حسماً، وأكدوا:

«المشكلة غير مطروحة، فالأميركيون معنا، ولكنهم لا يستطيعون أن يصرّحوا بذلك. وحالما نوفّق، سيهبّون لنجدة الانتصار، ويقدّمون لنا مساعدتهم.»

ولكن بينو أبدى المزيد من الريبة فأعلن:

«لن تؤيد الولايات المتحدة تحرّكنا أبداً، بل لن تعتمد حتى حياداً متسامحاً. وسوف يخطر الرئيس أيزنهاور وفوستر دالاس الأمم المتحدة، ويؤيّدان قراراتها.»

ظل الشك يحوم حول موقف البيت الأبيض، فتقرر أن العملية سوف تبدأ في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، اليوم الذي من المقرر أن تجري فيه الانتخابات الرئاسية[623]. ولن تستطيع الولايات المتحدة المشلولة بسبب مشاكلها الداخلية أن تتخذ قرارات هامة قبل خمسة عشر يوماً، وهي مهلة كافية «لإنجاز» العملية.

افترق الفرنسيون والإنكليز على جولة الأفق هذه. وفي اليوم التالي، عنونت صحيفة التايمز بالخط العريض: الوحدة الفرنسية ـ الإنكليزية تتعزز ـ زيارة إيدن إلى باريس تتكلل بالنجاح.

ومع ذلك، فعلى حد قول بعض المراقبين الإنكليز، أظهر إيدن، في اليوم التالي، سحنة متجهمة. أهي صحته العليلة أم تراءى له أنه وقع في فخ؟ لا شك أنه يفضّل في هذه اللحظة ألاّ تحصل العملية العسكرية، لأنه بدأ يستشعر خفية عواقبها...

أما القادة الإسرائيليون فتعاظم توتّرهم. وعلى الرغم من التصريحات المطمئنة التي كانت تصلهم من باريس، رأوا المفاوضات تُستأنف في مجلس الأمن. ووجدوا تبنّياً بالإجماع «للمبادئ الستة» من أجل تسوية سلمية. ولاحظوا محمود فوزي يؤيد معظم طرق التنفيذ التي يقترحها المندوبان الفرنسي والبريطاني. وعلموا أن هامرشولد اقترح يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر موعداً للقاء ربما يتيح تذليل العقبات الأخيرة. هل تفلت من بين أيديهم فرصة كسر الحصار الذي يهدّدهم؟ بمن يثقون في هذه القضية التي يلعب فيها الجميع لعبة مزدوجة، وينتهي الأمر بالجميع إلى أن يظنوا أنفسهم ضحايا مؤامرة مختلفة؟

جاءت وقائع أخرى لتزيد توجّس الإسرائيليين. ففي 5 أيلول/سبتمبر، اجتمع مندوبو مصر ولبنان والسعودية والأردن في الرياض. كانت الغاية من هذا المؤتمر إنشاء قيادة موحدة للجيوش العربية يُعهد فيها إلى اللواء المصري عبد الحكيم عامر. وعلى الرغم من مساعي الأمير فيصل، لم تنجح المفاوضات، إذ آثر الملك سعود أن يبقى متحفظاً. ولكن، خلال الأسابيع التالية، بدأ يرتسم تحالف ثلاثي بين مصر وسوريا والأردن. ولا بد من تفكيكه قبل أن يتجسد. وشاءت الصدفة الغريبة أن يتحدد موعد توقيع الاتفاق في 28 تشرين الأول/أكتوبر...

شجعت هذه الأحداث كلها القادة الإسرائيليين على تقديم موعد عدوانهم بثمانية أيام. فماذا يخشون؟ إنهم هم الذين يتحكمون في جهاز التفجير. وحالما تعبر قواتهم الحدود المصرية، سوف تضطر فرنسا وبريطانيا إلى أن تلحق بهم. فلشدة تورطهما، لم يعد بوسعهما التنصّل والانسحاب.

يوم الخميس في 25 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت إسرائيل التعبئة العامة. ولم تفت المراقبين الأميركيين الدعوة إلى الاحتياطيين رغم إحاطة هذه الدعوة بالتكتم الشديد. في اليوم التالي، بعث الرئيس أيزنهاور رسالتين إلى بن غوريون، مشدداً على المسؤولية الجسيمة التي سوف يضطلع بها إذا ما بادر إلى أعمال حربية. وفي الوقت نفسه، استدعى سريعاً لجنة الأسلحة الشرقية الجديدة [624] في واشنطن. وقد عقدت هذه اللجنة جلستها، بدون انقطاع تقريباً، في 27 و28 تشرين الأول/أكتوبر. وامتنع المندوبان الفرنسي والبريطاني عن البوح بالاستعدادات الجارية إلى الأميركيين. وكانت القطيعة كاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي. في هذه الأثناء، تمركزت قوات إسرائيلية في نقاط عديدة من الحدود الجنوبية لصحراء النقب. وفي العقبة بالأردن حيث يتمركز اللواء العاشر من الفرسان البريطانيين، لُمِحَتْ وحدات إسرائيلية مصفّحة تتجمع على مشارف إيلات.

في 29 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة الخامسة عصراً، أُنزلت التشكيلة الأولى من المظليين الإسرائيليين على متلا. وبدأت حرب السويس.

ولكن الإسرائيليين قلبوا رأساً على عقبٍ توقّعات الحلفاء بتقديمهم موعد العدوان ثمانية أيام. في 29 تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن الحلفاء مستعدين بعد للتدخل، فمعظم القوات البحرية الفرنسية ـ البريطانية ما زال في عرض المتوسط. وكانت المفرزة الثالثة وفوج «الدبابات الملكية» السادس، ومعظم الراجمات الإنكليزية في مالطة، وفرقة المشاة الثالثة في بريطانيا، والفرقة الآلية السريعة الفرنسية السابعة في الجزائر، والفرقة المصفحة الإنكليزية العاشرة في ليبيا.

لحظة تسلّم الجنرال السير تشارلز كايتلي قيادة الحملة العسكرية، جرى التوافق على أنه سوف يحصل على عشرة أيام منذ لحظة إعطاء الأمر بالانطلاق ولحظة البدء الفعلي للعمليات العسكرية. وعندما أخبرته لندن، مساء 30 تشرين الأول/أكتوبر، أن عليه الانطلاق في المعركة في اليوم التالي، اختصرت هذه المهلة فجأة من 10 أيام إلى 10 ساعات.

كتب كايتلي بإيجاز في تقريره الرسمي: «في هذه الحالة، سوف تكون عملياتنا على الأرجح مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي كنا قد أعددنا لها.[625]»

LXX

ما هو تأثير الإنذار الفرنسي ـ الإنكليزي في شتى العواصم؟

في نيويورك، كما أسلفنا، أحدث النبأ لدى الرئيس أيزنهاور انتفاضة استنكار. وتراءى له أنه قد عومل باستخفاف[626]. وعندما قال له فوستر دالاس إن «مبادرة فرنسا وإنكلترا خطأ جسيم.»، أجابه: «أجل! ولكنهم لن ينجوا بفعلتهم!»[627].

كان قد أعطى الأمر إلى الأميرال براون بالإبحار إلى الإسكندرية. وصادف الأسطول السادس الذي كان ينطلق بسرعة فائقة باتجاه مصر حاملات الطائرات الفرنسية جنوب جزيرة كريت. كانت مهمته الرسمية إجلاء الرعايا الأميركيين المتجمعين في الإسكندرية، إنما وبصدفة غريبة، أقام الأسطول Lake Champlain بصورة تدعو للاستغراب في منطقة عمليات سفن العمارة البحرية الفرنسية والإنكليزية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خطر دائم بحدوث مواجهات. وبعث الأميرال باور

رسالة إلى لندن يخطر فيها الأميرالية أن «جيرة الأسطول السادس تزعجه كثيراً»[628]. في 3 و4 تشرين الثاني/نوفمبر، طغت الغواصات V.S. Cutlass و Hardhead على السطح، وكانتا تغوصان، وتعاودان الظهور في دورية خطرة على طريق قوافلنا وحول Arromanches La Fayette . أما Georges - Leygues فقد حيّته المطاردات الأميركية تحية غريبة، وبادرت إلى محاكاة غارات انقضاضية عليها[629]. وعبثاً كذَّب الأميرال براون لاحقاً أن «سفنه البحرية ناورت عمداً لمضايقة القوافل الفرنسية ـ الإنكليزية»[630]، فهذه التحركات تعكس موقفاً غير ودود. في الواقع، تساءل الأميرالات البريطانيون والفرنسيون عما إذا كان الأسطول الأميركي موجوداً لدعم إنذار واشنطن أم لتبريره لو حصل إشكال[631].

أما فوستر دالاس فكان ساخطاً وواجماً. فالفرنسيون والإنكليز يخفون عنه استعداداتهم منذ أكثر من شهر. أيظنون، بالصدفة، أنه لم يكن على علم بذلك. هذا موقف طفولي حقاً لأن شقيقه آلان دالاس، رئيس الاستخبارات الأميركية، لا يكفّ عن إرسال التقارير بهذا الشأن يُغذّي بواسطتها ملفّه الاتهامي. كيف يسلّم مثلاً أنه لا توجد أية صِلة بين التحرك الفرنسي ـ الإنكليزي والهجوم الإسرائيلي، حين يعلم أن الملحق العسكري الأميركي في تل أبيب لم يتم إخطاره بانطلاق العمليات العسكرية، فيما أُخطر زملاؤه الفرنسيون والإنكليز قبل 36 ساعة؟

في غرف التحرير بمانهاتن، طغى الرأي الذي يرى أن العملية الفرنسية ـ الإنكليزية محكومة بالفشل. قال الصحافيون: «إنهم ذاهبون إلى السويس؟ فليكن، إنما عبر ديان بيان فو!».

لم تكن كل هذه المواقف مهمة بالمقارنة مع الاستنكار الذي عمَّ مقر الأمم المتحدة. وقد كتب الأخوان برومبرجيه بهذا الشأن: «كانت منظمة الأمم المتحدة تغلي، خلف الواجهة الزجاجية العالية والباردة لقصرها النيويوركي، مثل دماء القديس جانفييه. لقد أطلق المجتمع الدولي بأسره العنان ضد المعتدين.[632]»

يمكن إدراك الحالة الذهنية لهامرشولد الذي رأى أسابيع من المفاوضات تذهب هباءً لحظة اعتقد أخيراً أنه بلغ الهدف[633]. وضع كابوت ـ لودج على مكتبه مشروع قرار[634]، «داعياً الأطراف كافّة إلى وقف إطلاق نار فوري، موعزاً إلى إسرائيل بسحب قواتها خلف خطوط التماس التي حددتها اتفاقية الهدنة في 1948، وموصياً كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بالامتناع عن التهديد، أو استعمال القوة بصورة لا تتلاءم مع أهداف الأمم المتحدة.[635]»

عقد مجلس الأمن الذي اجتمع على وجه السرعة ثلاث جلسات في 30 تشرين الأول/أكتوبر: الأولى صباحاً، والثانية بعد الظهر، والثالثة في المساء. تبنّى المجلس القرار الذي رفعه كابوت ـ لودج بـ 7 أصوات مقابل صوتين، هما صوتا فرنسا وبريطانيا، مع امتناع أستراليا وبلجيكا عن التصويت. وقابل المندوبان الفرنسي والإنكليزي هذا القرار بالنقض، وصرَّحا أن التوصيات التي صاغها المندوب الأميركي «لا تتلاءم مع سياسة حكومتيهما.»[636].

بالاتفاق مع مندوبي الصين وإيران، رفع المندوب السوفياتي سوبوليف قراراً ثانياً، أقصر من القرار الأميركي، إنما يذهب في الاتجاه نفسه. ومع امتناع أستراليا وبلجيكا عن التصويت، صوّتت كل البعثات الأخرى (بما فيها أستراليا) ضد إنكلترا وفرنسا اللتين أُرغمتا للمرة الثانية على استعمال حق النقض. وشاء بيرسون دكسون، مندوب المملكة المتحدة، إذ اعتراه الاضطراب بسبب منحى النقاشات، أن يجري لقاء على انفراد مع كابوت ـ لودج، ولكن هذا الأخير رد طلبه بدون مراعاة.

ولشدّة ما توتّر مناخ المداولات، أغمي على المندوب الفرنسي كورنو ـ جنتي عند انتهاء الجلسة، فاستُبدل سريعاً بغيرينغو.

أثناء الليل، جال نبأ العزلة المعنوية لفرنسا وإنكلترا على كل القنصليات. أصدرت كندا بياناً تعلن فيه عدم تأييدها للخطوة البريطانية[637]. ووقّع رئيسا حكومة الهند وسيلان بياناً مشتركاً يدين «العدوان الفرنسي ـ الإنكليزي على مصر». وعند ساعات الفجر الأولى، اتضح أن حكومتي لندن وباريس تصرّفتا بدون استشارة أعضاء الكومنولث، أو أي من حلفائهما التقليديين.

في 31 تشرين الأول/أكتوبر، تميّزت جلسة الأمم المتحدة بمزيد من الهياج. فقدّم هامرشولد استقالته إلى مجلس الأمن، مجيباً ضمناً عن التصريحات التي أدلى بها في اليوم السابق بيرسون دكسون وكورنو ـ جنتي.

صرّح الأمين العام للأمم المتحدة: «إن مبادئ الميثاق أسمى بكثير من المنظمة التي تجسّدها، والأهداف التي من المفترض أن تصونها أكثر قداسة من سياسة أي شعب أو أية دولة. لا يمكن أن يتحوّل التكتم والحياد الذي تفرضه على الأمين العام طبيعة مهمته إلى انتهازية. بما أن الأمين العام يخدم ميثاق المنظمة، فلا يمكن له أن يمارس مهامه إلا إذا انطلق من فكرة مفادها أن كل الدول الأعضاء عازمة أشد العزم على احترام بنود الميثاق كافّة. لا بد لفحوى كلامي أن يكون بديهياً للجميع بدون أي توضيح آخر من جانبي. وإذا اعتبرت الدول الأعضاء أن مفهوماً آخر لواجبات الأمين العام غير ذاك الذي قمت بعرضه يخدم بصورة فضلى مصالح المنظمة، فيحق لها بديهياً التصرف على هذا الأساس.[638]»

كرّر كابوت ـ لودج وسائر أعضاء مجلس الأمن ثقتهم بهامرشولد بعد أن خشوا من تداعيات استقالته، فطلبوا إليه بإلحاح البقاء في منصبه.

أثناء السجال الذي أعقب ذلك، حرص المندوبان الفرنسي والبريطاني على «تبديد سوء التفاهم الذي تولّد عن تصرّف حكومتيهما». فأكدا أن «الهدف الوحيد لمداخلتهما هو حماية القناة، وأن التشاور مع إسرائيل بشأن هذا التدخل لم يحصل قط.» وأخيراً، طلبا إلى المجلس «تأييد التدخل الموقت للحكومتين»، الوحيد القادر على «إعادة استتباب النظام والسلام بصورة فعالة وسريعة.[639]»

غير أن المجلس لم يكن مستعداً على الإطلاق لسلوك هذا المنحى. إنه يرفض المصادقة على مهمة الشرطي الدولي التي بادرت فرنسا وإنكلترا إلى تولّيها.

بما أن كل قرار يتعرض لعرقلة الفيتو المزدوج الفرنسي والبريطاني، رفع بريليج، باسم يوغسلافيا، قراراً ثالثاً، مطالباً بالاستدعاء العاجل لدورة استثنائية للجمعية العمومية[640]. أجاب بيرسون دكسون والمندوب الفرنسي أن «هذا القرار غير شرعي وغير مقبول لأسباب عملية وقانونية.» ولكن المجلس تبنّى القرار اليوغسلافي، متجاوزاً هذه الاعتراضات، بـ7 أصوات مقابل صوتين (فرنسا وإنكلترا) وامتناع بلدين عن التصويت (بلجيكا وأستراليا). واستدعيت الجمعية العمومية الاستثنائية لليوم التالي، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر.

فيما كانت هذه النقاشات تدور في نيويورك، اجتمع البرلمانان الفرنسي والإنكليزي.

في مقر الجمعية الوطنية الفرنسية، صفّق النواب تصفيقاً طويلاً لغي موليه حين أعلن إرسال إنذار إلى مصر[641]. تنفّس النواب الصعداء. أخيراً، سوف يكون التحرك؛ وأخيراً، سوف يكون الخروج من التخبط المميت المستمرّ منذ شهرين. من المستقلين إلى الاشتراكيين، أيّدت أغلبية النواب في

الجمعية الوطنية الفرنسية عمل الحكومة. ولكنّ صوتاً واحداً علا تناقضت تحذيراته مع هذه الجوقة من الدعم والتأييد. كان صوت منديس ـ فرانس.
صرّح النائب عن محافظة أور: «الوضع أخطر مما تظنون. لعلّنا عشية حرب شاملة. لن يكون من السهل تحديد موقع الصراع بين إسرائيل والدول العربية... وأخشى أن يكون لمبادرة الحكومات تداعيات مأساوية.»[642]
في اللحظة نفسها، كان أنطوني إيدن يشرح موقفه أمام مجلس العموم البريطاني حيث اختلفت الأجواء جداً عن تلك التي سادت البرلمان الفرنسي لأن المعارضة هائجة.
سأل كالاهان بإلحاح: «هل القوات البريطانية تحارب في مصر؟ هل قامت بإنزالها؟»
تابع رئيس الوزراء الذي كان من الواضح أنه يتحاشى الإجابة عن هذا السؤال: «كما قلت البارحة...»
علت صيحات من كل حدب وصوب: « أجبْ! أجبْ!»
أجاب السير أنطوني: «لست على استعداد أبداً لتزويد المجلس الموقّر بأي تفاصيل.»
صاح غايتسكيل، زعيم حزب العمل،: «هذا لا يعقل! إننا في وضع خيالي حقاً! المجلس بأكمله، والبلد بأكمله ينتظران جواباً عن هذا السؤال...»
أعقبت ذلك مواجهة يبدو أن إيدن اعترف خلالها بأن إنكلترا في حرب. فنهض غايتسكيل. وبعد أن أعلن أنه يحقّ للمعارضة أن تستنتج من كلام رئيس الحكومة أن البلد يخوض بالفعل حرباً، وجّه إلى رئيس الحكومة ما لم يتردد بول جونسون في اعتباره «أعظم تأنيب نشرته صحيفة هانسرد يوماً»:
أكد غايتسكيل: «لا يسعني سوى القول إن المعارضة البريطانية ترى أن الحكومة ارتكبت، باتخاذ هذا القرار، فعلاً جنونياً كارثياً سوف نندم لسنوات عديدة على عواقبه المأساوية. أجل، سنندم عليه جميعاً، لأنها ستكون قد ألحقت أذى لا يمكن إصلاحه بسمعة بلدنا ومصداقيته.
«سيدي، لا يعادل هذا الفعل تخلّياً فحسب بل انتهاكاً فاضحاً للمبادئ الثلاثة التي طغت على السياسة البريطانية، خلال السنوات العشر الأخيرة على الأقل: التضامن مع الكومنولث، التحالف الإنكليزي ـ الأميركي، واحترام ميثاق الأمم المتحدة...
«لا بد لي من القول للحكومة وللبلد بأكمله إننا لا نستطيع دعم خط التحرك الذي تبنّته، وسنعارضه بكل الوسائل التي يضعها الدستور في تصرفنا.»
لم تكن هذه الكلمات مجرّد تقريع وإنما تعني أن حزب العمل لا يتهيّأ لمعارضة الحكومة داخل البرلمان فحسب بل لإطلاق حملة احتجاجية عنيفة ضدها في كل أنحاء البلاد، للعمل على إسقاطها.

LXXI

ولكنّ العدوان الإسرائيلي أثار بالطبع أعنف صدمة في القاهرة. لقد أُنزل اللواء الإسرائيلي الأول على متلا في 29 تشرين الأول/أكتوبر الساعة الخامسة عصراً. وفي اليوم نفسه، الساعة السادسة والنصف مساء، دعا عبد الناصر مجلس الوزراء إلى اجتماع طارئ لدراسة التدابير التي يجب اتخاذها[643].
حتى شهر تموز/يوليو، كان معظم الجيش المصري متمركزاً في شبه جزيرة سيناء. ولكنّ وحدات كثيرة سُحبت وأُعيدت إلى منطقة القاهرة خلال الأسابيع الأخيرة، ولا سيّما منذ منتصف أيلول/سبتمبر. كان تجمّع القوات الفرنسية ـ البريطانية في قبرص قد حمل الحكومة المصرية على الاعتقاد

أن الاحتمال الوارد هو إنزالٌ حليف في دلتا النيل. وبالتالي، لم يبق في سيناء سوى 25 ألف إلى 30 ألف جندي.

قرر مجلس الوزراء المصري أن يواجه الأولوية، أي تطويق تقدّم العدوان الإسرائيلي وإرسال تعزيزات إلى الحاميات المصرية التي تتصدّى له للتوصل إلى ذلك.

خلال ليل 29 - 30 تشرين الأول/أكتوبر، انطلقت فرقة من سلاح المشاة إلى متلا لصدّ تقدّم الفوج الإسرائيلي الذي أُنزل بالمظلات. وذهب فوج آخر من المشاة إلى العريش لتعزيز المواقع الدفاعية الساحلية. وأخيراً، عبرت القوة الضاربة الأساسية القناة قبل منتصف الليل، وتوجّهت إلى بير روض سالم، سالكة المدق التركي[644]

ولكن، خلال يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر، انقضّ الإنذار الفرنسي - الإنكليزي على الحكومة المصرية. كانت الضربة قاسية ولا سيّما أنها أخذتها على حين غرّة.

وقد صرح عبد الناصر لاحقاً: «كنا نتوقع بالتأكيد عدواناً من جانب فرنسا وإنكلترا إنما لم نعتقد أن هاتين الدولتين سوف تنضمان إلى العدوان الإسرائيلي على بلدنا.»

وتابع قائلاً: «أخذت رأسي بين يدي وتساءلت: تُرى ما هو هدف إنكلترا؟ إنها تملك في الشرق نفطاً وأنابيب لنقل النفط؛ وهي تتمتع هناك بنفوذ ثقافي وسياسي وتجاري كبير. هل إيدن مستعدّ حقاً للتضحية بكل هذه الأوراق الرابحة؟ إنه أمر لا يعقل. لا بد أنه يدرك بالتأكيد أن أي هجوم عسكري على مصر سوف يؤدي إلى خسائر فادحة بالنسبة إلى بلده!... حاولت تقييم الوضع، واضعاً نفسي مكان رئيس الحكومة البريطاني. ماذا كنت فعلت مكانه؟ بعد الدراسة والتمحيص، اعتبرت أن الغاية من الإنذار كانت مجرّد ترهيب مصر وترويعها من إنزال فرنسي - إنكليزي، لحملها على عدم سحب معظم قواتها من دلتا النيل، والحيلولة دون انخراطها بالكامل ضد إسرائيل. والحق يقال إن فُرص إنزال حقيقي لا تبدو لي أنها تتجاوز 50 إلى 70%.[645]»

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً ثانياً بعد الظهر لدراسة مضمون الإنذار.

لقد أوعزت باريس ولندن إلى الطرفين المتحاربين أن يشغلا خطين: الأول خط الإسرائيليين، على مسافة 16 كلم شرق القناة؛ والثاني خط المصريين، على مسافة 16 كلم غرب المعبر المائي. وبالتالي، يتيح الإنذار لجيش الهاجاناه التقدم 180 كلم أبعد من حدوده، فيما يأمر قوات عبد الناصر بالانسحاب إلى أكثر من 200 كلم من جهة حدودها. وأجمع الوزراء على أن هذه البنود غير مقبولة.

صاح أنور السادات: «لا يمكننا أن نتخلّى بملء إرادتنا عن ربع الأراضي القومية!».

ولاحظ وزير آخر: «لا سيما أن كل قواتنا التي بقيت في سيناء سوف تصبح بفعل واقع الحال سجينة الإسرائيليين. سوف يصار إلى قطع جسر فردان[646]. وسيكون من المستحيل إعادة قواتنا إلى الديار.»

باح عبد الناصر حينها بأفكاره لمعاونيه. ظل لا يعتقد أن إنكلترا تنوي القيام بإنزال يتعارض مع مصالحها الأكثر بديهية، وأن الإنذار مجرّد مناورة ترهيبية، وحيلة ترمي إلى الحيلولة دون إرسال الحكومة المصرية تعزيزات إلى سيناء.

وقرر مجلس الوزراء المصري بالإجماع رفض الإنذار وأعطى الأمر بإرسال قوات إلى الجبهة مع إسرائيل.

إلا أن الأمور اتضحت لعبد الناصر حين باشرت الطائرات الإنكليزية التابعة للمارشال بارنيت في اليوم التالي، 31 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة الرابعة والربع عصراً، بقصف مطارات ألماظة،

وأنشاص، ومصر الجديدة قرب القاهرة، وأبو صوير وكبريت في منطقة القناة. وأدرك أنه أخطأ الظن، وأن الإنزال الفرنسي ـ الإنكليزي سوف يحصل بالفعل[647].

كتب عبد الناصر يقول: «كنت في منزلي أستقبل السفير الإندونيسي، حين رنّ ناقوس الخطر، وحلّقت طائرات نفّاثة فوق منزلي. صعدت السلالم إلى السطح، ولمحت قاذفات نفّاثة تحلّق عالياً. كانت إنكليزية بالتأكيد، فالإنكليز ونحن الوحيدون الذين نملك منها في كل شرق المتوسط. أدركت، في لمحة خاطفة، مخطط الحلفاء. كانت الغارة الإسرائيلية ترمي إلى اجتذاب معظم الجيش المصري إلى منطقة سيناء، فيما تحتل قوة الإنزال الفرنسية ـ الإنكليزية من وراء ظهره منطقة القناة. وعلى هذا النحو، يتعرض جيشنا الذي يكون قد احتجز في شبكة صيد للتدمير. وبعدها، تقع بقية الأراضي المصرية، المحرومة من أية وسيلة دفاعية، بدون مقاومة، بين أيدي العدو. أرغمنا هذا الوضع الجديد على مراجعة كل خططنا.[648]»

لم يهدر عبد الناصر دقيقة واحدة، فهرع إلى مقر القيادة العامة[649] حيث جرى برئاسته نقاش عصيب.

أعلن لقادة الجيش: «أصبحت سيناء بلا دفاع! سوف تتعرض قواتنا فيها للتطويق وتباد عن بكرة أبيها. ليست المعدّات مهمة فيمكن استبدالها، ولكن الأهم إنقاذ رجالنا. لا بد أن يعبروا جسر فردان، قبل أن يُقطع!».

صاح معظم الضباط: «إن ما تطلبه مستحيل! لقد تعرّضنا للهزيمة عام 1948، وألقينا اللوم على القادة السابقين. وأطحنا بفاروق، وجعلنا الثورة تنتصر، وأنشأنا الجمهورية. وعملنا منذ أربع سنوات على إعادة تنظيم الجيش. ولقد وعدنا، بشكل خاص، الشعب المصري أن أحداث 1948 لن تتكرر أبداً. ماذا سيقول شعبنا أمام هذا الانسحاب العجول، الذي سيظهر كأنه فرار؟ سوف يعتقد أن القيادة الجديدة للجيش ليست أفضل من السابقة، وأن كل تأكيداتنا مجرد كلام فارغ...»

وعلّق رائد شاب: «سوف يقال لنا: أين كل الأسلحة التي اشتريتموها من روسيا؟ إذا كنتم لا تملكونها، فلقد خدعتمونا. وإذا كنتم تملكونها، فماذا تنتظرون لاستعمالها؟ لقد آن أوانها! علينا أن ندافع عن أنفسنا في موقعنا، بدون التفكير في التقهقر.»

عندما لمح عبد الناصر، من على سطح منزله، سُحب الدخان تتصاعد من مواقع المطارات التي تعرّضت للقصف، شعر للحظات أن العالم يتداعى من حوله. ولكنه كان قد استرجع رباطة جأشه، وبنبرة شديدة الحزم، أجاب معارضيه:

«أنا قائدكم! وإذا كنتم تعترفون بي زعيماً، فعليكم إطاعتي. سأدعكم تتداولون على انفراد، وأعود بعد نصف ساعة. وحين أعود، سأسألكم إن كنتم مستعدين لتنفيذ أوامري. وإذا كان الرد بالإيجاب، سأظل أضطلع بمهامي وأحارب إلى جانبكم حتى النصر الأخير. وإلا، أستخلص العِبَر التي تفرض نفسها. ولكن لا تنسوا أن أعداءنا يراهنون على تشرذم صفوفنا.»

ثم غادر القاعة، ونزل إلى الحديقة، فيما تابع الجنرالات نقاشهم. وعندما رجع بعد نصف ساعة، كانت السحنات منقبضة، وصمتٌ ثقيل يُطبق على القاعة.

سألهم: «ماذا قررتم؟ هل أنتم مستعدون لإطاعة أوامري؟»

أجاب عميد الضباط: «لسنا موافقين جميعاً على خطة الانكفاء، ولكنك قائدنا، ونريدك أن تبقى كذلك. سوف نطيع أوامرك مهما حصل. وكان الله بعونك وسدّد خطاك!»

أجاب عبد الناصر: «حسناً! أعطوا الأمر لكل الوحدات بأن تنسحب بأسرع ما يمكن. وأرجعوا إلى الأقصر معظم قاذفاتنا. سوف نحتاج إليها في المرحلة الثانية من العمليات.[650]»

ولكن أركان الحرب أضاعوا وقتاً ثميناً جرّاء هذه المداولات. وعندما وصلت أوامر الانكفاء إلى مقرات القيادة المتقدمة في سيناء، كان قد فات الأوان، وتعرّض معظم القوات المصرية للتطويق والحصار.

عاد عبد الناصر إلى القصر الرئاسي حيث عقد اجتماعاً مغلقاً في مكتبه مع بعض المعاونين المقرَّبين.

وقد صرح أحدهم لاحقاً: «كان الوضع مروّعاً. كان علينا التصدي للقوات الإسرائيلية والفرنسية والبريطانية معاً. ويبدو أننا لا نملك أية فرصة للنجاة. ومع ذلك. كان عبد الناصر يعطينا الأوامر بهدوء يدعو للاستغراب. كان حضوره العنصر الوحيد الذي يحول دون استسلامنا لليأس والإحباط.»

كان الوضع في غاية البساطة بالنسبة إلى رئيس الوزراء المصري. لا يمكن لمصر أن تنتصر عسكرياً، أما سياسياً، فأوراقها الرابحة كثيرة. لقد حصلت على ضمانات من خروتشيف وتيتو ونهرو. وكانت تحظى بدعم الكتلة الشيوعية ومجمل البلدان الأفريقية ـ الآسيوية. إنها تعلم أن أميركا لا تؤيدها ولكنها مناوئة للتدخل المسلح، وأن الموقف الكندي والأسترالي متزعزع، وأن آليّة الأمم المتحدة قد تحرَّكت. المهم عدم تشويش الوضع لأن ذلك قد يعرقل تحرّك الأمم المتحدة. يجب أن تبقى كل الأمور واضحة: من جهة، «المعتدون» الفرنسيون والإنكليز والإسرائيليون؛ ومن جهة أخرى، مصر «ضحية العدوان».

أطلق كل من العراق وسوريا ولبنان والأردن أمراً بالتعبئة العامة، وعرضت أن تهب للنجدة بالإغارة على إسرائيل شمالاً وشرقاً. ولكن من الأفضل ألا تحرّك هذه الدول ساكناً. أولاً، من غير المؤكد أنها ترغب في ذلك حقاً، ومن ثم، فتدخّلها يُلحق الضرر أكثر مما يعود بالفائدة. ولو شاءت مساعدة مصر، فلديها وسائل أخرى أكثر فعالية. فلتخرّب أنابيب النفط ولتقطع إمداداته عن أوروبا...

قبل أن ينتهي ذلك اليوم، فجّرت فِرقٌ من المخرّبين الأنابيب في دير الأحمر، على بعد كيلومترات من طرابلس، ومحطات الضخّ T1 و T2 لشركة نفط العراق في قلب الصحراء[651]. وارتفعت ألسنة اللهب مئات الأمتار وعلتها سُحب كثيفة من الدخان. في اليوم التالي، أرسلت الحكومة السعودية مذكرة إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية، تُعلمهما بقطع العلاقات الدبلوماسية، وتبلغهما أنه لن تباع لهما أية شحنة نفط سعودية قبل وقف عدوانها[652] [653].

ثم أعطى عبد الناصر تعليمات بإغلاق القناة. وأُغرقت تسع بواخر، من بينها كاسحة حديثة في عرض الممر المائي ـ وأربع بجوار بورسعيد مباشرة، واثنتان في منطقة الإسماعيلية، وثلاث أخرى بين البحيرات المرَّة ـ الأمر الذي جعل الممر المائي غير صالح للاستعمال لمدة غير محددة[654].

وأخيراً، أعطى رئيس الحكومة المصرية الأمر بالحجز على أملاك فرنسية بقيمة 525 مليار فرنك فرنسي وموجودات بريطانية بالقيمة نفسها تقريباً.

متى اتخذت هذه التدابير، ماذا بوسع مصر أن تفعل؟ ليس الكثير بعد. لا تستطيع سوى أن تحني ظهرها، وتقوم بالتأجيل، وتعدّ المقاومة المسلّحة ريثما يرتسم الموقف الثلاثي من جانب الأميركيين والروس والأمم المتحدة.

LXXII

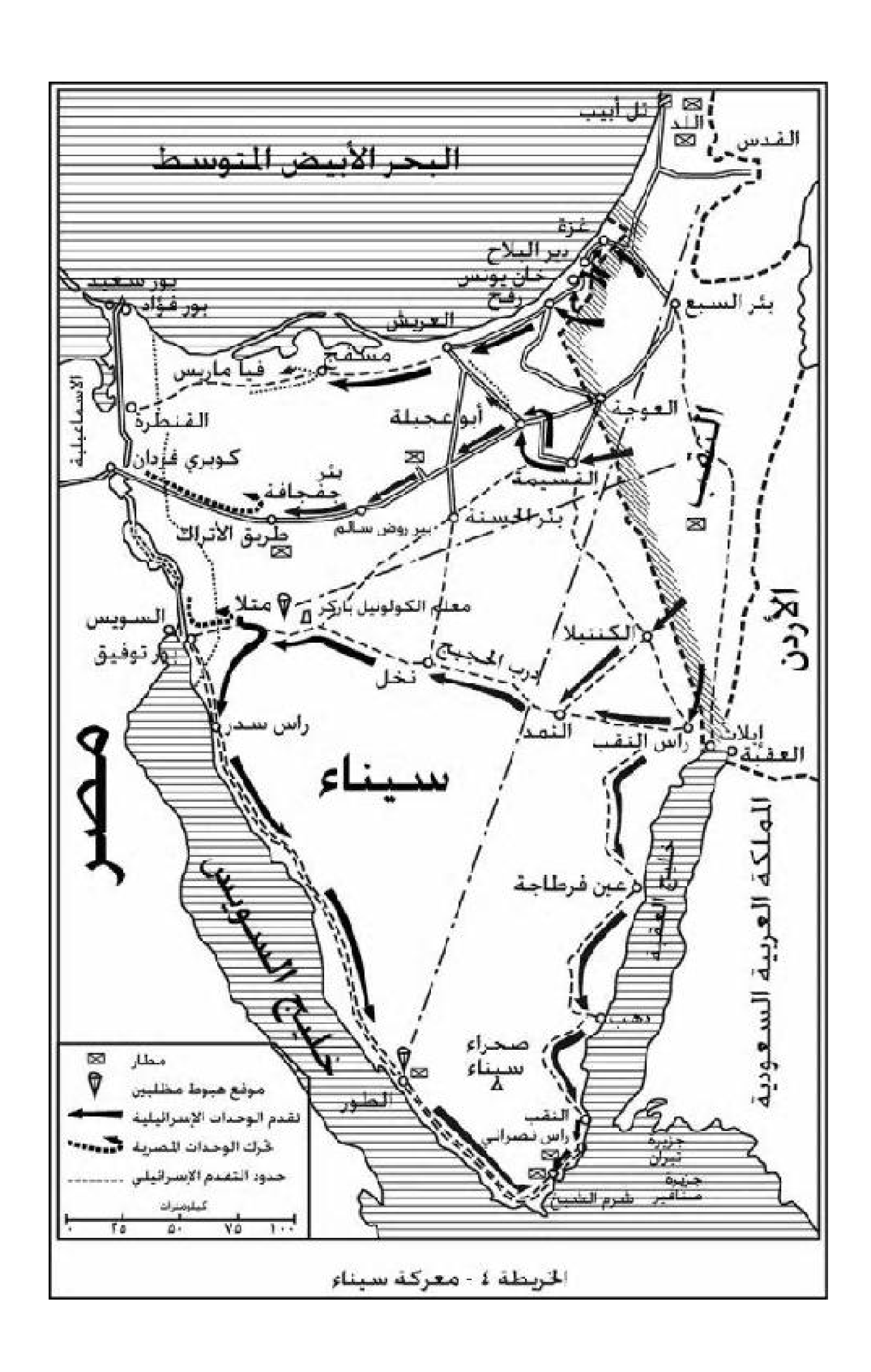
في هذه الأثناء، ظل «هجوم» الفِرق الإسرائيلية يتواصل بلا انقطاع. «إلى الأمام! إلى الأمام! إلى قناة السويس!». ذلك هو الأمر الذي تلقاه قادة الوحدات العسكرية التي انقضّت غرباً، مكتسحة كل شيء في طريقها، في غارة لا تُقهر، على طول الطرق الثلاث التي تخترق شبه جزيرة سيناء: فيا ماريس، والمدق التركي، وطريق الحجاج.

أظهر جيش الهاجاناه، فور تحرّكه، أنه أداة حربية مرِنة وقوية وقتالية[655]. كان مؤلّلاً بنسبة 100%، ويتمتع بتدريب متقدم ولا سيما أن عناصره كانوا عملياً في حرب منذ إنشائه. ويملك الهاجاناه سلاحاً سرّياً إلى جانب ذهنيته القتالية التي تُعزى إلى طبيعة ظروف إنشائه، يضاعف طاقته، وهذا السلاح هو اليقين بأن لا حل سوى الانتصار.

أشبعه قائده بهذه المبادئ، ومفادها أن «المهمة لا تُعتبر غير قابلة للتنفيذ إلا إذا فقدت الوحدة المكلّفة تنفيذها نصف عناصرها على الأقل»، وأن «أغلى ما تملكه مجموعة قتالية ليس الضابط الذي يقودها بل الهدف العدو الذي يجب انتزاعه.»

فضلاً عن ذلك، كان الهاجاناه جيشاً فتياً وفائق الحيوية. فمتوسط عمر الرائدين فيه يراوح بين 35 و38 عاماً، وقائده، الجنرال موشي دايان، في الواحدة والأربعين فقط[656].

ليس دايان مهاجراً بل من «الصابرا»، نسبة إلى الاسم الذي يُعرف به في إسرائيل الذين أبصروا النور فيها[657]. ولِد في كيبوتز ديغانيا، وتماهت حياته مع حياة جيله. كان جدّه أوكرانياً، وأبوه عضواً في الكنيست[658]. في السادسة من العمر، استقر أبواه في نهلال بالجليل. درس هناك في مدرسة الإناث التي كان التلميذ الذكر الوحيد فيها. في تلك الفترة، كان يريد أن يصبح عالماً للآثار وحارساً. وحتى الساعة، ما زال شغوفاً بهذا العلم، ولكن الحياة قررت عكس ذلك.



الخريطة ٤ - معركة سيناء

كانت ديغانيا أرضاً موحشة، محاطة بالمستنقعات التي تحوم حولها تهديدات دائمة بسبب هجمات العرب المتكررة. اعتباراً من عام 1929، حين كان يبلغ من العمر 12 عاماً، اضطر إلى الحراسة ليلاً لحماية أهله. ومنذ ذلك الحين، لم يكف عن العيش في مناخ قتالي. لقد شحذ الخطر المصلت باستمرار فوق رأسه يقظته وشدّ عزيمته.

في عام 1936، نظّم الإنكليز قوة إضافية من الشرطة، معدّة لتأمين الدفاع عن المستوطنات الزراعية. عُيّن دايان الذي ترعرع والبندقية في يده مدرّباً فيها. وسرعان ما أصبحت هذه القوة جيشاً مستقلاً. في عام 1939، قررت سلطة الانتداب أن تحلّ هذا الجيش بعد أن خشيت نزعته إلى الاستقلالية الذاتية. وقد رفض قادته الانصياع فزجّ بهم في السجن. وحكمت محكمة بريطانية على اثنين وأربعين منهم، وكان موشي دايان في عدادهم، بالسجن لمدة عشر سنوات. ولم يبق دايان في السجن سوى سنتين لأن إنكلترا أدركت عام 1941 أنها بحاجة إلى رجال على شاكلته[659]. وأصبح الهاجاناه، بعد إعادة تشكيله، منظمة رسمية.

أُرسل موشي دايان، بعد إعادته إلى كوادر الجيش، إلى وحدة متمركزة بمحاذاة الحدود السورية. وأنشأ هناك مفرزة استطلاع وشارك، إلى جانب الفيلق الأسترالي، في الهجوم على القوات الفرنسية للجنرال دنتز، وجُرح في هذا الهجوم. ومنذ ذلك الحين، صار يُخفي عينه اليسرى بعصابة سوداء تضفي طابعاً قتالياً على سحنته الشبيهة بسحنة طفل عاقل.

أثناء حرب الاستقلال، قاد فوجاً على الجبهة السورية. وخلال العمليات العسكرية، دخل منتصراً إلى ديغانيا على رأس قواته. ثم، احتل اللدّ «بحفنة من الكوماندوس»، وانتزع من الفرقة العربية مركز شرطة المدينة[660].

بعد عام 1949، سافر دايان إلى بريطانيا لاستكمال دراسته العسكرية. ولدى عودته إلى إسرائيل، شغل مناصب قيادية مختلفة، وارتقى سريعاً التراتبية العسكرية. ولكن كفاءاته الاستثنائية لم توضع بالفعل على المِحكّ إلا يوم تعيينه قائداً لهيئة الأركان العامة. لقد اختاره بن غوريون، وكان اختياره موفقاً. وكان دايان يكنّ له الإعجاب الشديد، ويردد على الدوام: «إننا جميعاً تلامذته.»، وبعد أن تولّى قيادة الجيش، سرعان ما فرض دايان نفسه على مرؤوسيه بشخصيته «المتوقدة» [661]، وأحكامه الصائبة، وأفكاره الجريئة في الميدان الاستراتيجي.

في ذلك الصباح من شهر تشرين الأول/أكتوبر 1956، حين كانت القوات الإسرائيلية تعبر حدود صحراء النقب، كان دايان يعلم أنه يخوض مرحلة مصيرية في حياته. فخلال بضع ساعات، سوف ينتقل من كونه ضابطاً صغيراً مغموراً إلى مصافّ البطل القومي الذي يُحتفى بمآثره في احتفالات الفصح اليهودي[662]. وعلى الرغم من هدوئه الشديد، لا شك أنه يشعر بجيشانٍ عظيم. فليس بالشيء البسيط، حين يفكر المرء في الأمر مليّاً، أن يُدعى موسى، وأن يكون قد ولِد في إسرائيل، وأن يذهب مع دباباته لغزو سيناء...

لقد وضع هو خطة العدوان، وحدّد كل تفاصيلها بدقة متناهية، كما يركِّب المرء آليّات الساعة.

ما هي أهدافه؟

1o احتلال شبه جزيرة سيناء والحدود مع إسرائيل عند قناة السويس.

2o سحق القوة العسكرية المصرية في هذه المنطقة لئلا تسول لها النفس، ولمدة طويلة، معاودة الهجوم.

ما هي القوات التي يواجهها؟

1o حاميات محلية، مؤلّلة جزئياً، لأنها ليست معدّة للحرب المتحركة. وتقوم مهمتهاعلى الإمساك ببعض المواقع الثابتة، المحصّنة بشكل متفاوت[663].

2o قوة ضاربة متحركة، تضمّ عدداً من المجموعات المصفّحة[664]. سيكون عليها، بعد أن انكفأت منذ فترة ليست ببعيدة غرب القناة وفي منطقة القاهرة، أن تسلك الطريقين السالكين أي فيا ماريس، والمدق التركي، لتهبّ لنجدة الحاميات المتقدمة[665].

كيف يجدر به أن يتصرف؟

أولاً، يجدر به أن يستولي على المواقع المحصّنة، ومخازن الأسلحة، ونقاط الاتصال قبل أن يسنح للقوات المتحركة المصرية الوقت للتدخل. ثم، يجدر به أن ينقلب على هذه القوى المتحركة لتدميرها قبل أن يسنح لها الوقت للانسحاب وراء القناة.

تطلبت هذه الخطة سرعة فائقة في التنفيذ وتنسيقاً تاماً، وكل ساعة ضائعة تهدد بتعثر كل شيء. ومهما حصل، تتضمن الحرب على الدوام جزءاً كبيراً من الصدف والاحتمالات، «شيء ما يتعذر إدراكه» كما كان يقول نابوليون، «يبرز أمامه القادة العظام».

على هذا النحو، تأخّرت الفرقة 202 غير مرّة أثناء تقدّمها إذ كُلّفت الموافاة السريعة للفوج المجوقل الذي أُنزل في متلا يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة الخامسة عصراً. أولاً، عليها أن تتخلى عن نصف مصفّحاتها، وثلث مدفعيتها في الرمال المتحركة شرق الكونتيلا.ولما وصلت في 30 تشرين الأول/أكتوبر، عند منتصف الليل، قرب واحة الثمد، أوقفت هناك حتى الرابعة والنصف فجراً من جانب المقاومة غير المتوقعة «لدورية صحراء» قُتل ستون من عناصرها. وبعد ذلك، حوالى السابعة صباحاً، أغارت عليها 8 مطاردات Vampire ألحقت بها خسائر وصفت «بالكثيرة» في البيان الإسرائيلي، وقدّرها المصريون بـ 15 مركبة مصفّحة، ودبابة، و20 ناقلة مشاة مدرّعة نصف مجنزرة. وبعد هذا الاشتباك فقط، بوسعها التقدم إلى النخل التي سقطت، إثر الإغارة عليها، بعد ساعتين. ولذا، لم تبلغ متلا إلا في 30 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة التاسعة والنصف ليلاً، مع عشر ساعات من التأخير عن الموعد المحدد.

كان بوسع هذا التفاوت في التوقيت أن يكون قاتلاً لطليعتها لو أظهرت القوات المصرية المزيد من الصلابة[666]. فما كاد فوج المظليين يصل إلى أسفل ممر متلا حتى استقبلته نيران الرشاشات القادمة من جبل جدِّي. فتوارى عن الأنظار، ريثما تصل المعدات الثقيلة ـ سيارات جيب، وهاون 81، ومدافع بدون ارتداد ـ التي لا غنى عنها لمواصلة العملية العسكرية. ولو لم تقم طائرات فرنسية Nord 2501 بإلقاء هذه المعدات ليلاً لهذا اللواء[667] لوجد نفسه في وضع حرِج.

لم يستطع لواء المظليين السيطرة على ممر متلا بسبب محاصرته طوال يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر من جانب عناصر المشاة المصريين الموجودين أمامه، والإغارة المتكررة عليه من جانب سرب من مطاردات Vampire . وقد اعترى قيادته بعض الحيرة، حين علمت أن قوات مصفحة مصرية تتوجه نحو هذا القطاع[668]. ولحسن حظه، وصلت العناصر المتقدمة للفرقة 202 في التاسعة والنصف ليلاً. وبعد ساعة، لاحظت سياراتهم الاستطلاعية، المدفوعة نحو متلا، أن الطريق إلى السويس مقطوعة بالكثير من المركبات المصرية التي أضرمت فيها النيران طائرات Mystère الإسرائيلية[669]. فقرر قائدهم تجميع الفرقة التي تلقت، أثناء الليل، الماء والوقود والذخيرة، بواسطة إنزال ثان لمظليين انطلق من الموقع نفسه كالإنزال الذي جرى في اليوم السابق[670].

في اليوم التالي، 31 تشرين الأول/أكتوبر، عاودت فرقة المظليين الهجوم على متلا، ولكن أربع مطاردات Vampire تدخّلت. وسقطت ثلاث منها بفضل طائرتي Mystére إسرائيليتين تعرّضتا بدورهما لهجوم مضاد بواسطة ست طائرات Mig[671];. ثم قصفت مطاردات Météor مصرية المظليين الذين اعتلوا المصفحات. قرابة الظهيرة، ظل هؤلاء رغم ذلك يتقدمون بين الجوانب الوعرة للممر. في هذه اللحظة، انقضت شاحنتان إسرائيليتان محملتان بالوقود والذخيرة وقطعتا الطريق. لم يبق سوى حل واحد: طرد العدو من قلب الصخور بالسلاح الأبيض والرشاشات. قرابة السادسة مساء، نجحت الدوريات الإسرائيلية في تخطي الممر، مع أنها فعلت ذلك تحت قصف طيران العدو. ومع هبوط الليل، تمركز المظليون المنهكون والمتعبون بسبب تكبّدهم خسائر بلغت 50 قتيلاً و100 جريح في صفوفهم، في حاجز مقاومة قنفذي، عند منفذ الممر حيث انتشرت 300 جثة مصرية[672].

فيما كانت الفرقة 202 تسعى بلا جدوى إلى السيطرة على ممر متلا، انطلقت الفرقة المؤللة التاسعة التي تتألف من 1800 جندي و220 مركبة [673]، حاملة الماء والوقود والطعام لمدة أسبوع، باتجاه الجنوب، مقتفية طريق الجمال الذي يحاذي الساحل الغربي لخليج العقبة. ووصلت إلى راس الناغ - بعد أن انطلقت من شمال إيلات في 30 تشرين الأول/أكتوبر- في 31 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة السادسة مساءً؛ وإلى دهب في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة السابعة مساء؛ وإلى النقب في 3 تشرين الثاني/نوفمبر حيث طردت وحدة هجانة انكفأت جنوباً. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت أمام راس نصراني. وحتى ذلك الحين، لم تعترضها سوى المشقات الميدانية لأن هذه المنطقة الشديدة الوعورة تكاد تكون خالية من الاستحكامات الدفاعية[674].

إلا أن الوضع تبدّل كلّياً في رأس نصراني لأن المصريين حوّلوا المدينة إلى حصن حصين. فمنذ عام 1952، أرادوا أن يحوّلوا هذه المنطقة السكنية، الواقعة قُبالة جزيرة تيران، إلى «مضيق جبل طارق البحر الأحمر». ولهذه الغاية، أخلوا منها كل السكان المدنيين، وأقاموا فيها حامية تضم نحو 2000 جندي. ثم كثفوا حول رأس نصراني وشرم الشيخ، وهو مرفأ ثانٍ يقع على مسافة 18 كلم جنوباً، التحصينات والملاجئ الخرسانية، ومواقع الرشاشات، وشبكات الأسلاك الشائكة. كما أن المدينتين اللتين تضمّان مطارات عسكرية، وبطاريات مدفعية مضادة للطائرات، ومدفعي بحرية إنكليزية 150 و 4 من 75. في الأحوال الطبيعية، بوسعهما كذلك الاعتماد على دعم باخرتين مسلحتين: الباخرة المساعدة «عايدة» والباخرة ـ المدرسة «دمياط»[675]. ولكن لهذه المجموعة المحصّنة موطن ضعف، فهي تفتقر تماماً إلى المياه العذبة، وكل ما لا يزوّدها به مصنعان صغيران لتكرير المياه المالحة يجب أن يصل عبر صهاريج السويس.

بدون انتظار وصول الإسرائيليين، رحَّل المقدم خانة نجيب[676] الذي يقود الموقع العسكري، كل المرضى والمعاقين في الحامية، فلم يبق لديه سوى 1500 محارب. واتصل بالقاهرة هاتفياً يطلب دعم الطيران المصري، وفي ذلك الحين، كان القصف الإنكليزي قد أعاقه عن الإقلاع. أما طائرات 28 Illyouchine التي لجأت إلى الأقصر، على بعد 500 كلم جنوب القاهرة،، للبقاء بمأمن من الراجمات البريطانية القادمة من قبرص، فقد دمّرت طائرات فرنسية أقلعت من مطار اللدّ في الأراضي الإسرائيلية عشرين منها.

اعتبر المقدم نجيب، بعد أن لم يعد باستطاعته سوى الاعتماد على قواته، أنه من الأفضل التخلي عن رأس نصراني التي تتعرض منذ ثمان وأربعين ساعة لقصف الطيران الإسرائيلي، للانكفاء إلى

شرم الشيخ حيث أتاح له المضيق الأعمق إخلاء قسم من جنوده بحراً. ونفّذت كل الحامية الأمر بالانكفاء إلا الذين يشغلون بعض المعاقل، ولن يستسلموا قبل استنفاد رصاصاتهم الأخيرة.

بينما كانت هذه العمليات تجري في قطاع شرم الشيخ، استبدلت الفرقة 202 التي استقرت في وضع مقاومة قنفذي عند منفذ ممر متلا بوحدات للمشاة. وبعد أن لاحظت صباح 1 تشرين الثاني/نوفمبر أن ضغط العدو قد خفّ[677]، التفّت وسارت نحو خليج السويس. ولما وصلت يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر في الثانية بعد الظهر إلى مركز راس الصدر النفطي الذي احتلته بعد معركة وجيزة، سلكت الطريق الساحلي الذي يحاذي البحر الأحمر، وتقدّمت نحو الطور حيث وصلت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة الثامنة صباحاً، فوجدت فيها فرقتين من المظليين جرى إلقاؤهم في اليوم السابق عند الخامسة عصراً. استولت هاتان الفرقتان مباشرة على المدينة والمطار حيث بدأت طائرات نقل فرنسية أتت من قبرص تُنزل، اعتباراً من الثامنة مساء، عناصر فوج جوي[678]، وسيارات جيب، وشاحنات، ومدافع هاون، وذخيرة، وطعاماً.

استأنفت الفرقة 202، بعد أن ضمنت مؤخّرتها وتعزّزت بفضل هذه المعدّات الجديدة، سباقها على طول الساحل، باتجاه شرم الشيخ التي لم تلبث أن احتجزت في كماشة بين عناصرها المتقدمة الصاعدة من الجنوب، والفرقة التاسعة النازلة من الشمال.

أغرقت شرم الشيخ بقنابل النابالم والقذائف الحارقة، ألقت بها 12 قاذفة من طراز Mustang - Jabo أسقطت سبعاً منها المدفعية المصرية المضادة للطائرات، إلا أنها كانت قد أكملت مهمتها.

في فجر 5 تشرين الأول/أكتوبر، وتحت غطاء قصف جوي جديد، اخترقت المدرّعات نصف المجنزرة والفرقة الإسرائيلية التاسعة الاستحكامات الدفاعية لشرم الشيخ التي أصبح معظمها أنقاضاً. وفي الثامنة والنصف صباحاً، انتشرت في المرفأ والمطار.

استسلم قائد شرم الشيخ مع 42 ضابطاً و798 جندياً إذ اعتبر أن مواصلة المعارك إنما سيرفع عدد الضحايا بدون أن يبدل النتيجة النهائية[679].

وبعد نصف ساعة، ظهرت طلائع اللواء 202 التي وصلت من الطور بعد أن دارت حول رأس شبه الجزيرة.

بعد الظهر، احتلت جزيرتي تيران وسنافير قوات إسرائيلية نقلتها فرقاطتان جالتا حول أفريقيا بأكملها[680].

لم يعد ثمة وجود «لقوة قتال البحر الأحمر»؛ وانكسرت شوكة المقاومة المصرية جنوب خط السويس ـ إيلات.

LXXIII

تُناظر هذه المناورة لتطويق جنوب سيناء التي انتهت باستسلام شرم الشيخ التشتُّتَ في الشمال الذي شارك فيه أكبر عديد للجيش وجرت فيه أعنف معارك الحملة العسكرية.

حصل هذا التشتّت على طول محورين أساسيين:

1o المدق التركي الذي يمتد من العوجة إلى الإسماعيلية مروراً بأبو عجيلة وبئر روض سالم وبئر جفجافة.

2o الطريق البحري، أو فيا ماريس، الذي يمتد من غزّة إلى القنطرة مروراً بخان يونس ورفح والعريش ومسفاج.

حدثت كل هذه العمليات (المدعوة باسم مشترك هو عملية قادش[681]) بصورة متزامنة، وتعطي، بسرعتها، الانطباع عن بلبلة شائكة لو لم يبادر المرء إلى دراستها على حِدة.
فلننظر أولاً ماذا يجري على طول المدق التركي في القطاع الذي تسيطر عليه فرقة المشاة المصرية الثالثة، وبشكل خاص، في المنطقة الواقعة بين القسيمة وأبو عجيلة، والتي تدافع عنها المجموعة المصفحة للجنرال بولس.

اعتباراً من مساء 29 تشرين الأول/أكتوبر[682]، قامت المدفعية الإسرائيلية بإطلاق نار يهدف إلى الإنهاك، وبدأ جنود سلاح الهندسة يفتحون ثغرات في شبكات الأسلاك الشائكة وحقول الألغام في هذه المنطقة.

انطلقت الغارة الإسرائيلية الأولى التي قامت بها فرقة المشاة الاحتياطية السابعة والثلاثون في 30 تشرين الأول/أكتوبر الساعة الواحدة والنصف فجراً. لكنها أخفقت، ثم دُحرتْ نحو قاعدتها بفضل هجوم مضاد لسيارات جيب مزوّدة برشاشات ومركبات مصفحة. ولقيت غارة ثانية انطلقت عند الرابعة والنصف فجراً المصير نفسه.

طلبت عندئذ الفرقة السابعة والثلاثون دعم الطيران بهدف قصف ربوتين تشرفان على الموقع. وسرعان ما تحوّلت هاتان الربوتان اللتان أمطرتهما طائرات Mustang - Jabo بقنابل النابالم إلى موقعين يتعذر الدفاع عنهما. في الحادية عشرة قبل الظهر، انكفأت القوات المصرية بصورة منظمة نحو أبو عجيلة، وهو مفترق مُحكم التحصين، ارتفع عدد عناصر حاميته على هذا النحو إلى حوالى 5000 جندي.

كانت أبو عجيلة مع خان يونس شمالاً وشرم الشيخ جنوباً أهم مراكز المقاومة في شبه جزيرة سيناء. كانت تتألف من نواة مركزية وأربع نقاط ارتكاز ثانوية: الأولى على تقاطع طرق شرق أبو عجيلة مباشرة؛ والثانية في الجنوب الشرقي، ومعروفة باسم «السدّ» لأنها تستعمل البنية التحتية الخرسانية لسدّ تصبّ مياهه، شيّده الإنكليز في الماضي، ويوفر حماية ممتازة للمدفعية؛ وأخيراً، ثمّة نقطتان أخيرتان، واحدة في أم شيحان والثانية في أم قاطق غرباً، على المدق التركي.

أُحبط هجوم مباشر على أبو عجيلة شنّته الفرقة المصفحة السابعة التي تجاوزت مشاة الفرقة السابعة والثلاثين بعد أن خسرت 5 مدرّعات نصف مزنجرة ودبابتين Sherman.

على إثر ذلك، نجح الإسرائيليون في اكتشاف القناة المائية الجوفية التي تغذّي أبو عجيلة، ونسفوها. غير أن الحامية واصلت مقاومتها رغم ذلك لتأخير تقدم القوات الإسرائيلية باتجاه القناة.

قرر الإسرائيليون، إذ أدركوا استحالة السيطرة على الموقع بغارات مباشرة، أن يلتفّوا حوله لجهة الجنوب والشرق. وجرت هذه المناورة بسلوك طريق للقوافل كان المصريون يعتبرونها غير سالكة للمركبات العسكرية، والتي كانت بالتالي بدون دفاع. فتسللت الفرقة المصفحة السابعة وفرقة المشاة السابعة والثلاثون على هذا النحو، بالكامل تقريباً، إلى مؤخرة أبو عجيلة التي سرعان ما تعرّضت مرتكزاتها من الغرب إلى الشرق للاجتياح.

في السادسة مساء، وصلت فرقة المشاة الإسرائيلية الأخيرة التي ما زالت موجودة في هذا القطاع، - الفرقة الرابعة من الفيلق 38 في العوجا - وراحت تغير على «السد» جنوب المدينة، ولكن المدفعية المصرية تمكنت من احتوائها.

في 31 تشرين الأول/أكتوبر فجراً، لم يكن الإسرائيليون قد حققوا بعد أياً من أهدافهم. فقد أوقف الهجوم على أبو عجيلة على مسافة كيلومترات قليلة من الحدود. ولم تمسّ بعد مجمل القوات المصرية في سيناء، أي الفرقتان الثالثة والثامنة. وكان المصريون يتمتعون في الأجواء بالتفوّق

التكتيكي والرقمي. وعلاوة على ذلك، عبرت التعزيزات القادمة من القاهرة جسر فردان، وانطلقت بأقصى سرعة على طول المدق التركي. يتعلق الأمر بإحدى الفرق المصفحة المصرية الجديدة المدعوة «الفرقة الروسية» لأنها مجهزة بالكامل بمعدات سوفياتية: 100 دبابة T 34 ، و30 مدفعاً ذاتي الحركة مصفحاً SU 100 ، و100 سيارة استطلاعية مصفحة أو ناقلات قوات BRT ونحو 200 مركبة أخرى على أبو عجيلة قبل أن تصل إليها هذه القوات المصفحة.

بدأ الهجوم الساعة السادسة والنصف صباحاً. استولت كتيبة إسرائيلية قادمة من الغرب تابعة للفرقة المصفحة السابعة على مفترق أبو عجيلة ومستودعها، وشتتت العناصر المصفحة التي هبّت للنجدة من العريش، وأخذت من الخلف، قرابة الظهيرة، موقع السدّ. قاوم السدّ طوال النهار، ولم يسقط سوى الساعة الثامنة مساء بعد معارك ضارية ألحقت خسائر فادحة بالطرفين[683]. وعندما أقبل الليل، كان السد بيد الإسرائيليين.

اتجهت بقية الفرقة المصفحة السابعة بسرعة، تاركة لتشكيلات المشاة[684] مهمة تصفية المرتكزين اللذين ما زالا يقاومان، أمام «الفرقة الروسية» التي بلغت عناصرها المتقدمة بير روض سالم، على الرغم من الغارات المتكررة لطائرات Mystère الفرنسية الموجودة في اللدّ والتي دمّرت لها 38 دبابة T34 على مسافة 8 كلم من الإسماعيلية.

في 1 تشرين الثاني/نوفمبر صباحاً، تقدمت الفرقة المصفحة السابعة بعكس «الفرقة الروسية» التي باتت مهمتها تسهيل تقهقر الفرقتين المصريتين الثالثة والثامنة المهددتين بالتطويق في محيط غزة ـ العوجا ـ العريش. قامت فرقتا المشاة الإسرائيليتان السابعة والثلاثون والرابعة، خلف الفرقة السابعة، بقطع طرقات العريش وأبو عجيلة، مبددة أي أمل لدى المرتكزين اللذين يقاومان بالحصول على النجدة.

ولكنّ المواجهة الحاسمة بين معظم الدبابات الإسرائيلية و«الفرقة الروسية» حصلت على مشارف جفجافة. شهد هذا الموقع مبارزة مصفحة حقيقية استمرت حتى هبوط الليل في دوّامة من النيران والحجارة والرمال. واستعرت المعركة التي بدأت عند الثانية بعد الظهر حتى ساعة الغروب. وشيئاً فشيئاً، تمكنت الدبابات الفرنسية AMX من التفوّق أخيراً على الدبابات الروسية الثقيلة T34 غير المتكيّفة مع الميدان بفضل سهولة استعمالها ودقة رمايتها. وفي الليل، اضطرت الدبابات الروسية إلى الانكفاء نحو الإسماعيلية، فلحقت بها التشكيلات الإسرائيلية التي توقفت على مسافة 16 كلم من القناة، عند الخط الذي حدده الإنذار الفرنسي ـ الإنكليزي.

في هذه الأثناء، أنهت عمليّة التنظيف فرقُ المشاة الإسرائيلية التي كانت تعمل خلف الفرقة المصفحة. وانطلقت بدورها، بعد تحررها بفضل استسلام المرتكزين الأخيرين في أبو عجيلة، على المدق التركي، وسيطرت في المساء على المطار الحديث في بئر روض سالم حيث استولت على معدّات هامّة كانت مخزّنة منذ أشهر في مستودعات جوفية.

لم يبقَ سوى إخضاع «جيب» غزة.

LXXIV

كان التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي الأوثق في القطاع الشمالي الواقع على طول الخط الساحلي، والذي يتألف محوره من فيا ماريس.

عندما جاء بن غوريون إلى باريس، أسرَّ إلى غي موليه بالمخاوف التي يثيرها لديه تفوّق الطيران المصري[685]، وتلك التي تقضّ مضجعه بسبب قصف محتمل عن طريق البحر لتل أبيب وحيفا[686]. وأعطى غي موليه على الفور الأمر إلى الوحدات البحرية Surcouf و Bouvet و Kersaint للتوجه بسرعة إلى السواحل الإسرائيلية. وقد وصلت سفن العمارة البحرية هذه في 29 تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك اليوم، حطت ثلاثة أسراب[687] من طائرات Mystère IV ومطاردات ـ قاذفات جاءت من قواعد ديجون وسان ديزييه في مطار اللدّ على مسافة 21 كلم شرق تل أبيب، حيث سوف تستفيد من خدمات الطاقم الفرنسي الذي جاء لتسليم طائرات Mystère التي اشترتها الحكومة الإسرائيلية سابقاً. كما جرى التوافق بين رئيسي الحكومة على أن الجيش الإسرائيلي بوسعه اللجوء إلى مساعدة فِرقة المظليين الفرنسيين المتمركزة في قاعدة تيمبو القبرصية المجهزة بأربعين طائرة [688] Nord 2501.

في 31 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة الثالثة والنصف فجراً، حاولت المدمّرة المصرية «إبراهيم الأول» قصف حيفا، على مسافة 80 كلم شمال تل أبيب، فاصطدمت بالسفينة Kersaint التي أبقتها أعطال أصابتها في الموقع، فيما تلقت السفينتان Surcouf و Bouvet اللتان أعفيتا من مهمتهما الأمر بمغادرة قبرص. وسرعان ما فتحت سفينة Kersaint النار على المدمرة المصرية وأصابتها إصابة مباشرة، في حين أغارت عليها طائرات Météor غارات انقضاضية. ولم تلبث مدمرة «إبراهيم الأول» التي هوجمت بحراً وجواً أن أصبحت مجرد حطام. بعد أربعين دقيقة من القتال، رفع قائدها العلم الأبيض[689].

ولكن هذه المسألة التي قادها ببراعة قائد سفينة Kersaint أوقفت الأميرال بارجو في حيرة. فالاشتباك حصل ليلاً والقصف كان على مسافة 12 كلم. وتشير كل الترجيحات والخصائص أن الأمر يتعلق بسفينة مصرية. غير أن شكاً ظل قائماً، فهذه المدمّرة من طراز Skory التي أرسلها الروس إلى عبد الناصر في حزيران/يونيو تملك هيئة أشبه بهيئة المدمّرات الأميركية. هل هناك خطأ في المعطيات؟ سارع الأميرال بارجو إلى إعلام الحكومة الفرنسية. وقال نصّ برقيته ما فحواه:

« قمنا بتعطيل سفينة حربية مصرية ـ ولكننا لسنا متأكدين تماماً أنها مصرية ـ لو حصل خطأ، فهو هجوم غير متعمد من طرفنا لسفينة تائهة من الأسطول السادس»[690].

لئن سبَّب تعطيلُ مدمّرة «إبراهيم الأول» إحراجاً للأميرال بارَجو، فقد سبّب المزيد من الإحراج للحكومة الفرنسية. كان الإنذار الفرنسي ـ الإنكليزي ينتهي الساعة الرابعة فجراً؛ ولكن أنطوني إيدن أخّر فتح النيران حتى السابعة والنصف مساء، فبدأت المعركة قبل انتهاء مهلة الإنذار. لا بد بالضرورة من «التعتيم» على دور سفينة فرنسية فيه. ولتمويه العملية، استدعيت إلى الموقع سفينة إسرائيلية لتكون المنتصرة ظاهرياً على مدمرة «إبراهيم الأول». وزرعت علمها على صاري المدمرة المصرية وأعادتها أسيرة إلى حيفا مع كامل طاقمها وسط هتافات الناس الذين استيقظوا مذعورين بسبب دوي المدافع.

حتى 30 تشرين الأول/أكتوبر مساء، ساد هدوء شبه مطلق على جبهة غزّة. في هذه اللحظة، قام جنود من سلاح الهندسة في فرقة مشاة بير يتشاغ التابعة للفرقة الإسرائيلية المصفحة السابعة والعشرين بقيادة الجنرال لاسكو، بمحاولة لفتح ثغرات في شبكات الأسلاك الشائكة وحقول الألغام في رفح التي تسيطر عليها فرقتان مصريتان للمشاة، ولكن قصف المدفعية أعاقهم عن تنفيذ مهمتهم.

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة الثامنة مساء، أخفقت محاولة للمشاة لاجتياز العقبات في مدرّعات نصف مجنزرة بدورها تحت أحزمة الكشافات الضوئية.

لن تنطلق العمليات الحقيقية قبل 1 تشرين الثاني/نوفمبر. واستُهلّت عند منتصف الليل بقصف عنيف للغاية بالمدفعية والطيران. وقد شاركت في هذا القصف الطرّادة Georges - Leygues بناء على طلب الجنرال دايان إلى الأميرال بارجو. وبعد أن فارقت هذه الطرادة القافلة التي كانت مكلّفة بمرافقتها، اقتربت من الشاطئ، وقامت قطعها التسع من أصل 152 بإلقاء 400 قنبلة على المدينة. وسرعان ما نال هذا السيل الفولاذي من مقاومة الحامية المصرية. وفي الخامسة والنصف صباحاً، تعرّضت الخطوط المصرية للاختراق، ودخلت عندئذ الفرقة المصفحة التابعة للجنرال لاسكو في الاشتباك. وعند التاسعة صباحاً، بلغ أحد أفواجها المؤلفة من دبابات Sherman محطة رفح التي أحصيت فيها 400 جثة وغنيمة هائلة من المعدات الروسية. ومنذ ذلك الحين، جرى تطويق معظم الفرقة المصرية الثامنة.

توجهت الفرقة الإسرائيلية المصفحة السابعة والعشرون بلا انقطاع نحو العريش. كانت هذه البلدة، الواقعة على مسافة 55 كلم غرباً، تضم كذلك مستودعاً هاماً من المعدات الروسية. أزيلت المواقع المتقدمة، بعد اشتباكات سريعة مع وحدات مشتتة، فيما أغار الطيران على الفرقة المصرية الباقية والأخيرة، وهي «الفرقة الألمانية»، التي تحمل هذا الاسم بسبب الجنسية المزعومة لمدرِّبيها. تقدمت هذه الوحدة إلى فيا ماريس، ولكنها تلقت من القاهرة الأمر بالعودة أدراجها، حين بلغت مستوى مسفاج على مسافة حوالى 80 كلم غرب العريش[691].

شهد يوم الجمعة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر انهيار المقاومة المصرية في شبه جزيرة سيناء. خلال الصباح، غادرت قوات العريش مواقعها، ولم تكد تفلت من الحصار. وفي الثالثة بعد الظهر، سلّمت السلطات المدنية المدينة إلى الجنرال لاسكو، قائد القوات المصفحة، بحضور الحاكم العسكري. وقد نجح ما تبقى من الحامية في الانضمام إلى «الفرقة الألمانية» بمسفاج، وانكفأ معها باتجاه القناة.

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، وبينما بلغت الدبابات الإسرائيلية الخط الذي حدده الإنذار الفرنسي ـ الإنكليزي، على مسافة 16 كلم شرق القنطرة، اكتشفت مستودعات كبيرة من الوقود والمعدات الروسية الجديدة، ومنها رادارات ووحدات قطبية شمالية في العريش أرسلت إلى هذا الموقع خطأ.

في اليوم نفسه، الساعة الثالثة فجراً، انتقلت إلى الهجوم فرقة المشاة الاحتياطية الإسرائيلية المتمركزة قبالة الرأس الشمالي لقطاع غزة. وسيطرت، بعد تبادل عنيف لقذائف الهاون، على التلة 88، ثم على غزّة في خلال ساعتين، فيما وضعت الميليشيات المسلحة لكيبوتزات سعد وناهال أوز يدها على دير البلح التي كان يتولاها عناصر من الحرس الوطني المصري[692]. وسقطت محطة غزة عند الثامنة والنصف صباحاً بعد تبادل إطلاق النار عبر السطوح. وفي التاسعة صباحاً، طلب المقدم فؤاد الدجوي الاستسلام. وسلّم سلاحه بلا شروط عند الظهيرة.

لم يعد، في هذا القطاع الشمالي، سوى مركز مقاومة أخير هو خان يونس. والحق يقال إنه أكثر المعاقل تحصيناً في قطاع غزة. وكان اللواء أدوحي الذي يقود الفرقة المصرية الثامنة قد تحصن في هذه المدينة. وبعد هجوم مصفّح عرقله في 2 تشرين الثاني/نوفمبر إطلاق نار مركَّز من حاجز الصد، جرت مبارزة بالمدفعية طوال الليل. ولكن مدافع Brandt عيار 155، الفرنسية الصنع، أخرست في نهاية الأمر مدافع 105 المصرية. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة السادسة والنصف صباحاً اقتحمت الدبابات وسلاح الإشارة خط المقاومة. وبعد ساعتين، وقعت خان يونس وقيادتها في الأسر.

خلال ستة أيام، أسر الإسرائيليون لواءين[693]، و18 رائداً و15 ألف جندي [694]، من بينهم 5800 على حدود أراضيهم[695]. استولوا كذلك على غنيمة هائلة: معدات بقيمة 20 مليار فرنك فرنسي ووقود لمدة عام في المستودعات الروسية، ومئات المركبات، و43 دبابة، و300 قطعة مدفعية غنيمة من ساحة المعركة[696].

لم تعد صحراء سيناء سوى مقبرة من المدرّعات نصف المجنزرة والسيارات المصفحة والدبابات الإنكليزية والفرنسية والأميركية والروسية التي تلفت مع الوقت هياكلها المقلوبة على طول المدق التركي وفيا ماريس. وعادت وحدات متشرذمة نحو جسر فردان، وتعيّن عليها أن تعبر الصحراء مباشرة لأن كل الطرقات تسيطر عليها الأرتال الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، أعاد الإسرائيليون الكثير من الجنود المصريين الأسرى البالغ عددهم 15 ألفاً إلى ديارهم بعد أن جرّدوهم من سلاحهم وأحذيتهم وبدلاتهم بشكل شبه كامل، الأمر الذي عزز انطباع التشتّت الذي أعطاه الجيش المتقهقر [697].

مساء 3 تشرين الثاني/نوفمبر، من السويس إلى القنطرة، كانت القوات الإسرائيلية تنتشر على الضفة الشرقية للقناة التي لا يفصلهم عنها سوى شريط يبلغ طوله 16 كلم كما يحدده الإنذار. وباستثناء شرم الشيخ حيث ما زالت معارك خلفية تدور، انتهت حملة سيناء، ولم تستغرق سوى مئة وخمسين ساعة.

أما القوات الفرنسية ـ الإنكليزية التي كانت تحتشد منذ أسابيع في قبرص، فلم تنزل بعد إلى ساحة المعركة.

LXXV

فيما كانت هذه الأحداث تجري في سيناء، لم يبق العالم العربي واقفاً بدون أن يحرك ساكناً. وبعد السعودية، قطع كل من الأردن وسوريا علاقاتهما الدبلوماسية مع فرنسا. اندلعت مظاهر عنيفة مناهضة للبريطانيين في البحرين حيث انتشرت قوات إنكليزية لفرض النظام، فقوبلت برشق الحجارة، واضطر ثلاثون أميركياً إلى الاختباء في المصفاة تفادياً لأي اعتداء قد يطالهم. وفي ليبيا، ولشدة هياج الناس، اضطرت السفارة البريطانية إلى أن تنصح كل رعاياها بمغادرة البلاد. وفي الخرطوم، صرّحت وزارة الخارجية أن «إنكلترة لا تستطيع أن تعوّل بعد اليوم على علاقات ودّية مع السودان أو أية دولة عربية أخرى.»

في القاهرة، أعلن عبد الناصر القانون العُرفي. وجعل مجلس الوزراء يعيّنه «الحاكم العسكري المصري مع السلطات الاستثنائية التي ينص عليها القانون». وبادر أولاً إلى تأكيد مصادرة كل الأملاك الفرنسية والإنكليزية.

في ليل 31 تشرين الأول/أكتوبر ـ 1 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت طائرات سلاح الجو التابع للمارشال بارنيت مليون منشور على القاهرة ورد فيها ما يلي:

«أيها المصريون!

إننا مضطرون إلى قصفكم، أينما كنتم! تخيّلوا قراكم مدمَّرة، ونساءكم وأطفالكم وأمهاتكم وآباءكم وجدودكم مضطرين إلى الهروب من بيوتكم المحروقة، وقد تخلّوا عن كل شيء! هذا ما سوف يحصل لكم، إذا ما اختبأ بعض الجنود وراء نسائكم في قراكم. إذا لم ينسحبوا من القناة، لا شك أن قراكم وبيوتكم سوف تتعرض للتدمير...

لقد ارتكبتم خطأ سوف يكلّفكم غالياً إذ وضعتم ثقتكم في جمال عبد الناصر. »

ردّاً على هذا المنشور، أطلق عبد الناصر نداءً عبر الإذاعة إلى الشعب المصري، ذكّرت نبرته بنبرة بعض خطب تشرتشل في أحلك المراحل التي عاشتها إنكلترا.

أعلن بصوت مهيب: «سوف نقاتل في المدن والقرى، وسوف نقاتل في الميادين والخنادق، ولكننا نرفض الاستسلام أمام الغزاة. سوف أقاتل جنباً إلى جنب مع أبناء شعبي، وأبذل آخر قطرة من دمي، بدلاً من السماح بخسارة استقلالنا وسط الخزي والعار. لن نقبل أبداً تسليم بورسعيد والسويس والإسماعيلية بدون قتال. لقد اتخذنا قراراً حاسماً، وسوف تدعمنا كل البلدان الصديقة. سنوزع عليكم السلاح. فحين يكون الشعب واعياً ومستعداً للتضحية، ينتصر دائماً حتى لو تفوّق عليه العدو عددياً.

إننا على يقين أنكم لا بد صامدون، وسلاحكم الصبر والإيمان. سنحارب ولن نستسلم أبداً.»

تردد صدى هذا الخطاب الذي كان نداءً مزدوجاً للمقاومة ومواصلة النزاع حتى أعماق العالم الأفريقي ـ الآسيوي. في نيودلهي، وصف نهرو التحرك الفرنسي ـ الإنكليزي «بالعدوان السافر». وقرّر عمّال مرفأ كالكوتا مقاطعة البواخر البريطانية والفرنسية. وتظاهر عشرة آلاف طالب في شوارع لاهور وهم يهتفون تأييداً لمصر. وفي جاكرتا، حاولت مجموعة من المتظاهرين أن تدخل بالقوة إلى السفارة الفرنسية. وفي الصين، أكد شو إن لاي لمصر دعمه لها. وفي طوكيو، صرّح المسؤولون اليابانيون أن «التوضيحات التي قدّمتها لندن وباريس غير مرضية.» وفي موسكو، صرّح شيبيلوف بفظاظة إلى سباك، وزير الخارجية البلجيكي، خلال حفل استقبال في السفارة البلجيكية:

«إن ما قامت به فرنسا وإنكلترا هو من قبيل اللصوصية!»

في كل أنحاء العالم، احتدم التوتّر. وحتى العواصم الغربية أعربت عن تحفّظها. في سويسرا حيث قوبل الإنذار الفرنسي ـ الإنكليزي «بوجوم أليم»، صرّح المسؤولون أن «فرنسا وإنكلترا قد جُرّدتا عملياً من جانب الأمم المتحدة من حقوقهما كعضوين دائمين يتمتعان بحق النقض.»[698]. وفي نيويورك أخيراً، حيث بلغت الانتخابات الرئاسية مرحلتها النهائية، ندّد الرأي العام صراحة بالحملة العسكرية للحلفاء.

هل تواجه فرنسا وإنكلترا ائتلافاً عالمياً مناهضاً لهما؟

LXXVI

على هذه الخلفية المقلقة، افتتحت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر الدورة الاستثنائية للجمعية العمومية للأمم المتحدة بدعوة عاجلة من مجلس الأمن.

منذ بداية الجلسة، أعرب غيرينغو، المندوب الفرنسي، عن أشد التحفّظات عن مشروعية هذا الاجتماع والقرارات التي قد يصار إلى تبنّيها خلاله. وتبنت الجمعية التي رفضت أن تأخذ في الحسبان هذه الحجج القانونية جدول الأعمال ب62 صوتاً مقابل صوتين (فرنسا والمملكة المتحدة). وكان جدول الأعمال يضم نقطة واحدة للبحث هي القضية المصرية.

تلقى الوفد الفرنسي من باريس تعليمات صارمة للغاية: اتصلت وزارة الخارجية الفرنسية بغيرينغو وقالت له: «دع الأمور تطُل. إننا بحاجة ماسة إلى بضعة أيام. حاول أن تحصل عليها بأي ثمن. فكل يوم نكسبه يقرّبنا من النجاح.»

ولذا، حاول المندوب الفرنسي إقناع الجمعية العمومية بأنه «لا يمكن عزل الأحداث الأخيرة، ولا الأعمال الجارية، عن الوضع العام في الشرق الأوسط»، وأنه «يتوجب الدعوة إلى مؤتمر لإيجاد

الحلول السريعة لكل قضية الشرق الأوسط.»
فأعلن سوبوليف، المندوب السوفياتي، بنبرة قاطعة:
«إننا أمام عدوان موصوف ومدبّر تقوم به إنكلترا وفرنسا وإسرائيل! لا يتعلق الأمر بإيجاد حل لقضية الشرق الأوسط، بل بإدانة هذا العدوان، والمطالبة بأن تسحب فرنسا وإنكلترا وإسرائيل على الفور قواتها المسلحة من أراضي مصر ومياهها الإقليمية وتأليف لجنة للأمم المتحدة للسهر على تنفيذ هذه التدابير.»
كان فوستر دالاس ينتظر بفارغ الصبر. إنه لا يريد، مهما كلّف الأمر، أن يدعم الموقف السوفياتي، في اللحظة المحددة التي تقف فيها روسيا في قفص الاتهام أمام الأمم المتحدة بسبب أسلوبها في قمع الانتفاضة المجرية. ومع ذلك، كان لا بد له من القول إن: «العدوان المسلح لثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة ضد عضو ثالث خطأ جسيم لا يتلاءم مع أهداف ميثاق المنظمة وروحيته». فرفع بالتالي مشروع قرار يرمي إلى بلوغ الأهداف نفسها مع كونه أكثر اعتدالاً في الشكل من تصريحات المندوب السوفياتي. وقد حرَّر مشروع هذا القرار في ست نقاط.
يطالع المرء في هذا المشروع ما يلي: «إن الجمعية العمومية، إذ تُعرب عن بالغ قلقها بسبب الأحداث الجارية،
I . تطالب حالاً وبإلحاح أن تقبل كل الأطراف المنخرطة حالياً في الحرب في المنطقة بالوقف الفوري لإطلاق النار، مما يعني أن تكفّ عن إرسال القوات العسكرية أو الأسلحة إلى المنطقة؛
II . تدعو على الفور الأطراف الموقّعة لاتفاقيات الهدنة[699] إلى سحب قواتها كافّة بدون تأخير إلى ما وراء خطوط التماس للهدنة، وإلى العدول عن أي توغّل في الأراضي المجاورة عبر هذه الحدود؛
III . توصي كل الدول الأعضاء بالامتناع عن إدخال المعدات العسكرية إلى منطقة القتال؛
VI . تطلب على الفور أن تُتخذ تدابير، فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، لإعادة فتح القناة وإعادة حرية الملاحة وسلامتها؛
V . تكلّف الأمين العام السهر على تطبيق القرار الحالي؛
IV . تقرّر مواصلة الدورة الاستثنائية العاجلة إلى حين تطبيق القرار الحالي.[700]»
جرى تبنّي هذا القرار، بعد أن خضع للتصويت، في اليوم التالي، أي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، بـ64 صوتاً مقابل 5 أصوات[701].
كان هذا التصويت بمثابة إدانة لفرنسا وإنكلترا وإسرائيل.
وقد أضاف فوستر دالاس بقسوة: «إن القرار الذي جرى تبنّيه للتوّ ستكون له دلالة تاريخية.»
ولكن بعض مندوبي البلدان العربية وبلدان أميركا اللاتينية اعتبروا أن «القرار الذي جرى تبنّيه لن يذهب بعيداً وليس حازماً بما فيه الكفاية.»
أضاف لستر بيرسون، المندوب الكندي: «لوددتُ لو تضمّن هذا القرار حكماً يجيز للأمين العام أن يقوم بتسويات مع حكومات الدول الأعضاء لكي تتمكن قوات كبيرة تابعة للأمم المتحدة من حراسة الحدود فيما يجري البحث عن حل سياسي... وسيكون من دواعي السرور أن تشارك حكومتي في تدخّل من هذا النوع وإرسالها قوات مسلحة.»
كانت إنكلترا هي المستهدفة هذه المرّة لأن كندا، كما يعلم الجميع، عضو في الكومنولث.

وصرّح فوستر دالاس: «إنني متفق تماماً مع المندوب الكندي، وهذا هو كذلك رأي الرئيس أيزنهاور. من دواعي سروري أن المندوب الكندي قدّم لنا اقتراحات بنّاءة بهذا الاتجاه.»
وبناءً عليه، رفعت الجلسة حتى اليوم التالي.
إذا شاءت الحملة العسكرية الفرنسية ـ البريطانية أن تقوم بإنزال في مصر قبل تدخّل قوات الأمم المتحدة، فليست أمامها دقيقة واحدة تضيّعها...

LXXVII

«أنطوني إيدن يقامر بمستقبله السياسي»، ذلك هو العنوان الذي طالعت به الصحف البريطانية قرّاءها غداة جلسة مجلس العموم التي وجّه خلالها غايتسكيل إلى رئيس الوزراء البريطاني نقداً لاذعاً.
لم يحل الكلام الجارح لزعيم حزب العمل من دون حصول إيدن على 324 صوتاً في مجلس العموم لأن الحزب المحافظ حافظ على انضباط التصويت. ولكن الرأي العام البريطاني علم تباعاً منذ ذلك الحين سلسلة من الأخبار التي أثارت قلقه الشديد: التصويت الكثيف في الأمم المتحدة، الموقف العدائي لثلاث دول أعضاء في الكومنولث، والقطيعة التي لم يعد بالإمكان إخفاؤها بعد اليوم في التفاهم الإنكليزي ـ الأميركي، وإغلاق القناة، وتخريب أنابيب النفط، وتعليق الإمدادات النفطية العربية، وهذا ليس كل شيء. فقد علم كذلك أن أنطوني نانتنغ، وزير الخارجية، قدّم استقالته، وأن إدوارد بويل، سكرتير الدولة الاقتصادي للخزينة، قد حذا حذوه. فاستنتجت أوساط الأعمال أن إنكلترا سوف تعاني من صعوبات مالية خطرة أياً كانت نتيجة حرب السويس.
ولذا، كانت جلسة مجلس العموم التي أعقبت تلك التي اتهم فيها غايتسكيل الحكومة باقتراف فعل جنوني مشؤوم عاصفةً أكثر من سابقتها.
أعلن غايتسكيل: «بوسعنا احتلال الأرض وهزيمة القوات المصرية، ولكن إرث المرارة والضغينة الذي سنخلّفه وراءنا سيكون أعظم من أي وقت مضى.»
وطرح ودجوود الذي أمسك بنص المنشور الذي ألقي على القاهرة ـ واستنسخ برنامجاً إذاعياً قبرصياً ـ على سلوين لويد السؤال الآتي:
«هل أنت على علم بهذا النص؟»
أجاب سلوين لويد، وقد بوغت على ما يبدو بالسؤال: «لست على علم به.»
«ماذا ستقول للأمم المتحدة عندما توجّه لنا التهمة بقصف المدنيين؟»
أجاب سلوين لويد الذي تعاظم حرجه: «... سوف أعطي الأمر بالتحقيق في المسألة...»
«أليس هذا الدليل على أن ثمّة خللاً غير قابل للإصلاح في طريقة عمل الحكومة؟»
أصر لويد على موقفه: «قلت لك إنني لست على علم بهذا البرنامج...»
أثارت هذه المراوغة موجة عارمة من الاحتجاج. فقد طلب ستّون نائباً أن يتكلموا في وقت واحد، وهو أمر لم يحصل قط في مجلس العموم من قبل. وبلغ الهرج والمرج ذروته. واضطر رئيس المجلس إلى تعليق الجلسة.
استرعى انتباه أنطوني إيدن أن المعارضة بدأت تجتاح صفوف حزبه. لا شك أن النواة «الصلبة» في الحزب المحافظ ما زالت تدعمه بتصفيقها. ولكنّ معظم النواب يترددون، ولا يخفون قلقهم. كما بدأ مجلس الأعيان يتململ بدوره. ففي مقابلة مع صحيفة نيو كرونيكل الليبرالية، وجّه اللورد ألترينتشام إلى أنطوني إيدن التهمة «بجرّ البلاد نحو الكارثة»، وناشد كل أصدقائه المحافظين أن

«ينقذوا الحزب من أيدي زعيمه الحالي». لم يكن الأمر يدعو إلى القلق، فالطبع المتطرف للورد الموقّر معروف، إلا أن تصريح أسقف كانتربري كان أكثر دلالة لأنه يعكس الاضطراب الذي يشعر به أكثر المواطنين تعقلاً:

«علينا الاعتراف بأن ثمة أسباباً وجيهة تدعو للقول إن ما أقدمت عليه بريطانيا ينتهك روحية ميثاق الأمم المتحدة ومضمونه.»

وفيما كان البرلمان البريطاني يشهد مشاهد عاصفة، لم تكن الفوضى أقل في الشوارع التي حاول فيها نحو ثلاثة آلاف طالب أن يقتربوا من وستمنستر صارخين: «فلتسقط الحرب! على إيدن أن يستقيل!»

شاطر الأساتذة طلابهم الشباب انفعالهم. فأرسل سبعون أستاذاً من جامعة أكسفورد إلى رئيس الحكومة برقية تدين «هذه الحرب المسعورة والجائرة.» كما بعث له مئة وثمانية عشر صحافياً من فليت ستريت رسالة جماعية يقولون فيها إنهم «ينظرون بهول ورعب إلى عدوان الحكومة على شعب مصر وأراضيها».

كانت بداية الحملة التي وعد بها حزب العمل. وسوف تتضخم هذه الأزمة في الأيام القادمة وتتخذ حجماً أشبه بالمدّ الكاسح.

وكما كتبت صحيفة تايمز التي ظلت تحافظ على تكتّمها واعتدالها: «من الآن فصاعداً، وحده انتصار عسكري بوسعه أن يبرِّر سياسة الحكومة.[702]»

LXXVIII

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت مجدداً الجمعية العمومية للأمم المتحدة بطلب من مصر التي صرّحت أنها «على استعداد لتطبيق القرار الأميركي الذي جرى تبنّيه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر.» ولكنها أوضحت أنه «سوف يستحيل على الحكومة المصرية القيام بذلك إذا ما واصلت الجيوش المعتدية اعتداءها».

وأعلنت إسرائيل، من جهتها، أنها على استعداد للقبول «بوقف إطلاق النار»، إذا أعطت مصر ردّاً مماثلاً. ولم يكن هذا الموقف تنازلاً كبيراً من جانب الإسرائيليين نظراً لأن المعارك توقفت عملياً في سيناء، وأن قوات الجنرال دايان تحتل كامل شبه جزيرة سيناء.

أمام المنحى الذي اتخذته النقاشات، بدأ المندوبان الفرنسي والإنكليزي يبديان المزيد من المرونة. فصرّحا بأن «لا هدف لتحرّك حكومتيهما سوى إعادة السلام، بما أنه ينزع إلى الفصل بين جيوش متناحرة، وأن فرنسا وإنكلترا ستكونان راضيتين كل الرضا لو وافقت الأمم المتحدة على القيام بذلك مكانهما»[703]، بل وذهبا إلى حد القول إنهما «سيوافقان على تعليق العمليات العسكرية» ولكنهما وضعا عدداً من الشروط لوقف الحرب:

1o بما أن الحكومتين الإسرائيلية والمصرية توافقان على السماح بتدخل قوة تابعة للأمم المتحدة، فلا شيء يحول دون اتخاذ الأحكام الضرورية لتشكيل هذه القوة.

2o ريثما تتشكل هذه القوة من الشرطة، يوافق الخصمان على تمركز قوات عسكرية إنكليزية ـ فرنسية على الفور بين المتقاتلين.

أثار هذا العرض عاصفة من الاحتجاجات.

صاح المندوب السوفياتي: «لقد قمنا بإدانة العدوان، ويُطلب إلينا الآن الموافقة عليه! إن الاقتراح الإنكليزي ـ الفرنسي يتّسم بوقاحة لا توصف! إنه يسمح للمعتدين باحتلال القناة كلها، بمباركة الأمم المتحدة! يبدو أن حكومتي لندن وباريس لا تستوعبان وضعهما!».

وأضاف المندوب اليوغسلافي: «إنه لمن المشين أن يضع معتدون، أياً كانوا، شروطاً لوقف اعتدائهم، والأكثر من ذلك، أن تؤيّد الجمعية العمومية موقفهم!».

رفعت تسع عشرة بعثة مشروع قانون جديداً، إذ اعتبرت أن على الجمعية تأكيد سلطتها وفرض احترام القرار، الذي تبنّته في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أكثر إلحاحاً من القرار الأميركي لأنه يحدد مهلة 12 ساعة للأمين العام لانتزاع وقف لإطلاق النار والحد من إرسال الأسلحة والتوصّل إلى هدنة تسمح بالانسحاب السريع لكل القوات وراء خطوط الهدنة[704]. وجرى تبنّي المشروع ب59 صوتاً مقابل 5 أصوات.

أما كندا، وتماشياً مع الرغبة التي أعرب عنها فوستر دالاس في اليوم السابق، فرفعت بدورها مشروع قرار يعطي الأمين العام مهلة 48 ساعة لكي يقدّم إلى الجمعية العمومية قراراً حول إنشاء قوة دولية. وتبنّت الجمعية هذا القرار ب57 صوتاً مقابل لا شيء وامتناع 19 عن التصويت[705].

لم تكن المسائل السياسية والمسائل العسكرية مترابطة بهذا الشكل الوثيق. وشعر كل طرف أن سباقاً ضد الزمن بدأ بين عمليات الإنزال وتدخل الأمم المتحدة.

في اليوم التالي، 4 تشرين الثاني/نوفمبر، عند الساعة الرابعة عصراً، عقدت الجمعية العمومية جلسة جديدة استمرت حتى الثانية عشرة والنصف ليلاً. وحالما افتتحت الجلسة، أعلن هامرشولد أن الحكومة المصرية توافق على «قرار التسع عشرة»، وأنها على استعداد لوقف الحرب.

ثم عرض المشاورات التي أجراها مع عدد من البعثات لإنشاء قوة شرطة دولية. وأخيراً، اقترح تعيين الجنرال بورنز (الكندي الجنسية) قائداً لهذه القوة الجديدة.

بعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام، رفعت النروج وكندا وكولومبيا مشروع قرار مشتركاً تتولّى الجمعية بموجبه:

I . إنشاء قيادة للأمم المتحدة من أجل قوة دولية طارئة، مكلّفة ضمان وقف الأعمال الحربية ومراقبتها، طبقاً لجميع أحكام قرار الجمعية العمومية بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1956؛

II . تعيين رئيس القيادة، الجنرال E.L.M. قائداً لهيئة أركان هيئة الأمم المتحدة؛

III . السماح لرئيس القيادة بالاستخدام الفوري لكل أفراد الطاقم الضروري لتنفيذ مهمته.

قُبيل المباشرة في التصويت، التفت كابوت ـ لودج إلى أبا إيبان وبيرسون دكسون وغيرينغو وبادرهم بالمناشدة الآتية:

«إننا نطالب الدول المتحاربة ـ ولا سيّما إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة ـ باحترام الالتزامات التي قامت بها بموجب بنود ميثاق الأمم المتحدة. إننا نطالبها رسمياً بأن تسمع النداء الذي وجهته إليها الجمعية العمومية، لكي يكفّ الاقتتال.

«وإننا نرجو أن توافق الحكومة المصرية، من جهتها، على التمركز الموقّت على أراضيها لعناصر من قوات الأمم المتحدة.

«إنه لمن بالغ الأهمية أن يصار إلى تطبيق هذه الخطة فوراً. ولتسهيل تحقيقها، تعرب الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم مساعدتها، إلى حد كبير في ما يتعلق بالنقليات الجوية وغيرها، والملاحة والتموين...»[706].

أوشكت خمسة شهور على الانقضاء منذ اليوم الذي رفض فيه فوستر دالاس تمويل بناء سدّ أسوان. ولكن، لكم تراكمت الأحداث في غضون ذلك!
تبنّت الجمعية العمومية القرار المشترك الذي قدّمته كل من النروج وكندا وكولومبيا بـ57 صوتاً مقابل لا شيء، وامتناع 19 عن التصويت.
ومُنِيت البعثتان الفرنسية والإنكليزية بإحدى عشرة هزيمة خلال ستة أيام ـ خمس في مجلس الأمن وست في الجمعية العمومية. وقد بذلتا المستحيل لتأخير القرار المشؤوم إنما لم يحالفهما الحظ، فحاولتا عندئذ مناورة أخيرة.
وجّه بيرسون دكسون وغيرينغو مذكرتين متشابهتين إلى الأمين العام قالا فيهما: «إن حكومتينا تظلان مقتنعتين كل الاقتناع بأن تحرّكهما مبرّر. والعودة إلى وضع غير قابل للحل وإلى الفوضى ليس غير مرغوب فيه فحسب بل مستحيل. إننا نقترح أن يجتمع مجلس الأمن على مستوى الوزراء لرسم تسوية دولية يمكن أن تكون دائمة، بالإضافة إلى التدابير التي من شأنها أن تضمن تطبيق هذه التسوية»[707].
هذا ما يُعرف بتوسيع السجال... بل توسيعه أكثر من اللازم. ولذلك، لم تؤخذ المذكرتان الفرنسية والإنكليزية في الحسبان. وأُجهضت هذه المحاولة الأخيرة مثل سابقاتها.
اجتمع مجلس الأمن بالفعل في اليوم التالي، أي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، إنما بطلب من شيبيلوف، وفي ظروف مختلفة كلياً عن تلك التي توقّعها المندوبان الفرنسي والبريطاني.
ففي هذه الأثناء، أبلغت مصر إلى هامرشولد موافقتها على القرار الذي يلحظ تأليف قوة دولية، وبادرت إسرائيل من جهتها إلى الإخطار بأنها توافق، بدون شروط، على وقف إطلاق النار[708].
لم يكفّ غيرينغو يردد: «إننا لا نتدخل سوى للفصل بين جيشين يتقاتلان!». وباتت هذه الذريعة غير مقبولة[709]. وإذا ما حصل الإنزال الفرنسي ـ الإنكليزي، فسيكون «للفصل بين طرفين متحاربين توقّفا عن الاقتتال.»

LXXIX

في باريس، كان نفاد الصبر يناهز النزق. في القصر الحكومي كما في شارع سان دومينيك، حيث تتطلع الأذهان كلها إلى هدف واحد ـ الإسراع في هزيمة الأمم المتحدة ـ، تساءل الجميع عن سبب عدم إنزال الحملة العسكرية بعد[710]. فماذا يجري في قبرص؟ لمعرفة ما يجري هناك، لا بد أن ننتقل من نيويورك إلى نيقوسيا.
عندما تلقّى تشارلز كايتلي من حكومته مساء 30 تشرين الأول/أكتوبر، الأمر ببدء العمليات في اليوم التالي، الساعة الرابعة والنصف فجراً، كان لديه عشر ساعات لجمع قواته بدلاً من الأيام العشرة التي كان قد وعد بها. لم يكن غير مستعد فحسب بل كانت المهمة الملقاة على عاتقه جسيمة. وكان يتعيّن عليه كذلك أن يجمع غالبية القوات الجوية الحليفة؛ وإحضار وحدات الهجوم البرية، الفرنسية والبريطانية، من غرب المتوسط ومالطة؛ وإبحار وانطلاق قوات الدعم التي يجب أن تتبعها مباشرة والموجودة بدورها في مالطة، غرب المتوسط، وفي المملكة المتحدة[711].
وقد كتب كايتلي بهذا الشأن: «كان همي الأول السرعة، فبعض أجزاء الخطط السابقة بوسعها أن تتكيف مع العملية التي كنت مكلّفاً تنفيذها؛ ولكن ثمة أجزاء لم يعد بوسعها أن تفعل ذلك. كانت العقبة الأساسية أن معظم العديد متموضع في مالطة. وبفضل التدريب الممتاز للضباط والرجال، يتسنّى

لهؤلاء أن يبحروا ليل 30 - 31 تشرين الأول/أكتوبر والانطلاق بسرعة فائقة إلى بورسعيد. ولكن لا شيء بوسعه أن يغيّر كون المسافة تبلغ 1500 كلم، ولو بسلوك أكثر الطرق مباشرة، وأن الأمر سوف يستغرق ستة أيام لإنجاز ذلك، مع تسريع حركة القوافل إلى أقصى حد»[712]. وفضلاً عن ذلك، لم يتم إخطار قائد العملية قبل 4 تشرين الثاني/نوفمبر بأنه لا يستطيع الاعتماد إلا على الفرقة المصفحة البريطانية العاشرة، المتمركزة في ليبيا[713]، مما يرغمه، مرة أخرى، على إعادة النظر في خططه.

كان الهدف الأول لتشارلز كايتلي إبطال مفعول الطيران المصري، فالخشية التي يثيرها لديه عظيمة ولا سيما أنه يعلم بأن هذا الطيران مزوّد بمطاردات Mig و Illyouchine . ومن بوسعه أن يضمن أن هذه الطائرات لا يقودها متطوعون تشيكيون أو روس؟ لا شك أنها ستلحق خسائر جسيمة بقوة الإنزال، ما لم تدمّر قبل ذلك...

في لندن، حذّر باتلر، لورد الختم الملكي الخاص [714]، زملاءه بأنه لا يستطيع الموافقة على غزو مصر« إلا إذا كان على يقين بنجاح العملية مع الحد الأدنى من الخسائر» (لأن الرأي العام الإنكليزي لن يقبل أن يحصل خلاف ذلك)، وأنه لن يعتبر نفسه راضياً «إلا إذا أكد له وزير الدفاع، ليونيل هيد، أن العملية ستكون وجيزة، ودقيقة، ودموية بأقل ما يمكن.» وبالتالي، أرسل ليونيل هيد إلى نيقوسيا بطائرة خاصة لإعطاء هيئة الأركان تعليمات بهذا الشأن. ولسوء الحظ، تعطلت طائرة Canberra التي تقلّه، واستغرقت رحلته 48 ساعة بعد أن كانت مدتها 18 ساعة، 48 ساعة ظلت خلالها العملية بكاملها معلقة. وفي هذه الأثناء، أمطرت باريس أنطوني إيدن بالاتصالات الهاتفية. وفيما كان موليه وبينو لا يعلمان كيف يبرران هذا التأخير أمام جمعية وطنية قلقة ومتعاظمة الريبة، راح بورجيس ـ مونوري يُرغي ويُزبد، ويطالب بتوضيحات.

وفي النهاية، أعطي الأمر بمباشرة الغارات الجوية. ولكن بتلر لم يكن راضياً. فقد رفض الموافقة على الإنزال «ما دام لم يحصل على ضمانات بأن القوة الجوية المصرية قد تعرضت للتدمير الكامل». أمام هذه التسويفات الجديدة، لم يعد الفرنسيون يتمالكون أعصابهم، فبدأ بورجيس ـ مونوري يصدر بيانات رنّانة، يأمل بواسطتها الضغط على البريطانيين. ويوم السبت، 3 تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ التوتّر الفرنسي ـ البريطاني ذروته. فقد أرسل تشارلز كايتلي إلى وزارة الحربية تقارير سيئة جداً عن «التواطؤ» بين القوات الجوية الفرنسية المتمركزة في تيمبو والوحدات الإسرائيلية التي تتحرك في سيناء[715]. وسافر بينو الذي أعيته الحيلة إلى لندن لانتزاع القرار، مستخدماً قدراته الإقناعية الشخصية، ولكن الحظ لم يكن حليفه. غير أن ما قاله عبر الهاتف لبورجيس ـ مونوري أعطى هذا الأخير الانطباع بأنه نجح في مهمته. فأصدر وزير الدفاع الفرنسي بياناً جديداً، رنّاناً أكثر من البيانات السابقة. إلا أن الفشل كان ذريعاً، في شارع سان دومينيك، حين أطلع بينو لدى عودته من لندن زميله على حقيقة الوضع[716].

في هذه الأثناء، في نيقوسيا، كانت هيئتا الأركان الفرنسية والإنكليزية على خلاف تام حول خطة العمليات.

أعلن الأميرال بارجو فجأة لتشارلز كايتلي صباح 1 تشرين الثاني/نوفمبر: «لقد بطل مفعول كلّ نظامنا المتعلق بالإنزال. إننا في سباق مع الأمم المتحدة، وعلينا أن نبدّل جهازنا رأساً على عقب. أقترح عليك الخطة Omelette».

فتح تشارلز كايتلي عينيه على اتساعهما وتساءل ما إذا كان مساعده قد فقد صوابه. ومع ذلك، فهذه العملية قابلة للتنفيذ رغم جرأتها. إنها لا تعدل عن الإنزال البحري الحاشد. ولكن الأميرال بارجو اقترح، كسباً للوقت، وبما أن وحدات العملية ودباباتها في البحر لن تصل قبل بضعة أيام، أن تسبقها سلسلة من الإنزالات المسبقة بالمظليين، المتفرقة في الزمان والمكان، من شمال القناة إلى جنوبها، في بور سعيد والقنطرة والإسماعيلية والسويس. على هذا النحو، يتسنّى احتلال المعبر المائي على كامل طوله. وبما أن المظليين حددوا الأهداف مسبقاً، وأن الإنزال جرى تقديمه إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر، فسيكون التقدم حثيث الإيقاع، وبدون طلقة مدفعية واحدة تقريباً. درس ضباط عمليات الجنرال جيل هذه الإنزالات المحتملة بالمظليين «مسبقاً»؛ وغطت الصور الجوية وإحداثيات مناطق القفز بالمظلات كل الأهداف الممكنة.

وبدا أن الجنرال كايتلي الذي عاد عن ذهوله قد أعجب بهذه الخطة. واستمزج الأميرال دورنفورد سلايتر الذي استدعي إلى قاعة الاجتماعات.

صاح الأميرال الإنكليزي: «هذا غير منطقي عسكرياً! إنها خطة غير قابلة للتنفيذ تكتيكياً!»

أما الجنرال ستوكويل فكان أكثر من متحفّظ.

في اليوم التالي، 2 تشرين الثاني/نوفمبر، علم الأميرال بارجو، عند الرابعة عصراً، في اتصال هاتفي أجراه مع الجنرال الإنكليزي هوبز، أن عملية Omelette قوبلت بالرفض من جانب قيادة العمليات الميدانية، أي الجنرالين ستوكويل وبوفر. لقد فرض ستوكويل آراءه على زميله الفرنسي؛ واعتبر بوفر، من جهته، أنه لا يستطيع أن يعرّض المظليين التابعين له، وهم صفوة الجيش الفرنسي، لنيران المصفحات المصرية بدون تأمين حماية ملائمة لهم. فقد ينقطعون عن مؤخّراتهم بسبب إطلاقهم إلى الأمام في موقع محفوف بالأخطار، ما لم يكن الاستيلاء على بورسعيد مضموناً قبل القيام بذلك.

لا شك أن حامية المدينة ضعيفة، فهي تتألف من 3000 عنصر و15 ألف شرطي. ولكن رحلات استطلاعية أبلغت أن قوات مصفحة مصرية تعود بسرعة فائقة إلى القناة: إنها تتألف من «الفرقة الروسية» و«الفرقة الألمانية» اللتين تركهما الإسرائيليون تفلتان وتنكفئان نحو الدلتا على طول المدق التركي وفيا ماريس. وقد تقدمت الفرقتان نحو وادي النيل تحسّباً لمعركة محتملة في القاهرة. ولكنّ هيئة الأركان الحليفة التي تجهل ذلك تظنّ أنهما سوف تعززان تحصينات بورسعيد.

صرّح مارشال الجو بارنيت من جهته: «إن خطة Omelette غير قابلة للتنفيذ مادياً، فطائرات Nord 2501 لا تكفي لإسقاط أعداد كبيرة من المظليين، ثم إحضار تعزيزات بالطائرات. علينا أن ننتظر طائرات النقل الإنكليزية، وهي لن تصل من بريطانيا قبل 4 تشرين الثاني/نوفمبر ظهراً.»

فسلّم الأميرال بارجو: «حسناً، فلنعدل عن عملية Omelette بما أنك تعتبرها غير قابلة للتنفيذ. ولكن لنفعل شيئاً آخر. فلنقدّم موعد الإنزال البحري إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر، ولنسقط عشية ذلك اليوم المظليين على بورسعيد، فيسيطرون على المدينة، ويسمحون للمصفحات باجتيازها بأقصى سرعة نحو الجنوب.»

قاطعه الأميرال دورنفورد سلايتر: «هذا مستحيل! فكاسحات الألغام التابعة لنا لن تستطيع أن تصل قُبالة بورسعيد إلا صباح 6 تشرين الثاني/نوفمبر.»

ردّ الأميرال بارجو: «تسبق الكاسحات الفرنسية البحرية البريطانية بأربع وعشرين ساعة، ومجمل الأسطول الفرنسي يسبقها بـ 18 ساعة. بوسع كاسحاتي أن تفتح للأسطول معبراً. وباستطاعتي تبديل اتجاه سفينة Jean-Bart وحاملة قوارب الإنزال La Foudre نحو بورسعيد

بدلاً من أن أدعهما تصلان إلى الموعد في قبرص، فيتسنّى للبحرية الفرنسية أن تباشر العمليات العسكرية بدون انتظار أسرابكم.»

ولكن الأميرال سلايتر رفض رفضاً باتاً هذه القطيعة في العمليات المشتركة.

وأعلن بنبرة فاترة: «لا يمكن للبحرية البريطانية أن تتخلى عن كاسحاتها. ومن ناحية أخرى، لا يمكن للأسطول المشترك التقدم بدون حماية فعّالة ضد الغواصات، فمطارداتنا للغواصات لا تستطيع بدورها أن تصل قبالة بورسعيد قبل 6 تشرين الثاني/نوفمبر.[717]»

افترقت هيئتا الأركان بدون أن تحسما المسألة.

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة الثالثة بعد الظهر، اجتمع الفرنسيون والبريطانيون ثانية.

استأنف الأميرال بارجو الذي لا تعوزه الأفكار الكلام: «بما أنكم ترفضون عملية Omelette، أقترح عليكم عملية Télescope . فلنحتفظ بخططنا نظراً إلى استحالة تبديلها رأساً على عقب، إنما قبل الإنزال في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، فلنسقط مظليين يوم 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وليقوموا بتنظيف الميدان.»

لسوء الحظ، ظل الجنرال ستوكويل متشبثاً بشدة بخطته القائمة على الهجوم المباشر لدى الإنزال وبقوة. وطوال فترة ما بعد الظهر، كان على الجنرال بوفر أن يقارعه الحجّة لإقناعه. وانتهى الأمر بالجنرال الإنكليزي، بعد أن أعيته الحيلة، أن اقتنع بحجج زميله الفرنسي.

فأقرّ قائلاً: «سوف يتيح لنا الإلقاء بالمظليين، في نهاية المطاف، أن نجسّ نبض أشكال المقاومة في بورسعيد.»

وأخيراً اعتمدت خطة Téléscope.

ولكن بورجيس ـ مونوري ما زال يصرّ في باريس على تنفيذ عملية Omelette والإلقاء بمظليين على طول القناة.

فأرسل له الأميرال برقية يقول فيها: «الظروف المناخية غير مؤاتية لعملية Omelette»[718].

لدى وصول هذا الجواب، اتصل أبيل توماس بتل أبيب، فعلم أن الطقس فيها مشمس. وفي السادسة مساء، عاود بورجيس ـ مونوري الاتصال بإبيسكوبي التي اتخذها الأميرال بارجو مقرّاً عاماً.

قال له: «نفّذوا عملية Omelette إلا في حالة الاستحالة المطلقة التي أترك لك حسن تقديرها...»

ولكن الجنرال ستوكويل أبلغ جميع وحدات المظليين الفرنسيين والإنكليز بخطة Téléscope منذ العاشرة صباحاً. يستحيل العودة عما تقرر، ولكن خطة Téléscope تعرّضت للتصادم أثناء قيام أجهزة هيئة الأركان البريطانية بضبطها. فبناء لتعليمات الجنرال ستوكويل، تقلّص الاستشراف الكبير الذي يحلم به الأميرال بارجو إلى حد كبير، فما كان يتصوره في ذهنه على أنه «احتلال حقيقي مسبق يهبط من السماء» تحوّل إلى عمليات إلقاء بمجموعات صغيرة في كل مرة من الكشافين. وأعربت هيئة الأركان الفرنسية هذه المرة عن اعتراضها. وكان لا بد من تدخّل الجنرال جيل للمطالبة بتعزيز عمليات الإلقاء المقررة.

انقضت 2400 ساعة منذ خطاب الإسكندرية، ولكن الاستعدادات استكملت أخيراً مساء 4 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي اليوم التالي، عند الفجر، صار بوسع العدوان أن ينطلق. وابتهج المظليون الفرنسيون التابعون للجنرال ماسو، بعد أن كانوا يخضعون للتدريب منذ أسابيع، وراحت كل فرقة مظليين تطالب بشرف القفز أولاً.

في الثامنة والربع مساء، وصلت برقية من لندن إلى مقر القيادة العامة في نيقوسيا. لقد خضع كل شيء لإعادة النظر. وأعطى رئيس الحكومة البريطاني الأمر إلى الجنرال كايتلي بتأجيل انطلاق

العمليات ليوم واحد. والحقيقة أن الأمر، لا يتعلق بمجرّد تأجيل لمدة 24 ساعة. ففي اللحظة الأخيرة، عدلت إنكلترا عن الحملة العسكرية.

فما هو الحدث المباغت الذي برَّر هذا القرار؟

في المساء، أعلنت برقية لإحدى وكالات الأنباء قادمة من نيويورك أن مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة وافق للتو على وقف إطلاق النار[719]. وكانت مصر من جهتها قد وافقت عليه. فاعتبرت الحكومة البريطانية، المرتبطة بدور «الشرطي المحب للسلام»، أنها لم تعد تستطيع التدخل نظراً إلى عدم وجود أطراف متناحرة يجب الفصل بينها[720].

ران الوجوم على هيئة الأركان الفرنسية. أذهبت هباءً كل هذه الأسابيع والجهود والاستعدادات؟ أحسَّ الأميرال بارجو بغضب لا يوصف يجتاحه.

وأبرق الجنرال كايتلي إلى وزير الدفاع البريطاني: «القيادة الفرنسية مرعوبة![721]»

في هذه الأثناء، تبادلت باريس وتل أبيب اتصالات هاتفية دراماتيكية.

سأل غي موليه بن غوريون: «ماذا قال السيد إيبان بالضبط؟»

أجاب رئيس الحكومة الإسرائيلي: «سوف أستعلم عن ذلك.»

أكد إيبان الذي جرى اللحاق به أنه التزم حرفياً بتعليمات حكومته.

«هذا مستحيل! فإما أن تكون قد أسأت الفهم، أو أنهم أساءوا فهمك...»

وافق إيبان الذي أدرك قصد رئيسه على الفور على التراجع، فلا شك أن تصريحه قد أسيء فهمه...

وأخيراً، ردّ بن غوريون على غي موليه: «لقد لاحظ إيبان أن كل مقاومة منظمة توقفت في شبه جزيرة سيناء، مما يعني عملياً وقف إطلاق النار. ولكنه لم يوافق قانونيا ً على وقف إطلاق النار. وسوف يطرح أصلاً بعض الأسئلة الإضافية على داغ هامرشولد.[722]»

تنفّست باريس الصُّعداء، فقد حافظ هذا التمييز الطفيف على عِلّة وجود الإنزال رغم كونه رقيقاً مثل خيط العنكبوت.

يبقى إقناع الحكومة الإنكليزية.

انقضّ موليه وبينو وبورجيس ـ مونوري على زملائهم البريطانيين. وتبادلت لندن وباريس اتصالات هاتفية سريعة. كان التحالف الإنكليزي ـ الأميركي مهدداً. فهل ينقطع التفاهم الودي كذلك؟

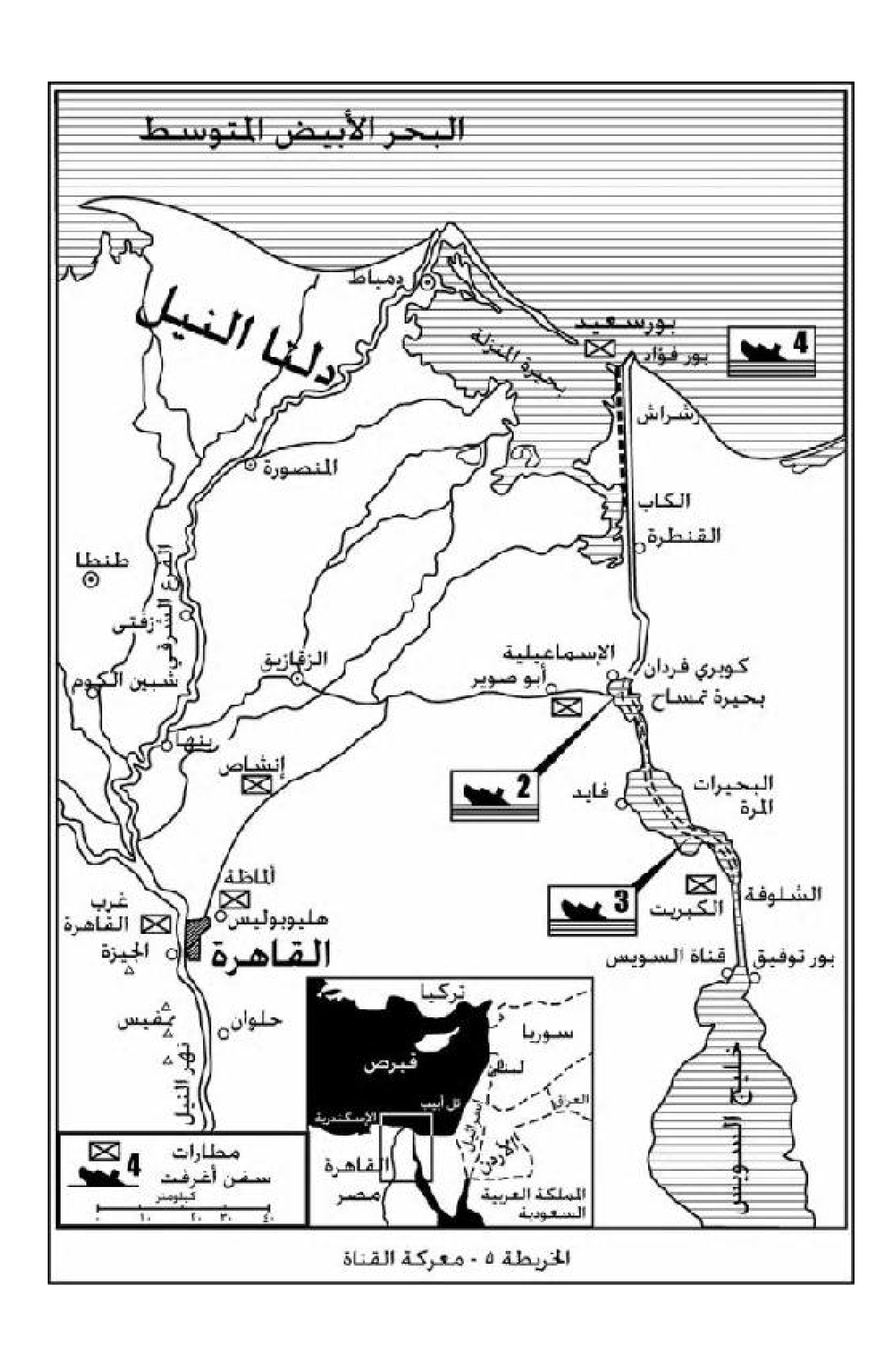
وأخيراً، انتزع الوزراء الفرنسيون من أنطوني إيدن الذي كان على شفير الانهيار موافقته[723].

ألغت وزارة الحربية الأمر الذي كانت قد أعطته سابقاً. وأبرقت إلى قبرص: «انطلقوا! أكرّر: انطلقوا!».

LXXX

فجر الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت طائرات إسقاط المظليين المحتشدة في مطاري أكروتيري وتيمبو تسخّن محرّكاتها. صعد إلى متنها 500 جندي ـ نصفهم من «القبّعات الحمر» من لواء مظليي المستعمرات الثاني ـ بكامل عدّتهم وتحت قيادة الكولونيل شاتو ـ جوبير. وصعد إلى داخل الطائرات 600 جندي من الكتيبة الثالثة للمظليين والمقر العام التكتيكي للفرقة السادسة عشرة تحت نظر العميد بتلر الذي يقود العملية المجوقلة بكاملها.

هبط الفرنسيون من لواء مظليي المستعمرات الثاني جنوب بورسعيد، قرب منشأة شركة المياه. كانت هذه المنطقة عبارة عن شريط ضيق يقع خلف أحواض الترسيب والقناة، وأقل تقلّب في اتجاه الريح قد يحملهم إلى الماء حيث سيغرقون لا محالة، نظراً إلى الوزن الثقيل للمعدّات التي يحملونها. وتفادياً لهذا الخطر، جرى الإلقاء بهم على علوّ منخفض بلغ 150 متراً[724]. كان الهدفان المحددان للمظليين هما مصنع المياه [725] والجسر المزدوج الحديدي والبري الذي يفتح طريق السويس. ويجتاز هذا الجسر قناة الربط التي تصل المعبر المائي الدولي ببحيرة المنزلة. وفي هذه الأثناء، سوف يسيطر الإنكليز على مطار الجميل المحاذي للبحر، على بضعة كيلومترات شمال غرب بورسعيد.



الخريطة ٥ - معركة القناة

كانت تحصينات الجسر المزدوج مرعبة. فقد أخفيت مدافع هاون ودبابات وبطاريات حوله بل وبين خزّانات حوض النفط الواقع في الجهة الأخرى من القناة. اقتربت الكتيبة الثانية من الجسر، وتعلّقت به، ولكنها اضطرت إلى الاختباء تحت قصف المدفعية. فخرجت من الأجمة التي تشكّلها حديقة شركة المياه «فرقة الصدام الحادية عشرة»، وهي فرقة نخبة أتى بها الجنرال جيل للانخراط تحت قيادته، وهبّت لنجدتها. وتركزت النيران عليهما.

انطلقت الكتيبة الأولى جرياً تحت إطلاق النار الكثيف، وعبرت الجسر، ثم انبطحت أرضاً على مسافة 200 متر. وهكذا، جرى الاستيلاء على الجسر، ولم تسنح للمصريين الفرصة لتفجيره.

تحقق الهدف الأساسي، ولكن بعض القنّاصين الفرديين اجتاحوا حديقة شركة المياه. وفي الجهة الأخرى من القنوات، كان بعض الدبابات يطلق النيران بلا انقطاع، موقعاً عدداً من الجرحى. وقام المظليون بتمشيط الغابة الصغيرة، وشغّلوا قِطعهم، ونادوا المطاردات، وزرعوا ألغاماً أمامهم ووراءهم، فيما اختار الكولونيل شاتو ـ جوبير الدارة الفخمة لشركة المياه مقراً له.

قرابة الثالثة بعد الظهر، بدأ الجميع يتنفس الصعداء. أخمدت قاذفات القنابل في الجوار عدداً من البطاريات المدرعة. كما أُحرقت فرقاطة مصرية انتقلت نيرانها إلى خزّانين للنفط في حديقة Esso، فتعالت سحابة ضخمة من الدخان الأسود وغطت السماء.

في غضون ذلك، استقبلت الإنكليز الذين ألقي بهم على قاعدة الجميل الجوية نيرانٌ تغذّيها مدافع الهاون والرشاشات وبطاريات المدافع المضادة للطائرات، ولا سيما المدافع الروسية المتحركة ذاتياً SU 100 . وقرابة التاسعة صباحاً، أصبح المطار بين أيديهم. ولكن المدافع الروسية المنتشرة في حصون موزعة على طول الساحل تركت مواقعها للتوجّه إلى الجميل. وقد أوقعت هذه المدافع التي جرى التحكم فيها جيداً خسائر لدى الإنكليز. ودافع المصريون عن أنفسهم دفاعاً شرساً، وأحسنوا استعمال خنادقهم الفردية التي كان يصعب الاستدلال عليها في أغلب الأحيان. غير أن لواء المظليين الإنكليز الثالث توصّل شيئاً فشيئاً إلى إخراجهم منها، وراح يتقدم نحو المدينة[726].

في الثانية إلا ربعاً بعد الظهر، أُسقط مرة ثانية مئة مظلي بمواكبة مركبات ثقيلة وذخائر على مطار الجميل، فيما هبطت في الثالثة والدقيقة السابعة عشرة تشكيلات جديدة من المظليين ـ القسم الثاني من لواء مظليي المستعمرات، وعددهم 460 عنصراً بقيادة الكولونيل فوسي ـ فرانسوا ـ على بورفؤاد، قُبالة بورسعيد، مما أثار تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار كان مصدره مئات المصريين المختبئين في الجهة الأخرى من قناة الربط، أمام المظليين الذين ينظّمون صفوفهم جنوباً. ومن بينهم، قامت عناصر واثقة بنفسها بالقبض على المظليين الوافدين الذين يهبطون من السماء، ولكنّ العدد الأكبر لاذ بالفرار نحو العبّارة في محاولة للوصول إلى بورسعيد، في الجهة الأخرى من القناة. وراح المظليون في الجنوب يطاردون الفارّين.

غير أن إسقاط الكولونيل فوسي ـ فرانسوا ورجاله بالمظلات الذي جرى في ظروف صعبة كشف عن وجود بطاريات من مدافع الهاون والدبابات التي كانت تقف ساكنة حتى ذلك الحين، ثم فتحت نيرانها عليهم. وفي جنوب بورفؤاد، راحت ثكنة للفدائيين تطلق النار من كل نوافذها. وشقّ كوماندوس النقيب لوبورييه المعزز بخمسين عنصراً لنفسه طريقاً إلى داخل المبنى بواسطة رمي القنابل. فلاذ الفدائيون الذين خافوا بالفرار قفزاً من النوافذ، ولكنّ 87 منهم قتلوا و40 وقعوا أسرى بين أيدي مهاجميهم.

سارع الفرنسيون جرياً، عبر الجادّات الخضراء، نحو القناة، لقطع طريق التقهقر على المصريين. وأُوقفت قافلة من الفارّين المؤللين أمام العبارة. وأحرقت الطائرات سيارات الجيب والشاحنات،

ولكن القناصين كانوا كثيرين، وراحوا يطلقون النار من سطوح الفيللات والشرفات، فأوقعوا جرحى.

في هذه الأثناء، استطاع الكولونيل شاتو ـ جوبير الذي كان مستقراً في شركة المياه الاتصال هاتفياً باللواء صادق الموجي، القائد المصري لمنطقة بورسعيد ـ القنطرة. واقترح عليه إجراء محادثات للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

أجاب اللواء الموجي: «أوافق إنما بشرط أن تتوقف طائراتكم عن أعمال التمشيط، وإلا لن يتسنّى لي الذهاب إلى مقرّكم، فالتنقل مستحيل تحت نيران طائراتكم.»

أعلن الكولونيل شاتو ـ جوبير: «موافق، سأطلب تعليمات من رؤسائي، وأوقف القصف الجوي اعتباراً من الخامسة عصراً.»

اتصل شاتو ـ جوبير على الفور برئيسه الجنرال بتلر يطلب إليه شروط وقف إطلاق النار لفرضه على المصريين. وأبلغ بتلر الجنرال ستوكويل الذي كان حينها على متن سفينة Tyne المبحرة بين قبرص وبورسعيد. وأخطر الجنرال ستوكويل الجنرال بومر الذي كان على متن سفينة Gustave - Zédé، وأبلغ الاثنان الوضع إلى الجنرال كايتلي في قبرص. ولكنّ محطات الإرسال كانت لا تعمل جيداً، واستغرق الاتصال بنيقوسيا وقتاً طويلاً.

وأخيراً، وصل الجنرال بتلر إلى مقر شركة المياه، حاملاً شروطاً أصدرها القائد العام. واتصل الكولونيل شاتو ـ جوبير باللواء الموجي.

«بوسعك أن تأتي!»

في السابعة والنصف مساء، عبرت سيارة أميركية الجسر الذي استولى عليه الفرنسيون وتوقفت أمام بوّابة شركة المياه. ترجّل منها اللواء الموجي يرافقه اللواء محمد حسن البنّا، قائد الشرطة، والرائد إبراهيم أنور، قائد القطاع المحصّن، والرائد حسن رشدي، قائد الشرطة الخاصة بالقناة. أُدخل الضباط الأربعة المتصلبون في هيئتهم والصامتون إلى المكتب الإداري حيث ينتظرهم الجنرال بتلر والكولونيل شاتو ـ جوبير.

أعلن اللواء الموجي: «ما أتيتُ للاستسلام بل للتفاوض بشأن وقف موقت لإطلاق النار. إننا لا نستطيع العناية بجرحانا، ولدينا 700 قتيل من بينهم نساء وأطفال. أناشد إنسانيتكم أن توقفوا هذه المجزرة.»

سأله الجنرال بتلر: «هل وزّعتم الأسلحة على المدنيين؟»

أجاب الرائد حسن رشدي بنبرة متعجرفة: «أجل، وزعنا أسلحة. وسوف يدافع الشعب المصري عن نفسه حتى الموت!».

بادره الجنرال بتلر: «فما حاجتكم إلى وقف إطلاق النار؟»

حاول الكولونيل شاتو ـ جوبير أن يضفي على الحديث نبرة أكثر استرضاء، فقال:

«لنرحم المدنيين من القنابل، فالقصف البحري غداً قد يوقع عشرة آلاف ضحية...».

بدا الرعب على وجوه الضباط المصريين بسبب هذا التصريح. تابع الجنرال بتلر: «إليكم شروطنا: على الحامية المصرية أن تستسلم بلا قيد أو شرط. وسوف تتلقى، خلال الليل، إبلاغاً بخط يرسم عبر المدينة. وسوف تذهب القوات شمال هذا الخط للاستسلام إلى الضباط البريطانيين؛ وجنوباً إلى الضباط الفرنسيين. وسوف ترمي أسلحتها أمام المنتصرين، ثم تتوجه إلى معسكرات الاعتقال التي تحدد لها. وغداً، في الصباح الباكر، على المتطوعين والقناصين أن يحضروا أسلحتهم إلى مراكز الشرطة...»

أجاب اللواء الموجي: «سوف أستشير القاهرة، وتتلقون جوابي الساعة العاشرة والنصف ليلاً.»
في العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين ليلاً، أبلغ اتصال هاتفي جواب القيادة المصرية:
«ترفض القاهرة رفضاً قاطعاً شروط وقف إطلاق النار.[727]»
في الوقت نفسه، راحت شاحنات مصرية مزوّدة بمكبّرات للصوت تجوب شوارع المدينة، وتحضّ الأهالي على المقاومة بكل عزم وشراسة، ووزّعت بنادق وقنابل ورشاشات على المدنيين.
زعقت مكبّرات الصوت: «دافعوا عن أنفسكم شارعاً شارعاً، وبيتاً بيتاً! فليحمل كل مواطن بندقيته ويؤدّي واجبه! لتصبح بورسعيد ستالينغراد جديدة! الروس يهبّون لنجدتنا! لقد بدأت الحرب العالمية الثالثة! وتعرّضت لندن وباريس لقصف الصواريخ السوفياتية! أيها المدافعون عن بورسعيد، أيها الشعب المصري، العالم أجمع يشخص إلينا!».
وفي اللحظة التي استؤنفت فيها المعارك، تبلّغت القيادة الحليفة بدهشة أن بياناً رسمياً صدر في لندن وباريس يعلن أن «بورسعيد استسلمت وأن وحدات الحملة العسكرية تحتل المدينة، وأن الدبابات الفرنسية والإنكليزية تتوجه إلى الإسماعيلية.[728]»
مع هبوط الليل، انهارت المقاومة المصرية في بورفؤاد حيث استكمل مظليو الكولونيل فوسي ـ فرانسوا تمشيط آخر النقاط الارتكازية. ولكن المقاومة اشتدت في الجميل. وبرز غليان غير معهود في بورسعيد، فتعرّض لواء المظليين إلى إطلاق عنيف من مدافع الهاون والأسلحة الأوتوماتيكية الروسية في الشريط الضيق الذي يحاذي بحيرة المنزلة.
كتب الجنرال كايتلي بهذا الشأن: «بات من الواضح أن احتلال بورسعيد لا يمكن أن يكون بواسطة القوات المجوقلة وحدها، وأنه لا بد من القيام بإنزال غداً (6 تشرين الثاني/نوفمبر)»[729].

LXXXI

فيما كان المظليون يتقدمون، خطوة خطوة، في شوارع بورسعيد، حام تهديد غير ظاهر للعيان على كل الحياة الاقتصادية الفرنسية والبريطانية.
في يوم «الحسم» لعملية السويس، كان مستوى البنزين والمشتقات النفطية الأخرى في أحواض المصافي الفرنسية أقل بقليل مما كان عليه في 26 تموز/يوليو، يوم تأميم الشركة العالمية للقناة. فكيف استُغلّت مهلة الشهور الثلاثة التي أتاحتها المفاوضات[730]؟
بعد عام 1945، لم تكوِّن الجمهورية الفرنسية الرابعة لنفسها احتياطيات من النفط أبداً لسبب في غاية البساطة، وهو أن الخزّانات التي تملكها لا تسمح لها بذلك. فالشركات النفطية لا تستطيع أن تخزّن مسبقاً كمية من النفط الخام تفوق تلك التي يتطلبها إنتاج 900 ألف طن من النفط المصفّى، الأمر الذي يعادل ثلث الاستهلاك الشهري الفرنسي. وعندما أعلنت الحكومة الفرنسية رغبة منها في تهدئة مخاوف الرأي العام: «لدينا مخزون من النفط يسمح لنا بتأمين إمدادنا الطبيعي بالوقود لأربعة أشهر»، كانت هذه الشهور الأربعة تعادل في الحقيقة عشرة أيام.
منذ ثلاثة أيام، أُقفلت القناة لأجل غير مسمى. وتعرّضت أنابيب النفط للتخريب. ولم يعد النفط يصل من إيران والعراق أو الكويت. كما حظرت السعودية تصدير نفطها إلى فرنسا وإنكلترا.
وبالتالي، كانت فرنسا تملك أسبوعاً من الوقود. وحتى لو سلّمنا بأن لديها منه لاثني عشر أو خمسة عشر يوماً، فماذا يحصل لاحقاً في حال عدم تموين المصافي؟ فحتى التقنين الشديد لن يكفي لدرء الخطر[731]. وشيئاً فشيئاً، إنما بصورة لا تقاوم، سوف تشلّ حركة جميع البواخر والطائرات

والشاحنات والسيارات والتاكسيات والمنشآت الصناعية التي تعمل على المازوت[732]. وعلى هذا النحو، فاقتصادنا بأكمله، المتعرض للاختناق، مهدد بالانهيار أفقياً[733].

بالطبع، يمكن الاستنجاد «بالبديل الأميركي». ولكن، إلى جانب ضرورة تدخله فوراً [734]، أليس ضرباً من الجرأة الاعتماد على المساعدة الطوعية وغير المشروطة للولايات المتحدة، بعد الأسلوب الفظ الذي تم التعاطي به مع فوستر دالاس والرئيس أيزنهاور؟

وعلاوة على ذلك، فإن تصوّر الولايات المتحدة بوصفها بلداً يتمتع بفوائض نفطية ليس مطابقاً للواقع. ويعلم جميع الخبراء أن أميركا ليست دولة مصدّرة بل مستوردة للنفط. لا شك أن الأميركيين يستخرجون من طبقاتهم الجوفية 45% من الإنتاج العالمي، ولكنهم يستهلكون 51% منه. ويأتي الفرق من مصادر أجنبية كالسعودية والمكسيك وفنزويلا. ولكي يتسنّى للولايات المتحدة أن ترسل إلى فرنسا وإنكلترا (لأنها في مثل حالة فرنسا) كمّيات من النفط تعادل استهلاكها [735]، لا بد أن تبدأ بالتقنين على نفسها. فهل سيقبل الرأي العام الأميركي، المعادي بأغلبيته لعملية السويس، أن يفرض على نفسه قيوداً لمجرد إعفاء المستهلكين الأوروبيين منها؟ زد على ذلك أن على الإدارة الأميركية إرغام شركات الملاحة على تحويل قسم من بواخرها، ومراجعة كل آليّة نقلها بواسطة أنابيب النفط، براً وبالسكة الحديدية، من خليج المكسيك حتى داخل البلاد... ولا يمكن لمثل هذا التبدل أن يحصل بين عشية وضحاها.

يمكن أن يُطلب إلى فنزويلا تزويد فرنسا بالنفط. ولكنّ وزير الخارجية الفنزويلي الذي كان موجوداً في باريس يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر لتوقيع اتفاق تجاري مع فرنسا، فضّل التواري بلباقة لدى معرفته بتسليم الإنذار الفرنسي ـ الإنكليزي إلى مصر...

كلما استقرأنا الأفق، اضطررنا إلى التسليم بأن العلاج لا يمكن أن يأتي إلا من الولايات المتحدة، وأن الحياة الاقتصادية في فرنسا وبريطانيا لم تكن يوماً مرتبطة هذا الارتباط الوثيق بمشيئة البيت الأبيض.

LXXXII

في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، خلال السهرة، عقد مجلس الأمن اجتماعاً طارئاً بطلب من شيبيلوف، وزير الخارجية السوفياتي. كان نصّ طلبه لا يتضمن سوى أسطر قليلة:

« عدم تنفيذ المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل لقرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر ـ لا بد من اتخاذ تدابير فورية لوضع حد لعدوان الدول المذكورة آنفاً ضد مصر.»

لا شيبيلوف ولا بينو ولا سلوين لويد بوسعهم الذهاب إلى نيويورك. أما فوستر دالاس الذي أنهكته جداً هموم الأسابيع الأخيرة، فقد نُقل على وجه السرعة ليل 3 ـ 4 تشرين الثاني/نوفمبر إلى مشفى والتر ريد العسكري من أجل الخضوع لجراحة بسبب ورم سرطاني ناشئ. وبالتالي، كان الرئيس أيزنهاور وحيداً، عشية الانتخابات الرئاسية، لقيادة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وسوف يمثّل كابوت ـ لودج أميركا في مجلس الأمن.

لا شك في أن نبرة الطلب الذي رفعه شيبيلوف قد أيقظت مخاوفه، ولكنه لم يتوقع على الإطلاق الاقتراح العجيب الذي سيقدّمه سوبوليف، المندوب السوفياتي.

سأل هذا الأخير: «هل ستمعن إنكلترا وفرنسا وإسرائيل في انتهاك سلطة الأمم المتحدة، وهل ستظل الأمم المتحدة تقبل أن تداس قراراتها؟ لقد قررت الجمعية العمومية في جلستها البارحة إنشاء

قوة شرطة دولية، ولكن هذا الأمر يستغرق وقتاً، ويبدو أنه لن يردع إطلاقاً الدول المعتدية.

«أطالب بالإيعاز إلى المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل بوقف الحملة العسكرية التي شنّتها على مصر، وذلك خلال 12 ساعة على أبعد تقدير، وسحب قواتها التي اجتاحت هذا البلد خلال 3 أيام.

«ترى حكومتي أنه من الضروري أن تبادر كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ولا سيّما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن يملكان قوات جوية وبحرية قوية، إلى تقديم مساعدة عسكرية للجمهورية المصرية، ضحية العدوان، وذلك بإرسال قوات بحرية وجوية ووحدات عسكرية ومتطوعين ومتدربين عسكريين وقوات دعم أخرى إليها إذا لم تنفّذ المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل القرار الحالي ضمن المهل المحدّدة.

«أما حكومتي فعلى استعداد للإسهام في وقف المعتدين عند حدهم، والدفاع عن ضحايا العدوان، وإعادة السلم، بإرسالها القوات الجوية والبحرية الضرورية إلى مصر لهذه الغاية.»

وبعد ذلك، رفع سوبوليف مشروع قرار يستعيد حرفياً الكلام الوارد في تصريحه.

لو انفجرت قنبلة في مجلس الأمن، لما أثارت المزيد من الوقع. فما اقترحه المندوب السوفياتي ليس أقل من تدخّل عسكري أميركي ـ روسي موجّه ضد فرنسا وإنكلترا وإسرائيل.

تبادل رؤساء الوفود النظرات مذهولين. كانوا واجمين لاضطرارهم إلى الإدلاء برأيهم حول هذا النص الذي يجعل من الاتحاد السوفياتي السلطة المدنية للأمم المتحدة. وكانت مجرّد فكرة الشراكة مع «جلاّدي بودابست» تكفي لإثارة حفيظة كابوت ـ لودج[736]. ولكن، ألا يعني الرفض الصريح للقرار السوفياتي الموافقة على العدوان، والتسليم ضمناً بعجز الأمم المتحدة؟ سوف تستخلص شعوب كثيرة في العالم أن حاميها الحقيقي الوحيد هو الاتحاد السوفياتي. كانت المناورة السوفياتية متقنة على مستوى الاستراتيجية الدبلوماسية.

لحسن الحظ، وجد المندوب البلجيكي حلاً عبقرياً. فليبادر مجلس الأمن إلى الإدلاء برأيه حول مشروع القرار السوفياتي، بل حول «إقرار جدول أعماله». فإذا لم يتم تبنّي جدول الأعمال، يسقط الاقتراح السوفياني من تلقاء نفسه بدون أيّما ضرورة لاتخاذ موقف حول مضمونه.

بعد تبنّي هذا الإجراء، باشر مجلس الأمن التصويت على «إقرار جدول الأعمال». وأعرب كل من إيران والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا عن تأييده لتبنّيه. واعترضت الولايات المتحدة وأستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة على ذلك، في حين امتنعت بلجيكا والصين وكوبا والبيرو عن التصويت. وبالتالي، لم يُقرّ جدول الأعمال.

ثم انتقل المجلس إلى توضيح التصويت.

صرّح كابوت ـ لودج: «لكان الاقتراح الروسي مناهضاً للهدف المنشود، ولكان فاقم الحرب بدلاً من إعادة السلم.» وأضاف بنبرة ساخطة: «ثم إنه موقف لا يخلو من اللؤم أن يقدّم الاتحاد السوفياتي نفسه بوصفه مدافعاً عن شعب وقع ضحية عدوان، بينما يقترف مجزرة في المجر!».

فنهض سوبوليف لمغادرة قاعة الجلسات. ولكنه بادر كابوت ـ لودج قبل انصرافه بهذا الإنذار الأخير، معلناً بنبرة يثير هدوؤها الهلع: «لقد تحدثت عن اللؤم، وأنا أقول لك إنه من اللؤم دفع مجلس الأمن إلى عدم التحرك والمراوحة! لقد بات العدوان الذي تتسبّب به المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل يتخذ طابعاً جديداً، ويتعاظم تهديده كل يوم. إنه يهدد بالتوسّع والتحوّل إلى حرب عالمية. فليدرك أعضاء المجلس الذين رفضوا إدراج الطلب السوفياتي على جدول الأعمال، ولا سيّما الولايات المتحدة، المسؤولية التي يتحمّلونها. فعليهم تقع مسؤولية التوسع المحتمل للأزمة وتدهور الوضع في هذه المنطقة من العالم.»

ثم أخرج سوبوليف من محفظته وثائق وناول كلاًّ من أعضاء مجلس الأمن نسخة عن الإنذار الذي قام الجنرال بولغانين بتوجيهه إلى الحكومات الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية.
بهذه الحركة، أظهرت موسكو عزمها على ممارسة حرية تحرّكها. فبما أن الأمم المتحدة تتهرب، سوف يتحرك الاتحاد السوفياتي بمفرده لضمان احترام قراراتها.
أصبحت أزمة السويس أزمة عالمية.

LXXXIII

في اليوم نفسه، أي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً، سلَّم الجنرال بولغانين ثلاث مذكرات إلى سفراء فرنسا وبريطانيا وإسرائيل في موسكو. كانت هذه المذكرات موجّهة إلى رؤساء حكوماتهم الثلاثة.
ورد في المذكرة الموجهة إلى غي موليه:
«سيدي رئيس الحكومة،
أرى أن واجبي يقتضي أن أتوجّه إليكم بشأن الوضع المترتّب على العدوان الفرنسي ـ البريطاني الجاري ضد مصر.
لا بد لي، بكل صدق، أن أنبئكم بأن الحرب التي شنّتها فرنسا وإنكلترا، بواسطة إسرائيل، ضد الدولة المصرية تحمل عواقب في غاية الخطورة على السلم العالمي.
لا تتوقف العمليات العسكرية في مصر عن التوسع. لقد تعرّضت المدن والقرى المصرية لقصف همجي. وقامت القوات الفرنسية والإنكليزية بإنزال على الأراضي المصرية. وسفكت دماء أشخاص أبرياء...
ماذا يكون موقف فرنسا لو تعرّضت لاعتداء من دول أخرى تملك وسائل دمار حديثة رهيبة؟[737]
أعتبر أن واجبي يقتضي إبلاغكم... بأن الحكومة السوفياتية عازمة كل العزم على اللجوء إلى القوة لسحق المعتدين وإعادة السلم إلى الشرق.
لم يفت الأوان بعد للتصرف بتعقل، والتوقف، وعدم السماح للقوى العدوانية بالانتصار.
إننا نرجو، في هذه الساعة من المسؤولية الجسيمة، أن تعرب الحكومة الفرنسية عن رباطة جأش في دراسة الوضع وأن تستخلص منه النتائج التي تفرض نفسها.
مع فائق التقدير والاحترام
بولغانين»
كانت هذه المذكرة موجّهة إلى أنطوني إيدن محررة بالنبرة نفسها، ولكنها تتضمن فقرة إضافية جديرة بالاهتمام:
«لو استُعملت صواريخ ضد إنكلترا وفرنسا لاعتبرتم أن هذا الفعل همجي. فبماذا يختلف ذلك عن العدوان الإنكليزي والفرنسي على مصر، العزلاء عملياً؟
قد تتوسع الحرب على مصر لتشمل بلداناً أخرى وتتحول إلى حرب عالمية ثالثة.
نرجو أن تستخلصوا العِبر الضرورية من هذه الرسالة.»
وأخيراً، كانت المذكرة الموجّهة إلى بن غوريون أكثر وعيداً، وقد ورد فيها ما يلي:
«إن الحكومة الإسرائيلية، بامتثالها لمشيئة الآخرين، وتلقّيها الأوامر من الخارج، وتصرّفها الإجرامي، تتلاعب بمصير السلم ومصير شعبها.
إن مثل هذه الأفعال تهدد مستقبل إسرائيل وتطرح مسألة وجودها بصفتها دولة.

نظراً إلى الوضع القائم، قررت الحكومة السوفياتية أن تستدعي سفيرها من تل أبيب للعودة فوراً إلى موسكو. ونرجو أن تفهم الحكومة الإسرائيلية كما يجب هذا الإنذار.»

LXXXIV

لدى تلقّي مذكرات المارشال بولغانين، تشاور غي موليه وأنطوني إيدن هاتفياً. من المستحيل بالطبع أن تؤخذ هذه التهديدات بخفة، ولكن هل يتعلق الأمر بإنذارات فعلية أم بمناورة ترهيبية؟ كان رئيسا الحكومة يميلان إلى الاعتقاد أن الروس يُناورون. فهل لديهم صواريخ حقاً؟ لا يبدو هذا الأمر مرجحاً[738]. ثم، وفي الأحاديث التي كانت لأنطوني إيدن مع خروتشيف وبولغانين إبّان زيارتهما إلى لندن في شهر نيسان/أبريل الماضي، تكوّن لدى رئيس الحكومة البريطاني الانطباع بأن الاتحاد السوفياتي، المنهمك بالمشاكل المطروحة بسبب «إلغاء الستالينية» السريع للبلاد، يترك ضمناً الحرية لإنكلترا من أجل إعادة البلدان العربية المتحفظة إلى جادّة الصواب[739].

أما رئيس الحكومة الفرنسي فاعتبر، من جهته، أن تدخلاً روسياً مستبعد على الأرجح. إنه يوافق على الرأي القائل إن الاتحاد السوفياتي«يقطع وعوداً كاذبة ويطلق تهديدات واهية، فلشدة انهماكه في الانتفاضة المجرية، لا يستطيع التدخل بفعالية في الشرق الأوسط.»[740] ولئن كان لا يجب بالتأكيد أن تؤخذ المذكرات الروسية بخفة، فليس ما يبرّر أن تؤخذ في منحى مأساوي. مما لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي لم يكن راغباً في التصادم مع الولايات المتحدة. إنه يعلم أن أقل بادرة عدائية من جانبه قد تتسبّب بخطوات انتقامية رهيبة من جانب واشنطن. كان الضمان الأطلسي يغطي فرنسا وإنكلترا بدرعه الواقي. ولذا، طلب موليه إلى هيرفي ألفان، سفير فرنسا في واشنطن، أن يسأل وزارة الخارجية الأميركية، تجديد الضمانات الواردة في حلف شمال الأطلسي على الفور.

في الواحدة فجراً، عُقد اجتماع وزاري في مقر الحكومة الفرنسية. وتبادل أعضاء الحكومة وجهات النظر. اعتقد بينو أن الضغط الروسي سوف يتعاظم، ولكنّ أي أمر لا تُحمد عقباه لا يُخشى وقوعه قبل 48 أو 72 ساعة. في هذه الأثناء، تكون فرنسا وإنكلترا قد حصلتا على الوقت اللازم للتشاور مع الولايات المتحدة.

حافظ غي موليه على رباطة جأش انتزعت إعجاب الجميع فأكد: «إنها مجرّد فترة عصيبة لا بد من اجتيازها. لا داعي لتعديل خطط عملياتنا، ففرنسا وإنكلترا لا تخشيان أي خطر حقيقي شرقاً، ما دامتا محميتين غرباً.»

كان الوزراء يتداولون منذ نصف ساعة، حين وصل ديلون، السفير الأميركي، وطلب التحدث على انفراد مع غي موليه. انزوى الرجلان في المكتب الرئاسي. ولكم كان عجب موليه حين سمع من فم السفير ما يلي:

«إذا ما مضيتم قُدماً في موقفكم المذنب، فعليكم العدول عن أية مساعدة من الولايات المتحدة... الأمم المتحدة هي الملجأ الوحيد المقبول... أوقفوا حملتكم العسكرية، وإلا فلا تعتمدوا علينا.[741]»

عدم الاعتماد على أميركا؟ وماذا عن الدرع النووي؟ وماذا سيحلّ بإمدادات النفط الذي أوشك مخزونه غير الكافي أن ينضب؟ وقد كتب ج. ر. تورنو بهذا الخصوص: «وجد الفرنسيون والإنكليز أنفسهم، بعد أن حُرموا من أي ضمان قاطع، على شفير هاوية، فوق برميل من البارود.[742]»

قرابة الثالثة فجراً، قفل معظم الوزراء عائدين إلى بيوتهم. أما الذين بقوا في القصر الحكومي فتساءلوا ما إذا كان ديلون لم يتجاوز تعليمات إدارته. لا يمكن أن تتخلى أميركا عن حليفتها! ومع

ذلك، يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر فجراً، كان لا بد من التسليم بأن واشنطن لم تعلن بعد أمام المجتمع الدولي: «سأضغط على الزر النووي لو تعرَّض حلفاؤنا للاعتداء، أينما كان.[743]»

والأسوأ من ذلك أن وزارة الخارجية الأميركية، أبلغت، في مطلع الصباح، كلاًّ من لندن وباريس، عبر القنوات الدبلوماسية، رداً على المبادرات التي جرت بالأمس. سوف تحترم الولايات المتحدة، بالتأكيد، التزامات حلف شمال الأطلسي وتهبّ لنجدة حلفائها الأوروبيين لو تعرّض هؤلاء للهجوم.

إلا أن من يقرأ المذكرة عن كثب، يتبيّن أنها تضمّ تمييزاً جوهرياً:

1o تُمنح الضمانة الأميركية، بدون تحفظ أو شروط، لفرنسا وإنكلترا ضمن أراضيهما الأوروبية أو خارج الأراضي الأوروبية؛

2o لا يمكن أن تُمنح الضمانة الصالحة للقارّة الأوروبية على حملة السويس . وبالتالي، فالتهديد الروسي لن يؤدي إلى خطوات انتقامية أميركية إذ حاول توجيه صواريخ إلى الحملة العسكرية على مصر بدلاً من باريس أو لندن.

أرفق الرئيس أيزنهاور بهذه المذكرة رسالة شخصية منه إلى رئيسي الحكومتين. تضمنت رسالته عشرة أسطر فقط. ولكن نبرته كانت جافّة جداً، وفظّة، و«غير مقبولة» كما علّق الرئيس الفرنسي رينه كوتي.

قال لهما رئيس الولايات المتحدة ما فحواه: «إسحبا قواتكما. إننا لا نقبل تدخلكما المسلح... سوف تطيحان بالبناء الهش للشرق الأوسط.» وتُبيّن الرسالة، علاوة على ذلك، أن الجنرال أيزنهاور يشعر بصدمة عميقة لأن الفرنسيين والإنكليز «تبنّوا قضية الشر». فاللجوء إلى القوة مذموم متى تعلّق الأمر بالأعداء، وأكثر مدعاة للذمّ متى تعلّق الأمر بالأصدقاء. إنها مسألة أخلاقية، أمام الله والبشر.

تزعزع حلف شمال الأطلسي على أُسسه.

في الساعة نفسها، اتصل أيزنهاور بإيدن هاتفياً. دار كلامه حول الشأن الآتي:

«أطلب إليك بإلحاح أن تعطي فوراً الأمر بوقف إطلاق النار، لو شئت إنقاذ التضامن الإنكليزي ـ الأميركي، وكذلك السلم. لم يعد بوسعي الانتظار...».

هل يفرض أيزنهاور مهلة على رئيس الوزراء البريطاني؟ كلاّ، فهذا يعني تحويل رسالته إلى إنذار لأن مثل هذه الأساليب غير لائق بين رجال دولة حلفاء. غير أن السياق أشار بأوضح الأساليب إلى أن وقف المعارك لا يمكن أن يحصل بعد 6 تشرين الثاني/نوفمبر [744].

كان تفاؤل الحكومة الفرنسية قد خضع لامتحان عسير بسبب تحرّك السفير ديلون. وها هي موسكو تتصل بغي موليه. اتصل سباك به لأن رجل الدولة البلجيكي كان موجوداً، بفضل صدفة من العناية الإلهية، في العاصمة السوفياتية. كان يزورها لبضعة أيام، وقد استطاع التحادث مع شيبيلوف أكثر من مرة[745]. كانت تأكيداته جديرة بالثقة ولا سيما أنه لم يكفّ عن تأييد تحرّك فرنسا وإنكلترا.

سأله غي موليه: «ماذا إذن؟ ماذا يقال في موسكو؟ هل يراوغ الروس كعادتهم؟». أجابه سباك: «لست على يقين من ذلك! وأخشى هذه المرة أنه لا بد من أخذهم على محمل الجد!».

فيما كانت موسكو وباريس تتبادلان هذا الكلام، اتصل نهرو بداوننغ ستريت. كان داعية «التعايش السلمي» على ما يبدو مرتاعاً للمنحى الذي تتخذه الأحداث. منذ بداية الأزمة، لم يكفّ عن تحذير إنكلترا من ضلالها سواء في مؤتمر لندن أو في الأمم المتحدة. واتخذ مندوبوه بانتظام موقفاً مناهضاً للقرارات الفرنسية ـ الإنكليزية. ألم يفهم رئيس الوزراء بالتالي مغزى هذه التحذيرات؟ كان نهرو ليوافق عند اللزوم على قيام الولايات المتحدة وروسيا بتوحيد قواهما لإنهاء هذا العدوان[746]. ولكن

تحرّك روسيا بمفردها يثير لديه أعظم المخاوف لأنه يهدد بالإخلال بالتوازن الهشّ الذي يسعى للمحافظة عليه بين الشرق والغرب، والتحول إلى حرب عالمية ثالثة. ولذا، اعتبر نهرو أن من واجبه التدخل بكل ثقله في الميزان لإرغام إيدن على وقف مشروعه قبل أن يبادر الاتحاد السوفياتي إلى التحرك.

قال لرئيس الوزراء البريطاني في مذكّرة سلّمها إليه بواسطة السفير الهندي في لندن: «إذا لم توقفوا فوراً العمليات العسكرية في مصر، يؤسفني القول إنه لن يكون بوسعي دعمكم. وسوف تضطر الهند إلى الانسحاب من منظمة دول الكومنولث، ولا شك عندي أن سيلان سوف تنتهج النهج نفسه...»

هُددت منظمة الكومنولث بدورها بالتفكك. فهل ستفقد إنكلترا صداقة الهند لأنها أرادت، مهما كلّف الأمر، الحفاظ على طريق الهند؟

كانت تلك الضربة القاضية بالنسبة إلى إيدن. ويرسم الذين رأوه في ذلك اليوم عنه صورة درامية: «كان ممتقع السحنة، والهالات السوداء تحيط بعينيه. بنظرته الخامدة، ونظّاراته المحاطة بإطار من الصدف، كانت هيئته تلوح مثل هيئة إنسان منهك، ينوء تحت وطأة مسؤوليات ثقيلة أكثر من اللزوم على كاهله. ليخال المرء أنه يرى مشهداً مروّعاً هو مشهد كائن حي يتحلّل.[747]»

لشدة استغراب بعضهم للانهيار النفسي والجسدي المباغت لإيدن، تساءلوا إن كان قد « جرى إخضاعه» بواسطة مادة مخدّرة[748]، إنما لم يكن الوضع كذلك. ففي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أدرك إيدن على حين غرّة حجمَ الكارثة التي أدّت إليها سياسته. كما كان خائر القوى ويتألم ألماً مبرحاً. بينما كان فوستر دالاس يخضع لاستئصال ورم سرطاني، كانت مرارة إيدن تعذّبه، وتسدّد إليه، ليلاً ونهاراً، طعنات واخزة[749]. كانت قيادة شؤون البلاد في حالته المرضية عذاباً حقيقياً.

في ذلك اليوم، كان المستشار الألماني أديناور يتناول الغداء في القصر الحكومي الفرنسي. في ختام الغداء، استُدعيَ موليه للرد على اتصال هاتفي، أبلغ فيه إيدن المنهوك والمحطم الأعصاب شريكه على الطرف الآخر من الخط بأنه لم يعد يتحمل.

«لقد حُشِرتُ في الزاوية، وتخلّى عني الجميع. أخلص المعاونين لديّ استقالوا. إنني في موقع الأقلية داخل الحكومة. يطالب عشرة آلاف متظاهر احتشدوا في ساحة ترافلغار باستقالتي. الحلف الأطلسي في خطر. منظمة الكومنولث مهددة بالانفجار[750]. نهرو يريد قطع العلاقات مع بريطانيا. وكندا وسيلان وأستراليا لا تدعمنا بعد اليوم. لا أريد أن أكون حفّار قبر التاج البريطاني. الضغط الأميركي هائل. والولايات المتحدة ترفض إمدادنا بالنفط، وهناك مناورات خفية تجري لإضعاف عملتنا[751]، ولربما توجّب خفض قيمة الجنيه الاسترليني.

«ثم، افهمني، افهمني جيداً: اتصل بي الرئيس أيزنهاور هاتفياً. لا أستطيع أن أتصرف بمعزل عن الولايات المتحدة. ستكون المرّة الأولى في تاريخ إنكلترا...»

توسّل إليه غي موليه الذي اغرورقت عيناه بالدموع ألا يستسلم، وأن يواصل الصمود:

«ولكنّ هذا غير ممكن! قواتنا كادت تبلغ الهدف! سوف نبكي على دمار إسرائيل...».

أجابه إيدن: «لم يعد بوسعي الانتظار. لقد استسلمت، وأرسلت إلى تشارلز كايتلي أمراً بوقف إطلاق النار الساعة السابعة مساء.[752]»

«دعنا على الأقل نصل حتى آخر القناة. إنها مسألة ساعات!».

لفرط ما توسّل إليه غي موليه، توصّل إلى انتزاع مهلة إضافية تبلغ 7 ساعات من إيدن، إنما ولا دقيقة أخرى. سوف يعلن وقف إطلاق النار على أبعد تقدير الساعة الحادية عشرة ليلاً والدقيقة التاسعة والخمسين[753].

عقد موليه اجتماعاً طارئاً مع كريستيان بينو وبورجيس ـ مونوري والجنرال إلي لدراسة إمكانية مواصلة العمليات العسكرية بدون الإنكليز. وأقنعتهم لمحة سريعة على الخريطة بعدم التفكير في ذلك. كانت القيادة العليا والقواعد والجهاز اللوجستي وقسم كبير من حمولة السفن بين أيدي حلفائنا.

علّق أحد الوزراء: « ليس بوسعنا إعلان الحرب على إنكلترا!»

«إنها المرة الأولى التي نشهد فيها مثل هذا الإحباط عند البريطانيين، وهم الذين قاوموا ببسالة غارات الطيران الألماني، وقنابل V1 و[754]... V2»

«ليت تشرتشل كان موجوداً...».

لم يبدّل هذا الأسف الاستعادي شيئاً في لُبّ المسألة. رأى موليه «بكل صدق» أنه من غير الممكن الاعتراض على وقف إطلاق النار، ولكنه لم يعلن هزيمته رغم خطورة الوضع. وإذ اقتنعت الحكومة الفرنسية أن الروس لن يتدخلوا، وأن الأميركيين سوف يرضخون في اللحظة الأخيرة أمام انتصار قواتنا ـ وأيقنت، علاوة على ذلك، أن عبد الناصر في ضيق شديد فيما الرئيس المصري يعلم منذ مساء الأمس أنه قد انتصر ـ أرادت أن تحصل على ضمانات ميدانية، والتقدم أبعد ما يمكن على طول القناة، وعدم إنهاء الحملة بهزيمة نكراء سوف تتردد عواقبها حتى أعماق الجبال الجزائرية.

على هذا الأمل، أرسل بورجيس ـ مونوري تعليمات بالغة الدقة إلى الجنرال إلي؛ فالأمر يتعلق، مع قبول وقف إطلاق النار، بتفادي تطبيقه الصارم. لهذه الغاية، وقّع رئيس هيئة الأركان العامة في السابعة مساء برقية تقول للأميرال بارجو:

«تتلقون من ناحية أخرى الأمر بوقف إطلاق النار الذي سيكون على أغلب الظن في 6 تشرين الثاني/نوفمبر عند منتصف الليل - لا بد من العمل على انتزاع الحد الأقصى من القناة في الإطار العام لهذا القرار ـ والمهلة قد تكون أقل إلحاحاً للتحركات منها لوقف إطلاق النار.

التوقيع: الجنرال إلي.»

بعبارة أخرى، تعني الجملة الأخيرة: «لا يعني «وقف إطلاق النار»: «أوقفوا التحرك» بل امضوا قُدماً ما دمتم قادرين على التقدم «بدون خسائر.[755]»

LXXXV

طوال صبيحة السادس من تشرين الثاني/نوفمبر، وبينما كانت باريس ولندن ونيويورك وموسكو ونيودلهي تتبادل اتصالات هاتفية محمومة، باشر الجنرال كايتلي الإنزال البحري.

منذ السادسة صباحاً، أغارت أسراب من الطائرات على علوّ منخفض على شواطئ بورسعيد. وبعد عشر دقائق، ظهر الأسطول الفرنسي ـ البريطاني الذي ينقل أغلب الحملة العسكرية في عُرض البحر، وأخضع الشاطئ المصري لقصف عنيف. كان قصف المدفعية البحرية دقيقاً، وتواصل 45 دقيقة، وانتشر على مسافة كيلومترين.

وسط الصمت الذي أعقب فوراً هدير المدافع، أُنزلت قوات الاقتحام الأولى، وهي عبارة عن فرق كوماندوس «المارينز» البريطانية الأربعين والثانية والأربعين، يتبعها اللواء السادس من الدبابات. وتزامن إنزالها مع هبوط فوج المظليين الأجانب الأول بقيادة الكولونيل بروتييه وثلاث فِرق

كوماندوس من البحرية على شاطئ بورفؤاد، مدعومين بكتيبة من الدبابات الخفيفة. وقد سهلت العمليات التي نفّذتها في اليوم السابق الوحدات المجوقلة عمل هذه الطلائع كثيراً[756].

كان هدف فرقة الكوماندوس الثانية والأربعين عبور بورسعيد بخطى حثيثة، والسيطرة على معسكر التدريب الواقع بمحاذاة ملعب الغولف، وذلك لسدّ المنافذ الجنوبية للمدينة، والحيلولة دون انكفاء الحامية المصرية على طول القناة. أما فرقة الكوماندوس الأربعون فتقوم مهمتها على تمشيط المرفأ ونواحيه من أجل السماح للسفن بالإنزال بدون تعرّضها لنيران العدو.

غير أن فرقة الكوماندوس الثانية والأربعين اصطدمت بمقاومة شرسة لحظة وصولها أمام قصر الحاكم. وصل 100 إلى 150 جندياً مصرياً من سلاح المشاة على حين غرّة من الأبنية الواقعة جنوب الساحة وغربها. وكان بعض الدبابات يدعمهم. ولكن كان لا بد من الاستعانة بالطيران لإخراجهم بواسطة القنابل من المنازل التي تمترسوا فيها بإحكام على محور تقدّم المارينز.

بعد تدمير هذا الجيب من المقاومة، واصلت فرقة الكوماندوس، بمواكبة الدبابات، سيرها قُدماً على طول شارع محمد علي. ولكنّ تقدمها تباطأ بسبب انفجار القنابل التي ألقيت من الشرفات، وإطلاق النار الغزير من داخل المنازل. فاضطر الكوماندوس إلى شق طريقه بواسطة مدافع الهاون، ولحق به بعض الخسائر في الأرواح قبل أن يصل أخيراً إلى جنوب المدينة حيث كانت المنازل أكثر تباعداً.

في هذه الأثناء، قامت فرقة الكوماندوس الأربعون بتمشيط صف المنازل التي تحاذي جسر السلطان حسين. ودافعت تشكيلات مصرية بشراسة عن نفسها في المستودعات الواقعة حول مبنى الأميرالية.

خلال فترة الصباح، أُنزلت وحدات جديدة. فقامت 22 طائرة هليكوبتر تابعة لسفينتي Theseus و Océan بإنزال فرقة الكوماندوس الخامسة والأربعين المؤلفة من 400 جندي، و23 طناً من المعدات على رصيف الكازينو؛ كما سيطر الفوج السادس من الدبابات على ميناء الصيد، فيما بادرت فرقة الكوماندوس نفسها إلى تأمين ارتباطها بالمظليين الفرنسيين جنوب المدينة قرب الجسور التي تفضي إلى الحوض الداخلي.

في التاسعة والنصف صباحاً، استولت فرقة الكوماندوس الثانية والأربعون على مصنع الغاز ومعسكر ملعب الغولف. وعلى مشارف السجن، الواقع في هذا الحي، تعرّضت بعنف لهجوم وحدة من المشاة المصريين. وبما أن هذه الوحدة كانت تريد، على ما يبدو، التجمع من أجل شنّ هجوم مضاد، استعان الإنكليز بالطيران الذي بادر إلى تشتيتها بواسطة الرشاشات.

بين العاشرة صباحاً والثانية عشرة ظهراً، اشتبكت فرقة الكوماندوس الثانية والأربعون مع تشكيلة للمشاة التي سعت لاجتياز محورها من الشرق إلى الغرب من أجل الاحتماء في الأزقّة المتعرّجة داخل المدينة القديمة.

اعتباراً من هذه اللحظة، تبدّلت هيئة المعركة. واشتدت معارك الشوارع، وتعذّر تقدّم الوحدات الفرنسية ـ الإنكليزية نظراً إلى أن كل الجنود المصريين تقريباً قد نزعوا بزّاتهم العسكرية للاختلاط بالمدنيين على شكل قنّاصين. وكان لا بد من تمشيط الشوارع بالقنابل، بيتاً بيتاً، وغالباً قطعة قطعة. استغرقت هذه الأعمال بعض الوقت واستهلكت الكثير من الذخيرة[757].

من خلال المعركة التي اشتبك فيها الفرنسيون والإنكليز والمصريون، جرت معركة أخرى كان لها تأثير مباشر على سير الأحداث رغم طابعها غير الجليّ. إنها المعركة التي تواجه فيها القنصل الإيطالي، الكونت فيتشنتي ماريري، والقنصل السوفياتي، أناتولي تشيكوف.

صارع ماريري للحصول على وقف إطلاق النار لإنقاذ الأرواح والحد قدر المستطاع من عدد الضحايا. حاول أن يحمي 1500 من الرعايا الإيطاليين الذي يؤلفون مع اليونانيين أبرز الرعايا الأجانب وأكثرهم رخاءً في بورسعيد. وتوقّع الإنزال العسكري، فاتخذ بعض الإجراءات الوقائية سلفاً التي أتاحت له أن يقدّم خدمات لا تُقدّر بثمن. فحوَّل، بالتعاون مع الراهبات الفرانسيسكان في دير مجاور، المدرسة الإيطالية التي تحاذي القنصلية إلى مشفى يضم 60 سريراً. وبادر إلى توزيع المؤن، وحل بديلاً من البلدية، وآوى المشرّدين، وأخلى الجرحى، وتدخّل للحيلولة دون اغتيال الفدائيين، ودافع عن المصريين أمام الضباط البريطانيين، وخلاصة القول إنه كان العناية الإلهية لبورسعيد في هذه الأيام العصيبة[758].

وكان قنصل روسيا ينشط نشاطاً مختلفاً. فسعى تشيكوف الذي كان على اتصال وثيق بالرائد حسن رشدي، رئيس الشرطة الخاصة للقناة، إلى تمديد المعارك، وإلهاب حماس المقاومة المدنية بتوزيع الأسلحة عليها. ولم يُعر اهتماماً، نظراً إلى واقعيته العنيدة، للاعتبارات الإنسانية، وحضَّ سكان بورسعيد على تحويل مدينتهم إلى «ستالينغراد جديدة»، فكلّما احتدم القتال، أعطى التدخل السوفياتي مبرّراً.

تحرّك تشيكوف، بمفرده عند مدخل القناة، ببريق حديدي في نظرته، ملتزماً الصمت، مثل أحد المظليين في المعركة، بدون أن ينتظر تعليمات أو دعماً من أحد. كان هذا الدبلوماسي الصدامي محرِّضاً بالفطرة قيل عنه إنه «قد يحرق الأهرامات لو ترك له أن يفعل ذلك.»

منذ مساء اليوم السابق، على إثر العمليات الأولى لإسقاط المظليين الفرنسيين والإنكليز، وبالاتفاق مع الرائد رشدي، مرر شاحنات في الشوارع أمام أبواب المدارس، راحت تناول أسلحة جديدة، خرجت لتوّها من صناديقها، لمن يرغب في تسلّمها. لم توزّع هذه الأسلحة المتنوعة القادمة من مستودعات القاهرة ومنطقة القناة، وهي عبارة عن رشاشات روسية، وغدّارات إيطالية، ورشَيشات تشيكية، وألمانية أو إنكليزية، على الجنود أو أرباب الأسر. فقد تسلّم أسلحة الموت هذه طلبة وتلامذة وفتيان، وأحياناً أطفال تراوح أعمارهم بين 10 و12 عاماً. وتفرّق هؤلاء في أرجاء المدينة بعد أن حرّضتهم البيانات الحكومية، وقد انتشوا برائحة البارود. وراحوا يطلقون بشغف النار من مواقعهم على السطوح، أو من كمائنهم في زوايا النوافذ أو الشرفات، فأوقعوا الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين المصريين، لأنهم لا يجيدون استعمال السلاح.

وقد صرّح لاحقاً أحد الرهبان غير المصريين، رغم كونه مناوئاً للتدخل الحليف[759]: «كان أكثر من نصف القتلى والجرحى في بورسعيد من ضحايا حرب الأطفال.»

ولكنهم أحدثوا في المدينة بلبلة وفوضى أعاقتا تحركات الوحدات الفرنسية ـ الإنكليزية.

وقد كتب الجنرال كايتلي في هذا الصدد: «اعتباراً من الثانية عشرة والربع ظهراً [760]، دارت في بورسعيد معركة ضارية. وتركزت المعارك حول الأميرالية وفي المستودعات التي اضطرت الدبابات المساندة لفرقة الكوماندوس الرابعة إلى تحطيم أبوابها بالقنابل. واستعدنا تدريجياً زمام الأمور. ولكني كنت على عجلة من أمري للتخلص من هذه المقاومة، لأنني خشيت أن تعيق تقدّمنا جنوباً.[761]»

في داوننغ ستريت وماتينون، خيّم جوّ مشحون بالتوتّر الذي يشارف الهلع. أثارته أنباء مقلقة لم تكفّ المبارق عن نقلها بعد ظهر السادس من تشرين الثاني/نوفمبر.

في الساعة الثانية والدقيقة الثانية والعشرين بعد الظهر، بثت القيادة الأميركية لحلف شمال الأطلسي الرسالة المعجّلة الآتية:

«ـ من ساسور، نقل مصدر موثوق جداً رسالة شفهية من أنقرة: تحلّق فوق تركيا طائرات نفّاثة ـ الطيران التركي في حالة استنفار. انتهت الرسالة.»

رنّت هذه السطور الثلاثة مثل ناقوس الخطر في كل هيئات الأركان. في الظرف الحالي، لا معنى لها سوى أن الأسراب السوفياتية في منطقة القوقاز غادرت مطاراتها باتجاه الجنوب.

أعقبت هذه الرسالة الأولى رسائل أخرى، من مصادر مختلفة، إنما لا تقل دلالتها وضوحاً.

« ـ من اللاذقية، سوريا. رصدنا وصول حوالى 100 طائرة Mig 15 و100 مركبة مصفحة و120 قطعة مدفعية. انتهت الرسالة. »

« ـ من قبرص: أسقطت طائرة Canberra بريطانية فوق منطقة محظورة بسوريا على علوّ 45 ألف قدم. انتهت الرسالة.»

نظراً إلى العلوّ المشار إليه (13500 متر)، لا يمكن أن تكون قد أُسقطت هذه الطائرة وهي تحترق سوى طائرات Mig روسية.

استنتج مارشال الجو هدلستون الذي أصابه الذهول لذلك أن الأراضي السورية باتت مزوّدة برادارات، مما يعني أن طاقماً مدرّباً قد استقر هناك. لا يمكن لهذا الطاقم إلا أن يكون روسياً، لأن السوريين ليس لديهم فنيون قادرون على استعمال هذه الطائرات. وتضافرت الأنباء التي تفيد بوقوع اعتداءات انطلاقاً من حلب واللاذقية، ووصول طائرات لا شك في أن من يقودها «متطوعون» سوفيات إلى مصر، وأقضت مضاجع الاستخبارات الحليفة.

وبين دقيقة ودقيقة كانت ترد أخبار أخرى مما أحدث رُهاباً حقيقياً من القلق والتوجّس:

« ـ من قبرص: تظن رادارات الجزيرة أنها حددت موقع طائرة مجهولة على علو شاهق فوق الجزيرة.»

بُعيد ذلك، نقل أحد عملاء جهاز الاستخبارات المضادة الفرنسية في تركيا ما يلي:

« ـ أفاد مصدر موثوق أن الاتحاد السوفياتي طلب إلى أنقرة عبور خمس سفن حربية من خلال المضائق ـ لا شك أن الأمر يتعلق بطرّاد وأربع مدمّرات أو ربما طرّادين وثلاث مدمّرات.»

انتفى التردد هذه المرة. لقد دخلت روسيا حلبة الرقص. وسوف تلجأ إلى القوة. كان شيبيلوف لا يراوغ. سوف تحصل صدمة رهيبة في شرق المتوسط. هل العالم على مشارف حرب عالمية ثالثة؟

في الساعة 14:15 بعد الظهر، علمت وزارة الحربية البريطانية بما يلي:

« ـ سرّي للغاية: قد ترسل روسيا قوات إلى الشرق الأوسط للمشاركة في العمليات العسكرية.»

في الساعة 17:57، تبلّغ شارع سان دومينيك ما يلي:

« ـ سرّي وخصوصي للغاية: أُبلغ عن وجود ست غواصات سوفياتية في الإسكندرية و250 غوّاصاً مدرّبين على تخريب السفن.»

في الساعة 18:30، أفادت برقية من وكالة رويتر للأنباء بما يلي:

« ـ أعلن ناطق باسم السفارة المصرية في موسكو أن 250 ألف صيني يشرف عليهم ضباط احتياط سوفيات قد تطوّعوا للقتال في مصر.»

هل لا بد من المزيد لزرع البلبلة في أكثر العقول حصافة؟

أعطت لندن تشارلز كايتلي الأمر بالاستعداد لتدارك تدخّل سوفياتي محتمل. فأبرقت وزارة الحربية البريطانية إلى نيقوسيا:
«قد تشارك روسيا بقوة في أزمة الشرق الأوسط.»
أخذ القائد العام في الحال حذره. وأعطى الأمر إلى الوحدات الضخمة التي وصلت إلى مدخل القناة بالتنحي عن الضفة من أجل السماح «للمعاميق»[762] بسبر الأعماق بحرية، بدون أن يعيقها وجود هياكل معدنية.
على هذا النحو، خسر الجنرال بوفر، في خضمّ الإنزال، مقرّه العام في سفينة Claude - Zédé التي انسحبت إلى مسافة 9 أميال في عُرض البحر. وكذلك خسر المراسلون الصحافيون محطتهم التلغرافية التي كانت على متن السفينة Jean - Bart التي ابتعدت كذلك. لم يشأ الأميرال بارجو لهذه الكاتدرائية العائمة أن تكون هدفاً لغارة مباغتة من الراجمات الروسية الوافدة من القوقاز، فأعطاها الأمر بالعودة أدراجها إلى قبرص[763].
وسرعان ما ساد تعتيم كامل على شرق المتوسط. ولسوء الحظ، شوّشت عاصفة مؤيّنة على الاتصالات بالراديو بين باريس والمقر العام للقيادة الفرنسية في إبيسكوبي، بحيث أن برقية الجنرال إلي التي أمرت «بمتابعة التحركات رغم وقف إطلاق النار»، لن تصل أبداً إلى المرسلة إليهم...
كُذبت كل الأنباء المتعلقة بتدخّل روسي بعد بضعة أيام، ولكنّ بثّها واستقبالها بهذه السرعة لدليل على أن أعصاب القادة الغربيين قد بلغت شفير الانهيار. وأثارت هذه الرسائل السرّية ـ التي تنظّمها يد خفية ـ في الأوساط الرسمية اضطراباً شبيهاً بالعاصفة المؤيّنة التي تحوم حول إبيسكوبي.
لقد آن الأوان حقاً، آن الأوان للانتهاء من ذلك...

LXXXVII

قُرابة الثانية والنصف بعد الظهر، تلقّى الجنرال كايتلي رسالة من رئيس الوزراء البريطاني يأمره فيها بوقف إطلاق النار الساعة السابعة مساء[764]. وفي الخامسة عصراً، تلقّى رسالة أخرى[765] تعلمه أن وقف إطلاق النار تأجّل إلى الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة والخمسين، وتوصيه بأن يستفيد من هذه المهلة الإضافية «للتقدم قدر الإمكان باتجاه الجنوب»[766].
بما أن المقاومة في بورسعيد ضعفت إلى حد كبير، باستثناء بعض الجيوب التي ما زالت تقاوم (لأن معظم القناصين استنفدوا ذخيرتهم)، وضع الجنرال سريعاً القوات المكلّفة بتحقيق التقدم نحو الجنوب باتجاه السويس في مواقعها.
بناءً على الخطط الموضوعة، كانت الوحدات المحددة لتنفيذ هذا التحرك مجموعة استطلاعية تتألف من فرقتي كوماندوس إنكليزيتين بدعم من دبابات Centurion تبلغ زنتها 45 طناً؛ وبعد هذه الطليعة مباشرة، يأتي الفوج الأول من المظليين الأجانب للكولونيل بروتييه متبوعاً، اعتباراً من العاشرة ليلاً، بمعظم الكتيبة العاشرة للجنرال ماسو. لا بدّ أن تبدأ المسيرة ليلاً. وحُدّد لها توقيت صارم للغاية تفادياً لأي ازدحام على طول الطريق.
كانت خطة Mousquetaire تلحظ أساساً أن يتبع الفرنسيون القناة على الضفة الآسيوية، فيما يتقدم الإنكليز بمحاذاة الضفة الأفريقية، بسلوك طريق السد. ولكن الاستطلاع كشف أن الطريق مقطوع في موقعين بسبب أعمال توسيع القناة التي جرت أخيراً. كان يمكن استحداث ممر هناك، ولكن ذلك سوف يستغرق بعض الوقت، وفي الوقت الحاضر، لم تعد الساعات بل الدقائق تُحتسب.

فاقتضت الضرورة العدول عن الجهاز الأصلي. وسوف تسلك الحملة العسكرية، المجتمعة في رتل واحد، المسلك الوحيد المتوافر، أي الطريق الأفريقية، وكان الإنكليز يسيرون في المقدمة، والفرنسيون يأتون بعدهم مباشرة.

لم تلائم هذه الخطة على الإطلاق الجنرال ماسو الذي كلّفه الأميرال بارجو «قلب الأمور» لأنه مصمّم على تجاوز تهذيب شركائه والدخول قبلهم إلى السويس.

ولذا، فهو لم يهدأ منذ مطلع النهار. وراح ينتظر بفارغ الصبر دبابات AMX التابعة لوحدته. ولكن هذه الدبابات لم تصل بعد، الأمر الذي يحتّم عليه المراوحة مكانه. بعد استقصاء سريع، علم أن دباباته قد أُنزلت بالفعل. ولكنها وجّهت خطأً إلى بورسعيد، بدلاً من إنزالها، كما هو متفق، على شاطئ بورفؤاد، أي إلى الجهة الأخرى من القناة، حيث احتفظ بها الجنرال ستوكويل للدفاع عن مقره العام.

في الواحدة بعد الظهر، أنجزت دبابات Centurion ارتباطها مع المظليين الفرنسيين. وفي الواحدة والنصف، عبر الجميع الجسر المزدوج، الذي جرت السيطرة عليه في اليوم السابق، وتقدموا حتى الثالثة بعد الظهر على طريق السد الذي يحاذي بحيرة المنزلة. ثم توقفوا لدى وصولهم إلى رأس الراش، وهي المحطة الأولى للقناة على الكلم 17، لانتظار فرق الكوماندوس البريطانية التي يجب أن ترافقهم[767].

والآن، أتى دور فِرق الكوماندوس الإنكليزية لكي لا تأتي في الموعد المحدد. كانت لا تزال على متن بواخرها، ولم تفلح في الإنزال، لعدم توافر موقع شاغر على الرصيف المكتظ بالقوات والمعدات الحربية من شتى الأنواع.

قال الجنرال ماسو بنبرة حازمة للجنرال بتلر الذي جاء لزيارته في مقره بمبنى شركة المياه: «لم يعد بوسعنا انتظارهم. سوف أجعل عناصر من وحدة الصدام الحادية عشرة يصعدون على دباباتكم الـ Centurion، وتنطلق المجموعة في الساعة السادسة والنصف مساءً.»

بانتظار ذلك، تلقت الدبابات الإنكليزية الأمر بالتقدم قليلاً على طول السد حتى الكلم 24. وأشارت تقارير طائرات المراقبة إلى أن الطريق سالكة. فلا وجود لأي تجمّع لقوات مصرية. ولا تحرّك حول الحصون المهجورة.

قال ماسو، وقد استكانت خواطره قليلاً: «حسناً! سيكون بوسعنا أن نمضي هذه الليلة حتى الإسماعيلية».

وفيما كان ماسو وبتلر يهمّان بالافتراق، التقط راديو الدبابة التي أقلّت العميد الإنكليزي جملة من أخبار إذاعة BBC تتحدث عن وقف إطلاق نار مساء ذلك اليوم.

غير أنه لا الجنرال الفرنسي ولا نظيره الإنكليزي أعار الأمر أهمية كبيرة. ظنّا أن الأمر يتعلق بوقف إطلاق نار محلي، وقّع مع سلطات بورسعيد[768]، لوضع حد لعصابات الشوارع، الأمر الذي سيترك للحملة حرية المناورة.

في العاشرة ليلاً، أُحضرت إلى الجنرال ماسو رسالة تعلن أن وقفاً عاماً لإطلاق النار صدر، وأن تنفيذه يجب أن يبدأ الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة والخمسين. قال النص: «إنه الموعد الإلزامي والحد الأدنى غير القابل للتعديل لأسباب سياسية عليا.»

صعق الضباط والجنود لهذا النبأ.

صاح أحدهم: «إنه عار! كنا منتصرين، وها هم يسرقون النصر منا!».

«وذلك لحظة كانت تفصلنا 24 ساعة عن الهدف!».

تشنّجت القبضات غضباً. هل يعصون الأمر؟ خطر ذلك ببال ماسو. إنه يعلم بأن باريس، حتى لو تنكرت له، لن تلومه لو فعل. ولكن ما العمل بالأسلوب الذي تداخلت فيه التشكيلات الفرنسية والإنكليزية؟ لا يوجد سوى حل واحد: الإسراع في التحرك، والتقدم قدر المستطاع ميدانياً قبل الدقيقة المشؤومة.

ركب ماسو سيارة جيب، وانطلق على الطريق ليقوم على الفور بتسيير رتل الطليعة. غير أن دبابات Centurion رفضت الانطلاق. وقد أعلن الجنرال بتلر عزمه على مواكبة تقدّمها. ولم يصل إلى هنا بعد، ولا بد من الانتظار قليلاً.

نزولاً عند إلحاح الجنرال ماسو، تحرّكت الدبابات البريطانية الثقيلة رغم ذلك مع المظليين الفرنسيين على متنها. ولحق بها الجنرال بتلر بعد بضعة كيلومترات. لعلّ الوقت يسمح لهم ببلوغ القنطرة...

ولكن الجنرال ستوكويل تلقّى أمراً حاسماً في مركبة القيادة الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية عشرة:

«لا تباشروا أي توغّل جنوباً.»

كان أمراً قاطعاً.

كان الليل شديد السكون، والسماء مرصّعة بالنجوم. سارت دبابات Centurion على طول الطريق ببطء مهيب، وسط الأحراج الصغيرة المهجورة التي تنتشر على الشريط الطيني الجاف الذي يؤلّف وسط السد.

تقدّمت سيارتا الجيب حتى الكلم 39، على مسافة 4 كلم من القنطرة. هناك يتسع السد على بحيرة المنزلة. وقد خلّفت سكة حديدية قديمة مضاعفة في هذا الموقع ردماً يشكل تعرّجاً فوق البحيرة والطريق. هنالك، رسم الإنكليز في ما مضى خطهم الدفاعي المتقدم...

وما زال هناك موقعان محصّنان. كانا فارغين. كما طُمرت دبابتان مصريتان في هذا الموقع، وأهملتا.

رجعت سيارات الجيب نحو العدد الأكبر من الرتل. وتوقف الكولونيل الإنكليزي بروان، من الفوج الثاني لمظليي الحرس الذي يقود المجموعة الاستطلاعية على مسافة كيلومترين إلى الخلف، عند الكلم 37، في محطة الكاب. هناك قبعت كومة بائسة من الألواح الخشبية في الطين الجاف. وطوّقت إحدى المفرزات الأكواخ وفتشت فيها فعثرت على خمسة من البدو العرب المرتاعين وبندقيتين.

كان الوقت يشير إلى منتصف الليل[769]، والصمت يلفّ المكان، والمعبر المائي يتلألأ تحت قبّة السماء. وانتصبت ثمّة شاخصة في الفراغ. كانت تحمل النقش الآتي: « السويس: 147 كلم».

توقفت الحملة في هذا الموقع، كما لو أغشي عليها...

LXXXVIII

انتهت أقصر حرب في التاريخ. تواصلت من 29 تشرين الأول/أكتوبر الخامسة عصراً حتى 6 تشرين الثاني/نوفمبر عند منتصف الليل. ظنّ الجنود المنخرطون في ساحة القتال والمنغمسون بالكامل في المعمعة، وهو ظن مشروع، أن وقف إطلاق النار يحرمهم من النصر، بعد أن أصبحوا على قاب 24 ساعة من الهدف. ولكن من ينظر إلى مجمل العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بهذه القضية يميل إلى الاعتقاد أن أربعاً وعشرين ساعة بالزائد أو بالناقص لم

تكن لتبدّل شيئاً في الحل النهائي. فوصول المصفحات الفرنسية والإنكليزية إلى السويس لم يكن ليضع حداً للحرب. وحتى لو استبعدنا فرضية تدخل مباشر للاتحاد السوفياتي، فالحرب، مع تواصلها، كانت لتتخذ أشكالاً غير متوقعة؛ فالمقاومة المسلحة التي تفجرّت تفجّراً عابراً في بورسعيد كان من شأنها أن تنتشر، وتوقف البلدان العربية عن تزويدنا بالنفط لأشهر عديدة كان ليلحق الضرر كثيراً باقتصادنا. وما كان بوسع هذه الحرب السيئة التخطيط، والسيئة التحضير،والسيئة التنفيذ بسبب عدم اعتبار جوانب المشكلة كافّة إلا أن تؤدي إلى نتائج مخيبة.

ليست هذه الفرضيات الاستعادية ذات أهمية كبرى، وكل امرئ يبقى حرّاً في تعديلها على هواه. وبالمقابل، لا يمكن الإنكار أن النتائج التي توصّل إليها القادة الغربيون لا تتطابق إطلاقاً مع تمنياتهم. وقد أحبطت الأحداث باستمرار حساباتهم. لقد هاجم دايان أبكر من اللازم، وكايتلي بعد فوات الأوان. كان كلاهما يظن أن الولايات المتحدة سوف تظل على الحياد، ولكنها أخذت موقفاً ضدهما؛ وأن آليّات الأمم المتحدة ستكون بطيئة ولكنها تحركت فوراً؛ وأن الروس لن يتدخلوا، ولكنهم تفوّهوا بتهديدات مخيفة. وعلى الرغم من التحذيرات التي تلقّياها، يبدو أن كل الأمور تواطأت لعرقلة مخططاتهما. ولهذا السبب، كانت الصحوة مريرة صباح السابع من تشرين الثاني/نوفمبر. بسبب أنباء عارية عن الصحة انتشرت على نطاق واسع خلال الأيام السابقة [770]، ظن رئيسا الحكومة الفرنسية والبريطانية أنهما قد حققا أهدافهما العسكرية على الأقل، وأن طلائع قواتنا لا بد أنها وصلت إلى تخوم السويس، لحظة الإعلان عن وقف إطلاق النار، هذا إن لم تكن قد اقتحمتها. كانت خيبتهما عارمة، بعد ليلتين من الأرق، حين تبيّن لهما أن أنساقنا المتقدمة لم تبلغ القنطرة، ولم تنجح في السيطرة سوى على 37 كلم من القناة! ولكنّ اليوم التالي كان يخفي في طياته خيبات أخرى.

عندما اتصل أنطوني إيدن بعد ظهر السادس من تشرين الثاني/نوفمبر بالرئيس أيزنهاور لإعلامه بأن وقف إطلاق النار سيدخل حيّز التنفيذ عند منتصف الليل، كان الرئيس الأميركي «راضياً جداً» بل يكاد يكون ودوداً. كان يبدو أن التضامن الأطلسي قد استعاد لُحمته، فلم يتردد إيدن في البوح في مذكراته: «أرسلت إلى غي موليه برقية أخبره فيها أن صداقتنا نحن الثلاثة عادت إلى سابق عهدها بل وترسّخت...[771]»

ولشدّة ما عجب إيدن «للنيات الحسنة» الظاهرية التي أعرب عنها الرئيس أيزنهاور، عاود الاتصال به، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، واقترح عليه أن يسافر لزيارته في البيت الأبيض برفقة رئيس الحكومة الفرنسي لتبديد سوء التفاهم الذي تراكم أخيراً بين حكوماتهم. وبما أن أيزنهاور لم يُبد موافقة أو ممانعة على هذا الطلب، استنتج إيدن أن الرئيس الأميركي يرحّب بالزيارة. فسارع إلى زفّ هذه البشرى إلى القصر الحكومي الفرنسي لإقناعه بأنه لا بدّ من انتهاز الفرصة[772].

قال لغي موليه: «بدأنا نقطف ثمار وقف إطلاق النار. الرئيس أيزنهاور على استعداد لاستقبالنا. لقد أعلمني لتوّه أنه ينتظر زيارتنا غداً. لا بد من أن نحيط سفرنا بالكتمان، وأن يرافقنا معاون واحد. يعتمد مضيفنا على عنصر المفاجأة، ولا يريد الإعلان عن زيارتنا قبل وصولنا. سوف تعوّض الاستعادة الاستعراضية لجبهة مشتركة إنكليزية ـ فرنسية ـ أميركية عن مفعول وقف إطلاق النار. كانت سياستنا هي الصحيحة.»

طلب غي موليه الذي اطمأنّ إلى هذا الحديث على الفور طائرة خاصة من شركة الخطوط الفرنسية لهذه الرحلة السرّية.

بعد لحظات، اتصل إيدن ثانية. كان رئيس الوزراء البريطاني واجماً. فقد أعلمه الرئيس أيزنهاور، بواسطة هوفر، بديل فوستر دالاس، أن «أي لقاء لن يحصل قبل التنفيذ الكامل لكل القرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة». وأضاف وزير الخارجية بالوكالة: «وأي موقف آخر سوف يُساء فهمه في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى.»

كان هذا الرفض من جانب سيّد البيت الأبيض الإهانة القصوى. ولتبديد أي سوء تفاهم، أكدت وزارة الخارجية الأميركية لرئاسة الحكومة الفرنسية، بواسطة السفير ديلون، أن الزيارة إلى واشنطن تأجلت إلى أجل غير مسمّى. وعندما استفسر إميل نويل، المدير المساعد لرئيس الحكومة الفرنسي، عن سبب التأجيل، أجابه صوت مهذّب: «ليس بمقدورنا أن نزوّدك بالمزيد من المعلومات.[773]»

لم يبقَ أمام غي موليه سوى إلغاء حجز الطائرة.

ويتابع رئيس الوزراء البريطاني في مذكراته: «لقد أتبع الرئيس أيزنهاور حديثه الأول ببرقية كانت تحتوي بعض المؤشرات حول نمط التفكير الأميركي، ولعلّني تأخرت في فهمها أكثر من اللازم. لم أكن أتوقع أن تتشدد الولايات المتحدة في موقفها ضدنا حول كل النقاط تقريباً، وأن تزيد تشددها بعد وقف إطلاق النار أكثر من قبله.»[774] يعتبر هذا النص معبّراً.

في كل هذه القضية التي شاءت فيها فرنسا باستمرار الضغط على إنكلترا، وظنّت فيها إنكلترا أنها تتمتع بتأييد الولايات المتحدة، قلل إيدن وموليه، المستغرقان في ترقّبهما لنجاح عملياتهما العسكرية، من شأن قطيعتهما مع الرأي العام الدولي. وقد كشف لهما رفض أيزنهاور ذلك بكل حدَّته.

يمكن تبرير السياسة الأميركية تماماً. فحتى 6 تشرين الثاني/نوفمبر، كان مستقبل الرئيس أيزنهاور على المحك. لم يسمح لنفسه، بسبب انهماكه في الحملة الانتخابية الرئاسية، أن يقوم بأية خطوة في غير أوانها. كانت حملته هذه المرة، بعد أن انتخب عام 1952 للمرة الأولى على أساس برنامج سلمي ـ «وقف الحرب الكورية» ـ تقوم على الشعار الآتي: «انتخبوا أيك مجدداً، فهو الوحيد القادر على وقف حرب السويس.»

نالت هذه الصيغة تأييد الجماهير الأميركية. فأعيد انتخابه بأكثر من 28 مليون صوت (مقابل 20434000 صوت لمنافسه الديمقراطي، أدلاي ستفنسون)، وتسلّم مقاليد الحكم في 7 تشرين الثاني/نوفمبر في ظروف شبه منتصرة. وبات من الآن فصاعداً حراً لاتخاذ المبادرات؛ وفحوى هذه المبادرات تحددها بوضوح الأصوات التي نالها: على هذه المبادرات أن تنزع إلى إنهاء سريع للأزمة.

بات البيت الأبيض يتمتع بالمزيد من حرية التحرك بعد أن شُلّت مبادراته خلال الأسابيع الماضية ثلاث مرّات ـ الأولى، بسبب اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية؛ والثانية، بسبب الصداقة الحقيقية التي يكنّها الرئيس أيزنهاور لفرنسا وإنكلترا؛ والثالثة، بسبب تردد فوستر دالاس[775].

على الرغم من المأساة المجرية، أحرز الاتحاد السوفياتي خلال الأيام المنصرمة تقدّماً مخيفاً على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وآسيا. فموسكو هي التي فرضت وقف إطلاق النار أمام العالم رغم الضغوط التي مارستها واشنطن على لندن وباريس. وقد كتبت صحيفة المساء المصرية: «أظهر الفيتو الروسي أن سياسة هذا البلد تقوم على نجدة الأمم المهددة في حريتها والدفاع عن حق الشعوب والقانون الدولي. وبات الأمر التالي مكتسباً: لقد تحققت مصر والبلدان العربية من أصدقائها

الحقيقيين[776]. ويُعزى ذلك إلى الإعلان عن التدخل الروسي في كل مكان، فيما ظل التدخل الأميركي سرّياً، فلم يعلم عنه الرأي العام شيئاً عملياً.[777]»

ولذلك، فهذا الموقف يُعتبر انتقاصاً لا ينكر لقيمة الولايات المتحدة يتعيّن عليها التعويض عنه في أسرع وقت. ما السبيل إلى ذلك؟ الوسيلة بسيطة، ولم يفت مستشارو أيزنهاور أن يقترحوها عليه: إذا كان وقف إطلاق النار من صنيعة الاتحاد السوفياتي، فعلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وإعادة المراوحة أن يكونا من صنيعة الولايات المتحدة. ولهذه الغاية، لا بد من مباغتة الكرملين الذي سيبدو، وهو يلوّح بصواريخه، كأنه لم يتردد في دفع العالم إلى شفير الهاوية، فيما يضطلع سيد البيت الأبيض بدور مجبّر الأزمات ومحقق العدل.

عندما علمت تل أبيب أنه لا يجب الانسحاب من سيناء فحسب بل من قطاع غزة للتراجع خلف خطوط هدنة 1949، أثار هذا النبأ موجة لا توصف من الغضب. أتكون كل المعارك التي انتصر فيها الجنرال دايان انتصاراً مبيناً قد ذهبت سُدى؟ أعلن بن غوريون في 7 تشرين الثاني/نوفمبر: «لن نتخلى أبداً عن سيناء. لقد ماتت اتفاقية الهدنة مع مصر، ودُفنت، ولا يمكن إحياؤها، ولو خرج كل سحرة العالم من قبورهم... لن نقبل أن تتولى القوة الدولية الإشراف على أراضٍ يوجد فيها إسرائيليون!».

في اليوم التالي، 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل الرئيس أيزنهاور إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي رسالة شديدة اللهجة أوعز إليه فيها أن يحترم قرارات الأمم المتحدة، «وإلا فعليك العدول عن المساعدة الأميركية». ومن المعلوم أن إسرائيل لا تستطيع العيش بدون هذه المساعدة. وتزامن إرسال هذه الرسالة مع رسالة شخصية بعثها هوفر إلى بن غوريون لم يكتف فيها بتأييد موقف الرئيس الأميركي، بل أكد كذلك: « إذا لم تسحبوا على الفور قواتكم من سيناء، ستكون شخصياً مسؤولاً عن اندلاع حرب عالمية ثالثة.[778]» لا يستطيع أي رئيس حكومة ـ لا سيما إذا كان على رأس دولة صغيرة ـ أن يقاوم ضغطاً من هذا القبيل. وبعد ثمان وأربعين ساعة، أذعنت إسرائيل.

بعد أن حصل الرئيس أيزنهاور على ما أراد حول هذه النقطة الجوهرية، أعرب عن سخائه. فقدّم لإنكلترا قرضاً بقيمة 561 مليون ونصف المليون من الدولارات للسماح لها بإعادة تعويم ماليتها المترنحة[779]. وفي الوقت نفسه، إذ وضع جانباً أحكام «القانون المناهض للاحتكار»، حشد كل الموارد النفطية للقارّة الأميركية، وحوّل على وجه السرعة إلى أوروبا مئات من ناقلات النفط التي سوف تنقذ حمولتها الثمينة فرنسا وإنكلترا من الاختناق الصناعي والتضخم والبطالة. ولم يقدر الجمهور مدى الجهد الذي بذله بما يكفي لأن الحكومتين الفرنسية والبريطانية لم تسلّطا عليه الضوء[780].

وقد صرح أحد النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية: «عجباً! بعد أن أفسدت أميركا كل شيء، ها هي تؤدّي بسعر زهيد دور الشخص الخدوم!».

كان ذلك موقفاً جاحداً من الجهد الذي لم يكن أيزنهاور، في نهاية المطاف، مضطراً على الإطلاق إلى بذله بهذه السرعة.

شيئاً فشيئاً، استتبّ الهدوء؛ وعادت الأمور إلى مجاريها. في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، تبنّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بـ 65 صوتاً مقابل صوت واحد[781]، وامتناع 10 عن التصويت[782]، قراراً يدعو فرنسا وإنكلترا وإسرائيل إلى الانسحاب الفوري لقواتها من الأراضي المصرية[783]. وقررت حكومات ثماني دول هي كندا وكولومبيا والدانمرك وفنلندة والهند والنروج والسويد ويوغسلافيا المشاركة في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، بينما عرضت الولايات المتحدة مساعدتها في النقليات البحرية والجوية بالإضافة إلى تقديم الإمدادات.

في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت كتيبة أولى من القوة الدولية، وكانت تضم متطوعين اسكندينافيين، إلى مطار أبو صوير، على متن طائرات تابعة للخطوط السويسرية. وعلى الفور، توجهت إلى بورسعيد حيث احتلّت موقع أحد ألوية الحملة العسكرية.

في أواسط كانون الأول/ديسمبر، بلغت قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة نحو 5 آلاف عنصر. وعلى الرغم من بعض الأحداث التي تسبّب بها بعض القناصين المصريين[784]، حصل انسحاب القوات الفرنسية ـ الإنكليزية بوتيرة طبيعية، طبقاً للخطة التي رسمها الجنرال بيرنز والجنرال ستوكويل. وفي هذه الأثناء، تابعت الكتيبة اليوغسلافية خطوة خطوة انكفاء القوات الإسرائيلية عبر شبه جزيرة سيناء. وغادرت آخر باخرة للمعدات الحربية بورسعيد في 23 كانون الأول/ديسمبر.

عندما أنهت القوات الفرنسية ـ الإنكليزية إعادة إبحارها، انسحبت قوات الأمم المتحدة بدورها من منطقة القناة. فتوجهت كتيبة أخرى إلى قطاع غزة حيث بقيت لتراقب خط التماس الإسرائيلي ـ المصري، وتحول دون تجدُّد المناوشات الحدودية.

استغرقت أعمال رفع الأنقاض من القناة فترة أطول، فلم تغرق 9 بواخر، كما ساد الاعتقاد في بادئ الأمر، بل 21 باخرة في عرض المعبر المائي. وعرض الإنكليز والفرنسيون الذين يملكون بعض الجسور العائمة الألمانية الكبيرة خدماتهم من أجل الإسراع في إعادة تأهيل المنشآت، ولكن عرضهم قوبل بالرفض، واعتبرت الجمعية العمومية أن «عمليات فتح القناة يجب أن تتخذ طابعاً دولياً.»

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأت الأمم المتحدة لجنة فنية لهذه الغاية. وضمّت اللجنة الجنرال ر. أ. ويلر، المهندس الاستشاري في البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية[785]؛ وجون ماكلوي، رئيس مجلس مدراء مصرف تشايس مانهاتن، وألفرد كاتزين، الأمين المساعد للأمانة العامة للأمم المتحدة.

في الأيام الأولى من شهر كانون الأول/ديسمبر، وصل الجنرال ويلر إلى مصر برفقة حوالى عشرين خبيراً. كانت اتصالاته الأولى بقادة فرقة الإنزال محبطة بالأحرى، لأنه طالب بالوقف الفوري لأعمال رفع الأنقاض التي باشرتها فرقة كوماندوس تابعة للبحرية الفرنسية، بإدارة الأميرال شامبيون.

أعلن ويلر: «أتيت بدعوة من الحكومة المصرية. ولن تبدأ الأعمال إلا حين تغادر قواتكم مصر. والرئيس عبد الناصر يرفض مشاركة بواخر فرنسية وإنكليزية في فتح القناة.[786]»

وعلى هذا لم تبدأ أعمال رفع الأنقاض قبل 27 كانون الأول/ديسمبر، أي بعد أربعة أيام على رحيل آخر جندي من القوات الحليفة. وقام بهذه الأعمال أسطول صغير لتعويم السفن الغريقة مؤلف من سفن ومعدات ألمانية وهولندية ودانمركية وإيطالية ونروجية ويونانية. ولكن، حالما انطلقت الأعمال، تقدمت أسرع بكثير مما كان يعتقد.

لا شك أن الاعتراضات لن تنتهي، وكذلك الخلافات[787]، ولكنها سوف تسوّى في نهاية المطاف. وقد جرى رفع الحطام الغريق في عرض القناة الواحد تلو الآخر بواسطة رافعات عائمة أو مقطوعة بنافثة النار. وكسِحت القناة لنزع الألغام. وعادت الملاحة حرة، واستؤنفت حركتها تحت رعاية الشركة المصرية (نيسان/أبريل 1957).

في هذه الأثناء، أُصلحت أنابيب النفط ومحطات الضخ التابعة لشركة نفط العراق، وعاد النفط يتدفق نحو الغرب.

في كانون الثاني/يناير، استعادت الأمور هيئتها الطبيعية تقريباً. وخلافاً لما ظنته بعض الأوساط الغربية، لم تكن سُمعة عبد الناصر يوماً بهذا الألق[788]. في كل أنحاء العالم العربي، اعتبرته الجماهير المتحمسة بطلاً قومياً. أرادوا أن يقلبوه عن المطيّة ولكنه ما زال منتصباً، وتعيّن على عدوه الأول أن يغادر الخشبة.

في 8 كانون الثاني/يناير، بادر أنطوني إيدن الذي كانت صحته ما زالت متهالكة رغم أسابيع الراحة التي أمضاها في جامايكا إلى تقديم استقالته للملكة إليزابيث الثانية، وانسحب من الحياة السياسية. وكتب في صفحة مشوبة بالكآبة في مذكراته: «هكذا انتهت بعد اثنين وعشرين عاماً الفترات المرحلية التي كنت خلالها في الحكومة. كنت أبدّل ملابسي للذهاب إلى القصر الملكي، فجاء أنطوني هيد لزيارتي[789]. كان قراري يسبّب له الحزن... قلت له إنه لمن دواعي سروري البقاء في منصبي، ولكن التصرف على هذا النحو لن يكون صادقاً تجاه زملائي والبلاد. وللأسف، لا أحد كان بوسعه أن يفعل شيئاً حيال ذلك...[790]»

في 18 كانون الثاني/يناير، أبحر السيرأنطوني إيدن والليدي إيدن من تلبري إلى أوكلاند بنيوزيلندة.

ويتابع رئيس الوزراء البريطاني في مذكراته: «أتى بعض الأصدقاء لوداعنا على الرصيف، وعلى متن السفينة، وعند السدود. أبحرت السفينة على طول النهر بعد ظهر يوم شتوي، بارد وضبابي. أرسلت لنا بعض السفن التي صادفناها تحياتها عبر الراديو...

«بعث لنا ربّان سفينة Worcester رسالة يخبرنا فيها أن طلاب البحرية على متن هذه السفينة ـ المدرسة طلبوا الوقوف على حواجز السفينة ليتمنوا لنا سفراً ميموناً. كانت هتافاتهم الأصوات الأخيرة التي تناهت إلى مسمعي من إنكلترا.[791]»

453. راجع Ch. Le Sage: L’achat des actions de Suez , Paris, 1904, pp. 109

454. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

455. لا تُعزى هذه المتاعب إلى سوء إدارته لأعماله بل إلى اضطراره إلى دفع 38 مليون فرنك من الذهب للشركة لقاء تخليها عن بعض البنود التعسفية المدرجة في امتياز 1856 الذي وقّعه سلفه، الخديوي سعيد (المادة الأولى من اتفاقية 22 شباط/فبراير 1866).

456. راجع G. Demorgny: Dictionnaire diplomatique, tome II, verbo: Suez

457. فلنوجز: في عام 1873، كانت إنكلترا تريد تدويل القناة، وكانت فرنسا تمانع؛ وفي عام 1885، كانت فرنسا تريد تدويلها وإنكلترا تعارض.

458. هذا هو الوضع بالضبط. فقانونياً، تظل مصر إقليماً في الإمبراطورية العثمانية على الرغم من تمتّعها باستقلالية ذاتية كبيرة. و سياسياً، يحكمها خديوي (أو حاكم) هو اسمياً من أتباع السلطان. و عملياً ، تحتلها القوات البريطانية التي لم تلبث أن حوَّلت احتلالها إلى حماية.

459. من عام 1914 إلى عام 1918، قرر الحلفاء ضرب حصار على القناة وحظر عبور السفن التابعة للثلاثي (ألمانيا والنمسا ـ المجروتركيا). ولم يحق للدول المحايدة المرور عبرها إلا بعد حصولها على الإذن من السلطات العسكرية الحليفة. وأقيمت حصون على طول الطريق البحرية، ومارس الإنكليز فيها إشرافاً شبيهاً بذاك الذين كانوا يمارسونه في مياههم الإقليمية. عام 1938، طُرحت مجدداً مسألة العبور الحر في القناة بسبب الحرب الإيطالية ـ الأثيوبية. فقبل بدء الحرب، خطر لحكومة لندن أن تمنع السفن التي تحمل راية إيطالية من دخول القناة، ثم عدلت عن ذلك أخيراً للحيلولة دون اندلاع حرب في المتوسط.

من عام 1939 إلى عام 1945، أغلق الإنكليز القناة لحظر مرور سفن دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان)، واستطراداً، الدول التي تحتلها جيوشها أي فنلندا والنروج وهولندا وبلجيكا وفرنسا ويوغسلافيا واليونان ورومانيا. ولم تتمكن السفن المحايدة من سلوك القناة إلا مزوّدة بتصاريح بحرية من الأميرالية البريطانية.

بعد تحول القناة إلى قاعدة عسكرية، تعرّضت لأربعة وستين قصفاً من الطيران الألماني والإيطالي، وأصيبت 17 مرة بألغام و20 مرة بقذائف. وأصيبت بورسعيد وبور فؤاد 13 مرة، والإسماعيلية 8 مرات، والسويس وبور توفيق 19 مرة (راجع Bernard Laforesse: Le bilan de l ‘équipée d’Egypte , Paris, 1957, pp. 22 - 23).

وأخيراً، منذ عام 1949، حظرت مصر مرور القناة على السفن الإسرائيلية. وبما أن مصر لم تعترف بدولة إسرائيل، فهي تعتبر العلم الإسرائيلي علم «قراصنة». ومن عام 1949 إلى عام 1954، وافقت إنكلترا التي كانت قواتها تحتل منطقة القناة على هذا الإجراء التمييزي بدون احتجاج. (راجع Laforesse, op.cit., p. 28 و J. et S. Lacouture: op.cit., p. 452)

460. عام 1955، عبر 70 مليون طن من النفط قناة السويس مما يمثل نصف الاستهلاك البريطاني وثلثي استهلاك فرنسا.

461. كانت «منطقة القناة» التي يبلغ طولها 100 كلم وعرضها 32 كلم، التي يمتد اتجاهها من الشمال إلى الجنوب، تشمل بورسعيد وبور فؤاد على المتوسط؛ والسويس وبور توفيق على البحر الأحمر.

462. اتفاق 19 تشرين الأول/أكتوبر 1954: المادة الثامنة: يعترف الطرفان المتعاقدان بأن قناة السويس البحرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المصرية، معبر مائي ذو أهمية دولية اقتصادياً وتجارياً واستراتيجيًا. وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تضمن حرية الملاحة في القناة، الموقعة في القسطنطينية بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1888.

463. 18 حزيران/يونيو 1956.

464. صرّح شارل رو، رئيس الشركة العالمية، أمام جمعية المساهمين في 21 حزيران/يونيو 1954: «الشركة مصرية ولم تعترض يوماً على ذلك.»

465. بعد سنة على شراء حصص الخديوي.

466. بموجب هذا القانون، على الشركات المغفلة المصرية، ومعظمها ذو رساميل أجنبية، أن تصبح مصرية فعلياً بنسبة 40% للإداريين و75% للموظفين و90% للعمال.

467. قدّمت إنكلترا إلى فرنسا الدعم في هذه القضية، إنما بدون القبول بالتضحيات نفسها. فقد رفضت التخلي عن أي منصب إداري إنكليزي، بحيث أن المناصب الممنوحة للمصريين أُخذت من الحصة المخصصة حتى ذلك الحين للإداريين الفرنسيين. وفي ما يلي تعداد الإداريين حسب جنسياتهم:

قبل 1949 بعد 1949

فرنسيون 18 فرنسيون (- 5) 13

إنكليز 10 إنكليز 10

مصريون 2 مصريون (+ 5) 7

هولنديون 1 هولنديون 1

أميركيون 1 أميركيون 1

المجموع القانوني 32 المجموع القانوني 32

بحيث أن الشركة اتجهت نحو مجلس إدارة ذي أكثرية إنكليزية ـ مصرية بعد أن أداره مجلس ذو أكثرية فرنسية.

(أنظر Maxime Chrétien: Histoire de l'Egypte moderne , Paris, 1951, p. 103).

468. بموجب هذا القانون، يتوجب على الشركة أن تكون استثمرت في مصر 10 ملايين جنيه مصري في نهاية عام 1956، و13 مليون جنيه مصري خلال عام 1957، و15 مليون جنيه مصري خلال العام 1958 (جنيه مصري = حوالى 1000 فرنك فرنسي). وهذا ما سمح للمدققين المصريين «بتجميد» موجودات للشركة تبلغ قيمتها 9 بلايين فرنك فرنسي في مصارف القاهرة يوم التأميم.

469. مذكرة من الحكومة المصرية في 26 تموز/يوليو 1956: « لا يؤثر تأميم الشركة إطلاقاً على الالتزامات الدولية لمصر. إننا عازمون على احترام التزاماتنا كافّة، وكذلك الالتزامات المترتّبة على اتفاقية 1888، والضمانات بهذا الشأن المنصوص عليها في اتفاق 1954، وعلى تطبيقها بالكامل».

470. مرسوم التأميم في 26 تموز/يوليو 1956. المادة الأولى: «تعوّض الدولة المصرية على كل حملة أسهم الشركة على أساس سعر الإغلاق لبورصة باريس، عشية سريان مفعول المرسوم الحالي، وذلك بعد نقل كل ممتلكات الشركة إلى الدولة المصرية.»

471. مرسوم التأميم في 26 تموز/يوليو 1956. المادة الرابعة: «سوف تبقي الهيئة الجديدة كل الفنيين والموظفين والعاملين في الشركة المؤمّمة في وظائفهم. ولا يُسمح لأي منهم بالتخلي عن وظيفته، لأي سبب كان، بدون الإذن الصريح للهيئة الجديدة.»

المادة الخامسة: «كل خرق لأحكام المادة الرابعة يعاقب بالسجن، بالإضافة إلى الحرمان من أي حق بالعلاوات والرواتب التقاعدية والتعويضات.»

قيل إن الحكومة المصرية، بسبب هذه المادة الخامسة، تريد أن تفرض الأشغال الشاقة على موظفي الشركة. فكان ردّ الحكومة المصرية: «هذا ليس صحيحاً. الموظفون الذين يريدون الانصراف لن يمنعوا من ذلك، شرط أن يخطروا الشركة بذلك قبل بضعة أيام. لقد شئنا أن نتفادى لمصلحة المستخدمين انسحاباً جماعياً يتخذ شكلاً تخريبياً...».

472. صرّح عبد الناصر في 13 آب/أغسطس 1956 خلال مؤتمر صحافي: «منذ عامين ونصف العام، كنا قد فكرنا في إمكانية تأميم قناة السويس. ولكننا لم نحسم أمرنا إلا بعد الرفض الإنكليزي والأميركي لمساعدتنا على بناء سدّ أسوان. فأدركنا حينها أنهم كانوا يتآمرون علينا لإبقائنا في بؤسنا، واضطررنا إلى التحرّك سريعاً من أجل أن نضمن للشعب المصري موارده ومستقبله.»

473. أنظر J. Beaujeu-Garnier: L'Economie du Proche-Orient , Paris, 1951, p. 68

474. هذا هو بالضبط وضع الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية عشية تأميم الدكتور مصدّق للمنشآت النفطية. ألم يكن نموذج ما جرى في عبدان مفيداً في شيء؟ «لا حاجة بالمرء إلى الكثير من النباهة ليدرك أن المضي في منتصف القرن العشرين في تحميل مصر المستقلة لكل القيود المفروضة على مستعمرة في الإمبراطورية العثمانية، يعني إساءة تقديم تبدّل ميزان القوى في العالم.»، وأن «وجود شركة ضخمة وجذابة وفاحشة الثراء (وأجنبية إن لم يكن قانونياً فعلى الأقل بأسلوبها ونمطها وأرباحها) في بلد فقير ومتخلف، لا يمكن أن يحصل بدون صدامات عنيفة.» (أنظر J.et S. Lacouture: op.cit., p. 455)

475. لا يبدو من المرجّح ـ بالنظر إلى السجالات العاصفة التي احتدمت في البرلمان المصري، أثناء التصديق على اتفاق 1949 ـ أن يتجدد الامتياز عام 1968.

476. ألا تمارس مصر أصلاً تمييزاً ضد السفن الإسرائيلية؟

477. ردّ على خطاب انضمام فردينان دي ليسيبس إلى الأكاديمية الفرنسية (1895).

478. أنظر J.-R. Tournoux: Secrets d'Etat , Paris, 1960, p. 152

479. مداخلة سوستال أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، 28 تموز/يوليو 1956.

480. أنظر Sir Anthony Eden: Mémoires , II, p. 483

481. وهو نائب عن حزب العمل البريطاني والناطق باسمه.

482. بفضل هذه الدعاية، تلقى عبد الناصر رسائل تهنئة من الرئيس السوري، ومن حسين ملك الأردن، ومن الملك سعود، والرئيس اللبناني، ورئيس الحكومة العراقية. أما مجلس الإخوان المسلمين، وعلى الرغم من عدائه للنظام الناصري حتى تأميم القناة، فقد نشر في صحيفة المنار الدمشقية التصريح الآتي: «لن يخفى على الفرنسيين أن هتلر يحظى في العالم العربي بإعجاب شديد لأنه حارب خلال الحرب العالمية الأولى أعداءنا التقليديين، أي الفرنسيين والإنكليز...إذا كان هذا هو رأينا بالنسبة إلى هتلر الذي لا يمتّ لنا بصلة، فتخيّلوا ما هو شعورنا إزاء شقيقنا العربي الذي يُلحق بأعدائنا الهزيمة تلو الأخرى.» كان هذا الموقف لا يخلو من الدلالة!

483. كانت الانتخابات الرئاسية مقررة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر.

484. أوردت صحيفة لوموند في عددها الصادر بتاريخ 11 آب/أغسطس 1956 عرضاً لمقولات الشركة العالمية للقناة، ويوجد عرض للمقولات المصرية في Le canal de Suez, Faits et documents , Le Caire, 1957) راجع كذلك:

Geouffre de Lapradelle: L'Egypte a-t-elle violé le Droit international, dans le Monde, 27 septembre 1956).

485. سوف يشمل المؤتمر بالتالي:

1o البلدان الموقعة لاتفاقية 1888: فرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وتركيا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي.

2o بعض البلدان الأخرى «التي لا مصلحة لها في القناة»: أستراليا، سيلان، الدانمرك، أثيوبيا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، اليونان، الهند، أندونيسيا، إيران، اليابان، نيوزيلندا، النروج، باكستان البرتغال، السويد، الولايات المتحدة.

486. وأضاف جونسون: «كان ذلك بناء على رغبة الفرنسيين والإنكليز. منذ البداية، كان هؤلاء لا ينظرون إلى المؤتمر العتيد إلا كوسيلة لبناء خلفية من الدعم الدولي، سوف تتيح لهم اتخاذ قراراتهم كما يحلو لهم. كانوا لا يريدون على الإطلاق أن يقرر المؤتمر أي شيء، ويعتزمون أن يحددوا بأنفسهم التدابير التي سوف تُتخذ.»

راجع Paul Johnson: The Suez War , p. 63

487. تكاد المفردات التي استعملها الرئيس المصري تتطابق مع تلك التي ردّ بها فردينان دي ليسيبس على إنكلترا حين شاءت عقد مؤتمر في عام 1873 لفرض تدويل القناة على فرنسا.

488. تصريح قرأه الرئيس جمال عبد الناصر للصحافيين في 12 آب/أغسطس 1956.

489. هكذا تدعى البلدان التي نشأت عن تفكيك الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية بموجب معاهدة فرساي.

490. لم توجّه دعوة إلى بولندا ويوغسلافيا وتشكوسلوفاكيا من أجل عدم تأمين ثلاثة أصوات إضافية لصالح الاتحاد السوفياتي.

491. مداخلة شيبيلوف في مؤتمر لندن، 16 آب/أغسطس 1956.

492. لا نعرف تماماً كيف يمكن التوفيق بين هذا البند والبند الذي يسبقه.

493. من الواضح أن دالاس يفكر في صيغة تسوية مطابقة لتلك التي طبّقت في إيران بعد تأميم منشآتها النفطية، أي مكتب وطني إيراني معترف به كمالك للمنشآت النفطية، إنما مع تنازل لاتحاد دولي عن حق استثمار الثروات النفطية في البلاد، ومن شأن ذلك السماح للولايات المتحدة بالدخول إلى «مجلس القناة»، ومن يدري؟ بممارسة نفوذ حاسم فيه.

494. جمهورية الصين الشعبية، الهند، أفغانستان، باكستان، بولندا، تشكوسلوفاكيا، يوغسلافيا، إيران، أندونيسيا، سيلان، بورما، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، اليونان، سوريا، لبنان، السودان، المملكة العربية السعودية، رومانيا، بلغاريا، اليمن، العراق، الأردن، المجر، ليبيا وألبانيا، الاتحاد السوفياتي.

495. خطاب شيبيلوف في مؤتمر لندن، 17 آب/أغسطس 1956.

496. فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والنروج والدانمرك والسويد وهولندا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية والبرتغال وتركيا (تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الدول، باستثناء السويد، هي أعضاء في حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد أو منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا، وبهذه الصفة، فهي حليفة بهذا القدر أو ذاك لأميركا).

497. الاتحاد السوفياتي والهند وسيلان وأندونيسيا (والخطر في الأمر وجود دولتين من منظمة الكومنولث بين الدول المعارضة).

498. باكستان وإيران وأثيوبيا واليابان وإسبانيا.

499. كانت لندن تريد أن تسحب الهند، على الأقل، مشروعها الذي يمهّد الطريق لتسوية يجري التفاوض عليها. ولكن مينون رفض ذلك على الرغم من الضغوط الشديدة التي تعرّض لها من جانب الوفدين الأسترالي والبريطاني.

500. إنشاء «مجلس قناة السويس» جديد يُحدد نظامه الداخلي في اتفاقية «يجري التفاوض عليها مع مصر»، هذا هدف بعيد عن الأهداف الأساسية التي اقترحها المؤتمر. إذا ما قامت فرنسا وإنكلترا بتأييده في اللحظة الأخيرة، فذلك لعدم إحداث القطيعة مع أميركا، ولأنهما تعتقدان أن الاقتراح الأميركي - حتى بهذا الشكل الملطف - لن يحظى بموافقة الحكومة المصرية على الإطلاق. أما الاتحاد السوفياتي فأعلن أنه يؤيد الاقتراح الهندي.

501. وهي تتألف من منزييس رئيساً (أستراليا)؛ ولوي هندرسون (الولايات المتحدة)؛ وأوستن أوندن (السويد)؛ وعلي أردالان (إيران) وأكليلو أتبوالد (الحبشة).

502. تشير هذه التسمية إلى البلدان الثمانية عشر التي قامت في لندن بتأييد القرار الأميركي.

503. صحيفة الدايلي هيرالد، 13 أيلول/سبتمبر 1956. إنها الشهادة المباشرة الوحيدة التي تتوافر حتى الساعة عن محادثات عبد الناصر ومنزييس، نظراً لأن كل الاجتماعات بينهما جرت في جلسات مغلقة.

504. أنظر Sir Anthony Eden: Mémoires , II, p. 515 . يبدو أن إيدن لم يفهم، منذ البداية، أنه لا وجود «لقضية مشتركة» وأن السياسة الأميركية حيال الدول العربية لا تتطابق مع سياسة إنكلترا. وكان دالاس قد صرّح للسفير البريطاني في واشنطن أنه «يعتبر الموقف الإنكليزي ضعيفاً من الناحية القانونية.» (أنظر Eden, id., p. 519)

505. Eden, id., p. 521

506. أنظر Laforesse: Le Bilan de l’équipée d’Egypte , p. 58

507. أنظر Laforesse: Le Bilan de l’Equipée d’Egypte , p. 61

508. وفي فرنسا، نقول «لجنة تيقظ» Suez Emergency Committee Comité de Vigilance

509. أنظر Paul Johnson: The Suez War , p. 56

510. أنظر The Manchester Guardian , 31 août 1956

511. ولكنها اعترفت بأنه من الضروري إيجاد «نظام ضمان دولي».

512. ولديه أسبابه التي تختلف عن أسباب الرأي العام البريطاني، وأولها تعاطف عبد الناصر مع قادة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية الذين استقبلهم في القاهرة، ثم لأن الأسهم الفرنسية، بعكس الأسهم البريطانية في شركة قناة السويس التي ما زالت «ملكاً للتاج البريطاني»، تتوزع بين عدد كبير من «صغار المساهمين» الذين لا يستهان بوزنهم الانتخابي.

513. اعتبر بعض الوزراء الفرنسيين الاشتراكيين ، على غرار موليه وبينو، أن موقف حزب العمل الإنكليزي غير مفهوم. فكيف بوسعهم عدم التضامن مع الحملة المناهضة لعبد الناصر؟

514. آب/أغسطس 1956.

515. 3 أيلول/سبتمبر 1956.

516. صرّح بينو في 3 أيلول/سبتمبر 1956: «كن ناصر ليرضخ لتوصيات لانكاستر هاويس لولا ثقته بإمكانية الاعتماد على الدعم السوفياتي.»

517. على هذا النحو، حين أعربت بعض الأوساط في دمشق، حيث كانت النفوس هائجة بشكل خاص، عن عزمها على تخريب أنابيب النفط البريطانية، دعت الحكومة المصرية نظيرتها السورية «إلى تحذير الشعب من القيام بأي عمل تخريبي، من شأنه أن يصلح ذريعة لتدخّل القوى الاستعمارية المتمركزة في قبرص.» (5 أيلول/سبتمبر، أنظر كتابنا Orient , I, p. 294)

518. «نموت ولا نتخلّى عن القناة»، هذا هو الموضوع الذي كان غالباً ما يتكرر في برامج إذاعة القاهرة.

519. أنظر Orient , I, p. 139.

520. لا بد من الإشارة إلى أن أربعة بلدان هي سيلان وباكستان وإسبانيا وأندونيسيا بادرت فوراً إلى تأييد الطرح المصري، علماً أنها شاركت منذ شهر في مؤتمر لندن.

521. أنظر صحيفة Katherimini , Athènes, 11 septembre 1956

522. 30 أيلول/سبتمبر 1956.

523. تصريح الحكومة العراقية بشأن اجتماع مجلس الأمن، 23 أيلول/سبتمبر 1956.

524. أنظر André Fontaine: La diplomatie difficile , III, Le Monde, 17 septembre 1958

525. أضاف الأميرال: « يكن استبدال مرشدي السويس بأي شخص يعرف كيف يدير دفّة سفينة، أي ضابط بحرية أو بحرية تجارية، تسنّى له الوقت لدراسة التعليمات وإرشادات الملاحة والإشارات التحذيرية المعتمدة في بورسعيد والسويس، وهذا ليس بالأمر الذي يستغرق تعلّمه وقتاً طويلاً.» (أنظر Le rôLe et la formation des pilotes , Le Monde, 13 septembre 1956)

526. «يجري عبور القناة بواسطة قوافل تتشكل عند طرفي القناة، وهي قوافل تعطي مراكز الملاحة الواقعة على ضفاف القناة إشارات انطلاقها. وبما أن الأمر يتعلق بقناة ضيّقة، وليس بذراع بحرية، فالقوافل المذكورة لا يمكن أن تلتقي إلا في نقطتين محددتين. وبالتالي، عليها أن تصل في الوقت المحدد كالقطارات في محطة السكك الحديدية. وقد يؤدي سلوك السفن في القناة، الواحدة تلو الأخرى، إلى حوادث مشابهة لتلك التي قد تنجم عن إرسال قاطرات وعربات قطارات على السكك الحديدية بدون مراعاة المواقيت.»

(أنظر B. Laforesse: Le bilan de l'équipée d'Egypte , pp. 25 - 26)

527. في ما يلي تعداد هذه السفن حسب جنسيتها:

1o البلدان التي انضمّت إلى قرار «الثمانية عشر»: بريطانيا: 256؛ النروج: 147؛ إيطاليا: 84؛ فرنسا: 78؛ هولندا:61؛ ألمانيا الاتحادية: 37؛ السويد: 35؛ الولايات المتحدة: 33؛ إسبانيا: 6؛ البرتغال: 4؛ أثيوبيا: 3؛ باكستان: 1.

2o البلدان التي لم تنضم إلى قرار «الثمانية عشر»: الاتحاد السوفياتي: 21؛ الهند: 5.

528. في ما يلي توزيع المرشدين الملاّحين حسب جنسياتهم: العدد الإجمالي في الخدمة حتى تاريخ 10 أيلول/سبتمبر: 205. البريطانيون: 61؛ الفرنسيون: 53؛ المصريون: 40؛ الهولنديون: 14؛ النروجيون: 11؛ اليونانيون: 12؛ الدانمركيون: 3؛ الإيطاليون: 2؛ الأميركيون الشماليون: 2؛ البلجيكيون: 2؛ الأسوجيون: 2؛ الإسبان: 1؛ اليوغسلافيون: 1؛ البولنديون: 1.

ويتعلق أمر التوقف عن العمل تحديداً بالمرشدين الفرنسيين والإنكليز. ويبقى الآخرون في مواقعهم بنسبة حوالي 40%.

وللحؤول دون وقوع أي حادث، لا تطبّق الحكومة المصرية على المسافرين أحكام المادة الخامسة من مرسوم التأميم.

529. ضمّت الوحدة الجديدة من «المرشدين المتطوعين» بولنديين وروساً وأميركيين وهولنديين ونروجيين وإيطاليين ويوغسلافيين ورومانيين وإيرانياً وأفريقياً جنوبياً وإسبانيين أو ثلاثة وبعض الألمان.

530. بما أن القناة ستكون مغلقة اعتباراً من 2 تشرين الثاني/نوفمبر، فلن يبدأوا الخدمة إلا اعتباراً من نيسان/أبريل 1957.

531. في الأوقات العادية، لا يغطي كل مرشد سوى نصف المسافة، ويجري التناوب في منتصف الطريق، في الإسماعيلية. وفي الوقت الحاضر، على كل مرشد تغطية المسافة كاملة، الأمر الذي يشكل إجهاداً عصبياً هائلاً.

532. أنظر كتابنا Un printemps arabe , pp. 63 et s.

533. أنظر مجلة The Times , 23 août 1956. لا يمكن للناقلات الصغيرة أن تحمل حمولة كاملة لأن عليها تخصيص حجم أكبر من الوقود لتأمين تسييرها، وإلا فعليها أن تكثر من المحطات، مما يؤدي إلى التأخير ويزيد التكاليف.

534. أنظر Paul Johnson: The Suez War , pp. 60 - 68

535. اتفاقية 1888، المادة 11: «تلتزم البلدان الموقِّعة عدم المس إطلاقاً بسلامة القناة التي لا يمكن لتشغيلها أن يتعرض لأية محاولة عرقلة».

536. أنظر Eden, Mémoires , III, p. 539

537. كتب إيدن في مذكراته: « كان من الصعب أن يتصور المرء تصريحاً أكثر إثارة لأقصى حد من التفكك والارتباك بين حلفاء... كان نادي المنتفعين من القناة مشروعاً أميركياً التزمنا به. لقد اتفقنا نحن الثلاثة (أي فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة) حتى على مفردات الإعلان عنه. وها هو الناطق باسم الولايات المتحدة يعلن أن كل دولة تقرر بنفسها، ويصرّح بعدم قدرته على استحضار ما قاله له الناطق باسم حليف أساسي! كان مثل هذا اللوم تجاه الحلفاء يدمّر مثل هذه الشركة، ولا يخلّف سوى خيار الانفصال والقطيعة، أو خيار علاقات السيّد بالتابع في السياسة الخارجية.» (أنظر II, pp. 542 - 543)

538. أنظر Eden: Mémoires , II, p. 540

539. أشار أنطوني إيدن: «بعد التأكيدات التي قدّمها دالاس عفوياً، كانت هذه التحدّيات تخلو من المخاطر وتحظى بالشعبية.» (أنظر Eden: Mémoires , II, p. 546)

540. ستظل البلدان الباقية خارج نادي المنتفعين من القناة تستفيد من الطريق البحرية الأقصر إلى الشرق، وكذلك من أفضلية تجارية قيّمة على البلدان التي أغلقت على نفسها طريق القناة.

من ناحية أخرى، ونظراً إلى الطريقة التي تتألف منها القوافل التي تعبر قناة السويس، فهي لا تحرص أن تختلط سفنها بسفن تعلوها رايات بلدان انضمّت إلى نادي المنتفعين بالقناة، وأن تجازف بوقوعها في نزاع مع السلطات المصرية.

541. منذ 4 آب/أغسطس، تسدد شركات الملاحة الأميركية مباشرة رسوم العبور للهيئة المصرية الجديدة، ولا تعتزم إطلاقاً تبديل نهجها لمجرد أن تمتنع عن استعمال القناة.

542. سيكون له بهذا الشأن حديث مبطّن مع ألفان، السفير الفرنسي في واشنطن. وكان كل ما وعد به، لعدم تسديد الضربة القاضية إلى «التضامن الأطلسي»، دعوة شركات الملاحة الأميركية إلى تسديد رسوم العبور في حسابات مجمّدة بدلاً من تسليمها مباشرة إلى الشركة المصرية. ولكن، كما يرى بول جونسون: «ثمة وسائل كثيرة للتهرب من هذا الواجب.» (المرجع المذكور، ص. 77).

543. ينصّ البيان التأسيسي للنادي على ما يلي:

1o يتشاور الأعضاء ضمن مجلس يكون كل واحد منهم ممثلاً فيه.

2o ينشئ المجلس لجنة إدارية يمكنه أن يفوّض إليها الصلاحيات التي يراها مناسبة.

3o يجري تعيين إداري يتولّى، من بين وظائف أخرى، وظيفة الاتفاق مع شركات الملاحة على الترتيبات الضرورية.

4o يستطيع كل بلد عضو في أية لحظة أن ينسحب من الجمعية مع إشعار مسبق بستين يوماً. (أنظر كتابنا Orient, I, p. 218)

544. أنظر Lacouture, op.cit. , p. 461.

545. ورد في Lacouture, op.cit. , p. 456.

546. «لاحظ سياسيون ودبلوماسيون، من أنصار العقوبات العسكرية، في أواخر تموز/يوليو، أن الوقت قد انقضى، وأن الرأي العام الدولي والرأي العام البريطاني على السواء لا يحبّذان اللجوء إلى القوة لتسوية أزمة السويس.» (Id., ibid., p. 460)

547. كانت الحكومة المصرية على اتصال دائم بالأمم المتحدة منذ 12 أيلول/سبتمبر بواسطة مندوبها عمر لطفي وبفضل التحرك المكوكي لكريشنا مينون، السفير المتنقل للهند. أما داغ هامرشولد، الأمين العام للمنظمة الدولية، فهو على علم بالمواقف المصرية منذ 12 آب/أغسطس.

548. طلبت الشكوى الفرنسية ـ الإنكليزية إلى المجلس «دراسة الوضع الناشئ عن التحرك الأحادي الجانب للحكومة المصرية، والذي أنهى نظام الإدارة الدولية في قناة السويس، وهو نظام أكدته واستكملته اتفاقية 1888».

وطلبت الشكوى المصرية إلى المجلس «دراسة التدابير التي اتخذتها بعض القوى العظمى، لا سيما فرنسا والمملكة المتحدة، ضد مصر، والتي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتشكل انتهاكات خطرة لميثاق الأمم المتحدة.»

549. هي أصوات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وكوبا وبلجيكا وأستراليا.

550. يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي.

551. البيرو وإيران والصين.

552. لا ننسى أن عبد الناصر كان في بريوني بيوغسلافيا برفقة تيتو ونهرو حين أعلنت الولايات المتحدة رفضها تمويل السدّ العالي في أسوان. ومما لا شك فيه أن الرئيسين اليوغسلافي والهندي وعدا بدعمه في الأزمة التي ستنجم عن ذلك لا محالة.

553. أراد سلوين لويد وبينو حملَ مجلس الأمن على الإعلان أن «قرارات مؤتمر لندن كانت، بكل إنصاف، أفضل صياغة «للإسراع في إيجاد تسويةَ»، وبانتظار عقد اتفاق، «على مصر أن تدعى إلى التعاون مع نادي المنتفعين من القناة»، الأمر الذي دفع شيبيلوف إلى القول: «لن نعيد النقاش إلى بداياته! لقد صدر الحكم على نادي المنتفعين من القناة.»

554. أنظر كتابنا Orient , I, p. 232. تلك هي الصيغة التي كانت الحكومة المصرية قد اقترحتها في مذكرتها بتاريخ 12 آب/أغسطس 1956.

555. الولايات المتحدة، الصين الشعبية، كوبا، إيران، البيرو، الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، أستراليا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة.

556. الولايات المتحدة، الصين، كوبا، إيران، البيرو، أستراليا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة.

557. بما أن الاتحاد السوفياتي عضو دائم في مجلس الأمن، فاقتراعه السلبي يعادل فيتو.

558. أنظر Revue des Nations Unies , octobre 1956, p. 66

559. تضمنت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدكتور محمود فوزي بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1956 الفقرة 4E، البند d، في الصياغة الآتية:

«في ما يتعلق بالأحكام الصادرة عن هيئة تحكيم دائمة، أو أية هيئة يصار إلى إنشائها لغايات مماثلة، على الأطراف أن تلتزم باعتبار القرارات، متى صدرت، إلزامية وتنفيذها بحسن نية. وفي حال شكوى بسبب عدم تنفيذ أحد الأحكام، يعود لهيئة التحكيم التي أصدرت هذا الحكم أن تلاحظ عدم التنفيذ. وسوف تتيح هذه «الملاحظة» للجهة المتقدمة بالشكوى اللجوء إلى وسائل الادّعاء الطبيعية كافّة، وكذلك، تمنحها حق اتخاذ بعض التدابير لحمايتها الخاصة، وهي تدابير من شأن نطاقها المحتمل أن يكون موضع اتفاق مبدئي؛ وهكذا، في حال جرت «ملاحظة»، يتعيّن السماح للطرفين القيام «بتحرك أمني» محدود حتى بدون اللجوء إلى إجراءات قضائية إضافية.»

أعرب الدكتور فوزي في رده عن تأييده لمجمل ما ورد في رسالة الأمين العام « إلا في ما يتعلق بالجزء الأخير من البند d في الفقرة 4E ». وبالتالي، فهي النقطة الوحيدة التي يدور حولها الخلاف (أنظر:

Conseil de Sécurité ، Documents officiels , 11èmeannée, supplément pour octobre, novembre, décembre 1956, Document S/3728, pp. 121 – 124).

560. أنظر Paul Johnson, The Suez War , p. 80

561. أفادت المصادر المصرية التي تستند إلى رسالة هامرشولد بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر أن موعد اللقاء تحدد في 29 تشرين الأول/أكتوبر، وقد وافقت عليه مصر. (تصريح جمال عبد الناصر إلى أسبوعية آخر ساعة ، 5 كانون الأول/ديسمبر 1956). ولكن هذا لا يتبيّن بوضوح في وثائق الأمم المتحدة المنشورة. فهل حصل اتفاق شفهي لم يذكر في النصوص؟

562. تقع متلا عند تقاطع «طريق الحجّاج» وطريق العوجا، على بعد 72 كلم من قناة السويس و210 كلم من الحدود الجنوبية لإسرائيل، قرب النصُب الذي شيّد تكريماً لذكرى الكولونيل باركر، الحاكم البريطاني السابق لمنطقة سيناء. ويهدف احتلال عُنق الممر الواقع غرب متلا قليلاً إلى الحيلولة دون انكفاء القوات المصرية الموجودة في شبه الجزيرة.

563. نذكر أن البلدان الثلاثة تعهدت رسمياً بموجب هذا الاتفاق «أن تتحرك معاً في إطار الأمم المتحدة وخارجه لإعادة النظام في حال اضطرب الاستقرار والسلم في الشرق الأوسط».

564. كان قد استقال قبله عدد من الوزراء من بينهم والتر مونكتون، وزير الدفاع.

565. أنظر Paul Johnson, op.cit., p. 94

566. أنظر Bernard Laforesse, op.cit., p. 47

567. أنظر Paul Johnson, op.cit., p. 95

568. صرّح بذلك لأحد الذين يرتادون البيت الأبيض، وقد ورد تصريحه في كتاب J.-R. Tournoux: Secrets d'Etat , p. 162

569. كان التخوّف من قتل الأوروبيين جميعاً.

570. تعني كلمة Terrapin بالإنكليزية السلحفاة البحرية.

571. أوصى كريستيان بينو: « ول كلمة لوزارة الخارجية!» (أنظر J.- R. Tournoux: Secrets d'Etat , Paris, 1950, p. 154)

572. أنظر M. et S. Bromberger: Les secrets de l'expédition d'Egypte , Paris, 1957, p. 64

573. سوف يوضع أعضاؤها أمام الأمر الواقع. (أنظر Tournoux: id., p. 154)

574. أنظر Tournoux: id., ibid. ويتضح الآن ما قاله بينو: «لم ترمِ فرنسا بعد كل أوراقها الرابحة.»

575. أنظر Tournoux: id., ibid. . كان المطلعون في فرنسا (إلى جانب رينيه كوتي والقادة العسكريين) هم موليه، رئيس الوزراء، وبينو، وزير الخارجية، وبورجيس ـ مونوري، وزير الدفاع ورديفه أبيل توماس، ولافورست، سكرتير الدولة لشؤون الملاحة الجوية.

576. أنظر Paul Johnson: op.cit., pp. 63-64 . أجاب لاكوست الذي أحيط علماً منذ الأيام الأولى: « إن فرقة عسكرية فرنسية في مصر تضاهي أربع فرق فرنسية عسكرية في شمال أفريقيا.» (أنظر Bromberger: op.cit., p. 69)

577. يخبرنا برومبرجيه: «كان السير تشارلز كايتلي، وهو فارس مهيب القامة، واسع الحيلة تحت وزن هائل ولباقة قل نظيرها، يشغل منصبه القيادي الذي كان يشغله في حينها أي منصب قيادة القوات الإنكليزية في الشرق الأوسط. في مقره العام بنيقوسيا الذي يتربع على عرشه مثل جوبيتر على جبل الأولمب، كان يبدو مهيّئاً تماماً للتنسيق بين القوات المسلحة الثماني التي تشملها الحملة العسكرية.» (op.cit., p. 71)

578. «كان ستوكويل قد ضرب الرقم القياسي بطباعه غير الإنكليزية إطلاقاً، وعدم برودته، وحيويته الفائقة، وسرعة انفعاله، وأريحيته، ولسانه الذرب. خلال خمس سنوات، انتقل من رتبة نقيب إلى رتبة جنرال. وبقامته الفارعة والنحيلة، شبه الهشة،

وشاربه الرفيع وعصاه تحت إبطه، كان التجسيد الإنكليزي للفارس أتوس. وقد اختار لعمليته اسم Musketeer أي «فارس» نظراً لإعجابه بأبطال رواية «الفرسان الثلاثة» لألكسندر دوماس.» (Id., ibid.)

579. الأميرال بارجو من أكثر الأميرالات ابتعاداً عن التقاليد. «قد يتأخر بعضهم حرباً واحدة أما هو فمتقدم دائماً بمعركة. وهذا الرجل المناهض للتقاليد بقامته القصيرة، وسترته الفاخرة، والأكثر زينة بالأوسمة، وقناعه الروماني، وسرواله الفضفاض، كان كذلك الأكثر تمسكاً بمنح التكريم الذي يتوجب عليه ومطالبة بذاك الذي يتوجب له. يعيب عليه بعضهم عشقه للتوضّع من أجل اللوحات التاريخية. فنظراً إلى الشبه بينه وبين الأميرال دي غراس، فقد طلب الفنان المكلّف رسم اللوحة التي سوف تزيّن طرّاده De Grasse إلى بارجو أن يتوضّع بصفته قائد أسطول لويس السادس عشر. وقد لا يكون وسام من الأوسمة التي يجمعها أرضاه مثل هذه اللوحة.» (Id., pp. 73 - 74) .

580. كان نقيب الفرقاطة لانسلو، المخلص للمارشال بيتان، يقود عام 1943 الغواصة Beveziers . وقد أغرق قبالة مدغشقر المدرّعة البريطانية Resolution .

581. كان الجنرال بوفر، ضابط الأركان الذي خدم طويلاً في المغرب، قد شارك في حملة Doumenc في روسيا. بعد أن سُجن أثناء الاحتلال الألماني لمشاركته في المقاومة، كان في غواصة Giraud حين عبرت سرّاً إلى شمال أفريقيا. قاد فوجاً أثناء حملة تونس، وشارك بصفته ضابطاً ركناً في حملة إيطاليا، وأصبح في ما بعد قائداً للمكتب الثالث للجنرال دي لاتر دي تاسينيي في الجيش الأول. وبعد قيادته مجموعة متحركة في تونكين، عاد إلى المقر الأعلى للقوات الحليفة في أوروبا بصفته قائداً لمجموعة الدراسات التكتيكية المشتركة بين الحلفاء. ويقول لنا برومبرجيه عنه: «خلاصة القول إنه كان دماغاً عبقرياً تحت قبعة عسكرية، بسحنة نجم سينمائي نضج لتوّه، ولباقة سفير، وعصا مارشال، ورباطة جأش في كل المحن يستلهمها من خبرته في المعركة، في كل المعارك.» (Id., p. 70)

582. كان الجنرال بروهون أصغر الجنرالات سناً في الجيش الفرنسي.

583. في اليوم نفسه، صدر البيان التالي في باريس ولندن: «أبلغت الحكومة الفرنسية إلى الحكومة البريطانية أنها ترغب، نظراً إلى الأحداث الجارية في مصر ومنطقة قناة السويس، أن تكون قادرة على ضمان حماية الرعايا الفرنسيين، عند الضرورة، وحماية مصالحهم في الشرق الأوسط. ولهذه الغاية، طلبت الحكومة الفرنسية إلى الحكومة البريطانية التي أعطت موافقتها أن يتمركز فوج من القوات الفرنسية مؤقتاً في قبرص.»

584. صرّح جورج ميلاس، السفير اليوناني في واشنطن، خلال مؤتمر صحفي: «إن وجود قوات أجنبية في قبرص لا يساعد على تحسين الوضع. هناك تقليد طويل من الصداقة بين الشعبين الفرنسي واليوناني، وإنني آسف لوجود خطر نقمة من جانب الشعب اليوناني نحو الفرنسيين». (وكالة رويتر، 1 أيلول/سبتمبر 1956).

وفي الواقع، سوف توقع العمليات التي قام بها حزب E.O.K. القبرصي ضحايا في صفوف القوات الفرنسية ـ الإنكليزية أكثر من الحملة العسكرية على مصر.

585. سوف يشكو السير تشارلز كايتلي في تقريره الرسمي من ضيق مساحة منشآت المرافئ والقواعد الجوية القبرصية الذي يرغمه على الإبقاء على قسم من قواته في مالطة.

586. أنظر Tournoux. Op.cit., pp. 163 - 164

587. أنظر Paul Johnson: The Suez War , p. 83

588. لا تقدّم هذه الخطة بالتأكيد أي حل للأزمة الجزائرية التي تشكل أساس ردود الفعل الفرنسية.

589. وقد احتدم هذا الشعور كذلك بسبب تفتيش سفينة Athos II التي تحتوي على 70 طناً من الأسلحة الخفيفة مرسلة إلى جبهة التحرير الوطنية في الجزائر. فقد أشارت هذه الحمولة التي أبحرت من الإسكندرية إلى تواطؤ عبد الناصر مع القوى الثورية الجزائرية. وعبثاً أكدت الحكومة المصرية أن هذه المعدات يمكن أن تكون قد أبحرت من مرفأ بيريوس أو جنوى حيث توقفت السفينة Athos II وحيث ينتشر مهربو الأسلحة، وأن مصر لا مصلحة لها في التخلي عن معدات حربية في مرحلة يسودها التوتّر الدولي؛ وهذا محتمل لأن حمولة السفينة Athos تضمّنت بنادق كندية ورشاشات Beretta و Bren (إنكليزية)، و MO (ألمانية)،

ومسدسات أوتوماتيكية وبلجيكية وإيطالية. ولكنّ هذه الحجج لم تكن مقنعة تماماً. وفي كل الأحوال، أجمعت الآراء في باريس أنه جرى القبض على عبد الناصر متلبساً.

590. نظراً إلى كون نصف النفط الإنكليزي وثلاثة أرباع النفط الفرنسي يمر عبر القناة، يكفي أن ترفع الحكومة المصرية رسوم العبور للتأثير على سعره، فتتحكم على هذا النحو في الاقتصاد الغربي بأكمله.

591. أنظر M. et S. Bromberger: op.cit., p. 90

592. خلال معركة أرنهايم، في أيلول/سبتمبر 1944، أنزل الإنكليز المظليين التابعين لهم إنزالاً متهوّراً خلف الخطوط الألمانية، فأبيدوا عن بكرة أبيهم.

593. لم يشأ التنظيم الإنكليزي أن يترك شيئاً للصدفة، فهيأ إدارة موقتة للشؤون المدنية ومحاكم عسكرية وعملة احتلال، الخ... وسوف يعلّق موريس شومان على ذلك: « إنهم يعانون من عقدة عملية Overlord»، ملمحاً إلى تردد القيادة العليا الإنكليزية ـ الأميركية عشية 6 حزيران/يونيو 1944.

594. جرى التفاوض على اتفاقيات الهدنة هذه بواسطة الأمم المتحدة لأن الزعماء العرب لطالما رفضوا إجراء محادثات مباشرة مع الطغاة الإسرائيليين، مؤكدين أن ذلك يعني الاعتراف حكماً بدولة إسرائيل.

595. تصريح فارس الخوري، رئيس الوزراء السوري أمام البرلمان في دمشق : «السلام مع إسرائيل لا يُعقل. لن نعقد السلام مع إسرئيل حتى لو سُمح للاجئين بالعودة إلى بلادهم. لن يقبل العرب بالسلام أبداً ما دامت دولة يهودية قائمة في قلب العالم العربي. لقد خسرنا الجولة الأولى، ولا شك أن العرب يستعدون للجولة الثانية ويعدّون لها العدّة بكل ما أوتوا من قوة.»

* تصريح الملك سعود يوم اعتلائه العرش: « إن الطريق المشرّف الوحيد الذي يمكن للعرب أن يسلكوه هو اقتلاع إسرائيل من جذورها. من أصل خمسين مليون عربي نضحّي بعشرة ملايين عن طيب خاطر للعيش بسلام وفي عزة وكرامة.» (18 تشرين الثاني/نوفمبر 1953).

* تصريح الملك حسين، عاهل الأردن في خطاب العرش: «لن يكون سلام أو مفاوضات من أي نوع مع إسرائيل» (تموز/يوليو 1954).

* ولم تكن المواقف المصرية أقل حزماً.

* تصريح وزير الخارجية المصري: «إننا لا نزال في حالة حرب مع اليهود حتى لو كفّ الجيش المصري عن إطلاق النار». (13 حزيران/يونيو 1949).

* تصريح المندوب المصري في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة: «إننا لا نزال قانونياً في حرب مع إسرائيل، والهدنة لا تضع حداً لحالة الحرب. إنها لا تمنع بلداً من ممارسة بعض الحقوق المترتّبة عن حالة الحرب.» (12 حزيران/يونيو 1951).

* تصريح الدكتور محمود فوزي، وزير الخارجية المصري: «إن معاهدة الهدنة بين إسرائيل ومصر لا تضم أي بند متعلق بالوقف القانوني أو الفني لحالة الحرب بين مصر وإسرائيل» (16 آب/أغسطس 1951).

* تصريحات جمال عبد الناصر: «إسرائيل دولة مصطنعة يجب أن تختفي من الوجود» (8 أيار/مايو 1954). و« مصر لا تزال تقنياً وقانونياً في حالة حرب مع إسرائيل.» (حزيران/يونيو 1955).

* برامج إذاعة القاهرة: «ترى مصر في إسرائيل ورماً سرطانياً يهدد وجود الشعب العربي، ومصر هي الجرّاح الوحيد القادر على استئصال هذا الورم... ومصر لا تنسى أن من واجبها الانتقام. إنها تحشد كل قواتها بانتظار ذلك اليوم الموعود.» (16 تشرين الثاني/نوفمبر 1954).

يمكن تعداد مثل هذه التصريحات إلى ما لا نهاية.

596. أنظر U.S. News and World Report , 27 mars 1953.

597. اضطرت إسرائيل، نظراً إلى عدم قدرتها على الحصول على النفط من أية دولة عربية، إلى التموّن من المكسيك. فهددت جامعة الدول العربية المكسيك باتخاذ خطوات انتقامية إن هي واصلت إمداداتها إلى إسرائيل. ولكن المكسيك رفضت الانصياع. وتجدر الإشارة إلى أن كل النفط المستهلك في إسرائيل يأتي حالياً من أميركا، وهو وضع لا يخلو من المفارقة حين نتذكر قرب النفط العراقي والإيراني.

598. لما كانت مساحة إسرائيل لا تكفي لإنتاج بعض المواد الأساسية مثل الأرزّ والمطاط، فقد اشترت مزارع ضخمة في ماليزيا للتزوّد بهاتين المادتين. وإلى جانب الإسمنت والفوسفات، تصل هاتان المادتان مباشرة إلى إيلات، وقد أوقف إغلاق خليج العقبة هذه الواردات.

599. لا سيما في 1 أيلول/سبتمبر 1951، تاريخ دعوة مجلس الأمن مصر من أجل «رفع القيود المفروضة على مرور السفن التجارية لكل البلدان، عبر قناة السويس، أياً كانت وجهتها.» وقد تمترست الحكومة المصرية وراء المادة 10 من اتفاقية 1888 التي تنص على أن القوى العظمى الموقّعة لا يمكن أن تعارض «التدابير التي سوف يضطر الخديوي إلى اتخاذها من أجل ضمان الدفاع عن مصر بواسطة قواتها والحفاظ على النظام العام.» وقد ظلت القضية عند هذا الحد.

600. سلّمت إنكلترا إلى مصر 41 دبابة Centurion و200 آليّة مضادة للدبابات Archer و 82 مطاردة نفاثة Vampire و Meteor و150 مدفعاً من عيارات مختلفة و20 راجمة ثقيلة Venom و Lancaster ، وقد أعطت رخصتها شركة هافيلاند (1952).

وزوّدت العراق الذي ما زال في حرب مع إسرائيل ب 42 دبابة Centurion و 30 مطاردة Venom و Vampire بغضّ النظر عن كمية من المعدّات الأخرى.

وزوّدت الأردنّ بعدد من المركبات المعجّلة، وبآلية مضادة للدبابات تتألف من مدفع ثقيل مركّب على قاعدة Cromwell و10 مطاردات Vampire قدّمتها هدية إلى الملك حسين بمناسبة جلوسه على العرش. ويمثّل مجمل المعدات العسكرية التي سلّمتها إنكلترا وحدها إلى الأعضاء في جامعة الدول العربية بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 1956 مبلغاً قدره 27 مليون جنيه استرليني.

601. باعت الولايات المتحدة مصر فرقاطتين Colony و 600 مركبة عسكرية لكل الأراضي، وباعت السعودية 6 طائرات نقل Convair و18 دبابة خفيفة M.41 من طراز Walker - Bulldog و18 دبابة خفيفة M.48

602. الإمدادات الإنكليزية والأميركية قليلة الشأن نسبياً بالمقارنة مع تلك التي سلّمتها روسيا وتشكوسلوفاكيا عام 1955 ـ 1956.

حصلت مصر على 50 دبابة ثقيلة Staline III و 150 دبابة متوسطة T.34 و200 ناقلة قوات مصفّحة و100 آلية ذاتية المحرّك مضادة للدبابات S.U. 100 و 125 مطاردة نفاثة Mig 15 و 12 مطاردة Mig 17 و50 راجمة Illyouchine 28 و20 طائرة نقل Illyouchine 14 ومدمّرتين Skory و15 كاسحة ألغام سريعة، وغوّاصتين، و200 مدفع مضاد للدبابات عيار 57 ملم، و50 مدفعاً عيار 122 ملم، و100 مركبة زنتها 5 أطنان ZIS 150 و50 مركبة زنتها 10 أطنان Praha و400 سيارة استطلاع وجهاز رادار مزوّد بمدافع D.G.A. ، ونحو 1000 مدفع مضاد للدبابات بدون ارتداد، وعدة آلاف من الأسلحة التشيكية نصف الأوتوماتيكية وبنادق روسية وألغام من مادة الباكليت.

أما سوريا فحصلت على 100 دبابة متوسطة T.34 و100 مطاردة Mig 15 وعدد كبير من ناقلات القوات المصفّحة، ومدافع D.C.A. وقاذفات عيار 122 ملم،، وقاذفات ثقيلة عيار 152 ملم، وكمية كبيرة من البنادق التشيكية نصف الأوتوماتيكية.

603. لا بد من مليون شخص لتصبح هذه الحدود منيعة.

604. وردت هذه الأرقام في كتاب Robert Henriques: One hundred hours to Suez , p. 239. وقد قام الإسرائيليون من جهتهم بعدد شبه متساوٍ من العمليات الانتقامية في سوريا والأردن وبمحاذاة الحدود الإسرائيلية ـ المصرية (لا سيما في خان يونس حيث فجّرت مجموعة من المتطوعين الإسرائيليين مركزاً كان نقطة تجمّع للفدائيين).

605. يقول بعضهم إنه مطار فيلاكوبلي وبعضهم الآخر إنه مطار برسان - بومون.

606. حدد بورجيس - مونوري بنفسه التوقيت الذي يعاونه لويس مانجان، ابن الجنرال (أنظر Tournoux: op.cit., p. 156)

607. أنظر Tournoux: Secrets d'Etat , pp. 156 - 157

608. كانت المفاجأة كبيرة لا سيما أن كل الرأي العام الإسرائيلي في هذه اللحظة كان يشخص إلى نهر الأردن والحدود الشرقية (أنظر صحيفة لوموند، 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 1956).

609. «لقد أرادت مصر نفسها السلام مع إسرائيل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة وامتنعت بسهولة عن إرسال الفدائيين.» (صحيفة جيروزاليم بوست الناطقة غير الرسمية باسم الحكومة الإسرائيلية، 15 تشرين الأول/أكتوبر 1956). ونرى جلياً غياب التنسيق بين الخطابين.

610. أنظر J. et S. Lacouture: op.cit., p. 463.

611. خطاب 23 تشرين الأول/أكتوبر 1956.

612. شرح غي موليه في ما بعد للاشتراكيين: «لقد اعتبرتُ أنه لا بد من تسليح إسرائيل مثلما ساعدنا الجمهوريين الإسبان عام 1936.» (أنظر Tournoux: op.cit., p. 155).

613. أنظر Id., p. 158

614. تخرق هذه العمليات لتسليم الأسلحة المعاهدةَ الثلاثية بتاريخ 25 أيار/مايو 1950، ولذلك تجري بأشكال مختلفة. «تقوم الطريقة الأسهل أولاً على التلاعب بأرقام عقود البيع التي وقّعت رسمياً بموجب اتفاقات دبلوماسية. وبما أن هذه الطريقة لم تعد كافية، راح طيارون إسرائيليون ببزّات رسمية يأتون مباشرة إلى فرنسا لاستلام طلبيات المطاردات Mystère IV » (أنظر Tournoux: op.cit., p. 155).

615. ليست هذه الإرسالات سوى جزء من المعدات الحربية التي جرى تزويد إسرائيل بها. ولا بد من إضافة 24 مطاردة نفاثة F.86 من كندا، و20 مطاردة Meteor و50 طائرة D.51 و20 Mosquitos و7 ناقلات قوات، و100 مصفحة Sherman و150 دبابة Churchill و100 حاملة مدفعية سريعة و70 مدفعاً عيار 25 بوصة، بدون احتساب الإمدادات التي اشترتها اسرائيل من دول أخرى غير إنكلترا والولايات المتحدة. (أنظر Adel Amer: Le complot continue , p. 18)

616. حتى عشية الإنذار، سوف تبث إذاعة قبرص - Radio Midle East - برامج باللغة العربية تندّد فيها أشد التنديد بإسرائيل.

(أنظر M. et S. Bromberger: Les secrets de l'expédition d'Egypte , p. 38)

617. Id., p. 50

618. أخطأ إيدن الظن. «بتأكيده الحياد بين إسرائيل ومصر، اتخذ موقفاً مرتبكاً سوف يشلّ مادياً نجاح العملية العسكرية لشدة ما هو سيّئ. من المؤسف أن يكون إيدن قد تخلّى عن موقع الدفاع المشروع لصالح موقف الشرطي الذي يستفيد من شجار لاسترداد أثاثه. كان يزوّد بالعصي لكي يتعرّض للضرب. ولن يصدم التدخل العسكري الرأي العام العالمي بل ذريعته.» (أنظر Bromberger: op.cit., p. 33)

619. أنظر Paul Johnson: op.cit., p. 90 . وقد طرح راندولف تشرشل في ما بعد السؤال بفظاظة على رئيس الحكومة: «هل كنت تعلم، نعم أم لا، بأن العملية الحليفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجوم الإسرائيلي؟»، وإزاء الرد المرتبك لوزارة الخارجية البريطانية، استنتج راندولف تشرشل: «من واجب رئيس حكومة يُقحم بلده في حرب أن يعرف ماذا يجري. ألعلّه فضل ألا يعرف أم أن بعض زملائه اعتبروا أنه من الأفضل له ألا يعرف؟ في كلتا الحالتين، إنه وضع لا يمكن الدفاع عنه.» (صحيفة دايلي إكسبرس، 13 كانون الأول/ديسمبر 1958).

620. «كان تنسيق التدخل الحليف مع الهجوم الإسرائيلي إلزامياً. وقد تطلب الأمر خمسة عشر يوماً للسفن القادمة من لندن، وعشرة أيام للسفن المغادرة مرسيليا أو الجزائر للوصول إلى بورسعيد. كان من المستحيل التريث حتى يعبر الإسرائيليون حدود سيناء لإطلاق الحملة بعد إنذار موجه إلى المعسكرين.» (أنظر M. et S. Bromberger: op.cit., p. 51)

621. Id., p. 53

622. هذا ما سيحمل أصدقاء إيدن على القول إن هذا الأخير «قد تعرض للاحتيال من جانب الفرنسيين.»

623. حين تبلغ أيزنهاور أن ساعة الصفر قد تحددت في 6 تشرين الثاني/نوفمبر للاستفادة من ارتباك الإدارة الأميركية، اعتبر هذا الاختيار «تحدّياً شخصياً».

624. New-Eastern Arms Committee (N.E.A.C). أنشئت هذه اللجنة للسهر على تنفيذ الاتفاق الثلاثي في 25 أيار/مايو 1950.

625. أنظر Dispatch by general Sir Charles Keightley, G.C.B., G.B.E., D.S.O. Commander in Chief Allied Forces, Supplement to the London Gazette of Tuesday September 10th, 1957.

626. لماذا فضّل الفرنسيون ألا يُطلعوا الرئيس أيزنهاور على أغراضهم المبيتة؟ يشرح غي موليه ذلك كما يلي: «كنا على ثقة أننا لو أطلعنا الأميركيين على موعد قرارنا، فسوف يفرضون علينا مهلاً أخرى ومؤتمرات أخرى، وسوف تُزال إسرائيل من الوجود في غضون ذلك.»

(أنظر Tournoux: op.cit., p. 161)

627. They won’t get away with it!

628. «The Sixth Fleet was an embarrassment in my neighbourhood»

629. أنظر Tournoux: op.cit., pp. 160-161

630. أنظر U.S. News and World Report , 14 décembe 1956.

631. أنظر M. et S. Bromberger: Les secrets de l’expédition d’Egypte , p. 99

632. أنظر M. et S. Bromberger: Les secrets de l’expédition d’Egypte , p. 99

633. وجّه هامرشولد، تبريراً لجهوده، إلى مجلس الأمن في 2 تشرين الثاني/نوفمبر نسخة من مراسلاته مع محمود فوزي، مشهداً بذلك 11 دولة عظمى على أن المفاوضات كانت على وشك النجاح. (الأمم المتحدة، الوثيقة رقم S./3728)

634. أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, p. 9

635. أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, p. 9

636. أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, p. 9 إنها المرة الأولى منذ تأسيس الأمم المتحدة التي تلجأ فرنسا وبريطانيا فيها إلى حق النقض ضد قرار اقترحته الولايات المتحدة.

637. لم تشأ كندا أن تظهر بمظهر «التابع» للحكومة البريطانية (راجع تصريحات لستر بيرسون أمام برلمان كيبيك، صحيفة لوموند، 5 كانون الأول/ديسمبر 1956).

638. أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, p. 13

639. Id., p. 14

640. يستند هذا الإجراء إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1950. أوضح هذا القرار أن مجلس الأمن يمكن أن يطلب الاجتماع الطارئ للجمعية «حين يلاحظ وجود تهديد للسلام، أو انهيار وضع سلمي، أو عمل عدائي.» وتكفي في هذه الحالة الأكثرية العادية، ولا يمكن اللجوء إلى حق النقض. وبالتالي، لا تستطيع فرنسا وإنكلترا أن تحولا دون دعوة الجمعية العمومية.

641. باستثناء النواب الشيوعيين.

642. أنظر صحيفة لوموند، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1956.

643. خلال بضع ساعات، انقلب الوضع رأساً على عقِب. كان الوزراء يعتقدون أنهم يجتمعون للاستماع إلى مداخلة حول المحادثات بين محمود فوزي وداغ هامرشولد وسلوين لويد وكريستيان بينو؛ وها هم يواجهون عمليات عسكرية.

644. تتألف هذه القوة من مجموعتين مصفّحتين كاملتين، مزوّدتين بدبابات تشيكية TB4 ومدافع ثقيلة روسية SU 100 إلى جانب عدد من وحدات المشاة (جمال عبد الناصر، مقابلة مع أسبوعية آخر ساعة ، 5 كانون الأول/ديسمبر 1956، ص. 5). ويتعذر كثيراً القيام بتقدير بالغ الدقة لعديد الجيش المصري المنخرط في معركة سيناء بسبب هذه الحركة المكوكية للتعزيزات.

645. جمال عبد الناصر، مقابلة لأسبوعية آخر ساعة ، 5 كانون الأول/ديسمبر 1956، ص. 6.

646. جسر فردان، الواقع بين بورسعيد والسويس، على مستوى الإسماعيلية، هو الممر الوحيد السالك بين الضفة الشرقية والضفة الغربية للقناة. وعلى كل القوات التي تذهب إلى سيناء أو تعود منها أن تسلك بالضرورة هذا المعبر الضيق.

647. أنظر الخريطة 5.

648. جمال عبد الناصر، المرجع المذكور، ص. 7.

649. كان قد تجمع فيه عدد من الضباط.

650. كتب م. وج. برومبرجيه: «خيّبت الآمال نتائج الغارات الأولى التي جرت على علو 3500 متر. كانت المعدات الحربية الرابضة تبدو سالمة على الرغم من أن بعضها اخترقته الشظايا. كانت الثقوب تنتشر في المطارات، ولكن المدارج ظلت صالحة للاستعمال. والدليل على ذلك أن 40 طائرة Illyouchine ، وهي أثمن المعدات الحربية وأخطرها في سلاح الجو المصري قد اختفت في ساعات الفجر الأولى. حط نصفها في الأقصر، على بعد 500 كلم جنوب القاهرة، والأخرى في العربية السعودية بواسطة مدربين سوفيات وتشيكيين كانوا على الأرجح الوحيدين الذين يجيدون قيادتها.» (أنظر Les secrets de l'expédition d'Egypte , p. 146)

651. كتب بول جونسون: «منذ أن باشرت إنكلترا قصف المطارات المصرية، طوّقت فِرق من المهندسين السوريين محطات الضخ وفجّرتها.. كان يمكن إصلاح أنبوب النفط نفسه في بضع ساعات، ولكن محطات الضخ لن تعاود عملها قبل سنة، هذا إذا ما سمح لنا السوريون بإصلاحها.» (أنظر Paul Johnson, The Suez War , p. 106)

652. وبفضل ذلك، لن يتعرّض التابلاين الأميركي للتخريب.

653. أصدر الملك سعود مرسوماً ملكياً برقم 481/س/11 في 3/4/1376هـ الموافق 7/11/1956م، بقطع النفط عن بريطانيا وفرنسا، وبناءً عليه أرسل عبدالله الطريقي خطاباً موجّهاً إلى ممثل شركة الزيت العربية وهذا نصّه:

حضرة المكرم ممثل شركة الزيت العربية الأمريكية

بعد التحية

كُلّفت أن أشعركم بأن لا تقوم شركتكم ببيع أي شيء من الزيت الخام، أو مشتقاته من إنتاج المملكة العربية السعودية إلى كل من بريطانيا، وفرنسا، وأن تمتنعوا كذلك من تزويد بواخر هاتين الدولتين بالوقود أو طياراتها، اعتباراً من لحظة تسلّمكم لهذا الكتاب، الذي أرجو أن تشعرونا باستلامه في الحال.

المدير العام

عبد الله حمود الطريقي

وأمر أيضاً الملك سعود بالتعبئة العامة في المملكة، ونقل الطيارات الحربية المصرية إلى المملكة، ومساعدات مالية إلى الحكومة المصرية.

ـ الأمر بالتعبئة العامة:

ـ أصدر الملك سعود بياناً ملكياً صباح الاعتداء اليهودي على مصر، وأمر بالتعبئة العامة والاستعداد للذود عن البلاد العربية والقيام بأداء الواجب الذي تمليه العروبة. فوضعت جميع مطارات المملكة تحت تصرّف الطيران المصري، وفتحت الموانئ السعودية لقطع الأسطول الحربي المصري والتجاري. وافتتحت وزارة الدفاع مكاتب للتطوع في جميع أنحاء المملكة للذين يريدون الانضمام إلى الجيوش العربية.

وكذلك جعلت المملكة إمكانياتها من البترول تحت خدمة مصر، فقد شحنت 95 ألف طن من البترول إلى مصر عن طريق ناقلات البترول وعليها العلم السعودي لتعلن للعالم كله بأن البترول العربي السعودي هو للعرب وللدفاع عنهم أولاً وأخيراً.

كما أن المملكة قامت بقطع علاقاتها السياسية مع بريطانيا وفرنسا كونهما معتديتين على مصر الشقيقة بلا مبرر، ولعدم قبولهما قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وذلك اعتباراً من ربيع الآخر 1376 هـ/نوفمبر 1956 م.

كما قامت المملكة بإصدار بيان في يوم 9 أبريل 1957 م تحذر فيه من أنها سوف تضطر إلى ضرب البواخر الإسرائيلية التي تمرّ بخليج العقبة.

وقد سافر الملك سعود إلى بيروت بناءً على دعوة رئيس جمهورية لبنان التي وجّهها إلى ملوك ورؤساء العرب، وذلك لعقد مؤتمر في بيروت لبحث قضية العدوان، وسبل المساعدة التي يجب بذلها لمصر، وقد عقد هذا المؤتمر يوم 10 ربيع الآخر 1376 هـ الموافق 13 نوفمبر 1956 م.

654. أنظر الخريطة 5. سيكون الحلفاء قد تسببوا لأنفسهم بالحصار الذي كانت عمليتهم العسكرية ترمي بالضبط إلى حظره. «مع إغلاق القناة، وقطع أنابيب النفط، والحظر على تصدير النفط السعودي، حُرمت بريطانيا وفرنسا من ثلثي الوقود الضروري لحياتهما اليومية. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذان البلدان تحت رحمة أميركا. ولا يبدو أن الرئيس أيزنهاور، بالمزاج القاتم الذي كان يميزه في تلك المرحلة، سيكون حارساً متساهلاً.» (أنظر Paul Johnson: op.cit., p. 107)

655. لم يعد هذا الجيش يمتّ بصِلة إلى مجموعات المتطوعين المنفردين الذين قاتلوا قتالاً محموماً عام 1948.

656. إنه الضابط الوحيد في الهاجاناه الذي يحمل رتبة جنرال.

657. يتميّز الصابرا عموماً عن المهاجرين بطبعهم العنيد والعدائي، وفعاليتهم، وثقتهم بأنفسهم، وغياب أية عُقدة نقص لديهم.

658. وللتذكير، فالكنيست هو البرلمان الإسرائيلي.

659. في تلك الفترة، لم يكن لدى الجنرال وافيل ما يكفي من القوات لمواجهة المصاعب في طرابلس ومصر وسوريا والعراق، وتوسّل إلى هيئة الأركان الإمبراطورية أن ترسل له تعزيزات. فطلبت إلى وافيل «التجنيد محلياً» لأنها كانت غير قادرة على إرسال الجنود من الجزر البريطانية.

660. كتب غلوب باشا: «نظراً إلى أنني كنت قلقاً (على سير العمليات)، قرّرت سحب السريّة الخامسة التي كانت محاصرة في مبنى الشرطة باللد. وأرسلت أوامر بالتالي، فهربت السريّة الخامسة، كما بفعل أعجوبة، في ليل 11 ـ 12 تموز/يوليو 1948.»

(أنظر Soldat avec les Arabes , p. 147)

661. التعبير لروبير هنريكيز في كتابه: «One hundred hours to Suez», Londres, 1957, p. 25

662. يشمل الفصح اليهودي احتفالين: الـ Seder ، أو الوجبة المشتركة، والـ haggada الذي يقوم على القراءات التوراتية أو على تلاوة النصوص التي تستعيد مآثر تاريخ الشعب اليهودي. إذا كان الكيبوتز علمانياً، يتحول الـ haggada ويتخذ طابعاً حديثاً. «ويكون التشديد على دور الكيبوتز في حرب الاستقلال، ويجري الاحتفال بموشي دايان وحملة سيناء، فيحلّ الجنرال المنتصر محل موسى.»

(أنظر Robert Aron: Israël, Etat biblique ou moderne?, Le Monde, 25 mai 1960)

663. تتمركز هذه القوات كما يلي:

شمالاً، في قطاع غزة ـ رفح: لواء المشاة الثامن المؤلف من ثلاث فرق (فرقة الفدائيين المزوّدة بأسلحة خفيفة، والفرقة «الفلسطينية» المشكّلة، وفرقة عادية. وتُعزّز هذه الفرق الثلاث تشكيلات صغيرة من الدبابات والمدفعية الثابتة.

في الوسط، قطاع القسيمة ـ العريش: لواء المشاة الثالث المؤلف كذلك من ثلاث فرق ومجموعة قتالية مصفّحة (الجنرال بولس).

جنوباً، قطاع النقب ـ رأس نصراني ـ شرم الشيخ: «قوة البحر الأحمر» المؤلفة من كتيبتي مشاة، وسريّة مضادة للطائرات، وسريّة من الهجانة.

علاوة على ذلك، تحتل «دوريات صحراء» معززة بالمدفعية والدبابات المساعدة نقاطَ الارتكاز في الثمد والنخل، المتدرجة على طول طريق الحجاج.

664. شاركت مجموعتان منها فقط في القتال: الفرقة المدعوة «الفرقة الروسية» والفرقة المدعوة «الفرقة الألمانية»، وهما مجهزّتان بالمعدّات التي زوّدتها بها تشكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي.

665. قامت القوات المصرية بحركات كرٍّ وفرٍّ يمكن تصنيفها في أربع مراحل:

1o قبل 15 أيلول/سبتمبر: تمركز عدد كبير من القوات في سيناء.

2o من 15 أيلول/سبتمبر إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر: انكفأت إلى غرب القناة بانتظار إنزال فرنسي ـ إنكليزي في دلتا النيل.

3o من 29 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر: أمام العدوان الإسرائيلي، تلقت القوة الضاربة المتحركة الأمر بالتقدم إلى أبو عجيلة ورفح فيما انطلق لواء المشاة إلى متلا، وأرسل لواء مشاة إلى العريش (أنظر أعلاه، ص. 431).

4o ابتداءً من 31 تشرين الأول/أكتوبر: أمام الإنذار الفرنسي ـ الإنكليزي، أعطت الحكومة المصرية الأمر العام بالانكفاء، لا للقوة الضاربة المتحركة فحسب، بل للحاميات الثابتة. وتقرر الانسحاب على مرحلتين:

أ) ليل 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر: انسحاب حامية رفح عبر فيا ماريس، ونصف حامية بير روض سالم عبر المدق التركي؛

ب) ليل 1 إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر: انسحاب القوة المتمركزة في العريش وأبو عجيلة.

وقد صرّح عبد الناصر: «لم نتمكن من القيام بهذه الانسحابات في المهل المقررة. كان سباقاً مع الساعات والدقائق والثواني.» (آخر ساعة، 5 كانون الأول/ديسمبر 1956).

666. نظراً إلى الانتشار الخاطئ للمصريين، لم يكن بوسعهم في أحسن الأحوال سوى اللجوء إلى تحرّك متأخر صوب القناة، ولكن كان ينقصهم لأجل ذلك البراعة في المناورة وانضباط القتال في المعارك، بالإضافة إلى نظرة استراتيجية يبدو أن قيادتهم افتقرت إليها تماماً.

(أنظر:

.(Général Perré: La campagne - éclair du Sinai , Ecrits de Paris, avril 1959, p. 46

667. جاءت هذه الطائرات مباشرة من قاعدة تيمبو الجوية في قبرص.وخصص الفرنسيون هذا المطار للاتصالات المباشرة مع الجيش الإسرائيلي بغير علم تشارلز كايتلي الذي تلقى من حكومته الأمر بالتفادي المطلق لكل ما قد يؤدي إلى الاتهام «بالتواطؤ». ومن قاعدة تيمبو، راحت الطائرات الفرنسية تتنقل بين قبرص وسيناء، وتلقي المعدات، وتفتح نيرانها على الأرتال المصرية، وتقدم للإسرائيليين دعماً قيماً. ولما علم الإنكليز بذلك، لم يحاولوا إخفاء امتعاضهم. وجرت ملاسنة حادة بين تشارلز كايتلي والأميرال بارجو. ولكن ما العمل؟ فالبريطانيون لا يستطيعون الدخول في نزاع مفتوح مع الفرنسيين عشية الإنزال!

668. ظن بعضهم لوهلة أن الأمر يتعلق بالمجموعة المصفحة في الإسماعيلية لأن هذه المجموعة قد وصلت من جسر فردان، ولم يكن أحد يعرف بالضبط الوجهة التي سوف تسلكها. كانت تتوجه في الواقع إلى أبو عجيلة.

669. يتعلق الأمر بفرقة المشاة المؤللة في السويس التي انطلقت في ليل 29-30 تشرين الأول/أكتوبر بأمر من الحكومة المصرية (أنظر أعلاه، ص. 430).

670. أي من مطار تيمبو.

671. إنها تشكيلة حقيقية من الطائرات الإنكليزية والفرنسية والروسية.

672. أنظر Général Perré op.cit., p. 51.

673. سيارات جيب ومدرّعات نصف مجنزرة وشاحنات تبلغ سعتها 2 طن، وتتضمن 5 إلى 6 دواليب محرِّكة.

674. لا ينبغي الاستنتاج أن مهمتها كانت سهلة، فمجرد اجتيازها هذا الطريق، على مسلك معروف بوعورته بالنسبة إلى المعدات العسكرية، هو إنجاز بحدّ ذاته. وقد كتب الجنرال بيري: «لو حصل عُطل لأكثر من 4 ساعات، لوجب تفريغ حمولة الشاحنات وإحراقها» (op.cit., p. 51) . ومع ذلك، رغم الجهد المطلوب من المعدات العسكرية، تم التخلي اضطرارياً عن 9 مركبات فقط في الطريق.

675. أُغرقت الباخرة «عايدة» منذ بدء العدوان الإسرائيلي. أما الباخرة «دمياط» التي كانت راسية قُبالة السويس فقد نسفتها الطرّادة البريطانية Newfoundland من قاعها.

676. لا توجد أية صلة قربى بين هذا الضابط واللواء محمد نجيب.

677. في هذا التاريخ، وتنفيذاً لأمر الانكفاء الذي أعطاه عبد الناصر، اتجهت الفرقة المؤللة للمشاة هي السويس بالاتجاه الشمالي - الغربي.

678. تضطلع «الأفواج الجوية» بتهيئة المواقع الميدانية وتوظيفها وحراستها.

679. أُحبطت معنويات الحامية بسبب شراسة القصف الجوي، فلم تستطع الاعتماد على أية نجدة، وحُرمت من المياه الصالحة للشرب لأن مصانع تكرير المياه المالحة قد دمرت.

680. نظراً إلى المسافة التي تم اجتيازها، لا بد أنها انطلقت قبل بدء العدوان بوقت طويل.

681. نسبة إلى قادش ـ بارنيس، وهي مدينة توراتية استخرجت أنقاضها في تشرين الثاني/نوفمبر 1956 جنوب العوجا. يمكن أن يرى المرء في اختيار هذا الاسم دليلاً على شغف الجنرال دايان بعلم الآثار.

682. أي لحظة إنزال الفرقة المجوقلة على ممر متلا. وكانت كل هذه العمليات متزامنة تزامناً وثيقاً.

683. احترقت حوالى 20 دبابة Sherman، وشلّت حركة 18 دبابة AMX لدى الجانب الإسرائيلي، وتحطمت 30 دبابة Sherman وArcher لدى الجانب المصري.

684. لا سيما فرقة المشاة الرابعة التابعة للفرقة المصفحة السابعة.

685. تتردد أغرب الأرقام حول عدد طائرات Mig و Illyouchine التي زوّد الاتحاد السوفياتي بها مصر.

686. قال بن غوريون: «إلى نار السماء ونار الأرض سوف تضاف نار البحر.»

687. 60 طائرة.

688. بوسع كل من هذه الطائرات أن تنقل 35 عنصراً أو شاحنة أو سيارة جيب مزوّدة بأنبوب غير ارتدادي عيار 75 أو 106، أو مدفع. ولا يملك سلاح الجو الإسرائيلي طائرات من هذا النوع. إنها هي التي ستؤمن تموين الأفواج الإسرائيلية التي أسقطت بالمظلات في متلا وطور.

689. أنظر Jean Perré: La champagne-éclair du Sinaï , Ecrits de Paris, avril 1959, p. 50, et Bernhard Fall, Blitzkrieg im Sinaï , Wehrwissenschaftliche Rundschau, juin 1957.

690. أنظر J.-R. Tournoux: Secrets d'Etat , p. 159

691. خارج إطار معركة جفجافة، لم يكن للوحدات الإسرائيلية قط اتصال حاسم مع معظم القوات المصفحة المصرية. وهذا ما حمل القاهرة على القول إن الجنرال دايان لم يحقق كامل أهدافه، بما أنه ترك «الفرقة الروسية» و«الفرقة الألمانية» اللتين استطاعتا الانكفاء من الجهة الأخرى من القناة تفلتان. وأظهرت حصيلة المعركة صواب التكتيك (المصري) الذي كان يقوم على تجميع القوات وتشكيل جبهة جديدة غرب القناة، اعتباراً من اللحظة لتي أصبحت فيها الحرب المتحركة في سيناء مستحيلة.

(أنظر Bernhard Fall, Blitzkrieg im Sinaï, pp. 333 - 334)

692. إنها وحدات شبيهة بوحدات Home Guard الإنكليزية أو وحدات Volksturm الألمانية.

693. هما الحاكم العسكري لغزة وقائد الفرقة الثامنة.

694. يشمل هذا الرقم في الحقيقة طاقم عدد من الأقسام الإدارية.

695. كانت المحصلة لدى الإسرائيليين 171 قتيلاً (من بينهم 77 ضابطاً) و600 جريح (أنظر Général Perré op.cit., p. 56)

696. استعرضت كل هذه المعدات في شوارع تل أبيب يوم 6 أيار/مايو 1957، بمثابة «هدية عظيمة من الجنرال دايان إلى شعبه في الذكرى التاسعة لقيام دولة إسرائيل.» (أنظر مجلة باري ماتش ، 18 أيار/مايو 1957، ص. 34).

697. أنظر Général Perré op.cit., p. 56

698. أنظر صحيفة Journal de Genève, 2 novembre 1956

699. يتعلق الأمر باتفاقيات الهدنة لعام 1949، ولا سيما اتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ المصرية.

700. أنظر Revue des Nations Unies , novembre 1956, p. 18

701. صوّت ضد تبنّي القرار كل من أستراليا وفرنسا وإسرائيل ونيوزلندة والمملكة المتحدة. وامتنع عن التصويت كل من اتحاد جنوب أفريقيا وبلجيكا وكندا ولاوس وهولندا والبرتغال. وعلى هذا النحو، صوّت عضوان في منظمة الكومنولث هما الهند وسيلان ضد إنكلترا. أما كندا فامتنعت عن التصويت فقط لأنها اعتبرت أن القرار «غير مكتمل».

702. أنظر The Times , 2 novembre 1956

703. وأكد الجنرال تشارلز كايتلي من جهته: «إننا نريد فقط أن نحمل مصر على الموافقة من تلقاء نفسها على الخطة الفرنسية - البريطانية للسيطرة على القناة.» (2 تشرين الثاني/نوفمبر).

704. يتعلق الأمر على الدوام باتفاقيات الهدنة لعام 1949.

705. يُبرّر الرقم المرتفع للامتناع عن التصويت بأسباب متعددة. وقد صرّح الإنكليز والفرنسيون أنهم اضطروا إلى الامتناع عن التصويت لأن هذا القرار يشير إلى قرار 2 تشرين الثاني/نوفمبر. وامتنع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشيوعية عن التصويت لأن لديها خطة أخرى احتفظت بحق الإعلان عنها في الوقت المناسب.

706. أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, p. 24

707. أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, pp. 24 -25.

708. Revue des Nations Unies, novembre 1956, p. 25

709. وافقت مصر من جهتها على وقف القتال في 4 تشرين الثاني/نوفمبر.

710. لتهدئة الخواطر، أصدرت وزارة الدفاع الفرنسية البيان الآتي: «ليس بالضرورة أن تجري العمليات بسرعة فائقة، بل من المنطقي توقع بطء ضروري.» (صحيفة لوموند، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1956).

711. يُعزى هذا التشتّت، كما أسلفنا، إلى ضيق القواعد البحرية والجوية في قبرص. وتعود استحالة حشد هذه القوات مسبقاً إلى أن لا استعداد ظاهري من المفترض أن يجري قبل «العدوان الصاعق» الإسرائيلي. وقد شل هذا الوهم القانوني حركة القيادة العسكرية.

712. أنظر Sir Charles Keightley. Rapport officiel, London Gazette , 12 septembre 1957

713. منذ بضعة أسابيع، رفضت ليبيا أن تتحول أراضيها إلى قاعدة لانطلاق هجوم «على بلد عربي آخر». والآن، حظر الملك إدريس على الحكومة البريطانية استدعاء وحدات متمركزة في بلده لاستخدامها في الحرب على مصر، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى الإذعان خوفاً من قطيعة بين البلدين.

714. لم يكن بتلر مناصراً متحمساً للعملية العسكرية، وقد تساءل إن كان لا يجدر به أن يقتدي بأنطوني نانتنغ وإدوارد بويل.

715. يحافظ الجنرال كايتلي في التقرير الرسمي على صمت خجول حول هذا الجانب من العمليات.

716. أنظر Paul Johnson: op.cit., p. 104

717. أنظر M. et S. Bromberger: Les secrets de l’expédition d’Egypte , pp. 102 - 105

718. لا شك أنه لا يجرؤ على إخباره أن هذه الخطة قد أُهملت منذ 48 ساعة.

719. وهذا صحيح أصلاً. (أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, p. 25)

720. أسقط الجيش الإسرائيلي، بسبب سرعة هجومه، المبرّر وراء تدخل الحلفاء.

721. كتب الجنرال كايتلي بهذا الشأن: «في الثامنة والربع ليلاً، يوم 4 تشرين الثاني/نوفمبر، طُلب إليَّ - في حال تأجيل الهجوم المجوقل لمدة 24 ساعة لأسباب سياسية - أن أحدّد المهلة القصوى لاتخاذ قرار. أجبت أن هذه المهلة هي الحادية عشرة ليلاً بتوقيت غرينيتش، وأردفت أن مثل هذا القرار سيجرّ أخطر العواقب، ولا بد من تفاديه مهما كلّف الأمر. وقد شاطرني الأميرال بارجو هذه الآراء كلياً.» (أنظر Rapport officiel)

722. أنظر M. et S. Bromberger: Les secrets de l'expédition d'Egypte , p. 110

723. كانت مرارته تسبّب له منذ بضعة أيام آلاماً فظيعة، وتراءى لغي موليه أنه «يكلمه وهو في الرمق الأخير.»

(أنظر Tournoux: Secrets d'Etat , p. 164)

724. الحد الأدنى مع المظلات المستعملة يبلغ 180 متراً، أي الوقت اللازم الذي تستغرقه المظلة كي تنفتح. وبالتالي، فإسقاط المظليين على علو 150 متراً يعبّر عن جرأة كبيرة.

725. يكتسب هذا المصنع أهمية بالغة لتموين المدينة والقوات التي أنزلت.

726. أنظر Sir Charles Keightley: Rapport officiel

727. أنظر Bromberger: op.cit., 173 - 175. وكتب الجنرال كايتلي من جهته: «رفض المصريون شروط الاستسلام، واستؤنفت العمليات العسكرية في الثامنة والنصف مساء بتوقيت غرينيتش (يستعمل الجنرال ساعة خط الزوال غرينيتش الذي يحيد ساعتين عن التوقيت المحلي). «فتأكد لاحقاً أن هذه الشروط أبلغت إلى القاهرة التي أعطت الأوامر بمواصلة القتال. وعلى الرغم من قيامنا بقطع الخطوط الهاتفية كافة (بين بورسعيد والعاصمة)، لم يسمح لنا الوقت بتدمير محطات للإرسال ومبراق تحت الماء في الوقت المناسب.» (Rapportofficiel)

728. يُعزى هذا الخطأ إلى أن ضابطاً بريطانياً هو النقيب دي كلي الذي هبط بالمظلات مع حوالى ستة «شياطين حمر» برفقة تشكيلات الكولونيل شاتو - جوبير قد طُلب إليه استكشاف طريق القناة باتجاه القنطرة للتحقق من وجود ألغام فيها أم لا. قيل له: «لا تذهب أبعد من الكلم 5، فخط القصف يقع عند الكلم 10». (وخط القصف هو الحد الذي تقصف الطائرات بعد 5 كلم منه كل ما يتحرك). ولما وجد النقيب دي كلي الطريق سالكاً، تقدم حتى الكلم 17 في القنطرة، بدون أن يصادف لغماً واحداً. وهناك، عاد أدراجه، ورجع إلى بورسعيد للإبلاغ عن مهمته. كان مقتطف من الرسالة التي أبلغت إلى قبرص يقول: «بلغت سيارات الجيب الاستطلاعية الكلم 25». وأعادت قبرص نقل هذا الخبر إلى لندن على الشكل الآتي: «أمكن تجاوز خطة الفارس.» فترجمت باريس ولندن هذه الصيغة كما يلي: «حصل الإنزال وانطلقت القوات على طريق السويس.» اعتقد وزير الحربية الفرنسي أن بوسعه الاستنتاج - مع التسليم بأن دبابات AMX تقدمت بسرعة 25 كلم في الساعة (وهي لم تكن بالسرعة الفائقة) - أنها وصلت في آخر النهار إلى الإسماعيلية وتجاوزتها، وباتت تسيطر على ثلثي القناة». (أنظر Bromberger: op.cit., pp. 168 - 169)

729. أنظر Sir Charles Keightley: Rapport official.

730. ردّت الحكومة أمام صرخة الإنذار التي أطلقتها الشركات النفطية لعدم كفاية مخزونها: «لا تجزعوا، فلو جرت عمليات عسكرية، لكانت خاطفة، وسينتهي كل شيء قبل أن تستنفدوا احتياطياتكم.»

731. وتحسّباً للبطاقات التموينية، اصطف المستهلكون أمام محطات بيع المحروقات مما سارع في نضوب المخزون الفرنسي.

732. نحن في مطلع الشتاء، حين يبلغ الاستهلاك ذروته، لأن الكثير من الأبنية مدفأة بالمازوت.

733. يمكن لإغلاق مصنع أن يؤدي إلى إغلاق عشر مؤسسات أخرى بحكم ردة فعل تسلسلية لا يمكن التكهّن بنتيجتها.

734. والذي يتوجب تسديده بالدولار، الأمر الذي قد يتسبّب باستنزاف خطر للاحتياطي الفرنسي من العملات الأجنبية.

735. 000، 000، 27 طن شهرياً، لفرنسا وحدها فقط.

736. لا ننسى أنه لم تكد تمضي عشر سنوات منذ تآخي القوات الأميركية والروسية على ضفاف نهر الإلب...

737. قيل إن فقرة حول استعمال الصواريخ حُذفت ليلاً من النص الرسمي. ونصادف هذه الفقرة في المذكرة الموجّهة إلى أنطوني إيدن.

738. منذ إطلاق صواريخ «سبوتنيك» لم يعد هنالك أدنى شك في هذا الشأن.

739. أنظر Paul Johnson: The Suez War , p. 117 et s.. وعبثاً يبحث المرء في تصريحات بولغانين وخروتشيف عما أعطى هذا الانطباع «لأكثر رجال الدولة تبصراً وجاذبية في إنكلترا». كان قد أخطأ كلياً في تخمين النيات الحقيقية لفوستر دالاس، وها هو على وشك ارتكاب الخطأ الثاني في التقدير إزاء الروس.

740. لم ينتبه موليه بالطبع إلى أن أحداث المجر ترغم الاتحاد السوفياتي على البحث عن تمويه في مكان آخر، وأن أسلوبه في إهراق الدماء لسحق انتفاضة بودابست يجبره على التباهي أمام المجتمع الدولي بكونه نصيراً للبلدان الصغيرة المستضعفة. فجاءت أزمة السويس في اللحظة المناسبة لإخراجه من ورطته وتحويل الأنظار إلى شرق المتوسط.

741. أنظر J.-R. Tournoux: op.cit., p. 106

742. Id., ibid.

743. بعد سبعة أيام فقط، أي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت أميركا، بصوت الجنرال غرونتر، القائد الأعلى للقوات الحليفة في أوروبا أننا «سنلجأ فوراً إلى خطوات انتقامية وسيتعرّض الاتحاد السوفياتي للتدمير لو نفّذ تهديده بإطلاق صواريخ على بعض دول منظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا أكيد كما هو أكيد أن الليل يعقب النهار.» ولكن هذا التصريح جاء في اللحظة التي لم تعد فيها المسألة مطروحة.

(أنظر J.-R. Tournoux: op.cit., p. 167)

744. إنها تقريباً المهلة القصوى التي حدّدها سوبوليف أمام مجلس الأمن.

745. لا سيما خلال حفل استقبال في السفارة البلجيكية (أنظر أعلاه، ص. 461).

746. صرّح كريشنا مينون، الوزير الهندي بدون حقيبة، على إثر حديث أجراه مع الأمين العام هامرشولد: «لو بادر الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى توحيد جهودهما لوقف العدوان، لكانت بُشرى سارة للعالم.»

747. أنظر J. - P. -W. Mallalieu, M.P. dans le New Stateman et Paul Johnson: The Suez War , pp. 126 - 127 et 129.

748. أنظر J.-R. Tournoux: Secrets d'Etat , p. 169

749. قبل بضع سنوات، قام جراحون أميركيون باستبدال قناته الصفراوية الجامعة بقناة من النايلون تمزقت.

750. «لو رفضت فرنسا وإنكلترا القبول بوقف سريع لإطلاق النار، لكانت انقطعت على الأرجح العلاقات بين دول الكومنولث» (تصريح لستر بيرسون، رئيس الوزراء الكندي، لمراسل صحيفة لوموند، 5 كانون الأول/ديسمبر 1956).

751. «تقلّصت احتياطياتنا بقيمة 57 مليون دولار في أيلول/سبتمبر، و84 مليوناً في تشرين الأول/أكتوبر، و279 مليوناً في تشرين الثاني/نوفمبر. ويمثل هذا الرقم الأخير حوالى 15% من إجمالي احتياطياتنا. كان وضعاً كارثياً بوسعه أن يصبح حاسماً في غضون أيام.»

(أنظر Eden, Mémoires , II, p. 624). في وول ستريت، بيع الجنيه الاسترليني على شكل رزم مؤلفة من 5 ملايين دولار، واضطرت الحكومة البريطانية إلى إعادة شراء دفاتر بقيمة مليون جنيه استرليني لدعم استقرار سعر الصرف.

(أنظر Randolph Churchill: The rise and fall of Sir Anthony Eden, p. 288). وتطلب الأمر تجنيد حنكة مكميلان، وزير المالية، للحيلولة دون خفض قيمة العملة في الأسابيع التالية.

752. غادرت هذه البرقية بالفعل لندن في 6 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة الثانية بعد الظهر. ونلاحظ أن إيدن يبلغ شريكه بقراره، ولا يطلب موافقة الحكومة الفرنسية. (أنظر J.-R. Tournoux: op.cit., p. 171)

753. قال الجنرال أيزنهاور: «يجب ألاّ يحصل وقف القتال أبعد من 6 تشرين الثاني/نوفمبر» . بعد دقيقة، نكون قد انتقلنا إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر، وابتداءً من هذا اليوم، لا أحد يعلم ما قد يحدث.

754. لم تنهر المعنويات البريطانية على الإطلاق، بل أصبحت في المعارضة.

755. أنظر J.-R. Tournoux: op.cit., p. 171

756. سيطر الإنكليز على مطار الجميل؛ واستولى الفرنسيون على الجسر المزدوج الذي يفتح طريق السويس ومباني شركة المياه.

757. أنظر Général Keightley: Rapport officiel

758. أنظر M. et S. Bromberger: Les secrets de l’expédition , pp. 180 et s.

759. أنظر M. et S. Bromberger: op.cit., p. 185

760. العاشرة والربع بالتوقيت المحلي.

761. أنظر Sir Charles Keightley: Rapport officiel

762. أجهزة لاكتشاف مواقع الغواصات.

763. أعلنت السلطات المصرية أن السفينة Jean - Bart غرقت نظراً إلى اختفائها المباغت. وقد أثار هذا الخبر الذي بثته على الفور إذاعة القاهرة بلبلة شديدة لدى الأميراليات الغربية، لا سيما أن الأمر تطلب ساعتين لإثبات الحقيقة.

764. إنها الرسالة التي بعثها أنطوني إيدن قبل مكالمته الهاتفية مع غي موليه.

765. غادرت الرسالة لندن في الرابعة والدقيقة الرابعة والثلاثين، وأرسلها إيدن بعد حديثه مع رئيس الحكومة الفرنسي.

766. بتوقيت غرينيتش، أي الواحدة والدقيقة التاسعة والخمسين فجراً في مصر.

767. أنظر M. et S. Bromberger: op.cit., pp. 213 et s.

768. منذ الظهيرة، كان الكونت ماريري يحاول عقد هدنة مع الحاكم المصري في بورسعيد، ولكن الحاكم رفض، رغم توسّلات القنصل الإيطالي، أن يباشر مفاوضات مع السلطات البريطانية.

769. خلال ساعة ونصف الساعة، لم تتقدم دبابات Centurion أكثر من 13 كلم. وكتب الأخوان برومبرجيه في هذا الصدد: «ذكر الأمر الذي أصدرته لندن الساعة 12 والدقيقة التاسعة والخمسين، بتوقيت إنكلترا، الأمر الذي كان يمدد المهلة حتى الثانية فجراً... ولكن الأمر الأخير الذي أصدره ستوكويل محظراً أي توغل شل سلاسل الرتل». (op.cit., p. 216)

770. «استسلمت بورسعيد» (5 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة السابعة والنصف مساء)؛ «تم تجاوز خطة Mousquetaire» (5 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة التاسعة مساء)؛ «سقطت الإسماعيلية» (6 تشرين الثاني/نوفمبر، صباحاً). بما أن سرعة دباباتنا

AMX تبلغ 100 كلم في الساعة، استغرق بها الأمر أقل من ساعتين لعبور القناة على كامل طولها. وهكذا، كان يحق لهيئات الأركان الغربية أن تستنتج أن الوصول إلى السويس قد حصل في 6 تشرين الثاني/نوفمبر عند منتصف الليل.

771. أنظر Eden: Mémoires , II, p. 629

772. يحدد موريس شومان في محاضرة ألقاها بمعهد الدراسات العليا للدفاع القومي كل هذه الرواية بيوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر. ونفضّل من ناحيتنا الالتزام بشهادة إيدن الذي كتب في مذكراته: «خلال الغداء في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، اتصلت بالرئيس أيزنهاور الذي أبدى تفهماً، الخ....».

(أنظر Eden: Mémoires , II, p. 630)

773. أنظر Tournoux: op.cit., p. 174

774. أنظر Eden: Mémoires , II, p. 629

775. تبرر تردد فوستر دالاس حالته الصحية المتدهورة على غرار التداعي الذي أصاب إيدن. فالورم السرطاني الذي كان ينهشه منذ أشهر والذي أرغمه على الخضوع لجراحة في ذروة الأزمة، ليس غريباً بلا شك عن الطابع المتقلب لسياسته.

776. أنظر J. et S. Lacouture: L'Egypte en mouvement , p. 457 . ويضيف المؤلفان: «إن كون هذه الصحيفة «يسارية» لا يلغي بلاغة تعبيرها. فلدى اليسار واليمين على السواء سمعنا عشرين مرة التبرير نفسه في القاهرة أو في دمشق. من محيط رئيس الحكومة إلى أوساط الصحافة والجامعة إلى دوائر الأعمال، سجّلت الديمقراطيات الشعبية نقاطاً من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 1956 أكثر من السنوات العشر السابقة، هذا بغضّ النظر عن الجيش».

777. عندما سافر وفد من حزب العمل البريطاني إلى موسكو في أيلول/سبتمبر 1959، رفض محاوروه الشيوعيون الإقرار بأن حزب العمل اضطلع بأي دور لوقف الحرب. فقد اعتبروا أن العمليات العسكرية ضد السويس لم تتوقف إلا بفضل إنذارات المارشال بولغانين.

778. أنظر Robert Henriques: One hundred hours to Suez , p. 252

779. إلى هذا القرض الذي منحه صندوق النقد الدولي، أضيف موراتوريوم حول فوائد القروض السابقة الممنوحة من كندا والولايات المتحدة، والتي كانت تستحق بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 1956، وتمثل مبلغاً يفوق 100 مليون دولار.

(أنظر Randolph Churchill: op.cit., p. 289)

780. ورد عرض مفصل لخطة المساعدة النفطية لفرنسا وإنكلترا في مجلة U.S. News and World Report بعددها الصادر بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1956. أضف إلى ذلك أن هذه الإمدادات ليست بالطبع مجّانية، وأن الشركات النفطية الأميركية سوف تجني منها الفائدة (أنظر صحيفة لوموند، 28 آب/أغسطس 1957)

781. إسرائيل.

782. أستراليا وبلجيكا وفرنسا ولاوس ولوكسمبورغ ونيوزيلندة وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والاتحاد الجنوب أفريقي.

783. طلب المندوبان الفرنسي والبريطاني أن يكون الانسحاب فقط «حين تحصل تسوية لأزمة الشرق الأدنى.» ولكن الطلب الفرنسي ـ الإنكليزي قوبل بالرفض بعد أن احتج المندوب اللبناني على «هذه المناورة التسويفية التي تؤجل الانسحاب إلى موعد غير محدد»، وأنكر كريشنا مينون، المندوب الهندي مرة أخرى «على المعتدين الحق في فرض شروط لإنهاء عدوانهم.»

(أنظر Revue des Nations Unies, novembre 1956, pp. 33 et 45)

784. في 10 كانون الأول/ديسمبر، تعرّضت دورية إنكليزية للاعتداء بالقنابل. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، خطف الفدائيون الملازم مورهاوس من فيلق وست يوركشير، ولم يعثر عليه قط. ومن 15 تشرين الثاني/نوفمبر حتى 15 كانون الأول/ديسمبر، تعرّضت القوات البريطانية بدون أن تردّ إلى أكثر من 100 اعتداء أوقعت في صفوفها قتيلين وعشرة جرحى. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، فتحت دبابة للفيلق الاسكتلندي شاهدت نقيبها يُقتل أمامها النار على منزل انطلق منه الرصاص، فأوقعت 27 قتيلاً. وسرعان ما بدأ إطلاق النار الكثيف من كل الاتجاهات. واضطر الجنرال بيرنز إلى الاحتجاج على هذه الأحداث إلى السلطات المصرية التي أرسلت إلى بورسعيد 300 شرطي لإعادة النظام.

وبالعكس، اصطحب المظليون 130 مصرياً اعتقلوهم في بورفؤاد على متن سفينة Pasteur. وكان على الجنرال ستوكويل أن يتدخل لدى الجنرال بوفر (الذي لا يعرف شيئاً عن هذه القضية) لإعادة هؤلاء السجناء من قبرص.

785. المعروف بـ B.I.R.D. الذي شارك في النقاشات المتعلقة بتمويل بناء السد العالي في أسوان.

786. نظراً إلى أن مصفحات الجنرال بتلر لم تتجاوز القنطرة، فأكبر عدد من نقاط الانسداد كان موجوداً في الجزء من القناة الذي يبلغ طوله 145 كلم، والذي ظل بأيدي المصريين (أنظر الخريطة 5). وبالتالي، لا يمكن مباشرة أعمال رفع الأنقاض إلا بموافقتهم، ولكن الحكومة المصرية التي تعلم بأن أميركا تحرص أساساً على إعادة تأهيل سريعة للقناة ترفض أن تباشر هذه الأعمال قبل انسحاب القوات الفرنسية ـ الإنكليزية.

787. لا سيما في الجلسات التي عقدتها الجمعية العمومية في 18 و20 و21 و22 كانون الأول/ديسمبر حيث احتج المندوبان الفرنسي والإنكليزي على تدابير الطرد التي اتخذتها الحكومة المصرية بحق الرعايا الفرنسيين والإنكليز المقيمين في مصر.

788. أعلن غي موليه من على منبر الجمعية الوطنية: «منذ خمسة عشر يوماً، كنت أخبركم عن يقيني حول هزيمة عبد الناصر. واليوم، أعرض لكم الوقائع: ماذا حل بأحلام الهيمنة على العالم العربي لهذا الدكتاتور الذي بات متوّجاً؟ ماذا جرى لسمعة هذا البطل المزيّف الذي رفض جيشه أن يحارب لأجله ولنظامه؟ ماذا أصبحت مزاعم رجل نصّب نفسه السيد المطلق لقناة السويس، والذي عليه أن يقبل اليوم حضور قوة دولية؟» (جلسة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1956).

أما سوستيل فكتب في «جريدة البرلمان»: «لم يكن الأمر يستحق فعلاً حشد القوات العسكرية والرأي العام للتوصل إلى هذه الهزيمة. فعبد الناصر بقي في منصبه بعد إنذار ساخن... في نظر العالم العربي، إنه يملك «البركة». سوف يصبح بعد إنقاذه بأعجوبة وهو في الرمق الأخير القائدَ بلا منازع للقومية العربية، ولن تكفّ جرأته عن التعاظم. لا شك أن العواقب بالنسبة إلى شمال أفريقيا ستكون كارثية. ففي الجزائر حيث كانت الثورة تتهالك سريعاً، شعر الفلاحون بالتشجيع واستردوا قواهم بفضل انتصار «شقيقهم الكبير» (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1956).

789. وزير الدفاع السابق.

790. أنظر Sir Anthony Eden: Mémoires , II, p. 654

791. Id., ibid.

القسم الثامن: دور الملك سعود

XC

صرَّح نوري السعيد، في 23 أيلول/سبتمبر 1956: «يسعى الاتحاد السوفياتي منذ وقت طويل إلى بسط نفوذه على العالم العربي. وأخشى هذه المرة أن تُفلح مساعيه».

مما لا شك فيه أن روسيا سجّلت، من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 1956، نقاطاً أكثر مما فعلت خلال السنوات العشر السابقة، إنما يخطىء الظن من يعتبر أنها حصلت على هذا الموقع فقط بفضل مساعدتها الاقتصادية والمالية[792]. فقد أثمر عدد من المواقف السياسية في الأذهان مشاعر الصداقة التي حصلت عليها بفضل معونتها الفنية والعسكرية من ناحية أخرى.

بوسع المرء أن يحلل إلى ما لا نهاية أسباب هذا النجاح. ونكتفي بالقول إن إحراز الاتحاد السوفياتي لكل هذه الفوائد ـ خلال الفترة التي كانت الولايات المتحدة تعاني فيها الهموم ـ يُعزى إلى كون الكرملين قد وضع على الدوام اقتصاده في خدمة سياسته، فيما البيت الأبيض غالباً ما وضع سياسته في خدمة اقتصاده أكثر مما ينبغي[793].

غير أن أميركا، مهما كانت أسباب تقدّم الروس عليها، من الرهافة بحيث لم يفتها أن تلاحظ ذلك التقدّم، وفقدان مكانتها يسترعي انتباه حتى الأقل تبصراً[794]، وعليها أن تبذل جهداً حقيقياً للتعويض عن هذا التأخير.

طوال أزمة قناة السويس، استرعت انتباه الرئيس أيزنهاور على وجه التحديد الحرية الفائقة في التحرك التي يتمتع بها القادة السوفيات، بالمقارنة مع العراقيل التي يفرضها عليه دستور بلاده. لقد تمكن المارشال بولغانين من إرسال إنذارات إلى فرنسا وإنكلترا وإسرائيل في اللحظة التي شاءها وبدون الخوض في مفاوضات غير مجدية؛ وكان بوسعه أن يطلق صواريخ ويشنَّ حرباً عالمية بدون أن يستشير أحداً خارج أعضاء رئاسة السوفيات الأعلى. فلكم يتفوق في ذلك على رئيس الولايات المتحدة الذي اضطرّ إلى التصريح علناً ومراراً: «لن يدخل هذا البلد الحرب أبداً ما لم يجتمع الكونغرس ويعلنها بنفسه!». ولا بد من إيجاد طريقة بأي ثمن لتذليل هذه العقبة الخطرة. أما وقد تبيّن أن لا فائدة من كل الاتفاقات الدبلوماسية، وأن الإعلان الثلاثي في 25 أيار/مايو 1950 تفرغ من مضمونه، فهذه الوسيلة ليست سوى تعزيز للسلطة التنفيذية...

وعلى هذا النحو، طُلب إلى الأجهزة الدبلوماسية في البيت الأبيض أن تحرر، في ثمانٍ وأربعين ساعة، بدون حتى أن تستشير الخبراء في وزارة الخارجية، نصّاً معدّاً لتحديد السياسة التي ينوى الجنرال أيزنهاور تطبيقها في الشرق خلال ولايته الرئاسية الثانية.

في 5 كانون الثاني/يناير 1957، جمع رئيس الولايات المتحدة الكونغرس في جلسة استثنائية ورفع إليه تحت اسم «مبدأ أيزنهاور» مشروع قانون يرمي إلى منحه المزيد من الاعتمادات والصلاحيات.

خاطب أيزنهاور أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ قائلاً:

« إن تاريخ الشرق الأوسط الطويل والهام دخل على حين غرّة في مرحلة جديدة وحرِجة... ومن غير المحتمل أن نرى الأماكن المقدسة في الشرق الأوسط تخضع لمشيئة قوة عظمى تمجِّد المادّية

الملحدة... وأقترح أن يتخذ تحرّك الحكومة السمات التالية:
1o يخوِّل هذا التحرّك الولايات المتحدة التعاون مع أي بلد، أو مجموعة بلدان في الشرق الأوسط، وتقديم مساعدتنا لها لتعزيز قيام قوة اقتصادية من أجل دعم استقلالها الوطني.
2o يُجيز هذا التحرّك للسلطة التنفيذية القيام في هذه المنطقة ببرنامج مساعدة عسكرية والتعاون مع أي بلد أو مجموعة بلدان راغبة في الاستفادة من مثل هذه المساعدة.
3o يسمح هذا التحرّك لهذه المساعدة وهذا التعاون بإدراج اللجوء إلى القوات المسلحة الأميركية لضمان وحماية وحدة أراضي البلدان التي تطلب هذه المساعدة واستقلالها ، ضد اعتداء مسلّح تشنّه عليها أية دولة خاضعة لهيمنة الشيوعية الدولية.
4o إن الاقتراح الذي أعرضه عليكم يُجيز لرئيس الولايات المتحدة أن يستخدم، لأغراض اقتصادية ولأغراض الدفاع العسكري، الأموال المتوافرة في إطار قانون الأمن المتبادل لعام 1954، بدون اعتبار المستويات المحددة القائمة.»

بعبارة أخرى، طلب الرئيس الأميركي من الكونغرس السماح له باستعمال القوات المسلحة الأميركية للتدخل، بدون تشاور مسبق ، في شؤون الشرق الأوسط، والسماح له باستعمال الأموال التي وضعها في تصرّفه قانون الأمن المتبادل حتى مبلغ 200 مليون دولار[795].

وبما أن الترحيب الذي تلقّاه هذا الاقتراح كان متبايناً للغاية سواء تعلّق الأمر بالقاهرة، أو بغداد، أو دمشق أو عمّان، اعتبرت وزارة الخارجية الأميركية أنه من الأفضل أن ترعاه إحدى الشخصيات البارزة في العالم الإسلامي، فوقع اختيارها على الملك سعود. كان وحده قادراً، بفضل هيبته الدينية، أن يضمن لهذه المهمة الدقيقة النجاح[796]. وأصلاً، لا يمكن لهذه المهمة إلا أن ترضي غروره، لأنها ستفسح له المجال بدعمٍ أميركي لاستعادة «قيادة» خطفها منه عبد الناصر منذ وصول هذا الأخير إلى سدة الحكم.

قامت الولايات المتحدة أولاً بتقديم 25 مليون دولار إلى العاهل لاسترضائه (24 كانون الثاني/ يناير)[797]. ثم، وبحجة مناقشة تجديد إيجار القاعدة العسكرية في الظهران معه، دعاه الرئيس أيزنهاور لزيارته في واشنطن.

على هذا النحو، عادت إلى الواجهة شخصية العاهل السعودي بعد أفولها لفترة من الزمن بسبب بزوغ نجم رئيس الحكومة المصري.

XCI

عندما وصلت دعوة الجنرال أيزنهاور إلى الرياض، قوبلت بمناخ ملائم للغاية. فالأمير فيصل الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة منذ اعتلاء الملك سعود العرش مصاب بورم سرطاني في الحنجرة. وسوف تُبعده الآلام التي يقاسيها والعناية الطبية التي يتطلبها وضعُه الصحي لأشهر عديدة عن السلطة. كما أن تعاطفه مع عبد الناصر لم يعد يلقى تأييد العاهل الذي شهد بتخوّف تنامي شعبية الرئيس المصري. لا ريب أنه وقف إلى جانبه في أزمة السويس، محظّراً بيع النفط السعودي إلى فرنسا وإنكلترا، ولكنه فعل ذلك بدافع التضامن العربي أكثر منه بدافع المودّة الشخصية. لا أحد بوسعه التأكيد أنه لا يشعر نحوه بالمشاعر نفسها تقريباً التي أعرب عنها نوري السعيد خلال حفل العشاء في داوننغ ستريت.

أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس المصري إلى الرياض، قوبل بالهتافات الحارّة من الجماهير. كانت هذه الهتافات تتباين تبايناً معبّراً عن الصمت الذي يحيط بالإطلالات العامة للعاهل السعودي الأمر الذي أثار امتعاض هذا الأخير[798]. ولكن مشاعر الجفاء التي يشعر بها نحو عبد الناصر ليست لدوافع شخصية فقط.

على غرار بلدان المشرق، أصبح الملك سعود مع الوقت ملكاً لأغنى دولة عربية. وبهذه الصفة، تُشبه ردودُ فعله ردودَ فعل القادة الأميركيين. فبقدر ما تهدِّد الاشتراكية الناصرية مصالحه، بات يميل إلى الخلط بينها وبين الماركسية. وصارت تقضّ مضجعه بعض الأمور مثل الانتشار السريع للأسلحة الروسية، والبروباغاندا المناهضة للملكية المنتشرة لدى الجماهير المصرية، ومواقف موسكو المؤيدة علناً للقاهرة. ومما لا شك فيه أن الرئيس المصري يتمتع بالجاذبية ويعتبر مناوراً سياسياً من الطراز الرفيع. ولكن ألا يكون في الوقت نفسه طليعة النظام الشيوعي في الشرق؟ فالشيوعية هي الهاجس الدائم للملك سعود[799]، ومن هذا المنطلق، تطابقت أفكاره مع أفكار فوستر دالاس.

ليت البيت الأبيض يؤيّده علناً مثلما يؤيّد الكرملين خصمه المصري! ولكن ماذا فعلت الولايات المتحدة طوال أزمة البريمي؟ لقد تخلت عنه لمجرّد عدم إغضاب الحكومة البريطانية.

وها هي دعوة واشنطن تحمله على الاعتقاد، ـ وقد سارع من حوله لترسيخ هذا الاعتقاد لديه ـ أن الولايات المتحدة أدركت أهمية دعمه بلا تحفّظ. فقرر الملك، إذ استبعد بعزم وتصميم الأمير فيصل ومواقفه المؤيدة لمصر، أن يستعيد زمام الشؤون السياسية لبلده[800]. فوافق على تلبية دعوة أيزنهاور، وكانت موافقته تتميّز بنبرة تختلف عن تلك التي اعتمدها في مراسلاته السابقة.

ففي 30 كانون الثاني/يناير1957، وصل العاهل السعودي إلى نيويورك برفقة حاشية من الأمراء والأعيان. رافقه كل من سموّ الأمير محمد بن سعود، والأمير مساعد بن عبد الرحمن، والأمير محمد بن سعود الكبير، والأمير محمد بن تركي، والشيخ عبد الله السعدون، زعيم قبيلة المطيّر، والشيخ محمد بن دغيثر، واللواء علي جميل، رئيس البروتوكول في القصر الملكي، ووزير الإعلام السعودي، الشيخ عبد الله بالخير.

كان استقبال الملك سعود في ميناء نيويورك متحفّظاً إن لم نقل بارداً؛ فعُمدتها، السيد فاغنر، الذي يدين بانتخابه إلى أصوات الجالية اليهودية في نيويورك رفض استقبال الملك بسبب تصريحاته المناهضة لإسرائيل. ولم تفلح كل الجهود التي بذلتها الإدارة الأميركية لتجعله يعود عن قراره. ولكن فاغنر ارتكب خطأً مزدوجاً، أولاً لأن السعودية هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم يحارب يوماً إسرائيل؛ وثانياً لأن موقفه يؤكد في نظر الملك سعود العلاقة الوثيقة القائمة بين تل أبيب والصهيونية الأميركية[801].

ولتبديد الانطباع السيّئ الذي تكوّن لدى العاهل بسبب امتناع بلدية نيويورك عن استقباله، ضاعف الجميع عنايتهم به. ففي إحدى قاعات قصر الأمم المتحدة حيث استقبل استقبالاً مهيباً، وضع الأمين العام للمنظمة داغ همرشولد بوصلة خاصة تعين الملك وحاشيته على تحديد اتجاه القِبلة في مواقيت الصلاة.

كان الرئيس أيزنهاور ينتظر الملك لدى وصوله إلى واشنطن على مدرج المطار وقد أقلّتهما سيارة كاديلاك سوداء كبيرة حيث جلس الأمير الصغير مشهور، المصاب بشلل الأطفال بين الرئيسين. كان الابن المفضّل لدى الملك سعود الذي اصطحبه على أمل أن يتوصل الأطباء في مشفى والتر

ريد إلى شفائه. وطوال الطريق من المطار إلى الكابيتول هيل، سوف يرى الجميع الرئيس الأميركي لا يدّخر وسعاً لكي تنبسط أسارير الأمير السعودي الصغير.

خلال الأيام التالية، تتالت الولائم وحفلات الاستقبال التي حضرها الملك بعباءة بنّية فضفاضة طُرّزت حوافّها بالذهب، ولاح بهامته الجليلة التي تهيمن على الحضور مثل صخرة ثابتة، مثل ماردٍ قدِم من حقبة تاريخية أخرى.

وأخيراً، في 2 شباط/فبراير، عقد الملك والرئيس اجتماعاً مغلقاً في البيت الأبيض للبحث في المسائل التي كانت الدافع لهذه الزيارة.

استهلّ أيزنهاور الاجتماع، فعرض على ضيفه الخطوط العريضة للسياسة الجديدة التي يعتزم ممارستها في الشرق، واقترح عليه «شراكة» حقيقية في إنشاء قوة لمكافحة التسلل الشيوعي إلى إمبراطورية النفط. ويذكّر هذا الاجتماع بذاك الذي جمع بين ابن سعود والرئيس روزفلت قبل ثلاثة عشر عاماً على متن الباخرة كوينسي[802].

أصغى الملك سعود على غرار والده إلى الرئيس الأميركي وهو يبتسم ابتسامة غامضة، وهزّ رأسه أكثر من مرة فيما كان الترجمان ينقل له الأحكام الأساسية في مبدأ أيزنهاور[803]. ولكنه ما لبث أن قاطع الترجمان وقال لمحاوره إن «الحياد لم يجلب لعبد الناصر تنامياً في هيبته فحسب بل فوائد مادّية هائلة، لقد قام بتأميم القناة وصادر عائداتها. ولاستقطاب الإعجاب بمبدأ أيزنهاور في بلدان المشرق، لا بد من الإثبات أولاً أن الصداقة الأميركية مجزية على الأقل بقدر الحياد الإيجابي.»

أجابه أيزنهاور: «لا شك في ذلك، إنما أليس الوعد بحماية فعّالة ضد الشيوعية، بحدّ ذاته، فائدة قيّمة؟»

ردّ الملك: «بالتأكيد، إنما لا يكفي للحصول على تأييد الشعوب. لا بد من إضافة الأسلحة والمال للسعي إلى الحد من النفوذ السوفياتي بفعالية...».

جرت مفاوضات شاقّة وحذِرة خلال الأيام التالية. وأخيراً، في 8 شباط/فبراير، اتفق الطرفان. سوف تزوّد الولايات المتحدة المملكة السعودية بالمدرّبين والمعدّات الضرورية لتدريب قواتها البرية والجوية والبحرية، وسوف يصار إلى تدريب الطيارين السعوديين على طائرات نفّاثة، أما في ما يتعلق بالبحرية، فقد تشتري المملكة عدداً من نسّافات خفر السواحل. ومن ناحية أخرى، سوف تشارك الولايات المتحدة في أعمال تحديث المنشآت المدنية في مطار الظهران ومرفأ الدمام.

أما في ما يتعلق بالمعدّات الحربية، فسوف تسلّم الولايات المتحدة إلى الحكومة السعودية دبابات متوسطة الحجم، ومدافع، ورشاشات، وبنادق، وذخيرة. وعلى هذا النحو، سوف تضمّ القوات السعودية نواة دائمة مؤلفة من 13 ألف عنصر، مزوّدين بأسلحة حديثة؛ ويزوّد طيرانها بمطاردات نفّاثة «Vampire» وبتسع طائرات B.26 لأغراض تدريبية. وأخيراً، سوف تمنح الخزينة الأميركية المملكة قرضاً بقيمة 250 مليون دولار.

في المقابل، جدَّد الملك سعود، لمدة خمس سنوات، إيجار القاعدة الجوية في الظهران[804].

وقد وضع الرئيس الأميركي في تصرّفه طائرته الخاصة، «Colombine II» ، لتقلّه إلى أوروبا، ومن ثم إلى المملكة العربية السعودية.

وفي 9 شباط/فبراير، غادر الملك وحاشيته واشنطن. وكانت محطتهما الأولى مدريد حيث ينتظرهما الجنرال فرانكو.

بلغت طائرة «Colombine II» التي عبرت المحيط الأطلسي مشارف جزر الأسوريس، صباح 10 شباط/فبراير. ولم تصل إلى مدريد قبل الواحدة والدقيقة العاشرة بعد الظهر بسبب اضطرارها إلى الهبوط في هذه الجبال، أي مع ساعة تأخير عن الموعد المقرر.

منذ الظهيرة، احتشد في مطار باراخاس أعضاء الحكومة بالكامل: مجلس المملكة، ووفد نيابي، ورئيس مجلس الدولة، ونواب مختلف الوزارات، والجنرال أسينسيو، قائد هيئة الأركان العامة، وقادة أسلحة البر والبحر والجو، والحاكم العام لمقاطعة قشتالة، وسفراء الدول العربية كافّة، والولايات المتحدة، وإيطاليا، ووزير الخارجية المغربي، السيد بلا فرج، الذي وصل البارحة من مدريد مع سلطان المغرب، ونيافة المونسنيور إيجو غاراي، كبير أساقفة مدريد ـ ألكالا، وبطريرك جزر الهند الغربية، والكثير من الشخصيات الرسمية. لم يصل الجنرال فرانكو وموكبه سوى في اللحظة الأخيرة. ولئن أحسنت الولايات المتحدة استقبال العاهل، فالبلد الإسباني ـ العربي القديم الذي حكمه شارل الخامس وفيليب الثاني يريد أن يظهر للملك سعود أنه لا يحتاج إلى أن يضاهي في بذخه القارّة الجديدة. وكان الاستقبال الذي خصصه للعاهل السعودي يتميز بألقه الفريد.

عندما حطّت طائرة الرئيس أيزنهاور أمام صالون الشرف الذي اختفى بكل معنى الكلمة وراء الأعلام والستائر، أدّت مفارز من أسلحة البر والبحر والجو التحية العسكرية وعُزف النشيدان الوطنيان. رحَّب الجنرال فرانكو بالعاهل السعودي وبحاشيته من الأمراء، وقدّم له الشخصيات التي جاءت لاستقباله. ومن بعدها، ركب الملك والجنرال السيارة وانطلق موكب السيارات الطويل على طول الطريق السريع الذي يقود من المطار إلى ميدان ماركيز ديل دويرو. وفي زاوية من هذا الميدان، نُصب «مذبح» هو عبارة عن مِنصّة مكسوّة بنجدٍ من طراز عصر النهضة، مزيّنة بالأعلام والشعارات التي تتعاقب فيها الأبراج القشتالية والخناجر السعودية. وقدّم الجنرال فرانكو إلى الملك الكونت دي مايالدي، عُمدة مدريد، الذي يرافقه أعضاء المجلس البلدي، وإلى جانبهم حملة العصي الذين لم يتبدل زيّهم منذ عصر فيلاسكيز. وعزفت فرقة من سلاح المشاة لحن التعظيم، ثم ركب الجنرال فرانكو والملك سعود سيارة مكشوفة للدخول إلى العاصمة الإسبانية.

رافق الموكب سربٌ من الحرس المغربي التابع لقائد البلاد، وكان الفرسان المغاربة المسلحون بحراب تعلوها رايات صغيرة مثلثة يرتدون معاطف كبيرة فضفاضة وأزياء مزركشة يغلب عليها اللونان الذهبي والقرمزي؛ وقد اعتمروا خوذات مسنّنة برّاقة، شبيهة بخوذات المحاربين العرب في عصر صلاح الدين الأيوبي.

اخترق الموكب، يرافقه الحرس الذين استلّوا سيوفهم من أغمادها، الجادّة القشتالية وجادّة خوسي ـ أنطونيو التي اصطفت قوى الأمن على كل جانب منها لاحتواء المشاهدين. كان يوم أحد وكان الطقس جميلاً. وقد احتشدت الجماهير لرؤية «الملك العربي». وفيما اخترق رئيسا الدولة، وقوفاً في سيارتهما، الشانزيليزيه المدريدية، ببطء وسط الأبواق والهتافات، استقبلهما الناس استقبالاً حماسياً. وراحوا يلوّحون لهما بعشرات آلاف المناديل الصغيرة كما يفعلون في حلبات مصارعة الثيران حين يطالبون بإعطاء أُذن الثور إلى أحد المصارعين البواسل، محتشدين على الأرصفة والشرفات وعند النوافذ، بحيث تراءى للمرء أن سرباً من الفراشات البيضاء حط فجأة على المدينة.

بعد اجتياز شوارع العاصمة الرئيسية، توجّه الموكب نحو قصر مونكلوا الذي وضعه قائد البلاد في تصرّف ضيفه خلال مدة إقامته.

بعد ظهر 11 شباط/فبراير، عقد الجنرال فرانكو والملك سعود اجتماعاً طويلاً على انفراد في قصر برادو نقل خلاله العاهل السعودي إلى الرئيس الإسباني محادثاته مع الرئيس أيزنهاور. وبادر

المتحاوران إلى تحرير مشروع اتفاق إسباني ـ سعودي. وفي مساء اليوم التالي، 12 شباط/فبراير، أقام قائد البلاد حفل استقبال حاشد في بالاثيو دوي أورينتي (قصر الشرق) أمام حضور مزركش يتألف من الجسم الديبلوماسي، وأعيان البلاد، وكبار الشخصيات الأرستقراطية في مدريد، وقدّم الملك سعود إلى الجنرال فرانكو هدية هي عبارة عن خِنجر بديع من الذهب فيما سلّمه الرئيس الإسباني شارات الصليب الأكبر للجدارة العسكرية، ووزّع ميداليات متنوّعة على أفراد حاشيته.

في 14 شباط/فبراير، غادر الملك سعود وأمراؤه مدريد إلى الأندلس. وبعد التحليق فوق قصر الحمراء في غرناطة، حطت الطائرة عند الساعة الواحدة بعد الظهر في مطار إشبيلية. وخلال فترة بعد الظهر، زار الملك قصر الألكازار. وتوقف طويلاً، بعد أن اجتاز بوابة الطواويس، في بهو الملوك المغاربة ذي الجدران الملبّسة بالخزف البرّاق. إنها المرة الأولى في التاريخ يزور فيها خادمَ الحرمين الشريفين هذه الأراضي التي خلّف فيها الأمويون والموحّدون والمرابطون بصمةَ طموحاتهم وأحلامهم. ماذا خطر بباله وهو يتجوّل متأمّلاً وسط الصحون المزيّنة بالدفلى وأشجار البرتقال؟ أخطر بباله مصير ملوك غرناطة السابقين، أم المسار الفريد لوالده ابن سعود الذي حمله على اقتفاء أثر بني سراج؟

في اليوم التالي، نُظمت له زيارة إلى مسجد قرطبة الكبير الذي شيّده عام 782 ميلادي الأمير عبد الرحمن الأول والذي حظر شارل الخامس أن ينزع منه حجراً واحداً تحت طائلة الموت، مؤكداً أن «كل ما قد يُنزع منه لا يمكن أن يُستبدل إطلاقاً بأي شيء قد يضاهي مثل هذا الكمال». في هذا المكان، لا شك أن الملك سعود أُخذ بسرمدية الإسلام وبخُيلاء كونه من أكثر ممثليه مهابة بعد اثني عشر قرناً.

إلا أن الزيارة الملكية بلغت أوجها مساء 15 شباط/فبراير في إشبيلية المتلألئة بالأنوار. فنظمت بلدية المدينة على شرفه حفلاً شعبياً. صدحت الألحان والأغاني، وكان برج الخيرالدا وبرج الذهب يتوهجان ليلاً مثل المذاخر الثمينة، فيما الراقصون يتمايلون أمام الملك ويعرّفونه على روائع فن الفلامنكو. ورافقتهم فرق «تونا» الموسيقية الصغيرة التي ضمّت طلاباً شباناً ارتدوا أزياء من عصر سرفانتس. لم يعرف الملك كيف يعرب لهم عن رضاه، فأظهر «عظمته» (splendor بالإسبانية) كما يدعو الإسبان السخاء، مغدقاً عليهم مبالغ كفيلة بإعالتهم لأشهر عديدة.

وفي 17 شباط/فبراير، غادر الملك وحاشيته إشبيلية إلى المغرب حيث سبقهم خبر الاستقبال الذي حظوا به في إسبانيا. ولم يشأ الملك محمد الخامس الذي كان قد صادفهم في مدريد أن يتخلّف عن هذا التكريم. أليس هو أيضاً من أبرز الشخصيات الإسلامية؟ ومن جديد، تعاقبت الحفلات الفخمة وعروض القوات المسلحة وعروض الحرس البربري حيث ظهر العاهلان على جوادين مطهّمين بالذهب تحت المظلات الكبيرة التي قام دولاكروا بتخليدها في لوحاته. وفي الرباط، أطلع العاهل السعودي ملك المغرب على المحادثات التي أجراها مع الرئيس أيزنهاور.

في 20 شباط/فبراير، انتقل إلى تونس حيث تباحث في قصر السعادة مع الرئيس بورقيبة. وفي ليبيا التي وصلها في 23 شباط/فبراير، استقبله حشد فاق عدده المئة ألف شخص استقبالاً مندفعاً في مطار طرابلس، فيما حيّته 101 طلقة مدفع لدى ترجّله من الطائرة. وكلّما اقترب من الشرق، اتخذت رحلته طابعاً تمجيدياً.

وأخيراً، ها هي القاهرة بأهراماتها ومآذنها المشيقة التي يطوّقها التحليق الهائل لصقور النيل.

إنها المحطة الحاسمة، تلك التي سيعرض خلالها الملك سعود مبادئ مبدأ أيزنهاور لا للرئيس عبد الناصر فحسب بل لشكري القوّتلي، رئيس الجمهورية العربية السورية، ولحسين، ملك الأردن الذي

جاء للقائه خاصة.

XCIII

في 27 شباط/فبراير، عقد الملك سعود وجمال عبد الناصر وشكري القوّتلي والملك حسين اجتماعاً في قصر عابدين للاستماع إلى الملك سعود في ما يتعلّق بعرض أيزنهاور. وما إن بدأ الملك يتكلم حتى ارتسمت ابتسامة ساخرة على وجه عبد الناصر.

بادره الرئيس المصري قائلاً: «يقوم مبدأ أيزنهاور على عدد من الأمور الملتبسة. أولاً، إنه يقوم على أنه يوجد «فراغ» في الشرق الأوسط بسبب تواري فرنسا وإنكلترا. وفي الواقع، تخطئ وزارة الخارجية الأميركية، فلا «فراغ»؛ ولو كان ثمة فراغ، فعلينا أن نسدَّه...»[805].

أضاف شكري القوتلي: «لقد اتخذت الحكومة السورية موقفاً بهذا الشأن. فالاعتراف لأية قوة عظمى بحق التدخل في شؤوننا يعني الاعتراف بحقها في التدخل الدائم.»[806].

وسأل عبد الناصر: «ماذا قد يحدث لو أعلنت روسيا غداً أن ثمّة فراغاً لا بد من سدّه في اليونان أو النروج أو إيران، وأنه يتعيّن عليها تعويضه؟[807] ستكون النتيجة بالطبع حرباً عالمية، وتصبح القوة حينها هي الحكم الوحيد.»

وتدخّل الملك حسين: «مع ذلك، ثمّة ناحية إيجابية في الاقتراح الأميركي...»

سأل شكري القوّتلي: «ما هي؟»

رد الملك:

«الضمانة ضد اعتداء بلد تحكمه الشيوعية الدولية...»

فصاح الرئيسان السوري والمصري معاً: «ولكن متى هدد الاتحاد السوفياتي بالاعتداء علينا؟ لقد قامت روسيا لتوّها بإبعاد المعتدين عنا. إنها تقدّم لنا يومياً مساعدة لا تقدّر بثمن!».

علّق عبد الناصر بعد لحظات من التفكير: «هكذا إذن! إذا كان مبدأ أيزنهاور يحمينا من أي اعتداء، أياً كان مصدره، فهذه مسألة أخرى... ولكن، لنفترض أن فرنسا وإنكلترا اعتدتا علينا مجدداً، فماذا تفعل الولايات المتحدة؟ إن مبدأ أيزنهاور لا يذكر شيئاً بهذا الخصوص، ويُغفل التطرّق إلى اعتداء محتمل لإسرائيل علينا...».

وقال شكري القوتلي: «إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق التي يهددها الاتحاد السوفياتي. وبالتالي، فمبدأ أيزنهاور يحمي إسرائيل بالدرجة الأولى.»

استنتج عبد الناصر: «صدّقوني، يستحيل علينا التخلّي عن الحياد للاصطفاف حول مبدأ الرئيس أيزنهاور. لا ريب أننا سنظل نتقبل فكرة المساعدة الاقتصادية الأميركية، على ألا تقترن بأي شرط سياسي. أما الاستعانة بالقوة المسلحة للولايات المتحدة للتحكم في خلافاتنا، فدونها هوّة شاسعة نحرص على عدم تخطيها. إن ذلك يعني إعادة الذئب إلى الحظيرة. على سياستنا أن تعمل على ردع القوى العظمى كافّة، أياً كانت، عن التدخل في شؤوننا.[808]»

من الثابت أن مبدأ أيزنهاور سوف يقسم دول الشرق انقساماً أكثر حِدّةً من أي وقت مضى عوضاً عن إقامة الوحدة بينها.

إنّ هذا المشروع يقسم الشرق إلى قسمين. من جهة، المناوئون لمبدأ أيزنهاور، وهم الجمهوريون التقدميون؛ ومن جهة أخرى، أنصاره، أي الأنظمة الملكية التقليدية. غير أن الفصل بين المعسكرين أشدّ تعقيداً مما تحمل على الظن نظرة سريعة إلى الخارطة.

فداخل الأنظمة الملكية قسمٌ من الشعب المستاء من حكامه يتحرك سرّاً ويشخص نحو القاهرة، وكأنها الموقع الذي سيأتيه منه الفرج والتحرر.

كان هذا هو الوضع في المملكة العربية السعودية، وفي العراق، وبصورة أكثر خطورة في الأردن الذي أصبح، خلال بضعة أسابيع، العصب الحسّاس في الشرق.

XCIV

«دولة مفصل»، «دولة فصامية»، استُعملت شتّى الصِيَغ لوصف الأردنّ، هذا البلد الجذّاب الذي تعتبر طبيعته من بين أرقى المشهديات في العالم. وهذه المملكة الصغيرة التي أنشأها الإنكليز عام 1919، والواقعة على هذه الضفة وتلك من نهر الأردن، جزء منها في البادية وجزء في التلال المخضوضرة في فلسطين. إنها حدود مصطنعة ولكن هذا البلد يتمتع بشخصية مشرقة. إنه بلا منازع أفقر البلدان العربية، ولكن القول إنه فقير لا يعبّر كفاية عن وضعه، فبؤسه مثير للشفقة. ويتعيّن على هذه المملكة التي لا تملك إطلاقاً أية موارد طبيعية، إلى جانب سكانها البالغ عددهم 600 ألف نسمة، رعاية نحو 500 إلى 600 ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في مخيّمات داخل حدودها. سمّيت المملكة في بادئ الأمر «شرق الأردنّ» ـ أي البلد الواقع « أبعد» من نهر الأردن. ويلائمها هذا الاسم تماماً، فكونها مجرّد أرض واقعة «أبعد» من شيء يعني البقاء في وضعية ملتبسة تكاد تكون غير محسوسة.

بالكاد يتجاوز الملك حسين الذي يحكمها ربيعه العشرين. ولو لم يكن المرء على علم بالنضج المبكر للعرب، لظنّه أحياناً مراهقاً. إنه ينتمي إلى السلالة الهاشمية التي لم تكن قصّتها سوى سلسلة طويلة من المآسي. ففي عام 1916، وقع اختيار لورانس على هذه الأسرة من الأمراء التي تتحدّر من السلالة النبوية الشريفة، واقترح عليها أن تتسلّم زمام مصائر العالم العربي. وتوصّل إلى إقناعها، خلال الحرب العالمية الأولى، بأن الشرق سيكون برمّته ملكاً لها لو تبنّت بدون تحفّظ قضية إنكلترا. وعلى هذا النحو، بوسع حسين المسنّ، شريف مكّة، أن يحتفظ بالحرمين الشريفين ومملكة الحجاز التي يورثها لابنه علي؛ وبوسع ابنه الثاني عبد الله أن يحكم القدس ويبسط سلطته على مملكة جميلة تضمّ فلسطين وشرق الأردن معاً. أما ابنه الثالث، فيصل، فسوف يعتلي عرش العراق وسوريا. وانطلق الهاشميون في هجوم على الامبراطورية العثمانية، واثقين من هذه الوعود، ومنبهرين بالمستقبل المغري الذي ارتسم أمام عيونهم.

ولكن ابن سعود طرد حسين من الحجاز؛ وطرد الفرنسيون فيصل من سوريا؛ والإنكليز أنفسهم أقصوا عبد الله من فلسطين. ولم يبق من الاتحاد العربي العظيم الذي كان لورانس يحلم به سوى أشلاء.

الآن، تزحف الكائنات الصغيرة،
لكي ترقّع لنفسها أكواخاً
في ظل هديتك الفاسدة[809]...

هكذا كتب مؤلّف أعمدة الحكمة السبعة في نوبة يأس[810]. ومنذ ذلك الحين، سدّد أفول القوة الإنكليزية في بغداد وعمّان ضربات قاتلة إلى أفراد هذه السلالة. كانت عروشهم تشهد كل يوم المزيد من الزعزعة وسلطتهم تتعرّض للمزيد من التشكيك، من حيث أنها قامت على وعود نكث بها

أصحابها. وحفلت عهودهم بأعمال العنف والانقلابات والجرائم ونوبات الجنون، الأمر الذي جعل منهم، نوعاً ما، أشبه بأسرة فيتلسباخ الشرق.

في عام 1948، وعلى إثر الحملة على الدولة الإسرائيلية الناشئة، ضمّ شرق الأردن قسماً من فلسطين وبدّل اسمه إلى الأردنّ. ولكن هذه الزيادة في أراضيه أدّت إلى تدهور خلله الداخلي. أصبح الأردن أشبه بدماغ تتناحر فلقتاه على الدوام الواحدة مع الأخرى، ولا يحافظ على بقائهما معاً سوى التهديدات التي تتعرّضان لها بسبب قربهما من إسرائيل.

كانت الفلقة الواقعة شرق الأردن مأهولة بالبدو التقليديين المتمسكين بكل جوارحهم بالملكية، وهم على صِلة وثيقة مع العشائر السعودية التي ترتحل في الجهة الأخرى من الحدود الشرقية للبلاد. وكانت الفلقة الفلسطينية مأهولة بالحضر من التجار والمزارعين الذين يضمّون بعض أكثر العائلات علماً وثقافة في الشرق. كانت هذه العائلات التي تعيش على فكرة واحدة هي استرجاع وطنها المفقود ليبرالية وجمهورية بالأحرى. وكانت تتمتع، نظراً إلى تطورها أكثر من سائر أبناء بلدها، بحسّ سياسي أكثر حِدّة، ولا تُخفي ازدراء صريحاً للبدو المتقشفين والأمّيين الذين كانوا سنداً للعرش حتى ذلك الحين. وفيما كان سكان «شرق الأردن» يشخصون إلى الرياض وبغداد، كان «الفلسطينيون» يرنون إلى دمشق والقاهرة. ولم يكن من السهل الحفاظ على الانسجام بين هذين الكيانين اللذين لا يجمع بينهما شيء، لا الآراء ولا التطور الفكري ولا مستوى العيش.

غالباً ما شُبّه الشرق الأدنى بمخزن للبارود، ولكن مركز هذا المخزن هو الأردن. كان هذا البلد، الواقع على حدود إسرائيل، كذلك قائماً عند ملتقى البلدان العربية كلها، وليس بوسعه ألا يخضع لكل النزعات التي تمزّق هذه البلدان وتتجاذبها. كان كذلك أرض التلاقي بين «إسلام البادية» و«إسلام المدن»، بين الموقّعين على حلف بغداد والمناوئين لذلك الحلف، بين دعاة الحياد وأنصار السياسة الموالية للغرب. وكانت الكثرة من القوى المتعارضة تتواجه في هذا النطاق المغلق ويهيّئ فيه وضعاً متفجراً.

لقد أثار فيه التوقيع على حلف بغداد وإخفاق مهمة المارشال جيرالد تامبلر، إثر مهمات كثيرة أخرى، سلسلة طويلة من القلاقل. فغداة إقالة غلوب باشا، عُهِد في قيادة الجيش إلى ضابط شاب في الرابعة والثلاثين من العمر هو النقيب علي أبو نوار الذي سرعان ما رقّي إلى رتبة لواء. وكانت أحداث السويس التي اندلعت بعد بضعة أسابيع قد أحالت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 1956 إلى المرتبة الثانية. وقد كرّست هذه الانتخابات فوز القوميين الفلسطينيين وأرغمت الملك على تكليف سليمان النابلسي، وهو أحد تجار نابلس، تشكيل الحكومة[811].

كان اللواء أبو نوار موالياً لمصر ويتطلع إلى أن يضطلع في الأردن بدور أشبه بدور «الضبّاط الأحرار» في القاهرة. وكان سليمان النابلسي، وهو رجل مثقف وجذّاب، درس في الجامعة الأميركية ببيروت، يعتبر أن الأردن بلد غير قابل للاستمرار، ويصرّح علناً بأنه محكوم بالاندثار، ومن الأفضل له أن تستوعبه مصر بدلاً من إسرائيل. ومما لا شك فيه أن الرجلين كانا مرشحين للانسجام.

بادرا أولاً إلى توقيع حلف عسكري مع مصر وسوريا (28 تشرين الأول/أكتوبر)[812]، وثانياً إلى المطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات البريطانية التي ما زالت متمركزة في البلاد[813].

وعلى الفور، أعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تلغي المساعدة البالغة قيمتها 12.5 مليون جنيه استرليني التي تدفعها سنوياً إلى الملك. وكان هذا التدبير خطراً ولا سيما أن تلك المساعدات تستخدم

أساساً لتغطية النفقات العسكرية، وأن الجنود الأردنيين قد يتمردون إذا لم تصرف لهم رواتبهم بانتظام.

تسارعت الأحداث بسبب أزمة السويس. فبحجّة «ضمان وحدة الأراضي» الأردنية، دفعت سوريا بفرقتين عسكريتين عبر حدودها الشمالية[814]. ولدرء هذا التهديد، أرسل الملك سعود نصف الجيش السعودي إلى منطقة العقبة.

بادر النابلسي الراغب في «فلسطنة» الأردن، استعداداً لاندماجه مع مصر، إلى تطهير الإدارة والأجهزة الدبلوماسية. كان هذا الإجراء يعدّ، بموجب الدستور، انتهاكاً مباشراً لصلاحيات الملك. وتفاقمت الأزمة يوم أراد رئيس الحكومة كذلك تغيير الموظفين في البلاط، واشترط استقالة 30 من كبار الموظفين الذين كانوا الخدم الأوفياء للملك عبد الله المسنّ[815]. وللمرة الأولى، شعر حسين بأن عرشه مهدّد. فحاول أن يتفادى الضربة بإقالة ثلاثة وزراء. وردّت الحكومة بتصويت البرلمان على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. وكان هدف حكومة سليمان النابلسي إقامة سفارة سوفياتية في عمّان على أن تزوّدها هذه السفارة بالوسائل لتنظيم انتفاضة شعبية وإمكانية الحصول على أسلحة من وراء الستار الحديدي. ولم يكن كل ذلك سوى مناوشات تمهيدية. ولكن الوضع أوشك أن يتدهور تدهوراً سريعاً، حين غادر الملك حسين عمّان إلى القاهرة لسماع العرض الذي قدّمه الملك سعود حول نتائج زيارته إلى واشنطن (27 شباط/فبراير).

عندما عاد الملك إلى عاصمته في أوائل آذار/مارس، أحضر له عامل جديد أسلحة لم يكن يتوقّعها في الصراع المتفاوت الذي يخوضه ضد حكومته، وهذا العامل هو مبدأ أيزنهاور. وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام المالية للقانون الذي خضع للتصويت في الكونغرس الأميركي سمحت للولايات المتحدة بأن تحل محل إنكلترا لتسديد المساعدة التي لا غنى عنها من أجل استقرار الميزانية الأردنية؛ أما الأحكام العسكرية لهذا القانون فيبدو أنها لصون العرش الهاشمي من أي اعتداء تدبّره «عناصر مغرضة».

إلا أن الإجراءات التنفيذية لمبدأ أيزنهاور في ذلك الحين كانت غير واضحة المعالم على الإطلاق. وما لم يلتمس نص هذا القانون صراحة، فهو لا يجيز التدخل العسكري للولايات المتحدة إلا إذ تعرّضت وحدة أراضي أحد بلدان الشرق الأدنى للتهديد، من الخارج، من جانب دولة تنتمي إلى الكتلة السوفياتية . فهل ينطبق هذا القانون على الوضع الخاص للأردن الذي يتعرّض للتهديد بانتفاضة داخلية؟

طرح الملك حسين الذي أراد استجلاء الأمر هذا السؤال على لستر مالوري، السفير الأميركي في عمّان. وبعد استشارة واشنطن، حمل هذا الأخير إلى الملك تأكيدات قاطعة.

قال له: «تعتبر الولايات المتحدة أن وحدة أراضي بعض دول الشرق الأوسط عنصر حيوي لأمنها الخاص»، فسأله الملك: «ولكن كيف يترجم هذا المبدأ على أرض الواقع؟».

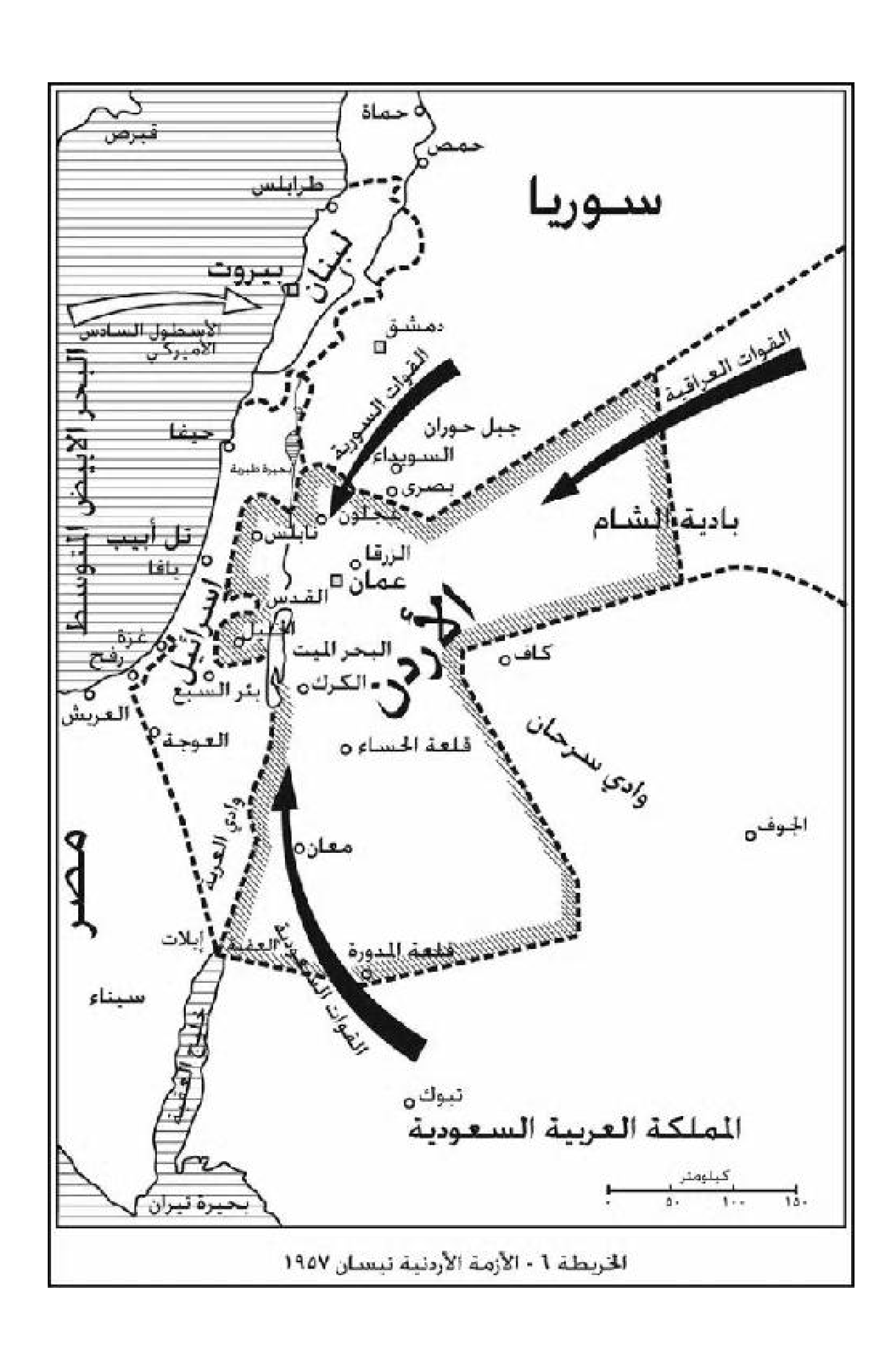
أجاب مالوري: «يوم يصرّح جلالتكم علناً أن وحدة أراضي الأردن مهددة من الشيوعية الدولية، سوف تعتبر واشنطن نفسها ملزمة بأن تهبّ لنجدتك.»

بفضل تعميم دلالي لم يلحظه الكونغرس الأميركي بدون شك، أصبحت «وحدة الأراضي» تعني «الحفاظ على نظام الحكم»، واستبدل «اعتداء دولة شيوعية» بتعبير «تهديد تثيره الشيوعية الدولية»[816].

أرضى هذا التأويل لمبدأ أيزنهاور العاهل الأردني كل الرضى. فلم يقرر الملك باندفاع الشباب وبتشجيع من بعض كبار الموظفين في البلاط أن يواجه هذا التحدي فحسب بل أن يسرّعه لأنه يبدو محتوماً.

XCV

في الحقيقة، لم يكن الملك حسين يعتزم اللجوء إلى المساعدة الأميركية إلا كحلّ أخير. كانت ورقة يضعها جانباً في حال وصل الأردن إلى شفير الهاوية.



الخريطة ٦ - الأزمة الأردنية نيسان ١٩٥٧

كانت خطته تقوم في الوقت الحاضر على «إلغاء فلسطنة» المملكة، أي إقصاء جميع العناصر الليبرالية والتقدمية والموالية لمصر في الإدارة المدنية والعسكرية؛ والتخلّص من حكومة النابلسي؛ وحلّ البرلمان، وإنشاء نظام سلطوي يكون هو على رأسه. وللتوصل إلى ذلك، لم يكن بوسعه سوى الاعتماد على القسم الموالي للملكية والمحافظ من الشعب، وكذلك على الوحدات البدوية في الجيش. ولكن هل سيكون عديد هذه الوحدات كثيراً؟ قبل مباشرة المرحلة الحاسمة، تقتضي الحكمة أن يزيد عديدها. ولهذه الغاية، لم يتردد الملك حسين في اتخاذ مبادرة جريئة. فاتصل سرّاً بالملك سعود، وتوسّل إليه أن يمنحه مساعدته، وهي مبادرة لا مثيل لها في سجلاّت السلالة الهاشمية.

عندما سمع العاهلُ السعودي الملكَ حسين يلتمس مساعدته، لم يستطع أن يكبح شعوراً بالانتصار. لم يكن والده ابن سعود يتوقع يوماً أن يطلب أحد الهاشميين حماية أحد بني سعود! طوال أجيال عديدة، تواجهت السلالتان الغريمتان الواحدة ضد الأخرى بسبب ضغينة عمياء. كم مضى وقت منذ أن شارك الأمير الشاب سعود، وهو لا يزال مراهقاً، في معركة تُرَبة التي شرّعت أمام آل سعود أبواب الحجاز! إلى هذا الغرور السلالي أضيف رضى شخصي. فحسين يستعين به لمواجهة انتشار النفوذ الناصري، وللحد من طموحات غريمه! يا له من انتقام من الأسلوب الفظ الذي استقبله به رئيس الوزراء المصري في قصر عابدين!

استجاب الملك سعود على الفور لطلب الملك حسين. وبعد بضعة أيام، عقد العاهلان لقاء سرّياً عند الحدود الأردنية ـ السعودية.

بادره الملك حسين قائلاً: «عرشي في خطر! مستقبل الأردن بين يديك! لا تدع هذه المملكة تندثر! سوف تبتلعها الهجمات المتضافرة لمصر وسوريا. وغداً، يصبح لديك نظام شيوعي على حدود بلدك. بالله عليك، ساعدني قبل أن يسبق السيف العذل!».

هدّأ الملك سعود من روعه فهو لن يتخلّى عنه، وسوف يزوّده بكل البدو اللازمين لسحق «القوى المغرضة» التي تهدد عرشه.

عندما عاد الملك حسين إلى عمّان، اتخذت الأحداث منحى مأساوياً. فالفرقة السورية التي تحتل منطقة عجلون قطعت الخطوط الهاتفية بين الأردن وسوريا والعراق، وتحكمت في كل الاتصالات الداخلية في شمال البلاد. واجتازت كتائب عراقية الحدود الشمالية ـ الغربية، متأهبة للانقضاض على عمّان لكي تستبق السوريين. وكان الأردنيون في حالة من الغليان، ولكن وسط هذا الوضع المحفوف بالمخاطر، كان الأمر الوحيد الذي يشيع الطمأنينة هو وفاء الملك سعود بوعده. فتدفقت تعزيزات بدوية متنامية الأعداد لتزيد عديد الوحدات الموالية للنظام الملكي. كان الإسلام المحافظ يستعدّ للحدّ من الإسلام التقدمي...

أعطى الملك حسين الذي اطمأنّ لاكتمال عديد قواته الأمر إلى أربع وحدات بدوية للذهاب إلى الزرقاء والتمركز في موقع الوحدات الفلسطينية هناك. كانت الزرقاء مركزاً عسكرياً هاماً يقع على مسافة عشرين كيلومتراً شمال ـ شرق العاصمة الأردنية. وقد استقر فيها المقر العام للفرقة العربية، كما أنها الموقع الذي تجمّع فيه الضباط القوميون الذين يتهيأون للإطاحة بالملك. فقرر هؤلاء، إذ خشوا أن يتشرذموا، وأن تتشرذم الأفواج التي يتولّون قيادتها، الانتقال إلى التنفيذ قبل فوات الأوان.

وفي 7 نيسان/أبريل، عند الفجر، تلقّى الملك اتصالاً هاتفياً سرّياً يحذّره من أن بعض الوحدات المصفّحة غادرت الزرقاء باتجاه عمّان؛ فاتصل برئيس الحكومة، ثم بوزارة الدفاع، مستفسراً عن معنى هذا التحرك.

أجاب الوزيران: «لا علم لنا بذلك على الإطلاق!».

فاتصل الملك باللواء أبو نوار.
أجابه رئيس هيئة الأركان: «لا داعي للقلق، فهذه الوحدات تقوم بتدريب.»
ففي هذه الأثناء، وصل رتل المصفّحات إلى عمّان وطوَّق القصر الملكي ومقرّ إقامة الملكة الأم زين الشرف. وسرت الشائعة أن الضابط الذي يقود المفرزة يحمل في جيبه نصّ تنحي الملك عن العرش، وأن مهمته تقوم على إرغام الملك على توقيعه. وحينها، ينقل حسين على الفور بالطائرة إلى قبرص، وقد اتخذت الإذاعة الأردنية استعداداتها لإعلام الشعب بنبأ رحيله[817].
ولكن الحرس البدوي الذي يؤمّن حماية القصر كان قد تعزز فتردد المتآمرون، لم يحسنوا التخطيط لانقلابهم، فجنود الفوج المصفّح لم يُصر إلى إطلاعهم على الهدف الحقيقي للعملية. فقد خشي رؤساؤهم أن يتمردوا حين يعلمون أنهم قد استُغِلّوا لتضييق الخناق على الملك.
خرج الملك من القصر، مدركاً ماذا يعني هذا التجمهر الغريب. وكان ممتقع السحنة. اقترب من المدخل بملامح منقبضة، وتأمّل بصمت الضباط الذين يأمرون المفرزة. كان هؤلاء متجمعين عند أسفل السلم.
سألهم بغتة: «ماذا جئتم تفعلون هنا؟»
لم يعرف الضباط الذين ارتبكوا بماذا يجيبونه. كانوا يعتزمون أن يتحادثوا مع الملك على انفراد في مكتبه، وها هم مضطرون إلى أن ينتزعوا تنحّيه عن العرش علناً، أمام جبهة القوات. بدا لهم الأمر مستحيلاً.
أجاب أعلاهم رتبة مرتبكاً: «جئنا نؤمّن سلامة جلالتكم.»
أعلن حسين بنبرة قاطعة: «أشكركم، ولكنّ سلامتي ليست مهددة على الإطلاق. عودوا إلى الزرقاء، ولا تغادروها حتى يأتيكم أمر جديد.»
بعد لحظات من التردد، عاد الضبّاط أدراجهم. ورجعت القوات إلى معسكراتها. أخفق الانقلاب، ولكن الملك أدرك تماماً الخطر الذي أفلت منه توّاً. لقد فقد ثقته بالضباط «القوميين» الذين لم يكفّ عن ترقيتهم.
في اليوم التالي، كانت للعاهل الأردني لقاءات سرّية مع مجموعة صغيرة من الضباط الملكيين الذين لم يتورّطوا في المؤامرة. وعلى إثر هذه اللقاءات، ذهب الأمير محمد، الشقيق الأصغر للملك، والأمير زيد، ابن عمه، إلى معسكر الزرقاء، وكشفا للوحدات الموالية أن قادتهم أساءوا استغلال ثقتهم عمداً. وحين علمت الوحدات بالدور الذي كان مقرراً لها، استشاطت التشكيلات البدوية غضباً.
بعد يومين، تصاعد التوتّر في الزرقاء. وترقّب الجميع انتفاضة عامة بين لحظة وأخرى. ولم يعد الملك الذي يعلم أن حياته في خطر يغادر قصر بسمان الواقع على تلّة تشرف على العاصمة.
كانت أفواج البدو هي الوحدات الوحيدة في الجيش الأردني التي ظلّت تُعرب عن ولائها للعرش. كان هؤلاء المحاربون بسطاء، يحدوهم إيمان صلب. لا يعرفون سوى أن مليكهم الذي هو كذلك سليل النبي (صلعم) مهدد بالقتل. كانوا لا يدرون إطلاقاً الجوانب السياسية للوضع والأوامر «المغرضة» لا تؤثرعليهم. فالإطاحة بالملك، في نظرهم، فعل خسيس، بل والأسوأ من ذلك، تدنيس يعتزمون التصدي له بكل الوسائل. وقد وضع المتآمرون على رأس هذه الأفواج البدوية، إذ أيقنوا أن لا أمل لهم باستمالتهم إلى قضيتهم، ضابطاً قومياً ذا ميول «فلسطينية» هو الرائد معن أبو نوار، ابن عم علي أبو نوار، قائد هيئة الأركان.
في 13 نيسان/أبريل، قرر معن أبو نوار إبعاد الوحدات البدوية في الزرقاء، وأعطاها الأمر بالانطلاق ليلاً. ولكنّ موفدي القصر أبلغوهم، في زيارة سرّية قبل أيام، أنهم قد يُستغلّون في محاولة

انقلاب جديدة ضد الملك. ولذا، حرّضوهم على عصيان أوامر رؤسائهم في حال طلب إليهم هؤلاء القيام بمناورات حربية خارجة عن الإطار الروتيني المعهود.

رفضت القوات البدوية، إذ فطنت إلى مكيدة، أن تتجمع من أجل الانطلاق ليلاً. ولما عجز معن أبو نوار عن التغلب على ممانعتها، استعان بفرقة مدفعية كان ضباطها يؤيدون الإطاحة بالنظام الملكي. قال لهم إن الوحدات البدوية أعلنت عصيانها، وأعطاهم الأمر بحملها، مهما كلّف الأمر، على الانقياد للأوامر. فتح المدفعيون النار بعد أن أخفقوا في مهمتهم. ومنذ الرشقة الأولى، سقط قتيلان وخمسة وعشرون جريحاً.

فجر 14 نيسان/أبريل، تلقّى الملك الذي ظل حبيس قصره اتصالاً هاتفياً على خطه الخاص.

أعلن أحد معاونيه بصوت يخنقه الانفعال: «لقد انقسم الجيش إلى قسمين. والقسمان على وشك الاقتتال وقد أهرقت الدماء. فتعالوا في الحال لو شئتم تفادي حصول مجزرة!».

كانت الكارثة الكبرى، فلو سُحق البدو، لخسر العرش دعمه الأخير.

أعلن الملك الشاب: «لا يوجد سوى حل واحد. سأذهب إلى هناك. اتصل بقائد هيئة الأركان. أريده أن يرافقني.»

هرع علي أبو نوار، وتوسّل إلى الملك الشاب ألا يذهب إلى الزرقاء لئلا يتعرّض للموت بدون فائدة.

أجاب العاهل بنبرة حازمة: «كل هؤلاء الرجال هم جنودي. إذا كنت غير قادر على الحيلولة دون اقتتالهم، فما جدوى كوني قائدهم؟»

يتجلى في هذا الكلام الدم النبيل للهاشميين. وعبثاً حاول بعض أفراد الحاشية أن يثنوه عن عزمه. ولكنّ الملك ركب سيارة جيب، وأشار إلى اللواء أبو نوار أن يركب إلى جانبه. وانطلقت السيارة بأقصى سرعة على طريق الزرقاء.

في المعسكر، سرت الشائعة أن الملك اغتيل. ففقد البدو الذين بلغ توتّرهم ذروته سيطرتهم على أعصابهم وانطلقت بعض تشكيلاتهم عفوياً إلى العاصمة لمعرفة ماذا جرى.

على مسافة حوالى عشرة كيلومترات من المعسكر، لمحت سيارة الجيب الملكية رتلاً من الشاحنات العسكرية يتقدم نحو عمّان. أهم أصدقاء يهرعون لنجدة الملك؟ أم أعداء قادمون لاغتياله؟ كان اللواء أبو نوار ممتقع الوجه، والملك لا يحرّك ساكناً. وبهدوء شديد، ركن سيارته الجيب جانباً وترك الرتل يمر.

عندما لمح الجنود الملك في سيارته، تحوّل توجّسهم إلى عاصفة من الحماس. فهتفوا له هتافات محمومة، ثم راحوا يزعقون وهم يلمحون أبو نوار:

«هذا هو الخائن! اقتلوه!»

استطاع الملك بمشقة كبيرة أن يحرر قائد الأركان الذي أراد الجنود أن يعدموه في الحال؛ وأعطى لأبو نوار بنبرة حازمة الأمر الآتي: «عد إلى عمّان! سأتابع طريقي وحدي!».

امتثل أبو نوار، ووصل الملك حسين إلى موقع الحادثة. ترجّل من سيارته وتقدّم بجرأة بين الفريقين المتخاصمين.

صاح بهما وهو يبسط ذراعيه: «قيل لكم إنني خائن! لو كنتم تصدّقون ذلك فعلاً، فاقتلوني! أفضّل الموت بينكم على تحمّل ازدرائكم!».

أثار هذا التصريح موجة من الذهول. كيف يقاومون شجاعة هذا الملك الشاب الواقف بين جبهتين متخاصمتين، مشرعاً صدره لطلقات الرصاص، ومتوسّلاً جنوده أن يقتلوه بدلاً من أن يتقاتلوا؟

لم يصدّق البدو، قُدامى المحاربين في الفرقة العربية، عيونهم. وبعد لحظة من الحيرة، كفّوا عن الاقتتال وهم يبكون، واقتربوا لتقبيل يدي الملك. كان التأثر في ذروته. وفجأة، علت الهتافات من كل حدب وصوب.

«عاش ملكنا حسين! عاش سليل النبي! أطال الله عمر مليكنا الحبيب!».

أمرهم الملك بنبرة هادئة: «والآن، عودوا إلى معسكراتكم، ولا تخرجوا منها لأي سبب كان، إلا إذا أمرتكم شخصياً بذلك.»

عادت الوحدات العسكرية، الواحدة تلو الأخرى، إلى معسكراتها وتوقفت عن القتال. وقام الملك حسين باستعراض كل فرقة، ثم تناول الغداء في نادي الضباط. وعندما عاد إلى العاصمة قُبيل المساء، كان الهدوء قد استتبّ في المقر العام للفرقة العربية. لقد أسهم تدخّله الشخصي في الحفاظ على وحدة الجيش.

XCVI

ولكنّ مهمته لم تنتهِ عند هذا الحدّ. كان ينتظره الأصعب، ألا هو الحيلولة دون التمرّد الشعبي الذي لم يكن العصيان العسكري سوى تمهيد له.

بعد العودة إلى عمّان، أقال الملك حسين اللواء أبو نوار. ولكنه تركه يرحل إلى سوريا مزوّداً بتصريح أمان، خشية أن تعود القلاقل إلى صفوف الجيش لو أخضعه للمحاكمة. وعيّن مكانه ضابطاً فلسطينياً آخر هو اللواء علي حياري، ثم طالب بإقالة حكومة النابلسي.

في هذه المرحلة من الأحداث، سعى الملك حسين جلياً إلى إيجاد حلّ وسط. كان يريد إعادة سلطته بواسطة حكومة تستطيع، مع ولائها له، الاعتماد على أكثرية نيابية. ولكنّ كل الشخصيات المرشحة لتشكيل حكومة جديدة اعتذرت. وبعد ثمان وأربعين ساعة من المساعي غير المثمرة، وجد الملك أخيراً مرشحاً لرئاسة الحكومة هو فخري الخالدي، السياسي المحنّك الذي استطاع أن يحافظ على صداقات في المعسكرين. كان الخالدي حريصاً في البداية على استعادة سليمان النابلسي كوزير للخارجية.

وسرعان ما تبيّن أنه لا وجود لأية تسوية بين البرلمان بأغلبيته من الجمهوريين القوميين، وبين أنصار نظام ملكي وسلطوي. وطالب اللواء حياري الذي لم يعرف بدور بعض موفدي القصر في عصيان الزرقاء بتوقيف أربعة ضباط من البدو الذين تصرّفوا بتحريض من موفدي الملك إن لم يكن بناء على تعليماته المباشرة[818]. ولما رفض الملك حسين إصدارعقوبات بحق الذين ناصروه ودعموه، قدّم له اللواء حياري استقالته، ثم رحل إلى سوريا لموافاة أبو نوار بعد أن استشعر أنه لا مفرّ من حدوث مواجهة دموية.

بعد إخفاق كل مساعي التوفيق، لم يعد أمام الملك حلّ آخر سوى التنحّي عن العرش أو فرض مشيئته بالقوة. فلم يتردد واختار الحلّ الثاني. فعيّن أحد البدو قائداً للجيش وأقال ثلاثين ضابطاً معروفين بميولهم القومية، وبادر إلى تشكيل حكومة جديدة تتألف حصرياً من كبار أعيان القصر، وتولّى بنفسه إدارتها.

تفجّر الغضب الشعبي هذه المرّة. فنزلت الجماهير إلى الشوارع، مشحونة بسبب التوتّر الذي ساد البلاد في الأيام الأخيرة، وراحت تخرّب المباني الحكومية. وفي الوقت نفسه، تجمّع زعماء الحزب القومي في نابلس ووجّهوا إلى الملك، متمترسين في حصن المعارضة المناهضة للأسرة الهاشمية،

إنذاراً حقيقياً. طالبوا بالعودة الفورية لأبو نوار والضباط الذين أقيلوا، وإقالة معظم كبار موظفي البلاط، والتنكر المطلق لمبدأ أيزنهاور، وطرد مالوري، سفير الولايات المتحدة.

رفض الملك حسين أن يأخذ هذه المطالب في الحسبان. وفي الساعة التالية، أقلّته طائرته إلى محطة الضخ H 3 الواقعة في قلب البادية، حيث التقى لقاء خاطفاً ابن عمّه فيصل الثاني، ملك العراق، الذي وعده بدعم الطيران وسلاح المشاة المؤلّل العراقيّين في حال هاجمت القوات السورية مدينة عمان.

بلغت الأزمة ذروتها، فإما أن ينتصر الملك أو يُبتلع الأردن...

أعطى الملك حسين، لدى عودته إلى عمّان، الشرطة والقوات الموالية الأمر بسحق التمرد. وأقبلت سيارات مصفّحة وشاحنات محمّلة بالبدو من كل الجهات، وأنزلت ركابها في شوارع العاصمة. بدأت حرب الشوارع. وسرعان ما أقامت الجماهير المتشنّجة المتاريس. فتحت مجموعات من الأنصار النيران من كل الجهات، من شقوق الأبواب والشرفات والسطوح التي كمنوا فيها. فرفعت الرشاشات، وانفجرت القنابل؛ وبقرت العبوّات المفخخة الأرصفة فيما تقدّم جنود القوات الملكية بخوذاتهم المسنّنة ودروعهم القصبية وسط سحابة من الغبار والدخان. استمرت المعارك خمس ساعات، دارت خلالها مجزرة حقيقية بين قوى الأمن والبدو. ومع هبوط المساء، كانت الغلبة أخيراً لقوى النظام. وتفرّقت الجماهير بينما لمَّت شاحنات عسكرية جثث الضحايا...

في صباح اليوم التالي، أدلى الملك حسين بتصريح عبر الإذاعة. أكد أن أبو نوار خطّط، بتحريض من القاهرة، لمؤامرة كانت ترمي إلى اغتياله.

أضاف الملك: «لقد أُحبطت هذه المؤامرة في الوقت المناسب، وتمت السيطرة على العصيان. ولكنّ بعض العناصر في خدمة الشيوعية الدولية ما زالت تنشط. إنني أناشد العالم الحرّ أن يساعدني للحفاظ على وحدة الأراضي الأردنية!».

لُفِظت الكلمات السحرية. فتحرَّكت آليّات مبدأ أيزنهاور. ونُقل الأمر بالتدخل عسكرياً إلى البنتاغون، وأصدر البيت الأبيض بياناً قال فيه إن «وحدة الأراضي الأردنية تكتسب أهمية حيوية للولايات المتحدة وسائر العالم الحرّ.»

XCVII

في مُحاذاة الريفييرا الفرنسية، حيث كان الأسطول السادس الأميركي يستريح، بدأت الاستعدادات للقتال، بعدما أُبلِغ الأمر بالإبحار الذي أصدرته واشنطن ليل 25 نيسان/أبريل. كان طاقم الملاحة في مأذونية، ومعظم الضباط والعناصر على البر. فراحت سيارات الشرطة العسكرية تجوب شوارع كان وأنتيب وفيلفرانش وجوان لي بان، وقد أضاءت مصابيحها، وباشرت في الحانات والمراقص الليلية عملية مصادرة حقيقية للبحارة. كان قد دُعي لقضاء الليل على متن حاملة الطائرات Forrestal وفدٌ رسمي يضمّ وزير المال البلجيكي وزوجته، وبعض أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي وحوالى عشرين صحافياً مدعوين لحضور عرض عسكري في اليوم التالي.

جرى ترحيل هؤلاء في زوارق، بعد إيقاظهم من فراشهم مذعورين، إلى الشاطئ بدون توضيح لما يحدث. وساد نشاط محموم في كل السفينة. وراحت المبارق تعمل بلا هوادة، ومكبّرات الصوت تزعق. ورفِعت أعلام التأهب على صواري الإشارات. وأذكيت النيران وفُكّت حبال المدافع. وعند الفجر، أبحر الأسطول السادس وتوجّه نحو عرض البحر. فبما أن الحكومة الأميركية قررت أن تقوم باستعراض عضلات جديد، فهي تريد أن يكون هذا الاستعراض سريعاً ومذهلاً.

ولا بد من الاعتراف بأن المشهد كان مذهلاً، لأن الأسطول السادس الأميركي هو أعظم كتلة فولاذية مخرت عباب بحار الأرض يوماً. كانت تضمّ حاملتي طائرات: Forrestal ، وهي وحش تبلغ زنته 60 ألف طن، و Lake Champlain وزنتها 30 ألف طن؛ بالإضافة إلى طرّادتين ثقيلتين تبلغ زنتهما 170 ألف طن هما Des Moines و Salem التي تحمل بصمة اللواء البحري براون؛ فضلاً عن Wisconsin ، وهي «سفينة حربية» زنتها 45 ألف طن؛ و19 مدمّرة؛ وحاملتين لفرقة كوماندوس الهجوم؛ وغوّاصتين؛ و«سفينة إنزال» يمكن أن تصلح كجسر عائم؛ وناقل فائق السرعة، إضافة إلى قافلة السرب المؤلّفة من كاسحات الألغام وسفن العمارة البحرية المساعدة، أي بالإجمال خمسين سفينة و25 ألف جندي.

تنقل Forrestal و Lake Champlain في جوفيهما 150 طائرة من سبعة أنواع مختلفة، بدءاً من القاذفة التي تزن 35 طناً إلى المطاردة والحوّامة، ويضم هذا السرب الجوي طائرات Cougar و Cutlass و Sky Warrior و Fury و Demon .

للتعويض عن التحصينات الضعيفة في ناقلة Forrestal التي لا تضم سوى 8 مدافع عيار 127، وإحدى سفن المواكبة مزودة بصواريخ Regulus ذات الرؤوس النووية التي يبلغ متوسط مداها 800 كلم، وبفضلها، بوسع الأسطول السادس، مع بقائه بعيداً عن الشواطئ، أن يمسح المنطقة بكاملها من الموصل إلى أسوان. وقد زوّدته أسلحته النووية بقوة قصف تمكّنه من التدمير في بضع دقائق أكثر مما فعلت كل الغارات الجوية في الحرب العالمية الثانية.

اجتاز هذا الأسطول الهائل الذي تقدّم بسرعة كبيرة، مخلّفاً وراءه خيطاً من الزبد، البحرَ الأبيض المتوسط ورسا قُبالة بيروت صباح 28 نيسان/أبريل. ومع ذلك، ومهما بلغت سرعته، فقد وصل بعد انتهاء المعركة. فحين بلغ المياه الإقليمية اللبنانية، كان الملك حسين قد استعاد زمام الأمور. وعاد الهدوء إلى الأردن بعد أسبوع محموم، وقامت مفارز لقوى الأمن بدوريات بطيئة في الشوارع المقفرة للعاصمة عمّان.

لا شك أن أميركا برهنت للعالم أجمع أنها قادرة على التدخل، متى شاءت، بقوة بحرية لا تستطيع أن تضاهيها أية قوة عظمى أخرى، ولكنّ الأسطول السادس لم يضطلع بأي دور في سحق العصيان.

لقد استتب النظام في المملكة الأردنية الهاشمية فقط بفضل شجاعة الملك حسين وعشائر الملك سعود.

XCVIII

في 30 نيسان/أبريل 1957، سافر الملك حسين إلى جدّة لتقديم الشكر إلى الملك سعود على المساعدة التي قدّمها له أثناء الأزمة العصيبة التي سُفكت فيها الدماء في بلده. فماذا كان ليجري لو لم تصل التعزيزات السعودية في الوقت المناسب لإنقاذ عرشه؟

رافق الملك حسين الذي ارتدى بزّة مشير طيّار وزير الخارجية الجديد سمير رفاعي، ورئيس الديوان الملكي، بهجت التلهوني. وفي البهو الأخضر الفسيح في القصر الملكي الجديد في جدّة الذي لا يبعد كثيراً عن المبنى العتيق الذي حكم فيه الحاكم الهاشمي الأخير للحجاز[819]، والذي يكمل تداعيه البطيء تحت الشمس، رمزاً للزمن الذي ولى، هناك وضع الرجال الأربعة نصّ البيان الذي سوف يشرح للعالم العربي مغزى لقائهما. كان نص البيان النهائي يرمي على وجه التحديد إلى

دحض الاتهامات التي تبثها إذاعة القاهرة التي لم تتردد في إدانة تواطؤ العاهلين مع «الإمبريالية الغربية».

ورد في البيان ما يلي:

«يشكّل الأردن خط الدفاع الأول للقومية العربية. ولقد اتفق العاهلان على تحديد القومية العربية كما يلي:

1o العمل على تعزيز استقلال البلدان العربية المتحررة من أي نفوذ أجنبي؛

2o تعزيز التعاون العسكري بين البلدان العربية المتحررة بمواجهة العدو المشترك؛

3o رفض الانضمام إلى أي حلف أجنبي؛

4o مساعدة الشعوب العربية التي ما زالت خاضعة للنير الإمبريالي على التحرر أو على إنجاز استقلالها؛

5o المحافظة على الوفاء لجامعة الدول العربية. »

كل ما يسعنا أن نقول عن هذا النص الذي يحمل توقيع سمير رفاعي إنه غير مقنع كثيراً. فلا بد من الإقرار بأنه احتوى ألفاظاً جوفاء ما لم تُعط الكلمات دلالة مختلفة عن دلالتها المألوفة. من هو «العدو المشترك» للبلدان العربية؟ لقد هاجمت إنكلترا مصر، ولكنها لم تهدد العراق قط؛ لقد شجبت روسيا العراق، ولكنها لم تتخذ على الإطلاق موقفاً ضد مصر. فبمن يفكّر العاهلان؟ بإسرائيل؟ بعبد الناصر؟ وقد يكون من الأصوب القول إن العدو المشترك للبلدان العربية هو بؤس الشعوب وعدم واقعية الكبار. كما بوسع المرء أن يتساءل عمّن تستهدفه الفقرة المتعلقة «بالشعوب العربية الخاضعة للنير الإمبريالي»؟ أيتعلق الأمر بمصر التي تعتبر خاضعة لنير موسكو؟ أيتعلق الأمر بالعراق حيث يمارس نوري السعيد سياسة مستلهمة مباشرة من داوننغ ستريت؟

لا ينبغي أن يلفتنا في هذا البيان مضمونه السياسي بل مضمونه العاطفي. «اتفق العاهلان...»، هذا هو العنصر الجديد والبارز الذي يتضمّنه البيان. لقد جرى اللقاء بين سعود وحسين، عشية الأزمة، في الصحراء، وأحيط بالكتمان الشديد. وهذه المرة، يلتقي العاهلان في وضح النهار ويعلنان على الملأ عزمهما على دفن خصوماتهما القديمة. وقد حصلت خطوة إضافية بهذا الاتجاه بعد أقل من خمسة عشر يوماً. في 11 أيار/مايو، شهد العالم العربي مشهداً لم يجرؤ أحد على توقّعه قبل سنوات. ففي ذلك اليوم، وصل الملك سعود إلى بغداد، وأطلقت المدافع 101 طلقة تحية له لدى ترجّله من الطائرة، فيما تقدّم الملك فيصل الثاني ووليّ العهد عبد الإله ونوري السعيد للقائه. وكرّست هذه الزيارة رسمياً المصالحة بين السعوديين والهاشميين.

جرى الإعداد منذ أسابيع لهذا اللقاء بعيداً عن الأضواء. تحادث الملك سعود أثناء زيارته إلى واشنطن، غير مرة مع الأمير عبد الإله الذي تزامن وجوده مع وجود العاهل السعودي في العاصمة الأميركية. خطرت للملك سعود فكرة هذا اللقاء؛ وقام الملك حسين، من جهته، بإقناع ابن عمه فيصل الثاني بها. وعلى هذا النحو، في صباح يوم ربيعي جميل، شاهد العراقيون الذين لم يصدقوا عيونهم الملك سعود يركب عربة الخيل ويجلس إلى جانب ذاك الذي كانت تعتبره كل الدول المشرقية حتى الساعة عدوّه التاريخي.

اجتازت العربة التي كانت تجرّها ستة خيول بيضاء ويواكبها فرسان يحملون حِراباً تعلوها الرايات مدينة هارون الرشيد ببطء نحو قصر الرحاب في ضاحية بغداد. بعد الديكور الفخم لأمراء الأندلس، ها هو الديكور الذي لا يقل عن الأول فخامة للخلفاء العباسيين في الطرف الآخر من العالم

العربي. وكما يحصل دائماً حيثما أطل الملك سعود، فقد أحضر العاهل معه مناخ السعودية التقليدي والأسطوري.

خلال خمسة أيام، تعاقبت المحادثات السياسية وحفلات الاستقبال. كانت حفلة حقيقية من العظمة والفخامة والأبّهة. في السهل الشاسع لبلاد ما بين النهرين، على مقربة من الموقع الذي تتقارب فيه روافد دجلة والفرات، وكما لاحتضان الشريط الضيق الذي كان مهد الحضارات، وضِع حوالى 100 بساط ثمين على الأرض، ونُصبت خيمة مخملية شاهقة، تحمل شعارات السلالة، لتكون إطاراً لهذا اللقاء التاريخي. إنه مخيّم الستارة الذهبية [820] على ضفاف الفرات. وتحت سرادق أرجواني عريض تسنده السواري المصنوعة من الفضّة المذهّبة، تلقّى سعود وفيصل آيات التكريم من أعيان المملكة. واختتمت الاحتفالات بإضاءة أسهم نارية مذهلة في سماء مدينة الخلفاء، وسمحت بتلألؤ القبب المذهبة لمسجد الكاظِمَيْن.

غاب عن هذا اللقاء رجلان كان حضورهما ليرقى كثيراً بألق الحفل.

الأول هو الأمير السعودي فيصل الذي كان يصارع الموت، طريح المرض الذي أبعده عن الحكم، في جناحه الذي يقع بالطابق العلوي من فندق والدورف أستوريا. كان مصباح صغير وضِع قرب سريره يضيء إضاءة خافتة غرفته حيث تنتشر رائحة خفيفة من البخور ومطهر اليودوفورم. كان يشبه، بوضعيته مُسجّى على فراش أبيض يلوح كالنعش، وسحنته الضامرة بسبب الألم، المسيح المتألم حين أُنزل من على الصليب. نبش الجراحون الأميركيون ثلاث مرّات في جسده المهزول سعياً لاستئصال جذور دائه. وها هو يرقد الآن في سكون تام، ووحدها الحركة غير المحسوسة لأصابعه التي كانت تسبح بحبّات مسبحته، تشير إلى أنه لم يُسلم الروح. هل يتلقّى أنباء الرياض وبغداد؟ وإذا حصل ذلك، هل يوافق على المنحى الذي اتخذته سياسة بلاده بقيادة أخيه؟

وكان الغائب الثاني هو الملك حسين. لكانت المصالحة بين السلالتين أكثر تألّقاً لو حضر بدوره، ولكن السلام في الأردن كان من الهشاشة بحيث أنه اعتبر أن الحكمة تقتضي عدم الابتعاد عن عاصمته...

ولذا، وتأكيداً على الاتفاق بين الملوك الثلاثة، زاره سعود لدى عودته من بغداد.

XCIX

أما وقد عاد الأسطول السادس إلى فيلفرانش، فقد كثّفت الولايات المتحدة مساعدتها للملك حسين. كانت قد دفعت له 10 ملايين دولار تسهيلاً لإعادة ترتيب ماليته. وزوّدته كذلك بدبابات Patton 35، ومطاردات نفاثة، ومدافع مضادة للدبابات، ومعدات إرسال وأسلحة خفيفة.

حين وصل الملك سعود إلى عمان، في 10 حزيران/يونيو 1957، كان قسم من هذه المعدات قد استقرّ في الأردن. فاستعرضه العاهلان، خلال عرض عسكري للجيش الأردني على إيقاع فالس بطيئة. وتبادل العاهلان، تأكيداً على تحالفهما، الهدايا. فأهدى الملك سعود نظيرَه الذي يعرف شغفه بالسيارات ثلاث سيارات كاديلاك وثلاث سيارات كرايزلر وثلاث سيارات باكارد برّاقة. وقدّم الملك حسين إلى ضيفه جواداً عربياً رمادياً أصيلاً رائعاً، وقلّده شارات رتبة قبر المسيح التي علّقها بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية في الأردن على عباءته السمراء.

بعد الأزمة شبه المتواصلة التي اجتاحت الشرق خلال السنوات العشر الأخيرة، وبدّلت بعمق ملامحه السياسية والمعنوية، يبدو أن هذه المنطقة من العالم تشهد أخيراً مرحلة من الهدوء والسكينة،

فلكأن الحُمّى انخفضت على حين غرّة، وسكتت المدافع، وتصالح الملوك[821]، والتقطت الشعوب أنفاسها.

صرّح هامرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة، في 23 آب/أغسطس 1957: «إن الهدوء المفاجئ الذي يسود الشرق الأوسط يجب أن يصبح طبيعياً».

غير أن هذا القرن، والشرق، ليسا مُعدَّين على ما يبدو للراحة، فالمراقب السطحي قد يخال سِلماً في الحقيقة ما هو مجرّد هدوء بين عاصفتين.

يبقى من المشاكل التي تنتظر حلاًّ أكثر مما يحمل على الاعتقاد أن العالم العربي الذي يعيش في خضمّ التحولات قد بلغ شكله النهائي. لم يصل التعاقب على السلطة إلى نهايته. وهناك تيارات معارضة تتواجه، وقوى ظلامية تغلي، وفي الصمت الذي يعقب صخب المعارك، ينسلّ قول عبد الناصر في العقول ويستنهض فيها يوماً بعد يوم صدى متعاظماً:

«يا شعوب الأمة العربية! لم يصل الكفاح إلى نهايته بعد! ما زال الدرب طويلاً أمامنا. ابتعدوا عن الذين يغذّون في صفوفكم الشقاق والفتنة لأن لا قيمة للاستقلال ما لم يَقُدْ إلى الوحدة!».

792. تعتبر المجلة الروسية Voprossy Ekonomiki (قضايا اقتصادية) في عددها الصادر في شهر تموز/يوليو 1960 أن الاتحاد السوفياتي قدم 7617 مليون روبل (أي 8521 مليون فرنك فرنسي جديد) إلى البلدان النامية خلال الفترة الممتدة بين 1955 و1960. وقد توزعت هذه القروض (بملايين الروبلات) كما يلي: الهند، 2680؛ أندونيسيا، 1427؛ مصر وسوريا، 1100؛ أفغانستان، 400؛ الأرجنتين، 400؛ العراق، 550؛ أثيوبيا، 400؛ كوبا، 400؛ غينيا، 140؛ سيلان، 120.

793. يبدو أن طبيعة الحضارة الأميركية تحول دون قيام وزارة الخارجية الأميركية بوضع سياسة أخرى. وحتى لو تم التوصّل إلى القيام بذلك، فسوف يبدو هذا التجديد بمثابة حل بديل (أي تكتيكي وانتهازي محض). وبالتالي، لن يكون لهذه السياسة على الأذهان وقع الدعم الإيديولوجي الثابت الذي تقدمه العقيدة الماركسية ـ اللينينية لتطلعات البلدان النامية.

794. على الأقل يرون النتيجة لا السبب. ويكمن السبب في كون أميركا لا توظف أبداً قوتها على ما يبدو إلا للدفاع عن مصالح إقطاعياتها الاقتصادية: يونايتد فروت، ستاندر أويل، الخ... إن ما يخاله الأميركيون فقداناً لمكانتهم إنما هو في الواقع فقدان للاتصال مع ذهنية الشعوب الخاضعة لإلغاء الاستعمار.

795. القرار المشترك رقم 117، الهيئة التشريعية للكونغرس، الدورة الأولى، الذي قدّمه بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 1957 توماس غوردون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي. وبعد تعديل بعض التفاصيل، سوف يصادق الكونغرس على مشروع هذا القرار في 7 آذار/مارس 1957.

796. بموجب هذا القانون، تكون التدخلات الأميركية العسكرية مرهونة «بطلب أي بلد أو مجموعة من البلدان الراغبة في الاستفادة من هذه المساعدة»؟ وبالتالي، كانت فعالية مبدأ أيزنهاور ترتبط إلى حدّ كبير بموقف البلدان العربية نفسها منه.

797. كانت هذه المعونات التي طلبها الملك سعود في ذلك الوقت للبنية التحتية للبلاد، ولتجهيز الجيش.

798. تواصل التصفيق حتى داخل القصر الملكي. وتطلب الأمر أن يقوم عبد الناصر نفسه بإيماءة طالباً من الحضور التخفيف من حماسهم.

799. الشيوعية كأيديولوجية مُلحدة لا تؤمن بالله هي على النقيض من المبادئ التي بُنيت عليها الدولة السعودية وهي تأخذ القرآن دستوراً لها. ولكن أهداف الولايات المتحدة كانت مُحاربة الشيوعية بأهداف السيطرة على العالم وخصيصاً الشرق الأوسط.

800. الملك سعود كان دائماً داعماً لمواقف مصر ولقد وقّع مع مصر وسوريا على ميثاق الدفاع المشترك في 10 رجب 1374 الموافق 5 مارس 1955. ولم يقع الشقاق بين الدولتين إلا بعد أن رفض الملك سعود والرئيس عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي مبدأ ‹يزنهاور فور عودته من أميركا. كما ذكرت الوثائق الأميركية والبريطانية التي أفرج عنها مؤخراً، وذكرها الصحافي حسنين

هيكل في برنامجه في قناة الجزيرة بأن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تسعيان إلى تفريق مسار الملك سعود والرئيس عبد الناصر وذلك بعد توقيعهم ميثاق الدفاع المشترك.

801. أعطى الملك سعود الأمر، فور عودته إلى السعودية، بتحصين شاطىء العقبة لعرقلة الملاحة الإسرائيلية في الخليج الذي يحمل الاسم نفسه (حزيران/يونيو 1957).

802. أنظر كتابنا Ibn – Séoud, ou la naissance d'un Royaume, L'entrevue du Quincy , pp. 348 et s.

803. قام الملك سعود بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، بناء على دعوة من رئيسها في ذاك الوقت (أيزنهاو) بتاريخ (19 جمادى الآخرة 1376هـ الموافق 30 يناير 1957م).

هذه الزيارة التي جاءت بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، الذي نجم عنه أفول السيطرة البريطانية على سياسات المنطقة، وحليفتها فرنسا التي بدأت تواجه الثورة الجزائرية، وبدأ الاتحاد السوفياتي بدعم بعض الأقطار العربية وخصوصاً مصر وسورية. وبالمقابل كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرافض للعدوان، والتي تسعى للحصول على الدعم لمشروع (أيزنهاور) الذي أطلق عليه مبدأ (سد الفراغ) والحلول مكان بريطانية، لتحقيق مكاسب سياسية اقتصادية في المنطقة، ولتخريب العلاقات السعودية المصرية التي وصلت إلى أوجها من خلال الدعم المطلق للملك سعود لمصر في مواجهة العدوان الثلاثي. وقبل وصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، زار مصر واجتمع برؤساء مصر وسورية والأردن، الذين وقّعوا على معاهدة التضامن العربي، واتفق معهم على الأمور التي سيبحثها مع الجانب الأمريكي.

وقد ذكر الرئيس (أيزنهاور) في مذكراته أن الهدف من الزيارة كان يتلخص في التالي:

1 ـ الترويج لمبدأ سد الفراغ، لتحقيق تدخلات ومكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية

2 ـ تمزيق العلاقة المتينة التي نشأت بين مصر والسعودية، وتهويل الخطر الشيوعي

3 ـ دعم العناصر الموالية للغرب

4 ـ تأييد حلف بغداد لوقف المد الشيوعي.

كما ذكر الرئيس (أيزنهاور) أنه تعرض لضغوطات من اليهود لإلغاء الزيارة، لكنه أصر على الزيارة إيماناً منه بأهمية الملك سعود في المنطقة، الذي وصف شخصيته بأنها محببة ودودة، وكلامه لطيف، وكان يذكر اسم الله في كل جملة. وأضاف أن الملك سعود استعرض أمامه السياسة البريطانية عبر مراحلها التاريخية والتي تهدف على إبقاء العرب مستضعفين خدمة للمصالح الصهيونية، ثم شرح الملك حاجة المملكة للتنمية والتطور، والتي وضع لها الخطة الخمسية التي تساعدها في عملية البناء، مؤكداً على استمراره العمل الدؤوب استجابة لمطاليب الشعب وقوة الرأي العام. ثم ذكر ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي: أن الملك سعود قد تحدث في هذه النقطة بالذات أكثر بكثير مما يتوقعه المرء من حاكم معروف عنه عالمياً أنه ملك مطلق.

أما الأهداف التي وضعها الملك سعود لهذه الزيارة، فيتمثل بالهدف الرئيسي القديم الجديد، وهو إجلاء اليهود من الأراضي العربية، والحصول على مساعدات عسكرية لتطوير القدرات العسكرية للقوات المسلحة السعودية. وقد حدد هذه الأهداف في كلمته الشهيرة بمدينة نيويورك:

أ ـ تبادل وجهات النظر في قضايا الشرق الأوسط بشكل عام، وأمور البلدين بشكل خاص من أجل ترسيخ دعائم السلام في المنطقة

ب ـ إزالة أسباب التوتر في سبيل ترسيخ عهد جديد يقوم على التفاهم والمودة بين الشعوب. وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية.

وعندما وصل موكب الملك سعود إلى واشنطن، كان على رأس مستقبليه الرئيس الأمريكي ورجال حكومته وقادة الجيش الأمريكي، وقد كسر الرئيس الأمريكي البروتوكول الأمريكي عندما استقبل الملك سعود بنفسه على أرض المطار، وأهدته مدينة واشنطن مفتاحها تعبيراً عن أهمية جلالته كضيف كبير. وأعد لجلالته برنامج كبير تخللته زيارات واجتماعات متوالية وتصريحات

صحفية تغطي مضمون المحادثات. وقد أثمرت هذه الزيارة على عدة أمور حقق فيها الملك سعود ما كان يتطلع إليه من هذه الزيارة، في الأمور التالية:

1 ـ تبديد مخاوف الرئاسة الأمريكية من سياسة بعض الدول العربية، وخصوصاً سورية ومصر، ونفي الملك سعود نيّتهما السير في طريق الشيوعية. وأنهما على استعداد لإعادة العلاقات بينهما إلى المستوى الطبيعي.

2 ـ حصول الملك سعود على تأكيد من الرئيس الأمريكي، بالموافقة على استقلال الجزائر.

3 ـ أكد الملك سعود على أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للشعوب العربية، ومطالبته الرئيس الأمريكي بالضغط على إسرائيل، لتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة، من أجل وقف الحروب في المنطقة.

4 ـ رفض الملك سعود سياسة الأحلاف بشكل عام لأنها تسعى لربط العرب بالسياسات الغربية، ورفض حلف بغداد بشكل خاص في كل مناسبة أثناء الزيارة.

5 ـ حصول الملك سعود على منح ومساعدات اقتصادية وعسكرية.

وقد تجلّت الاتفاقية على المستوى الاقتصادي بتجديد اتفاقية مطار الظهران مدة خمس سنوات جديدة. وإقامة اتفاقية مع مجلس المعونة الفنية التابع للأمم المتحدة، للمساعدة على التقدم الاقتصادي للملكة العربية السعودية، التي تشمل خدمات الخبراء، وتدريب الموظفين السعوديين، وإيفادهم إلى الدول المتقدمة للاستفادة من خبرات هذه الدول، وموافقة الحكومة الأمريكية على توسيع ميناء الدمام.

وعلى المستوى العسكري فقد وافقت الحكومة الأمريكية على تقديم المساعدات العسكرية التي طلبها جلالة الملك سعود على أساس دفع الثمن، وأن تستعمل الأسلحة الجديدة من أجل توطيد السلام والأمن الدوليين في نطاق الأمم المتحدة. كما وافقت على توسيع برنامج التدريب الخاص بالجيش السعودي، وتدريب أفراد من القوات البحرية.

وعلى المستوى السياسي فقد حققت هذه الزيارة أهم أهدافها، من خلال جهود الملك سعود مع الرؤساء العرب على توحيد كلمتهم، أمام المخططات والأحلاف الغربية وعلى رأسها (حلف بغداد)، ومشروع (أيزنهاور).

وفي البيان المشترك الذي صدر عقب انتهاء الزيارة، والذي تضمن التأكيد على أهمية المملكة العربية السعودية، بحكم مركزها الروحي بالنسبة للعالم الإسلامي، وموقعها الجغرافي الحيوي في منطقة الشرق الأوسط، وأهميتها الاقتصادية بوجود النفط التي تسعى إلى حمايته، وحماية مؤسساتها واستمرار تقدمها. وأن الحكومتين ستعملان كل ما في وسعهما لحل مشاكل الشرق الأوسط، وأن أهداف شعوب المنطقة هي العيش بسلام والتمتع بالحرية الاقتصادية، والحفاظ على استقلالها التام.

وبالإضافة إلى تقارب المواقف بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية، أثناء لقاء جلالة الملك سعود مع الأمير عبد الإله ولي العهد العراقي خلال الزيارة لأميركا، والذي أسفر عن زيارة ملك العراق فيصل بزيارة المملكة، وأدت لتحسين العلاقات الأخوية واتفاقهم على توحيد جهودهم لدعم الموقف العربي الموحد. ثم قام الملك سعود بردّ الزيارة بتاريخ (12 شوال 1376هـ). كذلك ساهم الموقف السعودي في دعم الملك الأردني أثناء الأحداث التي استهدفت الإطاحة بالملك (حسين) برمضان عام 1376هـ. وهذه المواقف أدت لتقارب السياسة السعودية مع السياسة الهاشمية.

804. وقد منحها والده ابن سعود عام 1945 إلى القوات الجوية الأميركية.

805. صرّح أدلاي ستفنسون من جهته: «يحاول الرئيس أيزنهاور بالطبع أن يسدّ يائساً «الفراغ» الذي ساعدت سياسته على إيجاده قبل أن تسدّه روسيا» (4 كانون الثاني/يناير 1957).

806. أنظر بيان الحكومة السورية، 11 كانون الثاني/يناير 1957.

807. أنظر صحيفة الشعب المصرية.

808. لا يوجد أي محضر يثبت ما جرى في هذا اللقاء، سوى أنه خرج بيان مشترك من هذا اللقاء برفض مشروع أيزنهاور من القادة الحاضرين لهذا الاجتماع سوى أنه بعد أن ساءت العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر بدأت الصحف في نشر ما يرونه يسيء للملك سعود ولمواقفه.

809. والأصل الإنكليزي هو: The little things creep out to patch themselves hovels in the marred shadow of your gift (المترجمة).

810. يا لسخرية القدر حين يذكر المرء أن أعمدة الحكمة السبعة كانت تحمل عنواناً فرعياً هو «انتصار»...

811. كانت نابلس الواقعة على مقربة من الحدود الإسرائيلية مشهورة بطبع سكانها القتالي وعنادهم.

812. كان هذا الاتفاق هو الذي أقضّ مضجع بن غوريون، ودفع إسرائيل إلى شنّ هجوم على مصر قبل ثمانية أيام من موعده المقرر.

813. لا سيّما في خليج العقبة.

814. أنظر الخريطة رقم 6.

815. وهو جدّ الملك حسين.

816. وعلى الفور، بات بوسع كل رئيس دولة مشرقي يرى أن وضعه مهدد أن يطالب بالتدخل المسلح للولايات المتحدة. ويكفيه أن يؤكد بأن خصومه «يعملون لحساب الشيوعية الدولية»، لكي يضمن الحصول فوراً على النجدة الأميركية. كان هذا انحرافاً خطراً لأنه لا يهدد بإقحام الولايات المتحدة في كل النزاعات المحلية فحسب بل يجعل من الديمقراطية الأميركية كفيلة العقيدة المحافظة و المراوحة الاجتماعية.

817. يبدو هذا السيناريو نسخة طبق الأصل عن الانقلاب العسكري على الملك فاروق.

818. هذا ما دفع بعض الأوساط المناهضة للهاشميين إلى القول إن الملك كان وراء العصيان. ويبدو أن موفديه كانوا يريدون فقط الحيلولة دون عودة أحداث مماثلة لتلك التي جرت في 7 نيسان/أبريل. ولكنهم تصرفوا بصورة خرقاء. وبدلاً من الاستعانة بالعصيان، كان الأجدر بالملك أن يحظر على قائد الجيش تحريك أية وحدة بدون أن يأذن له بذلك صراحة.

819. علي، العم الأكبر للملك حسين.

820. في إشارة إلى معسكر الستارة الذهبية الذي شهد في سهل واسع يقع في منطقة الفلاندر لقاء شهيراً بين فرانسوا الأول، ملك فرنسا، وهنري الثامن، ملك إنكلترا عام 1520، وقد أعطي هذا المعسكر هذا الاسم نظراً إلى الأبّهة التي تنافس البلاطان الغريمان في إظهارها. (المترجمة).

821. ومن أفضل ما صرّح به الملك سعود رحمه الله للسفير الأميركي أثناء أزمة حرب السويس 1956 ونقلته جريدة البلاد السعودية في حديث له في عددها 2308 الأحد 22 ربيع الثاني 1376 الموافق 25/11/1956، ودُوّن أيضاً في ملفات الخارجية المصرية، محفظة رقم 703 أرشيف سرّي ملف 24 تاريخ 28 ديسمبر 1956، تقرير عبد الجواد طلبه سفير مصر بجدة عن محادثاته مع الملك سعود يومي 25 و26 ديسمبر 1956، معبّراً عن رأيه الذي دفع ثمنه حكمه وعرشه، هو قوله للسفير الأميركي في أثناء أزمة قناة السويس: «إن الملك عبد العزيز وأنا نفسي عشنا في الخيام منذ خمسين عاماً. ولا غضاضة أن أعود إلى الخيام مرّة أخرى إذا وجدت ضرورة لذلك دفاعاً عن العرب وعن مصر. فعيشة الخيام أفضل لي من أن تتحكم الدول الاستعمارية في العرب. فالعزّة والشرف مع الجوع خير من الرفاهية مع الذلّ».

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

على مسرح أحداث واسع يمتدّ من مصر إلى باكستان، يستعرض المؤلّف بدايات عهد الملك سعود، ونهوض الجيش التركي، وتأميم المنشآت النفطية في إيران، وقيام دولة إسرائيل، وثورة يوليو في مصر. ويحلّل أزمة الأردن في آب/أغسطس 1957 التي أسفرت عن انقسام الشرق إلى معسكرين متخاصمين: «التحالف المقدّس» للملوك ضدّ الجمهوريات التقدّمية، على خلفية اشتداد المنافسة بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي.

تتّضح قيمة الكتاب باعتباره وثيقة هامّة توضح مواقف الملك تجاه حلف بغداد، وقضية البريمي، والقومية العربية، ومشروع أيزنهاور، وأزمة السويس وقطع العلاقات ووقف إمدادات البترول عن فرنسا وبريطانيا ونتائجها على الاقتصاد السعودي يملأ هذا الكتاب فراغاً كبيراً في المكتبة العربية والتاريخ العربي المعاصر للشرق الأوسط. ويسلّط الضوء على ما يدعوه المؤلف «الشرق في زمن التحولات»، فيصف جملة الأزمات والانقلابات المتقاطعة منذ أواخر الحرب العالمية الثانية حتى شهر آب/أغسطس 1957.

نبذة عن المؤلف

«جاك بونوا ـ ميشان كاتب ومؤرّخ وصحفي فرنسي. اتّجه في أواخر حياته إلى كتابة تاريخ العالم العربي، ومنه تدوين تاريخ أسرة آل سعود»